كِتَابُ الإِبَانَةِ

عَنْ مَذْهَبِ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي القُرْآنِ وَإِزَالَةِ شُبَهِ الزَّائِغِينَ بِوَاضِحِ البُرْهَانِ

٢



الطَّبعَةُ الأُولَى
1447هـ - 2026م

العِلمُ ميراثُ النَّبيِّ كذا أتى ... في النَّصِّ والعُلماءُ هُم وُرَّاثُهُ
ما خلَّفَ المُختارُ غيرَ حديثِهِ ... فينا فذاكَ متاعُهُ وأثاثُهُ

الميراث النبوي
للنّشر والتّوزيع



الجزائر العاصمة
الإدارة: 554.25.00.98 (00213)
المبيعات: 550.47.15.94 (00213)
البريد الإلكتروني: dar.mirath@gmail.com



يطبع لأول مرة

كتاب الإبانة

عن مذهب السلف الصالح في القرآن
وإزالة شبه الزائغين بواضح البرهان

تأليف

الإمام الحافظ الأثري

أبي نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي البكري السجزي

المجاور بمكة المكرمة

المتوفى سنة ٤٤٤ هـ رحمه الله تعالى

ويليه:

ملحق بنقولات عزيزة عن الإبانة في كتب اللاحقين

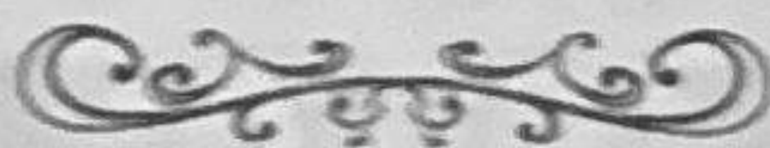
محاولة لاستكمال ما تيسر من النقص الواقع في الأصلين المعتمدين في التحقيق

قال العلامة القرطبي - بعد نقله نصوصا من كتاب الإبانة -:

«هي عزيزة الوجود، قلما توجد في كتاب، ومعرفتها تساوي رحلة، وأهل السنة مطبقون على القول بها».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «صنف أبو نصر السجزي كتابه الكبير... المعروف بالإبانة، وذكر فيه من الفوائد والآثار والانتصار للسنة وأهلها أمورا عظيمة النفعة».

الجزء الثاني



دراسة وتحقيق

أ.د. جمال عزون　　أ.د. نجم عبد الرحمن خلف

دار الميراث النبوي

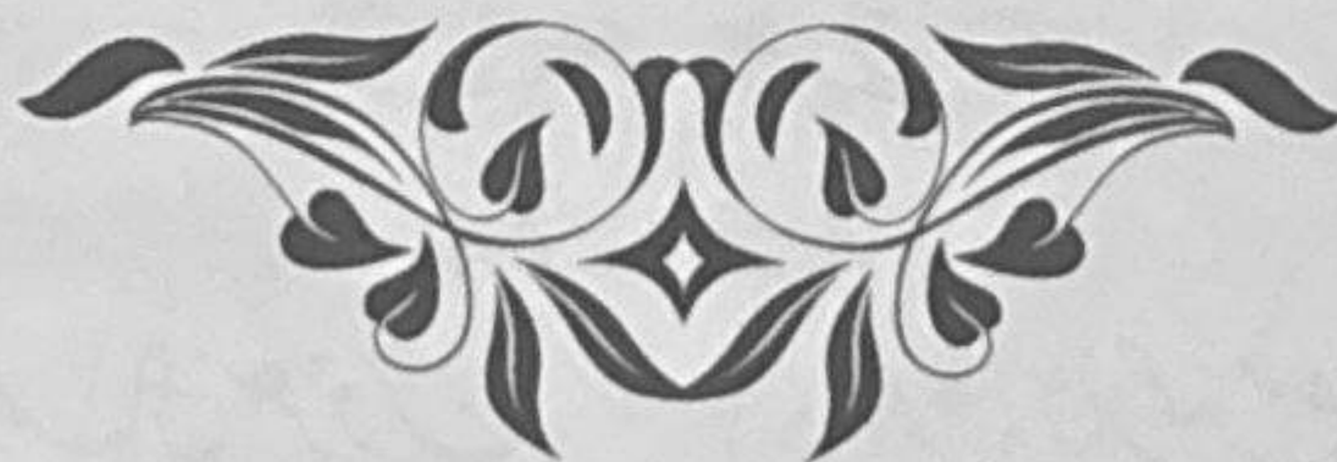


قَالُوا عَنِ الإِبَانَةِ

قال العَلَّامَةُ القُرطُبِيُّ - بَعدَ نَقلِهِ نُصُوصًا مِن كِتَابِ الإِبَانَةِ -:
«هِيَ عَزِيزَةُ الوُجُودِ قَلَّمَا تُوجَدُ فِي كِتَابٍ، وَمَعرِفَتُهَا تُسَاوِي رِحلَةً، وَأَهلُ السُّنَّةِ مُطبِقُونَ عَلَى القَولِ بِهَا».

وَقَالَ شَيخُ الإِسلَامِ ابنُ تَيمِيَّةَ: «صَنَّفَ أَبُو نَصرٍ السِّجزِيِّ كِتَابَهُ الكَبِيرَ... المَعرُوفَ بِالإِبَانَةِ. وَذَكَرَ فِيهِ مِنَ الفَوَائِدِ وَالآثَارِ وَالانتِصَارِ لِلسُّنَّةِ وَأَهلِهَا أُمُورًا عَظِيمَةَ المَنفَعَةِ».

وَقَالَ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ: «كِتَابٌ طَوِيلٌ جَلِيلٌ فِي مَعنَاهُ يَدُلُّ عَلَى إِمَامَةِ المُصَنِّفِ».
وَقَالَ: «مُجَلَّدٌ كَبِيرٌ دَالٌّ عَلَى سَعَةِ عِلمِ الرَّجُلِ بِفَنِّ الأَثَرِ»



[بسم الله الرّحمن الرّحيم][١]

...[٢] / [١أ] في معرفتها، ويستويان في وجود الآلة التي يتوصّل بها إلى علمها وهو الحِسُّ الصّحيح؛ وذاك أنّ كلَّ ذي حِسٍّ صحيحٍ من العقلاء إذا نظر إلى آثار الصَّنْعَة في السّماء والأرض وغيرهما من الجماد والحيوان، وما في نفسه من عجيب التّركيب، علم أنّه لا يجوز وجودُها إلّا بمُحْدِثٍ حكيمٍ يُحْدِثُها، إذ كان يرى أنّ البناء لن يوجد في الشّاهد إلّا بأن يبنيه بانٍ، وأنّ الحَفْرَ لا يوجد إلّا بفعل فاعل.

وإذا تأمّل عُظْمَ ما يرى من الخليقة عَلِمَ أنّ فاعلَه قادر قويّ، وإذا نظر إلى ما فيها من المنافع والمضارّ تبيّن أنّه عالم حكيم.

وإذا فكّر في جَرَيان الأمور على أذْلالها[٣] من غير أن

---

(١) زيادة منّا اقتفاءً لأثر المصنِّفين ومنهم السِّجْزي رحمه الله تعالى.

(٢) من هنا يبدأ الأصل الأوّل والسّاقط منه ورقتان، ويبدو ـ والله أعلم ـ أنّ فيها فَصْلا مهّد به المؤلّف لكتابه وتحدّث فيه عن قضايا علميّة لها صلة بتعريف التّقليد والاتّباع والاجتهاد ومدح التّسليم بما ورد به النّقل، وذمّ الاعتماد على مجرّد العقل. هذا وفي أعلى يمين الورقة قيد رهن ظهرت منه بضع كلمات، وقد أوضحنا ذلك في وصف النّسخة.

(٣) أي على استقامتها وعدم وجود الخلل فيها، وهذا من أمثال العرب يقولون: أجر الأمور على أذلالها، أي على وجوهها واستقامتها ومجاريها ومسالكها وطرقها وأحوالها التي تصلح عليها، وتتيسّر وتسهل، ينظر: الأمثال لأبي عبيد ٢٢٧، وإصلاح المنطق لابن السّكّيت ٢٢٢، وجمهرة اللّغة لابن دريد ١/ ١١٨، وتهذيب اللّغة للأزهري ١٤/ ٢٩٣.

يُداخلها فسادٌ تحقّق أنّ صانعها واحد؛ إذ لو كان لها صانعان لقصد أحدهما إلى إفساد ما فعله الآخر، كما قال الله سبحانه: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

فقالوا: لمّا اشترك العالِمُ والعامّيُّ في التّوصّل إلى معرفة هذه الأسباب لم يُعْذَرْ واحد منهما في التّقليد.

وهذه الطّريقة صحيحة، لكنّها كلاميّة لا يرضاها أهل الأثر المتّبعون له؛ وذلك لأنّ هذه الأسبابَ وإن كان من الممكن التّوصّلُ إلى معرفتها من طريق العقل ـ كما ذكروا ـ فإنّ الأمر لم يرد بالرّجوع إلى ذلك، بل كلّ ما جاء في القرآن من النّدب إلى النّظر في العقليّات أو الإخبار عمّن سلف من الأمم باستعمالها فغير [خارج عن](١) وجهين:

أحدهما: الإنكار على الكفّار لمّا لم يقبلوا الأوامر ولم يصدِّقوا الرّسل عليهم السلام، مع ظهور المعجزات الدّالّة على صدقهم، بل جادلوهم تَخرُّصًا وظنًّا، أو عنادًا وجهلا(٢)، إلى أن وصفهم الله سبحانه بقوله: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨]، وهم يزعمون أنّ العقلَ معهم، فبيّن الله في تلك الآيات أنّ العقول داعيةٌ إلى قبول هذه الأوامر، دالّةٌ على صحّتها، وصدق من أتى بها، لا يسع عاقلا التّأخّر عنها، لا على أنّه سبحانه سَوَّغَ لهم تَرْكَ الظّواهر والرّجوعَ إلى مجرّد العقل.

والوجه الثّاني: أنّ المحاجّة بها كانت جائزةً في شرع من

---

(١) ما بين المعكوفتين طمس في الأصل، وما أثبتناه قراءة محتملة جدًا.

(٢) تحتمل القراءة أن تكون: وجَحْدًا.

تقدّم، أو في شرعنا في بداية الأمر قبل نزول الأمر بالقتال، فلمّا نزلتْ آياتُ السّيف وقال الله سبحانه: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البَقَرَة: ١٩٣، الأنفال: ٣٩] نَسَخَ الأمرُ بالقتال كلَّ ما سبق من جواز الجدال.

ومع ذلك فلم نجد فيما روي اعتراضا للمشركين إلّا وجوابُ النّبيّ ﷺ عنه بما يَرِدُ عليه، ونجده عليه السلام إذا ورد عليه منهم ما لم يَرِدْ فيه شيء وقف عن الجواب منتظرا للوحي ليردّ بما يؤمر، وهو أوفر الخلق عقلا.

والفتنة المذكورة في الآية التي تلوناها هي الكفر[(١)].

واليوم فمن رجع إلى مجرّد العقل، وترك الاعتماد / [١ب] على الظّواهر مع ما يرى ويعلم من كثرة الاختلاف بين المقتصرين على العقليّات، وتكفير بعضهم بعضا، وردٍّ بعضهم على الآخَرين بالعقل فيما يزعمون.

وقد تعذّر وجودُ حاكم من الخَلْق يَنْفُذُ حُكْمُه على الكُلِّ لم يَأْمَنْ في ذلك فتنةَ الضّلال إن سَلِمَ من فتنة الكفر.

---

(١) وبه قال عبد الرّحمن بن زيد بن أسلم، وقبله عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، فقد أخرج البخاري في صحيحه ٩/ ٥٤، رقم: ٧٠٩٥ من طريق سعيد بن جبير قال: «خرج علينا عبد الله بن عمر، فرجونا أن يحدّثنا حديثا حسنا، قال: فبادَرَنا إليه رجل فقال: يا أبا عبد الرّحمن، حدّثنا عن القتال في الفتنة، والله يقول: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ فقال: هل تدري ما الفتنة ثكلتك أمّك؟ إنّما كان محمّد ﷺ يقاتل المشركين، وكان الدّخول في دينهم فتنة، وليس كقتالكم على الملك». وينظر: جامع البيان للطّبري ٣/ ٥٧١، ١٣/ ٥٣٩، وتفسير ابن كثير ٤/ ٥٦، وعمدة القاري للعيني ٤/ ٥٦.

وقد أكّد الله سبحانه المنع من جدال المبطلين بقوله سبحانه: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦٨] فقد منع سبحانه رسوله ﷺ ـ كما ترى ـ القعود مع الخائضين في آياته، الظّالمين بالإعراض عن كتابه وعن سنّة رسوله ﷺ.

وقد روي عن محمّد بن سيرين وعن غيره من العلماء أنّ أهل الأهواء هم الذين يخوضون في آيات الله[(١)].

فكلُّ من سلك طريقا لم يبرهن على صحّته من الكتاب والسّنّة أو من أحدهما كان ضالّا ظالما، وكنّا ممنوعين من مجالستهم فضلا عن جدالهم، وبالله التّوفيق[(٢)].



---

(١) المنقول عن ابن سيرين من ذمّ أهل الأهواء والبدع خاصّة القدريّة والاحتجاج عليهم بهذه الآية الكريمة كثير طيّب وثابت النّسبة إليه، ينظر في ذلك السّنّة رقم: ٩٥٦ لعبد الله بن الإمام أحمد، والقدر رقم: ٣٧٧ ـ ٣٧٩ للفِرْيابي، وجامع البيان ٢٠/ ٣٦١ للطّبري، وأصول السّنّة رقم: ٢٣٧ لابن أبي زمنين، والاعتقاد رقم: ١١٢٥ للالكائي، وغيرها.

(٢) هنا في الحاشية اليمنى ـ بخطّ مجوّد ـ قيد بلاغ قراءة نصّه: «بَلَغَ»، وهو بخطّ مفضّل ابن خطيب القرافة كما بيّنّاه في وصف نسخة الأصل الأوّل.

فَصْلٌ

في بيان الطّريقة المثلى في ذمّ التّقليد
وإيضاح الفَرْق بينه وبين الاتّباع والاقتداء

اعلموا ـ وفّقنا الله وإيّاكم ـ أنّ الطّريقة الصّحيحة في المنع من التّقليد في الأصول هي أنّ الكتاب العربيّ المنزّل قد اتّضح أنّه من عند الله سبحانه، وبيّن الله فيه أنّه كلامُه، وقام البرهانُ بما فيه من الإعجاز وغيره على انتفاءِ الحَدَث عنه وبُعْدِ الباطل منه، وثبت بالقرآن وسائر المعجزات المشهورة صِدْقُ الرّسول المُبَلِّغ عن الله كلامَه ووحيَه ﷺ، ولَزِمَ كلَّ عاقلٍ مكلَّفٍ الإيمانُ بالله وبرسوله، والمصيرُ إلى الكتاب والسّنّة، والوقوفُ عندهما، ممتثلا ما أمراه به، منتهيا عمّا نهياه عنه، محتجّا بما نطق به الكتاب أو الرّسول ﷺ على من خالف أو عاند، فلمّا كان وجودُ العَجْز عن معارضة القرآن للكافّة ظاهرا، وثبوتُ صِدْقِ الرّسول عليه السلام واضحا، حتّى صار عالِمُ الأمّةِ والعامّيُّ منها مُشْتَرِكَيْنِ في معرفة ذلك في الجملة، ومِثْلَيْن في علمه وإن اختلفا بعد ذلك عند التّفصيل، وتميّزا حالَ تبيّن وجه الدّليل، فلمّا ثبت ما قلناه كان غَيْرَ جائزٍ عند المتّبعين للأثر أن يُسَمَّى قابلٌ للكتاب وحُكْمِه، نازلٌ تحت طاعة الرّسول في الأخذ بسنّتِه مُقَلِّدا؛ لما سبق ذِكْرِنا له من أنّ التّقليد هو قبولُ قولٍ من غير برهانٍ، وهذا العامِّيُّ / [٢أ] هاهنا قابلٌ لما قد قام الدّليلُ على صحّته واستقرّ

بالبرهان ثبوتُ حجّته، فهو خارجٌ عن حدِّ التّقليد ومفارقٌ لجماعة المقلِّدين، وإنّما المُقلِّدُ المذمومُ في فعله مَنْ ذكره الله تعالى:

في قوله: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزّخرُف: ٢٣].

وفي قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [المائدة: ١٠٤].

وفي قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البَقَرَة: ١٧٠].

فلمّا اكْتَفَوْا بما أَلْفَوْا عليه آباءهم وكان آباؤهم ضالِّين قائلين بما لا حجّة لهم به ولا عُذْرَ لهم فيه كانوا بذلك مذمومين.

وأمّا من وجد أباه متّبعا للكتاب والأثر فاتّبعه على ذلك لم يكن مُقلِّدا وكان بفعله ممدوحا غير مذموم، ألا ترى أنّ الله سبحانه قد أثنى على يوسف عليه السلام في القرآن حيث قال: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانَ لَنَآ أَن نُّشْرِكَ بِٱللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾ [يُوسُف: ٣٧ ـ ٣٨]، فلمّا كان آباؤه ـ عليه وعليهم السّلام ـ أنبياء متّبعين للوحي وهو الدّين الخالص الذي ارتضاه الله كان اتّباعُه إيّاهم من صفات المدح، وهكذا مَنْ دَرَجَ من المسلمين من هذه الأمّة إنّما كانوا متمسّكين بالكتاب والأثر وإجماع السلف رحمهم الله معرضين عن شبه

المُحْدِثين[١] وذاك الذي أُمِرُوا به ونُهُوا عن مخالفته، فإذا اتّبعهم الأبناءُ على ذلك كانوا ممدوحين، خلافَ الكفّار الذين أَبَوْا قبول الكتاب والسّنّة، واتّبعوا آباءَهم في الكفر، ورضي أهلُ البدع لأنفسهم بما يقارب ذلك لأنّهم أَمَرُوا بالرّجوع إلى العقل، وحَثُّوا على دَرْس كتب المتكلِّمين، وصرّحوا بتَهْجِين طريقة من أخذ بالأثر، فصاروا مذمومين بإعراضهم عن السّنّة وعن طريقة المتقدّمين من الأئمّة، ودَنَوْا من حدِّ التّقليد لمن تقدّم من المتكلِّمين والله أعلم.

وأمّا ما اتّفقنا عليه من جواز تقليد العامِّيِّ للعالم في الفروع، وصحّةِ تسميتنا لمن كان كذلك مقلِّدا، فهو من حَيِّزٍ آخَر، وذاك أنّ الحجّة القاطعة لم تَقُمْ على قولِ واحدٍ من العلماء دون غيره، بل للاجتهاد مَساغٌ فيما شَرَعُوا فيه وصاروا إليه، ولِمَا[٢] قاله كلُّ واحدٍ من المختلفين في تلك المسائل احتمالٌ مع اختلاف أقاويلهم وتباينهم[٣] فيها، وإن كان الأقربُ إلى الصّواب والأشبهُ عند الله سبحانه منها قولٌ واحدٌ؛ لأنّ للّذي أصاب جهةَ القبلةِ وصلّى إليها عند الاشتباه مزيّةً على من لم يصبها، وإن لم

(١) جوّدها ناسخ الأصل الأوّل عبد الكريم الموصلي الأثري بضمّ الميم وسكون الحاء ووَضَعَ فوق الدّال حرفي «خف» إشارة إلى أنّها «المُحْدِثين» بدال مخفّفة بمعنى المبتدعين تمييزا لها عن «المُحَدِّثين» بدال مشدّدة مكسورة وهم المنتسبون إلى الحديث والسنّة، وهذا من حرصه وجودة اعتنائه بهذا الكتاب.

(٢) بكسر اللّام وفتح الميم المخفّفة وقد أشار النّاسخ إلى هذا التخفيف بحرفي «خف» فوق الكلمة.

(٣) كلمة غشيتها رطوبة أخفتْ رَسْمَها لكن ظهر منها بعض حروف جعلتنا نميل إلى ما أثبتناه أعلاه.

نأمره بالإعادة بعدما تقدّم الاجتهادُ منه، لقوله عليه السلام: «من اجتهد فأخطأ فله أجر واحد»(١) يعني أخطأ عَيْنَ الشّيء، فلمّا جُعِلَ للعامِّيِّ قبولُ قول أحدٍ من العلماء من غير مطالبته إيّاه بالحجّة على صحّته / [٢ب] حتّى يشترك معه في معرفتها جاز أن يُسَمَّى مُقَلِّدا، هذا ونحن نأمره في ذلك بنوع من الاجتهاد وهو أن يسأل عن الأفقه والأورع فيقصده بالسّؤال، وإنّما جوّزنا التّقليد في هذا الفنِّ دون المعتقدات لأنّ طلبَ علم الأحكام والتَّبَحُّرَ فيه من فروض الكفايات، ألا ترى إلى قول الله سبحانه: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، فلمّا افْتَرقَتْ حالتا العالِم بالفروع والعامِّيِّ ولم يَتَوَجَّهْ الفَرْضُ في هذا العلم على كلِّ امرىءٍ بعَيْنِه، وكان غير جائزٍ أن يُعْمَلَ في النّازلة إلّا بما جاء فيها أو فيما أَشْبَهَها، كان للعامِّيِّ الرّجوعُ إلى العالِم الذي قام بهذا الفَرْض، وكان عليه قبولُ ما يفتيه به؛ فإنّ الله تعالى قال: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣، والأنبياء: ٧]، وأمّا التّوحيد فالفَرْضُ فيه مُتَوَجِّهٌ على الأعيان، فلم يَجُزْ فيه تقليدُ إنسان، فبان لك - إن شاء الله - بما ذكرناه الفَرْقُ بين التّقليد في الموضعين، وجوازُه في أحدهما دون الآخَر، وخروجُ

(١) لم نجده بهذا اللّفظ الذي فيه: «من اجتهد»، والثّابت المشهور: «وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد»، وتمامه: «إذا حكم الحاكمُ فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد». أخرجه في صحيحيهما البخاري ٦/٢٦٧٦، رقم: ٦٩١٩، ومسلم ٣/١٣٤٢، رقم: ١٧١٦، من حديث أبي هريرة، والبخاري أيضا ٦/٢٦٧٦، رقم: ٦٩١٩، ومسلم ٣/١٣٤٢، رقم: ١٧١٦ من حديث عمرو بن العاص.

أصحابنا في الأصول عن التّقليد لتعلّقهم بالكتاب والأثر والإجماع، ومخالفونا من المتكلّمين غَيْرُ دائنين بما بيّنّاه، بل يطالبون كلَّ امرىء بعَيْنه بالنّظر في الأدلّة العقليّة على الطّريقة التي اخترعوها من تأمّل الأعراض والجواهر، وزعموا أنّ ذلك أوّلُ الفروض على الأعيان، وهي طريقةٌ بيّنةُ الفساد إذ كانوا هم الذين أحدثوها من غير أن يكون لها أصلٌ في كتاب أو سنّة أو إجماع، وإنّما سبق إلى الكلام فيها الفلاسفةُ وتابَعَهُمْ المعاندون للأثر، والنّبيّ ﷺ يقول: «كلّ مُحْدَثَةٍ بدعةٌ، وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ»(١)، فإن لم يُجِبْهُمْ واحد إلى ما دَعَوْهُ إليه سَمَّوْهُ مقلّدا، ويزعم أكثرهم أنّ من كان كذلك لم يكن عند الله سبحانه مؤمنا وإن جَرَتْ عليه أحكامُ الإسلام في الظّاهر.

والذي يدلّ على بطلان قول هؤلاء هو ما اسْتَفاض واشترك في معرفته الخاصُّ والعامُّ من إسلام النّاس في صَدْر الزّمان وبَعْدَه، إمّا بدعوةٍ إليه، أو مقاتَلةٍ عليه، من غير خوضٍ في الطّريقة التي سلكها هؤلاء المتكلّمون، ولا إيجابٍ لذلك عليهم

---

(١) جزء من حديث العرباض بن سارية المشهور أخرجه أحمد في المسند ٢٨/ ٣٧٥، رقم: ١٧١٤٥، ومن جهته أبو داود في السّنن ٧/ ١٦ ـ ١٧، والحاكم ـ شيخ المصنّف ـ في المستدرك على الصّحيحين ١/ ١٧٦، رقم: ٣٣٢، وغيرهم قال الحاكم: «قد استقصيتُ في تصحيح هذا الحديث بعض الاستقصاء على ما أدّى إليه اجتهادي. .وقد صحّ هذا الحديث والحمد لله». وللدّكتور سعيد بن محمّد المري بحث مستفيض في استقصاء طرق حديث العرباض وإثبات صحّته ونقد من طعن في ثبوته، وهو منشور في مجلّة الأندلس للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، العدد ٧٩، المجلّد ١٠، ٢٠٢٣م، ص ٦ ـ ٤٢.

من رسول الله ﷺ عليهم، ولا من الأئمّة بعده رضوان الله عليهم، ولم يكن القومُ قبل إسلامهم نظروا فيما يزعم هؤلاء أنّه أوّلُ الفروض، إذ لو نظروا فيه نظرا صحيحا لوصلوا ـ بزعم هؤلاء ـ إلى معرفة الحقّ ولم يُحْتَجْ إلى أن يُدْعَوْا إليه أو يُقاتَلُوا عليه، ثمّ إجماعُ الأمّةِ قبل ظهور هذا الخلاف حاصلٌ على الحكم بصحّةِ إسلام أولئك، ولزومِ حُرْمَتِهِمْ، بل قد صار أكثرهم سادةَ المسلمين وأئمّةً لهم، وأُمِرْنا بالاقتداءِ بهم / [٣أ] وكذلك الإجماعُ حاصلٌ اليومَ على أنّ الكفّار إنّما يُدْعَوْنَ إلى الإسلام؛ فإن أجابوا إلى ذلك قُبِلَ منهم، ولم يطالبوا بالنّظر في أدلّة العقول، ولم يُسْتَكْشَفُوا هل تقرّر عندهم العلمُ بها أم لا، وإن أَبَوْا دُعُوا إلى إعطاء الجزية، فإن لم يُذْعِنُوا لذلك قوتلوا ولم يُدْعَوْا إلى المجادلة والمُحاجّة، ولو حاولوا هم ذلك لم يجب الإصْغاءُ إلى شبههم، ولا يَلْزَمُ إمهالُهم أيضا حتّى ينظروا في العقليّات زمانا لعلّهم يصلون بذلك إلى ما يُدْعَوْنَ إليه، بل القتالُ يتعيّن بامتناعهم من الإسلام أو الجزية، ومن الفقهاء من قال: إنّ الدّعوةَ قد بلغتْ كافّةَ الكفّار فليس علينا اليوم أن نَدْعُوَهُمْ بل نهجم عليهم بالقتال[١]؛ فإن آمنوا أو بذلوا الجزية كَفَفْنا عنهم وإلّا ناجَزْناهُمْ.

وكان من مذهب السّلف وما نطق به أَثَرُهُمْ في كتب الفُتُوح

---

(١) غير خافٍ أنّ هذا قول ضعيف، والأصل المعلوم أنّه لا قتال إلّا بعد تبليغ للإسلام، ودعوة إليه، وعلى هذا درج النّبيّ ﷺ، وخلفاؤه الرّاشدون، وأصحابه الكرام، والسّلف الأخيار، والأئمّة الأعلام، ومثل هذه القضايا الجليلة وتفاصيلها وتطبيقاتها منوطة بوليّ أمر المسلمين.

والمغازي مُعاجَلَةُ القوم عند تَأَبِّيهِمْ عن الإسلام أو بذل الجزية، والله سبحانه يقول: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤].

فبان بما ذكرناه فسادُ ما قاله المتكلِّمون في هذا المعنى، وكفى بمذهبٍ فسادا كونُه مخالفا لقول كافّة الأئمّة، والمتكلِّمون مخالفون في هذه المسألة كافّةَ الأئمّة؛ لأنّ الأئمّة مُجْمِعُونَ على أنّ عوامّ المسلمين مَحْكُومٌ لهم بالإيمان، وأنّهم ممدوحون بما هم عليه، والنّبيّ ﷺ[1] قال: «أُمِرْتُ أن أقاتل النّاسَ حتّى يقولوا لا إله إلّا الله، فإذا قالوها عصموا منِّي دماءهم وأموالهم إلّا بحقِّها، وحسابُهم على الله»[2]. وحقُّها هو القيام بلوازم الشّريعة وقوانينها دون تعلّم الكلام بلا خلاف بين الفقهاء.

وفي حديث حُمَيْدٍ عن أنس أنّ النّبيّ ﷺ قال: «أُمِرْتُ أن

---

(١) ضبّب النّاسخ على جملة: «وسلّم»، للإشارة أنّها غير موجودة في الأصل، كما رئي في خطّ عدد من الأقدمين حين اقتصروا بعد ذِكْر النّبيّ ﷺ على جملة: «صلّى الله عليه»، وقد نبّه علماء المصطلح على ضمّ التّسليم للصّلاة، قال النّووي في التّقريب والتّيسير ٦٨: «وينبغي أن يحافظ على كتابة الصّلاة والتّسليم على رسول الله ﷺ، ولا يسأم من تكراره، ومن أغفله حرم حظّا عظيما، ولا يتقيّد فيه بما في الأصل إن كان ناقصا». وعلى هذا النّهج سار ناسخنا العلّامة عبد الكريم الأثري، وقد كرّر هذا التّضبيبَ مرّات عدّة، وأحيانا أهمله رغم النّقصان، وأحيانا أثبته مع ضرب خفيف، وكلّ دالّ على أمانة ودقّة، ونحن ـ إن شاء الله ـ سنكمل في كلّ الكتاب صيغة التّسليم دون حاجة للبيان تفاديا للتّكرار، والتماسا للأجر.

(٢) أخرجه بهذا السّياق مسلم في صحيحه ١/ ٥٢، رقم: ٢١، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وذكره البخاري في صحيحه ٩/ ١١٢ تعليقا من حديث عمر رضي الله عنه، وللحديث ألفاظ أخرى قريبة في الصّحيحين وغيرهما لا نطيل بتخريجها.

أقاتل النَّاسَ حتّى يَشْهَدُوا ألّا إله إلّا الله، وأنّ محمّدا رسول الله، ويصلّوا صلاتنا، ويستقبلوا قبلتنا، ويأكلوا ذبيحتنا، فإذا فعلوا ذلك عَصَمُوا منّي دماءهم وأموالهم إلّا بحقِّها، وحسابُهم على الله»[(١)]. وعوامُّ المسلمين كلُّهم يشهدون الشّهادتين، ويستقبلون القبلة ويصلّون، ويأكلون ذبيحة المسلمين.

وقال الله لنبيِّه: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠، فصلت: ٦].

وقال سبحانه لمّا طُولِبَ نبيُّه عليه السلام فقيل له: انْسُبْ لنا ربَّك فقال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٤][(٢)]، فأمره بالاحتجاج

---

(١) أخرجه بنحوه من طريق حُمَيْدٍ عن أنس بن مالك به البخاريُّ في صحيحه ١/ ٨٧، رقم: ٣٩٢، وانظر طرقا له عدّةً وسياقاتٍ متقاربةً من رواية حُمَيْدٍ عن أنس في الأحاديث المختارة رقم: ١٩١٣ ـ ١٩١٧ للضياء المقدسي. وللحديث شواهد كثيرة عن عدد من الصّحابة تصل إلى حدِّ التّواتر، وقد أورده جلال الدّين السّيوطي في كتابه قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة رقم: ٤.

(٢) حديث المطالبة أخرجه أحمد في مسنده ٣٥/ ١٤٤، رقم: ٢١٢١٩، والتّرمذي في جامعه ٥/ ٣٠٨، رقم: ٣٣٦٤، والحاكم في مستدركه ٢/ ٥٨٩، وغيرهم، من طرق عن أبي جعفر الرّازي، عن الرّبيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أبيّ ابن كعب أنّ المشركين قالوا للنّبيّ ﷺ: يا محمّد انسب لنا ربَّك، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرّجاه». وقد أعلّ الحديث بعلّتين الأولى: ضعف أبي جعفر الرّازي وهو عيسى بن ماهان. والثّانية: الإرسال وأنّ الصّواب فيه من حديث أبي العالية دون ذِكْر أبيٍّ، غير أنّ الحديث له شواهد من رواية عدد من الصّحابة يرتقي بها إلى رتبة الحسن لغيره، ينظر: فتح الباري ١٣/ ٣٥٦، والدّرّ النثور ٨/ ٦٦٩، وظلال الجنّة ١/ ٢٩٧.

على الكفّار - في إثبات الوحدانيّة ونفي التّشبيه والتّمثيل - بالوحي لا بمجرّد العقل، ولا حجّة عند ذي لُبٍّ أعظم من الوحي.

وخصومُنا[١] المتكلِّمون يُلْزمون النّاسَ النّظرَ في الأعراض وتَعَلُّقِها بالجواهر، وانقلابِها فيها وفيما شاكل ذلك، ويزعمون أنّ الإيمانَ بالقرآن وبالرّسول والاحتجاجَ بهما لا يَثْبُتُ إلّا بعد استعمال تلك الطّريقة، وباطلٌ ما / [٣ب] يزعمون؛ لِمَا فيه من الخلاف الظّاهر للكتاب والسّنّة.

ثمّ إنّهم قد خالفوا أيضا مقتضى العقل فيما يوجبونه على النّاس ويَدْعُونَهُمْ إليه، وذاك أنّهم زعموا أنّ كثيرا من النّاس لا يَبْلُغُ فَهْمُه معرفةَ أقاويلهم لدقّتها، وامتنعوا من تجويز الحكم للنّاس بالإيمان إلّا بَعْدَ معرفتها، وهذا تكليفُ ما لا يطاق، وهو عندنا وعند أكثرهم غير جائز، والله سبحانه يقول: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وعند الأشعري يجوز ذلك من الله فأمّا من غيره فلا.

وقد علمنا جميعا أنّ العاقل المكلّف لو وجب عليه المصيرُ إلى العقل، والبدايةُ بالنّظر فيه قبل تأمّل السَّمْع، لكان الواجبَ عليه الرّجوعُ إلى عقل نفسه، وبه كانت الحجّةُ تجب عليه دون عقل غيره، ألا ترى أنّ الفقيرَ المُعْدِمَ للزّاد والرّاحلة لا يَلْزَمُه الحجُّ لوجود غيره لذلك، والزّمِنَ لا يَلْزَمُه القيامُ في الصّلاة

---

(١) إشارة من المؤلّف إمّا إلى أعلام معاصرين له خالفوا مسلك السّلف في باب العقائد، وإمّا إلى المخالفين على وجه العموم، وفي موضع بعد هذا قال المصنِّف: «وكفى بهذا حاكما بيننا وبين خصومنا المتكلِّمين من قدريّ ومعتزلي ورافضي وخارجي وأشعري وكلّابي وغيرهم».

لصحّة غيره، فإن كان الكافرُ والذي يَبْلُغُ مِنْ أولاد المسلمين مأمورين بالنّظر أوّلا في عقلهما، فلا معنى لمصنّفات المتكلّمين في العقليّات، وحَمْلِهم النّاسَ على قراءتها، وانتحالِ ما رَسَمُوه فيها؛ لأنّ عَقْلَ كلّ امرئٍ قائمٌ به لا يجده في مُصَنَّفٍ له أو لغيره، ولأنّ ذلك في معنى التّقليد الذي ذَمُّوه فيما تقدّم إن قَبِلَه واحدٌ قبل ثبوت صحّته عنده بعقله، فإذا لم يَجُزْ لأحد قبولُ قولٍ فيما زعموا إلّا بما يَثْبُتُ في عقله لم يكن لنظره في نتائج عقل غيره معنى.

ولا يجوز أن يُدَّعى أنّ العَقْلَ في كلّ جهةٍ واحدٌ وطريقَه غَيْرُ مختلفٍ؛ لأنّا لو حَكَمْنا بذلك لم يَجُزْ أن يوجد البَتَّةَ مختلفان في العقل، ولو جاز وقوعُ الاختلاف فيه لوُجِدَ الطّريقُ إلى تصحيح قول أحد المُخْتَلِفَيْن، وإبطال قول مَنْ خالفه بالعقل مِنْ وجهٍ مُجْمَعٍ عليه مقطوعٍ به[1]، فلمّا لم يكن ذلك[2]، بل قال الله

(١) تطرّق المؤلّف في رسالته إلى أهل زبيد ـ وهي مختصرة من أحد فصول كتابه الإبانة هذا ـ إلى نفي إثبات قولين مختلفين في باب التّوحيد والصّفات، وبيّن أنّ القول بذلك «تخبّط وضلال، والعقليّاتُ بزعم القائلين بها لا تحتمل مثل هذا الاختلاف، والحدود العقليّة لا يُرْجَعُ فيها إلّا إلى مَنْ تقدّم دون من أراد أن يؤسّس لنفسه اليوم ـ باختياره ـ أساسا واهيا». ثمّ عقد الفصل الأوّل من رسالته الزّبيديّة لإقامة «البرهان أنّ الحجّة القاطعة هي التي يرد بها السَّمْعُ لا غير، وأنّ العقل آلة للتّمييز فحَسْبُ». تنظر: رسالة السِّجْزي إلى أهل زبيد ١٢٥ ـ ١٢٦، ١٣١ ـ ١٣٩.

(٢) كذا في الأصل وظاهر السّياق أنّ «لمّا» شرطيّة وهي تحتاج في عرف الكلام إلى جواب وهو ما ذكره المؤلّف من الآية الكريمة، ويحتمل أن تكون نافيةً وينصبّ النّفي على عدم تطابق عقول البشر ـ كما هو واضح من السّياق ـ إذ لو تطابقتْ لم يختلف أصحابُها، فلمّا اختلفوا دلّ ذلك على تباين عقولهم.

سبحانه: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هُود: ١١٨ ـ ١١٩]، فبيّن ﷻ أنه لا سبيل إلى رفع اختلاف المُخْتَلِفِين.

والمعنى في ذلك ـ والله أعلم ـ أنّهم قد أعرضوا عن قَبُولِ الظّواهر من الكتاب والأثر، والحجّةِ القاطعةِ المزيلةِ للاختلاف فيهما، فلمّا أعرضوا عن ذلك وعَدَلُوا إلى الآراء والأهواء والظّنون زاعمين أنّ العقل يقتضي ما فَعَلُوه لم يكن لأحد من الخَلْق إلى ردِّهم إلى الحقِّ سبيل.

ثمّ أوضح الله سبحانه ـ لمّا استثنى منهم مَنْ رَحِمَ ـ أنّهم غير مُخْتَلِفِينَ، فبان أنّ الاختلافَ غيرُ محمودٍ، وأنّ مَنْ رُحِمَ مِنْ ذلك محفوظٌ.

وكفى بهذا حاكما بيننا وبين خصومنا المتكلّمين من قدريّ ومعتزلي ورافضي وخارجي وأشعري وكلّابي وغيرهم، فيُنظر إن كانت طريقتُهم هي التي تَبْعُدُ عن الاختلاف، وتَحْكُمُ بالائتلاف، اتّسع /[٤١أ] قَبُولُ ما أوردوه وعُلِمَ أنّهم هم المرحومون، وإن كانت بخلاف ذلك ـ وكان ما نحن فيه عليه[1] ـ هو النّاطقُ بالألفة، والجامعُ للكلمة، والرّافعُ للفُرْقَةِ[2]، وجب المصير

---

(١) كذا في الأصل ولعلّ واوا سقطتْ: «وكان ما نحن فيه [و] عليه هو النّاطق بالألفة...».

(٢) غير خافٍ ما جرتْ به ـ قديما وحديثا ـ عادةُ المخالفين لمسلك السّلف في باب المعتقد من رمي كلّ داع إلى منهجهم بأنّه مفرّق للجماعة، مزيل للألفة والمحبّة، والسِّجْزي يشير هنا من طرف خفيّ إلى شيء من ذلك، =

إليه.

فانظروا ـ رحمكم الله ـ بقلوبكم وأبصاركم[(١)] معا أليس كلُّ واحدٍ ممّن ذكرنا من المخالفين وأضرابِهم الذين سَكَتْنا عن ذِكْرِهِمْ مخالفا للآخَرين، مُكَفِّرا لهم أو مضلِّلا[(٢)]، وأهلُ الأثر مِنْ أوّل الزّمان إلى آخره إذا تأمّلتَ أحوالهم وجدتَهم ثابتين على القول بما نطق به القرآنُ أو بيّنه الرّسول ﷺ من المُجْمَل، أو قاله مبتدئا[(٣)] في الصّفات وسائر المعتقدات، وقد وصفه الله سبحانه بقوله: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النّجم: ٣ ـ ٤].

وقال حسّان بن عطيّة ـ وهو من جِلّة التّابعين من أهل الشّام[(٤)] ـ: «كان جبريل عليه السلام ينزل على النّبيّ ﷺ بالسّنّة كما

= وأثبت أنّ مخالفيه ألصق منه بهذا الوصف.

(١) دعوة لطيفة من المؤلّف للتأمّل العميق ـ بعين البصر والبصيرة ـ في شأن الطّوائف المخالفة؛ ليرى المتأمّلُ سوءَ ما هم عليه من ضلالات عقديّة، ويدرك بالمقابل عظيم نعمة الله تعالى على أهل الحديث والسّنّة والأثر، الذين اقتفوا سبيل الكتاب والسّنّة فسلموا من كلّ تلك الأوابد.

(٢) يلمح المؤلّف أيضا إلى أعلام معاصرين مخالفين لمسلك السّلف، مكتفيا بالإشارة إليهم دون ذِكْر أسمائهم، وقد نهجوا سبيل الطّوائف المخالفة للسّنّة فحكموا على بعضهم بعضا تكفيرا وتضليلا.

(٣) هنا في الحاشية اليمنى ـ بخطّ أحمر مجوّد ـ قيد بلاغ قراءة نصّه: «بَلَغَ»، وهو بخطّ مفضل ابن خطيب القرافة كما بيّنّاه في الدّراسة.

(٤) ومع جلالته ـ رحمة الله عليه ـ فقد رمي بالقَدَر، ولم يشن ذلك روايتَه فلم يكن داعيا، وحديثه في الصّحيحين، كما لا يستبعد أن يكون أقلع عن ذلك قال الحافظ الذّهبي في السّير ٥/ ٤٦٦: «لعلّه رجع وتاب». ويؤكّد إقلاعَه عن مقالته الأولى ردُّه الصّريح على غَيْلان القَدَري ـ مظهر تلك المقالة في عهد الخليفة الرّاشد عمر بن عبد العزيز ـ وقوله له: «والله لئن كنتَ أُعْطِيتَ لسانا لم نُعْطَه، إنّا لنعرف باطلَ ما جئتَ به». كما في تاريخ الإسلام ٣/ ٢٩٤.

كان ينزل عليه بالقرآن»، وسنذكر إسنادَه فيما بَعْدُ إن شاء الله[(١)].

ولا يشكّ مسلم في أنّ النّبيّ ﷺ لا يطلق في الصّفات إلّا ما أحاط عِلْمُه به من طريق الوحي وأنّه معصوم[(٢)]؛ فبان بهذا أنّ أهل الأثر مِنْ جملة مَنْ رُحِمَ فلم يختلف.

وقال الله تعالى ـ فيمن ركب هواه ونكَّبَ[(٣)] عن الصّواب ـ: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُواْ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ۖ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا وَإِذًا لَّءَاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا وَلَهَدَيْنَٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ذَٰلِكَ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا﴾ [النّساء: ٦٦ ـ ٧٠].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى

---

(١) لا أثر لهذه الإحالة فيما سيأتي من الكتاب، ولعلّها في بعض ما فقد منه، وقد أخرجه نعيم بن حمّاد في زوائد زهد ابن المبارك ورقائقه رقم: ٩١، والدّارمي في المسند ١/ ٢٢٠، رقم: ٥٩٧، تحقيق: الزّهراني، وأبو داود في المراسيل رقم: ٥٣٦، والمروزي في السّنّة رقم: ١٠٢، وابن بطّة في الإبانة الكبرى ١/ ٢٥٤، رقم: ٩٠، والخطيب البغدادي ـ عصريّ المصنّف ـ في الفقيه والمتفقّه ١/ ١٦٦ وغيرهم من طرق عن الأوزاعي، عن حسّان بن عطيّة به، وحسّان بن عطيّة تابعيّ ثقة، والسّند صحيح إليه، قال الحافظ ابن حجر في موافقة الخُبْر الخَبَر ٢/ ٣٢٣: «هذا أثر صحيح موقوف على حسّان بن عطيّة، وهو شاميّ ثقة من صغار التّابعين، ولما قاله أصل في المرفوع».

(٢) وضع النّاسخُ الأثريُّ تحت العَيْن حَرْفَ عَيْنٍ صغير تنبيها للقارئ أنّها «معصوم» من العصمة، وهذا من حرصه على الضّبط والإفادة رحمة الله عليه.

(٣) بشَدَّةٍ وضعها أيضا النّاسخ فوق الكاف، ويقال أيضا «نَكَبَ عن الصّواب» بتخفيفها، ينظر: لسان العرب ١/ ٧٧٠ (نكب).

ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النّساء: ٥٩].

وقال سبحانه: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عِمرَان: ٣١ ـ ٣٢].

وقال سبحانه: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْۗ﴾ [الأنعَام: ٩٠].

وقال سبحانه: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعرَاف: ٣].

وقـال ﷻ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النُّور: ٦٣].

وقال ﷻ: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البَقَرَة: ٣٨].

وقال سبحانه: ﴿قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًۢاۖ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٣ ـ ١٢٤] الآيات.

/ [٤ب] يعني بقوله: ﴿هُدَاىَ﴾ القرآنَ، وفي القرآن آيٌ كثيرةٌ في معنى ما تلوناه منه يحفظها أهله، فمن ترك الكتاب والأثر، واعتمد شُبَه الخواطر زاعما أنّها حكومةُ العقل، مع تجويزه أن يُبيَّنَ له غدا ما يجب المصيرُ إليه، كان تاركا للحقِّ عَمْدَ عَيْن، خاسرا في الدّارين بلا مَيْن(١).

(١) سجع لطيف لا تكلّف فيه والمؤلّف قلّما يستعمله.

فإن أنكروا ما قلناه ـ من تجويزهم تَبَيُّنَ ما يدعوهم إلى الانتقال[١] ـ:

قيل لهم: أليس قد رجع من المتكلِّمين غيرُ واحدٍ عمّا كان عليه، وردّ على من كان بالأمس موافقا له كأبي هاشم ابن الجُبّائي والأشعري[٢] وغيرهما، وقد كان كلٌّ واحدٍ منهما معتقدا

---

(١) فهم مصرّون على مسلكهم الكلامي في قضايا الاعتقاد، ويستبعدون أن ينتقلوا إلى غيره ولو كان منسوبا إلى سبيل السّلف ومن اقتفى آثارهم من أهل السّنّة والحديث.

(٢) ذكر الحافظ الذّهبي أنّ أبا هاشم ـ واسمه عبد السّلام بن محمّد بن عبد الوهّاب البصري المتوفّى سنة ٣٢١هـ ـ «أخذ عنه فنَّ الكلام أيضا أبو الحسن الأشعري ثمّ خالفه ونابذه وتسنّن» كما في سير أعلام النّبلاء ١٤/ ١٨٣، وغير خافٍ الصّلة التي كانت بين أبي الحسن الأشعري وأبي عليّ الجُبّائي ـ والد أبي هاشم ـ فقد كان الجبّائيُّ زوجَ والدة الأشعري، وكان لهذه الصّلة أثر في مسلك أبي الحسن القديم في الاعتزال، ثمّ انتقل إلى مسلك ابن كلّاب، ثمّ ختم الله له بالرّجوع إلى طريقة أهل الحديث والسّنّة، وكتب أخيرا كتابه المشهور الإبانة عن أصول الدّيانة، وأشاد فيه بإمام أهل السّنّة أحمد بن حنبل: «فإن قال لنا قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدريّة والجهميّة والحروريّة والرّافعة والمرجئة، فعرّفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون. قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها، التّمسّك بكتاب الله ربّنا ﷻ، وبسنّة نبيّنا محمّد ﷺ، وما روي عن السّادة الصّحابة والتّابعين وأئمّة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبدالله أحمد بن محمّد بن حنبل ـ نضّر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته ـ قائلون، ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنّه الإمام الفاضل، والرّئيس الكامل، الذي أبان الله به الحقّ، ودفع به الضّلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزّائغين، وشكّ الشاكّين، فرحمة الله عليه من إمام مُقدَّم، وجليل مُعظَّم، وكبير مُفهَّم». ومع هذا كلّه بقيت على أبي الحسن الأشعري =

أنّ الحقَّ ما هو عليه، ثمّ زعم أنّ الحقَّ كان في غيره، فكما جاز رجوعُه عن قَوْلٍ إلى غيره لم يَمْتَنِعْ ورودُ شيءٍ عليه يقتضي تَرْكَ قوله الثّاني والمصيرَ إلى قَوْلٍ ثالثٍ، وما كان بهذه المثابة لم يجب أن يُجْعَلَ أصلا يُرْجَعُ إليه، والكتابُ والأثرُ فغيرُ جائزٍ ورودُ شيءٍ عليهما يقتضي بطلانَهما، بل التّكليفُ بهما مُتَوَجِّه إلى آخر الزّمان؛ فبان أنّ الرّجوعَ إليهما وتَرْكَ ما سواهما هو الواجبُ وبالله التّوفيق.



= أمور لاحظها عليه أئمّة السّنّة والأثر، وجلّاها مرارا شيخ الإسلام ابن تيميّة، وينظر: كتاب موقف ابن تيميّة من الأشاعرة تأليف: د. عبد الرّحمن بن صالح ابن صالح المحمود، ومقدّمة تحقيق الإبانة للأشعري بقلم: د. صالح بن مقبل ابن عبد الله العصيمي التّميمي.

فَصْلٌ

واعلموا ـ أرشدنا الله وإيّاكم ـ أنّا لا ننكر أدلّةَ العقول وإمكانَ التّوصّل بها إلى كثير من المعارف، كما لا ننكر أنّ الحسَّ من أصول المدارك، ولكنّ الحسَّ يشترك فيه الإنس وسائر الخليقة، والعقل يختصّ به جنس من الخَلْق دون مَنْ سواهم، وهو ممّا خُصَّ به الإنسُ.

فَمِنْ اشتراك الكُلِّ في الحسِّ أنّ البهيمة تَأْلَمُ من الضّرب وتروم الخلاصَ منه، وكذلك المجنونُ من الإنس والطّفلُ، ولكنّهم لا يتجنّبون ما لأجله يُضْرَبُون؛ لفقدهم العقل الذي به يترك صاحبُه المذمومات، ويتبيّن قُبْحَها في أنفسها تارةً وبورود النّهي عنها أخرى، واللَّوْمُ إنّما يتوجّه على ذي العقل خاصّة، فأمّا مَنْ عَدِمَه فلا معنى لتعنيفه كالطّفل والمجنون والبهيمة.

والعقلاء يتفاضلون على مقادير عقولهم، ويُمْدَحُونَ بوُفُور العقل، ويستضاء برأيهم في صِعاب الأمور، وقد نبّه الله سبحانه على فضله، وندب إلى تبيّن الحقِّ به، وذمّ مَنْ جانبه بعد أن رُزِقَه، أو أغفله من بعد أن عَرَفَه.

فقال: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَـٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤].

وقال: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَـَٔايَـٰتٍ

﴿لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عِمران: ١٩٠].

وقال: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا / [٥أ] كَثِيرًاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البَقَرة: ٢٦٩].

وقال: ﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًاۚ﴾ [الأنبياء: ٧٩]، وفي التّفسير: أنّ الحُكْمَ العقلُ(١).

وقال: ﴿وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ﴾ [آل عِمران: ٧٩، الأنعام: ٨٩، الجاثية: ١٦]، وفي التّفسير: أنّ الحُكْمَ اللُّبُّ.

وقال: ﴿هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ﴾ [الفَجر: ٥]، وفي التّفسير: أنّ الحِجْرَ اللُّبُّ والعَقْلُ.

وقال: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلنُّهَىٰ﴾ [طه: ٥٤، ١٢٨]، والنُّهْيَةُ العَقْلُ.

وقال: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧].

وقال: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

وقال: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [السَّجدَة: ٩].

وقال في سورة أخرى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَۖ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [المُلك: ٢٣].

وقال: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البَقَرة: ٤٤].

---

(١) في حاشية الأصل من جهة اليسار قيد بلاغ بالمعارضة والمقابلة نصّها: «بلغ العِراضُ».

وقال: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١].

وقال: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥].

وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات: ٤].

وقال: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ أُولَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

وقال: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [يونس: ٤٢].

وقال: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ﴾ [البقرة: ٧].

فقد بيّن ﷻ فضل العقل، ونبّه على أنّه طريق إلى المعارف، وامتنّ به، ومدح أهله، وذمّ من لم يؤمن به، ولم يصدّق نبيّه عليه السلام، ولم يقبل أوامره، ونسبهم إلى أنّهم لا يعقلون(١)، ولم يخرجهم من رِبْقَة التّكليف، فيكون حُكْمُهُمْ حُكْمَ المجانين والأطفال والنِّيام الذين قد رفعتْ عنهم الأقلام، وورد في ذلك الحديث المشهور عن غير واحد من الصّحابة رحمهم الله منهم عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه مسندا عن النّبيّ ﷺ(٢)، وأخذ به الفقهاءُ كافّةً،

---

(١) ينظر توضيح أجلى لهذا من المؤلّف في رسالته إلى أهل زبيد ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٢) يشير المؤلّف إلى ما رواه ابن عبّاس قال: «أتي عمر بمجنونة قد زنتْ، فاستشار فيها أناسا، فأمر بها عمر أن ترجم، فمُرَّ بها على عليّ بن أبي طالب =

بل شبّههم الله سبحانه بالأنعام وهو غاية الذّمّ، وإنّما استحقّوه بإعراضهم عن قَبُول ما أمروا به وهم من أهل التّكليف.

وإنّما الخلاف بيننا وبين المتكلّمين في باب العقل في مواضع منها:

أنّهم جعلوه حجّةً بنفسه يوجبون الرّجوع إليه، ويعتقدون أنّ العقوبة تُسْتَحَقُّ بترك ما يقتضيه ولو لم يَرِدْ سَمْعٌ البتّة، ولم يرسل الله رسولا إلى الخَلْق.

وهذا بخلاف ما عليه جمهورُ الأمّة والعلماءُ[1] الذين يُرْجَعُ إليهم في معرفة الأخبار[2]، ويُقْطَعُ بقولهم في الدّماء والفروج

= فقال: ما شأن هذه؟ قالوا: مجنونةُ بني فلانٍ زنتْ، فأمر بها عمر أن ترجم، قال: فقال: ارجعوا بها، ثمّ أتاه فقال: يا أمير المؤمنين، أما علمتَ أنّ القلم قد رفع عن ثلاثة؛ عن المجنون حتّى يبرأ، وعن النّائم حتّى يستيقظ، وعن الصّبيّ حتّى يعقل؟ قال: بلى، قال: فما بال هذه ترجم؟ قال: لا شيء، قال: فأرسلها، قال: فأرسلها، قال: فجعل يكبّر» أخرجه أبو داود في سننه ٦/ ٤٥٢، رقم: ٤٣٩٩، وابن خزيمة في صحيحه ٢/ ١٠٢، رقم: ١٠٠٣، والحاكم في مستدركه ١/ ٣٨٩، رقم: ٩٤٩، من طرق عن جرير، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عبّاس به. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشّيخين ولم يخرّجاه». ولحديث رفع القلم طرق كثيرة وشواهد عديدة تعضده، قد استوعبها العلّامة الألباني في كتابه إرواء الغليل ٢/ ٤ ـ ٧، رقم: ٢٩٧، ولتقيّ الدّين السّبكي إبراز الحكم من حديث رفع القلم مطبوع متداول خرّج طرقه وذكر فوائده، كما أنّ للباحث الفاضل أبي تيميّة إبراهيم الميلي جزءا لطيفا فيه ولغيره كذلك.

(١) جوّد النّاسخ آخر الكلمة بضمّة إشارةً إلى أنّها معطوفة على كلمة «جمهور» المضمومةِ لا «الأمّة» المكسورةِ.

(٢) كلمة أصاب البلل أواخرَها بدتْ لنا بعد طول تأمّل ما أثبتنا أعلاه، والسّياق يشدّ عضدها؛ فالأخبار حجّة بنفسها يوجب هؤلاء العلماءُ الرّجوعَ إليها، =

فإنّهم مجمعون على خلاف ما قاله المتكلّمون، وقد / [٥ب] ورد النّصّ في الكتاب بذلك:

فقال الله سبحانه: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

وقال: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الزمر: ٧١].

وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ﴾ [طه: ١٣٤].

وقال: ﴿أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۚ قَالُوا۟ فَٱدْعُوا۟ ۗ وَمَا دُعَٰٓؤُا۟ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾ [غافر: ٥٠].

فبيّن سبحانه أنّه لا يُعَذِّبُ قبل بعثة الرّسل.

واحتجّ على المخالفين بالرّسل عليهم السلام، ووبّخهم عند العذاب بتركهم قَبُولَ ما جاءت به الرّسل، ونَسَبَهُمْ إلى اتّباع الخَرْص والظّنّ لمّا عَدَلُوا عن قَبُول السَّمْع فقال: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

فَعُلِمَ بما تلوناه وذكرناه أنّ وجوبَ الأشياء بالسَّمْع، وأنّ العقوبةَ متعلّقة بمخالفته، وأنّ الذي يؤدّي إلى ردِّ السَّمْع وتَرْكِه ظنٌّ وخَرْصٌ وليس بعقل؛ فإنّ العقل لمّا أدّى إلى معرفة الآيات الدّالّة على الوحدانيّة وصدق الرّسل وأنّ الطّاعة لازمة، لم يجب عَرْضُ ما يَرِدُ به السَّمْعُ على العقل ليُستأمر في قَبُوله وردِّه، بل

= بخلاف المتكلّمين الذين عظّموا العقل وجعلوه حجّةً بنفسه موجبين الرّجوعَ إليه كما أوضحه المؤلّف رحمه الله تعالى.

لزم قَبُولُه وأن يُعْلَمَ أنّ كلَّ ما دعا إلى توهينه أو ترك تحكيمه ـ بَعْدَ ثبوته في الأصل ـ ظنٌّ وخَرْصٌ، لازمٌ للمرء تجنّبُهما والرّجوعُ إلى السَّمْع والوقوفُ عنده، وبالله التّوفيق(١).



(١) هنا في الحاشية قيد بلاغ بخطّ النّاسخ عبد الكريم الموصلي الأثري نصّه: «بلغتُ عَرْضا» يعني العرض والمقابلة على أصل شيخه يوسف القطّان.

فَصْلٌ

ونحن نضرب للعقل مثلين يتّضح بهما ـ إن شاء الله ـ لمن تأمّلهما وجهُ الصّواب:

أحدهما: أنّ الله سبحانه جعل الذّهب والفضّة ثمنا للأشياء في العُرْف الجاري والعادة المعهودة التي عليها مدارُ الأحكام، وجعل الميزان معيارا لمعرفة مقاديرهما، فبه يُعْرَفُ الزّائدُ منهما والنّاقصُ، وحقيقةُ المقدار، ولا يتميّز الميزانُ بنفسه ثمنا للمُثَمّنات بل هو من جملتها[(١)]، كذلك العقل جعل آلةً للتّمييز والتّوصّل إلى المعارف، والحجّةُ هي أمر من وجب الإذعانُ لطاعته[(٢)]، وإنّما يُعْرَفُ ذلك الأمرُ بالعقل، ويتوجّه على من رزق العقل دون من حُرِمَه، فلمّا استقرّ في العقل وجودُ البارىء سبحانه، وكَوْنُه آمرا مفترضَ الطّاعة، وثبت فيه وجوبُ القَبُول من الرّسول ﷺ بعد قيام الأدلّة بصدقه ونبوّته، وامتناع الكذب عليه، لم يَبْقَ للعقل أكثرُ من تأمّل الأوامر والمصيرُ إليها.

---

(١) أي من جملة ما يباع ويشترى وإن كان وسيلةً لمعرفة المقادير، ويا ما بيعتْ عقولٌ واشتريتْ طمعا في دراهمَ معدودةٍ فتن بها أصحاب تلك العقول، فما بالك إذا مجّدت وقدّمت على السّمع المنقول، والمثال الذي ضربه المؤلّف عميق الدّلالة ينبئ عن حرصه على الإفادة والتّوضيح والبيان.

(٢) ذكر المؤلّف في رسالته إلى أهل زبيد ٣٦٠ ـ وهي منتقاة من أحد فصول كتابه الإبانة ـ ميزان النّجاة والسّلامة وهو اتّباع الكتاب والسّنّة على مسلك السّلف الصّالح فقال ـ رحمة الله عليه ـ: «من رام النّجاةَ من هؤلاء، والسّلامةَ من الأهواء فليكن ميزانُه الكتاب والأثر في كلّ ما يسمع ويرى ـ فإن كان عالما بهما عرضه عليهما ـ واتّباعَه للسّلف».

فما كان منها جليّا مقطوعا به صِيرَ إليه من غير توقّف.

وما كان من حَيِّزٍ آخر كالأخبار التي لم تتواتر لكن قد اشتهرتْ عدالةُ رواتها، وثقةُ نقلتها / [٦أ] وهي متعلِّقة بالأحكام عُمِلَ بها.

وما كان منها واردا في المعتقدات ورواتُها(١) الموصوفون بما ذكرناه من الثّقة والعدالة والضّبط قيل به(٢)، وقُبِلَ على ظاهره، وتُرِكَ الخَوْضُ فيه، ولم يُتَأَوَّلْ فَيُعْدَل به عن الظّاهر بذلك التّأويل إلى ما خالفه، ولم يُحَكَّمْ العقل عليه فإنّه حاكم على العقل والعقل ليس بحاكم عليه(٣).

وإن لم يَتَوَصَّلْ العقل إلى كُنْه معرفته فلتقصير فيه، ولعمري إنّ تقصيره ظاهر في معرفة أدنى المشاهَدات التي لها مِثْلٌ وتكييفُه جائز، كالذَّرَّة(٤) فإنّا نعلم أنّها ـ مع صغرها ـ تحسّ وتبصر

---

(١) ضبّب النّاسخ في حاشية الأصل على حرفي الهاء والألف، وكتب في الحاشية: «خ ص»، وتحتهما: «تهم»، أي في النّسخة المرموز لها بحرف صاد: «رواتهم»، وهي نسخة مسموعة على المصنِّف كما بيّناه في الدّراسة.

(٢) ولا عبرة بمن أبطل ـ قديما وحديثا ـ الاحتجاج بأخبار الآحاد في العقائد رغم ثقة رواتها، وقبلها في الأحكام فقط، وهي قسمة ضيزى إذ رواة العقائد هم أنفسهم رواة الأحكام، وحرص أئمّة السّنّة هؤلاء على نقل العقائد الغيبيّة بأمانة لا يقلّ عن حرصهم على نقل الأحكام الشّرعيّة، وقد ألمح المؤلّف إلى بطلان هذا التّفريق فيما سيأتي قريبا من كلامه المتين رحمة الله عليه.

(٣) لأنّ مبنى المعتقدات على السّمع المنقول وقد قال المؤلّف في رسالته إلى أهل زبيد ٢٤٤ ـ وهي مختصرة من أحد فصول كتابه الإبانة هذا ـ: «قبل كلِّ شيء ينبغي أن يعلم اعتمادنا في المعتقدات أجمع على السّمع، فإذا ورد السّمع بشيء قلنا به ولم نلتفت إلى شبهة يدّعيها مخالف».

(٤) يعني النّمل الصّغير الأحمر الذي لا يكاد يرى بالبصر لدقّته وصغره =

وتَدِبّ وتأخذ وتذوق وتضع وتتوالد، وأنّ لها آلاتٍ يُقصِّرُ[١] الفَهْمُ عن كُنْه معرفتها وإن شاهد المرءُ جملتَها[٢].

وفيما لسنا نشاهدُه من الخَلْق ما يُقصِّرُ العقل عن تَبَحُّر شأنه[٣]، وقد لزمنا الإيمانُ به، وقامت الأدلّةُ على وجوده[٤]؛ وذاك أنّ جبريل عليه السلام كان يأتي النّبيّ ﷺ في صُوَرٍ مختلفةٍ، وربّما أتاه وبحضرته جماعة من صحابته، فلا يرونه ولا يسمعون ما يلقيه، بل يختصّ برؤيته والسّماع منه من خصّه الله سبحانه برسالته ﷺ، وجبريلُ مَرْئِيٌّ في الأصل وربّما رآه الواحد من

= وخفّة وزنه، وبه يضرب المثل في الصّغر والخفّة، وهو كائن حيّ له أعضاء داخليّة وخارجيّة يبصرها بوضوح من وضعها تحت المجهر المكبِّر، وبهذا النّمل الأحمر الدّقيق فُسِّرَ ما في القرآن الكريم من ذِكْر مثقال الذّرّة، كما فسّر بذرّات الغبار التي ترى في ضوء الشّمس الدّاخل من الكُوى إلى البيوت، ينظر: جامع البيان للطّبري ١٢/ ٢٠٥، ومعالم التّنزيل للبغوي ٢/ ٢١٥ وغيرهما من كتب التّفاسير واللّغة.

(١) جوّد الناسخُ الصّادَ بشَدّةٍ فوقها.

(٢) وقد كشف العلم الحديث عن حيوانات دقيقة جدًا «ميكروسكوبيّة» لا ترى إلّا بالمجهر الالكتروني، ولمّا تكبّر صورها آلاف المرّات يرى النّاظر فيها عجائب القدرة الإلهيّة، وكيف جعلها أمما تعيش في خفاء ولا يراها البشر إلّا بسلطان، وأعظم من الذّرّة النّمليّة الذّرّة الالكترونيّة الموغلة في الخفاء رغم قيام الأدلّة الجازمة عند علمائها بوجودها ودورانها وحركتها في نمط حيّر العقول وأدهش الألباب، فسبحان من خلق هذه الذّرّات، وجعلها آية شاهدة على عظمة قدرته وسعة علمه جل جلاله.

(٣) أي تطلّبه وتتبّعه يقال: تبحّر الخبر إذا تطلّبه، ينظر: تاج العروس ١٠/ ١٢٥ (بحر).

(٤) أي قامت الأدلّة الجازمة على وجود ما لا يمكن للبشر رؤيته على هيئته الحقيقيّة، ومثّل المؤلّف هنا بالملك الكريم جبريل عليه السلام.

الصّحابة فلا يعرفه ولا يسمع كلامه ولا ما يلقيه من الوحي، وقد أحاط عِلْمُنا بأنّ الله سبحانه لم يكن يُحْدِثُ خِلْقَةَ جبرئيل عليه السلام كلَّ مرّةٍ يأتي نبيَّه عليه السلام، ولا يُغَيِّرُه في الحقيقة عمّا هو عليه من البِنْيَة، وإنّما كان سبحانه يُرِيه نبيَّه عليه السلام بقدرته في أيِّ صورة شاء، والأدلّة قد قامتْ بأنّ جبريل هو الرّوح الأمين، وأنّه عظيم الخِلْقَة، وورد في الأثر أنّه نشر جناحَه فسدّ ما بين الخافِقَيْن[١]، وثبت رَفْعُه عليه السلام مدائنَ قوم لوط عليه السلام بإذن الله سبحانه، وقَلْبُه إيّاها بعد أن أدناها من السّماء وهي[٢] سَبْعٌ على ما جاء في الرّوايات[٣].

فالعقل إنّما أدّانا إلى أنّ في القدرة هذا النّوع وما هو أعظم منه، وقَصُرَ عن معرفة مَرْئِيٍّ على هيئة هو في الحقيقة على غيرها، وكذلك الجنُّ قد تظهر في صور مختلفة.

وإذا كان الأمر على ما ذكرناه ولم نجد في العقل طريقا إلى ردِّ ما ورد في المعتقدات من الأخبار، إذ لو رددناها لكان في ردِّنا إيّاها تفسيقُ رواتها وتكذيبُهم، أو تجريحُهم وتوهينُ نقلهم، ونحن قد حكمنا بعدالتهم وصدقهم فيما رووه في الأحكام، واعترفنا لهم بالضّبط والإتقان، فإمّا أن نقبل جميع ما رَوَوْه أو

(١) في كلّ هذا نصوص كريمة من الكتاب والسّنّة لا تخفى.

(٢) أي مدائن قوم لوط عليه السلام.

(٣) الرّوايات في قلب الملك الكريم جبريل عليه السلام لمدائن صالح مشهورة منقولة في كتب التّفاسير وغيرها لكنّها موقوفات أو مقاطيع وليس فيها شيء مرفوع إلى النّبيّ ﷺ.

نردَّ جميعَها، فهم / [٦ب] رواةُ النّوعين معا، وليس لكلٍّ نوع منهما راو على حِدَتِه ينفرد بروايته، فنفرده بحكم دون الذي انفرد برواية النّوع الآخَر، ومن رام غير ذلك كان بمثابة من ذكره الله سبحانه بقوله: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ﴾ [البَقَرَة: ٨٥].

والمثل الآخر للعقل أنّه كالمرآة التي جعلت لرؤية الأشياء في مقابلتها، وقد تكون فاسدةً في الصَّنْعَة فلا ترى الأشياءُ على ما هي بها، وقد تكون صحيحةً فربّما صَدِئَتْ فلم يُرَ الشّيءُ على ما هو به، وقد روي عن النّبيّ ﷺ أنّه قال:

«إنّ هذه القلوب تصدأ كما يصدأ الحديد.

قالوا: فما جِلاؤها يا رسول الله؟

قال: الاستغفار»(١).

وفي رواية أخرى: «تلاوة القرآن»(٢).

---

(١) أخرجه بنحوه الطّبراني في معجميه الأوسط ٧/ ٧٤، رقم: ٦٨٩٤، والصّغير ١/ ٣٠٧، رقم: ٥٠٩، من حديث أنس بن مالك به مرفوعا، قال الهيثمي في مجمع الزّوائد ١٠/ ٢٠٧: «فيه الوليد بن سلمة الطّبراني وهو كذّاب».

(٢) أخرجه ابن نصر المَرْوَزي في قيام اللّيل ـ اختصار المقريزي ١٧٢، والخرائطي في اعتلال القلوب ١/ ٣٣، رقم: ٥٠، وأبو نعيم في حلية الأولياء ٨/ ١٩٧ وغيرهم، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وفي إسناده أبو هشام عبد الرّحيم بن هارون الغسّاني قال الدّارقطني: «متروك الحديث يكذب» كما في الميزان ٢/ ٢٠٧، وضعّف الحديثَ الحافظُ العراقي في المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار رقم: ١٠، =

فكما أنّ المرآة إذا صَدِئَتْ أو كانت فاسدةً في الأصل وأَرَتْ الأشياءَ بخلاف ما هي بها لم يُعَوَّلْ عليها، ولم يُحْكَمْ للشّيء الذي رُئي في مقابلتها بأنّه على ما أَرَتْهُ، وقد تحقّق كونُه بخلاف ذلك، كذلك العقل قد يكون ناقصا في الأصل، وقد يدخل عليه في وقت مع وُفُوره ما يغطّيه، كما دخل ـ باعتراف المتكلّمين ـ على أكثر من تَعَنَّى[1] فيه حتّى ردّ بعضُهم على بعض مُكَفِّرا أو مضلِّلا، فلا يجوز أن يُحكم على السّمع الذي قد لزمتْ الحجّة به، ووجب على السّامع المكلَّف المصيرُ إليه.

وقد قال أبو هريرة ـ لمن عارضه في حديث رواه عن النّبيّ ﷺ بسؤال يقتضي تَرْكَ العمل بذلك الحديث ـ: «يا بنيّ، إذا سمعتَ حديثا عن رسول الله ﷺ فلا تَضْرِبْ له الأمثال»[2].

وقال ربيعة بن أبي عبد الرّحمن ـ وهو أحد فقهاء أهل المدينة

= وحكم بنكارته الألباني في الضّعيفة رقم: ٦٠٩٦. وصدأ القلوب جرّاء الغفلة عن ذكر الله والإغراق في الجهل لا مراء فيه، وعلاجه التلاوة والاستغفار والعلم والحكمة وكلّ عمل صالح يزيل وسخ ذاك الصّدأ، وقد نقل الخرائطي عن بعض الحكماء قولهم: «كما أنّ الحديد إذا لم يستعمل غشيه الصّدأ حتّى يهلكه كذلك القلبُ إذا عطّل من الحكمة غلب عليه الجهل حتّى يميته».

(١) أي نَصِبَ وتَعِبَ وتجشّم وغالى في دراسة علم الكلام وفهمه وإتقانه وبذل الكثير من أجله ولم يخرج منه بطائل، بل حملهم غلوّهم في الاعتداد بالعقل على تضليل بعضهم بعضا إلى حدّ الحكم على المخالف أحيانا بالكفر.

(٢) أخرجه بإسناد حسن ابنُ ماجه ١/٣٠٦، رقم: ٤٨٥ وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنّ النّبيّ ﷺ قال: «توضّؤوا ممّا غيّرت النّار. فقال ابن عبّاس: أتوضّأ من الحميم؟ فقال له: يا ابن أخي، إذا سمعتَ عن رسول الله ﷺ حديثا فلا تضرب له الأمثال».

وقد خوطب في شيء كان يقول به ثمّ تركه فقال ـ: «قالوا وقلنا، فلمّا ورد الأثر لم يَجُزْ إلّا المصير إليه».

وقال الشّافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الأصل لا يقال له: لِمَ وكيف»[(١)].

ثمّ في العَقْل معانٍ أُخَرُ تَمْنَعُ من التّعويل عليه بمجرّده دون السَّمْع منها:

أنّ أوفر النّاس عقلا قد يحكم في الشّيء بعقله بعد أن رَوَّى وفكّر فيه، ويقيم عليه وقتا من الزّمان، ويدعو إليه، ثمّ يرجع عنه إلى خلافه، ويزعم أنّ الذي كان عليه بالأمس فاسد، وأنّ العقل يقتضي ما هو عليه اليوم كما ذكرناه قبل هذا، ثمّ هو ممدوح عند المتكلّمين بهذا الفعل مع تجويزهم ورودَ شيء آخر عليه غدا يُلْزِمُه تَرْكَ ما هو عليه.

ألا ترى إلى أبي هاشم ابن الجُبّائي كيف ترك ما كان عليه من موافقة أبيه في بداية أمره وضلّل أباه.

وإلى الأشعري كيف خَلَّى ما كان عليه من التّصريح بمذهب المعتزلة، وصار إلى قول / [٧أ] قد شَقَّقَه[(٢)] خالف المعتزلة فيه، ولم يُوافِقْ أهلَ الأثر في مذهبهم[(٣)].

---

(١) آداب الشّافعي ومناقبه لابن أبي حاتم ١٧٨، ومناقب الإمام الشّافعي للبيهقي ٢/ ٣٠.

(٢) أي زيّنه وأخرجه أحسن مخرج، ينظر: تاج العروس ٢٥/ ٥٢٢ (شقق).

(٣) سبق أن أوضحنا أنّ أبا الحسن الأشعري رجع آخر حياته إلى مسلك أهل السّنّة والحديث والأثر في جمهور المسائل، وصرّح في كتابه الإبانة ـ وهو آخر ما صنّف ـ أنّه على مثل ما عليه الإمام أحمد بن حنبل، وبقيت عليه مسائل لاحظها عليه أئمّة السّنّة رحمة الله عليهم أجمعين.

وإلى جَهْم بن صَفْوان قبل هذين، وقد ذكر عنه أنّه ترك الصّلاة أربعين يوما فخوطب في ذلك فقال: «عَرَضَتْ لي شبهة في المعرفة لم يُمْكِنِّي حَلُّها، وما كنتُ لأصلّي لمن لم تَثْبُتْ لي معرفتُه بَعْدُ»(١).

وهذا كفر ممّن يقوله ويفعله، وكان مِنْ مذهب جَهْم أنّ الإيمانَ المعرفةُ، فإذا حَلَّها شيء لم يصحّ الإيمان، والصّلاةُ إنّما تجب بَعْدَ صحّة الإيمان، وعلى هذا قتل الجَهْمَ سَلْمُ بن أَحْوَز فيما يُقال(٢).

ولعمري إنّ من ترك صلواتٍ يسيرةً متعمّدا وجب قتلُه عند كثير من الفقهاء فضلا عن أربعين يوما.

ولو لم يَرِدْ على القائل بالعقل في ثاني الحال ما يَنْقُلُه عمّا كان عليه، فإنّه لا يَعْدَمُ غيرَه من القائلين بالعقل يدّعي بطلانَ قوله، ويحتجّ على صحّة ما خالف قوله.

ونحن نجد كثيرا من الفلاسفة ملحدين قد أنكروا الصّانع، وصنّفوا في إلحادهم، وآخَرين أقرّوا بالتّوحيد، وامتنعوا من

---

(١) ترك جهم للصّلاة جرّاء شبه باطلة قذفها الشّيطان في قلبه أمر مشهور عنه. ينظر: مسائل الإمام أحمد ـ رواية أبي داود رقم: ١٧٣٥، وخلق أفعال العباد للبخاري ٣٠، والسّنّة لعبد الله بن الإمام أحمد رقم: ١٨٩، والإبانة الكبرى لابن بطّة ١/ ٣٧٩، ٦/ ٩٤، والتّسعينيّة لابن تيميّة ١/ ٢٤٢.

(٢) قتل سَلْم بن أَحْوَزَ المازني للجهم أمر مشهور أيضا شهرة ترك جهم للصّلاة، وقيل: إنّ قاتله هو هلال بن أحوز بن أربد المازني. قال ابن ناصر الدّين في توضيح المشتبه ١/ ١٦٣: «والمحفوظ ما ذكره المصنِّف». وينظر: السّنّة لعبد الله رقم: ١٨٩، وتاريخ الإسلام للذّهبي ٣/ ٣٨٩.

الإيمان بالرّسل عليهم السلام، وهؤلاء الفلاسفة هم أوائل المتكلّمين في العقليّات، وعليهم يعوّل كثير منهم إلى اليوم[١] في حدود الأشياء وفي غيرها، وإن خالفوا فرقةً منهم وضَلَّلُوهُمْ، ومن كتبهم يستخرجون الشّبه التي يخوضون فيها، ويُشَوِّشُون على النّاس مذاهبَهم بها[٢].

ومنها أنّ النّاظر في العقل قد يتوصّل إلى معرفة ما قصده بأوّل وَهْلَةٍ ينظر في دلائله مرّةً، وتارةً يطول نظره ويمتدّ الزّمانُ قبل وصوله إلى مُلْتَمَسِه، وقد يَرِدُ عليه من الشّبه ما يعجز عن حلِّه بنفسه، وربّما لم يجد في الحال من يستعين به في حلِّ ذلك، وإذا كان هذا النّظرُ الذي يعتريه من الآفات ما ذكرناه أوّلَ الفروض عندهم، وغَيْرَ جائزٍ الانتقالُ منه قبل ثبوته وصحّته إلى ما يتفرّع عليه، فيجيء مِنْ هذا أنّ الصّبيَّ إذا بلغ والكافرَ إذا رَغِبَ في الإسلام لا يكون معنى لقَبولنا منهما الشّهادتين، وأمرُنا إيّاهما بالصّلاة والصّيام وسائر قوانين الشّريعة؛ لأنّ تلك الشهادةَ

---

(١) يلمح المؤلِّف إلى فلاسفة كانوا في عصره، ومن أشهر من يذكر في هذا المقام ابنُ سينا المتوفّى سنة ٤٢٨هـ ـ قبل المؤلّف بستّة عشر عاما ـ قال الذّهبي في تاريخ الإسلام ٤٣٨/٩: «كان ابن سينا آيةً في الذّكاء، وهو رأس الفلاسفة الإسلاميّين الذين **مشوا خلف العقول**، وخالفوا الرّسول».

(٢) ما أشبه اللّيلة بالبارحة فكثير من العقلانيّين اليوم يتّكئون على الفلاسفة وأضرابهم، ويستخرجون من بطون كتبهم شبها مضلّلةً، ويبثّونها في عقول النّاس، متّكئين في صنيعهم على تعظيم شأن العقل، ورفع شعار الحرّيّة، وهم يعيشون وسط أمّة موحّدة تدين لله بالشّرع الحنيف والعقيدة الصّحيحة، ومقصودهم ـ كما قال المؤلّف ـ التّشويش، ومآل المشوَّشين إذا تأثّروا إلى تزعزع إيمانهم، واختلاط أفكارهم، وهو ما يبتغيه إبليسُ وأعوانُه المضلّلون.

التي شَهِدَ بها على أصول المتكلِّمين كلا شهادةٍ إذ كانت عن غير معرفةٍ ثابتةٍ بالدّلائل العقليّة.

وقد تعلّق خصومنا في هذا الفصل بقول الله تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، وزعموا أنّ شهادةَ من لم ينظر في العقليّات عاريةٌ عن العلم، وهذا خلاف ظاهرِ الشّرع وأهلِه؛ فإنّ أوّل فرض على المرء في الشّريعة هو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله على ما جاء في الكتاب / [٧ب] والأثر قولا وعَقْدا.

ثمّ الطّهارة والصّلاة إذا دخل وقتُها والصّيام إذا جاء شَهْرُه، والمرءُ بالغ صحيح العقل والجسم مقيم، ثمّ قوانينُ الشّريعة كالزّكاة مع وجود النِّصاب ومُضِيِّ الحَوْل، والحجُّ عند أمن الطّريق وصحّة النّفس ووجود الزّاد والرّاحلة، والجهادُ مع وجود القوّة وأمر الإمام[1] أو حضوره وغير ذلك؛ ولم يقل أحدٌ من السّلف ولا من أهل الفتيا لصبيٍّ بلغ ولا لكبير من الكفّار رَغِبَ في الإسلام:

«ابْدَأْ بالنّظر في العقليّات، أو اذهب إلى من قد نظر فيها، فإذا أَحْكَمْتَ معرفتَها فائتنا حينئذ لنعرض عليك الشّهادتين ثانيا، ونأمرك بالصّلاة والصّيام».

---

(١) لأنّ الجهادَ بلا قوّةٍ ترهب العدوّ تعريضٌ لنفوس جند المسلمين للقتل لضعف قوّتهم وعدم قدرتهم على المواجهة، وبلا إمام ينظّم الجيوش سببٌ للهزيمة، من هنا يخطئ من يغلبه حماسه فيدعو للجهاد مع الضّعف المبين، ويضيف لذلك افتئاتا على إمام المسلمين.

بل مَنْ شَهِدَ الشّهادتين ممّن كان كافرا، أو بلغ الحُلُمَ من أولاد المسلمين أمروه بالصّلاة والصّيام على الفَوْر، وإن ترك الصّلاةَ وقد توجّه عليه الخطابُ بقَبُول الإسلام أو البلوغ عليه أمر بأدائها، فإن أبى قتل عند بعض، وحُبِسَ وضُرِبَ عند آخرين حتّى يصلّي أو يأتي الضَّرْبُ على نفسه.

وحُكِمَ بكفره عند أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ وحده بظاهر الخبر(١)، وعلى أصول المتكلّمين لا تَلْزَمُه الصّلاةُ إلّا بعد ثبوت المعرفة بالأدلّة العقليّة التي لا تعتريها الشّبه، وهو معذور بتركها ما لم يتوصّل إلى تلك المعرفة ما دام طالبا لها غير مُغْفِلٍ للنّظر وإن طالتْ المدّة، ثمّ إن مات قبل أن يتّضح له ذلك لَحِقَ بالله كافرا كما كان.

وهذا من أقبح الأقاويل وأشنعها، ولعمري إنّهم في الظّاهر يأمرونه بالصّلاة والصّيام تستّرا من سهام العوامّ، ولكن حقيقة مذهبهم والذي تقتضيه طريقتُهم ما ذكرتُ، والشَّرْعُ يخالف ذلك، وهذا النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أوفر النّاس عقلا وأبعدهم من الشّبه وقد عصم من الشّيطان، ثمّ في خطاب الله سبحانه له ـ وفيه تأديب لنا ـ:

قوله: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤].

وقوله: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥].

---

(١) يعني الحديث المشهور في أنّ الصّلاة هي العهد الذي بيننا وبين الكفّار وأنّ من تركها فقد كفر.

ويقال: إنّه خوطب بها ليلة الإسراء وقد اجتمع بالأنبياء عليهم السلام[١].

وقال ابن عبّاس: «إنّه عليه السلام لم يسأل ولم يشكّ»[٢].

وخوطب عليه السلام بقوله سبحانه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ﴾ [الأنعام: ٩٠]، ولم يَقُلْ له: «فإن كنتَ في شكٍّ فانظر في دلائل العقل»، ولا قيل له: «إنّ العقل هو الملجأ فاقتد به».

وأمر عليه السلام كما قال ـ بالقتال حتّى يقولوا: لا إله إلّا الله[٣]، ولم يؤمر بمطالبتهم هل عرفوه من طريق العقل وزالت عنهم الشّبه أم لا.

وعندنا أنّ مَنْ شهد الشّهادتين ممّن وصفناه قبل هذا الفصل فهو عالم بما شهد به، ومَنْ شهدهما مِنْ سواهم وهو مُضْمِرٌ

---

(١) استعمل المصنِّف في عبارته صيغة التّضعيف؛ ذلك لعلمه أنّه لم يرد في هذا خبر مرفوع صحيح عن رسول الله ﷺ، غاية ما فيه مقاطيع عن سعيد بن جبير، وابن جريج، وابن زيد رضي الله عنه أنّه ﷺ أمر ليلة الإسراء أن يسأل الأنبياء، وهي من أمور الغيب تفتقر إلى نصّ من كتاب أو حديث ثابت عن سيّد الأنام ﷺ، وقيل في تفسير الآية أنّ المراد: اسأل أتباع الرّسل الذين آمنوا بهم، فإذا سألتهم فكأنّك سألتَ الرّسل، واعتبره ابن جرير أولى القولين بالصّواب، وقراءة ابن مسعود التّفسيريّة تعضده: «واسأل الذين أرسلنا إليهم قبلك رسلَنا». ينظر: جامع البيان للطّبري ٢٠/ ٦٠٥ ـ ٦٠٦، وتفسير ابن كثير ٧/ ٢٣٠، والدّرّ المنثور للسّيوطي ٧/ ٣٨١.

(٢) نقل بهذا السّياق عن ابن عبّاس في قوله تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكّٖ مِّمَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ...﴾ [يونس: ٩٤]، ينظر: تفسير ابن أبي حاتم ٦/ ١٩٨٦، والأحاديث المختارة ١٠/ ٩٤، وتفسير ابن كثير ٤/ ٢٩٦، والدّرّ المنثور ٤/ ٣٨٩.

(٣) الأحاديث في ذلك كثيرة وصلت إلى حدّ التّواتر كما تقدّم لنا أوائل الكتاب.

خلافَهما /[٨أ][١] وإنّما يطلب أن يعيش بهما، فقد أُمِرْنا بالكفِّ عنه وتركِ البحث عمّا هو عليه.

ألا ترى أنّ أسامة بن زيد رضي الله عنهما لمّا قتل الرّجلَ الذي قال: لا إله إلّا الله، وقال أسامة: «إنّما قاله الرّجل تعوّذا من القتل»، كيف أعظم ذلك رسول الله ﷺ، وأنكر عليه، مع قُرْبه منه، ومحبّته إيّاه، ومنزلته عنده، وقال: «ألّا[٢] شَقَقْتَ عن قلبه، وكيف لك بلا إله إلّا الله»، قال أسامة: «فما زال يقولها حتّى تمنّيتُ أنّي لم أكن أسلمتُ إلّا ذلك اليوم»[٣].

وقال عمر بن الخطّاب رضي الله عنه: «الحمد لله الذي لم يَجْعَلْ قتلي بيد رجل يُحاجُّني بلا إله إلّا الله»[٤].

---

(١) هنا أعلى وجه الورقة قيد تجزئة ظهر منه رسم «من الإبا»، وحسب سياق التّجزئات السّابقة واللاحقة يكون نصّ هذه التّجزئة: «ثاني الأوّل من الإبانة»، وهذا يشير إلى بداية الكرّاسة الثّانية من المجلّد الأوّل من الكتاب ـ حسب تجزئة النّاسخ ـ وما سبق هو الكرّاسة الأولى من المجلّد الأوّل، وفي أسفل ظهر الورقة السّابقة قيد معارضة نصّه: «عورض ثانيا» أي على الأصل المسموع على المصنِّف. جدير بالذِّكر أنّ ناسخ الأصل الأوّل كان يضبط تسلسل أجزاء الكتاب وكراريسه بالتّنبيه عليها تباعا لكلّ جزء عشر ورقات، ويسجّل قيود التّجزئة أعلى يسار زوايا النّسخة، وقد جلّينا كلّ هذه القيود في الطّليعة الثّانية من القسم الدّراسي.

(٢) جوّد النّاسخُ اللّامَ بشَدّةٍ فوقها.

(٣) قصّة أسامة بن زيد رضي الله عنهما في صحيح البخاري ٥/ ١٤٤، رقم: ٤٢٦٩، ومسلم ١/ ٩٧، رقم: ٩٦.

(٤) أخرجه بهذا السّياق الواقدي ـ كما في الاستيعاب ٣/ ١١٥٥ ـ وهو عند البخاري في صحيحه ٥/ ١٥، رقم: ٣٧٧٠ بلفظ: «الحمد لله الذي لم يجعل ميتتي بيد رجل يدّعي الإسلام». وقد سنّ أبو لؤلؤة المجوسي سنّةً سيّئةً لأتباعه =

وروي عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: «تفكّروا في آلاء الله، ولا تفكّروا في الله»(١).

وروي عنه عليه السلام أنّه قال: «إنّ الشّيطانَ يأتي أحدَكم فيقول: هذا الله خلق الخَلْقَ فمن خلق الله؟ فإذا وجد ذلك أحدُكم

= من مجوس فارس بقتل أئمّة الإسلام، فله وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم الدّين، ولأمير المؤمنين عمر ولأئمّة السّنّة الشّهادة فضلا من الله ورحمة.

(١) أخرجه بهذا السّياق الطّبراني في الأوسط ٦/ ٢٥٠، رقم: ٦٣١٩، وأبو الشّيخ في العظمة ١/ ٢١٠، رقم: ١، والبيهقي - عصريّ المصنِّف - في شعب الإيمان ١/ ٢٦٢، رقم: ١١٩، وغيرهم من طرق عن عليّ بن ثابت الجزري، عن الوازع بن نافع، عن سالم، عن ابن عمر به مرفوعا. قال البيهقي: «هذا إسناد فيه نظر». وذلك من أجل الوازع ففيه جرح شديد عند الأئمّة، غير أنّ الحديث له شواهد لا تخلو مفرداتها من مجروح، منها عن ابن عبّاس مرفوعا ولفظه: «تفكّروا في كلِّ شيء، ولا تفكروا في ذات الله...» عزاه للسِّجْزي في الإبانة: السّيوطيُّ في جامع الأحاديث رقم: ١٢٨٣٥، وقال - أي السِّجْزي -: «غريب». ولا أثر له في الأصلين المعتمدين في التحقيق، وأدرجناه في الملاحق رقم: ٥٨، وقد حكم الألباني على حديث: «تفكّروا في آلاء الله، ولا تفكّروا في الله» بالحسن كما في السّلسلة الصّحيحة رقم: ١٧٨٨، وصحيح الجامع الصّغير رقم: ٢٩٧٥، وله لفظ مقارب حسّنه أيضا في صحيح الجامع رقم: ١٣٦٠، ٢٩٧٦، ولم يرتض ذلك بعض الباحثين، ورأى تصحيحه موقوفا من قول حبر الأمّة ابن عبّاس رضي الله عنهما، وعلى كلّ فمعنى الحديث صحيح، والمسلم مطالب أن يتأمّل في ملكوت الله ليستدلّ بعظمة ما فيه على عظمة الخالق جل جلاله، وأمّا ما يقذف به الشّيطان في عقول المتأمّلين من جرٍّ للتّفكّر في ذات الله العليّة فله علاج نبويّ كريم وهو الإعراض عن ذلك كلّه وعدم الاسترسال في تلك الوساوس، والتّفل ثلاثا يسارا، مع التّعوّذ من الشّيطان، والنّطق بالكلمة المباركة: «آمنت بالله»، مع اعتقاد كماله سبحانه ونفي مشابهته للخلق، والمؤلّف رحمه الله أورد الحديث المتضمّن لهذا العلاج النّبويّ المبارك.

فليقل: آمنتُ بالله ـ وفي الرّواية الأخرى: فليقل: الله الأحد الصّمد ليس كمثله شيء ـ وليَتْفلْ[(١)] عن يساره ثلاثا، وليتعوّذ بالله من الشّيطان الرّجيم»[(٢)]، ولم يقل ﷺ: «فليرجع إلى النّظر في العقل».

وفي دون ما ذكرناه مَقْنَعٌ لمن أراد الله هداه وبالله التّوفيق[(٣)].





(١) جوّد النّاسخُ الفاءَ بضمّةٍ فوقها وكسرةٍ تحتها إشارةً إلى وجهين عند أهل اللّغة وهذا من دقّته رحمة الله عليه، وينظر: تاج العروس ١٣٦/٢٨ (تفل).

(٢) أخرجه بهذا السّياق النّسائي في عمل اليوم واللّيلة رقم: ٦٦١، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو عند مسلم ١١٩/١، رقم: ١٣٤ مختصرا من حديث أبي هريرة أيضا، وعند البخاري ٩٦/٩، رقم: ٧٢٩٦ من حديث أنس بن مالك بنحوه مختصرا.

(٣) في حاشية الأصل من جهة اليسار بخطّ النّاسخ قيد بلاغ بالمعارضة والمقابلة نصّها: «بلغ العِراضُ بالأصل وكان عمدةً»، وتحته قيد آخر يشير إلى معارضة أخرى بالأصل ونصّه: «بلغت المعارضةُ ثانيةً بالأصل المسموع عن مصنِّفه، المنقولِ من نسخته المعارَض بها، المسموعِ لي على يونس القطّان كتبه عبد الكريم الأثري»، وينظر ما تقدّم لنا في مبحث وصف النّسختين المعتمدتين في التّحقيق.

فَصْلٌ

والذي يدور عليه المتكلِّمون أَجْمَعُ تَرْكُ الاعتماد على الآثار، ونسبةُ أهلها إلى الحَشْو والطَّغام(١)، محتجّين بأنّ أخبار الآحاد عند العلماء لا توجب علما، وأنّها توجب عند الأكثر عملا فحَسْبُ، ويقولون: إنّ المنتسبين إلى الحديث يعتقدون ما فيه وإن كان غير موجبٍ علما.

وهذا جهل فقد دعت الحاجة لما قالوه إلى بيان هذا الفصل؛ ليجد صاحبُ الحديث الطّريقَ إلى دحض أقاويلهم(٢).

اعلموا - نفعنا الله وإيّاكم بالعلم - أنّ الأخبار على ضربين في الغالب(٣): تواتر وآحاد.

فالمتواتر عند أكثر الأصوليّين:

هو ما نقلته الكافّة عن الكافّة، قَرْنا فقَرْنا، ولم يُحْصَرْ عددُ ناقليه، وخرجوا عن الحدِّ الذي يجوز فيه التّواطؤ والكذب

---

(١) أيُّ خير في علم يحمل أصحابَه على اتّخاذ الآثار ظهريّا، مع نبز أئمّة السّنّة بمثل هذه الألفاظ الشّنيعة التي هم منها براء.

(٢) مسلك حسن من المؤلِّف بإيراد الجواب عن شبه المبطلين للاحتجاج بأخبار الآحاد في العقيدة ولو صحّت أسانيدها، وذلك عند التّعارض، فلو تعارض الحديث الصّحيح المتواتر مع الحديث الصّحيح الآحاد رجّحنا ما رواه الجماعة على ما رواه الآحاد، والقاعدة أنّ الأحاديث الصّحيحة عند عدم التّعارض كلّها سواء في الحجّة والقبول سواء أكانت متواترة أم آحادا، وسيأتي قريبا مفصّلا عند المصنِّف.

(٣) هذا نموذج من كلام المؤلِّف في فنّ المصطلح وله آراء أخرى قيّمة مبثوثة في كتب المصطلح لو نشط لها باحث لكان أمرا حسنا، وفي هذا الكتاب لمحات تفتح الباب لمن رغب.

والوَهْم(١) والنّسيان.

فإذا كان الخبر من هذا الضَّرْب أوجب علما للسّامع ولم يَجُزْ دَفْعُه وإنكارُه، وبمثله علمنا أنّ في الدّنيا موضعا من جهة الشّرق يعرف بالصّين، وآخر من جهة الغرب يعرف بالأندلس(٢)، وبجنسه عَلِمْنا أيضا أعداد ركعات الصّلوات المفروضة، وقدر النِّصاب في الزّكاة الواجبة وما شاكل ذلك.

والضَّرْب الآخر هو الآحاد:

ما رواه الواحد أو الجماعة المحصورة بالعدد عن مثلها وإن كانوا عدولا.

فإنّ أكثر الفقهاء وجميع المتكلِّمين يقولون: إنّها لا توجب علما وإنّما توجب العمل فقط؛ ولذلك جاز للمختلفين في الفروع الأخذُ بالأحاديث التي وردتْ / [٨ب] في الشّيء الواحد مختلفةَ الأحكام، ولَمْ(٣) يَجُزْ أن يُعَنَّفَ واحدٌ منهم فيما صار إليه واعتمد عليه، إذا وجد في ذلك ثقةَ الرّاوي وعدالتَه في جميع الإسناد، ولم يتبيّن تأخّر حديث منها عن سائرها فيُحْكَم بأنّه ناسخ لها، ولم يُمْكِنْ حَمْلُ واحدٍ منها(٤) على الآخر

---

(١) جوّد النّاسخُ الهاءَ بسكون.

(٢) مؤلّفنا السِّجْزي كتب الإبانة وهو في بلد الله الحرام مكّة المكرّمة، فكأنّه ناظر - وهو في مكّة - إلى خريطة يشير فيها إلى الصّين شرقا وإلى الأندلس غربا.

(٣) في الأصل: فَلَمْ، وصحّحها النّاسخ في الحاشية.

(٤) كتب النّاسخ في الحاشية: «خ ص»، وتحتهما: «منهما»، أي في النّسخة المرموز لها بحرف صاد: «منهما»، وهي نسخة مسموعة على المصنِّف كما بيّناه في الدّراسة.

فيستعمل الجميع، ويُبْنى البعضُ على البعض، ولا ساغ تخصيصُ بعضها.

فأمّا إذا كان أحدُ الأحاديث واهي الطّريق أو متقدِّم الطّريق أخذ بالذي صحّ وترك الواهي، وعمل بالذي تأخّر وترك المتقدِّم بالاتِّفاق.

وهذا الذي ذكرناه في الضّربين معا قول أكثر الفقهاء، وبه قال أكثر المتكلِّمين، وإن كنّا لا نحتجّ بالكلام وأهله[1].

وقد شذّ من الجماعة من قال: إنّ الأخبار كلَّها لا توجب علما ولا عملا حتّى يقترن بها ما يدلّ على وجوب العمل بها أو وقوع العلم بمُخْبَرها[2].

ومنهم من قال: إنّ الآحاد وحدها لا توجب علما ولا عملا كإبراهيم بن إسماعيل ابن عُلَيّة[3] ومن قال بمثل قوله.

---

(١) فيه حرص ظاهر من المؤلّف على بيان منابذته لعلم الكلام وأهله، وأنّ ما ذكره عن المتكلّمين مجرّد نقل لا يعني احتجاجا بما قالوه ولو دان به أكثرهم.

(٢) كذا جوّدها النّاسخ بضمّ الميم وفتح الباء، والمعنى حصول العلم بمضمون هذه الأخبار من جهة أخرى، وهو شرط باطل لأنّ أخبار الآحاد إن ثبتت على قواعد أهل الحديث ـ وهم المرجع في هذا الباب لا سواهم ـ فهي حجّة مستقلّة بنفسها لا تفتقر إلى مثل هذه القيود التي تعود عليها بالإبطال.

(٣) أبو إسحاق الأسدي البصري الجهمي المتكلِّم المتوفّى سنة ٢١٨هـ، قال الحافظ الذّهبي في تاريخ الإسلام ٥/ ٢٦٤: «كان يقول بخلق القرآن ويناظر عليه، وكان يردّ خبر الواحد ويقول: الحجّة للإجماع». ويعني ابن عُلَيَّة بمقاله أنّ تلك الأحاديث مخالفة في نظره للإجماع، وقصده إبطالها كما هو قصد من يتشبّث بالإجماع لردّ النّصوص النّبويّة الثّابتة عن رسول الله ﷺ قال شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله في الفتاوى الكبرى ٦/ ٢٨٦: «وفي مثل هذه المسائل =

وقالت طائفة من الإماميّة: لا يحكم بصحّة الحديث إلّا بعدم المخالف له، ولا يثبت عدمُ المخالف له إلّا بصحّته، وهذه حالةُ مجهول على مجهول[(١)].

وذكر عن أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّه قال: الآحاد والتّواتر جميعا يوجبان العلم والعمل.

وهذا ممّا ينكره مَنْ لم يَفْهَمْ معنى قوله، وليس مِنْ مذهبه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ كلّ خبر ورد على أيٍّ وجه كان يوجب العمل والعلم حتّى يدخل عليه في قوله الوَهْن[(٢)]، بل عنده أنّ من الآحاد [ما][(٣)] يوجب علما.

وبقوله نقول[(٤)]، وهو مذهب جماعة من علماء السّلف نبيّن

= قال الإمام أحمد: من ادّعى الإجماع فهو كاذب، فإنّما هذه دعوى بشر وابن عُلَيَّة، يريدون أن يبطلوا السّنن...».

(١) يعني أنّ كلام الإماميّة فيه إحالة شيء مجهول على مجهول، فالحديث لا يصحّح عندهم إلّا إذا عدم ما يخالفه، ولا يُنْفَى المخالف إلّا إذا صحّ الحديث، فصار في المسألة دَوْرٌ سفسطائيٌّ حملهم ـ زعموا ـ على إبطال الأحاديث التي نقلها أهل السّنّة، أمّا أخبارهم هم فلا يوردون عليها هذا الباطل، بل يقبلونها ويمجّدونها بعصمة رواتها، وإذا تأمّلتها ألفيت تلك الأسانيد مشحونة بالوضّاعين والكذّابين والمجاهيل وأضرابهم.

(٢) بفتح الواو وإسكان الهاء كذا صنع النّاسخ تجويدا.

(٣) ضبّب عليها النّاسخ في الأصل وكتب في الحاشية: «لم تكن ما في الأصل وهي مرادة»، يعني مقصودة مرادة من المؤلّف، والسّياق ـ بلا ريب ـ يقتضيها، لكن سقطت سهوا من الأصل المسموع على السّجزي، وهذا الأصل له جلالة في نفس ناسخنا العالم المحدّث عبد الكريم الموصلي الأثري، فأضاف حرف «ما» على استحياء معتذرا بدلالة السّياق عليه، وإرادة المصنّف له.

(٤) إشارة إلى اعتزاز المؤلّف بقول إمام أهل السّنّة أحمد بن حنبل من إفادة الأخبار المتواترة والآحاد العلم والعمل، أمّا المتواترة فواضح، =

لك فيما بعد إن شاء الله.

فأمّا وجوبُ العلم بالمتواتر ووجوبُ العمل بالآحاد فلا حاجةَ بنا في هذا الوقت إلى بسط القول فيهما(١)، وإنّما الحاجةُ إلى بيان ضربين:

أحدهما: ما تكلّم أحمد فيه.

والثّاني: ما قد أطلق الفقهاء فيه من الإخبار أنّه داخل في حيّز التّواتر، كخبر الرِّبا وغير ذلك.

وكلاهما إذا حُقِّقَ القولُ يرجعان إلى معنى واحد يطابق ذلك المعنى معنى المتواتر، وذلك أنّ الصّحيح من القول في بيان المتواتر من الأخبار أنّه الذي رَوَتْه الجماعة التي يمتنع منها التّواطؤ والكذب والوَهْم والنِّسيان، حتّى يتّصل بمن نقل عنه، وينتهي إلى من ينقل إليه.

= وأمّا الآحاد فلما احتفّ بها من قرائن توجب العلم والعمل والجزم بنسبتها إلى رسول الله ﷺ، فإن خلت من تلك القرائن وصحّت أسانيدها على قواعد أهل الحديث أفادت حينئذ الظّنّ الرّاجح الذي يماثل في التّطبيق العلم اليقين، وهي حينئذ حجّة بنفسها في العقائد والأحكام، وهما بابان عظيمان وصلتنا كثير من قضاياهما عن طريق أخبار الآحاد الصّحيحة، والتي لو ردّت لردّ شيء عظيم من أمور العقيدة والشّريعة، وهو مقصود كلّ من دان بشبه أهل الاعتزال الأقدمين ومن أحيا مسلكهم من المعاصرين العقلانيّين.

(١) كعدم حاجتنا إلى ما يثيره أعداء السّنّة من أتباع المدرسة الاعتزاليّة العقلانيّة في هذا العصر من شبه تجاه أحاديث نبويّة جزم بصحّتها أهل الاختصاص من علماء الحديث، وحصل لهم من الاطمئنان وبرد اليقين بثبوتها عن سيّد الخلق ﷺ ما لم يحصل لرؤوس هذه المدرسة الذين هم أشبه بالعوامّ أمام قضايا فنّ الحديث والاصطلاح، ومع ذلك يحشرون شبها توجب في نظرهم الهزيل ردّ ما جزم الرّاسخون بثبوته، فأيّ الفريقين أحقّ بالاتّباع لو كانوا يعلمون.

وأمّا الذي أحدثه مَنْ تأخّر من المتكلِّمين مِنْ وجوب اتِّفاق الوسط والطّرفين فيه، ووجودِ رواية الموافق والمخالف له فلا معنى لذلك؛ لأنّ العادة جارية أنّ جماعة المخالفين / [٩أ] لا يكادون يروون ما خالفهم على وجه الإثبات له، ولا يكاد يتّفق أيضا أن يكون الوسط والطّرفان شيئا واحدا فيما طريقه النّقل.

وقد شرح القاضي أبو العبّاس ابن سُرَيْج[(١)] رحمه الله في هذا الباب شرحا حسنا وذاك أنّه قال:

«المتواتر ما لا يُحْصَرُ بعدد معلوم وإن لم يكن بُدٌّ[(٢)] مِنْ عدد يعلمه الله ولا نعلمه نحن، وذاك كعلمنا أنّ الخبز يُشْبِعُ في العادة، وأنّ الماء يُرْوي[(٣)]، ثمّ لا نعلم كم لقمةً من الخبز

---

(١) إمام الشّافعيّة في عصره أحمد بن عمر بن سريج البغدادي الشّافعي الملقّب بالباز الأشهب، توفّي سنة ٣٠٦هـ، من لطائف آثاره جزء فيه أجوبة في أصول الدّين يدلّ على أثريّته وانتهاجه مسلك السّلف الصّالح في أمور المعتقد، وقد وصلنا في مخطوط نادر فيه جواب سؤال ورد إلى صديق المؤلّف ورفيقه في مكّة الحافظ الأثري إمام الحرم أبي القاسم سعد بن عليّ الزّنجاني ت ٤٧١هـ، وكان السّؤال عن مذهب السّلف وصالح الخلف في الصّفات الواردة في الكتاب والسّنّة الصّحيحة، فاستخار الزّنجاني الله تعالى، وضمّن الجزء جوابات عدّة لعدد من أعلام السّنّة، لم يصل إلينا منها سوى جواب الإمام ابن سريج، والجزء مطبوع ضمن سلسلة لقاء العشر الأواخر رقم: ٨٢ بتحقيق د. وليد بن محمّد بن عبد الله العليّ رحمه الله، وثمّة تحقيق قيّم آخر للجزء بقلم الأستاذ خالد حمود وفّقه الله تعالى.

(٢) في الأصل: له، وصوّبها النّاسخ في الحاشية.

(٣) كذا جوّد النّاسخ الياء في الأصل بضمّة جليّة «يُروي»، والصّواب فتحها «يَرْوي»، ويقال: رَوِيَ يَرْوَى من باب رَضِيَ يَرْضَى، ينظر: العين للخليل ٨/ ٣١١، ومختار الصّحاح للرّازي ١٣٢، ولسان العرب لابن منظور ١٤/ ٣٤٥، والقاموس المحيط للفيروزآبادي ١٢٩٠.

تُشْبِعُ، ولا كم جُرْعَةً من الماء تروي[١]، والنّاس في ذلك مختلفون والأوقات عليهم في ذلك مختلفة أيضا، ولا يخرج الخبز من أن يكون مُشْبِعًا، ولا الماءُ عن أن يكون مُرْوِيًا، بجهالتنا قَدْرَ المُشْبع والمُرْوي منهما».

وقال أيضا: «هو بمثابة انتقال أهل سوق العطر في يوم واحد إلى بيع البَزِّ وترك بيع العطر، فإنّه ممّا يستحيل أن تجتمع همم أهل سوق على الانتقال إلى غير سوقهم وصَنْعَتِهم في وقت واحد، وكذلك يستحيل أن يجتمع أهل مسجد على أن يصلّوا بأجمعهم صلاةً وهم عراة من غير عذر؛ لامتناع أمثال هذا في العُرْف، ولا يَلْزَمُنا حَصْرُ أهل السّوق أو المسجد بعدد معلوم»[٢].

ومن النّاس من قال:

المتواتر: ما رواه سبعون.

وقيل: خمسون.

وقيل: عشرون.

وقيل: أكثر من ذلك وأقلّ.

وفي الجملة إنّ حدّ المتواتر[٣] يختلف عند الأصوليّين ولم

---

(١) لم تجوّد التّاء هنا لا بفتحة ولا بضمّة والأصل الفتح كما ذكرنا من قبل، والملاحظ أنّ النّاسخ ضبطها أيضا بالوجهين التاء والمقصود الجرعة، وبالياء والمقصود الماء.

(٢) نصّان نادران نقلهما المؤلّف عن ابن سريج ولا أثر لهما في كتب المصطلح والأصول، ممّا يضفي قيمة أخرى لكتاب الإبانة هذا.

(٣) هنا في الحاشية أثر قديم لبصمة أصبع قد تكون لناسخ الأصل عبد الكريم الموصلي الأثري، والحفريّات في المخطوطات فنّ لطيف جدير بالاهتمام.

يَرِدْ فيه أثرٌ يجب المصير إليه، ولا قضيّةُ عَقْلٍ يُتّفق عليها، ولكن لا خلافَ أنّ المطلوب من المتواتر أن يكون ممّا يَثْلجُ به الصَّدْر[١]، وتَسْكُن إليه النّفس، ويقوم في القلب كَوْنُه، وينتفي ظنُّ الوَهْم والكذب عن رواته.

وإذا كان الأمر على ما ذكرناه فمعلوم أنّ أحوال النّاس في معرفة هذا الجنس مختلفة لاختلاف طبقاتهم، فقد ينقل الشّيءَ عشرةٌ ولا تَسْكُنُ النّفسُ إلى خبرهم، إمّا لقلّة الخبرة[٢] بهم، وإمّا للعلم بفساد طرائقهم.

وقد ينقله الواحد والاثنان فينشرح الصّدر لقَبُوله، ويَقْوى في القلب ثبوتُه، وذلك لعلم السّامع بتحرِّي ذلك النّاقل الصِّدْقَ وتجنّبه الكذبَ، وثخانةِ دينه، ورزانةِ عقله[٣].

ولأنّه لا يكاد يُطْلَقُ ما في صحّته شبهة، بل يصير مَنْ كان

---

(١) كانت الكلمة في الأصل: الصّدور، فكشط النّاسخ عبد الكريم الموصلي الواو، وجوّد الصّادَ بفتحة والدّالَ بسكون، ووضع علامة التّصحيح فوق الكلمة، وكتب في الحاشية: «خ ص»، وتحتها: «الصّدور»، أي في النّسخة المرموز لها بحرف صاد: «الصّدور»، وهي نسخة مسموعة على المصنِّف كما بيّناه في الدّراسة.

(٢) في الأصل: الخُبْر، وصوّبها النّاسخ في الحاشية.

(٣) لا يخفى أنّ هذا الباب الدّقيق راجع إلى أهل الحديث المختصّين بفنون الأسانيد والمتون، العارفين بطرق الأحاديث وشواهدها ومتابعاتها، فهم المرجع المعتبر في هذا العلم العظيم، وأمّا غيرهم فليس حجّة في الحكم عليها تصحيحا أو تضعيفا ولو كانوا أئمّة في فنون أخرى، أعلاما في الصّلاح والتّقى، فما بالك بمن كان جاهلا بهذا العلم الشّريف، وجمع إلى جهله معاداة الله ورسوله وأوليائه المؤمنين، ومع هذا يتصدّى متبجّحا بردِّ كلام الرّسول ﷺ بحجّة كونه خبر آحاد يباين العقول.

بهذه المثابة كالحجّة فيما ينقله، فإذا قيل للمرء: «قال فلان» لم يَطْلُبْ في الصّحّة زيادةً على خبره[١].

ومثل هذا ما روي عن عليٍّ رضي الله عنه / [٩ب] أنّه قال:

«كنت إذا سمعتُ من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا نفعني الله بما شاء أن ينفعني منه، وإذا حدّثني عنه غيره اسْتَحْلَفْتُه فإذا حلف لي صدّقتُه، وحدّثني أبو بكر وصَدَقَ أبو بكر رضي الله عنه»، ثمّ ذكر حديثا مسندا في فضل الوضوء وما يقال بعَقِبه[٢].

وروي عن عمر رضي الله عنه: «أنّ أبا موسى الأشعري رحمه الله[٣] استأذن عليه ثلاثا، فلمّا لم يؤذن له رجع، فقال له عمر بعد ذلك: لم رجعتَ؟ فروى حديثا عن النّبيّ صلى الله عليه وسلم أنّه قال: «الاستئذان ثلاث؛ فإن أُذِنَ لك وإلّا فارجع»، فطالبه عمر بمن يشهد معه بما قال

---

(١) وذلك لثقته بالنّاقل ومعرفته بتحرِّيه في نقل الأخبار والأقوال، فهو يكتفي بنقله، ويطمئنّ إلى خبره، ولا يبحث عن قرائن تعضد صحّة المنقول، إذ لا شبهة تحوم حوله حتّى يضطرّ إلى طلب زيادة على الخبر، وهذه ميزة للأخبار الصّحيحة التي لا تقترن معها شبه تبطلها؛ وقد قال الإمام الشّافعي في كتابه الرّسالة ٣٩٨: «ولا يستدلّ على أكثر صدق الحديث وكذبه إلّا بصدق المخبر وكذبه، إلّا في الخاصّ القليل من الحديث...».

(٢) كذا قال المصنِّف، والحديث المشار إليه إنّما هو في الذّنب يصيبه الرّجل ثم يتطهّر ثمّ يصلّي ثم يستغفر الله، أخرجه أحمد في المسند ١/ ١٧٩، رقم: ٢، وأبو داود في السّنن ٢/ ٦٣٠، رقم: ١٥٢١، والتّرمذي في الجامع ١/ ٥٢٤، رقم: ٤٠٦، وابن ماجه في السّنن ٢/ ٤٣، رقم: ١٣٩٥، وغيرهم من طرق عن عثمان بن المغيرة الثّقفي، عن عليّ بن ربيعة الأسدي، عن أسماء بن الحكم الفزاري، عن عليّ بن أبي طالب به. قال التّرمذي: «حديث حسن».

(٣) لا يخفى ما جرت به عادة أهل الحديث من التّرضّي على الصّحابة والترحّم على من بعدهم.

وتوعّده[١]، حتّى جاء أبو سعيد الخدري ﷺ فشهد به عند عمر[٢].

وروي عن معاوية ﷺ[٣]: «أنّه خرج على حَلْقَةٍ في المسجد فقال: ما أَجْلَسَكُمْ؟

قالوا: جلسنا نذكر الله.

فقال: آللهِ ما أَجْلَسَكُمْ إلّا ذلك؟

فحلفوا له فقال: إنّي لم أَسْتَحْلِفْكُمْ تهمةً لكم».

وروى لهم حديثا عن النّبيّ ﷺ في فضل الذِّكْر[٤].

والاتّفاق حاصل على أنّ خبر الواحد مقبول معمول به إذا رواه الثّقة العَدْل، والصّحابة ﷺ عدول كلُّهم لا يجوز أن يُظنّ بهم الكذب، والاسْتِحْلافُ وطلبُ الشّهادة ليسا بشرطين في قَبُول الخبر، ولا القومُ كانوا يتّهم بعضُهم بعضا، بل منزلتهم تَعْلُو عن هذه الرّتبة.

---

(١) في الحاشية بخطّ النّاسخ: «خ وأَوْعَدَه» يعني في نسخة أخرى، وظاهر الكلام أنّها من كتاب الإبانة هذا، والذي علمناه أنّ النّاسخ عبد الكريم الموصلي أمامه أصل شيخه يوسف القطّان وأصل مسموع على المؤلّف، والأوّل يرمز له بالأصل، والثّاني بحرفي «خ ص»، فلعلّه رأى هذا التّعليق على حاشية أحد الأصلين. وتعدّ هذه مزيّة لنسخة عبد الكريم المحرّرة المتقنة حيث نسخَتْ عن أصل جليل، ثمّ قابلها على أصل آخر للكتاب مسموع على المؤلّف.

(٢) قصّة مشهورة أخرجها مسلم في صحيحه ٣/ ١٦٩٤، رقم: ٢١٥٣، وفيها أدب جمّ يستصعبه كثير من النّاس وهو انصراف المستأذن ورجوعه إن لم يردّ عليه أحد، مع سلامة صدر وطيب خاطر، ديانة لله بهذا الأدب الإسلامي الذي دلّ عليه أيضا قول الله في كتابه: ﴿وَإِن قِيلَ لَكُمُ ٱرْجِعُوا۟ فَٱرْجِعُوا۟ هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٨].

(٣) ورضي الله عنه وعن سائر الصّحابة الكرام.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ٤/ ٢٠٧٥، رقم: ٢٧٠١.

وقد روي عن أبي أمامة الباهلي أنه قال: «ما كلُّ ما نحدِّثكم به سمعناه من رسول الله ﷺ، قد كانت لنا أشغال نشتغل بها، ولكن كان يحدِّث بعضُنا بعضا ونحن لا نكذب»(١).

وروي مثل ذلك عن البراء بن عازب(٢).

وقال أبو الدّرداء ـ وقد ذكر له معاوية رحمهما الله ـ: «ما كنّا نتّهمه بالكذب على رسول الله ﷺ»(٣).

---

(١) لم نقف عليه من قول أبي أمامة ؓ لكن من قول البراء بن عازب بنحوه وفيه ذِكْر الأشغال، كما هو ـ بإسناد صحيح عنه ـ عند الرّامهرمزي في المحدّث الفاصل ٢٣٥، والحاكم ـ شيخ المصنِّف ـ في المستدرك ١/٢١٦، والخطيب في الجامع ١/١١٧، وغيرهم من طريق أبي إسحاق قال: سمعتُ البراء يقول: «ليس كلّنا كان يسمع حديثَ رسول الله ﷺ، كانت لنا ضَيْعَة وأشغال، ولكنّ النّاس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدّث الشّاهدُ الغائبَ». وينظر آخر الحاشية الآتية.

(٢) أخرجه أحمد في العلل ـ رواية ابنه عبد الله رقم: ٢٨٣٥، ٣٦٧٥، ٣٦٧٦، والفسوي في المعرفة والتّاريخ ٢/٦٣٤، والفريابي في الفوائد رقم: ٣٤، وغيرهم من طريق أبي إسحاق، عن البراء بن عازب ؓ قال: «ما كلُّ ما نحدِّثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه من رسول الله ﷺ، ولكن سمعناه وحدّثنا أصحابنا ولكنّا لا نكذب». وبنحوه عن البراء ـ وهو الذي تقدّم في الحاشية السّابقة ـ أخرجه الرّامهرمزي ومن معه، وفيه تصريح أبي إسحاق ـ وهو السّبيعي ـ بالسّماع من البراء، فأمِنّا بذلك تدليسَه، والرّاوي عنه عند الجميع الإمامان الثّوري والأعمش، وقد أخرج الشّيخان للسّبيعي من روايتيهما عنه؛ ولهذا قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشّيخين ولم يخرّجاه».

(٣) لم نقف عليه والذي رأيناه قول أبي الدّرداء مادحا معاوية ؓ: «ما رأيتُ أشبه صلاةً برسول الله ﷺ من أميركم هذا ـ يعني معاوية ـ». أخرجه الطّبراني في مسند الشّاميّين ١/١٦٩، رقم: ٢٨٣، والبغوي في معجم الصّحابة ٥/٣٦٧، وأبو نعيم في الحلية ٨/٢٧٥، وغيرهم من طرق عن سعيد بن عبد العزيز، عن إسماعيل بن عبيد، عن قيس بن الحارث، عن الصّنابحي، عن أبي الدّرداء به. =

ومثل ذلك روي عن ابن عبّاس رَحِمَهُ اللَّهُ[١].

والذي روي عن عبادة بن الصّامت: «كذب أبو محمّد»[٢]، وعن غيره من الصّحابة إذا ذكر له حديث عن آخر فقال: «كذب»، فليس ذلك منهم على معنى التّكذيب الذي يفسق صاحبُه، وتسقط عدالتُه، وإنّما يريدون به: «أخطأ وأوهم»، وهذا متعارف في كلامهم أنّ الكلام إذا ورد بخلاف ما هو به في الحقيقة يقولون: «هذا كذب»، يوضّح ذلك قول النّبيّ ﷺ:

= قال الهيثمي في مجمع الزّوائد ٩/ ٣٥٧: «رواه الطّبراني ورجاله رجال الصّحيح غير قيس بن الحارث المذحجي وهو ثقة». قال شيخ الإسلام ابن تيميّة في منهاج السّنّة ٦/ ٢٣٥ ـ بعد أن ذكر من أثنى على معاوية من الصّحابة ـ: «فهذه شهادة الصّحابة بفقهه ودينه، والشّاهد بالفقه ابنُ عبّاس، وبحسن الصّلاة أبو الدّرداء، وهُمَا مَنْ هُمَا!».

(١) رحم الله الصّحابة ورضي عنهم جميعا، والذي وقفنا عليه شهادة ابن عبّاس لمعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بالفقه فيما أخرجه البخاري في صحيحه ٥/ ٢٨، رقم: ٣٧٦٥ عن ابن أبي مليكة: «قيل لابن عبّاس: هل لك في أمير المؤمنين معاوية فإنّه ما أوتر إلّا بواحدة؟ قال: أصاب إنّه فقيه». وينظر تعليق رائق على هذا الأثر دبّجه البيهقي في كتابه الممتع معرفة السّنن والآثار ٤/ ٦٠.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٣٧/ ٣٧٧، رقم: ٢٢٧٠٤، وأبو داود في السّنن ١/ ٣١٧، رقم: ٤٢٥، والضّياء في الأحاديث المختارة ٨/ ٣٢٠، رقم: ٣٨٥، وغيرهم من طريق محمّد بن مطرِّف، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصّنابحي قال: «زعم أبو محمّد أنّ الوتر واجب، فقال عبادة بن الصّامت: كذب أبو محمّد...». ثمّ ذكر حديث إحسان الوضوء والصّلاة، قال الحافظ ابن كثير في جامع المسانيد والسّنن ٤/ ٥٥٩: «إسناده حسن جيّد». وقال ابن حبّان في صحيحه ـ مع الإحسان ٥/ ١٠: «هذه لفظة مستعملة لأهل الحجاز إذا أخطأ أحدهم يقال له: كذب». وأبو محمّد المذكور هو رجل من الأنصار له صحبة ذكر ذلك الخطّابي في معالم السّنن ١/ ١٣٤.

«من كذب عليَّ متعمِّدا فليتبوّأ مقعده من النّار»[١].

فبان لك أنّ الكذبَ نوعان: عَمْدٌ ونسيانٌ؛ لأنّ صورتَه حكايةُ الشّيء على خلاف حقيقته، فالصّحابةُ ﵃ كان تعمّد الكذب منهم مأمونا، وهم خَيْرُ أمّة أخرجتْ للنّاس كما قال الله تعالى[٢]، وفي التّفسير: أنّهم الذين هاجروا مع النّبيّ ﷺ من مكّة إلى المدينة[٣].

وقد شهد النّبيّ ﷺ للأنصار بأنّهم أَعِفَّةٌ صُبُرٌ[٤].

وقال ﵇: /[١٠أ] «خير النّاس قَرْني»[٥].

---

(١) أخرجه البخاري ١/ ٣٣، رقم: ١١٠، ومسلم ١/ ١٠، رقم: ٣، من حديث أبي هريرة ﵁، وله شواهد كثيرة تصل به إلى حدّ التّواتر، وهو أوّل حديث أورده السّيوطي في كتابه قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة.

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ...﴾ [آل عمران: ١١٠].

(٣) وهو المنقول عن حبر الأمّة ابن عبّاس ﵄، وثمّة أقوال أخرى استقصاها الطّبري في جامع البيان ٥/ ٦٧١ ـ أولاها عنده أنّ الصّحابة وفّوا سبعين أمّة هم آخرها وأكرمها على الله كما دلّت عليه أحاديث نبويّة كثيرة ساق بعضها.

(٤) أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٣/ ٣٤٩، رقم: ١٧٤٠، وابن حبّان ـ الإحسان ١٤/ ١٥٩، رقم: ٦٢٦٤، والطّبراني في مسند الشّاميّين ٤/ ٢٥٥، رقم: ٣٢١٨، من حديث أبي هريرة ﵁ مرفوعا: «الأنصار أعفّةٌ صُبُرٌ، وإنّ النّاس تبع لقريش في هذا الأمر، مؤمنهم تبع لمؤمنهم، وفاجرهم تبع فاجرهم». والحديث بدون جملة الأنصار في الصّحيحين بنحوه، ولجملة الأنصار وعفّتهم وصبرهم شواهد كثيرة استوفاها العلّامة الألباني في الصّحيحة رقم: ٣٠٩٦، وأخلق بهاتين الصّفتين الجليلتين في أصحاب النّبيّ ﷺ: العفّة المنافية للطّمع، والصّبر المباين للجزع.

(٥) أخرجه البخاري ٥/ ٣، رقم: ٣٦٥١، ومسلم ٤/ ١٩٦٣، رقم: ٢٥٣٣، من حديث ابن مسعود ﵁ وعن سائر الصّحابة الذين أكرمهم الله بحياتهم في هذا القرن النّبوي المبارك.

وقال: «أحسنوا إلى أصحابي»(١).

و«أكرموا أصحابي»(٢).

ومِنْ إكرامهم والإحسان إليهم أن يُنَزَّلُوا منازلَهم، ولا يظنّ بهم ما لا يليق بأمثالهم.

وقال عليه السلام: «أصحابي كالنّجوم بأيِّهم اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ»(٣).

---

(١) جزء من حديث ذكره أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب في خطبته المشهورة التي كانت بالجابية ـ بدمشق الشّام ـ أخرجه أحمد في المسند ١/ ٣١٠، رقم: ١٧٧، والنّسائي في الكبرى ٨/ ٢٨٤، رقم: ٩١٧٥، وابن حبّان في الصّحيح ـ الإحسان ١٠/ ٤٣٦، رقم: ٤٥٧٦، وغيرهم من طرق عن جرير، عن عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة قال: «خطب عمر النّاس بالجابية فقال: إنّ رسول الله ﷺ قام في مثل مقامي هذا فقال: أحسنوا إلى أصحابي...» الحديث، وصحّحه ابن ناصر في أماليه كما في جامع الأحاديث رقم: ٦٧٣.

(٢) رواية أخرى للحديث السّابق وكلتاهما ثابتة. ولا شكّ أنّ الصّحابة رضي الله عنهم أجمعين أهل للإحسان والإكرام، والمسلم يتقرّب إلى الله بذلك، وهو إذا أكرمهم ـ ثناء وتبجيلا وإشادة ـ فقد أحسن في الحقيقة إلى نفسه، وإذا أحسن إليهم فقد أكرمها، أمّا الطّاعنون فيهم فقد أبى الله إلّا أن تعلوهم الذّلّة والصّغار، والمهانة والشّنار، وسوء خاتمتهم شاهد للمعتبرين.

(٣) حديث مشهور على الألسنة لا يصحّ من جهة الرّواية بشطريه ومن جهة الدّراية بشطره الثّاني، أمّا شطره الأوّل فصحيح المعنى بلا ريب إذ الصّحابة نجوم يستضاء بعلمهم، ولم تجر عادة المؤلِّف أن يستشهد بحديث في إسناده وضّاع، وقد عزا حديثا بهذا المعنى إلى إبانة السِّجزي السّيوطيُّ في الجامع الكبير رقم: ١٣٠١٢ ونقل عنه قوله: «غريب». وهذا الظّنّ بالمؤلِّف أن يستغرب مثل هذه الأحاديث، وسيأتي في كتابنا أخبار كثيرة حكم عليها بالغرابة، وهذا ممّا يضاف إلى جهوده في الصّناعة الحديثيّة لمن رام أن يكتب فيها، أمّا حديث النّجوم أعلاه فقد أخرجه الدّارقطني في المؤتلف والمختلف ٤/ ١٧٧٨، ومن طريقه عصريّا المصنِّف: ابنُ عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله ٢/ ٩٢٥، رقم: ١٧٦٠، وابنُ حزم في الإحكام في أصول الأحكام ٦/ ٨٢، =

والاقتداء لا يجوز إلّا بالثِّقات الأمناء العلماء، وقد عَمَّ عليه السلام وقال: «أنتم أمّة يقتدى بكم».

وإنّما كان طلبُ الشّهادة مِنْ عمر والاسْتِحْلافُ مِنْ عليٍّ رضي الله عنهما لجواز الوَهْم والنِّسيان على النّاقل وإن كان عَدْلا، وقد عُلِمَ أنّهم أتقى لله سبحانه مِنْ أن يُقْدِمُوا على القَسَم به في شيء لا يكون واضحا لهم كالشّمس.

ولمّا كانت منزلة أبي بكر رضي الله عنه هي أعلى المنازل في الصِّدق والإتقان والتَّحَرُّز لم يَسْتَحْلِفْه عليٌّ، بل صدّقه فيما رواه له، علما منه بأنّه لا يروي شيئا إلّا والوَهْمُ والنِّسيان والكذب عنه بمَعْزِلٍ.

ثمّ في عصر التّابعين قد عرف مذهبُ غير واحد من فقهائهم

= وغيرهم من طريق سلّام بن سليمان، حدّثنا الحارث بن غصين، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر بن عبد الله به مرفوعا، قال ابن حزم: «أبو سفيان ضعيف، والحارث بن غصين هذا هو أبو وهب الثّقفي، وسلّام بن سليمان يروي الأحاديث الموضوعة وهذا منها بلا شكٍّ». وللحديث شواهد أخرى واهية الأسانيد، وقد أفرده بالتّأليف من القدماء ابنُ عبد الهادي الحنبلي ـ صاحب المحرّر ـ في جزء كما في ذيل طبقات الحنابلة ١١٨/٥، ومن المعاصرين صالح بن سعيد بن هلابي في جزء لطيف سمّاه: نظرات في حديث أصحابي كالنّجوم، وكلاهما معظِّم للصّحابة، ثمّ رأينا رسالةً أفردها في تضعيف هذا الحديث من سمّى نفسه «السّيد علي الحسيني الميلاني» أقذع فيها ـ كعادة الرّوافض ـ القول تجاه أصحاب النّبيّ ﷺ متسترًا بتضعيف الحديث من كافّة طرقه، وهاهم أهل السّنّة والحديث ـ أعلى الله قدرهم ـ قد ضعّفوه قبله مع كمال إجلالهم وتعظيمهم للصّحابة، فشتّان ما بين الفريقين، ويا بُعْدَ ما بين المسلكين، وينظر: تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشّاف ٢/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠ للزّيلعي، والتّلخيص الحبير لابن حجر رقم: ٢٥٩٤، وسلسلة الأحاديث الضّعيفة للألباني رقم: ٥٨.

في إرسال الحديث كسعيد بن المسيِّب من أهل المدينة، والشّافعي رَحِمَهُ اللهُ يعتمد مُرْسَلَه خاصّةً؛ لأنه قلّ ما يُرْسِلُ حديثا إلّا وذلك الحديثُ موجودٌ مِنْ طريقِ غيره مُسْنَدا[١].

أو كالحسن بن أبي الحسن البصري وإبراهيم بن يزيد النَّخَعي الكوفي وهما إماما العِراقَيْن في وقتهما، هذا بالبصرة وذاك بالكوفة، وقد صرّحا بأنّ ما يرسله كلُّ واحدٍ منهما إنّما يرسله إذا سمعه من جماعة[٢]، وأمّا إذا لم يسمعه إلّا من واحد ذكره باسمه.

---

(١) للشّافعي عبارة مشهورة رواها عنه المزني في مختصره قال فيها: «إرسال ابن المسيِّب عندنا حسن». ولأصحابه رأيان في توضيح مراده الأوّل: أنّ مراسيل ابن المسيّب أصل يحتجّ بها ولو لم توجد موصولةً، والثّاني: استعمالها في التّرجيح فقط وعدم الاحتجاج بها كما هو الأصل في المراسيل، قال الخطيب البغدادي في كتابه الفقيه والمتفقّه ١/ ٥٤٥ ـ ناصرا القول الثّاني وهو الأشبه بصنيع أهل الحديث ـ: «ذكر بعض الفقهاء أنّ الشّافعي جعل مرسل ابن المسيِّب حجّةً لأنّ مراسيله كلّها اعتبرتْ فوجدت متّصلاتٍ من غير حديثه، وهذا القول ليس بشيء لأنّ من مراسيل سعيد ما لم يوجد متّصلا من وجه بتّةً، والذي يقتضي مذهبُ الشّافعي أنّه جعل لسعيدٍ مزيّةً في التّرجيح بمراسيله خاصّةً؛ لأنّ أكثرها وجد متّصلا من غير حديثه لا أنه جعلها أصلا يحتجّ به». وللدّكتور محمّد الخضر النّاجي الموريتاني ـ وفّقه الله ـ أطروحة علميّة نال بها درجة الماجستير من كليّة الدّعوة بجامعة أمّ القرى عام ١٤١٥هـ عنوانها: «مراسيل سعيد بن المسيِّب رَحِمَهُ اللهُ» أجاد فيها وأفاد.

(٢) ومع ذلك يحتاط نقّاد أهل الحديث فيما يرسله الحسن وإبراهيم رحمة الله عليهما، بل قال الحافظ العراقي في شرح التّبصرة والتّذكرة ١/ ٣١٥: «مراسيل الحسن عندهم شبه الرِّيح». وقال البيهقي ـ عصريّ المؤلِّف ـ في الخلافيات ٢/ ٣٥٦: «مرسلات إبراهيم ليست بشيء». على أنّهم خفّفوا ـ ومنهم البيهقي ـ الكلام عن مراسيل النّخعي عن عبد الله بن مسعود خاصّة لقول إبراهيم: «إذا قلتُ: قال عبد الله فهو عن غير واحد عن عبد الله». ينظر: علل التّرمذي آخر جامعه ٦/ ٢٤٩ وغيره من كتب المصطلح.

فقد لاح لك[١] أنّ القوم كانوا يَقْطَعُون القول بثبوت الشّيء إذا سمعوه من ثلاثة أو أربعة من أهل العدالة والضّبط، ويُبْعِدُون أن يكون بينهم تواطؤٌ على رواية شيء فيه شبهة، وأن يَسْبِقَ الوَهْمُ إليهم جميعا، وكلُّ واحدٍ منهم يرويه منفردا موافقا لما رواه أصحابُه، فلولا أنّهم كانوا يقولون بوجوب العلم بما سمعوه من جماعةٍ ثقاتٍ لم يَقْطَعُوا به، وقد وجدنا في الصّحابة غير واحد ممّن سمع الحديثَ من أحد أصحابه ثمّ رواه عن النّبيّ ﷺ قَطْعًا فقال: قال رسول الله ﷺ، ولم يذكر مَنْ بَيْنَه وبَيْنَه إلّا في بعض الأحوال أو عند السّؤال، فعلم بذلك أنّهم كانوا يَقْطَعُون بالحديث إذا كان راويه عندهم مأمونا عَدْلا متقنا متحرِّزا.

وقد احتجّ بعضُ المتكلِّمين وأكثرُ الفقهاء بالأحاديث الواردة في المعجزات، معتمدين على أنّها وإن كان كلُّ واحدٍ منها من رواية الآحاد فأحاديثُ الكُلِّ متّفقة على وجود معنى واحد وهو الإعجاز، فوجب وقوعُ العلم بها بذلك المعنى[٢].

---

(١) مؤلّفنا السِّجْزي حيٌّ بما كتب وهو يخاطب قارئ كتابه ـ مقدِّرا له ـ بمثل هذه الألفاظ الجميلة التي ترشده إلى أن يكون منتبها مدركا لمقاصد ما يسطِّره له رحمة الله عليه.

(٢) لأنّ المعجزات تتوفّر الدّواعي والهمم وتتواتر النّقلة على حكايتها لجلالها وانبهار النّفوس بها؛ لخروجها عن المألوف والعادة، وهي من قضايا الاعتقاد المعروفة، إذ يثبت المسلمون للأنبياء ما أكرمهم الله به من معجزات وأعظمها معجزة القرآن الذي أنزل على سيّد الخلق نبيّنا محمّد ﷺ، وما سواها من قضايا الاعتقاد تتلقّى بالقبول أيضا إذا دلّ عليها قرآن منزل أو حديث صحيح عن النّبيّ المرسل، ولو كان آحادا إذا حكم نقّاد الحديث والأثر بثبوته، وهم القوم لا يشقى مسلم بأحكامهم.

/ [١٠ب] وشبّهوا ذلك برواية الواحد عن حاتم الطّائي أنّه وهب مِنْ رجل مئةً من الإبل، وروايةِ آخَر عنه أنّه أعطى إنسانا ألفَ دينار، وروايةِ ثالثٍ عنه أنّه منح واحدا ألفَ شاةٍ، وروايةِ رابعٍ عنه أنّه أعطى واحدا مئةَ حُلَّةٍ، إلى أن تكثر الرّواياتُ عنه بهذاٍ الجنس.

قالوا: فقد تواتر الخبر من جهة الكلِّ بسخاوة حاتم، وإن انفرد كلُّ واحدٍ منهم بنقل نوع من سخائه؛ فالعلم قد حصل بذلك بكونه سخيّا، فهكذا الأخبار الواردة في الصِّفات.

وفيما يخالف أقاويل خصومنا المتكلِّمين نجد رواتَها عُدُولا من أهل الضّبط والثّقة والانتباه، بل هم الأئمّة في كلِّ عصر، وبخبرهم ثبت ما عليه العمل في الشَّرْع[1]، وهم أكثر من العشرات ومن المئين في كثير من الأخبار، يروون عن أمثالهم وعن أكثر منهم أو أقلّ، عَصْرا فعَصْرا.

فحديثُ النّزول إلى سماء الدّنيا[2] رواه جماعة كثيرة من الصّحابة، والرّواية عن كلٍّ واحد منهم مشهورة بالطّرق الكثيرة،

---

(١) فهم رواة أحاديث أحكام الشّريعة التي تلقّتها الأمّة بالقبول اطمئنانا إلى ثقة هؤلاء الرّواة وضبطهم وإتقانهم وعدالتهم، وهم أنفسهم رواة أحاديث الصّفات، والقبول يعمّ النّوعين، ومن ردّ العقائد وقبل الأحكام فقد فرّق بين متشابهين، وكال حينئذ بمكيالين.

(٢) وهو نزول يليق بجلال الله وعظمته وكبريائه لا كنزول خلقه تعالى الله عن ذلك، وما يقذف به الشّيطان في العقول مجرّد وساوس يستعيذ المسلم بربّه من قاذفها، معتقدا كمال مولاه، وعظمة ربّه، مشتغلا في ذاك الوقت المبارك - وهو الثّلث الأخير من اللّيل - بالدّعاء والاستغفار إذ هو وقت مظنّة الإجابة والغفران.

مع وجودِ إتقانِ الرّواة، وكونِ أكثرهم فقهاءَ الأمّة وصدورَها، وما فيهم مَنْ أنكره، ولا عَدَلَ به عن الظّاهر إلى تأويل يخالفُه، ولا مَنْ قال[(١)]: إنّه فِعْلٌ يُحْدِثُه في السّماء كما قال بعضُ المتكلِّمين[(٢)].

وكذلك حديثُ الرّؤية وفيه ذِكْرُ المعاينة والأبصار والعيون، وذاك مخالفٌ لمن قال: الرّؤية بلا مقابلة، فتصير في معنى العلم الضّروري ولا تكون رؤيةً في الحقيقة[(٣)].

وكذلك سائرُ الأحاديث التي يُنَفِّرُ عنها المتكلّمون[(٤)]،

---

(١) عزاه المؤلّف في رسالته إلى أهل زبيد ١٨١ لابن الباقلاني المتوفّى سنة ٤٠٣هـ.

(٢) وماذا عليهم لو أثبتوا نزولا حقيقيًا يليق بعظمة الرّبّ، ورضوا بما جاءت به الأخبار الصّحيحة، واعتقدوا كمال الخالق، ونزّهوه عن مشابهة المخلوقين، بدل تأويل النّزول بنزول أمره، أو دعوى أنّ النّزول فعل يحدثه الله في السّماء، تهرّبا منهم من عقدة التّشبيه، وهو أصل كلّ بليّة، فمن نزّه ربّه عن مشابهته للخلق وأنّه ﷻ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: الآية ١١]، سهل عليه إثبات الصّفات كما أثبتها السّلف بلا تمثيل أو تكييف أو تعطيل، وحصل له الاطمئنان الكامل أنّ المولى ﷻ يمدح نفسه بمثل هذه الصّفات الخبريّة، فلا معنى لنفيها أو تأويلها ما دام القلب عامرا باعتقاد الكمال ونفي المشابهة، مدركا أنّ واجبه الشّرعي هو التّفكّر في مخلوقات الله ليستدلّ بما فيها من عظمة وجلال على ما لمبدعها سبحانه من قداسة وكمال.

(٣) أوضحه المؤلّف أكثر في رسالته إلى أهل زبيد ١٧٣.

(٤) بسبب ما استقرّ في أذهانهم من لزوم مشابهة الله تعالى للخلق إذا أثبتت تلك الصّفات الواردة في نصوص الكتاب والسّنّة الصّحيحة، وهذا خطأ محض لأنّ إثباتها هو إثبات وجود لا إثبات كيفيّة، كما هو الشّأن في الصّفات التي أثبتوها كالسّمع المنافي لسمع البشر، والإرادة المخالفة لإرادتهم، والحياة المباينة لحياتهم، فكذلك نزول الرّبّ ورؤية المؤمنين يوم القيامة =

وينكرون على أهل السّنّة اعتقادَها على ظاهرها؛ فأحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ ومَنْ وافقه إذ سَلَكُوا مَسْلَكَ مَنْ تقدّم مِنْ علماء الأمّة، فإذا جاء الحديثُ ورواتُه كلُّهم مقبولون علماءُ من أهل الضّبط والاحتراز، وجاء مِنْ عدّة طرق ثابتة ـ وربّما اقترن بخبرهم من الأسباب ما يزيل ظنَّ الوَهْم والنِّسيان بمن نقل مِثْلَه ـ واستفاض نَقْلُهُمْ لذلك، دخل في حَيِّز التّواتر عندهم واعتقدوه(١)، وأطلقوا وجوبَ العلم به، وما كان بخلاف ما ذكرناه وإن رواه العدد الكثير وجاء من الطّرق المختلفة لم يلتفتوا إليه ولم يُعَوِّلوا / [١١أ] عليه لعلمهم بأحوال الرّواة وعلل الحديث، ومَنْ شَمَّ الحديثَ وعرف شيئا من طرقِه وعِلَلِه علم ما أشرتُ إليه.

ولعمري إنّ المتكلِّمين لا يجيزون ما نذكره لمجانبتِهم الحديثَ وأهلَه، ورغبتِهم عن سماعه والنّظر فيه، بل اعتقادُ كثير منهم أنّ الحديث إذا اجتمع على روايته شعبة وسفيان ومالك والأوزاعي واللّيث بن سعد وهُشَيْم بن بشير وحمّاد بن سلمة وحمّاد بن زيد وابن عيينة وابن المبارك رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، مع أضراب هؤلاء العشرة الأئمّة عن أمثالهم عَصْرا فعَصْرا لم يوجب خبرُهم علما، بل جائز أن يُظَنّ بهم الكذب والوَهْم والسّهو والتّواطؤ على رواية ما أرادوا به تصحيحَ مذهبهم، وردَّ قول المخالفين.

= لوجهه الكريم، كلّ ذلك ثابت مع اعتقاد الكمال ونفي التّشبيه، وتنزيهه جلّ وعلا عن كلّ نقصان.

(١) وهم مطمئنّون إلى صحّة مسلكهم القائم على تعظيم الرّبّ ونفي مشابهته للحوادث، وإثبات ما أثبته سبحانه لنفسه في كتابه وما أثبته له رسوله ﷺ في صحيح سنّته من صفات الجلال والكمال.

ولا فَرْقَ عند المتكلِّمين بين رواية هؤلاء المذكورين مع اتِّفاقهم عليها في باب القَبُول منهم والعمل بخبرهم، وبين قول مَنْ أرسل إليهم بهديّة على يده مِنْ خَدَمِ النّاس وأَفْناءِ الحواشي، بل قَبُولُ هذا الحامل الجاهل الذي جاء بهديّة في جواز قَبُول ما معه منه وروايةُ أولئك الأئمّة بمثابة واحدة عندهم لا فَرْقَ بينهما، بل كلُّ ما يجوز على هذا كان جائزا عليهم، وقد سمعتُ بعضَهم يصرِّح بهذا[1].

(١) توضيح هذا التّشبيه الرّديء الذي دبّجه المتكلّمون ونطق به من سمعه المؤلّف أنّ أراذل النّاس ممّن لا مكانة له في المجتمع إذا قدّم هديّةً لأكابرهم كأئمّة الحديث المذكورين، كان من المحتمل أن يقبلوا هديّة هؤلاء الأراذل أو يردّوها؛ لعدم ثقتهم بهم فلعلّ في هديّتهم ما يضرّ، والعكس صحيح فيما يهديه أئمّة الحديث للنّاس من تلك الأحاديث التي ينشرونها في المجالس تحديثا وفي الكتب تصنيفا، فلعلّ فيها ـ عند أولئك الطّاعنين ـ ما يضرّ، أو كان نشرها لغرض فاسد من تصحيح مذهب أو ردّ على مخالف، ممّا يقوّي احتمال عدم قبول ذلك منهم، وكلّ هذه سفسطة مقصود أصحابها ردّ السّنن وإثارة الشّبه حولها بمثل هذه التّشبيهات السّاذجة، وأئمّة الحديث يقبلون الهديّة اقتداء بإمام الهدى نبيّنا محمّد ﷺ، فقد نقلوا عنه بالأسانيد الصّحيحة أنّه كان يقبلها ويثيب عليها، دون تفريق بين كبير وصغير، وعظيم ووضيع، وكفى أهل الحديث فضلا هداياهم الجليلة التي قدّموها للأمّة احتسابا ورغبة في كرم الله أن يرزقهم في جنّات النّعيم صحبة هذا النّبيّ الكريم، الذي اجتمعوا معه في تلك الأسانيد المضيئة التي استنارت بأئمّة ثقات، وعدول حفّاظ، ضربوا أروع الأمثلة في الحرص والإتقان، والرّحلة بين الأوطان، وتجشّم الصّعاب للقاء شيوخ الرّواية والإسناد، وهو ما عجز عنه أهل الفلسفة والكلام فحسدوهم إذ لم ينالوا سعيهم، ولمّا رأوا أنّ الحسد لا يضرّ ذاك الرّصيد الضّخم من السّنّة الذي وعته صدور أولئك الأئمّة وحفظته دواوينهم، وجدوا إلى إثارة الشّبه حوله سبيلا، لكنّهم باءوا بالفشل، وظلّ أهل الحديث شامخين، يذكرهم الآخرون بكلّ خير وفضيلة.

وهناك ما هو أَطَمُّ ممّا ذكرناه، وذاك أنّ المتكلِّمين يعتقدون في شيوخنا القائلين بما في الأحاديث الواردة في الصِّفات وغيرها ممّا يخالفونه هم أو يزيلونه عن ظاهره، بأنّهم فسّاق ساقطوا العدالة، وإنّما خوفُ العوامِّ[1] من المسلمين يمنعهم من الإفصاح بهذا المعنى كلَّ حين.

ولقد رأيتُ لأبي القاسم البَلْخي المعروف بالكَعْبي ـ وهو من رؤوس المعتزلة[2] ـ كتابا كبيرا في مجلّدات، فوجدتُ أكثر ما فيه تفسيقَ شيوخنا وتَهْجينَ أحوالهم.

ومِنْ سُخْفِه وركاكة عقلِه أنّه أَطْبَقَ على مَنْ تقدّم مِنْ شيوخنا

---

(١) وخوف سيف الشّرع أيضا، أمّا العوامّ فلبقائهم على فطرة سليمة لم تتدنّس بشبه أهل الكلام، فعظّموا الرّبّ ﷻ على نمط أثريٍّ سهل عاد إليه أخيرا أئمّةُ الكلام.

(٢) وشيخ طائفة منهم يقال لهم الكعبيّة، كان رأسا في الضّلال، وداعية في كتبه ومجالسه إلى الاعتزال، توفّي سنة ٣١٩هـ، قال ابن السّمعاني في الأنساب ١١/ ١٢٢ (الكعبي): «ذكره أبو العبّاس المستغفري في تاريخ نسف...ولولا أنّه ذكره لما كان مِنْ حقّه أن يذكر في كتابي هذا لتصلّبه في التّجهّم والاعتزال، ولأنّه كان داعيةً إلى ضلالته، أكره الرّوايةَ عنه وعن أمثاله، وذكر المستغفري أنّ أبا يعلى ابن خلف امتنع من زيارته، ولمّا دخل عليه الكعبي مسلِّما وزائرا لم يقم له أبو يعلى ولا كلّمه، والفرقة الكعبيّة ينتمون إليه، وهم جماعة من المعتزلة، وكانت تزعم أن ليس لله ﷻ إرادة، وزعمت أنّ جميع أفعاله واقعةٌ منه بغير إرادة ولا مشيئة منه لها...». وأبو يعلى الذي لم يرفع للكعبي رأسا هو الإمام الحافظ عبد المؤمن بن خلف بن طفيل التّميمي النّسفي المتوفّى سنة ٣٤٦هـ قال الذّهبي في تاريخ الإسلام ٧/ ٨٣٦: «كان أثريّا سنّيًا ظاهريّ المذهب، شديدا على أهل القياس، يتبع كثيرا أحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهويه، وأخذ عن أبي بكر محمّد بن داود الظّاهري مصنّفاته، وكان خيّرا ناسكا».

أو تأخّر، وأورد فيهم حكاياتٍ بأسانيد يستدلّ بها على ما يدّعيه، كالأعمش وقتادة والنّخعي وغيرهم، إلى أن انتهى إلى إسحاق بن إبراهيم بن راهويه الحنظلي المروزي وهو أحد الأئمّة، فنسبه إلى وضع الحديث في مجالس النّظر لردِّ قول الخصوم، ثمّ قال بعد هذا كلِّه:

«نحن إذا أَطْبَقْنا على الحَشْويّة[1] النّابتة لا نريد / [١١ب] بذلك صَدْرَ الأمّة ورواةَ الآثار والسّنّة أولئك علماؤنا، وإنّما نعني به هؤلاء الذين ظهروا في زماننا وقَبْلَه بقليل، واتّخذوا العصبيّةَ دِينًا»[2].

فعمّ الكلَّ بالإطْبَاق، ثمّ أظهر الاعتذار تسترا من خِزْيه، لا

---

(١) نسبة يطلقها ـ زورا وبهتانا ـ المخالفون لمسلك السّلف على أهل الحديث والأثر، وما نقموا منهم إلّا أنّهم أثبتوا لله ﷻ ما أثبته لنفسه في الكتاب ورسوله في السّنّة من صفات الجلال والكمال، على ما يليق به سبحانه دون تشبيه أو تمثيل أو تعطيل أو تأويل، قال الإمام الصّابوني ـ عصريّ السِّجْزي ـ في رسالته عقيدة السّلف وأصحاب الحديث ١٠٩: «وعلامات أهل البدع بادية ظاهرة، وأظهر آياتهم وعلاماتهم شدّة معاداتهم لحملة أخبار النّبيّ ﷺ، واحتقارهم لهم، واستخفافهم بهم، وتسميتهم إيّاهم حشويةً...».

(٢) ذكر الحافظ ابن حجر في لسان الميزان ٣/ ٢٥٥ أنّ الكعبيّ صنّف كتابا في الطّعن على المحدّثين، وهو يدلّ ـ في نظر الحافظ ـ على كثرة اطّلاع وتعصّب، وقد غضّ فيه من أكابر المحدِّثين وتتبّع مثالبهم، إلى آخر ما ذكر ابن حجر، وإنّما غضّ الكعبي من نفسه بما صنع، وارتفع شأن أهل الحديث وهو اتّضع. وللكعبي كتاب المقالات طبع مؤخّرا ملحقا معه رسالته عيون المسائل والجوابات ولم نر فيهما أثرا للكلام الذي نقله الحافظ السّجزي هنا. ولعلّ الحافظين السّجزي وابن حجر ينقلان عن أحد كتب الكعبي المفقودة التي أفلت لازدراء العلماء لها وتحذيرهم منها.

قبل الله له عذرا[١]، وليس العَجَبُ منه فإنّه مِنْ جماعةٍ قد أظهروا معاداةَ أهل الأثر وهم المعتزلة، وإنّما العَجَبُ مِنْ هؤلاء المُمَوِّهين بَعْدَهُمْ الذين يُظْهِرُون الرَّدَّ عليهم كابن كُلّاب والأشعري ومَنْ وافقهما، وقد زعموا أنّهم يَذُبُّون عن السّنّة وأهلها، ويحتجّون بالأحاديث التي يرويها أصحابنا في الظّاهر، ثمّ يتأوّلونها ويَعْدِلون بها عن ظواهرها.

ويقولون: إنّ النّزول فِعْلٌ لله تعالى يُحْدِثُه في السّماء.

وكذلك المجيء في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

ومنهم مَنْ يقول: معناه وجاء أمرُ ربِّك، والأمرُ الذي هو قَوْلٌ لا يجوز عندهم مجيئُه ولا نزولُه، والأمرُ الذي ليس بقول فهو فِعْلٌ مُحْدَثٌ.

وكذلك الاستواء على العَرْش في قوله سبحانه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] هو فِعْلٌ عندهم.

ويقولون: إنّ النّظر إلى الله سبحانه لا يختصّ البصر، ولا يكون عن مقابلة.

وقد قال بعضهم: لولا حياءٌ مِنْ مخالفة مَنْ تقدّم منّا لقلتُ: إنّه العِلْمُ لا غَيْرُ.

---

(١) إفصاح من المؤلِّف عن غضب شديد تجاه هذا المسلك الذي فيه الطّعن على أئمّة الإسلام، ثمّ محاولة الاعتذار بادّعاء الطّاعن أنّ مقصوده المعاصرين لا الأقدمين ضمن حيلة لم تنطل على السِّجْزي.

ويقولون: إنّ القرآن لا يجوز نزوله إلى الدّنيا على الحقيقة لأنّه كلام الله والكلام لا يفارق ذاتَ المتكلِّم.

ويقولون: كلام الله معنى قائم بنفسه، ليس بعربيٍّ ولا لغةٍ، ولا حَرْفٍ ولا صوتٍ، ولا سورة ولا آيةٍ، ولا له أوّل ولا آخر، ولا نصف ولا ثلث ولا ربع.

ومن اعتقد شيئا ممّا ذكرناه وممّا في معناه على ظاهره كما يعتقده أصحابنا كان عندهم ضالّا؛ فهم مع المعتزلة في الباطن، ويُبْدُون للعامّة خلافَهم في الظّاهر(١).

وقَبْلُ وبَعْدُ فإنّ هذه الأخبار الواردةَ فيما يتعلّق بالصِّفات إذا لم يُمْكِنْ ردُّها لما ذكرنا قبل هذا مِنْ عدالةِ رواتها، واستفاضةِ طرقها، وتقبّلِ العلماء إيّاها ـ وقد اتّفقنا على وجوب العمل

(١) كلّ ما سبق للمؤلِّف ـ رحمة الله عليه ـ سَرْدُه من هذه القضايا الكلاميّة دَحْضُها وتقرير موقف السّلف الصّالح وأهل الحديث والأثر منها معلوم في كتبهم لا حاجةَ بنا إلى تطويل الكلام فيها، ويكفينا تعظيما لله وتقديره حقّ قدره سبحانه أن نقول مثل ما قال الإمام الشّافعي ـ كما في لمعة الاعتقاد ٧ لابن قدامة ـ: «آمنت بالله وبما جاء عن الله على مراد الله». ومقتضى هذا إثبات جميع الصّفات بلا تأويل أو تشبيه أو تعطيل، وأساس غلط أهل الكلام في هذا الباب قياس خاطئ وهو تشبيه الله بخلقه، وهذا باطل جملة وتفصيلا؛ لأنّ القول في الذّات كالقول في الصّفات، فكما أنّ الله ﷻ ذاتا مقدّسة لا تشبه ذوات المخلوقين فكذلك له صفات لا تشبه صفاتهم، وما ثبت له من الصّفات الفعليّة كالاستواء والنّزول وغيرها تليق به تعالى وليست مثل صفات المخلوقين، والله تعالى بمثل هذه الصّفات يمدح ويجلّ نفسه ليزداد الخلق تقرّبا إليه، أمّا أن يُعْمَدَ إلى صفات مدح الله بها نفسه فتنفى أو تؤوّل فهذا مسلك لا يليق بمن رسخ في قلبه تعظيم الإله الحقّ، واعتقاد كمال صفاته، وعدم تشبيهه بخلقه ﷻ.

بأخبار الآحاد ـ لم تكن هذه الأخبارُ لا محالةَ دونها، فيلزمنا وإيّاهم قَبولُها والقولُ بها إذ ذلك بمثابة عَمَلٍ، وعلينا / [١٢أ] بالإنصاف أن نعمل بما في أخبار الآحاد، وإذا لزمنا القولُ بها وجب تركُ مخالفتها عَقْدا وقولا(١).

وهذه طريقة سلفنا بعينها يأمرون بقَبُولِها والإيمانِ بها، وتركِ الخوض فيها، وتجنّبِ اعتقاد ما يخالفها؛ ولذلك قالوا: «أَمِرُّوها كما جاءتْ»(٢).

وقد تعلّق المتكلِّمون بأحاديثَ غير ثابتةٍ يَرُومُون تقويةَ مذاهبهم عند العوامِّ بها.

منها ما روي عن إبراهيم بن عبد الرّحمن العُذْري(٣) أنّ النّبيّ ﷺ قال:

«يَحْمِلُ هذا العلمَ مِنْ كلِّ خَلَفٍ عُدُولُه، يَنْفُون عنه تحريفَ

---

(١) أراد المؤلّف أن يقول: إنّ أخبار الآحاد تفيد العلم والعمل، والمخالفون يقولون: تفيد العمل لا العلم، وهم يعتقدون بثبوت هذه الأخبار لثقة رواتها، وهذا الاعتقاد بحدِّ ذاته عمل وإن كان قلبيّا، وعلى هذا فهم قائلون في الحقيقة مثل المؤلّف: إنّ أخبار الآحاد تفيد العلم والعمل.

(٢) أي مع فهم المعنى وتفويض الكيفيّة، مع تأكيدنا مرارا أنّ الكلام في الصّفات هو فرع عن الكلام في الذّات، وضرورة طرد التّشبيه الذي يقذف به الشّيطان في عقول المتأمّلين، وأنّ كلّ ما خيّل إلى المرء في ذهنه فالله ـ تعالى وتقدّس ـ بخلاف ذلك؛ فله تعالى الأسماء الحسنى التي كلّفنا أن ندعوه بها، وله الصّفات العلى التي واجب المكلّفين نحوها إثباتها مع اعتقاد الكمال والجلال والعظمة والكبرياء.

(٣) جوّد النّاسخ العَيْنَ بضمّةٍ وهو كذلك مع إسكان الذّال.

الغالين، وانْتِحالَ المبطِلين، وتأويلَ الجاهلين»[١].

وقد روي هذا الحديث مِنْ عدّة أوجه ولم يَثْبُتْ[٢] وجه منها البتّة[٣].

---

(١) عزا هذا الحديثَ للسِّجْزي في إبانته السّيوطيُّ في جامع الأحاديث رقم: ٢٨٣٨٣، وهو قد وقف على نسخة كاملة من الكتاب، واتّخذه مصدرا من مصادر كثيرة جدّا في تأليف جامعه هذا سردها في مقدّمته، ومن جملة ما قال رحمة الله عليه: «تذكرة مباركة بأسماء الكتب التي أنهيتُ مطالعتها على تأليف جامع الأحاديث. . .الإبانة لأبي نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم السِّجْزي». ولا نستبعد أن تكون نسخة من كتاب الإبانة في أحد دهاليز خزائن مخطوطات مصر.

(٢) بعدها كلمة كشطها النّاسخ لزيادتها - فيما يبدو - سهوا، والسّياق بدونها تامّ، ولعلّها: «فيه».

(٣) أقوى طرق هذا الحديث ما جاء من رواية إبراهيم بن عبد الرّحمن العُذْري وهي التي ذكرها المؤلّف، ورواه عن العُذْري جماعة منهم معان بن رفاعة السّلمي عند ابن بطّة في الإبانة الكبرى ١/ ١٩٨، رقم: ٣٣، وبقيّة بن الوليد عند الآجرّي في الشّريعة ١/ ٢٦٩، والوليد بن مسلم عند البيهقي في السّنن الكبرى ١٠/ ٢٠٩، وغيرهم، وأعلّ بالإرسال قال الذّهبي في ترجمة العذري من الميزان ١/ ٤٥: «تابعيّ مقلّ أرسل حديث: يحمل هذا العلم. . .لا يُدْرَى من هو». وللحديث شواهد أخرى لا تخلو من مقال شديد، ولا تشدّ - في نظر المضعّفين - مُرْسَلَ العُذْري، وممّن ضعّفه سوى المؤلّف الدّارقطنيُّ - كما في فتح المغيث ٢/ ١٦ - وأبو نعيم - معاصر السِّجْزي - في معرفة الصّحابة ١/ ٢١١، بينما صحّحه من الأقدمين إمام أهل السّنّة أحمد بن حنبل فقد قال مهنّا بن يحيى -: «سألتُ أحمد عن حديث معان بن رفاعة عن إبراهيم بن عبد الرّحمن العذري قال: قال رسول الله ﷺ: يحمل هذا العلم. . .فقلتُ لأحمد: كأنّه كلام موضوع؟ قال: لا هو صحيح. . .» ذكره الخلّال في العلل - كما في مفتاح دار السّعادة ١/ ٤٦٥ .، والخطيب البغدادي - معاصر السِّجْزي أيضا - في شرف أصحاب الحديث ٢٩، وقد ضمّن الإمام أحمد لفظ هذا الحديث في مقدّمة خطبة كتابه الرّدّ على الجهميّة - كما في طريق الهجرتين ٢/ ٧٧٢ - وظاهر صنيع ابن عبد البرّ في التّمهيد ١/ ٢١٨ تصحيحه، وكذا ابن القيّم =

والذي في المتن فواجبٌ على كلِّ مسلم، ولكن مجيئه عن النّبيّ ﷺ لم يصحّ نصّا[(١)].

ومن العَجَب أنّ الذي يجتمع على روايته مَنْ ذكرنا من الأئمّة مع أشكالهم غير موجب عندهم علما، وما هو عند علماء النّقل واهي الطّريق يحتجّون به[(٢)].

ثمّ الحديثُ عليهم لا لهم؛ لأنّ أهل الأثر يقولون بظاهر

= في المفتاح ١/ ١٦٣ ـ ١٦٤، وطريق الهجرتين، كما صحّحه الألباني في حاشية مشكاة المصابيح رقم: ٢٤٨؛ فالحديث إذًا ممّا تباينت فيه أنظار العلماء ما بين مصحّح ومضعِّف، والكلام في أسانيده وشواهده طويل الذّيل، ونحن إلى ثبوته أميل، وقد أفرده بالتّصنيف من السّابقين الزّبيدي في جزء سمّاه: المؤتلف في تخريج حديث يحمل هذا العلم من كلّ خلف، ومن المعاصرين: الهلالي في إرشاد الفحول إلى تحرير النّقول في تصحيح حديث العدول، والأبيضي في غرر الكلم بطرق حديث يحمل هذا العلم، وغيرهم أثابهم الله جميعا، وينظر: التّعريف بما أفرد من الأحاديث بالتّصنيف ليوسف بن عبد الله العتيق رقم: ١٧٥.

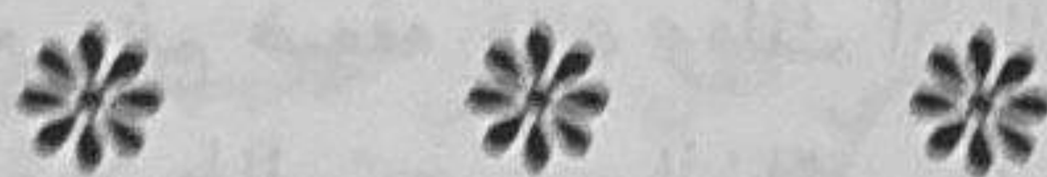
(١) يعني أنّ معناه صحيح رغم ضعفه عنده وذلك أنّ العدالة من شأن حملة العلم، ورسوخهم فيه وسيلة لإبطال تحريف الغلاة، وانتحال أهل الباطل، وتأويل ذوي الجهل، وإشارةُ المؤلِّف إلى صحّة المعنى رغم ضعف المبنى ـ في نظره ـ مسلك حسن درج عليه كثيرا أهل الحديث، وينظر كلام ماتع حول معنى هذا الحديث عند ابن القيّم في مفتاح دار السّعادة ١/ ٤٦٥ ـ ٤٦٧.

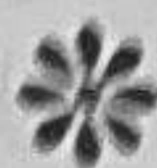
(٢) لأنّ مناط الاستدلال بهذه النّصوص عندهم ليس هو تطبيق قواعد أهل الحديث وفنّ الجرح والتّعديل؛ ليتّضح الصّحيح فيسلك والواهي فيهمل ـ وهو علم دقيق لا دراية لهم به ـ وقد رسخت في أذهانهم قضايا عقديّة التمسوا لها ـ بعد تشبّعهم بعلم الكلام ـ نصوصا؛ إن خالفت ما درجوا عليه أعرضوا عنها ولو كانت ثابتةً، وإن وافقت ما شبُّوا عليه تشبّثوا بها وإن كانت واهيةً، وهذا اضطراب في المنهج العلمي أراد المؤلِّف أن يوصل للقارئ رسالة به حتّى يدرك وهاءَ مسلك أهل الكلام في دراسة العقيدة الإسلاميّة.

الحديث إذا كان مقبول الطّريق، وليس منهم تحريف له ولا لهم تأويل فيه، ولا ينتحلون إلّا ما نطق به الكتاب، أو ورد به الأثر، أو شَدَّهُ الإجماع، ومَنْ كان كذلك لم يكن بالاتّفاق مُبْطِلا.

والمتكلّمون هم التّاركون للأثر عادِلين إلى عقولهم، فالتّحريف والتّأويل مَعًا مِنْ شأنهم، وهم المبطلون لأنّ انتحال العقل بمخالفة السَّمْع ـ بعد إيجاب الله سبحانه المصيرَ إلى كتابه وسنّة رسوله ـ باطلٌ لا محالة.

فالحديث ـ لو ثبت ـ كان مِنْ أعظم الحجج عليهم، على أنّهم محجوجون بنصّ الكتاب والثّابتِ من السّنّة؛ لأنّ الله سبحانه أَوْعَدَ مَنْ خالف عن أمر رسوله إصابةَ الفتنة أو العذابَ الأليم(١)، والنّبيّ ﷺ لعن مَنْ أحْدَثَ في الإسلام وقال: «كلُّ محدثةٍ بدعة، وكلُّ بدعةٍ ضلالة»(٢)، وبالله التّوفيق.





(١) في قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، وكم من فتنةٍ أصابتْ المخالفين للسّنّة والمعادين لأهلها، انتصارا من الله ﷻ لنبيّه الكريم الذي رفع له ذِكْرَه، وأذلّ من خالف أمرَه.

(٢) حديث صحيح تقدّم لنا ـ بحمد الله ـ تخريجه أوّل الكتاب.

فَصْلٌ

ثمّ اعلموا ـ زادنا الله وإيّاكم علما ينفعنا / [١٢ب] به ـ أنّ الذي أَوْرَطَ المتكلِّمين في المهالك، وعَدَلَ بهم عن سبيلِ الحقِّ، طلبُهم إدراكَ حقائقِ الأمور مِنْ طريق العقل، والوصولَ به إلى كيفيّة ما يَرِدُ في السَّمْع أو ردِّه، وقد سَوَّلَ لهم الشّيطانُ أنّهم بالبحث والتَّنْقير يصلون إلى ذلك، وخَدَعَهُمْ بأنّهم يَفْضُلُونَ به غيرَهم ممّن قد تجنّب البحثَ، واقتصر على قَبُول الأشياء على ظواهرها، وقَصُرَ فَهْمُه ـ بزعمهم ـ عن معرفة معانيها، والأمرُ بخلاف ذلك بل لقضايا العقول حَدٌّ تنتهي إليه وتقف عنده، والله سبحانه أمر العباد بالإيمان به وبملائكته وكتبه ورسله، ولم يجعل للعقول طريقا إلى أكثر مِنْ معرفة الجُمْلَة(١)، ولم يُلْزِمْ الخَلْقَ البحثَ، ولا طالبهم بمعرفة الكيفيّات والكمّيّات في كلِّ الأشياء وإن جاز تكييفُها.

ألا ترى أنّ من الصِّفات التي لزمنا الإيمانُ بها وتَرْكُ التّكييف فيها ما لا يُدْرَكُ بالعقل بالاتِّفاق، مِنْ ذلك اليَدُ، ولا يُدْرَكُ به أيضا عَدَدُ الملائكةِ ولا كيفيّةُ خَلْقِهم، مع جواز التَّكْييف عليهم، ولا عَدَدُ الأنبياءِ عليهم السلام الذين مَنْ لم يؤمن بواحدٍ منهم كان كافرا، ولا يُدْرَكُ به أيضا عَدَدُ الكتب المنزلة ولا تفصيلُ آيِهَا، ولا

(١) كانت في الأصل: الجمل، ثمّ أضاف النّاسخُ آخرَها تاءً مكسورةً، والمراد جملة النّصوص من الكتاب والسّنّة الصّحيحة التي وردت فيها صفات الله تعالى، فتبثت على ما يليق به سبحانه ولا دخل للعقل في البحث عن كيفيّتها بل هو عاجز عن ذلك.

كمالُ أوصافِ الجنّة والنّار اللّتين قد وجب علينا الإيمانُ بهما، وأحطنا علما بأنّ الثّقلين صائرون إليهما وهما مخلوقتان، بل الإيمانُ بذلك كلّه واجبٌ ولا يؤثّر فيه وقوفُ العقل دون إدراكِ كُنْهِه وتحقُّق تفصيله، وكذلك الكتابُ المنزل علينا لزمنا الإيمانُ به ولم يَقْدَحْ جَهْلُ الواحدِ ممّن آمن به بتفسيره ومعانيه ومعرفة سوره وآيِه في إيمانه، ألا ترى أنّ الدَّهْماء[1] يُقِرُّون به ولا يقرءون منه إلّا اليسير، وكثيرٌ منهم يقرءونه وهم عَجَمٌ لا يعرفون العربيّة أصلا، أو عَرَبٌ لا يفهمون كثيرا مِنْ معانيه، وإن كان نازلا بلغة العرب.

ثمّ لا يؤثّر جَهْلُ الطّائفتين بما ذكرناه في إيمانهما، بل الإيمان بالجُمَل صحيح، وصاحبُه به ممدوح، وعدمُ معرفةِ الحقائق منها غير قادح في الإيمان؛ ولهذا المعنى صار شيوخُنا / [١٣أ] ﷺ إلى قَبُول ما استفاض من الأحاديث الواردة في الصّفات، والإيمانِ بجُمَلِها، وإمرارِها على ما جاءتْ، مِنْ غير تأويل يُزيلها عن ظاهرها، أو عَقْدٍ على ما لا يليق بالموصوف بها من الكيفيّة، ولم يَقْدَحْ ذلك عندهم في الإيمان والفضل، ولم يَلْزَمْهُمْ التّنْقيرُ عنها، ولا وجب عليهم ردُّها لمّا لم يجدوا الطّريقَ إلى تفسيرها؛ لما ذكرناه في أوّل هذا الفصل ولما مضى في فصول قبله.

---

(١) يعني العامّة من النّاس، وكثير منهم سلمت لهم عقائدهم لبقائهم على الفطرة السّليمة، واسترشادهم بأهل علم ثقات يقرّرون لهم العقيدة في ضوء الكتاب والسّنّة الصّحيحة، ولا يضلّونهم بمسالك أهل الكلام التي تؤول بأصحابها إلى ما لا تحمد عقباه.

ووجدنا الله سبحانه قد جعل كتابه القرآنَ ـ وهو المهيمن على الكتب ـ قسمين مُحْكَما ومتشابها، وأَعْلَمنا ذلك بقوله سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ﴾ [آل عِمرَان: ٧]، واستأثر تعالى بعلم المتشابه، وذمّ من اتّبعه ابتغاءَ تأويلِه، ونسبه إلى الزّيغ، وبيّن أنّ تأويلَه لا يَعْلَمُه أحدٌ سواه، ثمّ أثنى على الرّاسخين في العلم بالإيمان به فقال سبحانه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[1] [آل عِمرَان: ٧].

وعند أكثر العلماء أنّ الوَقْفَ التّامَّ في هذه الآية بعَقِب قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وما بعده استئنافُ كلام آخر وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[2] [آل عِمرَان: ٧].

وقد روي ذلك عن جماعة من الصّحابة ﷺ منهم: عبد الله ابن مسعود، وأبيّ بن كعب، وعبد الله بن عبّاس، والنّوّاس بن سَمْعان، وعائشة أمّ المؤمنين.

وإنّما انفرد مجاهد بن جَبْر بقوله: إنّ الرّاسخين نَسَقٌ على ما

---

(١) هذا الموطن من الآية الكريمة فيه ذمّ للّذين يتّبعون المتشابه، أمّا المدح فهو للرّاسخين الذين يتّبعون المحكم كما هو في الآية بعدها.

(٢) قد ذكر المؤلّف في رسالته إلى أهل زبيد ٣١٥ ـ وهي مختصرة من أحد فصول كتابه الإبانة هذا ـ أنّ «أئمّة الحقّ: هم المتّبعون لكتاب ربّهم سبحانه، المقتفون سنّةَ نبيّهم ﷺ، المتمسّكون بآثار سلفهم، الذين أمروا بالاقتداء بهم، وعلومهم التي صاروا بمعرفتها وجَمْعِها والتّقدّم فيها أئمّةً لغيرهم: القرآن ومعرفة قراءآته، وناسخه ومنسوخه، وأحكامه، وفيمن نزل، **والعلم بمحكمه ومتشابهه، والأخذ بالآيات المحكمات منه، والإيمان بالمتشابه**».

قبله[١]، وإنّ الواو هناك للنَّسَق لا غَيْرُ، وزعم أنّهم يعلمون تأويله[٢].

وروى أبو عبيد القاسم بن سلّام روايةً عن ابن عبّاس في معناه[٣].

واحتجّ لهذا القول بعضُ أهل اللّغة بأنّ معناه: والرّاسخون في العلم يَعْلَمُونه قائلين: آمنّا به، وزعم أنّ موضع الرّاسخين نَصْبٌ على الحال.

وعامّةُ أهل العربيّة ينكرون هذا ويستبعدونه؛ لأنّ العربَ لا تضمّ الفعلَ والمفعول مَعًا، ولا تذكر حالا إلّا مع ظهور الفعل، فإذا لم يَظْهَرْ فِعْلٌ لم تكن حالٌ، فلو جاز كَوْنُ الحال إذا لم يَظْهَرْ الفِعْلُ لجاز أن / [١٣ب] يقال: عبد الله راكبا بمعنى أقبل

---

(١) يعني بالنَّسَق أنّ كلمة ﴿الرَّاسِخُونَ﴾ معطوفةٌ على لفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾.

(٢) أخرج آدم بن أبي إياس العسقلاني في تفسيره ـ المنسوب لمجاهد ـ ٢٤٩، والطّبري في جامع البيان ٥/ ٣٢٠، من طريق ابن أبي نجيح، وابن المنذر في تفسيره رقم ٢٥٩ من طريق ابن جريج، كلاهما عن مجاهد ـ في قوله ﷻ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ قال ـ: «الرّاسخون في العلم يعلمون تأويله، ويقولون: آمنّا به» وإسناده صحيح. قال أبو عبيد ـ فيما نقله ابن المنذر ـ: «قد خولف مجاهد في هذا التّفسير...وإنّما المعروف فيه أنّ الكلام انقطع عند قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾، ثمّ ابتدأ فقال: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾، فوصفهم بالإيمان، ولم يصفهم بالعلم بالتّأويل».

(٣) الذي رأيناه في كتاب فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلّام ١٠٠ بسنده إلى مجاهد لا إلى ابن عبّاس، وقد أخرج كلام ابن عبّاس رضي الله عنهما الطّبري في جامع البيان ٥/ ٢٢٠، وابن المنذر في التّفسير رقم: ٢٥٨، من طريق مجاهد عن ابن عبّاس قال: «أنا ممّن يعلم تأويله».

عبد الله راكبا، وإنّما يجوز ذلك مع ذِكْر الفعل.

فقولُ عامّة العلماء وما صار إليه جماعةٌ من الصّحابة مع موافقة مذاهب النّحويّين لذلك أولى من قول مجاهد وحده مع الرّواية التي ذكرناها.

وأيضا فلا يجوز أن يَنْفِيَ الله سبحانه عن الخَلْق شيئا ويُثْبِتَهُ لنفسه فيكون له في ذلك شريك، ألا ترى إلى:

قوله سبحانه: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النّمل: ٦٥].

وقوله: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧].

وقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨].

فكان هذا كلُّه ممّا استأثر الله ﷻ به ولم يَجُزْ أن يَشْرَكَه غيرُه فيه.

كذلك قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عِمرَان: ٧].

ولو كانت الواو في قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ [آل عِمرَان: ٧] بمعنى النَّسَق لم تَظْهَرْ لقوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عِمرَان: ٧] (١) فائدةٌ، ويستحيل أن يَعْلَمَ تأويلَه غيرُ الله سبحانه لمعنى في الآية، وذلك أنّ الله سبحانه قد ذمّ من اتّبعه مبتغيا للتّأويل، والعلمُ إنّما يُدْرَكُ في العُرْف بالبحث والطّلب والابتغاء، فإذا كان المرءُ ممنوعا من

---

(١) ما تقدّم من كلام حول المحكم والمتشابه وبيان الوقف في قوله تعالى: ﴿الرَّاسِخُونِ﴾ مأخوذ بفصّه من كلام للإمام الخطّابي المتوفّى سنة ٣٨٨هـ عزاه إليه القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٤/ ١٧ ـ ١٨، فلا ندري أوقع الحافر على الحافر أم أخذه السِّجزي عن الخطّابي ولم يفصح.

ذلك مذموما على طلب نوع منه لم يكن له إلى معرفته سبيل والله أعلم.

وفي هذا المعنى أحاديثُ مسندةٌ[(١)] وأقاويلُ للصّحابة والتّابعين، وسنذكر بعد هذا بعضَها إن شاء الله.

فإذا ثبت ما قلناه وبانَ وجوبُ الإيمان بأشياء في الجملة، وتَرْكُ البحث عن كيفيّتها، سَلِمَ مذهبُنا في قَبُولِ الأخبار التي ذكرناها وإمرارِها كما جاءتْ، ولم يَلْزَمْنا في ذلك عَيْبٌ، ولا لَحِقَنا به نَقْصٌ في الرّأي[(٢)] وبالله التّوفيق.

ثمّ هؤلاء المتكلّمون إذا تأمّلوا أقاويلَهم رَجَعَ عليهم في إثبات الذّات مِثْلُ ما يُلْزِمُونا في أخبار الصّفات، فإذا كان الإيمانُ بالذّات واجبا مع انتفاء الكيفيّة، كان الإيمانُ بما ثبت من الصّفات واجبا أيضا مع انتفاء الكيفيّة لا فَرْقَ بين ذلك وبالله التّوفيق.

---

(١) كتاب الإبانة أثراه المؤلِّف بالأحاديث والآثار المسندة فلا جرم أن نقل عنه عدد من علماء الحديث في تصانيفهم كما فعل السّيوطي مرارا في كتابه جامع الأحاديث، وقد ذكرنا أنّه وقف على نسخة كاملة من الكتاب.

(٢) ولا استيحاش في القلب بإثبات ما أثبته الله ورسوله من صفات خبريّة كالاستواء والنّزول؛ لأنّ بابها كباب الصّفات الذّاتيّة كالعلم والقدرة والسّمع والبصر، فهذه تليق به سبحانه ولا تشبه مطلقا صفات المخلوقين، وتلك أيضا على منوالها تُثْبَتُ مع اعتقاد الكمال والجلال ونفي التّشبيه والتّمثيل، قال أبو يعلى في كتابه الجليل إبطال التّأويلات ٢١٨/١ ـ لمّا ذكر صفة الضّحك الواردة في النّصوص الصّحيحة ـ: «ولا يجب أن نستوحش من إطلاق هذا اللّفظ إذا ورد به سَمْعٌ، كما لا نستوحش من إطلاق ذلك في غيره من الصّفات».

والذي صار إليه المتكلِّمون جَرَّهُمْ إلى ضربِ القرآن بعضِه ببعضٍ، وإلى معاداةِ أهل الأثر وإنكار ما رَوَوْهُ، والتَّعَسُّفِ في البحث والشُّنْعَة على مَنْ خالفهم، ثمّ كلّما رامُوا إلزامَ أهل الأثر فَصْلاً لزمهم مِثْلُه أو أَشْنَعُ ممّا أنكروا فيما ذهبوا إليه، ولو وقفوا عند ما أُمِرُوا به، وطلبوا شفاءَ دائهم من القرآن الذي هو شفاء ورحمة وهدى لمن آمن به، ومن الحديثِ الذي هو سلاحُ المؤمن وبه يقاتل مَنْ خالفه ـ وهذه الأمّة مِنْ بين /[١٤أ] سائر الأمم مخصوصة بهذه الفضيلة أعني ضَبْطَ آثار الرّسول ﷺ ـ لوجدوا بذلك بَرْدَ اليقين(١)، وتَخَلَّصُوا من التّورّط في المهالك، وسَلِمُوا من الفُرْقَة المذمومة ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ﴾ [الرّعد: ١١].

نسأل الله أن لا يزيغ قلوبَنا بعد إذ هدانا، وأن يهب لنا من لَدُنْهُ رحمةً إنّه هو الوهّاب(٢).



(١) كما وجده السّلف الصّالح حين لم يتعرّضوا لصفات الله الاختياريّة الواردة في الأخبار الصّحيحة من استواء ونزول وضحك وغيرها ممّا لله ﷻ أن يفعله متى شاء إذ هو سبحانه فعّال لما يريد، ولم يتعرّضوا لها بتأويل أو تعطيل فضلا عن تشبيه أو تمثيل، واعتقدوا كمال ربِّهم، وأَمَرُّوا تلك الصّفات كما جاءتْ، وهم في غاية الاطمئنان لصواب مسلكهم، واشتغلوا ـ صادقين ـ بالأعمال الصّالحات، وأعرضوا عن خواطر السُّوء وما يقذف به الشّيطانُ من خطرات.

(٢) في حاشية الأصل من جهة اليسار قيد بلاغ بالمعارضة والمقابلة بخطّ النّاسخ عبد الكريم الموصلي نصّها: «بلغ العِراضُ» أي على أصل شيخه يوسف القطّان، وتحته قيد آخر يشير إلى معارضة أخرى بالأصل المسموع على السِّجزي ونصّه: «بلغت المعارضةُ بالأصل الأصيل».

فَصْلٌ

وينبغي أن يُعْلَمَ أنّ شيوخنا رحمهم الله لمّا ذَمُّوا الكلامَ وأهلَه، وأَمَرُوا بهجرانِهم وتركِ مجالستهم، ومنعوا من الإصغاء إليهم(١)، لم يريدوا بذلك الكلامَ في علم القرآن والحديث والعربيّة والنّحو والفقه، والرّدَّ على الزّائغين(٢) بالكتاب والسّنّة، وما بالمسلمين إليه حاجة، وهم مأمورون بطلبه وبثِّه، ومنه ما هو فَرْضٌ على الأعيان، ومنه ما هو مِنْ فروض الكفايات، ولا أرادوا أيضا بالذّمِّ الكلامَ المباحَ للنّاس في حوائجهم ومعاملاتهم ومعاشراتهم وما لا بدّ لهم منه، وإنّما عَنَوْا بما ذمُّوه نوعا مخصوصا من الكلام وهو الذي أحدثه الفلاسفةُ والملحدون، وتبعهم في بعضه فريقٌ من الدّاخلين في هذه الملّة مِنْ ردِّ الأمور إلى مجرّد العَقْل وتَرْكِ ما ورد في السَّمْع إلّا ما وافق منه العَقْلَ عندهم، وذِكْرِ العَرَض والجَوْهَر وما جانس ذلك ممّا وُسِمَ بالكلام، وعُرِفَ بهذا الاسم بين النّاس، وسُمِّي أصحابُه المتكلِّمين، وبانَ مفارقتُهم لأهل الأثر ومخالفتُهم إيّاهم في مذهب السّلف،

---

(١) لأنّهم يقذفون شبها من مكان قريب وهي إذا دخلت قلب ضعيف في العلم قرّت وتعذّر محوها إلّا بتوفيق من الله على يد عَلَم راسخ في العلم والسّنّة.

(٢) استعمل المؤلّف صفة «الزّائغين» في مواضع عدّة من كتابه الإبانة هذا، وقد قال في مقدّمة رسالته إلى أهل زبيد ـ وهي منتقاة منه ـ: «ذكر لي عنكم ـ وفّقنا الله وإيّاكم لمرضاته ـ وقوفُكم على كتاب الإبانة الذي ألّفته في الرّدِّ على الزّائغين في مسألة القرآن...».

ومعاداتُهم للسُّنن، والمتكلِّمون أَجْمَعُ على ذلك وإن اختلفتْ طرائقُهم، وافترقتْ مذاهبُهم، وتفاوتتْ معاداتُهم للقائلين بالسَّمْع [(١)].

فإذا رَدَدْنا عليهم ما قالوه ممّا خالفونا فيه، وبيّنّا فسادَه بالحجج السّمعيّة لم نكن داخلين فيما دخلوا فيه، ولا نستحقّ به الذّمَّ كما استحقُّوه، وإذا أشرنا في وقتٍ إلى أنّ العَقْلَ لا يقتضي ما قالوه وعَكَسْنا عليهم ما أَلْزَمُونا به لم نَأْتِ مِنْ ذلك ما أنكرناه، بل كان مَثَلُنا معهم في ذلك مَثَلَ مَنْ ناظَرَنا اليوم[(٢)] في الفروع ممّن يقول بالظّاهر ويَدْفَعُ القياسَ، فهم إذا قالوا: إنّ القياسَ ليس بحجّةٍ في الأصل وادَّعَوْا أنّ ما قلناه أيضا غَيْرُ مُطَّرِدٍ في القياس أن لو / [١٤ب] كان حجّةً لم يصيروا بذلك قائلين معنا بالقياس، وإنّما قَصَدُوا كَسْرَ قولنا لا غَيْرُ، ونحن نبيّن خطأهم في منعهم من القياس بما حصل من اتِّفاق السّلف على استعماله، وبما روي عن رسول الله ﷺ أنّه رضيه عند عدم النّصِّ في النّازلة، وذكر أنّ الله سبحانه يرضاه[(٣)]، وبما ورد في

---

(١) ملاحظة لطيفة من المؤلِّف أراد أن يقول: إنّ لفظة «الكلام» ينصبّ ذمّها على كلام في الصِّفات الإلهيّة على طريقة الفلاسفة والملاحدة الذين يكثرون من استخدام مصطلحات دخيلة كالجوهر والعَرَض ونحوهما، أمّا الكلام في سائر علوم الشّريعة فممدوح بلا ريب.

(٢) إشارة إلى بعض أعلام من فقهاء الظّاهريّة التقى بهم المؤلِّف وجرتْ بينه وبينهم مباحثات علميّة، ولم يتبيّن لنا هؤلاء الذين قصدهم المؤلِّف في كلامه.

(٣) يلمح المؤلِّف ـ فيما يبدو ـ إلى الحديث المشهور في القياس من رواية معاذ بن جبل رضي الله عنه وقد أخرجه جماعة كثيرة منهم أحمد في المسند ٣٦/ ٣٣٣، رقم: ٢٢٠٠٧، وأبو داود في السّنن ٥/ ٤٤٥، رقم: ٣٥٩٣، والتّرمذي =

القرآن من الأمر بالاعتبار وجواز ضرب الأمثال.

كذلك نحن إذا مَنَعْنا من النّظر في الكلام الذي وصفناه، وذَمَمْنا أهلَه كما فعله السّلف الصّالح رحمهم الله، ثمّ كشفنا لهم عن فساد ما قالوه من طريق العقل في وقت لم نكن قائلين بمجرّد العقل مِثْلَهُمْ، ولا لاحقين بهم في الذّمِّ الذي اسْتَوْجَبُوه، وقد بيّنّا قبل هذا الفصل أنّا لا ننكر فَضْلَ العقل والتَّوَصُّلَ به إلى معرفة الآيات، وإنّما ننكر تَرْكَ الظّواهر وتحكيمَ العقل عليها فقط.

وهكذا إذا نَهَيْنا عن الجدال والخوض في الكلام لم نُرِدْ بذلك المنع من المناظرة في الفروع، ومن مذاكرة العلوم، كيف وقد ثبت استعمال الصّحابة رضي الله عنهم ذلك، وورد الأثر به ونَدَبَنا

= في الجامع ٣/ ٩، رقم: ١٣٢٧، من طرق عن شعبة، عن أبي عون الثّقفي، عن الحارث بن عمرو، عن ناس من أصحاب معاذ من أهل حمص، عن معاذ «أنّ رسول الله ﷺ حين بعثه إلى اليمن فقال: كيف تصنع إن عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بما في كتاب الله. قال: فإن لم يكن في كتاب الله؟ قال: فبسنّة رسول الله ﷺ. قال: فإن لم يكن في سنّة رسول الله ﷺ؟ قال: أجتهد رأيي لا آلو. قال: فضرب رسول الله ﷺ صدري، ثمّ قال: الحمد لله الّذي وفّق رسولَ رسولِ الله لما يرضي رسول الله». قال التّرمذي عقبه: «هذا حديث لا نعرفه إلّا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بمتّصل». وقد تباينت أنظار العلماء في الحكم على درجة هذا الحديث - في كلام لهم مشهور - وأغلب أهل الصّناعة قد أعلّوه بالإرسال والجهالة، وأفرده بالتّصنيف ابنُ طاهر المقدسي وكان مع المضعّفين، واستوعب العلّامة الألباني رحمه الله الكلام فيه بما لا مزيد عليه في سلسلته الضّعيفة الماتعة رقم: ٨٨١ وخلص إلى ضعفه ونكارته رغم شهرته عند أهل الفقه والأصول، ومن جملة من ضعّفه بقوّة شيخ الظّاهريّة في زمن المؤلّف ابن حزم في كتابه الإحكام ٥/ ١٣٢، ٦/ ٢٦، ٧/ ١١١.

إليه، وقد تَظْهَرُ به الفوائدُ وينكشف به للعالِم ما كان قد تغطّى عنه[(١)]، ولم يَقْتَضِ ذلك معاداةً للحقِّ وأهلِه، بل مقتضاه المصير إلى الأشبه والأظهر وإن كان غيرُه سائغا.

ولكنّا نفرِّق بين الجدال والنّظر فنذمّ الجدال ونمدح النّظر، وذاك أنّ الجدل هو فَتْلُ المرء خَصْمَه عمّا هو عليه بوجه من الحيلة[(٢)]، والذي يُظْهِرُ فيه - من الغرض - الغلبةَ بأيِّ معنى حَصَلَتْ؛ فمرّةً بإقامة برهان، وتارةً بتوهين قول الخَصْم بما لا يقول به المُوَهِّنُ، والمجادل يَفْرَحُ بانقطاع خَصْمِه، وربّما انقطع الخَصْمُ والحقُّ معه لتقصيره في صَنْعَة الجدل، والنّبيّ ﷺ يقول:

«إنّكم تختصمون إليّ ولعلّ بعضَكم أن يكون بحجّته أَلْحَنَ من بعض، فمن قضيتُ له بشيء من حقِّ أخيه فلا يأخذه فإنّما أقطع له قطعةً من النّار»[(٣)].

فبيّن ﷺ أنّ الحاكم إنّما يقضي بما يتوجّه له فيما يَسْمَعُه، وقد يكون المحكوم عليه بريئا ويتوجّه الحكم عليه بما ينطق، ويكون الطّالبُ ظالما ويتوجّه الحكم له بكلامه /[١٥أ] الذي يُقِرُّ

---

(١) مذاكرة العلم مع الأقران باب عظيم لتثبيته وقد درج عليها الأقدمون، وكادت أن تندثر في الأزمنة المتأخّرة، وفي هذا العصر بوادر طيّبة بدأت تلوح في الأفق خاصّة مع ما يسّره المولى لعباده من وسائل عصريّة سهّلت اتصال الأعلام فيما بينهم، وأتاحت لهم إحياء سنّة المذاكرة.

(٢) من لطائف تعاريف المؤلّف للمصطلحات العلميّة، وقد بثّ في كتابه الإبانة منها جملا لطيفة جديرة بالاهتمام.

(٣) أخرجه البخاري ٣/ ١٨٠، رقم: ٢٦٨٠، ومسلم ٣/ ١٣٣٧، رقم: ١٧١٣، من حديث أمّ المؤمنين زوجة رسول الله ﷺ أمّ سلمة رضي الله عنها.

له الخَصْمُ به غفلةً وإن كان هو فيه مُبْطِلا، وهذا معنى غير محمود.

والنّظرُ هو بَسْطُ القول بين اثنين في تبيّن الدّليل من غير قَصْدٍ منهما للغلبة، بل ليصيرا إلى الحقّ في أيِّ الجهات كان، ولا يجوز فيه قَطْعُ القَرْن بما هو فاسد عند القاطع[١]، ولا يَثْبُتُ مذهبُ أحدهما بانقطاع صاحبه وإن لم يكن في المسألة قول ثالث، إلّا أن يَلُوحَ وجه الدّليل على صحّة ما يقول، بل على من قَوِيَ قولُه أن يُمْهلَ[٢]، وعلى صاحبه أن يَتَأَمَّلَ ويَنْظُرَ؛ فلا لهذا إلزامُه ما لا يقتضيه أصلُه الذي يقصد تصحيحَه، ولا لذاك أن يَرُومَ الانفصال عن إلزام صاحبه بما لا يَثْبُتُ به الانفصال على أصله الذي يذبُّ عنه.

وهذا شيء قد عُدِمَ من زمان طويل، وحَصَلَ أكثرُ النّاس على الجدال في الأصول والفروع معا، وذاك غير محمود[٣]، والأَنَفَةُ من الرّجوع إلى الحقِّ جَهْلٌ، وذو التحصيل لا يرضاه، والعصبيّةُ للمذهب خلافُ الصّواب، وعلى غير ذلك درج السّلف

(١) يعني على المتناظِرَين أن يكون قصدُهما الوصول إلى الحقِّ بتأمّل دليل المسألة التي يتناظران فيها، وعليهما أن يستعملا الوسيلة الصّحيحة لإدراك ذلك، أمّا أن يستعمل أحدهما أمرا هو غير مقتنع به وغرضه مجرّد إفحام خصمه وقطع قرنه فقط فهذا يتنافى مع آداب المناظرة.

(٢) جوّد النّاسخُ الياءَ بضمّةٍ وأهمل الهاءَ وهي تحتمل الفتح والكسر، وبتأمّلنا الجملة بعدها بدا لنا أنّ الأجود في ضبطها ـ والله أعلم ـ: «يَمْهَلَ» لتتلاءم مع «يَتَأَمَّلَ ويَنْظُرَ».

(٣) فيه إشارة من المؤلّف بثّ فيها شكواه من أمور شاهدها في زمانه، وفي كتابه الإبانة هذا شذرات منها لطيفة جديرة بالملاحظة.

الصّالح رحمهم الله.

والنّصُّ لم يَرِدْ بوجوب المصير إلى مذهب عالم بعَيْنِه دون من سواه، وقد كان النّاسُ على الحقِّ قبل ظهور المذاهب التي يُتَعَصَّبُ لها اليوم، والأئمّةُ الذين أسّسوا هذه المذاهبَ إنّما ذكروا ما أدّى اجتهادُهم إليه، ثمّ اختلفوا فمنهم من قطع برضاه لغيره، ومنهم من نهى عن تقليده وتقليد غيره.

وقد اجتمع مالك وأبو حنيفة غير مرّة وتناظرا بالحجاز[1]، وكذلك الأوزاعي والثّوري، وكذلك الشّافعي ومحمّد بن الحسن رحمهم الله؛ فما وقع بينهم تنافر في الفروع، وإنّما الواجب على الخَلْق كافّةً المصيرُ إلى الحقِّ حيث كان، وغير جائز أن يكون أحدُ المختلفَيْن فيما للاجتهاد فيه مَساغٌ يفوز بالصّواب في جميع ما يقول، وأن يكون سائرُ المجتهدين مخطئين في كلِّ ما قالوه لأنّ ذلك ممتنع في العُرْف.

وهذا الشّافعي رحمه الله ـ وهو أحد الأئمّة ـ يقول:

«قد اجتهدتُ في هذه الكتب ولا يخلو من أن يوجد فيها الخطأ فإنّ الله تعالى قال: ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ

---

(١) الإمامان أبو حنيفة (٨٠ ـ ١٥٠هـ) ومالك (٩٣ ـ ١٧٩هـ) رحمة الله عليهما تعاصرا، والتقاؤهما ممكن للغاية خاصّة في موسم الحجّ، وبالتقائهما جزم مؤلّفنا السِّجْزي، ونفى آخرون التقاءهما فضلا عن رواية أحدهما عن الآخر، ومن أثبت فمعه زيادة علم على من نفى، ومن حفظ حجّة على من لم يحفظ، والمسألة طويلة الذّيل مشهورة في كتب التّراجم، والمرء لا يتّخذ مثلها سببا للتّعصّب والطّعن كما فعل صاحب التّأنيب وغيره.

﴿ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ [النساء: ٨٢]، فكلّما وجد لي قول وصحّ عن النّبيّ ﷺ حديث / [١٥ب] يخالفه قَوْلي فَقَوْلي ما في الحديث الصّحيح، وأنا راجع عمّا قلتُه»(١).

وهذا القَوْلُ في نهاية الحُسْن، مِثْلُ الشّافعيّ رحمه الله مَنْ قاله.

وفي هذا المعنى أَمْرُ أبي الوليد الطّيالسي(٢) وكان من كبار علماء البصريِّين وكان يميل إلى مذاهب أهل العراق، فلم يكن يَرْفَعُ يديه في حال الرّكوع والرَّفْع منه، فقال له عليّ ابن المديني ـ وقد جاوز أبو الوليد من عمره ثمانين سنةً ـ:

«يا أبا الوليد، ما حجّتُك غدا في ترك الرّفع، وهذا سفيان بن عيينة قد رواه عن الزّهري عن سالم عن أبيه عن النّبيّ ﷺ، من تتّهم منهم؟ فرجع أبو الوليد إلى رفع اليدين من ذلك الوقت

---

(١) أخرجه ابنُ شاكر القطّان في جزء فيه فضائل الشّافعي ـ كما في رسالة ما وضح واستبان في فضائل شهر شعبان ١٧ لابن دحية ـ، وابنُ عساكر في تاريخ دمشق ٥١/ ٣٦٥، وابنُ حجر في توالي التّأنيس ١٠٦ ـ ١٠٧، وغيرهم من طريق محمّد بن عامر، عن البويطي، قال: سمعتُ الشّافعيّ به فذكره، وينظر: خطبة الكتاب المؤمّل للرّدّ إلى الأمر الأوّل لأبي شامة المقدسي ١٣٢.

(٢) الإمام الجليل أبو الوليد هشام بن عبد الملك الطّيالسي البصري المتوفّى سنة ٢٢٧هـ، وليس هو أبا داود سليمان بن داود الطّيالسي صاحب المسند المتوفّى سنة ٢٠٤هـ، قال الإمام أحمد عن الأوّل: «أبو الوليد اليوم شيخ الإسلام ما أُقَدِّمُ عليه اليوم أحدا من المحدِّثين». وكان هو مجلّا للإمام أحمد حتّى قال: «لو أنّ أحمد بن حنبل في بني إسرائيل كتبتْ له سيرة». وممّا نقل عن أبي الوليد الطّيالسي ـ ممّا يناسب موضوع كتابنا الإبانة ـ قوله: «مَنْ لم يَعْقِدْ قلبه على أنّ القرآن ليس بمخلوق فهو خارج من الإسلام». ينظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ١/ ١٧، وتاريخ الإسلام للذّهبي ٥/ ٧١٨.

إلى أن مات»[١].

وذاك كان منه ـ فيما أحسب ـ لمعنيين والله أعلم:

أحدهما: أنّ هذا الحديثَ أَثْبَتُ مِنْ حديث يزيد بن أبي زياد الذي يتعلّق به أهلُ الكوفة في رفع اليدين عند الاستفتاح وفيه: «ثمّ لم يَعُدْ»، وسفيان بن عيينة يقول: «عَهْدِي بيزيد وهو لا يقول: ثمّ لم يَعُدْ، ثمّ لُقِّنَ هذا فتلقّن»[٢].

---

(١) نحوه في تاريخ الإسلام للذّهبي ٧١٨/٥. ورفع اليدين في الصّلاة ركوعا ورفعا منه سنّة ثابتة عن النّبيّ ﷺ دلّت عليها أحاديث كثيرة جدّا بلغت حدّ التّواتر، وقد أدرجها المصنّفون في الأحاديث المتواترة كالسّيوطي في قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة رقم: ٣٣، بل اهتبل بها عدد من أهل السّنّة في متون العقيدة تعظيما لشأنها ـ وإن كانت مسألة فقهيّة ـ وإنّما حملهم على ذلك تشنيع من شنّع من المخالفين على من دان بتطبيقها كما هو الشّأن في المسح على الخفّين ونحوهما من أحكام فقهيّة مدرجة في كتب العقيدة، وقد قال ابن المديني ـ كما في التّلخيص الحبير رقم: ٣٢٨ ـ في حديث الزّهري عن سالم عن ابن عمر ـ الذي أشار إليه المؤلّف ـ: «هذا الحديث عندي حجّة على الخلق كلُّ من سمعه فعليه أن يعمل به لأنّه ليس في إسناده شيء». فلا جرم أن حاور الإمامَ الطّيالسيَّ في شأنه حتّى قال بالرّفع، ولم يبد شيئا من الرّدّ والدّفع.

(٢) يعني المؤلّف ما أخرجه أبو داود ٦٦/٢، رقم: ٧٥٠، والدّارقطني ٥١/٢، رقم: ١١٣٢ ـ والسّياق له ـ وغيرهما، من طريق يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرّحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب قال: «رأيتُ رسول الله ﷺ حين قام إلى الصّلاة فكبّر ورفع يديه حتّى ساوى بهما أذنيه ثمّ لم يَعُدْ». وإسناده ضعيف من أجل ابن أبي ليلى والرّاوي عنه يزيد، وقد أوضح أهل الحديث ـ ومنهم سفيان بن عيينة ـ أنّ جملة: «ثمّ لم يَعُدْ» مدرجة ليست من الحديث، ويزيد نفسه لم يكن يذكرها قديما، والرّواة عنه الثّقات الأقدمون نقلوا الحديث عنه بدونها، لكنّه تغيّر بأخرة فلقّنه بعضهم هذه الجملة فأدرجها صلب الحديث وليست منه، قال الإمام أحمد: «هذا حديث واهٍ، قد كان يزيد بن أبي زياد يحدّث به بُرْهَةً من دهره فلا يذكر فيه: ثمّ لا يعود، فلمّا لقّن أخذه وكان يذكره» كما في =

وقد روي من طريق آخر ذلك أيضا ولم يَثْبُتْ[١]، ثمّ لو ثبت لكان الخبر المُثْبِتُ لحُكْمٍ أو زيادةٍ فيه أولى ممّا يَنْفِيه أو يقتضي نَقْصًا منه، إذا لم يُذْكَرْ في أحدهما ما يقتضي النَّسْخَ.

والمعنى الآخَر: أنّهم يتعلّقون بأنّ عمر وابن مسعود لم يكونا يرفعان، وهما وإن جَلَّتْ منزلتُهما ووجب حُسْنُ الظّنِّ بهما فإنّ فِعْلَهُما لا يكون دافعا لحديث رسول الله ﷺ ولفِعْلِه[٢]، والرّواية في الرّفع قد جاءت من طرق كثيرة كلُّها صحيح.

= معرفة السّنن والآثار ٢/ ٤١٨ وغيره، وينظر: نصب الرّاية ١/ ٤٠٢، والتّلخيص الحبير رقم: ٤١، وضعيف سنن أبي داود ١/ ٢٨٦، رقم: ١٢٥.

(١) هي أيضا من طريق يزيد بن أبي زياد ـ لكن ليس عن ابن أبي ليلى بل ـ عن عديّ بن ثابت، عن البراء به مثله أخرجه الدّارقطني في السّنن ٢/ ٥١، رقم: ١١٣٠، ويقال فيه ما قيل في سابقه من تلقّن يزيد، وأنّ المحفوظ عنه رواية الحديث دون قوله: «ثمّ لم يَعُدْ». ورفع اليدين في الصّلاة ركوعا ورفعا منه من زينة صلاة المسلم كما قاله سعيد بن جبير، وقد حشد الإمام البخاري الأحاديث الواردة في جزء رفع اليدين المشهور، ولابن القيّم رسالة مفردة ماتعة منشورة، ومثلها للباريني المتوفّى سنة ٧٦٤هـ وسمّاها: إيضاح أقوى المذهبين في مسألة رفع اليدين، وفي الباب شيء كثير مفرد منشور متداول.

(٢) لم يثبت ذلك عنهما كما أفاده الإمام البخاري في جزء رفع اليدين ـ مع قرّة العينين رقم: ١، ٣٢، وإن ثبت شيء منه فهو محمول على كون الرّفع غير واجب، على أنّه مقابل بفعل غيرهما من أصحاب رسول الله ﷺ، والمتمسّك بالرّفع حجّته من السّنّة والأثر قويّة، والمنكر عليه منكر لسنّة ثابتة بالتّواتر، قال العلّامة ابن حزم ـ عصريّ المؤلّف ـ في كتابه المحلّى ٣/ ٤: «إن كان عليّ وابن مسعود رضي الله عنهما لا يرفعان فقد كان ابن عمر وابن عبّاس وجماعة من أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون، فليس فعل بعضهم حجّة على فعل بعض، بل الحجّة على جميعهم ما صحّ عن رسول الله ﷺ، وعلى كلّ حال فإن كان ابن مسعود وعليّ لا يرفعان، فما جاء قطّ أنّهما كرها الرّفع، ولا نهيا عنه كما يفعل هؤلاء».

وهذا أبو يوسف القاضي رحمه الله كان يقول: «إنّ الصّاع ثمانية أرطال» كما يقوله أبو حنيفة رحمه الله، فلمّا أراه مالك بن أنس رحمه الله صِيعانَ أهلِ المدينة التي توارثوها وشَهِدُوا أنّها عندهم من عهد النّبيّ ﷺ، والصّاعُ منها يسع خمسةَ أرطال وثُلُثَ رِطْلٍ، ترك أبو يوسف قوله، ورجع إلى ذلك(١).

وهذا نوح بن أبي مريم أبو عِصْمَة الجامِعُ يروي عن أبي حنيفة أنّه رجع عن القول بالتّوضّؤ بنبيذ التّمر وقال:

«قد بان لي أنّ الآية نزلتْ بعد ليلة الجنّ - يعني آية التّيمّم -»(٢).

وهذا الشّافعي / [١٦أ] رحمه الله كان يقول بتسليمة واحدة،

---

(١) قصّة مشهورة تنظر في كتاب الأموال لأبي عبيد رقم: ١٦٠٣، ومعرفة السّنن والآثار للبيهقي ٦/ ١٠٣، والمبسوط للسّرخسي ٣/ ٩٠، وترتيب المدارك للقاضي عياض ١/ ٤٩، ٢/ ١٢٤، وغيرها من مصادر، وللأستاذ خالد بن سعد السّرهيد أطروحة ماجستير بعنوان: الصّاع النّبوي تحديده والأحكام الفقهيّة المتعلّقة به منشورة متداولة.

(٢) مِنْ أقدم مَنْ ذكر رواية نوح الجامع لرجوع الإمام أبي حنيفة عن الوضوء بنبيذ التّمر تلميذُه محمّد بن الحسن الشّيباني في كتابه الأصل ١/ ٥٨ ـ ٥٩. ونوح الجامع هو أبو عِصْمَة نوح بن أبي مريم المَرْوَزِي الفقيه المتوفّى سنة ١٧٣هـ، كان أحد الأعلام، ولقّب بنوح الجامع لمعنى وهو أنّه أخذ الفقه عن أبي حنيفة وابن أبي ليلى، والحديث عن حجّاج بن أبي أرطأة، والتّفسير عن الكلبيّ ومقاتل، والمغازي عن ابن إسحاق، وولّي قضاء مرو في حياة شيخه أبي حنيفة، فكتب إليه أبو حنيفة بموعظة معروفة عند المراوزة. قال أحمد بن حنبل: لم يكن في الحديث بذاك، وكان شديدا على الجهميّة، وتعلّم ذلك منه نعيم بن حمّاد، ذكر ذلك كلّه الذّهبي - باختصار منّا - في تاريخ الإسلام ٤/ ٧٥٧.

فرجع رَحِمَهُ اللَّهُ إلى القول بتسليمتين لما ثبت له ذلك عن النّبيّ ﷺ[١].

وسفيان الثّوري رَحِمَهُ اللَّهُ كان يقول بتقديم عليٍّ على عثمان حتّى قَدِمَ البصرة فبيّن له عبد الله بن عَوْنٍ ويونس بن عُبَيْد المسألة، فرجع إلى تقديم عثمان[٢].

وأحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ كان يقول بطهارة جلد الميتة بالدِّباغ موافقا لسائر الفقهاء، فلمّا ثبت عنده حديثُ عبد الله بن عُكَيْم الجهني رجع إليه[٣].

---

(١) القول بسنّيّة التّسليمتين هو رأي الإمام الشّافعي في الجديد، والقديم: تسليمة واحدة، ينظر: الأمّ ١/ ١٤٥، والحاوي للماوردي عصريٌ المصنِّف ٢/ ١٤٣.

(٢) هنا في حاشية الورقة ـ من جهة اليسار ـ قيد بلاغ معارضة نصّه: «عورض» أي على الأصل المنقول عنه. هذا وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيميّة في منهاج السّنّة النّبويّة ٢/ ٧٣ ـ ٧٤ أنّ طائفة من الكوفيّين «كانوا يقدّمون عليّا، وهي إحدى الرّوايتين عن سفيان الثّوري، ثمّ قيل: إنّه رجع عن ذلك **لمّا** اجتمع به أيّوب السَّخْتِياني وقال: من قدّم عليّا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار. وسائر أئمّة السّنّة على تقديم عثمان، وهو مذهب جماهير أهل الحديث، وعليه يدلّ النّصّ والإجماع والاعتبار». وللإمام الثّوري جزء في الاعتقاد ضمّنه اللّالكائي ـ عصريّ المصنِّف ـ في شرح أصول اعتقاد أهل السّنّة والجماعة ١/ ١٥١ ـ ١٥٤، وهو أجوبة عن سؤالات تلميذه أبي صالح شعيب بن حرب المدائني، ومن جملة ما قاله الثّوري فيه: «يا شعيب، لا ينفعك ما كتبتَ حتّى تقدّم عثمانا وعليّا على من بعدهما». والواو وإن كانت تقتضي الاشتراك غير أنّ فيه إشارة من الثّوري على تقديم عثمان على عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وعن سائر أصحاب النّبيّ ﷺ.

(٣) حديث ابن عكيم المشار إليه هو ما روي عنه من قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قرئ علينا كتاب رسول الله ﷺ في أرض جهينة وأنا غلام شابّ: أن لا تستمتعوا من الميتة بإهاب ولا عصب» أخرجه أحمد ٣١/ ٨١، رقم: ١٨٧٨٥، وأبو داود ٦/ ٢١٤، رقم: ٤١٢٧، والتّرمذي ٣/ ٢٧٤، رقم: ١٧٢٩، وابن ماجه ٤/ ٦٠٤، =

وهكذا فِعْلُ الأئمّة كلِّهم كاللّيث بن سعد، وابن أبي ذئب، وابن شُبْرُمَة، ومحمّد بن الحسن، والمزني، وأبي ثور، وغيرهم في وقتهم وقبل ذلك وبعده، ربّما قال بالشّيء بُرْهَةً ثمّ تركه، وصار إلى غيره لمّا قوي عنده وَجْهُه، وبان له رجحانُه على قوله الأوّل.

والصّحابة رضي الله عنهم(١) ـ وهم القدوة قبل مَنْ ذكرنا ـ قد رجع غير واحد منهم عن قوله إلى ما روي له من الحديث أو إلى ما وجد عليه غيره منهم؛ إمّا لاتِّفاق جماعة منهم، وإمّا لموافقة قول بعضهم ما فيه أثر ممّا يماثلُه.

وأقوى من جميع ما ذكرناه في الرّجوع عن الجائز إلى ما تَرِدُ الحجّة بخلافه ما كان من النّبيّ ﷺ، فإنّه لمّا أمر بالاقتداء بمن كان قبله من الأنبياء عليهم السلام كان يحبّ موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه فيه شيء، كصيام يوم عاشوراء وسَدْل الشَّعْر وغير ذلك، فلمّا فرض شهر رمضان ترك عاشوراء، فمن شاء صامه، ومن شاء أفطره.

وهذا وإن كان يَجْري مَجْرَى النّسخ فإنّ ورودَ الحديث الثّابت بخلاف ما يقتضيه القياسُ، أو وضوحَ رُجْحان أحد القياسين يقتضي المصيرَ إليه، وتركَ ما تقدّم لِمَا فيه من زيادة البيان.

= رقم: ٣٦١٣، وغيرهم من طرق عن الحكم قال: سمعتُ ابن أبي ليلى قال: فذكره. قال التّرمذي: «هذا حديث حسن...وليس العمل على هذا عند أكثر أهل العلم». وينظر: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح ٣/ ٩٥، وابنه عبد الله رقم: ٣٩، وغيرهما من كتب الحنابلة.

(١) ورضي عنهم أجمعين.

ولقد حكي أنّ أبا عبيد عليّ بن الحسين بن حرب البغدادي(١) قاضي مصر ـ وكان صاحبَ أبي ثور إبراهيم بن خالد، ويذهب إلى مذهبه، وربّما اختار ـ قال لأبي جعفر أحمد بن محمّد بن سلامة الطّحاوي(٢) ـ وكان كاتبَه، وكان يذهب مذهبَ أبي حنيفة وأصحابِه، وربّما اختار أيضا ـ:

«أعلمتَ يا أبا جعفر أنّ مَنْ لم يترك مذهبَه / [١٦ب] ولم يخالف صاحبَه ولا في مسألة واحدة عَصَبِيّ(٣)؟ فقال: نعم أيّها القاضي وغَبِيّ!».

ولو كان يَلْزَمُ أن لا يخالفَ المرءُ مذهبا انتحله زمانا ولا شيئا منه البتّةَ لكان الاجتهادُ إذًا غير سائغ في الفروع كما لا يسوغ

---

(١) المعروف بابن حربويه المتوفّى سنة ٣١٩هـ كان أحد أركان المذهب الشّافعي، وهو من تلامذة أبي ثور وداود إمام الظّاهريّة، وعنهما حمل العلم، كان يسلك مناهج أبي ثور في الاختيارات التي اختصّ بها، والتّخريجات التي تفرّد باستنباطها، وهو القائل: «ما يقلّد إلّا عصبيّ أو غبيّ». وفي سياق المؤلِّف نسبة وصف الغباء للمتعصِّب من قول تلميذ ابن حربويه الإمام أبي جعفر الطّحاوي، وينظر: سير أعلام النّبلاء ١٤/٥٣٦ ـ ٥٣٨، وطبقات الشّافعيّة الكبرى ٣/٤٤٦ ـ ٤٤٨.

(٢) الإمام الجليل صاحب «العقيدة الطّحاويّة» الأثريّة المشهورة التي شرحها ابن أبي العزّ الحنفي وغيره من الأعلام، وقد كتب الله لها القبول فانتشرتْ في كلّ مصر، وذاعتْ في كلّ قطر.

(٣) يطلق العَصَبِيّ على من أعان قومه على الظّلم، وعلى الذي يغضب لعصبته ويحامي عنهم، والعصبيّة والتّعصّب المحاماة والمدافعة، ينظر: غريب الحديث للحربي ١/٣٠١، ولسان العرب لابن منظور ١/٦٠٦، ومعنى العصبيّ في سياق كلام ابن حربويه هو المتعصّب لمذهبه في الصّواب والخطأ، والمدافع عنه على سبيل التّقليد.

في المعتقدات، لكنّ الله تعالى قد مَنَّ على عباده بسعة رحمته، ورفع الحرج عنهم بقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحَجّ: ٧٨]، يريد به ـ والله أعلم ـ الضِّيقَ على ما جاء في التّفسير، والنّبيّ ﷺ قال: «بُعِثْتُ بالحنيفيّة السَّمْحَة»(١).

وأجمع جمهور الأمّة على جواز الاجتهاد في الفروع، وفي تجويزه ما يقتضي رجوعَ المجتهد عمّا حكم به(٢) أَمْسِ بالاجتهاد إلى ما أدّى إليه اجتهادُه اليوم، وقضايا عمر رضي الله عنه في الجَدِّ مِنْ هذا النّحو، وكلا الفَصْلَيْن اليوم كالمهجور(٣) ـ أعني استعمالَ

---

(١) أخرجه بهذا اللّفظ الخطيب البغدادي ـ عصريّ المؤلّف ـ في تاريخ بغداد ٨/ ١١٧ وغيره من حديث جابر رضي الله عنه، وفي إسناده مسلم بن عبد ربّه ضعّفه الأزدي كما في الميزان ٤/ ١٠٥، وله شاهد من حديث أبي أمامة أخرجه أحمد ٣٦/ ٦٢٤، رقم: ٢٢٢٩١، والرُّوياني ٢/ ٣١٧، رقم: ١٢٧٩، وغيرهما من طريقين لا يخلوان من ضعيف، وهو بنحوه عند البخاري في صحيحه ١/ ١٦ معلّقا بلفظ: «أحبّ الدّين إلى الله الحنيفيّة السّمحة». ووصله في الأدب المفرد رقم: ٢٨٧ وغيره في غيره، بأسانيد لا تخلو من مقال لكنّها تعطي للحديث قوّةً، وليس المجال مقام بسط، وينظر: فتح الباري ١/ ٢٠، وتغليق التّعليق ٢/ ٤١ ـ ٤٢، وسلسلة الأحاديث الصّحيحة رقم: ٨٨١، ٢٩٩٢٤. والحديث دالّ على الملّة المحمّديّة التي بعث بها سيّد الخلق ﷺ، قال ابن القيّم في شفاء العليل ٢/ ٤٥٣: «فهي حنيفيّة في التّوحيد وعدم الشّرك، سَمْحَةٌ في العمل وعدم الآصار والأغلال بتحريمهم من الطّيبات الحلال، فيعبد سبحانه بما أحبّه، ويستعان على عبادته بما أحلّه». ولابن بطّة في الإبانة ٢/ ٥٦٥ احتجاج بهذا الحديث على الاجتهاد في الفروع على نمط ما فعله المؤلِّف في إبانته هذه.

(٢) كتب النّاسخ في الحاشية: «ص فيه»، أي في الأصل المسموع على المصنّف «فيه» بدل «به».

(٣) إشارة أخرى يبثّ السِّجْزي فيها شكواه من أهل زمانه من جهة تعصّبهم للمذاهب الفقهيّة وإهمالهم النّظر والاجتهاد.

النّظر على حَدِّه[١]، وتَرْكَ العصبيّة في المذاهب ـ.

فالذي كان عليه سَلَفُنا ﵏ ـ وإليه نذهب وبه نأخذ[٢] ـ:

التّضييقُ في باب المعتقدات، وأن لا نلتفتَ فيها إلى غير النّصوص الثّابتة، وأن نمسك عن تأويل ما ورد فيها، والتّنقير عنه، والجدال فيه.

والتّوسّعُ في الفروع والنَّدْبُ إلى البحث عنها، والمصيرُ إلى الأشبه والأرجح منها، واستعمالُ النّظر فيه.

وتركُ التّعصّب للمذهب، وتجنّبُ المغالبة والتّمويه، والرّضا[٣] بما لا يرتضيه ذوو التّحصيل.

وهذه الفصول ذكرناها ـ وإن طالتْ قبل مسألة القرآن وما قلنا فيها وقاله المخالفون ـ لأنّها مقدّماتٌ عليها يدور كلام الجمهور، ومنها تتشعّب الأقاويل المختلفة، فإذا لم يعرفها المرء لم يكد يتبيّن صحّة الطّريقة التي نشير إليها، وندعو إلى التّمسّك بها[٤]، ولا يكاد أيضا يَعْرِفُ فسادَ قول مَنْ خالفها، وأظهر

---

(١) أي على وَفْق ما حدّده أهل العلم من شروط معتبرة لمن يتصدّى للنّظر والاجتهاد.

(٢) يكشف هنا المؤلِّف عن شخصيّة علميّة تنطوي على مسلك في الاجتهاد، وصراحة في عرض ما تبنّاه من قضايا علميّة، واعتزاز بما ارتضاه السّلف الصّالح.

(٣) أي: وتجنّب الرِّضا عطفا على سبق.

(٤) المؤلِّف داعية بصدق إلى مسلك سلفيٍّ قائم من جهة على التّسليم في قضايا العقيدة، والبعد عن طرق أهل الكلام والفلسفة التي تمجّد العَقْل على حساب النّصّ، ومن جهة أخرى يدعو إلى فتح باب الاجتهاد بضوابط تحكمه، مع ترك التعصّب الفقهي المذهبي الذي حجّر سالكوه واسعا.

معاداة أهلها، والله وليّ التّوفيق.

وها نحن نبدأ عَقِيبَ هذا بذكر الاختلاف، وبيان الصّواب من القول في القرآن، وما كان عليه السّلف الصّالح فيه، ونقدّم ذكر من تقدّم طَعْنُه على القرآن من الكفّار؛ لأنّ في قول بعض المتكلِّمين ما يشبه بعضَ طَعْنِهم، بل يطابق ذلك في الظّاهر والحقيقة معا، لا فَرْقَ بينهما في ذلك في المماثلة وإن افترقا في أنّ هؤلاء لا يدّعون أنّه مُفْتَرًى وأولئك ادَّعَوْا / [١٧أ] ذلك، لكن قد وافقوهم في أنّ القرآنَ ذا السُّوَر والآي مِنْ جنس كلام البشر، وداخلٌ في الأصل تحت المقدور لكونه عربيّا وحروفا[١].

ونحن نبرأ[٢] إلى الله ﷻ من قول الجميع فيه ـ أعني الكفّار والزّائغين ـ ونؤمن بأنّ القرآنَ مُعْجِزٌ مِنْ كلِّ وجه، غَيْرُ داخلٍ تحت المقدور، وأنّه مخالفٌ لكلام البشر وإن كان عربيّا ذا سُوَرٍ وآيٍ وأجزاء كما:

قال الله سبحانه: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾ [الزُّمَر: ٢٨].

وقال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: ٢٩].

وقال: ﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هُود: ١].

---

(١) تمهيد ذكيّ من المؤلِّف بهذه المقارنة بين مسلك الكفّار تجاه القرآن تكذيبا، ومسلك المتكلِّمين تأويلا، ليكشف بذلك عن خطورة البعد عن طريق السّلف الصّالح في تناول القضايا العقديّة.

(٢) إعلان بالبراءة بأسلوب جزل ينمّ عن تعظيم للقرآن، وبغض لمسلك أهل الكفران والزّيغان.

وقال: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦].

فنقرّ بأنّه عربيّ، وأنّه سُوَرٌ وآي، وله نصف وثلث وربع، وهو حروف ومسموع بصوت، وهو كلام الله حقيقةً لا مجازا، تكلّم به بذاته، ولا نَصِفُه بما لم يَصِفْ به نفسَه مِنْ أداة أو جارحة تعالى عن ذلك علوّا كبيرا[(١)]، ونكفِّر مَنْ جحد كَوْنَه كلامَه، أو زعم أنّه مُحْدَث مخلوق، أو قال: إنّه لم يُنْزَلْ ولا يجوز نزوله، وبالله التّوفيق.

---

(١) توطين المسلم قلبه على هذا الأصل العظيم ـ وهو نفي مشابهة الله ﷻ لخلقه، وأنّه سبحانه ليس كمثله شيء، وعجز عقول البشر عن إدراك كنه ذاته المقدّسة وصفاته العلا ـ كفيل أن يريحه من الوساوس الشّيطانيّة، والشّبه الكلاميّة، وهو مطالب أن يوجّه تأمّله وتفكّره فيما خلق الله، ليستدلّ بعظمتها على عظمة الخالق جلّ في علاه، أمّا من ضعف هذا الأصل في قلبه فكلّما بلغه شيء من صفات الله هرع إلى التّأويل فزعا ـ في زعمه ـ من تشبيه ربّه بخلقه، وهذا مسلك خاطئ، والواجب إثبات المسلم لتلك الصّفات الإلهيّة هارعا في الوقت نفسه إلى اعتقاد الكمال ونفي المماثلة والتّشبيه، وهكذا الشّأن مع القرآن العظيم وأنّه من جملة كلام ربّ العالمين تكلّم به سبحانه حقيقةً، وهو ﷻ يتكلّم بكلام حقيقيّ متى شاء، كيف شاء، بما شاء، بحرف وصوت، لا يماثل أصوات المخلوقين، ولا دخل للعقل البشري في البحث عن كنه هذا الصّوت الإلهي الجليل إذ هو لائق بالرّبّ العظيم ليس كصوت البشر مطلقا؛ وقد وجّه السِّجزي كتابه الإبانة هذا إلى جماعة من أهل زبيد وجد فيهم من ضعف الأصل السّابق في نفوسهم، فشغّبوا وأثاروا فتنة حين بلغهم اعتقاد أهل السّنّة في القرآن الكريم، وأنّه كلامه سبحانه بصوت وحرف، فاعترضوا على هذا الاعتقاد وقالوا: الصّوت والحرف من صفات كلام البشر، وغاب عنهم أنّ صوتَ البشر معلوم يليق بنقصانهم، وكلامَ ربِّ البشر معلومُ المعنى مجهولُ الكنه يليق بكماله وجلاله فافترقا، وينظر نصّ كلام السِّجزي في مقدّمة رسالته الزّبيديّة ١١٤، وهي مختصرة من فصل واحد من فصول كتاب الإبانة، وهو الفصل الذي طوّل فيه السّجزي الكلام على مسألة الحرف والصّوت.

فَصْلٌ(١)

في ذكر ما قاله المعاندون في القرآن من بين معلن بالكفر أو مظهر للإيمان وما قاله فيه من عدل عن النّصوص إلى المعقول بزعمه

اعلموا - أرشدنا الله وإيّاكم - إلى الصّواب أنّ كلّ من عدل عن الحقّ بعد وضوحِه، أو مال إلى تأويل مخالف بزعمه لصريحِه، أو جنح إلى اطّراح الأثر بتجريحِه، فهو عن سبيل العدل جائر، وفي غَمْرَة الهوى حائر، محكوم عليه فيما ينتحله بالفساد، أو معلوم منه اعتمادُ العِناد؛ يوجب الكتاب والأثر ما أقولُه، ويؤيّده مقتضى العقل ودليلُه.

ولمّا ثبت أنّ القرآن حجّة قاطعة للأعذار، وأنّ الأثر الثّابت مُغْنٍ عند الاعتبار، وأنّ قضيّة العقل قد أذعنتْ لهما بالإقرار، لم يَخْلُ حال القائلين في القرآن ما قالوه من أحد الوجوه؛ إمّا أن يكون ما قاله كلُّ واحد منهم موافقا لظاهره / [١٧ب] أو يمكن حَمْلُه بدليل عليه، أو يكونَ مخالفا للظّاهر غير ملائم لمعناه، أو يكونَ مشتبها، وقد صحّ الخبر عن الرّسول المفترضِ طاعتُه ﷺ بمثله أو بما يدلّ على صحّته، أو وُجِدَ مخالفا للسّنّة الثّابتة غير موافق للنّصّ الجليّ من الكتاب.

---

(١) استرسل المؤلّف في هذا الفصل باستعمال السّجع على خلاف ما عهدناه في أغلب فصول الكتاب.

فأمّا من وافق قوله ظاهر الكتاب أو الخبر فقد فاز بالأخذ بالصّواب، وأمّا من خالفهما قوله فقد آذن بحرب وكفانا مؤنة الخطاب.

وأمّا من أتى بقول مشتبه شديد الالتباس، فهو العدوّ المختلط بالنّاس، يقصد في السِّرِّ أذاهم، ويدّعي الموافقة إذا رآهم، ويَدُسُّ بدعتَه إلى آحاد الجهّال، ويُغَيِّبُ القول على الأغفال، فلا العالِمُ يَرْجُو رَجْعَته، ولا الجاهلُ يَأْمَنُ فتنتَه، ولازمٌ للكلِّ طلبُ البعد منه، وأخذُ الحذر عنه.

وإذا تقرّر ما قلناه، فأوّل من طعن في القرآن وأبْداه، كفّارُ قريشٍ والعرب، ولم تَثْبُتْ بهم الأقدام في العناد والتّكذيب على قول واحد، بل ظهرتْ ـ والحمد لله ـ حيرتُهم، واختلفتْ ـ فيما حاولوه من البُهْت ـ كلمتُهم، فمنهم القائل ما أخبر الله تعالى به عنه في كتابه حيث يقول: ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِي ٱلْمِلَّةِ ٱلْأٓخِرَةِ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَاۚ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّن ذِكْرِيۚ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٧-٨]، والمُخْتَلِقُ المفتري، فنسبوا رسول الله ﷺ إلى الكذب والافتراء بعد أن كانوا معترفين بصدقه وأمانته، وزعموا أنّه كلامُه، فقال الله سبحانه ردًّا عليهم وتكذيبا لهم: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ٣٧].

ثمّ أراد الله سبحانه ـ بعد أن بيّن بطلانَ ما قالوه ـ أن يُوضِحَ خزيهُم، ويُحَقِّقَ في أنفسهم عجزهُم، ويُعْلِمَ ذوي الألباب أنّ الحجّة قد قامتْ على كافّتهم، وصرّحتْ بضلالتهم، فقال ﷻ:

﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ﴾ [يونس: ٣٨ ـ ٣٩] إلى آخر الآيات، وعزّى نبيّه ﷺ عمّا قرفوه به[١] بقوله: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣].

ومن المحال الممتنع عند ذوي التّحصيل أن[٢] / [١٨أ][٣] يكون واحدٌ مِنْ جماعةٍ قد عُرِفَ اشتراكُهم في معرفة اللّسان، وتقاربتْ بهم الأقدامُ في الفصاحة، وظهرتْ مشاحّتُهم في البلاغة، حتّى افتخروا بها على سائر النّاس، فيأتي هذا الواحد منهم بكلام لنفسه يعلو كلامَهم، ويُعْجِزُ جماعتَهم، وسائرَ الخَلْق معهم من الثّقلين على الانفراد والاجتماع عن الإتيان بحديثٍ مثلِه، وهم زاعمون أنّ الذي سمعوه مِنْ جنس كلامهم، وداخلٌ تحت مقدورهم، فلمّا استحال ذلك ولاح تركُهم المعارضةَ للقرآن، وبانَ سُخْفُ مَنْ حاولها منهم بعلوّ القرآن، وخروجه عن أوزان مخاطباتهم نظما ونثرا، عُلِمَ أنّ القرآن العربيّ المبين الذي

(١) قَرَفَ الرّجلَ بسوء رماه، وقرف عليه قَرْفا كذب، وقَرَفَه بالشّيء: اتّهمه. والقِرْفَة: التّهمة، ينظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده عصريّ المؤلّف ٦/ ٣٧٤.

(٢) هنا في حاشية أسفل الورقة قيد بلاغ معارضة بخطّ النّاسخ عبد الكريم الموصلي نصّه: «عورض» أي على أصل شيخه يوسف القطان، وتحته: «عورض ثانيا» أي على الأصل المسموع على المصنّف.

(٣) هنا أعلى وجه الورقة قيد تجزئة ظهر منه بقيّة حرف اللّام وبعدها حرف من، وحسب سياق التّجزئات السّابقة واللاحقة يكون نصّ هذه التّجزئة: «ثالث الأوّل من الإبانة»، وهذا يشير إلى بداية الكرّاسة الثّالثة من المجلّد الأوّل من الكتاب ـ حسب تجزئة النّاسخ ـ وما سبق هو كرّاستان من المجلّد الأوّل.

حواه دَفَّتا المصحف، واشتمل على السُّوَر والآي والمَثَل[1] والقصص، وعُرف أوّلُه وآخِرُه، ونصفُه وثلثُه وربعُه، ليس كلاما للنّبيّ ﷺ ولا لمخلوق سواه، بل هو كلام الخالق سبحانه دونهم؛ ولذلك عجز الخَلْقُ عن الإتيان بمثله.

ثمّ أكّد الله تعالى الحجّةَ على الجاحدين بقوله:

﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨].

ومنهم مَنْ زعم أنّه كلامُ مَنْ تقدّم من الأمم، وأنّ النّبيّ ﷺ قد رواه وحفظه وسمعه ودرسه فهو يقرؤه عليهم، حتّى قال بعضهم - ويقال: إنّه النّضر بن الحارث - في جماعة معه ما أخبر الله سبحانه عنهم به حيث يقول:

﴿وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[2] [الأنعام: ٢٥].

---

(١) جوّد النّاسخ الميم بفتحة ولولا ما فعل لضبطناه بضمّتين «المُثُل» على سبيل الجَمْع ليتناسب مع «السُّوَر» و«الآي».

(٢) قد ذكر الواحدي في أسباب نزول القرآن ٢١٤ أنّ أبا صالح روى عن ابن عبّاس قال: «إنّ أبا سفيان بن حرب، والوليد بن المغيرة، والنّضر بن الحارث، وعتبة وشيبة ابني ربيعة، وأميّة وأبيّا ابني خَلَفٍ، استمعوا إلى رسول الله ﷺ فقالوا للنّضر: يا أبا قُتَيْلة ما يقول محمّد؟ قال: والّذي جعلها بيته ما أدري ما يقول، إلّا أنّي أرى تحريك شفتيه يتكلّم بشيء، وما يقول إلّا أساطير الأوّلين مثل ما كنتُ أحدّثكم عن القرون الماضية، وكان النّضر كثير الحديث عن القرون الأول، وكان يحدّث قريشا فيستمعون حديثه، فأنزل الله تعالى هذه الآية». وكثير من كتب التّفسير والسّير تذكر أنّ كلّ ما في القرآن الكريم - وهي ثماني آياتٍ - من دعوى أنّه أساطير الأوّلين فصاحبها هو عدوُّ الله ورسوله =

وقال جلّ جلاله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ وَأَعَانَهُۥ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخَرُونَ ۖ فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا وَقَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٤ - ٦].

وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ۙ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ ٱللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [النحل: ١٠١ - ١٠٥].

وقال سبحانه: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٨].

فبيّن الله جلّ جلاله أنّ نبيّه عليه السلام أمّيٌّ لم يكن يكتب ولا يقرأ كتابا، لا نظرا ولا حفظا(١)، وأنّ الذي ببلده ممّن قرأ بعض الكتب

= النّضر بن الحارث، لكنّها بلاغات أو في أسانيدها مقال، وينظر: جامع البيان للطّبري ١٩/ ٣٩٩، وسيرة ابن إسحاق - تهذيب ابن هشام ١/ ٣٠٠.

(١) وصف النّبيّ ﷺ بالأمّيّة - وهي عدم القراءة والكتابة - هو صفة مدح وكمال لا قدح ونقصان، معجزةً من الله تعالى أن أوحى القرآن المعجز لفظا ومعنى إلى نبيّ كريم لم يخطّ بيمينه كتابا ولم يقرأه، قال الإمام الكرجي في النّكت ٣/ ٥٩١: «معنى الأمّيّ فيه أنّه لا يكتب ولا يحسب ليكون ذلك أتمّ في آيات نبوّته، ولتنقطع حجّة المبطلين عليه بأن يقولوا: حفظ هذا الكتاب من كتاب قبله، أو انتسخه». ومن هنا يخطئ بعض عوامّ النّاس إذا عيّره أحد وقال له: «أنتَ أمّيٌّ» فيجيبه: إن كنتُ أمّيا فقد كان سيّد الخلق محمّد ﷺ أمّيا، =

لسانه أعجميّ؛ فهذا الكلام العربيّ المبين لا يجوز أن يُتعلّم من الأعجميِّ اللِّسان، فقد عجز فصحاءُ العرب عن بلوغ معرفة كُنْه معانيه بعد عجزهم عن الإتيان بمثله وبمثل سورة منه.

ولمّا كان النّبيّ ﷺ قد ولد فيهم ونشأ بينهم، ولم يُدَوِّخ البلدان[١]، ولا عرف دراسة الكتب، ولا كان ببلده مَنْ عنده أخبارُ الأمم والقرون[٢]، لم يَجُزْ البتّة أن يَنْسُبَه ذو نُهْيَةٍ[٣] إلى ما نسبوه إليه بكفرهم، ولو كان ذلك سائغا ـ وكَلّا[٤] ـ لكانوا هم بمزاحمته ناهضين، وعلى إتيان مثل ما أتى به من الكلام قادرين، كيف وأكثرُهم قد قرأ وكتب وسافر وسمع بعض أخبار من تقدّم، فكانوا في الظّاهر أقربَ إلى الوصول إلى ما قَرَفُوه به منه، فلمّا لم يصلوا إلى ذلك ولم يقدروا عليه بان لهم بطلانُ ما

= وهذا غلط جسيم إذ الأمّيّة في النّاس صفة نقصان، وهي في خير الخلق معجزة ربّانيّة فافترقا.

(١) أي لم يسر فيها ولم يعرف دروبها قال الأزهري في تهذيب اللّغة ٧/ ٢١٢: «دوّخ فلانٌ البلادَ إذا سار فيها حتّى عرفها ولم يخف عليه طرقُها».

(٢) ومع هذا تجرّأ كفّار قريش وقالوا ـ كما حكى القرآن ذلك عنهم ـ: ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا﴾ [الفرقان: ٥]، قال الذّهبي في السّير ١٤/ ١٩٠: «فانظر إلى قحة المعاند فمن الذي كان بمكّة وقت المبعث يدري أخبار الرّسل والأمم الخالية؟ ما كان بمكّة أحد بهذه الصّفة أصلا».

(٣) أي ذو عقل، والنُّهْيَة مفرد النُّهى وهي العقول لأنّها تنهى عن القبيح، ينظر: مجمل اللّغة لابن فارس اللّغوي ١/ ٨٤٤.

(٤) اعتراض من المؤلّف والمعنى: كلّا ليس جائزا أن يدّعي أحد أنّ الصّادق الأمين محمّدا ﷺ تلقّى القرآن من ذاك الأعجميّ الذي ألحد إليه زورا المشركون، وأشاد به بغيا الجاهلون.

قالوه، وبان ذلك أيضا لغيرهم سمعا وحسّا.

ولو كان النبيّ ﷺ ممّن قرأ وكتب لم يَقْدَحْ فيه ما قَرَفُوه به لِمَعْنًى، وذاك أنّه بالاتِّفاق غير عالم بما يريد أن يسأله الخَصْمُ عنه، والأخبارُ التي في القرآن عن الأمم السّالفة كانت تنزل مرّةً على الابتداء ليُتبيّن بذلك أنّها من عند الله، وتنزل تارةً بعد سؤال بعض الكفّار من قريش والعرب وأهل الكتابَيْن إيّاه عليه السلام عن بعضها للامتحان، ومحال أن يكون عند من درس شيئا جميعُ ما يُسْأَلُ عنه حتّى يأتي به على وجهه، وموافقا لما في كتب المعاندين له، فقد كان عندهم وَرَقَةُ بن نَوْفَلٍ وكان يقرأ التّوراة والإنجيل بالعربيّة، وترك دينَهم ولم يَدَّع نبوّةً ولا جاءهم بما يَخْرِقُ العادات، وكان بينهم النّضر بن الحارث وقد حفظ الأسمار وبعضَ أخبار القرون، ولم ينل به فضلا ولا سؤددا[1].

ولكن لو كان /[١٩أ] يقرأ ويخطّ[2] لوجد المعاندُ بذلك متعلَّقا في الطّعن كما قال الله سبحانه: ﴿إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٨]، وبالله التّوفيق[3].

---

(١) وهكذا شأن كلّ عالم بفنٍّ من فنون المعرفة لا وزن له عند الله تعالى إذا لم يرتض الإسلام دينا، وعاش في الدّنيا شقيّا بالكفر والإلحاد، والسّؤدد الذي ألبسه إيّاه بنو جنسه من البشر بسبب ما أسداه للبشريّة ـ كما يقولون ـ قد يكافئه الله به في الدّنيا، وأمّا الآخرة فكما قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

(٢) يعني النّبيّ ﷺ.

(٣) هنا في حاشية الورقة ـ من جهة اليسار ـ قيد بلاغ معارضة نصّه: «عورض» أي على الأصل المنقول عنه.

ومن الكفار من زعم أنّ الذي يتلوه النبيّ ﷺ عليهم شِعْرٌ، وبعضهم قال: هو كلام الكهّان، وآخرون قالوا: هو سِحْرٌ، وأخبر الله سبحانه بذلك عنهم في عدّة آي:

فقال الله تعالى - ردًا عليهم -: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ ۝ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [يس: ٦٩ - ٧٠].

وقال سبحانه: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ۝ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ۝ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ۝ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ﴾[(١)] [الحاقة: ٤١ - ٤٥] إلى آخر السّورة.

وقال: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ﴾[(٢)] [الزخرف: ٣٠].

وقال - إخبارا عن بعضهم -: ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ۝ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۝ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۝ ثُمَّ نَظَرَ ۝ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ۝ ثُمَّ أَدْبَرَ وَٱسْتَكْبَرَ ۝ فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ۝ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ۝ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ۝ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سَقَرُ ۝ لَا تُبْقِى وَلَا تَذَرُ ۝ لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ١٨ - ٢٩] إلى آخر الآيات.

---

(١) مع ملاحظة أنّه كان في الأصل الآية التي تليها: ﴿ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾، وضرب النّاسخ على لفظها الكريم، وفعل هذا أيضا في بعض مواطن من الكتاب، ولسنا مضطرّين إلى بيان ذلك كلّ مرّة إذ المضروب عليه حكمُه حكم ما لم يكتب.

(٢) قد وقع للمؤلّف أو النّاسخ رحمة الله عليهما وهم في كتابة نصّ الآية، وهي ليست قراءة إنّما سهو ظاهر، وكان نصّها في الأصل هكذا: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ﴾، وفي حاشية الأصل أضاف الكاتب: ﴿مِنْ عِندِنَا﴾، وصحّح عليها، وكأنّه خلط بين الآيتين؛ آية الزّخرف هذه وآية سورة يونس رقم: ٧٦؛ وهي: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوٓا۟ إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾، وقد أثبتنا الصّواب فيها، وجلّ من لا يسهو.

فهذه جملة ممّا قاله كفّارُ قريش والعربُ في القرآن، وقد تفضّل الله سبحانه وتولّى الرّدَّ عليهم، وأغنى عن التّعسُّف في طلب الرّدِّ من غير الكتاب، وعند التّحدِّي بطل كَيْدُهم، وبان إفْكُهم، وقد شهد الحسّ الصّحيح بكفرهم وكذبهم، ووصل العقل السّليم إلى تبيّن بطلان دعاويهم، فلم تَبْقَ شبهة لذي لُبٍّ في ظهور عنادهم بمخالفة القرآن ما ذكروه من الشِّعْر والكهانة والسِّحر، وقد أقرّ بذلك بعضُهم طلبا أن لا ينسب إلى الجهل باللِّسان ومعانيه، ولا يُرْمَى بفساد العقل، لا إيمانا منه بالقرآن وبمن أتى به عليه السلام.

وأمّا مسيلمة الكذّاب فزعم ـ بركاكة عقله ـ أنّه رسول مثل محمّد صلى الله عليه وسلم، وأنّه ينزل عليه قرآن كما نزل على محمّد عليه السلام، فاختلق كلاما يُضْحِكُ العقلاء لظهور سُخْفِه فيها:

كقوله: «يا ضِفْدَعَ بنتَ ضِفْدَعِين، نِقِّي كَمْ تَنِقِّين».

وقوله: «ألم تَرَ إلى الحُبْلَى، إذ خرجتْ منه نَسْمَةٌ تَسْعَى».

وقوله: «والطّاحنات طَحْنا، فالعاجنات /[١٩ب] عَجْنا، فالخابزات خَبْزا».

في أشباه لما ذكرناه.

وقد عُرض على أبي بكر الصّدِّيق رضي الله عنه شيء ممّا اختلقه مسيلمة وافتراه، فقال أبو بكر: «إنّ هذا الكلام ما خرج مِنْ إلٍّ» يعني مِنْ إله(١).

---

(١) لم نقف على كلام الصّدِّيق رضي الله عنه مسندا، وقد علّقه أبو عبيد في غريب =

وكان أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سئل ـ لمّا تلا على قوم من العرب شيئا من القرآن حيث كان يدعوهم مع النّبيّ ﷺ إلى الإسلام ـ فقيل: «أهذا كلامك يا أبا بكر أم كلام صاحبك محمّد؟ فقال: ليس هذا بكلامي ولا كلام صاحبي، وإنّما هو كلام الله عَزَّ وَجَلَّ»[(١)].

= الحديث ١/ ١٠٠ بصيغة تمريض من طريق ابن إسحاق: «ويُروى عن ابن إسحاق» فذكره، وينظر الخبر في تفسير الطّبري ٢/ ٢٩٨، وجمهرة اللّغة لابن دريد ١/ ٥٩، والإبانة الكبرى لابن بطة ٦/ ٢٩١، ومنهاج السّنّة لابن تيميّة ٤/ ٤٩١، وغيرها من مصادر. ولا شكّ أنّ سماجة ما نطق به مسيلمة من جمل مسجوعة تمجّها الأسماع، وتنفر منها الطّباع، ولا يحصل بها اطمئنان القلوب، وصلاح الأعمال، لهو أكبر دليل على كونه كذّابا أفّاكا، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيميّة في الجواب الصّحيح لمن بدّل دين المسيح ٦/ ٤٧٦ جملةً من صفات الكذّابين فقال: «مثل الإتيان بقرآن مختلق يَعْلَمُ مَنْ سمعه أنّه لم يتكلّم الله به، وإنّما هو تصنيف الآدميّين كما قال أبو بكر الصّدّيق لهم لمّا تابوا من الرّدّة وعادوا إلى الإسلام: أسمعوني قرآنَ مسيلمة، فلمّا أسمعوه إيّاه قال: ويحكم أين يُذهب بعقولكم، إنّ هذا كلام لم يخرج من إلٍّ، أي لم يخرج من ربٍّ، ومثل ما كان يفعله ويأمر به من الفجور والكذب، ومثل اطّلاع أخصّ النّاس به على أنّه كان يكذب، ويستعين بمن يختلق له الكذب، ومثل أنّه كان يعدهم بأنّ جبريل أخبره أنّه سينصر، فلمّا حقّت الحقائق قال لهم: إنّه لا جبريل لكم فقاتلوا عن أحسابكم، إلى أمثال هذه الأمور الّتي تدلّ على كذب الكاذب».

(١) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السّنّة ١/ ١٤٣، رقم: ١١٦، ومن طريقه البيهقيّ ـ عصريّ المصنِّف ـ في الأسماء والصّفات ١/ ٥٨٥، من طرق عن سريج بن النّعمان، عن عبد الرّحمن بن أبي الزّناد، عن أبيه، عن عروة بن الزّبير، عن نيار بن مكرم: «أنّ أبا بكر رضي الله قاول قوما من أهل مكّة على أنّ الرّوم تغلب فارس، فغلبت الرّومُ فارس، فقرأها عليهم فقالوا: كلامك هذا أم كلام صاحبك؟ قال: ليس بكلامي ولا كلام صاحبي، ولكنّه كلام الله عَزَّ وَجَلَّ». قال البيهقي: «وهذا إسناد صحيح». وينظر: جامع التّرمذي ٥/ ١٩٧، رقم: ٣١٩٤، والتّوحيد لابن خزيمة ١/ ٤٠٤، والإبانة الكبرى لابن بطّة ٥/ ٢٧١.

وقد تعاطى غير واحد من الزّنادقة والملحدين ومن ارتدّ عن الإسلام في صدر الزّمان وبعده معارضةَ القرآن، فلم يزيدوا بما فعلوه على إشهاد المسلم والكافر على أنفسهم بالسُّخْف وضَعْف الرّأي[١].

ولقد حُكي أنّ أبا عليٍّ محمّد بن عبد الوهّاب الجُبّائيَّ المعتزليَّ لقي ابنَ الرَّوَنْدي على جسر بغداد، فقال له ابنُ الرَّوَنْدي[٢]: يا أبا عليٍّ قد عارضتُ بعض السُّوَر فاسْمَعْ منِّي ذلك، فعرض عليه ما عمله، فقال له أبو عليٍّ: أُحَكِّمُكَ على نفسك أتجد لهذا الذي عَمِلْتَه من الحلاوة وتقبّل الطَّبْع إيّاه والتذاذ السَّمْع به ما تجده للقرآن؟

فقال: اللّهمّ لا.

فقال: حَسْبُكَ.

---

(١) من جملة من اتُّهم بمعارضة القرآن ممّن كان في عصر المؤلِّف الأديب اللّغوي والشّاعر المشهور أبو العلاء المعرِّي المتوفّى سنة ٤٤٩هـ ـ بعد السِّجزي بخمس سنوات ـ خاصّة ما بثّه في كتابه الفصول والغايات من جمل حبكها كأنّها «معارضة منه للسُّور والآيات، فقيل له: أين هذا من القرآن؟ فقال: لم تصقله المحاريب أربع مائة سنة» نقله الحافظ أبو طاهر السِّلَفي كما في تاريخ الإسلام ٩/ ٧٢١ للذّهبي، وقد نبّه بعض الأقدمين والمعاصرين أنّ المعرِّي تاب من ذلك وإنّا لنرجوه، وللباحث محمّد بن عبد الله القرني أطروحة ماجستير في جامعة أمّ القرى عن عقيدة أبي العلاء المعرِّي.

(٢) كذا في الأصل «الرّوندي» والمشهور «الرّاوندي» بألف بعد الرّاء نسبة إلى «رَاوَنْد» وهي قرية من قرى قاسان بنواحي أصبهان كما في الأنساب لابن السّمعاني ٦/ ٥١، على أنّنا نجد في عدد من أصول كتب الأنساب والجغرافيا «رَاوَنْد» و«رَوَنْد» و«الرّاوَنْدي» و«الرّوَنْدي»، فالأمر فيه سعة.

وهذا مِنْ أبي عليٍّ ـ وإن كان مبتدعا ـ فَحَسَنٌ إذ لم يَكْتَرِثْ بما ذكره الملحد، ولم يَحْفَلْ به فيناظره على بطلانه؛ لأنّ الأمرَ فيه أهونُ مِنْ ذلك، بل حَكَّمَه على نفسه في أيسر معنى من المعاني المختصّةِ بالقرآن، الدّالّةِ على كونه معجزا للخَلْق، فَخَزِيَ الملحدُ باعترافه بلسانه أنّ الذي افتراه مباينٌ للقرآن، ومعارضةُ القرآن إحدى طرائق الزّنادقة[١].

ومنهم من رفع نفسه عن المعارضة مع زندقته وإلحاده؛ علما منه أنّه إنّما يُشْهِدُ عليه النّاسَ بالرّكاكة والإفْن[٢] فقط، ومعارضتُه ممتنعة، بل أقرَّ بفصاحته وعذوبته واشتماله على الحِكَم وعجيب المعاني.

وقد حكي عن بعضهم ـ لعن الله جميعهم[٣] ـ أنّه ذكر النّبيّ ﷺ فقال: «عجبا للأرض كيف تأكل لسانه وقد تكلّم بهذا

---

(١) جملة متينة من المؤلّف حين قال: «ومعارضة القرآن إحدى طرائق الزّنادقة». وقد سلك هذه الطّريقة ابنُ الرّاوندي الملحد وألّف بلايا تدلّ على شقائه ـ أخزاه الله وأتباعَه المعاصرين الذين يمجّدون مسلكه في الإلحاد والزّندقة ـ قال الحافظ الذّهبي في تاريخ الإسلام ٦/ ٩٠٢ ـ أثناء ترجمة ابن الرّاوندي ـ «الملحد صاحب الزّندقة..كان يلازم الرّافضة والملحدة، فإذا عوتب قال: إنّما أريد أن أعرف مذاهبهم، ثمّ كاشف وناظر، وصنّف في الزّندقة لعنه الله. قال ابن الجوزي: كنت أسمع عنه بالعظائم حتّى رأيتُ له ما لم يخطر مثلُه على قلب، ووقعتْ إليّ كتبه، فمنها: كتاب..الزّمرّدة، وكتاب الدّامغ..قال ابن عقيل: عجبي كيف لم يقتل وقد صنّف الدّامغ يَدْمَغُ به القرآن، والزُّمُرُّدَة يزري فيه على النّبوّات؟».

(٢) الإفن قلّة العقل، ورجل مأفون لا عقل له، ينظر: كتاب الألفاظ لابن السّكّيت ١٣٦، ومجمل اللّغة لابن فارس ٩٩.

(٣) يعني الزّنادقة وقى الله المسلمين شرَّهم، وهتك للعالمين سِرَّهم.

البيان العجيب».

وما علم الكافر أنّ الأرض لا تأكل /[٢٠أ] أجساد الأنبياء ولا تُسَلَّطُ عليهم؛ فلا يُتَقَوَّلُ ما قاله، ولكن من زعم أنّ القرآنَ كلامُ مَنْ تَلاه، لم يستبعد منه القولُ بأنّ الأرض تُسَلَّطُ على بِلاه(١).

وأَمْرُ الزّنادقة أَقْطَعُ مِنْ أمر كفّار قريش؛ لأنّ قريشا كانوا يقرّون في الجاهليّة بالخالق ويشركون معه الأصنام كما قال الله سبحانه: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥، الزمر: ٣٨]، وقال: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، والزّنادقةُ يَجْحَدُون الخالقَ أصلا.

وأمّا الطّوائف المخالفة للحقِّ في أمر القرآن من المَوْسُومين بالإيمان فمختلفون أيضا فيه:

فالجهميّة وفرق المعتزلة على أنّ القرآنَ مُحْدَثٌ.

وبعضهم يقول: مخلوق.

إذ لا فَرْقَ بين معنى اللّفظتين.

وبعضهم امتنع من إطلاق لفظة الخَلْق وأطلق الحَدَثَ وقال: في الخَلْق اشتباه؛ لأنّ المخلوق يكونُ بمعنى المُحْدَث ويكونُ بمعنى المُخْتَلَق وهو المُفْتَرى، فلا يصحّ إطلاقُ ذلك في القرآن

(١) يعني المؤلِّف أنّ كلامَ المذكور مردودٌ لا يقول به قائل، وكذا مَنْ زعم أنّ القرآنَ هو كلامُ النّبي ﷺ الذي تلاه على الكفّار وليس هو كلام الله تعالى، فلا يستبعد منه أن يقول أيضا: إنّ جسد النّبيّ ﷺ تأكله الأرض ويتحوّل إلى رميم وبلى، وكلا المقالين ضلال وزندقة.

لأنّه غير مُخْتَلَقٍ.

وتعلّقوا بشُبَهٍ يحتجّون بها على صحّة ما قالوه نذكر بعضَها إن شاء الله عند ذِكْر الرَّدِّ عليهم.

واتّفق جمهورهم على أنّ القرآنَ هو النَّظْمُ العربيُّ الذي أوّله فاتحة الكتاب وآخره سورة النّاس، وأنّه قد عُلِمَ أوّله وآخره، وعَدُّ[(١)] سُوَره وآيِه.

وأقرّوا بأنّه حجّة قاطعة مقدّمة على سائر الحجج السّمعيّة، رافعة للإعذار.

واعترفوا أنّه مُعْجِزٌ للخَلْق كافّة، وزعم أكثرهم أنّه صار مُعْجِزا لا لخروجه عن جنس المقدور عليه من الكلام، ولكن لأنّ الله صرف همم الخلق عن الاجتماع على معارضته، وصَدَّهُمْ عن الإتيان بمثله بقدرته، فلم يَصِلُوا إلى ذلك، ولو تركوا من غير أن يُصْرَفُوا عنه لعارضوه ولقدَروا على الإتيان بمثله، فإنّه عندهم من جنس كلام البشر إذ هو حرف وصوت، وداخلٌ فيه التّعاقبُ والاتِّساقُ، وهذه المعاني في الشّاهد[(٢)]

(١) جوّد النّاسخُ العَيْنَ بفتحةٍ وكتب في الحاشية: «في خ عُدُّ» يعني في نسخة أخرى بضمّ العَيْن، والذي عهدناه من النّاسخ أنّه يعارض بأصل شيخه يوسف القطّان، وأصل أعتق مسموع على المصنِّف، فلعلّ ما أشار إليه بحرف الخاء شيء رآه على حاشية أحد الأصلين.

(٢) الشّاهد: مصطلح يجري في عبارات المتكلّمين يعنون به الأمر المعلوم للمستدِلّ به قبل العلم بالمستدَلّ عليه كما في مجرّد مقالات الأشعري ٢٠، والحدود ٨١ كلاهما لابن فورك، فالقائلون بحَدَث القرآن استدلّوا بعدم انفكاك الكلام عن الصّوت والحركة على مذهبهم الباطل وهو دعوى خَلْق القرآن، وعضدوا ضلالهم بأنّ الواقع المعلوم المشاهد من النّاس أنّهم لا يعرفون =

تتعلّق بحركة وسكون، وكلُّها أسباب دالّة على الحَدَث.

ونحن - إن شاء الله - نبيّن فساد ما قالوه، وأنّ الذي ذكروه لا يدلّ على حَدَثِه.

ثمّ اختلفوا بعد هذا:

فقائل منهم يقول: إنّ الله سبحانه أحدثه دَفْعَةً واحدةً، وأنّه كشيء /[٢٠ب] واحد إذا كتب أو قرئ، وربّما تعلّقوا بما روي عن ابن عبّاس رحمة الله عليه في نزول القرآن جُمْلَةً واحدةً إلى السّماء الدّنيا[١].

= الصّوت والحركة إلّا من مخلوق له جارحة هي الفم وتوابعه، وهذا حقّ في المخلوقين، أمّا الخالق ﷻ فمن العظائم الكفريّة أن يشبّه بخلقه، تعالى الله عن ذلك علوّا كبيرا، وإثبات صفة الكلام للرّبّ ذي الصّفات العلا غير إثباتها للمربوب ذي الصّفات النّاقصة، وأساس الضّلال في هذه المسائل استرسال العقول الكلاميّة في دفع ما يتوهّمون من تشبيه بمسلك التّأويل أو التّعطيل، والحقّ خلاف ذلك، فتثبت تلك الصّفات الواردة في الكتاب والسّنّة على ما يليق بجلال الله وكماله مع الاطمئنان الكامل أنّها صفات تليق به سبحانه أراد بها تمجيد نفسه، فكيف يُرَدُّ تمجيده بتأويل أو تعطيل ما أرادنا أن نمجّده به، وتنظر: رسالة المؤلّف إلى أهل زبيد في الرّدّ على من أنكر الحرف والصّوت ١١٨.

(١) نبّهنا مرارا أنّ الذي درج عليه أهل العلم التّرضّي على الصّحابة والتّرحّم على من بعدهم. والأثر ثابت عن حبر الأمّة ابن عبّاس وله حكم الرّفع، فالقرآن الكريم أثبته الله في اللّوح المحفوظ، ثمّ أنزله جملة واحدة إلى بيت العزّة في السّماء الدّنيا، ثمّ نزل به جبريل ﵇ على النّبيّ ﷺ، وجبريل سمعه من الله تعالى، ومن ادّعى أنّ جبريل لم يسمعه منه سبحانه وأخذه من اللّوح المحفوظ فقد قال باطلا قال شيخ الإسلام ابن تيميّة - كما في مجموع الفتاوى ١٢/١٢٧ -: «من قال إنّ جبريل أخذ القرآن من الكتاب لم يسمعه من الله كان هذا باطلا من وجوه». ثمّ ذكر وجوها محرّرة بديعة جديرة بالاطّلاع عليها.

ومنهم من قال: إنّ كلّ قراءة أو كتابة فِعْلٌ لقارئها وكاتبِها يُحْدِثُه هو في نفسه، ليس من فعل الله ولا من إحداثه ولا بتقديره(١).

وأصل هذا مسألة أفعال العباد فإنّها عند المعتزلة خَلْقٌ لهم لا لله سبحانه(٢).

ووقف بعضهم في القرآن فقال: «أقول: إنّه كلام الله ولا أزيد عليه»(٣)، وزعموا أنّ الظّاهر يقوِّي ذلك، وأنّ الزّيادة عليه تورث

---

(١) وهذا قول شنيع من قائله، والله تعالى أجلّ من أن يصدر عن مخلوقيه فعل ليس بتقديره سبحانه، فكلّ عمل صادر عنهم هو بإرادته وعلمه وحكمته، خيرا كان أو شرّا، لكنّ الشرّ ليس ينسب إلى الله تأدّبا كما في الحديث الصّحيح: «والشرّ ليس إليك». وما أعظم قول الله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠].

(٢) من ضلالات المعتزلة، وأيُّ تعظيم بقي لله ﷻ إذا كان في خلقه من ينفرد بخلق ما لا دخل لقدرة الخلّاق العليم فيه.

(٣) نعمت الجملة هذه التي عرفها من كان يدين لله تعالى بما كان عليه النّبيّ ﷺ وأصحابه الكرام وتابعوهم من السّلف الأخيار، الذين انطوت قلوبهم على أنّ «القرآن كلام الله» ولم يعرفوا غير هذا، فأثمر هذا المعتقد الصّحيح السّهل أعمالا صالحة أساسها تعظيم كلام الرّبّ ﷻ، وتدبّره والبكاء عند قراءته، والفرح بسماعه، وازدياد الإيمان بتلاوته، أمّا العهد الذي ذاعت فيه الفلسفة والكلام والجدل فإنّ رؤوس أهل البدع فيه ـ ممّن خالف السّنّة وأهلها ـ لم يقنعوا بتلك الجملة المباركة «القرآن كلام الله»، وأضافوا لها كلمة مشؤومة «مخلوق»، فأثمرت الزّيادة الباطلة تهوينا من شأن القرآن في النّفوس، أدّى إلى إهمال المأمورات، وتجاسر على المنهيّات، ووجدت الشّكوك إلى نفوس النّاس سبيلا، فاضطرّ عدد من أئمّة السّنّة إلى مضادّة تلك الجملة بأخرى هي حقّ وإن لم ترد في لسان الشّرع وكلام الصّحابة والسّلف المتقدّمين وهي: «القرآن كلام الله [غير مخلوق]»، تمييزا لهم عن نحلة أهل البدع، ولو عاد النّاس إلى ما كان عليه السّلف واندثر المخالفون للسّنّة لكان الواجب ترك تلك الزّيادة والاكتفاء بالجملة المباركة: «القرآن كلام الله»، ومؤلّفنا =

الشُّبه والخصومات.

وتابعهم على هذا القول جماعة ممّن كان يخالفهم ويدّعي السّنّة، فسُمُّوا بذلك الواقفة، وهم أخسُّ حالا ممّن ذكرناه أوّلا؛ لأنّ أولئك زعموا أنّ الحجّة أدّتهم إلى ما قالوا مِنْ حَدَثِه، وأنّه لا يجوز في المسألة خلافُ قولهم، وهؤلاء شُكّاكٌ لم يصحّ لهم قول يعتقدونه لا عند العلماء ولا عند أنفسهم (١).

وتعلّقوا بأنّ النّصّ بهذا ورد عن الله وعن الرّسول ﷺ وعن الصّحابة.

وهذه غفلة فإنّ النّصّ قد ورد بنفي الحدث عنه وسنورده فيما بعد إن شاء الله، ولو لم يَرِدْ إلّا بما قالوه لكان ذلك متضمِّنا نَفْيَ الحدث عنه؛ لأنّ كلام المتكلِّم صفة له، والله سبحانه بجميع

= السِّجْزي ـ رحمة الله عليه ـ لشدّة أثريّته تبنّى فيما يبدو الجملة بزيادتها: «القرآن كلام الله غير مخلوق»، وجملة: «لفظي بالقرآن غير مخلوق»، وسنوضّح ذلك أكثر فيما سيأتي قريبا.

(١) الواقفة ثلاثة أصناف الأوّل: من وقف شكّا وزعم أنّه لم يتبيّن له الأمر في القرآن هل هو مخلوق أم لا، وهؤلاء مذمومون ويطلق عليهم شكّاك. والثّاني: من توقّف وسكت تورّعا أن لا يخوض فيما خاض فيه النّاس، مع اعتقادهم السّليم في القرآن الكريم أنّه غير مخلوق، وهؤلاء ذمّهم الإمام أحمد لأنّ المقامَ مقامُ بيان وتوضيح، ولو سكت الجهميّة ومن تابعهم لساغ حينئذ السّكوت. والثّالث: عوامّ جهلة يسألون ليتعلّموا، وقد جمع الأصناف الثّلاثة الإمام أحمد بأوجز عبارة كما روى ذلك عنه ابنه البارّ ـ وكلّ أبنائه بررة ـ عبدالله فقال في كتابه السّنّة رقم: ٢٢٣: «سمعتُ أبي سئل عن الواقفة فقال أبي: من كان منهم يخاصم ويُعرف بالكلام فهو جهميّ، ومن لم يكن يعرف بالكلام يجانب حتّى يرجع، ومن لم يكن له علم يسأل حتّى يتعلّم». وينظر: حاشية الرّسالة الزّبيديّة للمؤلّف بتحقيق: د. محمّد باكريم باعبد الله أثابه الله تعالى.

صفاته لم يزل ولا يزال، فالحدث عنه وعن صفاته منتف.

وإنّما كان كثير من السّلف لا يزيدون على قولهم: «القرآن كلام الله»؛ لأنّ الخلاف الذي قَرُبَ منهم كان إنكارُ(١) ذلك مع الاعتراف بأنّ الله سبحانه خالق للأشياء، فإذا قالوا: «القرآن كلامه» كانوا منكرين للخلاف، مثبِتين أنّ حُكْمَ القرآن حُكْمُ الذّات سواء(٢).

وعند جمهور مَنْ قال بحدث القرآن(٣) أو وقف فيه من المعتزلة أنّ قولنا: «كلام الله» كقولنا: «عبد الله» و«خَلْق الله»، بمعنى أنّه أحدثه وأوجده وأضافه إلى نفسه لأنّه مالكه ومُحْدِثُه.

فهذه عمدة ما قالته المعتزلة في القرآن(٤).

وقالت طائفة ممّن يردّ على المعتزلة كحسين الكَرابيسي الذي

---

(١) جوّد النّاسخُ الرّاءَ بضمّةٍ والأصل الفتح على الخبريّة، ولعلّ الضّمَّ بسبب إلغاء عمل النّاسخ وتضمينه معنى «حَدَثَ» أو «وجد»، أو يكون «إنكارُ» خبرا لأنّ، والتّقدير: لأنّ الخلافَ القريبَ إنكارُ ذلك، والله أعلم.

(٢) يعني المؤلّف أنّ ما نطق به كثير من السّلف من قولهم: «القرآن كلام الله» دون أن يلحقوا بها جملة: «غير مخلوق» قد قامتْ القرينة القويّة على قولهم بها؛ لأنّه بدأ يبلغهم تلك المقالة الشّنيعة من أنّ القرآن الكريم مخلوق، فاقتصروا على الجملة الأولى، وسكتوا عن الثّانية رغم ديانتهم بها، ومع هذا كلّه أثر عن الإمام أحمد وبعض أئمّة السّنّة إنكار لمن اقتفى هذا المسلك كما تقدّم لنا قريبا.

(٣) يعني القائلين من الجهميّة والمعتزلة وغيرهم من أهل البدع بأنّ القرآن مُحْدَث مخلوق.

(٤) ولو اكتفوا بالذي عليه أهل الحديث والسّنّة من أنّ القرآن كلام الله لارتاحوا في أنفسهم، وسَلِمَ غيرهم من شبههم المضلّة، واصطلاحاتهم المحدثة، وقدموا على ربّهم معظّمين لكتابه، مجلّين لكلامه.

كان عراقيَّ المذهب ثمّ انتحل مذهبَ الشّافعي[١].

ومحمّد بنِ إسماعيل البخاري صاحب «الصّحيح».

والأوّل كان صَدْرا في الفقه.

والثّاني كان مُقَدَّما في معرفة الحديث[٢].

---

(١) أبو عليّ الحسين بن عليّ بن يزيد البغدادي الكرابيسي المتوفّى سنة ٢٤٨هـ، وهو أوّل من نشر هذه الجملة المشؤومة: «لفظي بالقرآن مخلوق»، واشتدّ عليه الإمام أحمد للغاية، وحذّر منه مرارا، وتقدّم لنا تعليق مطوّل في مبحث المؤلّفات في موضوع الكتاب.

(٢) الإمام البخاري رحمة الله عليه أحد أئمّة السّنّة، ويعدّ من تلامذة الإمام أحمد، وقد نُقل عنه البراءة من نسبة جملة: «لفظي بالقرآن مخلوق» إليه، فقد أخرج الخطيب البغدادي ـ عصريّ المصنِّف ـ في تاريخ بغداد ٢/ ٣٤٠ بسنده إلى محمّد بن نصر المَرْوَزي قال: سمعتُه ـ أي البخاري ـ يقول: «من زعم أنّي قلتُ: لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذّاب فإنّي لم أقله». والنّاظر في كتابه خلق أفعال العباد لا يرى أثرا لتلك الجملة المنسوبة إليه، غاية ما فيه كلامه عن خلق حركات العباد وأصواتهم واكتسابهم وكتاباتهم، دون ربط ذلك بالقرآن، وفيه أيضا نقل لكلام طائفتين في المسألة ينتسبان للإمام أحمد الأولى تقول: لفظنا بالقرآن مخلوق، والأخرى: لفظنا بالقرآن غير مخلوق، أمّا هو فلم ينبس بها إطلاقا، وسائر كتابه موافق تماما لما عليه أهل الحديث والسّنّة وفي مقدّمتهم الإمام أحمد من أنّ القرآن الكريم كلام الله حقيقة، ورمي القائلين بأنّه مخلوق بالتّجهّم وغير ذلك، ومؤلّفنا السِّجزي رحمه الله كأنّه تحامل على الإمام البخاري في هذه المسألة ـ وهو الذي أكثر النّقل في كتابه الإبانة عن صحيحه ـ، وكتابه الإبانة نصر فيه ـ لشدّة تمسّكه بالأثر ـ القول بأنّ لفظنا بالقرآن غير مخلوق، ونسب ذلك للإمام أحمد، ولم يرتض شيخ الإسلام ابن تيميّة منه هذا الصّنيع فقال: «اتّفق أئمّة السّنّة على أنّ أفعال العباد مخلوقة، وأصوات العباد مخلوقة..وصار بعض النّاس يظنّ أنّ البخاري وهؤلاء خالفوا أحمد بن حنبل وغيره من أئمّة السّنّة، وجرى للبخاري محنة بسبب ذلك..وكان أحمد بن حنبل يحبّ البخاري ويبجّله ويعظّمه، وأمّا تعظيم البخاري وأمثاله الإمام أحمد =

ولكنّهما / [٢١أ] قد مُحِنا بمخالفة السّلف في هذه المسألة.

وكأبي محمّد ابن كُلّابٍ، وقيل: إنّه كان نصرانيّا فلمّا أسلم قالت له أختُه: ما هذا؟

فقال: اسكتي فقد دَسَسْتُ النّصرانيّة في الإسلام[١].

= فهو أمر مشهور، ولمّا صنّف البخاري كتابه في خلق أفعال العباد وذكر في آخر كتابه الصحيح أبوابا في هذا المعنى ذكر أنّ كلّا من الطّائفتين القائلين بأنّ لفظنا بالقرآن مخلوق، والقائلين بأنّه غير مخلوق ينتسبون إلى الإمام أحمد بن حنبل ويدّعون أنّهم على قوله، وكلام الطّائفتين كلام من لم يفهم ذرّةً من كلام أحمد..وقد رأيت طائفة تنتسب إلى السّنّة والحديث كأبي نصر السِّجْزي وأمثاله ممّن يردّون على أبي عبد الله البخاري يقولون: إنّ أحمد بن حنبل كان يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق. وذكروا روايات كاذبة لا ريب فيها، والقول المتواتر عن أحمد بن حنبل من رواية ابنيه صالح وعبد الله وحنبل والمَرْوَزي وفوران ومن لا يحصى يبيّن أنّ أحمد كان ينكر على هؤلاء وهؤلاء».

(١) رَمْيُ ابن كُلّاب بدسِّ النّصرانيّة في الإسلام تهمة خطيرة تفتقر إلى حجّة وبرهان، ومؤلّفُنا السِّجْزي صدّر الكلام بقيل وهي صيغة تمريض تشير إلى شكٍّ في النّقل، والحقيقة أنّ هذه التّهمة لفّقها بعض جهميّة المعتزلة شنآنا في ابن كلّاب الذي سار على مسلك السّلف في إثبات الصّفات ـ على خطئه وبدعته في مسألة القرآن ـ وقد تصدّى ابنُ كُلّاب لمقالة الجهميّة وردّ عليهم مسلكهم في تعطيل الصِّفات الإلهيّة؛ ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيميّة في شرح حديث النّزول ١٧١: «كان ممّن انتدب للرّدّ عليهم أبو محمّد عبد الله بن سعيد بن كُلّاب ـ وكان له فضل وعلم ودين ـ، ومَنْ قال: إنّه ابتدع ما ابتدعه ليظهر دين النّصارى في المسلمين ـ كما يذكره طائفة في مثالبه، ويذكرون أنّه أوصى أخته بذلك ـ فهذا كذب عليه، وإنّما افترى هذا عليه المعتزلة والجهميّة الذين ردّ عليهم، فإنّهم يزعمون أنّ من أثبت الصّفات فقد قال بقول النّصارى، وقد ذكر مثل ذلك عنهم الإمام أحمد في الرّدّ على الجهميّة، وصار ينقل هذا من ليس من المعتزلة من السّالمية، ويذكره أهل الحديث والفقهاء الذين يُنَفِّرون عنه لبدعته في القرآن، ويستعينون بمثل هذا الكلام الذي هو من افتراء الجهميّة والمعتزلة عليه، ولا يعلم هؤلاء أنّ الذين ذمّوه بمثل هذا هم شرّ منه، وهو خير وأقرب إلى السّنّة منهم».

وأبي العبّاس القَلانِسي[(١)].

في آخرين كلّهم قالوا: القرآن كلام الله غير مخلوقٍ ولا مُحْدَثٍ، ولكن ألفاظُنا به وتلاوتُنا له وكَتْبُنا إيّاه مخلوقة؛ لأنّها مِنْ أفعال العباد، ومن أصول السّنّة أنّ القرآن غير مخلوق، وأنّ أفعال العباد مخلوقة.

وقد صرّح البخاري بنَيْسابُور بالاحتجاج بما ذكرناه لمّا سئل عن اللّفظ بالقرآن وهُجِرَ على ذلك[(٢)].

---

(١) أبو العبّاس أحمد بن عبد الرّحمن بن خالد القلانسي الرّازي معاصر لأبي الحسن الأشعري ومن تلامذة ابن كُلّاب، أهملت ذِكْرَه كتبُ التّراجم، قال ابن عساكر في التّبيين ٣٩٨: «هو من جملة العلماء الكبار الأثبات، واعتقاده موافق لاعتقاده ـ أي الأشعري ـ في الإثبات». وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيميّة في مواطن عدّة من كتبه كبيان تلبيس الجهميّة ١/ ٦٩ أنّ القلانسي من جملة متكلّمة أهل الإثبات الصّفاتيّة، وذكر في درء التّعارض ١/ ٢٧٠ أنّه «أقرب للسّنّة وأتبع لأحمد بن حنبل». على أنّه جانب مسلك السّلف في جملة أمور، ينظر: موقف ابن تيميّة من الأشاعرة ١/ ٤٦٧ ـ ٤٦٨ للدّكتور. عبد الرّحمن بن صالح بن صالح المحمود.

(٢) تقدّم لنا التّنبيه على أنّ الإمام البخاري لم ينطق بجملة: «لفظي بالقرآن مخلوق» وكذّب من نقل ذلك عنه، وقد وقع بسبب مسألة اللّفظ نزاع مشهور بين أهل الحديث والسّنّة أدّى إلى فتن ومحن وإحن وقانا الله منها، ونحن نترحّم عليهم أجمعين، ونعتقد أنّهم كانوا يتوخّون الحقّ قال شيخ الإسلام ابن تيميّة ـ كما في مجموعة الرّسائل والمسائل ٣/ ١٢٦ ـ: «حصل بين البخاري وبين محمّد بن يحيى الذّهلي في ذلك ما هو معروف، وصار قوم مع البخاري كمسلم بن الحجّاج ونحوه، وقوم عليه كأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهما، **وكلّ هؤلاء من أهل العلم والسّنّة والحديث، وهم من أصحاب أحمد بن حنبل**؛ ولهذا قال ابن قتيبة: إنّ أهل السّنّة لم يختلفوا في شيء من أقوالهم إلّا في مسألة اللّفظ».

فجمعوا بين مسألتين من الأصول، وحَمَلُوا إحداهما على الأخرى، واستعملوهما في موضع واحد، فأَوْرَدَهُمْ صُنْعُهُمْ هذا بعضَ مشارع البدع.

ولعَمْري إنّ كلّ مسألة منهما صحيحة في موضعها على ما قالوه، ولكن الجمع بينهما في موضع، وحَمْل إحداهما على الأخرى غلط، على أنّ الذي قالوه ليس عندنا من الأفعال، وسنبيّن ذلك في موضعه من الرّدّ عليهم إن شاء الله.

ثمّ انفرد أبو محمّد ابن كُلّاب من بينهم بقوله: «إنّ القراءة حكاية عن القرآن الذي هو كلام الله، والكتابة دليل عليه؛ فالقرآنُ غير مخلوق، والحكاية والدّليل مخلوقان».

وقال أبو محمّد ابن قتيبة ـ وقد أظهر في كتاب صنّفه في اللّفظ ـ: «إنّه يتوسّط بين الطّوائف»، والطّوائفُ لم تسأله هذه الوساطة، ولم تَرْضَ بها منه حين تبرّع فخطّأ مَنْ أطلق أنّ القراءة مخلوقة، وخطّأ مَنْ زعم أنّها غير مخلوقة، ونسبهما جميعا إلى قلّة العلم وقصور الفهم، وأنّ هذه المسألة خفيتْ على الطّائفتين لغموضها، فإنّ إحدى الطّائفتين وجدتْ القراءة قد تسمّى قرآنا فنفى[(١)] الخَلْقَ عنها، والأخرى وجدتْ القراءة فعلا يثاب صاحبُه عليه فأثبتتْ حدثه.

---

(١) كتب النّاسخ فوق كلمة «فنفى» حرفي الخاء والصّاد هكذا «خ ص»، وأشار في الحاشية إلى قراءة أخرى وهي: «فنفتْ»، وعلّم عليها بعلامة التّصحيح، والمقصود الإشارة إلى ما في الأصل المسموع على المصنِّف وقد وقف عليه النّاسخ عبد الكريم الموصلي بأخرة وقابل عليه أصله الذي نقله عن أصل شيخه ابن مسافر الأزجي القطّان.

ثمّ زعم أنّ الصّواب أن يقال: إنّ القراءة فِعْلٌ وقرآنٌ لا يتميّز أحدُهما عن الآخَر، ولا يجوز أن يطلق القولُ فيها بحَدَثٍ أو قِدَم، بل يقال: إنّ العمل في القراءة مخلوق، والقرآنُ الذي لا يتميَّز منه غير مخلوق.

وشبّه هذا برجلين أبصرا نَجْمًا فقال أحدهما: هو نار، وقال الآخر: هو نور، فهما صادقان، لكنّ النَّجْمَ /[٢١ب] نار ونور.

وكذلك إذا حلف رجل أنّ الأكلَ مَضْغٌ، وحلف آخَرُ أنّه بَلْعٌ كانا بارَّيْن؛ لأنّ الأكل مَضْغٌ وبَلْعٌ.

فزعم أنّ القراءةَ هكذا هي عمل وقرآن[١].

وهذا قول لم يَسْبِقْه عالم فيه، ولم يَنْزِلْ سلطان به، ولم يوجبه كتاب ولا سنّة ولا معقول، ولا يتبعه فيه ذو لُبٍّ له عناية بمعرفة أصول الإسلام، وإنّما بنى قوله هذا على شيء من اللّغة وقد أبعد في القياس[٢].

---

(١) ينظر: الاختلاف في اللّفظ والرّدّ على الجهميّة والمشبّهة لابن قتيبة ٥٧، ٥٨، ٦٣، ٦٤.

(٢) ذكر شيخ الإسلام ابن تيميّة في درء تعارض العقل والنّقل ١/١٦٨ أنّ ابن قتيبة بيّن في كتابه المذكور «أنّ اللّفظ يراد به مصدر لَفَظَ يَلْفِظُ، فاللّفظُ هو فعل العبد يراد به نفسُ الكلام الذي هو فعلُ العبد وصوتُه وهو مخلوق، وأمّا نفس كلام الله الذي يتكلّم به العباد فليس مخلوقا». وهذا الكلام الذي قرّره ابن قتيبة وعدد من أهل السّنّة سواه من القول بخلق اللّفظ ـ مع تجهيم القائل بخلق القرآن نفسه ـ لم يرتضه السِّجْزي أبدا، وأصرّ على تبنّي عدم جواز القول بخلق اللّفظ، ولم ير حرجا أن نقول: «لفظي بالقرآن غير مخلوق». وهو رأي نحسب أنّ وراءه قصد صحيح من المؤلّف وهو قطع دابر المسألة من أساسها، وسدّ الباب على من يستغلّ القول بخلق اللّفظ ليقول بخلق القرآن، وبسبب إصرار المؤلّف على رأيه هذا وقعت بينه وبين عصريّه الذي كان معه في مكّة المكرّمة =

وقال عليّ بن إسماعيل البصري المعروف بأبي الحسن الأشعري:

«القرآن كلام الله، صفة من صفات ذاته، ليس بمخلوق ولا مُحْدَث، بل هو قديم لكنّه ليس بعربيّ، وكلُّ نَظْم عربيٍّ مخلوق، وكلام الله لا يجوز أن يكون حرفا ولا صوتًا ولا لغة من اللّغات، ولا يجوز أن يدخله التّعاقبُ[1]، ولا يجوز أن يتجزّأ، أو يدخله العَدَد، أو يكونَ له نصف وثلث وربع، ولا يجوز أن يكون له أوّل ولا آخِر، ولا يجوز وجوده بغير الله، ولا نزوله إلى موضع، ولا حصوله في محلّ، بل هو معنى قائمٌ بنفس الباري تعالى، مانعٌ للسّكوت والخَرَس والآفات، وكلّ ما خالفه

= وهو إمام الحرم المكّي أبو ذرّ الهروي المتوفّى سنة ٤٣٤هـ، وهو راوي صحيح البخاري عن الثّلاثة المستملي والحموي والكشميهني، وله مصنَّف في الصِّفات على منوال كتاب البيهقي بحدّثنا وأخبرنا كما قاله الذّهبي في السّير ١٧/ ٥٥٩، وأوضحنا الأمر أكثر في مبحث موضوع الكتاب.

(١) التّعاقب في اصطلاح المتكلّمين وجود شيء من الأعراض بعقب الآخَر بلا فصل كما في الحدود لابن فُورَكَ ٩١، فاحتجّوا بتعاقب الكلمات والحروف وورود بعضها عقب بعض في كلام الخلق على كونها مخلوقة، ثمّ قاسوا كلام الخالق على كلام المخلوق، وهو قياس باطل، إذ الله ﷻ يتكلّم بما يشاء، كيف يشاء، متى يشاء، ويحدث سبحانه من أمره ما يشاء، وكلّ ذلك على ما يليق بجلاله وعظمته وكماله، وكلام الرّبِّ سبحانه منزّه عن كلّ نقص، وهو صفة له ﷻ، وينظر تعليق لطيف من المؤلِّف على شبهة التّعاقب الباطلة في رسالته الزّبيديّة ٢٥٦ ـ ٢٥٧. كما نشير هنا إلى بحث الأستاذ علاء حسن إسماعيل الموسوم بـ: «الجواب عن معضلة تعاقب الحروف، وشبهة عدم وجود سلف لابن تيميّة فيها، والجواب عن نفي السِّجزي لتعاقب الحروف»، وهو بحث متاح على موقع «مركز سلف للبحوث والدّراسات».

ممّا يدخله العَدَدُ والتَّعاقبُ والتّجزّؤُ والحرفُ والصّوتُ واللّغاتُ كلُّها كان مُحْدَثا مخلوقا، خلافا لكلام الله وغيره وسواه ودونه».

وهكذا عنده حقيقة الكلام لكلّ متكلِّم من الخَلْق هو معنى قائم بذاته، لا يجوز وجوده بغيره، يَمْنَعُ من السّكوت والخَرَس والآفات، وليس بحرف ولا صوت، وكلٌّ قارئ وكاتب وحافظ فالمتعلِّقُ به قراءتُه وكتابتُه وحفظُه دون القرآن ودون قراءة غيره، بل هي من أفعاله وصفاته وخَلْقٌ لله سبحانه.

فالمصاحف عند الأشعري بما فيها من بياض وسواد هو كتابة قرآن بزعمه مخلوقة، والصّدور بما فيها من حفظٍ للقرآن وفَهْمٍ له مخلوقةٌ، واللّوح المحفوظ بجميع ما فيه من القرآن وغيره مخلوق(١).

---

(١) كثير من هذه القضايا العقديّة التي عزاها المؤلِّف في كتابه هذا الإبانة لأبي الحسن الأشعري رحمه الله لا يُرى لها أثر في كتابه الإبانة وهو آخر ما ألّف، وصرّح فيه أنّه قائل بما يقول به الإمام أحمد وسائر أئمّة السّنّة من أنّ القرآن الكريم كلام الله حقيقة وليس معنى قائما بالنّفس، تكلّم به سبحانه بصوت وحرف يليقان بجلال الله وكماله، نعم ما نقله المؤلِّف هي مقالات لابن كلّاب تبنّاها الأشعري في مرحلته الأولى من حياته العلميّة، لكنّه بأخرة أدبر ـ فيما يبدو والله أعلم ـ عن ذلك كلّه وألّف كتابه الأخير الإبانة الذي قال فيه ٢١: «قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها، التّمسّك بكتاب الله ربّنا عز وجل، وبسنّة نبيّنا محمّد ﷺ، وما روي عن السّادة الصّحابة والتّابعين وأئمّة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل ـ نضّر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته ـ قائلون، ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنّه الإمام الفاضل، والرّئيس الكامل، الّذي أبان الله به الحقّ، ودفع به الضّلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، =

وإنّما قلتُ: «من القرآن» لأنّ الله تعالى قال: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١-٢٢]، والحروفُ بمجموعها في قراءة القارىء وفي غيرها مخلوقة، كانت في شِعْر امرىء القيس أو في سورة البقرة، وكذلك الصّوتُ.

وإنّما المقروء والمفهوم /[٢٢أ] كلام الله، فإذا طولب أن يفرِّق بين المقروء والقراءة ـ وفعل بزعمه ـ لم يأت بما يتقبّله السَّمْع، ولا بما يقتضيه العقل.

= وزيغ الزّائغين، وشكّ الشاكّين، فرحمة الله عليه من إمام مقدَّم، وجليل معظَّم، وكبير مفهَّم». ثمّ سرد سائر معتقد أهل السّنّة، على ملاحظات فيه خالف فيها ما عليه أهل الحديث، ومن المحتمل أنّ السِّجْزي لم يقف على إبانة الأشعري وهو يؤلّف إبانته، أو وقف لكنّه لم يرتضها كما فعل البربهاري من أعلام الحنابلة، قال أبو عبد الله الحمراني ـ كما في طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٣/ ٣٧ ـ: «لمّا دخل الأشعري إلى بغداد جاء إلى البربهاري فجعل يقول: رددتُ عل الجبّائي وعلى أبي هاشم، ونقضتُ عليهم وعلى اليهود والنّصارى والمجوس، وقلت لهم وقالوا، وأكثر الكلام في ذلك، فلمّا سكت قال البربهاري: ما أدري ممّا قلتَ قليلا ولا كثيرا، ولا نعرف إلّا ما قاله أبو عبد الله أحمد بن حنبل قال: فخرج من عنده وصنّف كتاب الإبانة فلم يقبله منه، ولم يظهر ببغداد إلى أن خرج منها». وفي رسالة السِّجْزي الزبيديّة التي اختصرها المؤلِّف من أحد فصول كتابه هذا الإبانة عزا أيضا هذه القضايا إلى الأشعري، وقد كفانا محقّقها الفاضل د. محمّد باكريم ـ وفّقه الله ـ تتبّع تلك المسائل، وأبان عن عدم عثوره على عدد منها في كتب الأشعري، نعم عزا ابن فورك في مجرّد مقالات الأشعري والشّهرستاني في كتابه الملل والنِّحل وغيرهما من المتأخّرين إلى الأشعري عددا منها، وقد كان بها يقول، والعبرة في نظرنا بما قرّره أبو الحسن ـ على جهة الإجمال مع تحفّظ ـ في كتابه الأخير الذي ارتضاه، والحقّ أحقّ أن يتّبع، وليس عيبا أن يعود العالم إلى الحقّ، ونحن نحيل ـ على وجه عامّ ـ القارئ الكريم إلى حواشي محقّق الرّسالة الزّبيديّة؛ تفاديا لإثقال الكتاب بما لا يعود عليه بطائل.

ولا ينفع تَمْويهُه بأنّ الذِّكْرَ غير المذكور، ولا يقتضي ذِكْرُنا لله وجودَ المذكور بالذّاكر، كذلك القراءة؛ لأنّ كلّ موجود يتأتّى ذِكْرُه، وما لا يكون بلغة ولا يَدْخُلُه الحَرْفُ والصّوتُ لا تتأتّى قراءتُه[(١)].

والكلامُ الذي زعمه الأشعري كذلك فقراءتُه محالٌ، وعلى أصله لا يجوز أن يصير مقروءا أبدا، فإذا قال: «المقروء كلامُ الله» - ومِنْ مذهبه أنّ كلامَ الله ليس بعربيٍّ ولا لغةٍ ولا حروفٍ - والخَلْقُ عاجزون عن قراءةِ ما خرج عن هذه الجملة، لم يكونوا قارئين له بحال، فَلَمْ يَصِرْ ذلك الكلامُ مقروءا، والخَلْقُ إنّما يقرءون السُّوَرَ والآياتِ، وكلامُ الله عند الأشعري لا يَدْخُلُه العَدَدُ واللّغاتُ، فلا يجوز أن يكون سُوَرًا وآياتٍ.

فالقراءة والمقروء على أصله مخلوق سواء كان ذلك اسمين لشيء واحد، أو كانت القراءة غير المقروء.

وقد حكى أبو بكر ابن فُورَكَ الأصبهاني في الكتاب الذي ألّفه في بيان مُجَرَّد قول الأشعري[(٢)] أنّ القرآن والتّوراة والإنجيل

---

(١) هنا في الحاشية قيد بلاغ بالمعارضة بخطّ النّاسخ عبد الكريم الموصلي نصّه: «عورض والحمد لله». والجدير بالذِّكر أنّ كلّ هذه القضايا العقديّة قد عزاها أيضا السِّجْزي في رسالته إلى أهل زبيد لأبي الحسن الأشعري، وقد تتبّعها المحقّق أثابه الله تعالى، ينظر: الصّفحات: ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٢، ١٢٤، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٠، ٢٠٤، ٢٥٦، ٢٥٧.

(٢) اعتنى به المستشرق الفرنسي دانيال جيماريه Daniel Gimaret! ونشرته دار المشرق ببيروت عام ١٩٨٧م، واعتمد في تحقيقه على أصل عتيق بمكتبة عارف حكمت بالمدينة النّبويّة كتب سنة ٤٦٠هـ.

والزّبور والصُحف تسمياتٌ للعبارات المتغايرة، التي نزلتْ في الأوقات المتباينة بالألسنة المختلفة، وكلُّها مُحْدَثٌ، وكلام الله سبحانه في الأزل لم يستحقّ شيئا من هذه التّسميات.

وذكر عنه في هذا الكتاب أيضا أنّ الخَرَسَ والسّكوتَ معنيان قائمان بذات الأخرس والسّاكت وليسا بضدّين للكلام(١).

وإنّما هذا للهرب من الإلزام؛ لأنّه إذا أقرّ أنّهما ضدّان للكلام كان الكلام الذي هو ضدُّهما نُطْقًا مسموعا غير منفكٍّ من الحرف والصّوت.

والعقلاء كلّهم معترفون بأنّ السّكوتَ والخَرَسَ من أضداد الكلام، فمنكر ذلك كمنكر الحواسِّ لا فرق بينهما، وبالله التّوفيق.

وزعم الأشعري وأصحابُه أنّ إطلاق اللّفظ في القرآن خطأ في الأصل، لا يجوز أن يقال: لفظي به، وهو بلفظي، ولا أنّه يُلْفَظُ؛ لأنّ اللّفظ اسم في اللّغة لما ينبذ ويطرح، وإنّما ينبغي أن يقال: عبارتنا للقرآن، وقراءتنا /[٢٢ب] إيّاه، فإنّ الله قد ذمّ من نبذ كتابه بقوله: ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آل عِمرَان: ١٨٧].

فجميع ما أطلقته المعتزلة في القرآن العربيِّ قد أطلقه الأشعري وأصحابُه ظاهرا، إلّا أنّه تستّر أوّلا عن الجهّال بقوله: «القرآن قديم غير مخلوق»، ثمّ أفصح بأنّ النّظم العربي مُحْدَثٌ، واعتلّ بما اعتلّ به المعتزلة من ذِكر التّعاقب وغير ذلك، وزعم

---

(١) ينظر: مجرّد مقالات الشّيخ أبي الحسن الأشعري لابن فورك ٥٩، ٦٣، ٦٨.

أنه غيرُ كلام الله وسواه وخلافُه، وأنّ كلام الله لا يجوز أن يكون عربيًا، والله سبحانه يقول: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وهو أصدق القائلين، فمن زعم أنّ العربيَّ لا يكونُ كلامَه فقد صرّح بأنّ القرآن ليس من كلامه، وهذا كفر بإجماع الفقهاء.

والمعتزلة قد احترزت من هذا الموضع فأقرّتْ بأنّ هذا النّظم العربي كلام الله، وهو القرآن المعجز.

فتبيّنْ أيّها النّاظر ما شرحتُ من قوليهما يَبِنْ لك أنّ حيرة هذا الأشعري أشدُّ، وأنّ كيده أدقُّ من كيد المعتزلة، وإن كانوا جميعا حائدين عن السّبيل الواضح.

وذكر عن بعض المنتسبين إلى الحديث أنهم أَمَرُوا بالسّكوت عن مسألة اللّفظ، وقالوا: لا ينبغي أن يقال: إنّه مخلوق، ولا إنّه غير مخلوق.

ورَوَوْا فيها رواية[1] عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال: «من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال: لفظي به غير مخلوق فهو مبتدع».

وأحمد رحمه الله أجلّ من أن يقبل[2] عنه مثل هذا؛ فإنّ هذا القول والوقف في القرآن بمثابة واحدة، وروواياتُ جمهور أصحاب أحمد عنه رحمه الله وإيّاهم بخلاف هذه الرِّواية الشّاذّة، والظّاهرُ من مذهبه مخالف لها، وما جرى بينه وبين الكرابيسي في هذه

---

(١) وهي المعروفة بمسألة أبي طالب.

(٢) الياء في الأصل مهملة يحتمل فعلها أن يكون: «يُقْبَلَ» أو «نَقْبَلَ».

المسألة ليس ممّا يخفى، والمذهبُ باق إلى اليوم، وأهلُه ثابتون على أنّ اللّفظ بالقرآن قرآن لا غير، والقرآن غير مخلوق، ويحكون ذلك عن شيوخهم وعن أحمد رحمه الله، ومصنّفاتهم ناطقة بصحّته.

فالتّعلّق بهذه الرِّواية التي ادَّعَوْها عنه لا تغني عنهم شيئا، وبالله التّوفيق(١).

فهذه جُمَلٌ من أقاويل الفرق الضّالّة المخالفة لما كان عليه السّلف الصّالح رحمهم الله.

واتّفق أهل /[٢٣أ] الأثر ومَنْ تمسّك بما دَرَجَ عليه الصَّدْر الأوّل، وانقرض عليه القَرْن المفضَّل، ودلّ على صحّته البرهان، ونطق به الأثر والقرآن، واقتضاه صحيح الاعتبار، وارتضاه أولوا

---

(١) تقدّم لنا ذِكرُ تعقّب شيخ الإسلام ابن تيميّة على مؤلِّفنا السِّجْزي في مسألة أبي طالب رحمة الله عليهم أجمعين، ثمّ ظفرنا بنقول أخرى يؤكِّد انتقاده له ولبعض أئمّة السّنّة ممّن نصروا قول من قال: «لفظي بالقرآن غير مخلوق» منها قوله ـ كما في المجموع ١٢/ ٢٠٧ ـ: «ومع هذا فطوائف من المنتسبين إلى السّنّة وإلى اتّباع أحمد كأبي عبد الله ابن منده **وأبي نصر السِّجْزي** وأبي إسماعيل الأنصاري وأبي العلاء الهَمْداني وغيرهم يقولون: لفظنا بالقرآن غير مخلوق، ويقولون: إنّ هذا قول أحمد، **ويُكَذِّبُون** ـ أو منهم من **يُكَذِّبُ** ـ برواية أبي طالب ويقولون: إنّها مفتعلة عليه، أو يقولون: رجع عن ذلك كما ذكر ذلك **أبو نصر السِّجْزي في كتابه الإبانة المشهور**، وليس الأمر كما قاله هؤلاء؛ فإنّ أعلم النّاس بأحمد وأخصّ النّاس وأصدق النّاس في النّقل عنه هم الذين رووا ذلك عنه، ولكنّ أهل خراسان لم يكن لهم من العلم بأقوال أحمد ما لأهل العراق الذين هم أخصّ به...».

الأبصار، على أنّ القرآن العربي المبين، الموجود في الدّنيا كَتْبًا وحفظًا وقراءةً، المبيَّن في الصّدور، الذي حواه دَفَّتا المصحف، وعُنِيَ بجَمْعِه أئمّةُ العَدْل، ومصابيحُ الدُّجَى، المعلوم أوّلُه وآخِرُه، المعدود سُوَرُه وآيُه وحروفُه، كلامُ الله سبحانه حقيقةً لا مجازا، تكلّم به بذاته، وأَسْمَعَه مَنْ شاء مِنْ خَلْقِه، فهو مسموع له ومنه، وأنّ الكلام في الأصل لا ينفكُّ مِنْ حرف وصوت، وكلُّ مُنْفَكٍّ عنهما ليس بكلام في الحقيقة، وإن سُمِّيَ كلاما في وقت على معنى التّوسّع والتّجوّز، وأنّ الكلام صفة لله هو موصوف بها في الأزل، كما أنّه سبحانه موصوف بالعلم والقدرة والقوّة والإرادة وسائر الصِّفات التي يجب وَصْفُنا إيّاه بها قبل إيجاده المحدَثات، بل هو متكلِّم فيما لم يَزَلْ، ولا يزال متكلِّما، وهكذا التّوراة والإنجيل والزّبور والصّحف المنزَّلة على إبراهيم وموسى وغيرهما من الأنبياء على جميعهم السّلام، كلّ ذلك كلام الله حقيقةً لا مجازا.

وكلام الله سبحانه في الجملة لا يتناهى ولا ينفد ولا يبيد، ولكنّ الخَلْقَ إنّما وصلوا إلى معرفة هذه الكتب والصّحف المنزّلة فحسب، ولم يَجُزْ وصول الخَلْق إلى علم ما في نفسه ﷻ، ولا إلى معرفة ما استأثر به ممّا لم ينزِّله إليهم ولم يوصلهم إليه.

وأنّ لله سبحانه كلماتٍ على الحقيقة كما نصّ في الكتاب على الكلمة والكلمات، وأنّ قراءة القرآن وتلاوته قرآن لا غير، وأنّ المنظور إليه في المصحف قرآن على الحقيقة، وأنّ اللّفظ بالقرآن جائز إطلاقُه، وأنّه قرآن لا غير، وليس يراد به النَّبْذ المذموم

وإنّما يراد به الإظهار(١).

وإنّما نُسِبَ اللّفظ والقراءة والتِّلاوة إلى الخَلْق على سبيل الاتِّساع دون الحقيقة(٢)، ومِثْلُ ذلك سائغ في اللّغة والشّريعة، وجارٍ به العُرْف، ألا ترى أنّك تقول: دخلتُ /[٢٣ب] مسجد النّبيّ ﷺ، وطالت علّة فلان، والمسجد لله سبحانه دون خَلْقِه كما قال: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، والعلّة ليست صفة لازمة للعليل ولا فعلا له، وإنّما ينسب ذلك إلى الخَلْق لمعنى من الاختصاص؛ فالمسجد لملازمة المرء إيّاه، أو نهوضه ببنائه، أو الإمامة فيه، وغير ذلك من المعاني، والعلّة لوجودها بالعليل(٣).

كذلك قولنا: قراءة أبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي وغيرهم، لا نريد به أنّها أفعال لهم، وإنّما نريد بيان اختيار كلٍّ واحد منهم لوجه ممّا يجوز أن يقرأ عليه القرآن.

ويوضح لك ما قلناه أنّ القارئ يقرأ القرآن على ما كان يقرأ عليه أبو عمرو فنقول: هذه قراءة أبي عمرو، ولو كان ذلك على

---

(١) يعني المؤلّف جواز النّطق بهذه الجملة: «لفظي بالقرآن» بخلاف ما حكاه عن الأشعري من منع ذلك، وعلّة المنع عند الأشعري كما تقدّم أنّ هذا غير لائق بالقرآن لأنّ كلمة «لفظي» مشتقّة من اللّفظ ومعناه النّبذ والطَّرْح - وهذا غريب مع هذا السِّياق - والمتبادر للذّهن أنّ معناها هنا: نطقي وإظهاري للكلام وتلاوتي للقرآن كما أفاده المؤلّف.

(٢) تحدّث المؤلّف أيضا عن هذا الاتِّساع في رسالته إلى أهل زبيد ٤٧، ١٢٦، ٢١٥، ٢٢٢، وسيزيده هنا بيانا فيما سيأتي قريبا إن شاء الله تعالى.

(٣) في الحاشية اليسرى شرطتان أشار بهما النّاسخ إلى فراغه من المعارضة والمقابلة الثّانية في هذا الموضع كما تقدّم لنا ذلك مرارا.

معنى الفعل لم يكن فعل المرء اليوم فعلا لأبي عمرو الذي قد مضى لسبيله منذ زمان طويل.

ولا يُدْخَلُ علينا فيما نقول وجودُ الاتّفاق على أنّ القارئ مثاب؛ فإنّ الثّواب عندنا غير مختصٍّ بالأفعال الموجودة ممّن يثاب، ألا ترى أنّ المريض يثاب وليس له فعل في المرض، والمُؤْذَى يثاب وليس له فعل في ذلك، والمهمومَ يثاب والهمّ ليس من فعله.

ولا يقال: إنّ الثّواب في هذه المواضع للصّبر والصّبر عمل، فإنّ من أظهر ما به وشكا ما يجده لضَعْفِه لم يكن مذنبا، ولم يسقط به أجرُه، والثّواب المتعلِّق بالصّبر غير الثّواب المستحقّ بنفس المرض والأذى والهمّ.

وإذا كان الأمر على ما ذكرناه فالقرآن والقراءة والتّلاوة واللّفظ بالقرآن كلُّ ذلك بمعنى واحد، وهذا كما نقول: هَلُمَّ وتعال وأقبل، والمراد بها واحد، فقراءة القرآن قرآن، وكذلك تلاوته واللّفظ به.

والقرآن غير مخلوق كيف ما تصرّفتْ بنا فيه الأحوال، ومن قال: إنّ القراءة أو التّلاوة أو اللّفظ بالقرآن مخلوق فهو ضالّ مبتدع.

ويؤكِّد ما قلناه:

اختلاف عمر بن الخطّاب وهشام بن حكيم في سورة الفرقان[1].

---

(١) موطّأ مالك - رواية يحيى بن يحيى اللّيثي ٢/ ٢٧٧ - ٢٧٨، رقم: ٥٤٠، ومن طريقه البخاري ٣/ ١٢٣، رقم: ٢٤١٩، ومسلم ١/ ٥٦٠، رقم: ٨١٨.

واختلاف أبيٍّ بن كعب وغيره في سورة أخرى[(١)].

واختلاف عمرو بن العاص وآخر في سورة /[٢٤أ] أخرى[(٢)].

واختلاف ابن مسعودٍ وآخر في سورة أخرى[(٣)].

وارتفاعهم في ذلك إلى النّبيّ ﷺ، وهو يقول لكلّ واحد منهم: «هكذا أنزلتْ»، ويقول للمختلفين: «كلاكما محسن»، ثمّ يقول: «أنزل القرآن على سبعة أحرف كلّها شافٍ كافٍ»[(٤)].

فبان بذلك ـ وطرقها صحاح ـ أنّ القراءة والألفاظ قرآن لا غير، والقرآن كلام الله.

ويوضح ما ذكرناه من أنّ نسبتهما إلى الخلق على سبيل الاتّساع:

قول الله تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ مُّطَاعٖ ثَمَّ أَمِينٖ وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجۡنُونٖ وَلَقَدۡ رَءَاهُ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡمُبِينِ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِضَنِينٖ وَمَا

---

(١) السّنن الكبرى للنّسائي ٧/ ٢٤٥، رقم: ٧٩٣٢، والصّغرى (المجتبى) ٢/ ١٥٤، رقم: ٩٤١، وغيرهما، من طريق أنس، عن أبيّ رضي الله عنهما، وله عن أبيّ طرق كثيرة تنظر في الصّحيحة للألباني رقم: ٨٤٣، وأنيس السّاري للبصارة رقم: ٤٦٠٥.

(٢) مسند أحمد ٢٩/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤، رقم: ١٧٨١٩، وحسّنه الحافظ في فتح الباري ٩/ ٢٦، وينظر: السّلسلة الصّحيحة رقم: ١٥٢٢، وأنيس السّاري رقم: ١٣٦١.

(٣) صحيح البخاري ٤/ ١٧٥، رقم: ٣٤٧٦.

(٤) أخرجه معمر في الجامع، ط دار التّأصيل من مصنّف عبد الرّزّاق ١٠/ ٢٦٢، رقم: ٢١٤٤٣ عن قتادة، عن أبيّ بن كعب به مرفوعا، ومعمر سيّىء الحفظ لحديث قتادة، وينظر: فضل الرّحيم الودود ١٨/ ٢٠٤.

هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ١٥ ـ ٢٧].

وقال: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ وَإِنَّهُۥ لَتَذْكِرَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ وَإِنَّا لَنَعْلَمُ أَنَّ مِنكُم مُّكَذِّبِينَ وَإِنَّهُۥ لَحَسْرَةٌ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ وَإِنَّهُۥ لَحَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾ [الحاقة: ٣٨ ـ ٥١].

فنسب الله تعالى القول في هاتين السّورتين إلى جبريل ﵇، إذ كان هو النّازل به عنه على رسوله والمؤدِّي له إليه، وأقسم على أنه ليس بقول شيطان رجيم، ولا بقول شاعر ولا كاهن، ولم يتقوّله النّبيّ ﷺ، وبيّن في النّسق أنّه تنزيل ربّ العالمين.

والمؤمنون مجمعون على أنّ المُقْسِمَ بهذه الأقسام والمتكلّمَ بهذا الكلام هو الله تعالى، فلم تبق من بعد هذا شبهة لذي لبٍّ في جواز نسبة القراءة واللّفظ إلى الخَلْق على سبيل الاتّساع، وإن كان ذلك قرآنا في الحقيقة وكلاما لله يسّره بألسنتنا كما قال سبحانه: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ﴾ [مريم: ٩٧، والدخان: ٥٨]، وقال: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾ [القيامة: ١٦]، ولا خلاف أنّ المستمع من قارىء /[٢٤ب] القرآن إنّما يسمع شيئا واحدا؛ فإن كان ذلك كلاما لله ـ وهو لا شكّ كذلك ـ فإنّ الله سبحانه قال: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

فلا فرق بين القراءة والقرآن، وإن كان المسموعُ القراءةَ دون كلام الله فهو رَدُّ قول الله وذلك كفر، وإن كان المسموع شيئين

قراءةً وقرآنا فهو بخلاف المعقول وبالله التّوفيق[1].

---

(١) مؤلّفنا السِّجْزي من أعظم أهل الحديث والسّنّة نصرةً لهذا الرّأي الذي قرّر فيه نفي الفارق بين التّلاوة والمتلوّ، وأصرّ على القول بأنّ اللّفظ بالقرآن غير مخلوق، بينما طائفة أخرى منهم نصرت القول بأنّ اللّفظ مخلوق، وكلتا الطّائفتين تستند إلى إمام أهل السّنّة أحمد بن حنبل وتعزو إليه قولها، وهو بريء من المقالتين: لفظي بالقرآن مخلوق، أو لفظي بالقرآن غير مخلوق، ولم تهدأ الخصومة العلميّة ردحا من الزّمن بين الطّائفتين حتّى قال ابن القيّم في الصّواعق المرسلة ـ مختصره ١/ ٥١٤ ـ: «الحرب واقع بين هذين الفريقين من بعد موت الإمام أحمد إلى الآن، فإنّه لمّا مات الإمام أحمد قال طائفة ممّن ينسب إليه منهم محمّد بن داود المِصِّيصي وغيره: ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة، وحكوا ذلك عن الإمام أحمد، فأنكر عليهم صاحب الإمام أحمد وأخصّ النّاس به أبو بكر المرّوذي ذلك، وصنّف كتابا مشهورا ذكره الخلّال في السّنّة، ثمّ نصر هذا القول أبو عبد الله ابن حامد وأبو نصر السِّجْزي وغيرهما، ثمّ نصره بعدهم القاضي أبو يعلى وغيره، ثمّ ابن الزّاغوني، وهو خطأ على أحمد. فقابل هؤلاء الفريق الثّاني وقالوا: إنّ نفس هذه الألفاظ مخلوقة لم يتكلّم الله بها ولم تسمع منه، وإنّما كلامه هو المعنى القائم بنفسه، وقالوا: هذا قول أحمد. والبخاري وأئمّة السّنّة برآء من هذين القولين، والثّابت المتواتر عن الإمام أحمد هو ما نقله عنه خواصّ أصحابه وثقاتهم كما بيّنه صالح وعبدالله والمرّوذي وغيرهم من الإنكار على الطّائفتين جميعا كما ذكره البخاري، فأحمد والبخاري على خلاف قول الفريقين، وكان يقول: من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهميّ، ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع، وإنّ القرآن الذي يقرأه المسلمون هو كلام الله على الحقيقة، وحيث ما تصرّف كلام الله فهو غير مخلوق، وكان يقول بخلق أفعال العباد وأصواتهم، وأنّ الصّوت المسموع من القارئ هو صوتُه وهو مخلوق...». ونبّه إلى هذا قبل ابن القيّم شيخه ابن تيميّة كما في مجموع الفتاوى ١٢/ ٤٢٨: «لو ذكرتُ ما في كلام أحمد وأئمّة أصحابه وغيرهم من الرّدّ على من يقول: لفظ العبد أو صوته غير مخلوق أو يقول: إنّ الصّوت المسموع من القارئ قديم لطال، وهذا أبو نصر السِّجْزي **قد صنّف الإبانة المشهور وهو من أعظم القائلين بأنّ التّلاوة هي المتلوّ، واللّفظ بالقرآن هو القرآن، وهو غير مخلوق**، وأنكر ما سوى ذلك عن أحمد».

بابٌ(١)
في إقامة البرهان على نَفْي الخَلْق عن القرآن

قال الله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ﴾ [الأعراف: ٥٤]؛ ففرّق بينهما، فاقتضى الظّاهر أن يكون الأمر غير مخلوق، والأمر هو القرآن.

وقال سبحانه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ﴾ [الرّحمٰن: ١ ـ ٤].

فخالف بينهما أيضا فدلّ ذلك على نفي الحَدَث عن القرآن.

وتوعّد من قال: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا قَوۡلُ ٱلۡبَشَرِ﴾ [المدّثّر: ٢٥] بقوله: ﴿سَأُصۡلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدّثّر: ٢٦].

ولا مرية في كون القرآن قولا(٢)، والله سبحانه يقول: ﴿إِنَّا سَنُلۡقِي عَلَيۡكَ قَوۡلٗا ثَقِيلًا﴾ [المزّمل: ٥].

---

(١) هنا في الحاشية قيد بلاغ قراءة نصّه: «بلغ ابن الوليد»، وتحته بخطّ آخر قيد بلاغ معارضة: «عورض»، وتحته: «بلغت المعارضة». وابن الوليد المذكور هو العالم المحدِّث مفيد بغداد أبو منصور عبد الله بن محمّد بن الوليد البغدادي المتوفّى سنة ٦٤٣هـ قال الذّهبي في السّير ٢٣/ ٢١٤: «كان يوصف بسرعة القراءة وجودتها، وخطّه رديء الوضع، وهو من أئمّة السّنّة، له تواليف». وقد فصّلنا الكلام حوله في القسم الدّراسي، ورصدنا له بعض سماعات بخطّه رحمة الله عليه.

(٢) في الأصل: في أنّ القرآن قولا، وفوق كلمة «قولا» بخطّ صغير كلمة «كذا» إشارة إلى استشكال النّصب مع أنّ الأصل الرّفع على اعتبارها خبرا لأنّ، ثمّ ضرب النّاسخ على كلمة «أنّ» وصحّحها في الحاشية بكلمة «كون» التي يستقيم معها النّصبُ.

وقال: ﴿فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾ [صۤ: ٨٤].

والقول لا يصدر إلّا من ذات قائل، فإذا انتفى أن يكون من المخلوق ثبت أنّه من الخالق سبحانه.

وقال تعالى: ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٤].

وقال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النّساء: ١٦٤].

وقال: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وقال: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

وقال: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [البقرة: ١٧٤].

وقال في سورة أخرى: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [آل عمران: ٧٧].

وقال: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

وقال: ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨].

وقال: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩].

وقال: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [النحل: ٧٦].

وفي التّفسير أنّ الأبكم[(١)] هنا المراد به الوثن[(٢)].

---

(١) هنا إشارة لحق لكلمة في الحاشية لم نتبيّنها لما غشيها من بلل ورطوبة، ولا نستبعد أن يكون تقدير الكلام: «وفي التّفسير أنّ الأبكم [المذكور] هنا».

(٢) قاله قتادة، ينظر: تفسير عبد الرّزّاق ٢/ ٢٧٤، وجامع البيان للطّبري ١٤/ ٣١٢.

بيّن أنّه لا قدرة له ولا أمر، وغيره ينقله ويَنْحِتُه، فهو كَلٌّ عليه، والله الآمر بالعدل، القادر على كلّ شيء، وصراطُه المستقيم، فلا يستويان، بل الله /[٢٥أ] مستحقّ لعبادة الخَلْق إيّاه، ولازمٌ لهم أن يوحِّدوه، ولا يتّخذوا إلها دونه، وفي هذا ذمّ لمن يعبد من لا يتأتّى منه الكلام، فبان بذلك أنّ الكلام من صفات المدح.

وفيما تقدّم من اللّفظتين ـ أعني الكلام والقول ـ فيما تلوناه من الآيات في صدر الباب حجّة لنا من وجوه:

أحدها: أنّه أتى بالمصدر في قوله: ﴿تَكۡلِيمٗا﴾ [النِّسَاء: ١٦٤] إزالةً للشّبهة ليُعلم أنّه كلام من مُكَلِّم إلى مُكَلَّم.

وهذا قول أبي العبّاس أحمد بن يحيى الشّيباني ثعلب في معناه، وهو في هذا الفنّ حجّة[1].

والثّاني: أنّه ذمّهم على الإيمان بما لا يتأتّى منه الكلام والقول بذاته، فبان بذلك أنّهما متأتّيان منه.

والثّالث: أنّه توعّد قوما بأنّه لا يكلِّمهم، فعلم أنّ هناك

---

(١) يعني في اللّغة، وثعلب هو شيخ العربيّة ببغداد وإمام الكوفيّين في النّحو، وصاحب كتاب الفصيح وغيره، توفّي سنة ٢٩١هـ، وهو من تلاميذ الإمام أحمد بن حنبل، قال إسماعيل بن محمّد الصّفّار: «سمعتُ ثعلبا يقول: لولا أنّ الله تعالى أكّد الفعل بالمصدر لجاز أن يكون كما يقول أحدنا للآخر: قد كلّمتُ لك فلانا، بمعنى كتبتُ إليه رقعةً، أو بعثتُ إليه رسولا، فلمّا قال: ﴿تَكۡلِيمٗا﴾ لم يكن إلّا كلاما مسموعا من الله». وينظر: منهج ثعلب في تقرير العقيدة ضمن كتاب مناهج اللّغويّين في تقرير العقيدة إلى نهاية القرن الرّابع الهجري للأستاذ محمّد الشيخ عَلْيُو محمّد ٣٠٦ ـ ٣١٠.

آخرين يُكَلِّمُون، وقد جاءت في صحة هذا المعنى آثار ثابتة.

والرّابع: أنّ النّصّ والاتّفاق جميعا قد وجدا بكون القرآن كلاما، والكلام لابدّ له من التّعلّق بمتكلّم، وقد انتفى كون القرآن كلاما لغير الله، فوجب تعلّقُه بذاته سبحانه، والحكمُ بأنّه كلامه كما قاله.

وقال الله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾ [الزُّمَر: ٢٨].

ورُوي عن ابن عبّاس من وجه صالح في تفسيره أنّه غير مخلوق[(١)].

---

(١) أخرجه الآجُرّي في الشّريعة ١/ ٤٩٥، وابن بطّة في الإبانة ٥/ ٢٨٨، من طريق جعفر بن محمّد بن فضيل، حدّثنا عبد الله بن صالح أبو صالح كاتب اللّيث، قال: حدّثنا أبو صالح معاوية بن صالح، عن عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عبّاس في قوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾ قال: «غير مخلوق». وإسناده لا بأس به، ورواية ابن أبي طلحة عن ابن عبّاس صحيفة مشهورة كانت عند أبي صالح كاتب اللّيث، والبخاري انتقى منها أشياء من تفسير ابن عبّاس، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٨/ ٤٣٨: «هذه النّسخة كانت عند أبي صالح كاتب اللّيث رواها عن معاوية بن صالح عن عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبّاس، وهي عند البخاري عن أبي صالح وقد اعتمد عليها في صحيحه كثيرا» ـ يعني فيما يعلّقه عن ابن عبّاس في التّفسير ـ ثمّ إنّه قد تابع ابنَ أبي طلحة عن ابن عبّاس سعيد بنُ جبير عند أبي اللّيث في بحر العلوم ٣/ ١٨٤، ومكحولٌ عند اللّالكائي في شرح أصول الاعتقاد ٢/ ٢٤١، وكاتبُ اللّيث ـ وإن كان كثير الخطأ ـ فقد تابعه عن معاوية بن صالح ابنُ وهب عند ابن بطّة في الإبانة ٥/ ٢٨٨، وأبو هارون إسماعيل بن محمّد الجِبْريني عند البيهقيّ في الأسماء والصّفات ١/ ٩٥٠، والواحديّ في الوسيط ٣/ ٥٨٠، وأبو هارون الجِبْريني وإن اتُّهم بالكذب وسرقة الحديث إلّا أنّ الكذوب قد يصدق، وقد فرح إمام أهل السّنّة أحمد بن حنبل بهذا الأثر عن ابن عبّاس قال حمّويه بن يونس ـ أحد رواته كما هو عند ابن الآجرّي وابن بطّة ـ: «بلغ أحمد بنَ حنبل هذا =

وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

وقال: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠].

وقال: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧].

والإجماع حاصل على أنّ المُحْدَث لا يتكوّن بنفسه ولا بفِعْل مُحْدَثٍ مثله، وإنّما يوجد بإحداث مُحْدِثٍ قديم له لا غير، فإذا بيّن لنا القديم[١] وجه الإحداث لم يَجُزْ دَفْعُه وطلبُ معنى آخر خلافَ ما بيّنه.

وقد أعلمنا الله سبحانه في كتابه ـ المقطوع بأنه حجّة ـ أنّه إذا أراد شيئا يقول له: كُنْ، فغير جائز وجودُ مُحْدَثٍ إلّا بقوله: كُنْ، كما لا يجوز وجودُ المُحْدَث إلّا بأن يكون القديم مريدا

= الحديثُ فكتب إلى جعفر بن محمّد بن فضيل يكتب إليه بإجازته، فكتب إليه بإجازته، فسُرَّ أحمد بهذا الحديث وقال: كيف فاتني عن عبد الله بن صالح هذا الحديث». ولعلّ هذه المتابعات هي التي حملت المؤلِّف أن يقول هنا: «وروي عن ابن عبّاس من وجه صالح في تفسيره أنّه غير مخلوق».

(١) إطلاق اسم «القديم» على الله سبحانه هو هنا من باب الإخبار كما يخبر عن سلطانه أنّه قديم، ويتسامح فيه عدد من أهل الحديث والأثر كما بيّنه شيخ الإسلام ابن تيميّة في مجموع الفتاوى ٩/ ٣٠٠ ـ ٣٠١، ومنهاج السّنّة النّبويّة ٢/ ١٢٣، وابن القيّم في بدائع الفوائد ١/ ٢٨٥، وغيرهما، أمّا إدراجه ضمن أسماء الله الحسنى التي يدعى بها الرّبّ ـ كما فعل المتكلّمون ـ فليس في الكتاب والسّنّة الصّحيحة ما يعضده، وفي اسمه «الأوّل» ﷻ غنية عن ذلك، وصدق النّبيّ ﷺ القائل: «أنت الأوّل فليس قبلك شيء».

لذلك، لا فَرْقَ بينهما في الظّاهر، ولو كان الكلام مخلوقا لكان غير جائز وجودُه - بحكم /[٢٥ب] النّصّ - إلّا بأن يقول له: كُنْ، وكذلك قوله: كُنْ، لم يكن يوجد إلّا بقول آخَر يتقدّمه إلى ما لا نهاية له، والاعتراضُ إذا تسلسل سقط في طريقتي العقل والسّمع معا(١).

ولا يجوز حَمْلُ هذا الفصل على ما لا يوصف في الحقيقة بأنّه مريد كالجدار وغيره من الجماد وبعض الحيوان لما بين ذلك من الاختلاف.

وهذا الوجه أحد ما كان أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل رحمه الله يحتجّ بمثله في المسألة، فإنّ أبا بكر الأثرم ذكر في «كتاب السّنّة»(٢) احتجاجَه رحمه الله بحديث ابن عبّاس رضي الله عنه: «إنّ

---

(١) زاد شيخ الإسلام ابن تيميّة هذا بيانا بقوله في كتابه الصّفديّة ٢/ ١٢١: «ولهذا استدلّ غير واحد من أئمّة المسلمين على أنّ كلام الله غير مخلوق بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، فإنّ النّصّ دلّ على أنّه لا يخلق شيئا حتّى يقول له: كن فيكون، فلو كان كُنْ مخلوقا لزم أن يخلقه بكُنْ، وكذلك هذا يجب أن يكون مخلوقا بكلمة أخرى، وهذا يستلزم التّسلسل في أصل الخلق وهو التّسلسل في التّأثير وهو ممتنع لذاته».

(٢) كتاب السّنّة لأبي بكر أحمد بن محمّد الأثرم المتوفّى في حدود سنة ٢٦٠هـ على نمط كتب العقيدة الأولى التي ضمّت اعتقاد أهل الحديث والأثر كالسّنّة لشيخها الإمام أحمد وابنه عبد الله والخلّال والمَرْوَزي وغيرها كثير، وأغلبها مقرون بالأسانيد، وكتاب الأثرم في عداد ما فقد من تراثه، وعنه نقول كثيرة طيّبة في كتب اللّاحقين، لو نشط لجمعها باحث لأفاد، نعم ثمّة قطعة من كتابه السّنن النّفيس نشرها أ.د. عامر حسن صبري وفّقه الله، ضمّت أبوابا فقهيّة في الطّهارة مع استعمال الأسانيد في الأحاديث والآثار والأقوال، وهو كتاب آخر - فيما يبدو - لا علاقة له بكتاب السّنّة الذي نقل عنه هنا مؤلّفنا السِّجْزي.

أوّل ما خلق الله تعالى القلم»(١)، وإنّما خلق القلم بقوله: «كُنْ»، فثبت تقدّم القول على المحدَثات.

وقال الله ﷻ: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧].

وقال سبحانه: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩].

فأوضح لنا أنّ كلماته لا نفاد لها، فثبت بذلك انتفاءُ الحَدَث عنها، إذ المخلوقات كلُّها إلى نفاد كما ذُكر في الآية.

وقال سبحانه: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾ [البروج: ٢١ - ٢٢].

فعُلِمَ بذلك تقدّمُ آيات القرآن على المحدَثات التي نزل فيها القرآن، وعلى أوقاتها، وإذا ثبت جواز ذلك جاز الحكم بتقدّمه على كلّ مُحْدَثٍ، إذ لا فرق بينهما في العقل ولا في السّمع.

وقال الله ﷻ: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦].

---

(١) أخرجه الدّارمي في الرّدّ على الجهميّة ١٤٢، وعبد الله بن أحمد في السّنّة ٢/ ٣٩٣، رقم: ٨٥٤، وابن بطّة في الإبانة الكبرى ٣/ ٣٣٣، رقم: ١٣٦١، والبيهقي في السّنن الكبرى ٩/ ٥، رقم: ١٧٧٠٤، وغيرهم من طرق عن عبدالله بن المبارك، أخبرنا رباح بن زيد، عن عمر بن حبيب، عن القاسم بن أبي بزّة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس به مرفوعا. قال الهيثمي في مجمع الزّوائد ٧/ ١٩٠: «رواه البزّار ورجاله ثقات». وورد عن ابن عبّاس أيضا موقوفا وله حكم الرّفع، وله شواهد كثيرة تعضده ذكرها الألباني في سلسلته الصّحيحة رقم: ١٣٣، ٣١٣٦، والبصارة في كتابه أنيس السّاري رقم: ١٥٨٦، وينظر احتجاج الإمام أحمد بهذا الحديث على نفي خلق القرآن في الإبانة لابن بطّة ٦/ ٢٢، والشّريعة للآجرّي ١/ ٥٠٩ ـ ٥١٠، وغيرهما.

وبيّن أنّه سيقول هذا عند إفنائه الخَلْقَ أَجْمَعَ، ويجيب نفسه سبحانه بما في الآية.

فاتّضح بهذا وجودُ الكلام مع عدم الخلق؛ فلا بدّ من أن يكون له تعلّقٌ بقائل وهو الله سبحانه الباقي بعد فناء الخلق.

وبهذا كان أبو بكر الأثرم يحتجّ في المسألة ويقول: «دلّ هذا على بقاء الكلام بعد فناء الخلق، ولو كان مخلوقا لفني».

وقال الله جلّتْ عظمته: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾ [الشّورى: ٥١].

فبيّن جواز تكليمه البشر بذاته من وراء الحجاب، ولا يكون ذلك /[٢٦أ] إفهاما ولا بأداء واسطة؛ فإنّ الآية قد اشتملتْ على الوجوه كلِّها، وهذا من أدلِّ الدّليل على نفي الحَدَث عن كلام الله سبحانه.

ومن جهة الاعتبار الصّحيح غير المُنْكَر أنّا لم نختلف في وجود واحد قديم، عالم حكيم، حيّ مريد، قادر آمر، سميع بصير، فاعل للأشياء المتقنة، مدرك للحوادث، محيط بها علما من كلّ وجه، وقد طابق العقل السَّمْعَ على هذه الجملة، فلم يَجُزْ أن يخالفه في كون الموصوف بما ذكرناه متكلِّما بذاته، فإنّ الشّاهد يوجب ذلك، والنّصّ قد ورد به في موضع الخلاف، وهذا القَدْرُ الذي ذكرناه مُغْنٍ في إثبات ما ذهبنا إليه[1].

---

(١) في الحاشية اليسرى شرطتان أشار بهما النّاسخ إلى فراغه من المعارضة والمقابلة الثّانية في هذا الموضع كما تقدّم لنا ذلك مرارا.

وأمّا شبه الخصوم في ذِكْر الجوارح والمخارج والتّعاقب فلعلّنا نذكر بتوفيق الله سبحانه فيما بعد ما يزيلها إن شاء الله.

وفي القرآن الكريم آيات كثيرة يمكن الاستدلال بها على صحّة قولنا أمسكنا عن ذِكْرها هاهنا اكتفاءً بما أوردناه.

وممّا احتجّ به أحمد رحمه الله في هذه المسألة قوله: «القرآن عِلْمُ الله، وعِلْمُه غير مخلوق».

واستدلّ على ذلك بقوله سبحانه: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ [الرَّحمن: ١-٢].

قال رحمه الله: «فهذا قد بيّن أنّه من علمه»(١).

وفي القرآن في تأييد هذا المعنى آيٌ غير ما ذكر منها:

قوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعۡتَ أَهۡوَآءَهُم بَعۡدَ ٱلَّذِي جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠].

---

(١) هذا من لطيف ما استدلّ به الإمام أحمد في المحنة أثناء مناظرته لابن أبي دؤاد وغيره في مجلس المأمون، وقد قال تلميذه أبو طالب أحمد بن حميد الفقيه: ـ كما في الإبانة لابن بطّة ٦/ ٢٤٩ ـ: «قال لي أحمد بن حنبل: يا أبا طالب ليس شيءٌ أشدَّ عليهم ممّا أدخلتُ عليهم حين ناظروني، قلتُ لهم: عِلْمُ الله مخلوق؟ قالوا: لا. قلتُ: فإنّ عِلْمَ الله هو القرآن قال الله ﷻ: ﴿فَمَنۡ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ﴾، وقال: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعۡتَ أَهۡوَآءَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ﴾، هذا في القرآن في غير موضع: ﴿مِنَ ٱلۡعِلۡمِ﴾. وقول الإمام: «علم الله هو القرآن» يعني تفسير لفظة العِلْم في الآيتين، وإلّا فإنّ القرآن العظيم هو ـ بلا ريب ـ من علم الله، وليس هو كلّ علمه سبحانه، وقد قرّر هذا المعنى المؤلّف بُعَيْدَ هذا، وينظر: السّنّة لعبد الله رقم: ٣، والشّريعة للآجرّي ١/ ٥٠٣، ٥٠٧ والإبانة لابن بطّة ٥/ ٢٩١، وشرح أصول اعتقاد أهل السّنّة والجماعة للالكائي ٢/ ٢٩٠.

وقال: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٤٥].

والمراد به القرآن فيما قيل في التّفسير.

وقال الله تعالى ـ عند ذِكْر من تقدّم ـ: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ١٤]، والذي جاءهم التّوارة والإنجيل والزّبور والصّحف.

والذي قلناه غير ضائر مع إثباتنا ـ عند ذِكْر الصِّفات ـ العلم والكلام معا فيقال:

إذا قلتم: إنّ القرآنَ عِلْمُه فقد جعلتموهما صفة واحدة؛ فإنّا نعلم أنّ علم الله تعالى محيط بالأشياء كلِّها كما يقول: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]، ولا يسمَّى ذلك كلاما، فإذا سمّي كلامُه علما لم يكن فيه أكثر من جواز تسمية القرآن بزيادة اسم، وذلك غير قادح فيما قاله أحمد وقلناه، ولم يجب أن تصير الصِّفتان واحدةً.

/[٢٦ب] وهذا كما نقول: إنّ الله متكلِّم من الأزل إلى الأبد، ونقول: إنّ القرآن والتّوراة والإنجيل والزّبور والصّحف كلامُه، ولم يقتض ذلك ـ على أصلنا ـ أن يكون كلامه مقصورا على هذه الكتب والصّحف، كيف وقد قال: إنّ كلماته لا نفاد لها[1]، بل

---

(١) كما في قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: الآية ١٠٩]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧].

هذه الكتب كلامه كما قال: «وله كلام لم ينزله ولم يجعل لخَلْقِه طريقا إلى سماعه وحفظه»(١)، كذلك نقول: القرآن عِلْمُه والتّوراة وسائر الكتب كما أوجبه النّصّ، وله علم لا نفادَ له ولا يحيط به الخَلْقُ، ألا تراه سبحانه قال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٥].

ولمّا جاز أن يسمّى القرآن هدى وبيانا وكتابا وفرقانا وتنزيلا وقرآنا وحجّة ونورا وشفاء وضياء وموعظة وروحا ورحمة بحكم النّصِّ، جاز أن يسمّى علما بحكمه لا فَرْقَ بين ذلك.

وقد روي عن النّبيّ ﷺ وعن أصحابه رضوان الله عليهم وعن التّابعين بإحسان والعلماء المحكوم لهم بالإمامة في الهدى ما يوافق ما ذكرناه من نفي الخَلْق والحَدَث عن كلام الله سبحانه.

ونعوذ بالله من مخالفة الكتاب والسّنّة، وترك الاقتداء والاتِّباع، والإقدام على الإحداث والابتداع(٢).





---

(١) لعلّه نصّ كريم من التّوراة أو الإنجيل أو غيرهما من الكتب السّماويّة سوى القرآن الكريم.

(٢) في الحاشية بخطّ العلّامة عبد الكريم الأثري: «عورض ثانيةً» أي على الأصل المسموع على المصنِّف.

فَصْلٌ
يشتمل على جُمَل ممّا روي في هذا المعنى مسندا ومرسلا وموقوفا

أخبرنا[١] أبو العبّاس منير بن أحمد بن الحسن الأزدي وعبدالرّحمن بن عمر بن محمّد التّجيبي المالكيّان، قالا: أخبرنا عمر بن محمّد بن أحمد العطّار أبو حفص، قال: حدّثنا محمّد يعني ابن يونس بن موسى، قال: حدّثنا غانم بن الحسن السّعدي، قال: حدّثنا مسلم بن خالد المكّي، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله، عن عليّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ للمهاجرين والأنصار:

«اثبتوا على ما أنتم عليه، وعليكم بالقرآن فاتّخذوه إماما وقائدا؛ فإنّه كلام ربِّ العالمين، الذي هو منه وإليه يعود»[٢].

أخبرنا أبو مطر عليّ بن عبد الله بن الحسن المعافري

---

(١) جرينا في تحقيقنا على فكّ رموز صيغ التّحديث من إخبار وتحديث وإنباء ونحوها وكتابتها كاملة زيادة في البيان.

(٢) أخرجه أبو الحسن ابن الحمّامي ـ كما في الصّفات لابن المحبّ الصّامت رقم: ٢٢٤ ـ من طريق محمّد بن عبد الله الشّافعي، حدّثنا محمّد بن يونس به، لكن دون جملة: «اثبتوا على ما أنتم عليه». ومحمّد بن يونس هو الكديمي اتّهموه بالوضع حتّى قال القاسم بن زكريّا المطرّز ـ كما في الميزان ٤/ ٧٤ ـ: «أجاثيه بين يدي الله غدا وأقول: إنّ هذا كان يكذب على رسولك وعلى العلماء». ولم نر الحديث في أجزاء ابن الحمّامي المطبوعة ولا في جزء الكديمي المخطوط، ومعناه صحيح منقول عن الصّحابة كما في الإبانة لابن بطّة ٦/٦، رقم: ١٨٣، وينظر: السّلسلة الضّعيفة للألباني رقم: ٣٩٠٦.

المالكي، قال: أخبرنا عبد الله بن يحيى / [٢٧أ] التّميمي، قال: حدّثنا أبو بكر أحمد بن داود، قال: حدّثنا محمّد بن إبراهيم التّيمي من ولد أبي بكر الصّدّيق، قال: حدّثنا عليّ بن الحسين التّمّار، قال: حدّثنا القاسم بن عمرو، عن ابن لهيعة، عن قيس الثُّمالي، عن أبي هريرة قال:

«بينما نحن مع رسول الله ﷺ نحدّثه ويحدّثنا(١) إذ قام مستوفزا فقال: يا بلال، ناد بالصّلاة جامعة(٢).

فنادى بالصّلاة، فاجتمع إليه المهاجرون والأنصار، فصعد المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثمّ قال: أيّها النّاس، إنّ القرآن كلام الله(٣) غير مخلوق، منه خرج وإليه يعود، ثمّ نزل.

فقيل: يا رسول الله تخوّفتَ علينا؟

فقال: لا، ولكن سيأتي بعدي أقوام يزعمون أنّ القرآن مخلوق، وكذبوا، يلقون الله كذّابين، فمن كذب على الله فقد كفر، وهو في النّار»(٤).

---

(١) في التّذكار للقرطبي: يحدّثنا ونحدّثه.

(٢) في التّذكار: ناد الصّلاة جامعة.

(٣) في التّذكار زيادة: ﷻ.

(٤) لم نر هذا الحديث بهذا الإسناد في مصدر آخر، وهو من جملة أحاديث ذكرها العلّامة القرطبي في كتابه التّذكار في أفضل الأذكار ١٩ ـ ٢٠ تحت الباب الأوّل في أنّ القرآن كلام الله ﷻ غير مخلوق، ثمّ قال القرطبي: «ذكر هذه الأحاديث بإسناده الإمام الحافظ أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي السّجزي في كتاب الإبانة عن مذهب السّلف الصّالح في القرآن وإزالة شبه الزّائغين بواضح البرهان له، وهي عزيزة الوجود قلّما توجد في كتاب، ومعرفتها تساوي رحلة، وأهل السّنّة مطبقون على القول بها». ثمّ رأينا الحديث =

وهذان الحديثان يعزّ وجودهما؛ فالأوّل لم نكتبه إلّا من حديث غانم عن مسلم[1]، والثّاني لم نذكره إلّا من الطّريق الذي سقناه عن ابن لهيعة[2] والله أعلم.

أخبرنا محمّد بن عليّ بن محمّد الأزدي الشّافعي[3] غير مرّة، قال: حدّثنا عبد العزيز بن محمّد المنصوري، وهو من ولد أبي جعفر المنصور الهاشمي، قال: حدّثنا عبد الله بن محمّد بن عبد العزيز، قال: حدّثنا سويد بن سعيد، قال: حدّثنا بقيّة بن الوليد، عن أبي بكر بن أبي مريم، عن عطيّة بن قيس قال:

= عند أبي نعيم في أخبار أصبهان ٢/ ١٢٩ ـ ١٣٠، رقم: ١٢٩٥ من طريق الحسين بن شعيب، حدّثني القاسم بن عمرو بن أبي أيّوب الأنصاري به سواء.

(١) غانم السّعدي لم نظفر له بترجمة، وشيخه مسلم بن خالد المكّي هو فقيه مكّة الملقّب بالزّنجي معروف بصدقه على كثرة أوهامه، لكن تعصيب الجناية بالكديمي أولى لما اتّهموه به من الكذب.

(٢) وابن لهيعة سيّىء الحفظ كما تقرّر عند الأئمّة، وهذا الحديث ليس عليه نور النّبوّة، وقد قال الجوزجاني عن ابن لهيعة ـ كما في الميزان ٢/ ٤٧٧ ـ: «لا نور على حديثه، ولا ينبغي أن يحتجّ به».

(٣) الإمام المحدّث الثّقة القاضي أبو الحسن محمّد بن عليّ بن محمّد بن صخر الأزدي الحارثي البصري المتوفّى سنة ٤٤٣هـ، قدم مصر، وحدّث بها، من آثاره: جزء فيه حديث حليمة السّعديّة ـ ط، والحكايات والأخبار والنّوادر والأشعار ـ خ، الظّاهريّة المجموع ٣٨ (١١٨ ـ ١٢٦)، وخمسة مجالس من الفوائد الحديثيّة ـ خ كان أملاها بمصر، وقد انتقى منها مصنّفنا السّجزي، وسمعها عليه بمكّة المكرّمة في المسجد الحرام سنة ٤٣٦هـ، وصلنا منها مجلس واحد ضمن مخطوطات الظّاهريّة المجموع ٢٧ (١٥أ ـ ١٨ب)، ينظر: الفهرس لابن عطيّة ٩٥، وتاريخ الإسلام ٩/ ٦٤٩، والسّير ١٧/ ٦٣٨ ـ ٦٣٩ للذّهبي، والمقفّى الكبير للمقريزي ٦/ ١٨١، ومعجم تاريخ التّراث الإسلامي في العالم ٤/ ٢٩٥٩، وما كتبناه في مبحث مؤلّفات السِّجْزي.

قال رسول الله ﷺ:

«ما تكلّم العباد بكلام أحبّ إلى الله ﷻ[١] من كلامه، وما ورد إلى الله ﷻ كلام[٢] أحبّ إليه من كلامه»[٣].

فيه إرسال، وعطيّة تابع[٤]، ولكن الرّواة مشاهير، وبقيّة إذا روى عن المشهور كان حجّة[٥].

أخبرنا عليّ بن عبد الله بن الحسن الإسكندراني، قال: حدّثنا أبو الحسن عليّ بن القاسم بن محمّد بن عبد الله البهنسي[٦]

---

(١) في التّذكار للقرطبي: إلى الله تعالى.

(٢) في التّذكار: «وما تقرّب إلى الله ﷻ بشيء» بدل: «وما ورد إلى الله ﷻ كلام».

(٣) أخرجه وكيع في نسخته عن الأعمش ٩٩، وأبو شعيب الحرّاني في جزئه ـ كما في الصّفات لابن المحبّ الصّامت رقم: ٢١٩ ـ من طريق سويد بن سعيد، حدّثنا بقيّة بن الوليد به، وتابع سويدا عن بقيّة عبد الوهّاب ـ وهو ابن نجدة الحوطي ـ أخرجه البيهقي في الأسماء والصّفات ١/ ٥٩٥، رقم: ٥٢٧. قال ابن المحبّ: «هذا حديث مرسل». وكذا حكم عليه المؤلّف بالإرسال، وبقيّة مشهور بالتّدليس عن الضّعفاء وابن أبي مريم منهم، لكنّ السّجزي يرى صحّة حديث بقيّة إذا روى عن المشهورين، وعلى فرض صحّة ما رأى تظلّ علّة الإرسال قائمة، ومع ذلك فمعنى الحديث جليل ثابت تدلّ عليه نصوص كثيرة وآثار ثابتة عن السّلف الصّالح.

(٤) كذا في الأصل دون ياء والمعنى تابعيّ من التّابعين.

(٥) عزا هذا الحديث للسّجزي ـ يعني في إبانته ـ القرطبيّ في كتابه التّذكار في أفضل الأذكار ٥٧، وقال بعده: «قال الوائلي: هذا حديث فيه إرسال، وعطيّة من التّابعين تابعيّ، ولكن الرّواة مشاهير، وبقيّة إذا روى عن مشاهير كان حجّة».

(٦) نسبة إلى «بهنسا» أو «بهنسى» على وزن قهقرى بليدة بصعيد مصر ينظر عنها: الأنساب ٢/ ٣٧٤، ومعجم البلدان ١/ ٥١٦، وتاج العروس ١٥/ ٤٧٤ وغيرها، وقد جاء في حاشية الأصل تعليقا على نسبة «البهنسي» =

قراءة عليه بمصر، قال: حدّثنا بكر بن سهل الدّمياطي، قال: حدّثنا عبد الله بن صالح، قال: حدّثنا يحيى بن أيّوب، عن عبيدالله بن أبي جعفر، عن رجل من شيوخ مصر، أنّه حدّثه عن عبدالله بن عمرو، عن رسول الله ﷺ أنّه قال:

«القرآن أحبّ إلى الله ﷻ من السّماوات والأرض ومن فيهنّ»(١).

أخبرنا الحسن بن محمّد بن أحمد الأنباري، ومكّي بن محمّد ابن عبد الله الرّومي، وعبد الجبّار بن أحمد بن عمر المقرئ الطَّرَسُوسي، ومحمّد بن /[٢٧ب] خزيمة بن الحسين المصري، ومنصور بن عليّ بن عبد الله الضّرير في آخرين، قالوا: أخبرنا الحسن بن رَشِيقٍ، قال: حدّثنا أبو العلاء محمّد بن أحمد

= ما نصّه: «من ضياع صعيد مصر» يعني من منازله، و«البهنسا» الآن إحدى أشهر المناطق الأثريّة في محافظة المنيا بجمهوريّة مصر العربيّة.

(١) أخرجه الدّارمي في المسند ٤/ ٢١١٥، رقم: ٣٤٠١، والرّدّ على الجهميّة رقم: ٣٥٢، من طريق عبد الله بن صالح به، وفيه رجل من شيوخ مصر مبهم، وعبد الله بن صالح ـ وهو كاتب اللّيث ـ فيه ضعف على جلالته وفضله. على أنّ معنى الحديث صحيح ثابت، وقد علّق الدّارميّ عليه قائلا: «فهذا ينبئك أنّه نفس كلام الله وأنّه غير مخلوق؛ لأنّ الله ﷻ لم يخلق كلاما إلّا على لسان مخلوق، فلو كان القرآن مخلوقا كما يزعم هؤلاء المعطّلون كان إذا من كلام المخلوقين، وكلّ هذه الرّوايات والحكايات والشّواهد والدّلائل قد جاءت وأكثر منها في أنّه غير مخلوق، ثمّ إحاطة علم العلماء وعقول العقلاء بأنّ كلام الخالق لا يكون مخلوقا أبدا، إذ كان في دعواهم قبل أن يخلق الكلام منقوصا مضطرًا إلى الكلام حتّى خلقه وكملت ربوبيّته وتمّت وحدانيّته بمخلوق في دعواهم».

الكوفي، قال: حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة[(١)]، قال: حدّثنا عَبيدة ابن حُمَيْدٍ، عن منصور، عن هلال بن يسافٍ، عن فَرْوَة بن نَوْفَل، قال:

«قال لي خبّاب بن الأَرَتِّ ـ وأقبلتُ معه من المسجد إلى منزله فقال لي ـ: إن استطعتَ أن تَقَرَّبَ إلى الله ﷻ فإنّك لا تَقَرَّبُ إليه بشيء أحبَّ إليه من كلامه»[(٢)].

---

(١) المصنّف ٦/ ١٣٥، رقم: ٣٠٠٩٨، وهذا سند للمؤلّف يروي به كتاب ابن أبي شيبة عن جماعة من شيوخه، عن الحسن بن رشيق العسكري، عن أبي العلاء محمّد بن أحمد بن جعفر الذّهلي الوكيعي الكوفي، عن ابن أبي شيبة، علما أنّ الرّواية المطبوعة من كتاب المصنَّف هي من رواية الحافظ بقيّ بن مخلد عن ابن أبي شيبة به، وابن رشيق هو محدّث ديار مصر في زمانه أبو محمّد الحسن بن رشيق العسكري المصري المتوفّى سنة ٣٧٠هـ، والمصنِّف قد أكثر الرّواية من طريقه في هذا الكتاب. وذكره ابن حجر في لسان الميزان ٣/ ٤٥ فقال: «مصري مشهور، عالي السّند، ليّنه الحافظ عبد الغنيّ بن سعيد قليلا، ووثّقه جماعة، وأنكر عليه الدّارقطني أنّه كان يصلح في أصله ويغيّر انتهى. وقد وثّقه الدّارقطني في مواضع، وروى عنه في غرائب مالك حديثا فردا، وقال عنه: شيخنا ثقة لا بأس به. والتّليين الذي أشار إليه قاله عبد الغنيّ بن سعيد في كتابه، فذكر أبو نصر الوائلي ـ أي السِّجزي المصنِّف ـ أنّه سمع منصور بن عليّ الأنماطي يقول: الحسن بن رشيق ثقة. قال: فقلتُ له: فعبد الغنيّ قد أطبق عليه. فقال: أنا أخبرك أمره كان يعطي أبا الحسين ابن المنذر أصوله أعطاه مئة جزء، وكان يقصّر عن عبد الغني فهناك وقع فيه. قال الوائلي: وسمعتُ أبا العبّاس النّحّال يقول: الحسن بن رشيق ثقة. فقلتُ له: فعبد الغنيّ قال فيه؟ قال: ما أعرف ما قال هو ثقة، وإنّما أنكر الدّارقطني عليه الإصلاح فإنّه كان يقبل من كلّ فيغيّر كتابه». وكلّ هذا الحوار دالّ على مكانة الحافظ السِّجزي في فنّ رجال الحديث.

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في السّنّة ١/ ١٤١، رقم: ١١٢، وابن بطّة في الإبانة الكبرى ٥/ ٢٤٤، رقم: ١٩، والبيهقي ـ عصريّ المصنِّف ـ في الأسماء =

وأخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمّد ابن مرزوق المصري، وعليّ بن عبد الله بن الحسن المغربي، قالا: أخبرنا الحسين بن جعفر بن محمّد الزّيّات، قال: حدّثنا أحمد بن نافع، قال: حدّثنا محمّد بن إبراهيم، قال: حدّثنا جرير، عن منصور، عن هلال بن يسافٍ، عن فَرْوَة بن نَوْفَل قال:

«كنتُ جارا لخبّاب بن الأَرَتِّ فقال لي: تقرّبْ إلى الله ﷻ بما استطعتَ فلن تتقرّب إليه بشيء أفضلَ من كلامه»(١).

أخبرنا مكّي بن محمّد بن عبد الله، قال: أخبرنا عبد الله بن محمّد بن عبد الله الفقيه، قال: حدّثنا أحمد هو ابن عليّ بن سعيد المَرْوَزي القاضي، قال: حدّثنا يحيى بن معين(٢)، قال:

= والصّفات ١/٥٨٨، رقم: ٥١٤، وغيرهم من طريق عبيدة بن حميد، عن منصور به. قال البيهقي: «هذا إسناد صحيح». وذكره البخاري في خلق أفعال العباد ٤٠ تعليقا. قال ابن أبي العَوّام ـ أحد رواته ـ: «اشهدوا عليَّ أنّ ديني الذي أدين الله ﷻ به أنّ القرآن كلام الله غير مخلوق، وأنّ من زعم أنّ القرآن مخلوق فهو كافر، وهذه كانت مقالة أبي».

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في السّنّة ١/١٤١، رقم: ١١١، وابن بطّة في الإبانة الكبرى ٥/٢٤٦، رقم: ٢٠، والحاكم ـ شيخ المصنّف ـ في المستدرك ٢/٤٧٩، رقم: ٣٦٥٢، وغيرهم من طريق جرير، عن منصور بن المعتمر به. قال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرّجاه».

(٢) هذا سند يروي به المصنّف كتاب الفوائد من حديث يحيى بن معين رواية أبي بكر أحمد بن عليّ بن سعيد المَرْوَزي عنه، وأصل الكتاب يقع في ثلاثة أجزاء، وصلنا منه فقط الجزء الثّاني، والأوّل والثّالث في عداد المفقود، والسّجْزي يرويه عن شيخه أبي مطر عليّ بن عبد الله بن الحسن الإسكندراني، ومكّي بن محمّد بن عبد الله البلخي، عن أبي أحمد عبد الله بن محمّد بن عبدالله الدّمشقي الشّافعي المشهور بابن المفسّر، عن أبي بكر أحمد بن عليّ بن سعيد المَرْوَزي، عن مؤلّفه الحافظ يحيى بن معين، والجزء الثّاني المطبوع =

حدّثنا ابن مَهْدِي يعني عبد الرّحمن، عن معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن زيد بن أَرْطَأَة، عن جُبَيْر بن نُفَيْر قال: قال النّبيّ ﷺ:

«إنّكم لن ترجعوا إلى الله بشيء أفضلَ ممّا خرج منه ـ يعني القرآن ـ»[1].

أخبرنا أبو مطر عليّ بن عبد الله بن أبي مطر، قال: أخبرنا الحسين بن جعفر بن محمّد، قال: حدّثنا أحمد بن نافع، قال: حدّثنا خُشَيْش بن أصرم وسلمة بن شَبيب، قالا: حدّثنا كثير بن هشام البغدادي، عن بكر بن خُنَيْس، عن ليث، عن يزيد بن أَرْطَأَة، عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ:

«ما تقرّب العبادُ إلى الله ﷻ بشيء أفضلَ ممّا خرج منه ـ يعني

= هو من رواية عصريِّ المؤلِّف أبي القاسم عليّ بن محمّد بن عليّ الفارسي ت ٤٤٣هـ ـ قبل السِّجزي بعام ـ عن ابن المفسِّر به، ولم نر هذا الحديثَ في المطبوع، وغالب الظّنّ أنّه في أحد الجزءين المفقودين، تنظر: مقدّمة تحقيق الجزء الثّاني منه ٣٩ ـ ٤٤ بقلم محقّقه: د. خالد بن عبد الله السّبيت وفّقه الله تعالى.

(١) أخرجه أبو داود في المراسيل رقم: ٥٣٨، والتّرمذي في الجامع ٥/ ٢٧، رقم: ٢٩١٢، وابن بطّة في الإبانة الكبرى ٥/ ٢٣٣، رقم: ١١، وغيرهم من طرق عن عبد الرّحمن بن مَهْدِي، عن معاوية بن صالح به مرسلا، ورواه عبدالله بن صالح عن معاوية بن صالح موصولا من حديث جبير بن نفير، عن عقبة بن عامر به مرفوعا أخرجه الحاكم ـ شيخ المصنّف ـ في المستدرك ٢/ ٤٧٩، رقم: ٣٦٥١ وصحّحه، لكنّ المرسل أثبت كما قال شيخ الإسلام ابن تيميّة في التّسعينية ١/ ٣٦٦، وكذا رجّح الإرسالَ المؤلّفُ كما سيأتي بعد هذا، وقال قبلهما البخاريُّ في خلق أفعال العباد ١٠٣: «لا يصحّ لإرساله وانقطاعه». وينظر: السّلسلة الضّعيفة رقم: ١٩٥٧ للعلّامة الألباني رحمه الله تعالى.

القرآن ـ»[١].

الصّواب زيد بن أَرْطَأَة، وقوله: «يزيد» وَهْمٌ، ولم يرو هذا الحديثَ عن ليثٍ، عن زيد، عن أبي أمامة ـ فيما علمتُ ـ غير بكر بن خُنَيْس وهو أحد الزّهّاد، ولكن حديث معاوية بن صالح، عن العلاء، عن زيد، عن جبير أولى ـ وإن كان مرسلا ـ مِنْ حديث بكر هذا، والله أعلم.

أخبرناه أبو الحسن محمّد بن أحمد بن عبد الله التّميمي الكوفي، قال: أخبرنا إبراهيم بن أحمد بن أبي حَصِينٍ[٢]، قال: حدّثنا محمّد بن عبد الله /[٢٨أ][٣] الحضرمي، قال: حدّثنا عليّ ابن سالم أبو الحسن البنّاء، قال: حدّثنا بشّار بن ذراع، عن بكر ابن خُنَيْس، عن ابن أَرْطَأَة، عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ:

«ما أَذِنَ الله ﷻ لعبد في شيء مثل ركعتين يصلّيهما، وما

(١) أخرجه أحمد في المسند ٣٦/ ٦٤٤، رقم: ٢٢٣٠٦، والترمذي في الجامع ٥/ ٢٦، رقم: ٢٩١١، وابن بطّة في الإبانة الكبرى ٥/ ٢٣١، وغيرهم من طريق أبي النّضر، عن بكر بن خنيس به. قال التّرمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلّا من هذا الوجه، وبكر بن خنيس قد تكلّم فيه ابن المبارك وتركه في آخر أمره».

(٢) جوّد النّاسخ في موضع لاحق الحاءَ بفتحةٍ تمييزا له عن «حُصَيْن»، وكذلك فعل ابنُ نقطة في إكمال الإكمال ٢/ ٢٦٠ وغيره، لكن في موضع لاحق آخر جوّد النّاسخُ الحاءَ بضمّةٍ، والصّادَ بفتحةٍ.

(٣) هنا أسفل وجه الورقة قيد بلاغ معارضة نصّه: «عورض»، وفي أعلى الورقة التّالية قيد تجزئة نصّه: «رابع الأوّل من الإبانة»، وهذا يشير إلى بداية الكرّاسة الرّابعة من المجلّد الأوّل من الكتاب ـ حسب تجزئة النّاسخ ـ وما سبق هو ثلاثة كراريس من المجلّد الأوّل.

تقرّب العباد إلى الله ﷻ بمثل ما خرج منه ـ يعني القرآن ـ»[(١)].

لم يَذْكُرْ الحضرمي بين بَكْرٍ وابن أَرْطَأة اللّيثَ بن أبي سُلَيْم، وقال: «عديّ بن أَرْطَأة»، والصّواب: «زيد بن أَرْطَأة»، وذكر اللّيثَ بينه وبين بكر بن خُنَيْس والله أعلم.

أخبرنا أبو القاسم عبد الجبّار بن أحمد بن عمر المقرئ وعليّ ابن عبد الله بن الحسن القاضي، قالا: أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمّد بن إسماعيل، قال: حدّثنا عليّ بن أحمد هو ابن سليمان عَلّان، قال: حدّثنا يحيى بن هارون أبو زكريّا النّيسابوري قال: حدّثنا عمرو بن الرّبيع بن طارق، قال: أخبرنا ابن لهيعة، عن خالد بن يزيد، عن ابن أبي هلال وهو سعيد، عن ثابت، عن عبد الله بن عمرو قال:

«لا تقوم السّاعة حتّى يرجع القرآن من حيث نزل، له دَوِيٌّ حول العرش كدويّ النّحل.

فيقول الرّبّ ﷻ: ما لك؟

فيقول: يا ربّ، منك خرجتُ، وإليك أعود، أُتْلى ولا يُعمل بي، أُتْلى ولا يُعمل بي»[(٢)].

---

(١) أخرجه أحمد في المسند ٣٦/ ٦٤٤، رقم: ٢٢٣٠٦، والترمذي في الجامع ٥/ ٢٦، رقم: ٢٩١١، وابن بطّة في الإبانة الكبرى ٥/ ٢٣١، وغيرهم من طريق أبي النّضر، عن بكر بن خنيس به. قال التّرمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلّا من هذا الوجه، وبكر بن خنيس قد تكلّم فيه ابن المبارك وتركه في آخر أمره».

(٢) أخرجه كالسِّجْزي موقوفا الدّارميُّ في الرّدّ على الجهميّة رقم: ٣٤٣ من طريق سعيد بن أبي مريم، حدّثنا ابن لهيعة به، وهو عند المستغفري ـ عصريّ المصنِّف ـ في فضائل القرآن ١/ ٢٩٢، رقم: ٢٩١، من طريق ابن لهيعة، =

وهذا الحديث لم نكتبه إلّا من هذا الوجه عن ابن لهيعة والله أعلم.

وقد ذكر بعض أهل العلم المتّبعين أنّ الأحاديث الواردة في القرآن ممّا حكي فيه نُطْقٌ منسوبٌ إلى القرآن المرادُ به ثوابُ القرآن، وممّن قال ذلك أبو عبيد.

وموضع الاحتجاج منه ثابت وذلك جواز الإطلاق بأنّ القرآن من الله بَدَأ، وإليه يعود، وبالله التّوفيق.

حدّثنا أبو مطر بن أبي محمّد بن أبي مطر الجاسَمي (١) ـ بطن

= عن خالد بن يزيد، عن ثابت بن يزيد الخولاني، عن رجل عن عبد الله بن عمرو به، وهذا اختلاف آخر يؤذن باضطراب ابن لهيعة فيه، وثابت بن عبدالله ـ الرّاوي عن عبد الله بن عمرو ـ قال الذّهبي في الميزان ١/ ٣٦٤: «لا يدرى من ذا». وورد مرفوعا من حديث ابن عمرو أيضا أخرجه الجورقانيّ في الأباطيل والمناكير ٢/ ٣٤٢، رقم: ٦٨٤، وقال: «هذا حديث باطل، وابن لهيعة ضعيف».

(١) كذا هي النّسبة في الأصل «الجاسَمي» بالسّين المهملة، وأكّدها النّاسخ فرسم فوقها سينا صغيرةً مجوّدةً بفتحة، وتحتها ألف صغيرة علامةً على الإهمال؛ حرصا منه على الضّبط والتّجويد، وله في هذا الكتاب أمثالها. والجاسَمي: نسبة إلى جاسَم وهو جدّ معروف في نسب الأشراف، وأبو مطر شيخ المؤلّف غفاري معافري إسكندري مالكي، ومعافر ذكروا لها بطونا ليس منها «جاسَم» فيما وقفنا عليه من مصادر، وقد تفرّد المصنّف بنسبة شيخه أبي مطر وهو تلميذه وأدرى النّاس به. وجاسِم ـ بالكسر ـ أيضا قرية بينها وبين دمشق ثمانية فراسخ انتقل إليها ـ فيما ذكر البلاذري في جمل من أنساب الأشراف ١/ ٧، وياقوت في معجمه ٢/ ٩٤ ـ جاسم بن إرم بن سام بن نوح، وينتسب إليها جماعة منهم الشّاعر المشهور أبو تمّام حبيب بن أوس الطّائي الجاسِمي، والمعافري نسبة إلى المعافر واسمه النّعمان ويرجع نسبهم ـ ومنهم أبو مطر شيخ المؤلّف ـ إلى شالخ بن أرفخشذ بن سام بن نوح كما في كتاب المعافر =

من المعافِر ـ قال: أخبرنا عبد الله بن يحيى هو ابن عبد الله الأصبهاني، قال: حدّثنا أبو يعلى محمّد بن زهير الأُبُلّي، قال: حدّثنا أبو بكر محمّد بن عبد الواحد المازني[١]، قال: حدّثنا عليّ بن زيد، قال: حدّثنا عليّ بن عاصم، عن إبراهيم الهَجَري، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ:

«القرآن كلام الله غير مخلوق، فمن قال غير ذلك فهو كافر بالله»[٢].

وهذا الحديث لم نكتبه إلّا بهذا الإسناد عن عليّ بن عاصم والله أعلم.

أخبرنا[٣] أبو أحمد عبد الوهّاب /[٢٨ب] بن عمر بن الحسن

= دراسة من خلال المصادر التّاريخيّة والأثرية بقلم د. عبد الحكيم شائف محمد، وعلى هذا فالجاسِمي المنتمي إلى قرية جاسم يلتقي في عمود النّسب مع المعافري في سام بن نوح، وهناك بطون كثيرة من آل جاسم يرى تفصيلها في كتاب معجم قبائل العرب القديمة والحديثة لكحّالة ١/ ١٥٧، والعلم عند الله تعالى.

(١) كذا بدا رسمها في الأصل، ولم نعثر على صاحبها فيما تيسّر لنا من مصادر.

(٢) روي هذا مرفوعا من حديث ابن مسعود وغيره قال الحافظ البيهقي ـ عصريّ المؤلّف ـ في الأسماء والصّفات ١/ ٥٨٤: «ولا يصحّ شيء من ذلك، أسانيده مظلمة لا ينبغي أن يحتجّ بشيء منها، ولا أن يستشهد بشيء منها». ولعلّه من كلام ابن مسعود موقوفا أخطأ أحد رواته فرفعه، ففي إسناد المؤلّف إبراهيم بن مسلم الهَجَري قال الحافظ ابن حجر في التّقريب رقم: ٢٥٢: «ليّن الحديث رفع موقوفات».

(٣) في هذا الموضع من حاشية الأصل كلمة مطموسة بسبب الرّطوبة المؤثّرة.

الدِّمْياطي، قال: حدّثنا خالد بن محمّد بن عبيد التُّجِيبي، قال: حدّثنا أبو الحسن عليّ بن الحسن بن عامر الأصبهاني، قال: حدّثنا إبراهيم بن حيّان المدائني، قال: حدّثنا زكريّا بن أبي كنانة، عن سليمان الصّفّار، عن عبد الرّحمن بن عمرو الأوزاعي، عن حسّان بن عطيّة، عن أبي الدّرداء عُوَيْمِر قال:

«قلتُ: يا رسول الله، القرآن مخلوق؟

فقال ﷺ: القرآن كلام الله غير مخلوق».

وهذا لا نحفظه إلّا من حديث الأوزاعي عن حسّان، وقد روي عن الأوزاعي من غير هذا الطّريق[1] والله أعلم.

أخبرنا أبو سعد أحمد بن محمّد بن أحمد الماليني الحافظ[2]، قال: حدّثنا عبد الله بن عديّ الجرجاني

---

(١) كطريق أبي جعفر أحمد بن إبراهيم المصري، حدّثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي به أخرجه ابن بطّة في الإبانة ٥/ ٢٨٤، رقم: ٥١، والخطيب البغدادي ـ عصريّ المصنّف ـ في المتّفق والمفترق ٣/ ٥٠١، رقم: ٩١٧ قال الخطيب: «حسّان لم يدرك أبا الدّرداء، وأحمد بن إبراهيم المصري مجهول». ومثله طريق عبد الملك بن عبد ربّه الخوّاص، حدّثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي به أخرجه ابن بشران في أماليه رقم: ١٩١، وابن الجوزي في فنون الأفنان ١٤٩ ـ ١٥٠، قال الذّهبي في الميزان ٢/ ٦٥٨ ـ في ترجمة ابن عبد ربّه الرّاوي عن الوليد بن مسلم ـ: «منكر الحديث، وله عن الوليد بن مسلم خبر موضوع». وما ألطف قول جلال الدّين السّيوطي في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١/ ١٣: «ما رأيتُ لهذا الحديث مِنْ طَبٍّ». يعني طريقا يقوّي ضعفه الشّديد.

(٢) هو الحافظ أبو سعد الماليني ت ٤١٢هـ وكانت تربطه بالمؤلّف علاقة خاصّة، وقد زار المالينيُّ المؤلّفَ في بيته بمكّة وحدّثه الماليني بالمسلسل بوضع اليد على الكتف، وللماليني أيضا سؤالات ينقل عنها السِّجزي كما سيأتي =

الحافظ[1]، قال: حدّثنا أحمد بن حفص السّعدي، قال: حدّثنا العبّاس بن الوليد النَّرْسي، قال: حدّثنا يحيى بن سُلَيْم الطّائفي، عن الأَزْوَر بن غالب، عن سليمان التَّيْمي، عن أنس أنّه قال:

«القرآن كلام الله، وليس كلام الله بمخلوق»[2].

أخبرنا أبو الحسن محمّد بن محمّد بن أحمد بن موسى الصَّرّام بسجستان ـ وكان ثقةً[3] ـ وأبو عمر محمّد بن الحسين

= إن شاء الله تعالى. وقد ذكر السِّجْزي عن شيخه المالِيني أنّه وقف على رسالة اختلقها أبو حيّان التّوحيدي على لسان الشّيخين أبي بكر الصّدّيق وعمر الفاروق أرسلاها ـ في زعم واضعها ـ إلى عليّ بن أبي طالب ﷺ جميعا، ينظر: لسان الميزان ٩/ ٥٥.

(١) الكامل في ضعفاء الرِّجال ٢/ ٦٠ لابن عديّ، وهذا سند المصنِّف في رواية الكتاب.

(٢) في إسناد المؤلِّف الأَزْوَرُ وحاله أشبه بأهل الكذب والزّور حتّى قال الذّهبي في الميزان ١/ ١٧٣: «منكر الحديث أتى بما لا يحتمل فكُذِّبَ». وشيخ ابن عديٍّ أحمد بن حفص بن عمر السّعدي الجرجاني قال فيه ابن عديٍّ في الكامل ١/ ٣٢٨: «حدّث بأحاديث منكرة». وحاشا الصّحابة الكرام أن يخوضوا في مثل هذا؛ ولهذا قال ابن عديّ في كامله بعد أن روى الخبر بإسناده: «هذا الحديث وإن كان موقوفا على أنس فهو منكر لأنّه لا يعرف للصّحابة الخوضُ في القرآن». على أنّه تقدّم قريبا أثر نادر عن ابن عبّاس في هذا الباب أعجب به الإمام أحمد، وتقدّم قول المصنِّف: «روي عن ابن عبّاس من وجه صالح في تفسيره أنّه غير مخلوق».

(٣) هذا التّوثيق من المصنِّف لشيخه الصّرّام من مخبّآت هذا الكتاب، والسِّجْزي من أئمّة هذا الفنّ الذين يُحْرَصُ على أحكامهم في الرّواة جرحا وتعديلا، وقد أدرجه الإمام الذّهبي في الطّبقة الثّانية عشر ممّن يعتمد قوله في الجرح والتّعديل كما في رسالته المشهورة ذِكْرُ من يعتمد قوله في الجرح والتّعديل رقم: ٥٥٤، لكنّه توثيق لا يغني في الحكم على هذا الإسناد شيئا ما دام في إسناد المصنِّف دجّال من دجاجلة المصِّيصة كما سيأتي، فمن الغريب حقّا =

ابن محمّد بن الهيثم البسطامي قراءةً عليه ببغداد[١]، قالا: حدّثنا أبو جعفر محمّد بن إبراهيم بن عَبْدان بن حَبَلَة القايِني، قال: حدّثنا أبو قُرَيْش وهو محمّد بن جُمُعَة، قال: حدّثنا محمّد بن المسيّب بنيسابور ـ وهو أوّل حديث أفادوني عنه ـ قال: حدّثنا محمّد بن يحيى بن رَزين المِصّيصي، قال: حدّثنا عثمان بن عمر ابن فارس، عن كَهْمَس بن الحسن، عن الحسن البصري، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ:

«كلّ ما في السّماوات وما في الأرض وما بينهما فهو مخلوق غير الله والقرآن؛ وذلك أنّه كلامه، منه بدا وإليه يعود، وسيجيئ في آخر الزّمان أقوام من أمّتي يقولون: القرآن مخلوق، فمن قال ذلك فقد كفر بالله العظيم، وطلقت امرأته منه من ساعته؛ لأنّه لا ينبغي لمؤمنة أن تكون تحت كافر، إلّا أن تكون المرأةُ سَبَقَتْه بالقول»[٢].

= أن يصرّح السّجْزي بهذا التّوثيق النّادر ويدع التّجريح السّائر بين أئمّة هذا الشّأن الذين أجمعت كلماتهم على كذب المِصّيصي ودجله.

(١) مصنّفنا السّجْزي حدّث ببغداد عن غير واحد من شيوخه البغداديّين وغيرهم، وهو من جملة الواردين عليها، وقد أغفله عصريّه الخطيب البغدادي فلم يدرجه في موسوعته تاريخ بغداد رغم أنّه أدرج فيه من السّجزيّين من هو دون الحافظ أبي نصر السّجْزي بمراحل!

(٢) أخرجه ابن حبّان في المجروحين ٢/٣١٢، رقم: ١٠٢٢، والخطيب في تاريخ بغداد ١٥/١٨١، ومن جهة الخطيب ابنُ الجوزي في الموضوعات رقم: ٢٣٣، من طريق محمّد بن المسيّب، حدّثنا محمّد بن يحيى بن رزين المِصّيصي به، وهذا موضوع بلا شكّ وآفته ابن رزين المِصّيصي هذا. قال ابن حبّان: «دجّال يضع الحديث، لا يحلّ ذِكْرُه في الكتب إلّا على سبيل القدح فيه». وقال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع والمتّهم به محمّد بن يحيى بن رزين».

أخبرنا محمّد بن عليّ بن محمّد ابن الكُفيى الأديب غير مرّة[١]، قال: حدّثنا عمر بن محمّد بن سيف، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد الحافظ، قال: حدّثنا عبد الله بن الحسن، قال: حدّثنا عبد الله بن محمّد العبدي، عن عمرو بن جميع، عن ميمون بن مهران، عن ابن عبّاس / [٢٩أ] قال:

«قالت الخوارج لعليّ بن أبي طالب ﷺ: لِمَ حَكَّمْتَ الحَكَمَيْن؟

فقال عليّ: ما حَكَّمْتُ مخلوقا، إنّما حَكَّمْتُ القرآن»[٢].

أخبرنا أبو نصر إسحاق بن محمد بن محمّد بن إسحاق النّديم[٣] بسِجِسْتان وأبو محمّد منصور بن عليّ بن الحسن التّككي الثّقة[٤] بسِجِسْتان أيضا، قالا: أخبرنا محمّد بن أحمد بن زيرك.

---

(١) نموذج من شيوخ المصنّف الذين تكرّر سماعه عليهم للحديث.

(٢) أخرجه وكيع في نسخته عن الأعمش ٩٩ ـ ١٠٠، وابن بطّة في الإبانة ٦/٣٨، رقم: ٢٣١، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد ٢/ ٢٥٤، رقم: ٣٧٠، ٣٧١، من طرق عن عمرو بن جميع به، وابن جميع هو أبو المنذر الحلواني قاضي حلوان ـ المكلّف بالعدل بين الخصوم ـ لكنّه لم يكن عدلا في الحديث بل قال ابن معين لمّا سئل عنه في تاريخه ـ رواية الدّوري ٣/ ٤٦٢: «كان كذّابا خبيثا»، وقال ابن حبّان في المجروحين ٢/ ٧٧: «كان ممّن يروي الموضوعات عن الأثبات، والمناكير عن المشاهير، لا يحلّ كتابةُ حديثه ولا الذّكرُ عنه إلّا على سبيل الاعتبار».

(٣) لعلّه أحد أقارب محمّد بن إسحاق بن محمّد بن إسحاق النّديم المعتزلي المتوفّى سنة ٣٨٠هـ صاحب الكتاب المشهور الفهرست، ولم نر لشيخ المصنّف هذا أثرا في كتاب.

(٤) توثيق من المصنّف لشيخه التّككي بلفظ «الثّقة» محلّاة بألف ولام، وهي أقوى من «ثقة» مجرّدة عنها، وهو مفيد لمن رام دراسة جهود السّجزي =

وأخبرنا أبو الفتح محمّد بن إبراهيم بن محمّد الجَحْدَري بالقدس[١] حرسه الله تعالى، قال: أخبرنا أحمد بن محمّد بن زياد، قالا[٢]: حدّثنا أبو داود السِّجستاني سليمان بن الأشعث[٣]، قال: حدّثنا محمّد بن كثير، قال: أخبرنا إسرائيل، قال: حدّثنا عثمان بن المغيرة، عن سالم، عن جابر بن عبد الله قال:

«كان رسول الله ﷺ يَعْرِضُ نفسه على النّاس بالموقف، فقال: ألا رجل يَحْمِلُني إلى قومه فإنّ قريشا قد منعوني أن أبلِّغ كلام ربِّي»[٤].

أخبرناه عليّ بن إبراهيم بن الحسن الدّقّاق أبو محمّد، قال: أخبرنا أبو طاهر محمّد بن أحمد بن عبد الله القاضي، قال: حدّثني أبي، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد بن الجُنَيْد الدّقّاق،

= في علوم الحديث النّبوي، ورغم هذا التّوثيق لم نر أثرا لشيخه هذا فيما اطّلعنا عليه من كتب التّراجم والتّواريخ والرّجال.

(١) إشارة إلى دخول المصنّف مدينة القدس صانها الله تعالى عن كلّ رجس.

(٢) أي الجَحْدَري وابن زِيرَك.

(٣) سنن أبي داود ٧/ ١١٥، رقم: ٤٧٣٤، وهذا سند المصنِّف في رواية الكتاب.

(٤) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد ٤٠، ٦٠، ومن طريقه التّرمذي في الجامع ٥/ ٣٤، رقم: ٢٩٢٥، حدّثنا محمّد بن كثير به، وتابع ابنَ كثير عبد الله بنُ رجاء أخرجه النّسائي في الكبرى ٧/ ١٥٢، رقم: ٧٦٨٠، وابن ماجه في السّنن ١/ ١٣٩، رقم: ٢٠١، قال التّرمذي: «هذا حديث حسن صحيح». وعلّق الإمام البخاري تعليقا لطيفا قال فيه: «فبيّن النّبيّ ﷺ أنّ الإبلاغ منه، وأنّ كلام الله من ربّه، ولم يُذكر عن أحد من المهاجرين والأنصار والتّابعين لهم بإحسان خلافُ ما وصفنا، وهم الذين أدّوا الكتاب والسّنّة بعد النّبيّ ﷺ قرنا بعد قرن».

قال: حدّثنا الأسود بن عامر، عن إسرائيل بن يونس، عن عثمان ابن المغيرة، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن جابر قال:

«كان النّبي ﷺ يَعْرِضُ نفسَه على النّاس بالموقف، فيقول: هل من رجل يَحْمِلُني إلى قومه فإنّ قريشا قد منعوني أن أبلِّغ كلام ربِّي.

فأتاه رجل من هَمْدانَ فقال: ممّن أنت؟

فقال الرّجل: من هَمْدانَ.

قال: فهل عند قومك من مَنَعَة؟

قال: نعم.

ثمّ إنّ الرّجل خشي أن يَخْفِرَه قومُه فقال: آتيهم فأخبرهم، ثمّ آتيك من عام قابل.

قال: نعم، فانطلق فجاءت وفودُ الأنصار في رجب»(١).

وهذا حديث محفوظ كوفيّ الطّريق(٢)، احتجّ به العلماء، وأورده أبو داود في كتاب «السّنن»(٣) وهو إمام وكتابه

---

(١) أخرجه أحمد في المسند ٢٣/ ٣٧٠، رقم: ١٥١٩٢، وابن أبي شيبة في المصنّف ٧/ ٣٣٦، رقم: ٣٦٥٨٢، والطّبراني في الأوسط ٧/ ٥٩، رقم: ٦٨٤٧، والحاكم ـ شيخ المصنّف ـ في المستدرك ٢/ ٦٦٩، رقم: ٤٢٢٠ وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشّيخين ولم يخرّجاه».

(٢) ذكر هذا الحديث ابن المحبّ الصّامت ت ٧٨٩هـ في كتابه صفات ربّ العالمين رقم: ٧٨٥، وقال: «وقال أبو نصر السِّجْزي: هذا حديث ثابت كوفيّ الإسناد». ولا يبعد أن يكون كتاب الإبانة وقع لابن المحبّ كما وقع لابن تيميّة والذّهبي وغيرهم من أهل دمشق.

(٣) يعني بالسِّياق السّابق لا بهذا السّياق الذي فيه ذِكْر الخَفْر.

صحيح[١]، وبالله التّوفيق.

أخبرنا أبو العبّاس أحمد بن الحسين بن جعفر، قال: أخبرنا أحمد بن الحسن بن إسحاق، قال: حدّثنا يحيى بن عثمان بن صالح، قال: حدّثنا أبي وعمرو بن خالد، عن ابن لهيعة، عن عُقَيْل هو ابن خالد - أنّ ابن شهاب أخبره، عن حمزة بن عبد الله بن عمر - قال أحدهما: عن أبيه إمّا /[٢٩أ] أبي قاله، وإمّا عمرو بن خالد، والآخَر لم يقل: عن أبيه - قال: قال عمر ابن الخطّاب رضي الله عنه:

«القرآن كلام الله فضعوه في مواضعه»[٢].

أخبرنا أبو الحسن أحمد بن إبراهيم بن أحمد المكّي، قال: أخبرنا محمّد بن الرّبيع الجيزي، قال: حدّثنا محمّد بن عُزَيْز، قال: حدّثني سلامة بن رَوْح، عن عُقَيْل، قال: حدّثني ابن شهاب[٣]، قال: أخبرني سعيد بن المسيّب وأبو بكر بن

---

(١) من آراء المصنّف الحديثيّة يحتاجها من رام جمعها في كتاب.

(٢) إسناد المصنّف فيه ابن لهيعة وهو سيّء الحفظ، وقد أخرج الأثر الإمام أحمد في الزّهد رقم: ١٩١ من طريق ابن شهاب الزّهري، عن عمر بن الخطّاب قال: «إنّ هذا القرآن كلام الله ﷻ؛ فضعوه على مواضعه، ولا تتّبعوا فيه أهواءكم». وهذا مرسل، وأخرجه ابنُ بطّة في الإبانة ٥/ ٢٤٩، رقم: ٢٢، من طريق أبي الزّعراء عن عمر به، وفيه ليث بن أبي سليم، ولفقرته الأولى شواهد لا تخلو من مقال تراها في حاشيتي رسالة الحربي - المنسوبة إليه - في أنّ القرآن غير مخلوق ٥٤، وكتاب الاعتصام للشّاطبي ٢/ ٥٠، وغيرهما، قال الشّاطبي: «فحقٌّ ما حكي عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه حيث قال: إنّما هذا القرآن كلام الله؛ فضعوه على مواضعه. أي فضعوه على مواضع الكلام، ولا تخرجوه عن ذلك فإنّه خروج عن طريقه المستقيم إلى اتّباع الهوى».

(٣) في الأصل بعد ابن شهاب جملة: «وعروة بن الزّبير» وضرب عليها =

عبد الرّحمن بن الحارث بن هشام وعروة بن الزّبير:

«أنّ الهجرةَ الأولى هجرةُ المسلمين إلى أرض الحبشة، إنّه هاجر في تلك الهجرة جعفر بن أبي طالب بامرأته أسماء بنت عُمَيْس الخثعميّة، وعثمان بن عفّان بامرأته رقيّة بنت رسول الله ﷺ، وأبو سلمة بن عبد الأسد بامرأته أمّ سلمة بنت أبي أميّة، وخالد بن سعيد بن العاص بامرأته بنت خَلَفٍ، وهاجر فيها رجال من قريش ذوو عددٍ ليس معهم نساؤهم، فلمّا أُري رسولُ الله ﷺ دارَ هجرته قال: رأيتُ دارَ هجرتكم، رأيتُ سَبخَةً ذاتَ نخلٍ بين لابَّتَيْن - وهي المدينة - فهاجر إليها من كان مع النّبيّ ﷺ بمكّة ورجالٌ من أرض الحبشة حين سمعوا بذلك، فهاجروا إلى المدينة فيهم عثمان بن عفّان برقيّة بنت رسول الله ﷺ، وأبو سلمة بن عبد الأسد بامرأته أمّ سلمة بنت أبي أميّة، وجلس بأرض الحبشة جعفر ابن أبي طالب، وخالد بن سعيد، وحاطب بن الحارث، ومعمر ابن عبد الله العدوي، وعبد الله بن شهاب، ورجالٌ ذوو عدد من المهاجرين من قريش، الذين هاجروا إلى أرض الحبشة حالتْ بينهم وبين رسول الله ﷺ الحرب، فلمّا كانت وَقْعَة بدر فقتل الله ﷻ فيها صناديد الكفّار قال كفّار قريش: إنّ ثأركم بأرض الحبشة؛ فاهْدُوا إلى النّجاشيِّ، وابعثوا إليه رجلين من ذوي رأيكم لعلّه يدفع إليكم من عنده من قريش، فتقتلوه بمن قتل منكم ببدر، فبعث كفّار قريش عمرو بن العاص السَّهْمي وعيّاش بن /[١٣٠أ] أبي ربيعة، وأَهْدَوْا للنّجاشيِّ ولعظماء الحبشة هدايا، فلمّا قدما

= النّاسخ بخطّ خفيف واضعا عليها علامة تصحيح الضّرب.

على النّجاشيِّ قبل هداياهم، وأجلس عمرو بن العاص معه على سريره، فكلّم عمرو النّجاشيَّ فقال: إنّ بأرضكم رجالا ليسوا على ديننا ولا على دينك فادْفَعْهُمْ إلينا.

فقالت عظماء الحبشة للنّجاشيِّ: صدق فادْفَعْهُمْ إليهم.

فقال النّجاشي: إنِّي والله لا أَدْفَعُهُمْ إليهم حتّى أكلِّمهم فأنظر على أيِّ شيء هم، فأرسل إليهم النّجاشيُّ، وجلس معه عمرو على سريره، فقال لهم النّجاشيّ: ما دينكم أنصارى أنتم؟

قالوا: لا.

قال: فما دينكم؟

قالوا: ديننا الإسلام.

قال: وما الإسلام؟

قالوا: نعبد الله ولا نشرك به شيئا.

قال: ومن جاءكم بهذا؟

قالوا: جاء به رجل من أنفسنا قد عرفنا وجهه ونسبه، أنزل الله عليه كتابه، فَعَرَّفَنا كلام الله فصدّقناه به.

قال لهم النّجاشيّ: فماذا يأمركم به؟

قالوا: يأمرنا أن نعبد الله ولا نشرك به شيئا، ويأمرنا أن نترك ما كان يعبد آباؤنا، ويأمرنا بالصّلاة والصِّدق والوفاء وأداء الأمانة والعفاف.

قال النّجاشيّ: والله ما خرج هذا إلّا من المشكاة التي خرج منها أمر موسى.

قال: قال عمرو بن العاص ـ حين سمع ذلك من قول النّجاشيِّ ـ: إنّ هؤلاء يزعمون أنّ ابن مريم ـ إلهك الذي تعبد ـ عَبْدٌ.

قال النّجاشيُّ لجعفر ومَنْ معه من المهاجرين: ماذا تقولون في ابن مريم؟

قالوا: نقول هو عبد الله ورسوله، وكلمتُه ألقاها إلى مريم، وابنُ العَذْراء البَتُول.

فخفض النّجاشيُّ يدَه إلى الأرض، فأخذ عُودا فقال: والله ما زاد ابنُ مريم على هذا قَدْرَ هذا العُود.

قالت عظماءُ الحبشة: والله لئن سمعتْ بهذا عظماءُ الحبشة لَيَخْلَعُنَّكَ.

قال النّجاشيُّ: فو الله لا أقول في ابن مريم غير هذا القول أبدا، إنّ الله ﷻ لم يُطِعْ فِيَّ النّاسَ فأنا أطيع النّاسَ في الله؟ معاذ الله حين ردَّ إليَّ مُلْكِي، أَرْجِعُوا إلى هذا هديّتَه ـ يريد عمرو ابن العاص ـ فو الله لو رَشَوْني فيهم دَبْرَ[1] ذهبٍ ما قَبِلْتُه.

ثمّ قال: مَنْ نظر إلى هؤلاء الرَّهْط نظرةً تؤذيهم /[٣٠ب] فقد غَرِمَ.

فخرج عمرو بنُ العاص وابنُ أبي ربيعة.

وسمع رسول الله ﷺ بمبعث قريشٍ عمرو بنَ العاص وابنَ

---

(١) في حاشية الأصل: «الدَّبْرُ الجبل بلسان الحبشة يريد جبل ذهب»، وينظر: النّهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ٩٩.

أبي ربيعة إلى النّجاشيِّ، فبعث رسول الله ﷺ عمرو بنَ أميَّة الضَّمْريَّ، وكتب معه إلى النّجاشيِّ، فقدم على النّجاشيِّ، فقرأ كتابَ رسول الله ﷺ، ثمّ دعا جعفر بنَ أبي طالب والمهاجرين معه، وأرسل النّجاشيُّ إلى الرُّهبان والقِسِّيسين فَجَمَعَهُمْ، ثمّ أمر جعفر بنَ أبي طالب يقرأ عليهم القرآن، فقرأ عليهم جعفر سورة مريم، ﴿كٓهيعٓصٓ﴾[1]، فآمنوا بالقرآن، وفاضتْ أعينُهم من الدَّمْع، فهم الذين أنزل الله فيهم: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلْحَقِّۖ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [المَائدة: ٨٢ ـ ٨٣][2].

وأخبرنا أبو القاسم عليّ بن محمّد بن عبد الله الفارسي،

(١) المقصود السّورة كاملة.

(٢) إسناد المصنّف لهذه القصّة فيه إرسال، وسلامة ضعّفه غير واحد، وهو لم يسمع من عمّه عُقَيْل وإنّما يحدّث من كتبه، وهو قد روى عن عمّه هذا كتاب الزّهري كما في تهذيب الكمال ١٢/ ٣٠٤ للمزّي، وسند السِّجْزي هنا هو سند رواية لكتاب الزّهري، وهو كتاب مشهور منقول بالوجادة، فالعبرة على هذا بسند الزّهري ومن فوقه، وقد علمتَ إرساله، غير أنّ توارد هؤلاء الأئمّة الثّلاثة ابن المسيَّب وأبي بكر بن عبد الرّحمن وعروة ـ وهم سادات أهل المدينة في عصرهم ومن فقهائها السّبعة الذين ينتهى إلى قولهم ـ يعضده خاصّة وما رووه هو من أمور السّيرة التي نقل كثير منها بالمشاهدة، وقد تابع عقيلا عن ابن شهاب بهذا السّياق ابنُ يونس أخرجه ابن عبد البرّ ـ عصريّ المصنّف ـ في الدّرر في اختصار المغازي والسِّير ١٣٩ ـ ١٤٢، وهجرة الحبشة مشهورة في كتب الصِّحاح والسّنن والجوامع والمسانيد وغيرها من مصنّفات الحديث والسّيرة.

قال: أخبرنا حبيب بن الحسن بن داود، قال: حدّثنا محمّد بن يحيى المَرْوَزي، قال: حدّثنا أحمد يعني ـ ابنَ محمّد بن أيّوب، قال: حدّثنا إبراهيم بن سعد، عن محمّد بن إسحاق[1]، عن محمّد بن مُسْلِم بن عبيد الله ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرّحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، عن أمّ سلمة بنت أبي أميّة بن المغيرة زوج النّبيّ ﷺ قالت:

«لمّا نزلنا أرض الحبشة جاوَرْنا بها خير جار النّجاشيَّ، أَمِنَّا على ديننا، وعَبَدْنا الله، لا نُؤْذَى ولا نسمع شيئا نكرهه، فلمّا بلغ ذلك قريشا ائتمروا أن يبعثوا إلى النّجاشي فينا رجلين جَلْدَيْن، وأن تُهْدِيَ للنّجاشي هدايا ممّا يُسْتَطْرَفُ من متاع مكّة، وكان من أعجب ما يأتيه منها الأَدَمُ، فجمعوا له أَدَمًا كثيرا، ولم يتركوا من بطارقته بِطْرِيقا إلّا أَهْدَوْا له هديّة، ثمّ بعثوا بذلك مع عبد الله بن أبي ربيعة بن المغيرة المخزومي، وعمرو بن العاص ابن وائل السَّهْمي ـ وذكرتْ الحديثَ وفيه ـ: فكان الذي كلّمه جعفر بن أبي طالب، فقال له: أيّها الملك /[٣١أ] كنّا قوما أهلَ جاهليّة؛ نعبد الأصنام، ونأكل الميتة، ونأتي الفواحش، ونقطع الأرحام، ونسيء الجوار، يأكل القويّ منّا الضّعيف، فكنّا على ذلك حتّى بعث الله ﷻ إلينا رسولا منّا، نعرف نسبه

---

(١) سيرة محمّد بن إسحاق ـ تهذيب ابن هشام ١/ ٣٣٤ ـ ٣٣٧، وهذا سند المصنّف في رواية الكتاب. ورواية أمّ سلمة رضي الله عنها أخرجها أحمد في مسنده ٣/ ٢٦٣ ـ ٢٦٨، رقم: ١٧٤٠، وابن خزيمة في صحيحه ٤/ ١٣ وغيرهما من طريق محمّد بن إسحاق به، وابن إسحاق ـ صاحب السّيرة ـ قد صرّح ـ عند غير المصنّف ـ بالتّحديث فأمنّا تدليسه.

وصدقه وأمانته وعفافه، فدعانا إلى الله ﷻ لنوحّده ونعبده، ونخلع ما كنّا نعبد نحن وآباؤنا من دونه من الحجارة والأوثان، وأمرنا بصدق الحديث، وأداء الأمانة، وصلة الرّحم، وحسن الجوار، وكفِّ عن المحارم والدّماء، ونهانا عن الفواحش، وقول الزُّور، وأكل مال اليتيم، وقذف المحصنات، وأمرنا أن نعبد الله لا نشرك به شيئا، وأمرنا بالصّلاة والزّكاة والصّيام ـ قالت: فَعَدَّدَ عليه أمور الإسلام ـ فصدّقناه وآمنّا به، واتّبعناه على ما جاء به من الله، فَعَبَدْنا الله وحده فلم نشرك به شيئا، وحرّمنا ما حرّم علينا، وأحللنا ما أحلّ لنا، فَعَدَا علينا قومُنا فعذّبونا، وفتنونا عن ديننا ليردُّونا إلى عبادة الأوثان من عبادة الله ﷻ ـ وذكرتْ باقي الحديث ـ وقال: فكان جميع من لحق بأرض الحبشة وهاجر إليها من المسلمين ـ سوى أبنائهم الذين خرجوا بهم معهم صغارا وولدوا بها ـ اثنين وثمانين رجلا».

قال أبو نصر: وإنّما أوردنا هذا الحديثَ بطُوله لما فيه من بيان ما كان النّاسُ عليه قبل الإسلام وما صارو إليه بالإسلام؛ ولقول جعفر بحضرة جماعة الصّحابة الذين كانوا معه هناك: «أنزل الله[1] عليه كتابه ـ يعني النّبيّ ﷺ ـ فعرفنا كلام الله فصدّقنا به»، وليس فيهم منكر لما قاله، فصار ذلك إجماعا منهم على أنّ كتاب الله هو كلامه لا فَرْقَ بينهما وهو القرآن، ونفوا بهذا القول واتّفاقِهم عليه أن يكون القرآن كلاما لأحد سوى الله تعالى.

وأثنى الله سبحانه على النّجاشي وأصحابه بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا

(١) هنا إشارةُ لَحَقٍ غير أنّ اللَّحَقَ مطموسٌ لبلل أصابه ولعلّه: تعالى.

سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [المَائدة: ٨٣] إلى آخر الآية، فصدّق جعفرا وأصحابه / [٣١ب] في أنّ المنزل(١) كتابُه وكلامُه، وأنه حقٌّ، وأثنى على الآخَرين بمعرفتهم لذلك وقبولهم إيّاه، وهذا كلُّه بخلاف ما يقوله جمهور المتكلّمين؛ فإنّ المعتزلة لا يقرّون أنّ القرآن كلام الله على الحقيقة ـ وإن أطلقوا ذلك في الظّاهر(٢) ـ لأنّ كلام المتكلِّم هو الذي له تعلّق بذاته، ويجوز أن يُسْمَعَ منه، وبهذا ورد السّمع، والشّاهد(٣) يقبله، والعقل يقتضيه.

وأمّا الأشعريّة فزاعمون: أنّ كتابَ الله غيرُ كلامِه، وأنّه لم يَنْزِلْ إلى الدّنيا من كلام الله شيء، وأنّ نزوله مستحيل، فالكلُّ مخالفون للحديث، وبالله التّوفيق.

---

(١) أهمل النّاسخُ ضبط الكلمة فيحتمل أن تكون «المُنْزَلَ» أو «المُنَزَّلَ».

(٢) فهم قالوا: القرآن كلام الله لكنّه مخلوقٌ مُحْدَثٌ ـ تعالى الله عن سوء مقالتهم ـ وقد قرّر هذا أئمّة المعتزلة منهم عصريُّ المؤلّف القاضي أبو الحسن عبد الجبّار بن أحمد الهَمَذاني المعتزلي ت ٤١٥هـ في كتابه شرح الأصول الخمسة ٥٢٧ ـ ٥٢٧ الذي قال ـ وبئس ما قال ـ: «ذهبت الحشويّة النّوابت من الحنابلة إلى أنّ هذا القرآن المتلو في المحاريب والمكتوب في المصاحف غير مخلوق ولا محدث بل قديم مع الله تعالى...وأمّا مذهبنا في ذلك فهو أنّ القرآن كلام الله تعالى ووحيه، وهو مخلوق محدث، وإن لم يكن محدثا من جهة الله تعالى فهو مضاف إليه على الحقيقة». فالسِّجزي لا ينقل عن المعتزلة شيئا جزافا، بل هو عارف بما قرّروه من أقوالهم، خبير بما سطّروه في أسفارهم.

(٣) تقدّم معنا أنّ مصطلح الشّاهد يعنون به الأمر المعلوم للمستدِلّ به قبل العلم بالمستدَلّ عليه، وتنظر: رسالة المؤلّف إلى أهل زبيد في الرّدّ على من أنكر الحرف والصّوت ١١٨.

وقد كان مؤمنو أهل الكتابَيْن يقرّون بأنّ التوراة والإنجيل كلام الله سبحانه[١]؛ كإقرارنا بكَوْن القرآن كلاما لله، وورد ذلك عنهم من طرق منها[٢]:

ما أخبرنا به أبو الفتح محمّد بن إبراهيم بن محمّد الطَّرَسُوسي، قال: أخبرنا أحمد بن محمّد بن زياد، قال: حدّثنا أبو داود[٣] وهو سليمان بن الأشعث، قال: حدّثنا إسماعيل بن عمر، قال: حدّثنا إبراهيم بن موسى، قال: حدّثنا ابن أبي

---

(١) مسلك ذكيّ من المصنّف من أجل التّشنيع على مقالة المعتزلة والأشاعرة في القرآن الكريم، حيث إنّ المؤمنين من اليهود والنّصارى أقرّوا قبلنا بأنّ التّوراة والإنجيل كلام الله سبحانه حقيقة، وأمّا المعتزلة فقالوا في أعظم الكتب المنزّلة ـ وهو القرآن ـ: إنّه محدث مخلوق، والأشاعرةُ فكلامٌ نفسانيٌّ؛ مصيرا منهم من أنّ الله تعالى لا يتكلّم حقيقةً، وكلّ هذا مخالف للكتاب والسّنّة وما كان عليه سلف الأمّة.

(٢) في جعبة المصنّف مخزون من الطّرق اكتفى هنا بطريقين فقط شأن الأئمّة الحفّاظ، والطّريق الأوّل فيه مجالد بن سعيد وهو ليس بالقويّ، ولجبر ضعف مجالد ساق السِّجْزي طريقا آخر فيها متابعة من إسماعيل بن أبي خالد لمجالد، وهذا هو سرّ كثرة إيراده في كتابه الإبانة للطّرق والشّواهد والمتابعات حتّى قال الإمام الذّهبي في تذكرة الحفّاظ ٣/ ١١ ـ لمّا ذكر كتاب الإبانة ـ: «وهو كتاب طويل في معناه دالّ على إمامة الرّجل، **وبصره بالرِّجال والطّرق**».

(٣) سنن أبي داود ٧/ ١١٦، رقم: ٤٧٣٦ ـ رواية اللّؤلؤي، ط الرّسالة، مع اختلاف يسير في صيغ التّحديث والإخبار، وهذا سند للمصنِّف في رواية سنن أبي داود من طريق أبي سعيد أحمد بن محمّد بن زياد البصري المعروف بابن الأعرابي ت ٣٤٠هـ عن أبي داود، وهي رواية جليلة يحيل إليها كثيرا أبو الحجّاج المزّي في تحفة الأشراف، وللمصنِّف في كتابه الإبانة هذا سند آخَر في رواية السّنن من طريق محمّد بن أحمد بن زِيرَك ـ وروايته غريبة ـ عن أبي داود، وكلّ هذا يهمّ الرّاغب في رصد مرويّات المصنِّف من كتب الحديث وأجزائه رحمة الله عليه.

زائدة، عن مُجالد، عن عامر ـ يعني ابن شَراحِيل الشّعبي، عن عامر بن شَهْر قال:

«كنّا[١] عند النّجاشي فقرأ ابنٌ له آيةً من الإنجيل فضحكتُ، فقال: أتضحك من كلام الله ﷻ؟!»[٢].

أخبرنا أحمد بن محمّد بن القاسم، قال: أخبرنا محمّد بن أحمد الذُّهْلي، قال: حدّثنا أبو أحمد هو محمّد بن عَبْدُوس[٣]، قال: حدّثنا عبد الله بن عَوْن، قال: حدّثنا إسماعيل بن مُجالد[٤]، قال: حدّثني مُجالد بن سعيد، عن الشّعبي، عن عامر ابن شَهْر قال:

«وكان رائدا لهَمْدان في الجاهليّة، وكانت هَمْدان بعثته إلى النّجاشي، وكان يتكلّم بالحبشيّة، قال عامر بن شَهْر: فبينا أنا

---

(١) في السّنن: كنتُ، والمصنِّف ينقل هنا عن رواية ابن الأعرابي.

(٢) في إسناد المصنّف مجالد وهو ليس بالقويّ، لكن تابعه عن الشّعبي إسماعيل بنُ مجالد ـ إن ثبت ذلك ـ كما سيأتي، وسفيان بنُ عيينة عند النّجّاد في رسالته الرّدّ على من يقول القرآن مخلوق رقم: ٢٩، وبيان بنُ بشر الأحمسي عند أبي بكر النّصيبي في فوائده رقم: ٤٧، وغيرهم.

(٣) ابن كامل السّلمي البغدادي الحافظ السّراج المتوفّى سنة ٢٩٣هـ، قال ابن المنادي: «كان من المعدودين في الحفظ وحسن المعرفة بالحديث، أكثر النّاس عنه لثقته وضبطه، وكان كالأخ لعبد الله بن أحمد بن حنبل». له مرويّات مسندة كثيرة جديرة أن تجمع، ينظر عنه: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٣/ ٦٦٣، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٢/ ٣١٥، وتاريخ الإسلام للذّهبي ٦/ ١٠٣٥.

(٤) كذا في الأصل: «إسماعيل بن مجالد»، وهو أبو عمر إسماعيل بن مجالد بن سعيد الهَمْداني الكوفي، له رواية عن والده مجالد، ولم نقف على هذا الطّريق النّادر، والحديث عند جميع من أخرجه إنّما هو من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن مجالد بن سعيد به كما سيأتي.

قاعد عند النّجاشي - وابنُه يقرأ الإنجيل - إذ مرّ بحرف فضحك، فقال النّجاشي: أتضحك من كلام الله ﷻ؟!»[(١)].

أخبرنا عبد الرّحمن بن عمر[(٢)]، قال: أخبرنا عليّ بن عبد الله، قال: حدّثنا محمّد بن عبد الله بن ميمون، قال: حدّثنا الوليد بن مسلم، قال: أخبرني ابن المبارك[(٣)]، عن عبد الرّحمن ابن زيد بن أسلم، عمّن حدّثه[(٤)]، عن جعفر بن أبي طالب

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٢٤/٢٩٦، رقم: ١٥٥٣٦ من طريق محمّد بن مسلم ابن أبي الوضّاح، وابنُ أبي شيبة في المصنّف ٧/ ٥٢٥، رقم: ٣٧٧١٧ من طريق محمّد بن بشر العبدي، وأبو ذرّ الهروي - عصريّ المصنّف - في جزء فيه أحاديث من مسموعاته رقم: ٢٣ من طريق محمّد بن عبيد، وغيرهم وكلّهم عن إسماعيل بن أبي خالد - لا إسماعيل بن مجالد - عن مجالد بن سعيد به، وأثر عامر بن شَهْر - وهو صحابي - بهذه المتابعات يزداد قوّةً، وقد صحّحه العلّامة الألباني في السّلسلة الصّحيحة رقم: ١٥٧٧.

(٢) تقدّم للمصنِّف الرّواية عن شيخه هذا أبي محمّد عبد الرّحمن بن عمر بن محمّد التُّجِيبي المصري البزّاز المعروف بابن النّحّاس المتوفّى سنة ٤١٦هـ، وهو صاحب تلك المشيخة القيّمة المحفوظة في الخزانة التّيموريّة رقم: ١٥٤، نشرت مؤخّرا بتحقيق: ياسر مصطفى عبد الغنيّ الشّيخ عن دار المقتبس، ولابن النّحّاس أيضا كتاب رؤية الله ﷻ مطبوع بتحقيق د. محفوظ الرّحمن ابن زين الله السّلفي - محقّق علل الدّارقطني - رحمة الله عليه، وله أمالٍ حديثيّة نشر الجزء الخامس منها الأستاذ نبيل سعد جرّار - وفّقه الله - ضمن مجموع فيه عشرة أجزاء حديثيّة رقم: ٨، ينظر: سير أعلام النّبلاء للذّهبي ١٧/ ٣١٣ - ٣١٤، والأعلام للزّركلي ٣/ ٣١٩ - ٣٢٠.

(٣) الزّهد والرّقائق رقم: ١٩٢ للإمام عبد الله بن المبارك - زيادات نعيم بن حمّاد، وسياقه أطول، ويمكن القول: إنّ السِّجْزي يروي هذا الكتاب الجليل بهذا السّند عن شيخه ابن النّحّاس.

(٤) في زهد ابن المبارك: عن عبد الرّحمن رجل من أهل صنعاء.

قال:

«أرسل إلينا النّجاشي، فدخلنا عليه / [٣٢أ] فوافيناه جالسا بالأرض في خُلْقان ثيابه[(١)] مسرورا.

فقلنا: ما أجلسك بالأرض بخُلْقان ثيابك؟

فقال: إنّا نجد في الإنجيل الذي أنزله الله على عيسى بن مريم: إنّ حقّا على العباد أن يُحْدِثُوا لله تواضعا عندما يُحْدِثُ لهم من نعمة.

قال الوليد: فلقيتُ عبد الرّحمن فحدّثني به»[(٢)].

أخبرنا عبد الرّحمن بن عمر[(٣)] بن محمّد البزّاز، قال: أخبرنا

---

(١) خُلْقان الثّياب هو البالي منها، ينظر: المحيط في اللّغة ١/ ٣٣٨.

(٢) في الإسناد مبهم ولم نظفر بما يزيل هذا الإبهام ويكشف عن حال عبدالرّحمن الصّنعاني هذا، أمّا عبد الرّحمن بن زيد بن أسلم فقد ضعّفه غير واحد، بل قال أبو حاتم كما في الجرح والتّعديل لابنه ٥/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤: «ليس بقويٍّ في الحديث، كان في نفسه صالحا، وفي الحديث واهيا، ضعّفه عليّ ـ يعني ـ ابن المديني جدّا». وقد تابعه عبد الرّحمن بن يزيد بن جابر ـ وهو ثقة مأمون ـ عن المبهم سواء، أخرجه ابن أبي الدّنيا في الشّكر ١٣٠، ومن طريقه البيهقي ـ عصريّ المصنّف ـ في دلائل النّبوّة ٣/ ١٣٣ ـ ١٣٤، وهي متابعة جابرة لضعف ابن أسلم وتبقى علّة الإبهام قائمة، والقصّة ذكرها الواقدي في مغازيه ١/ ١٢٠ ـ ١٢١معلّقة، وقال الذّهبي في السّير ١/ ٣٥٢، وتاريخ الإسلام ١/ ٦٩: «ذكر مثل هذه الحكاية الواقدي في مغازيه بلا سند». وأمّا تواضع العبد بعد حدوث النّعم فشيء جليل، ونصوص الكتاب والسّنّة الصّحيحة ترشد إليه، وغاية أثر جعفر نقل وجادة من الإنجيل حكاه عارف به هو الملك الصّالح العادل أصْحَمَةُ النّجاشي رضي الله عنه.

(٣) في الأصل: «عَمْرو» بواو مزيدة، والصّحيح: «عُمَر» بدونها، وهو شيخه ابن النّحّاس المتقدّم.

محمّد بن إبراهيم ابن الوَصِيِّ[١]، قال: حدّثنا يزيد يعني ابنَ سِنان البصري[٢]، قال: حدّثنا معاذ بن هشام، قال: حدّثني أبي، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عبّاس قال:

«أتعجبون أن تكون الخُلَّةُ لإبراهيم، والكلامُ لموسى، والرّؤيةُ لمحمّد، عليهم السلام»[٣].

---

(١) في الأصل: «ابن الوضي» بنقطة فوق ضاد معجمة، ونحسب أنّه إمّا تصحيفٌ، وإمّا أنّ النقطةَ أثر حِبْرٍ عارض، بدليل أنّ تحت الصّاد ألف صغيرة هي إشارة إهمال فعلها الأقدمون، ونصّ عليها أهل الاصطلاح، قال ابن الصّلاح في معرفة أنواع علوم الحديث ١٨٦: «وهناك من العلامات ما هو موجود في كثير من الكتب القديمة ولا يفطن له كثيرون، كعلامة من يجعل فوق الحرف المهمل خطّا صغيرا، وكعلامة من يجعل **تحت الحرف المهمل مثل الهمزة**». والذي لا مرية فيه أنّها صاد مهملة، وقد عقد الأمير ابن ماكولا - عصريّ المصنّف - في كتابه الإكمال ٧/ ٣٠٣ بابا في الوصي والوضي، وذكر صاحبنا فيمن اسمُه بالصّاد المهملة لا الضّاد المعجمة.

(٢) هو الإمام الحافظ الثّقة أبو خالد يزيد بن سِنان بن يزيد البصري القزّاز نزيل مصر المتوفّى سنة ٢٦٤هـ، وخرّج مسندا كثير الفائدة، ولعلّ هذا السّند أعلاه هو ممّا يروي به المصنّف هذا المسند المفقود، وهو أخو أبي بكر محمّد بن سنان بن يزيد البصري القزّاز المتوفّى سنة ٢٧١هـ صاحب الجزء المشهور بجزء القزّاز، والذي نشره خلّاف محمود عبد السّميع ضمن مجموع الفوائد رقم: ٢١.

(٣) أخرجه النّسائي في الكبرى ١٠/ ٢٧٦، رقم: ١١٤٧٥، وابن أبي عاصم في السّنّة ١/ ١٩٢، رقم: ٤٤٢، وابن خزيمة في التّوحيد وإثبات صفات الربِّ ﷻ ٢/ ٤٧٩، رقم: ٢٧٢، والحاكم - شيخ المصنّف - في المستدرك ١/ ١٣٣ - ١٣٤، رقم: ٢١٦، وغيرهم من طرق عن معاذ بن هشام قال: حدّثني أبي، عن قتادة به، وقتادة هو ابن دِعامة السَّدُوسي حافظ عصره ثقة ثبت لكنّه «مشهور بالتّدليس وصفه به النّسائي وغيره» قاله ابن حجر في تعريف أهل التّقديس بمراتب الموصوفين بالتّدليس رقم: ٩٢، وقد عنعن الحديثَ في سياق المصنّف، ولم نر له تصريحا بالتّحديث في سائر المصادر، ولهذا أورد =

أخبرنا أحمد بن محمّد بن أحمد الهروي الحافظ، قال: أخبرنا أحمد بن جعفر بن حَمْدان، قال: حدّثنا إدريس بن عبدالكريم أبو الحسن، قال: حدّثنا عاصم بن عليّ.

وأخبرنا منير بن أحمد، قال: أخبرنا أحمد بن إبراهيم السُّكَّري، قال: حدّثنا عليّ بن عبد العزيز(١)، قال: حدّثنا عاصم بن عليّ، قال: حدّثنا قيس بن الرّبيع، عن عاصم بن سليمان، عن عكرمة، عن ابن عبّاس قال:

«إنّ الله ﷻ اصطفى إبراهيم بالخُلّة، واصطفى موسى بالكلام، واصطفى محمّدا بالرّؤية صلّى الله عليهم وسلّم»(٢).

= له المصنّف بإسناده ـ بعد هذا ـ متابعا عن عكرمة وهو عاصم بن سليمان الأحول، وهذا من السّجزي زيادة في التّحرّي، وقد أكثر من هذا الصّنيع ـ من سياق الشّواهد والمتابعات والطّرق ـ في كتابه الإبانة، ونبّه على هذا الصّنيع الإمام الذّهبي كما تقدّم لنا قريبا، فالأثر ثابت بلا شكّ، والإمام البخاري قد أخرج لقتادة عن عكرمة في صحيحه مرارا، ثمّ هو هنا من رواية هشام الدّسْتُوائي عنه وهشام من أعلم النّاس بحديث قتادة، وقد قال الحاكم ـ شيخ المصنّف ـ: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرّجاه».

(١) أبو الحسن عليّ بن عبد العزيز بن المرزبان البغوي نزيل مكّة المكرّمة المتوفّى سنة ٢٨٦هـ، له مسند مفقود، وجزء حديثيّ من روايته عن أبي عبيد القاسم بن سلّام في مجاميع الظّاهريّة بدمشق المجموع ٩٨ (٩٢ ـ ٩٧)، وهو راوي كتب أبي عبيد: فضائل القرآن والنّاسخ والمنسوخ وغريب الحديث، والمصنّف في كتابه الإبانة يرويها ثلاثتها من طريق البغوي عن أبي عبيد، وما أجدره بأطروحة حديثيّة أكاديميّة ترصد فيها مرويّاته المسندة، مع دراسة عن حياته ومؤلّفاته، وينظر عنه: سير أعلام النّبلاء ١٣/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩.

(٢) أخرجه الطّبراني في المعجم الكبير ١١/ ٣٣٢، رقم: ١١٩١٤، والآجرّي في الشّريعة ٣/ ١١١٥، رقم: ٦٨٧، وغيرهما من طريق عاصم بن عليّ، عن قيس بن الرّبيع به، وقيس فيه ضعف، لكن تابعه إسماعيل بن زكريّا الخُلْقاني =

أخبرنا عبد الجبّار بن أحمد بن عمر، قال: أخبرنا الحسن بن رَشِيقٍ، قال: حدّثنا أبو العلاء محمّد بن أحمد، قال: حدّثنا الحارث بن مسكين وأحمد بن عمرو ابن السَّرْح(١) ـ ولفظ الحديث للحارث ـ قالا: حدّثنا عبد الله بن وهب(٢)، قال: حدّثني هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«إنّ موسى قال: يا ربّ أَرِنا آدم الذي أخرجنا ونفسَه من الجنّة، فأراه الله آدم، فقال له: أنتَ آدم؟

قال له آدم: نعم.

قال: أنتَ الذي نفخ الله فيك من روحه، وعلّمك الأسماء كلّها، وأمر ملائكته فسجدوا لك؟

قال: نعم.

قال: فما حملك على أن أخرجتنا ونفسَك من الجنّة؟!

= عن عاصم بن سليمان به. أخرجه عبد الله بن أحمد في السّنّة ١/ ٢٩٨، رقم: ٥٧٧، وابن خزيمة في التّوحيد ٢/ ٤٨٥، رقم: ٢٧٧، والنّجّاد في الرّدّ على من يقول بخلق القرآن رقم: ٥٨، والحاكم ـ شيخ المصنّف ـ في المستدرك ٢/ ٦٢٩، رقم: ٤٠٩٨ وغيرهم، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرّجاه».

(١) أخرجه من طريق الحارث بن مسكين أبو يعلى في المسند ١/ ٢٠٩، رقم: ٢٤٣، ومن طريق ابن السَّرْح الآجريُّ في الشّريعة ٢/ ٧٧٢ ـ ٧٧٣، رقم: ٣٥٣.

(٢) القدر وما ورد فيه من الآثار لابن وهب رقم: ٣ ـ رواية أبي جعفر أحمد بن سعيد المصري عنه مع اختلاف يسير، والمصنِّف أخرجه من طريق الحارث بن مسكين وأحمد بن عمرو ابن السَّرْح عن ابن وهب به، ولا يبعد أن يكون هذا سندا له في رواية هذا الكتاب.

قال له آدم: ومن أنت؟

قال له: أنا موسى.

قال: أنت نبيّ بني إسرائيل، أنت الذي كلّمك الله ﷻ من وراء حجاب، ولم يجعل بينك وبينه رسولا من خَلْقِه؟

قال: نعم.

قال: /[٣٢ب] أما وجدتَ في كتاب الله أنّ ذلك كائن في كتاب الله قبل أن أُخلق؟!

قال: نعم.

قال: فما تلومني في شيء سبق من الله فيه القضاء قبلي!

قال رسول الله ﷺ: فَحَجَّ آدمُ موسى، فَحَجَّ آدمُ موسى»[(١)].

وهذا عزيز الوجود من حديث عمر رضي الله عنه، ورجاله مشاهير.

أخبرنا أحمد بن محمّد بن القاسم وصالح بن إبراهيم بن محمّد[(٢)] وأحمد بن محمّد بن الحاجّ، قالوا: أخبرنا أحمد بن

---

(١) أخرجه أبو داود في السّنن ٧/ ٨٨، رقم: ٤٧٠٢، وابن بطّة في الإبانة ٤/ ٩ - ١٠، رقم: ١٣٧٨ و٦/ ٣٠٨ - ٣٠٩، رقم: ٤٧٥، وابن عبد البرّ - عصريّ المصنِّف - في التّمهيد ١٨/ ١٣ - ١٤، وغيرهم من طرق كثيرة عن عبد الله بن وهب به، وجوّد إسنادَ حديث عمر رضي الله عنه شيخُ الإسلام ابن تيميّة في مجموعة الرّسائل والمسائل ٥/ ١٣٤، وله شاهد من حديث أبي هريرة في الصّحيحين يأتي عند المصنِّف، وقد أفرده ابن تيميّة برسالة نفيسة مضمّنة في مجموع فتاواه ٨/ ٣٠٣ - ٣٤.

(٢) ابن رشدين المخزومي المصري أبو عليّ، روى كثيرا من أخبار المصريّين، وكان من أهل الأدب البارع، والشِّعر الجيّد، وقف له ابن العديم على مجموع بخطّه، توفّي سنة ٤١٦هـ، ينظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي ٤/ ١٤٤٢، وبغية الطّلب لابن العديم ١٠/ ٤٦١٥، وتاريخ الإسلام للذهبي ٩/ ٢٦٩ =

عُبَيْد بن أحمد الصّفّار، قال: حدّثنا موسى يعني ابنَ عيسى بن المنذر، قال: حدّثنا أبو اليمان، قال: أخبرنا شعيب، عن الزّهري، عن حُمَيْد بن عبد الرّحمن، أنّ أبا هريرة قال.

وأخبرنا أحمد بن إبراهيم بن أحمد المكّي، قال: أخبرنا محمّد بن الرّبيع، قال: حدّثنا محمّد بن عُزَيْز، قال: حدّثنا سلامة يعنى ابن رَوْح، عن عُقَيْل هو ابن خالد، قال: أخبرنا محمّد بن مُسْلِم، أنّ حُمَيْد بن عبد الرّحمن بن عوف أخبره، عن أبى هريرة أنّه قال: قال رسول الله ﷺ:

«احتجّ آدمُ وموسى.

فقال له موسى: أنتَ آدمُ الذي أخرجتَ ذرّيّتك من الجنّة؟

فقال له آدم: أنتَ موسى الذي اصطفاك الله برسالاته وكلامه، ثمّ تلومني على أمر قد قدّره الله ﷻ قبل أن أُخلق.

فحجّ آدمُ موسى».

قال أبو نصر: وهذا حديث صحيح بهذا الإسناد أخرجه البخاري عن أبي اليمان الحكم بن نافع، عن شعيب، ويقال: إنّه لم يروه عن شعيب غير أبي اليمان[١].

= وقد كتب أحدهم هنا في الحاشية جملة: «احتجاج آدم»، وهي مجرّد لفت انتباه إلى هذا الحديث المشهور على الألسنة.

(١) لا أثر لهذا الطّريق في صحيح البخاري، ولم نره في الطّبعة المنشورة من نسخة أبي اليمان عن شعيب عن الزّهري، وقد أكثر الإمام البخاري الرّوايةَ من هذه النّسخة القيّمة العالية عن شيخه أبي اليمان، ولعلّ الحديث وقع للمصنّف في إحدى روايات الصّحيح، نعم أخرج روايةَ أبي اليمان عن شعيب عن الزّهري به الإمامُ أحمد في المسند ١٣/ ٣٢، رقم: ٧٥٨٩، والفريابي =

وأخرجه أيضا عن يحيى بن عبد الله بن بُكَيْرٍ، عن اللّيث بن سعد، عن عُقَيْل بن خالد(١).

وقد رواه عن الزّهري: إبراهيم بن سعد وغير واحد.

ورواه عن أبي هريرة طاووس بن كَيْسان، وأبو صالح السَّمّان ذَكْوان، وابن هُرْمُز الأعرج عبد الرّحمن، وهمّام بن منبِّه، وعامر ابن شَراحيل الشّعبي، وأبو سلمة بن عبد الرّحمن بن عوف.

أخبرناه أحمد بن محمّد ابن يحيى المَهْري(٢)، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن عثمان إملاءً، قال: أخبرنا أبو عليٍّ الحسن

= في القدر رقم: ١٠٩ وغيرهما، ولم نظفر بمن رواه عن شعيب سوى أبي اليمان كما حكاه المؤلِّف، وأبو اليمان وشيخه شعيب كلاهما ثقة من رجال الشّيخين، وروايته عنه أغلبها إجازة، واستعمل فيها صيغة أخبرنا وحدّثنا، قال الحافظ ابن حجر في هدي السّاري مقدّمة فتح الباري ٣٩٩: «ولا مشاححة في ذلك أن كان اصطلاحا له».

(١) صحيح البخاري ١٤٨/٩، رقم: ٧٥١٥.

(٢) هو جزما شيخه أبو العبّاس أحمد بن محمد بن الحاجّ بن يحيى الأندلسي الإشبيلي ت ٤١٥هـ نزل مصر، ومات بها، خرّج له المصنِّف عدّة أجزاء، وقد وعّر هنا كشفه بهذه النّسبة «المَهْري»، وهي بفتح الميم وإسكان الهاء كما في أنساب ابن السمّعاني ٤٩٩/١٢ وغيره، ولكثرة مرويّات السِّجزي عنه استعمل نسبا أخرى في الرّواية عنه هي: الأندلسي، الإشبيلي، المغربي، المصري، المعدّل، الشّاهد، ونسبة «المَهْري» استعملها في ثلاثة مواطن من هذا الكتاب وشيوخ المَهْرِي فيها هم على التّرتيب ثلاثة: أبو الحسن أحمد بن محمّد بن عثمان ابن أبي التّمّام الإمام، وأبو الفضل محمّد بن عبد الرّحمن بن عبد الله الرّملي، وأبو الحسن عليّ بن الحسن بن علّان الحرّاني، وهؤلاء الثّلاثة هم أنفسهم شيوخ لشيخ السِّجزي أبي العبّاس أحمد بن محمّد بن الحاجّ بن يحيى الأندلسي الإشبيلي نزيل مصر، وقد روى عنهم ثلاثتهم في هذا الكتاب.

ابن محمّد ابن أبي الصَّعْبَة[١] المديني، قال: حدّثنا يحي بن عبدالله بن بُكَيْر، قال: حدّثني عبد العزيز بن محمّد الدَّراوَرْدي، عن محمّد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أنّ رسول الله ﷺ قال:

«احتجّ آدم وموسى عليهما السلام / [٣٣٣أ].

فقال موسى[٢]: أنتَ آدم الذي خلقك الله عزّ وجلّ بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسكنك الجنّة، وأمر الملائكة أن يسجدوا لك، ثمّ أخرجتنا منها!

قال آدم: أنتَ موسى الذي اصطفاك الله برسالته، وقرّبك نجيّا، وكلّمك، وأنزل عليك التّوراة، فبكم تجد في التّوراة أنّه كَتَبَ عَلَيَّ العملَ الذي عملتُه قبل أن أُخلق؟

فقال موسى: بأربعين سنة.

فقال رسول الله ﷺ: فحجّ آدم موسى».

وهذا محفوظ من هذا الوجه، وقد رواه يحيى بن أبي كثير اليمامي وغيره عن أبي سلمة[٣].

---

(١) كذا جوّدها النّاسخ بفتح الصّاد وإسكان العَيْن وفتح الباء، وهو الجدّ الرّابع لأبي عليّ المديني المتوفّى سنة ٢٩٩هـ، وهو راو وثّقه الدّارقطني كما في سؤالات حمزة السّهمي له رقم: ٢٥٧، وذكره عصريّ المؤلّف الأمير ابن ماكولا في إكماله ٥/١٨٩، وليس في الكتابين أثر لضبط الاسم، وهذا من مخبّآت هذا الأصل من كتاب الإبانة.

(٢) جملة «فقال موسى» تكرّرت في الأصل فضبّب عليها النّاسخ بعلامة الضّرب على المكرّر.

(٣) يشير المصنف من طرف خفيّ إلى جَرْح مَنْ جَرَحَ محمّد بن عمرو بن علقمة، وأنّ متابعة يحيى اليمامي وغيره له في رواية الحديث عن شيخهم أبي سلمة =

أخبرنا أبو الحسن أحمد بن إبراهيم بن أحمد العطّار، قال: أخبرنا محمّد بن إبراهيم بن عبد الله، قال: حدّثنا سعيد بن عبدالرّحمن(١)، قال: حدّثنا سفيان، عن عمرو بن دينار.

وأخبرنا أحمد بن إبراهيم أيضا، قال: أخبرنا عبد الرّحمن بن عبد الله بن محمّد المقرئ، قال: حدّثنا جدّي، قال: حدّثنا سفيان، عن عمرو.

وأخبرنا عبد الرّحمن بن عمر بن محمّد، قال: أخبرنا أحمد ابن محمّد بن زياد، قال: حدّثنا الحسن بن محمّد الزّعْفراني، قال: حدّثنا سفيان، عن عمرو، عن طاووس، عن أبي هريرة، أنّ رسول الله ﷺ قال:

«احتجّ آدم وموسى.

فقال موسى: يا آدم أنتَ أبونا خيّبتَنا، وأخرجتَنا من الجنّة!

= عن أبي هريرة به تدلّ على حفظه وضبطه لهذا الحديث هنا، وابنُ علقمة ـ وهو اللّيثي المدني ـ مختلف فيه، وأشدّ ما جرح به قول يحيى بن معين ـ وقد سئل عنه كما في الجرح والتّعديل ٨/ ٣١ ـ: «ما زال النّاسُ يتّقون حديثه. قيل له: وما علّة ذلك؟ قال: كان محمّد بن عمرو يحدّث مرّةً عن أبي سلمة بالشّيء رَأْيَه، ثمّ يحدّث به مرّةً أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة». غير أنّ آخرين قد وثّقوه ـ ومنهم ابن معين نفسه في إحدى الرّوايات عنه ـ لذا درج المحقّقون من أهل الحديث على تحسين حديثه خاصّةً وأنّ صاحبي الصّحيحين قد أخرجا له إقرانا وتعليقا، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١/ ٤٤١: «مشهور من شيوخ مالك، صدوق، تكلّم فيه بعضهم من قبل حفظه، وأخرج له الشّيخان؛ أمّا البخاري فمقرونا بغيره وتعليقا، وأمّا مسلم فمتابعةً، وروى له الباقون». وعليه فحديثه هنا حسن محفوظ قد عضده اليمامي ومن معه، وبان به سعةُ حفظ السّجزي واهتمامُه بالصّناعة الحديثيّة فيما له صلة بالرّواة وما رووا.

(١) ابن حسّان القرشي المخزومي المكّي أبو عبيد الله، وشيخه سفيان هو ابن عيينة.

فقال له آدم: يا موسى اصطفاك الله بكلامه، وخطّ لك التّوراة بيده، أتلومني على أمر قدّره الله عَلَيَّ قبل أن يخلقني بأربعين عاما.

قال فحجّ آدم موسى، فحجّ آدم موسى».

معنى الكلِّ واحدٌ.

قال أبو نصر: وهذا الحديث صحيح بالاتِّفاق؛ رواه البخاري[(١)]، عن عليّ ابن المديني، عن سفيان بن عيينة.

وخرّجه مسلم بن الحجّاج[(٢)]، عن محمّد بن يحيى بن أبي عمر، ومحمّد بن حاتم[(٣)]، وأحمد بن عَبْدَة، وإبراهيم بن دينار، كلّهم عن سفيان بن عيينة[(٤)].

وهو جامع لمسائل من السّنّة منها:

شهادة الرّسل عليهم السلام بأنّ الله اصطفى موسى عليه السلام بكلامه، كما قال جلّ ثناؤه: ﴿إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤].

وفيه اختصاص /[٣٣ب] لموسى عليه السلام بفضيلة دون من سواه

---

(١) صحيح البخاري ٨/ ١٢٦، رقم: ٦٦١٤.

(٢) صحيح مسلم ٤/ ٢٠٤٢، رقم: ٢٦٥٢.

(٣) ابن ميمون المروزي البغدادي أبو عبد الله المتوفّى سنة ٢٣٥هـ، قال ابن سعد في الطّبقات ٧/ ٣٥٩: «استخرج كتابا في تفسير القرآن كتبه النّاس ببغداد».

(٤) أورد المصنّف هنا ثلاث رواة عن سفيان بن عيينة بأسانيده إليهم، وأشار إلى خمسة آخرين رووه عن سفيان أيضا واحد عند البخاري وأربعة عند مسلم، وهي متابعات يقوّي بعضها بعضا، والمصنّف حافظٌ يسرد ما في جعبته من روايات رغم وجود ما يغني عنها عند الشّيخين.

من البشر(١).

والمعتزلة تقول: إنّ الله خلق صوتا أسمعه موسى(٢).

والأشعريّة يقولون: إنّ الله كلّم موسى بلطيفة فهم بها كلامَه من غير صوت وحرف(٣).

---

(١) إذ هو وحي بكلام سمعه موسى من الله بلا واسطة، بخلاف الوحي إلى سائر النّبيّين إلهاما أو بواسطة المَلَك الكريم، والله قادر على كلّ ذلك لا يعجزه شيء، وهو سبحانه يمجّد نفسه بما ذكر، ويثبت فضيلةً أكرم بها نبيّه موسى، فلا حاجةَ إذًا إلى مضايق التّأويل التي سلكها المعتزلة والأشاعرة، فإنّ مقتضاها نفي هذه الفضيلة الجليلة التي أشاد بها القرآن في غير ما آية كريمة. والذي يحمل إلى تلك التّأويلات الفاسدة ما يقذفه الشّيطان في الصّدور من تخيّل تكليم الرّحمن لموسى أنّه بصوت كصوت البشر، فيفزعون إلى تأويل ذلك بأنّ موسى لم يسمع كلام الله حقيقةً بل سمع صوتا مخلوقا خلقه الله في الهواء، يستعظمون على نبيّ الله ـ وهو بشر ـ أن يكون سمع كلام ربّه حقيقةً، وأيُّ ضرر في هذا الاعتقاد، مع نفي مشابهة الله لخلقه، وعدم إعطاء أيّة قيمة لتلك الوساوس الشّيطانيّة، والمسلم يؤمن جازما أنّ الله على كلّ شيء قدير، ولا يعجزه سبحانه أن يتفضّل على نبيّ الله فيكلّمه ويناديه من شاطئ الوادي الأيمن في البقعة المباركة من الشّجرة ويقول له: يا موسى إنّي أنا الله ربّ العالمين؛ فيا لها من فضيلة حازها موسى الكليم، ويا له من جلال غشيه حين سمع ما سمع، ويا له من تأويل خاطئ سلكه أهل الكلام، وأبطلوا به فضيلة منّ الله به على نبيّ كريم من أولي العزم من الرّسل صلّى الله وسلّم عليهم أجمعين.

(٢) ينظر: تفسير الماتريدي ٣/ ٤٢٠.

(٣) نفي الحرف والصّوت عزاه المؤلّف أيضا في رسالته إلى أهل زبيد ١٥٤ إلى أبي الحسن الأشعري، لكنّ الذي في إبانة الأشعري ٧٢ ـ عند قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] ـ قال الأشعري: «والتّكليم المشافهة بالكلام». وعلّق محقّقه الفاضل د. باكريم ـ وفّقه الله ـ قائلا: «وهذا يرجّح أنّه رحمه الله رجع عن القول بكلام النّفس وإنكار الحرف والصّوت، لأنّ إثباته للمشافهة يوحي بذلك، إذ المشافهة بالكلام لا تكون إلا بحرف وصوت والله تعالى أعلم».

وعلى قوليهما يسقط الاختصاصُ؛ لأنّ الذي سمعه محمّد ﷺ عند المعتزلة بصوت خلقه الله، وكذلك ما نَسْمَعُه نحن، ومحال أن يتمدّح مخلوق فيقول: إنّي أنا الله، وقد ادّعى ذلك قوم[١] فَجُوزُوا بأنّ لهم اللّعنة ولهم سوء الدّار، وما في استماع ذلك تخصيص بفضيلة، والصّوتُ عند أكثر المتكلّمين لا يقوم بنفسه وإنّما يقوم بغيره من حيوان أو جماد، وكذلك أيضا السّماعُ بلطيفة يشترك فيها موسى عليه السلام وغيرُه فيزول الاختصاص، فإنّ الأشعريّة تثبت أنّ المستمع من القارىء يسمع كلام الله، وأنّ ذلك بلطيفة من الله سبحانه.

وأيضا فلا خلاف بيننا في أنّ موسى عليه السلام كان من البشر، وغيْرَ مخالف لهم في البِنْيَة وجَرْي العادة، والله سبحانه لم يجعل في وُسْع البشر اليوم أن يَسْمَعُوا حقيقةً إلّا بجارحة وهي الأذن، ولم تَجْرِ العادةُ بسماع هذه الجارحة لما لا يكون حرفا وصوتا.

وقد قال لموسى عليه السلام كما أخبر به في القرآن ـ: ﴿فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾ [طه: ١٣] فعُلِمَ بذلك أنّ الذي سَمِعَه حروف وصوت، وأنه من الله يَسْمَعُه بأذنه[٢]، وبالله التّوفيق[٣].

قال أبو نصر: وقرأتُ في «كتاب السّنّة» الذي رواه أبو مُزاحِم

(١) منهم اللّعين فرعون الذي قال زورا وكذبا: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤].

(٢) الكلمة في الأصل غير مجوّدة الضّبط فتحتمل ما أثبتناه «بأُذُنِه» وتحتمل «بإِذْنِه»، وكلاهما له معنى صحيح كما لا يخفى، وإن كنّا إلى الأوّل أميل.

(٣) هنا في الحاشية اليمنى قيد بلاغ معارضة نصّه: «عورض» أي على الأصل المنقول عنه.

موسى بن عبيد الله بن يحيى الخاقاني(١) في نسخة صحيحة عتيقة مسموعة منه يقول فيها:

«حدّثنا عبد الله بن أحمد بن محمّد بن حنبل قال: سألتُ أبي رَحِمَهُ اللهُ عن قوم يقولون: لمّا كلّم الله عَزَّ وَجَلَّ موسى لم يتكلّم بصوت؟ فقال أبي رَحِمَهُ اللهُ: بلى تكلّم تَبَارَكَ وَتَعَالَى بصوت، وهذه الأحاديث نرويها كما جاءتْ.

وقال أبي: حديثُ ابن مسعود: إذا تكلّم الله يُسْمَعُ له صوتٌ كجَرِّ السِّلسلة على الصَّفْوان(٢).

قال أبي: وهذا الجهميّة تنكره.

قال أبي: وهؤلاء كفّار يريدون أن يُمَوِّهُوا على النّاس، من زعم أنّ الله عَزَّ وَجَلَّ لم يتكلّم / [٣٤أ] فهو كافر»(٣).

---

(١) المقرئ المشهور المتوفّى سنة ٣٢٥هـ وصاحب تلك القصيدة الرّائيّة المشهورة في التّجويد والتي شرحها عصريُّ المؤلِّف أبو عمرو الدّاني وهي مطبوعة متداولة، وينظر عن أبي مزاحم الخاقاني: سير أعلام النّبلاء ١٥/ ٩٤ ـ ٩٥ وغيره.

(٢) ذكره البخاري في صحيحه ٩/ ١٤١ معلّقا موقوفا على ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ومثله لا يقال بالرّأي، وقد وصله مرفوعا مطوّلا جماعة منهم أبو داود في السّنن ٧/ ١١٧، رقم: ٤٧٣٨، وعصريّو المؤلِّف: اللّالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السّنّة ٢/ ٣٦٨، رقم: ٥٤٨، والبيهقي في الأسماء والصّفات ١/ ٥٠٤، رقم: ٤٣٢، والخطيب في تاريخ بغداد ١١/ ٣٩٣، وقد قال المصنّف في رسالته إلى أهل زبيد في الرّدّ على من أنكر الحرف والصّوت ٢٥٤ ـ وهي مختصرة من أحد فصول كتابه هذا الإبانة ـ: «ما في رواته إلّا إمام مقبول». وينظر: التّوضيح لابن الملقّن ٣٠/ ٦٠، وفتح الباري ١٣/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧، وتغليق التّعليق ٥/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤، والسّلسلة الصّحيحة رقم: ١٢٩٣.

(٣) كتاب السّنّة لعبد الله بن أحمد ١/ ٢٨٠ ـ ٢٨١ وتمام كلام الإمام أحمد ـ وما أحسن ما به ختم ـ: «ألا إنّا نروي هذه الأحاديثَ كما جاءت». =

وفي هذا الكتاب أيضا[(١)]:

«حدّثنا عبد الله بن أحمد، قال: حدّثني عليّ بن مسلم، قال: حدّثنا عبد الصّمد، قال: حدّثنا أبان هو ابنُ يزيد، قال: حدّثنا أبو عمران وهو الجَوْني، عن نَوْفٍ:

أنَّ موسى عليه السلام لمّا نودي قال: ومَنْ أنتَ الذي تناديني؟ قال: أنا ربّك الأعلى»[(٢)].

= والجدير بالذِّكْر أنّ النّسخة المطبوعة من هذا الكتاب هي من رواية أبي عبدالله محمّد بن إبراهيم بن خالد الهروي عن عبد الله، ولم يعثر المحقّق ـ وفّقه الله ـ على ترجمة للهرويِّ هذا، واتّخذ بعضُ المخالفين جهالتَه متّكأ للطّعن في صحّة نسبة الكتاب لعبد الله، ووسمه بكتاب الزّيغ لا كتاب السّنّة، وليس ذلك بشيء، فقد تابعه آخرون عن عبد الله، منهم أبو مزاحم الخاقاني، وهي الرّواية التي اعتمدها عصريُّ المؤلِّف أبو يعلى الحنبلي في كتابه إبطال التّأويلات رقم: ٦٢، ٦٢، ٢١٤، ٣١٤، ٣٢٢، كما رواه عن عبد الله آخرون، وكلّ رواياتهم تشدّ عضد رواية الهرويِّ المطبوعة وإن كان مجهولا، وأسانيد الكتب يتساهل فيها ما لا يتساهل في أسانيد الروايات لابتنائها على الوجادة غالبا، ولأخينا الفاضل د. عبد الله البرّاك ـ وفّقه الله ـ بحث قيّم منشور عن توثيق أسانيد كتب العقيدة الإسلاميّة، وقد ذكر فيه ما يعضد صحّة نسبة الكتاب للإمام عبد الله، وختم بحثه قائلا: «من شكّك في نسبته، أو بدّل اسمه إلى الزّيغ، فلم يأتِ بحجّة علميّة ليردّ عليه». كما يراجع ما كتبه د. محمّد بن سالم القحطاني في مقدّمة تحقيقه لكتاب السّنّة ١/ ٨٤ ـ ٨٦.

(١) السّنّة ٢/ ٢٩١، رقم: ٥٦٠.

(٢) أخرجه عصريّ المؤلّف أبو نعيم في الحلية ٦/ ٥٠ من طريق أحمد بن حنبل، حدّثنا عبد الصّمد به، وتابع عبدَ الصّمد عن أبان موسى بنُ إسماعيل أخرجه ابن بطّة في الإبانة ٦/ ٣١٥، رقم: ٤٨٣، ونَوْفٌ تابعيٌّ يحكي خبرا عن نبيِّ الله موسى عليه السلام بينه وبينه قرون، وهو خبر لا نكارة فيه يعضده القرآن كما أشار إليه المؤلِّف، ونَوْفٌ هو ابن فضالة الحِمْيَري البِكالي القاصّ المشهور ابن امرأة كعب الأحبار، كان راويةً للقَصَص ذكره ابن حبّان في الثّقات ٧/ ٥٤٠، =

قال أبو نصر: نصّ القرآن موافق لما ذكر نَوْفٌ.

قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ﴾ [الشُّعَراء: ١٠].

قال: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريَم: ٥٢].

وقال: ﴿نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [القَصَص: ٣٠].

أخبرنا عبد الجبّار بن أحمد بن عمر المقرئ، قال: حدّثنا الحسن بن إسماعيل، قال: حدّثنا أحمد بن مروان المالكي[(١)]، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد، قال: حدّثنا عبد المنعم هو ابن إدريس، عن أبيه، عن وهب بن منبِّه:

«أنّ موسى عليه السلام لمّا أتى النّار لم ير عندها أحدا فاستوحش، فنودي من الشّجرة: اخلع نعليك.

فوقع عليه الرِّعْدَة، وأسرع بالإجابة: لبّيك، لبّيك. وتابع

= وفي قصّة الخضر مع موسى التي في الصّحيحين من طريق سعيد بن جبير، قيل لابن عبّاس: «إنّ نَوْفًا البِكاليَّ يزعم أنّ موسى ليس بموسى بني إسرائيل إنّما هو موسى آخر؟ فقال: كذب عدوّ الله...». أنكر عليه خبره الإسرائيلي المخالف لما في السّنّة التي حفظها ابن عبّاس؛ ولهذا قال الحافظ ابن حجر في التّقريب رقم ٧٢١٣: «شاميّ مستور، وإنّما كذّب ابنُ عبّاس ما رواه عن أهل الكتاب». وينظر: الجرح والتّعديل لابن أبي حاتم ٨/ ٥٠٥، وتهذيب الكمال للمزِّي ٣٠/ ٦٥.

(١) المجالسة وجواهر العلم ٤/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤، رقم: ١٤٥٢ لأبي بكر أحمد بن مروان الدِّينوري المالكي، والمصنِّف يروي الكتاب عن شيخه أبي القاسم عبد الجبّار بن أحمد بن عمر الطَّرَسُوسي المقرئ، عن أبي محمّد الحسن بن إسماعيل بن محمد بن مروان بن الغمر الغسّاني الضرّاب، عن مؤلِّفه ابن مروان الدِّينوري، والمطبوع هو فعلا من رواية الضّرّاب عن الدّينوري.

التّلبية استئناسا منه بالصّوت، وسكونا إليه.

فنودي: يا موسى، إنّي أنا الله ربّ العالمين.

فخرّ موسى صَعِقًا، فلمّا أفاق قال: إلهي، إنّي سمعتُ صوتك ولا أرى مكانك؛ فأين أنتَ؟

فقال: يا موسى، أنا فوقك، وأمامك، وخلفك، ومحيط بك[1]، وأقرب إليك من نفسك، إذا نظرتَ إلى ما بين يديك خفي عنك ما وراءك، وإذا سَمَوْتَ بطَرْفِكَ إلى ما فوقك ذهب عنك عِلْمُ ما تحتك، وأنا لا تخفى عليَّ خافية منك في جميع أحوالك»[2].

---

(١) في المجالسة: ومحيطا بك.

(٢) في إسناده عبد المنعم بن إدريس بن سنان اليمني المتوفّى سنة ٢٢٨هـ، أمّه هي أمّ سلمة بنت وهب بن منبّه، قال ابن سعد في الطّبقات الكبرى ٧/ ٣٦١: «روى كتب وهب من أحاديث الأنبياء والعُبّاد وأحاديث بني إسرائيل عن أبيه عن وهب بن منبّه، وكان قارئا لكتب وهب بن منبّه وحكمته». وكان جهميّا، اختلق على جدّه لأمّه وهبٍ ما لم يقله قال الحافظ الذّهبي في الميزان ٢/ ٦٦٨: «مشهور قصّاص ليس يعتمد عليه، تركه غير واحد، وأفصح أحمد بن حنبل فقال: كان يكذب على وهب بن منبّه، وقال البخاري: ذاهب الحديث». ووالده إدريس متروك أيضا كما قال الدّارقطني في الضّعفاء والمتروكين رقم: ٣٥٩، كما أنّ ابنه عبد المنعم لم يسمع منه شيئا، فهذه ظلمات ثلاثة تعلّ الخبر، وعلى فرض صحّته إلى وهب فغايته أن يكون من أخبار بني إسرائيل، ووهبٌ كثير النّقل لها ولقصص الأنبياء والأمم السّالفة مثل كعب الأحبار، على أنّه تابع إدريسا عن وهبٍ - بسياق أطول - ابنُ أخيه عبد الصّمد بن معقل أخرجه أحمد في الزّهد رقم: ٣٤٢ من طريق إسماعيل بن عبد الكريم بن معقل بن منبّه، قال: أخبرنا عبد الصّمد بن معقل، قال: سمعتُ وهب بن منبّه به فذكره، وإسناده لا بأس به، ويبقى الأثر إسرائيليّا، وسياق القصّة في القرآن كاف شاف، وينظر: المجروحين ٢/ ١٥٧، وتاريخ بغداد ١١/ ١٣، وتاريخ دمشق ٦١/ ١٣١، وتاريخ الإسلام ٥/ ٦٢٦.

أخبرنا أبو القاسم سالم بن محمّد بن نظيف ـ وكان رجلا صالحا[(١)] ـ قال: حدّثنا أبو الطّاهر محمّد بن أحمد القاضي، قال: حدّثنا محمّد بن عَبْدُوس، قال: حدّثنا محمّد بن بكّار، قال: حدّثنا أبو مَعْشَر، عن عبد الرّحمن بن معاوية أبي الحُوَيْرث قال:

«مكث موسى عليه السلام أربعين ليلةً لا يراه أحد إلا مات من نُور ربِّ العالمين»[(٢)].

أخبرنا عبد الجبّار بن أحمد المقرئ غير مرّة[(٣)]، قال: أخبرنا أبو السُّرور[(٤)] بُشْرَى الفُلْفُلِي، قال: حدّثنا عبد الله بن الحسين

---

(١) هذا من نوادر أحكام المصنّف على شيوخه يستفيد منها من يروم الكتابة عن جهود السِّجْزي في علوم الحديث روايةً، ولم نعثر على شيخه ابن نظيف هذا، وليس هو جزما عصريّه ـ الذي مات معه في نفس سنة ٤٤٤هـ ـ المقرئ أبا الحسن رَشَأ بن نظيف بن ما شاء اللّه الدِّمشقي رحمة الله عليهم أجمعين.

(٢) صاحب الخبر أبو الحُوَيْرث عبد الرّحمن بن معاوية المدني تابعيّ عالم بالمغازي اختلف فيه الأئمّة بين موثِّق ومجرِّح، وعلى فرض حفظه وثقته فبينه وبين ما نقل قرون، وقد أخرج الخبر عبد الله بن أحمد في السّنّة ١/ ٢٨٤، رقم: ٥٤٣، وابن أبي خيثمة في التّاريخ الكبير ٢/ ٢٧٠، رقم: ٢٨٣٩، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٦١/ ٥٤، ٥٥ وغيرهم من طريق محمّد بن بكّار به، وتابع محمّد بن بكّار ـ وهو ابن الرّيّان الرُّصافي ـ حجّاج بنُ محمّد المِصِّيصي أخرجه ابن معين في التّاريخ ٣/ ١٨٣، رقم: ٨٢٤، وأبو مَعْشَر ـ وهو نَجِيح بن عبد الرّحمن السِّندي المدني ـ ضعيف عندهم أصابه اختلاط.

(٣) نموذج من شيوخ المصنّف الذين تكرّر سماعه عليهم للحديث، وفي هذا الكتاب أمثلة عدّة يستفيد بها أيضا من يروم الكتابة عن السِّجْزي وجهوده في علم الحديث.

(٤) لم نظفر بشيخ شيخ المؤلِّف هذا، وكان في الأصل «أبو السّروى»، نَعَمْ له ذِكْرٌ في تاريخ ابن عساكر ٨/ ٤٠٤ ضمن شيوخ عصريّ المؤلِّف =

القاضي، قال: حدّثنا محمّد بن إبراهيم أبو أميّة، قال: حدّثنا سعيد بن نصير قال:

«سمعتُ /[٣٤ب] سفيان بن عيينة يقول لرجل: قُمْ فَصِحْ في النّاس: والله ما تُفْلِحُوا حتّى لا يكون شيء أحبَّ إليكم من كلام الله.

قال: كانت بنو إسرائيل يديمون النّظر إلى أُذُنيَّ موسى عليه السلام.

فقال: ما لكم تديمون النّظر إلى أُذُنيَّ؟

فقالوا: أُذُنٌ سمعتْ كلام الله عز وجل»(١).

أخبرنا أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن الحاجّ، قال: أخبرنا محمّد بن عبد الرّحمن الرَّمْلي، قال: حدّثنا محمّد بن سفيان بن المنذر، قال: حدّثنا الحسن بن أبي عَبَّادٍ قال:

= الأديب أبي محمّد إسماعيل بن رجاء العسقلاني المتوفّى سنة ٤٢٣هـ وهو فيه: «أبو السّرور بشرى بن عبد الله الفُلْفُلي»، ويعضد ما أثبتناه تناسب الكنية مع الاسم فهما سُرُورٌ وبُشْرَى رزقناهما الله تعالى.

(١) لم نظفر بهذا الخبر فيما تيسّر لنا الاطّلاع عليه من مصادر، وهو من مخبّآت هذا الكتاب، وأبو السّرور لم نسرّ بخبر عنه، وسعيد بن نصير الرّاوي عن سفيان هو ـ فيما يبدو ـ البغدادي الورّاق أبو عثمان صدوق له كتب في الزّهد ذكره المزّي في تهذيب الكمال ١١/٨٦، وابن حجر في تقريبه رقم: ٢٤٠٤، وأبو أميّة محمّد بن إبراهيم هو الطّرسوسي الحافظ صاحب المسند المفقود سوى تلك القُطَيْعَتَيْن منه وليس فيهما ما نبغي إذ إحداهما من مسند عبد الله بن عمر، والأخرى من مسند أبي هريرة رضي الله عنهما، وما في الخبر من كلام سفيان فأمره سهل، وما فيه من قصّة نظر قوم موسى إلى أذنيه فهو من أخبار بني إسرائيل وبينها وبين سفيان قرون، على أنّ سماع كليم الله عليه السلام بأذنيه الشّريفتين كلامَ ربّه عز وجل ثابت بلا ريب.

«كنتُ إلى جانب سفيان بن عيينة فقال: والله لا يَفْقَهُ أحد أبدا حتّى لا يكون شيء يسمعه بأذنيه أحبَّ إليه من كلام الله، إنّ[(١)] كلام الله ﷻ ارتفع عن عقول العِباد، وتطأطأتْ عقولهم عنه»[(٢)].

أخبرنا محمّد بن عليّ بن محمّد الكَعْبي، قال: حدّثنا عمر بن محمّد بن سَيْف، قال: حدّثنا شعيب بن محمّد الذّارع، قال: حدّثني حُمَيْد بن الرّبيع، قال: قال ابن عيينة:

«كلام الله غير مخلوق، قال الله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فجعل الخَلْقَ غير الأمر»[(٣)].

---

(١) في إبانة ابن بطّة: وإنّ.

(٢) أخرجه ابن بطّة في الإبانة ٦/١٨، رقم: ٢٠٧ من طريق الحسن بن عبدالرّحمن القاري، قال: سمعتُ سفيان بن عيينة به فذكره، وقال محقّقه ـ وفّقه الله ـ: «لم أجد من خرّجه». كما قال عن راويه القاري: «لم أجد له ترجمة». والذي في سند السِّجزي الحسن بن أبي عبّاد لا الحسن بن عبدالرّحمن القاري، وكلا الحَسَنَين لا أثر عنهما ولا خبر، ومحمّد بن سفيان ابن المنذر هو أبو المنذر الرّملي من شيوخ الطّبراني مجهول، وما في الخبر من كلام سفيان عن عظمة القرآن حقّ لا مرية فيه.

(٣) في إسناد المؤلّف حُمَيْد بن الرّبيع وهو أبو الحسن اللّخمي الخزّاز الكوفي مختلف فيه، وطعن فيه ابن معين بشدّة، وأنكر هذا الطَّعْنَ على ابن معين صاحبُه الإمام أحمد كما في لسان الميزان ٣/ ٢٩٧، وقد تابع ـ بحمد الله تعالى ـ حُمَيْدًا جماعةٌ منهم سعيد بن نصير عند الخلّال في السّنّة ٥/ ١٠٩، رقم: ١٧٤٢، وعبد الرّحمن بن عبد الله بن سوّار عند عبد الله ابن الإمام أحمد في السّنّة ١/ ١٦٩، رقم: ١٩٦، وسياق ابن سوّار لطيف للغاية تتجلّى فيه جلالة سفيان وحقارة بشر المرِّيسي قال ابن سوّار: «كنتُ عند سفيان بن عيينة فوثب النّاسُ على بشر المرِّيسي حتّى ضربوه وقالوا: جَهْميٌّ، فقال له سفيان: يا دُوَيِّبة يا دُوَيِّبة ألم تسمع الله ﷻ يقول: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾، فأخبر ﷻ أنّ الخَلْقَ غير الأمر، قيل لسوّار: فأَيْشٍ قال بشر؟ قال: سكتَ =

أخبرنا[١] هبة الله بن إبراهيم بن عمر، قال: أخبرنا عليّ بن الحسين بن بُنْدار، قال: حدّثنا عبد الرّحمن بن عبيد الله، قال: حدّثنا حاجب يعني ابنَ سليمان، قال: حدّثنا محمّد بن مصعب، قال: حدّثنا نصر بن طَريف أبو جُرَيْ[٢]، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشّعبي، عن عبد الله بن الحارث، عن ابن عبّاس:

«في قوله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٣] قال: رأى محمّد ﷺ ربّه ﷻ مرّتين، وكلّم الله تعالى موسى مرّتين»[٣].

خالفه يَعْلَى بن عُبَيْد عن إسماعيل[٤].

أخبرناه أبو زُهَيْر مسعود بن محمّد بن محمّد، قال: أخبرنا

= لم يكن عنده حجّة». وأصل الخبر عند الإمام البخاري معلّقا في صحيحه ٩/ ١٦٠ ووصله ـ كما قال الحافظ ابن حجر في الفتح ١٣/ ٥٣٢ ـ ابن أبي حاتم في الرّدّ على الجهميّة، وينظر للاستزادة: تفسير سفيان بن عيينة ٢٤٩ من جمع وتحقيق: أحمد صالح محايري.

(١) هذا إسناد عشاري نازل يفيد من رام دراسة جهود السِّجْزي في علوم الحديث، وله في هذا الكتاب عوال كثيرة.

(٢) كذا في الأصل بضمّ الجيم وفتح الرّاء وأشار النّاسخ إلى ضبط آخر فيه: جَزْء، وهذا الثّاني هو الأكثر، وقيل: جَزِي، وقيل غير ذلك، ينظر: الإكمال ٢/ ٧٩ ـ ٨١ لابن ماكولا عصريِّ المؤلّف، وسؤالات أبي عبيد الآجرّي أبا داود السّجستاني في الجرح والتّعديل رقم: ٤٥٨، ولسان الميزان ٨/ ٢٦١.

(٣) في إسناد المؤلّف نصر بن طَريف الباهلي القصّاب قصبه أهل الحديث بل قال الفلّاس ـ كما في كامل ابن عديّ ٨/ ٢٧٤ ـ: «ممّن أُجْمِعَ عليه من أهل الكذب».

(٤) يعني أنّ يعلى ـ وهو ثقة إمام حافظ ـ رواه عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشّعبي عن ابن الحارث عن كعب من قوله، بينما نصر بن طَريف ـ وهو مجمع على كذبه ـ رواه بنفس السند من قول ابن عبّاس.

محمّد بن عبد الله بن إبراهيم(١)، قال: حدّثنا محمّد بن الجَهْم، قال: حدّثنا يَعْلَى، عن إسماعيل، عن عامر، عن عبد الله بن الحارث بن نَوْفَل، عن كعب قال:

«إنّ الله ﷻ قَسَمَ كلامه ورؤيته بين موسى ومحمّد صلّى الله عليهما، فكلّمه موسى مرّتين، ورآه محمّد مرّتين»(٢).

وقد روي نحوه مسندا.

أخبرناه عثمان بن محمّد بن عليٍّ الحَواجِبي(٣)، قال: حدّثنا عبيد الله بن أحمد بن القاسم الكوفي، قال: حدّثنا محمّد بن يونس، قال: حدّثنا بشر بن عُبَيْد الدّارِسي، قال: حدّثنا موسى ابن سعيد الرّاسِبي، عن قتادة، عن سليمان اليَشْكُري، عن جابر ابن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ:

---

(١) الإمام الحافظ المتقن مسند العراق أبو بكر ابن عبدويه البغدادي الشّافعي البزّاز المتوفّى سنة ٣٥٤هـ، وهو صاحب الأجزاء الغيلانيات التي خرّجها له الحافظ الدّارقطني، ولم نر حديثنا هذا فيها، وينظر عنه: سير أعلام النّبلاء ١٦/ ٣٩ ـ ٤٢.

(٢) تابع جماعة كثيرون يَعْلَى على ما روى منهم أشعث بن عبد الله عند عبد الله في السّنّة ١/ ٢٨٦، رقم: ٥٤٨، وعَبْدَة بن سليمان الكلابي عند ابن خزيمة في التّوحيد ٢/ ٤٩٦، والمعتمر بن سليمان عند الحاكم ـ شيخ المؤلّف ـ في المستدرك ٢/ ٦٢٩، رقم: ٤٠٩٩، كلّهم عن إسماعيل بن أبي خالد به من قول ابن عبّاس، ورجاله ثقات، وهو عند التّرمذي في جامعه ٥/ ٢٤٧، رقم: ٣٢٧٨ من رواية مجالد عن الشّعبي به، وفيه اجتماع ابن عبّاس مع كعب في عرفة، وذكر كعبٌ قوله السّابق بحضور ابن عبّاس.

(٣) من شيوخ المؤلِّف البغداديّين، استقرّ بمكّة المكرّمة، ومات بها بعد عام ٣٧٠هـ، وكان عالما بعلوم الصّوفيّة، ينظر: ذيل تاريخ بغداد لابن النّجار ١٧/ ١٦٤ ـ ١٦٥.

«إنّ الله أعطى موسى الكلام، وأعطاني الرّؤية، وفضّلني بالمقام /[٣٥أ] المحمود، والحوض المورود»[(١)].

قال أبو نصر: وذكر أبو مُزاحم موسى بن عبيد الله في «كتاب السّنّة»[(٢)] قال:

«حدّثنا عبد الله بن أحمد هو ابن حنبل[(٣)]، قال: حدّثني محرز ابن عون، قال: حدّثنا خلف بن خليفة، عن وائل بن داود:

في قول الله ﷻ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النّساء: ١٦٤] قال: مرارا».

---

(١) أخرجه القطيعي في الرّابع من الفوائد المنتقاة العوالي، انتقاء: ابن أبي السّريّ البصري رقم: ٧٢، من طريق محمّد بن يونس الكديمي، عن بشر بن عبيد الدّارسي به، والكديمي وشيخه وضّاعان كذّابان، فكان حريّا بالمؤلّف ـ وهو من هو جلالةً ـ أن يتنكّب عن روايتيهما، لكنّه قد أسند ومن أسند فقد أحالك كما قرّره أهل الحديث، قال العلائي في جزء فيه ذِكر كليم الله موسى بن عمران ضمن مجموع رسائله ٤٣: «هذا حديث ضعيف جدّا فيه محمّد بن يونس الكديمي وهو هالك...وشيخه الدّارسي قال فيه الأزدي: كذّاب، وفي هذين كفاية». وينظر: الموضوعات لابن الجوزي رقم: ٥٥١، وميزان الاعتدال للذّهبي ١/ ٣٢٠، ٤/ ٧٤، والسّلسلة الضّعيفة للألباني رقم: ٣٠٤٩.

(٢) سبق للمؤلّف أن نقل عن هذا الكتاب من «نسخة صحيحة عتيقة مسموعة منه» كما قال، وأبو مزاحم صاحب الكتاب هو المقرئ المشهور المتوفّى سنة ٣٢٥هـ ناظم تلك القصيدة الرّائيّة المشهورة في التّجويد والتي شرحها عصريُّ المؤلّف أبو عمرو الدّاني، وهي مطبوعة متداولة.

(٣) السّنّة لعبد الله بن أحمد رقم: ١١٧٦، ومن طريقه النّجّاد في جزء الرّدّ على من يقول بخلق القرآن رقم: ١٦، وينظر: جامع البيان للطّبري ٧/ ٦٨٩، والإبانة لابن بطّة ٦/ ٣١٨، ورسالة المؤلّف إلى أهل زبيد ١٦٥. ونوح بن أبي مريم أبو عصمة الجامع كان شديدا على الجهميّة، لكن مع ضعف شديد في الحديث، وقد تقدّم نقل المؤلّف عنه في أوائل كتابنا هذا.

وقال(١): «حدّثنا عبد الله بن أحمد(٢)، قال: حدّثني محمّد ابن إسحاق الصّغاني، قال: حدّثنا محمّد بن حُمَيْد، قال: حدّثنا أبو تُمَيْلَة قال:

سألتُ نوح بن أبي مريم وهو أبو عِصْمَة المروزي: كيف كلّم الله موسى؟ قال: مشافهةً.

أخبرنا(٣) عبد المؤمن بن صدقة ـ وكان صدوقا ـ قال: أخبرنا محمّد بن أحمد بن عبد الله القاضي(٤)، قال: حدّثنا أحمد بن يحيى ثعلب:

«في قوله ﷻ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤] قال: إنّما أتى بالمصدر لتزول الشّبهة، ويُعْلَمَ أنّه كلام من مكلِّم إلى مكلَّم»(٥).

أخبرنا أبو الفتح منصور بن عليّ بن عبد الله، قال: أخبرنا الحسن بن رَشِيقٍ، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد أبو العلاء، قال: حدّثنا عليّ ابن المديني، قال: حدّثنا الضّحّاك بن مَخْلَدٍ،

(١) أي أبو مزاحم الخاقاني في كتابه السّنّة.
(٢) السّنّة لعبد الله بن أحمد رقم: ٥٤٧، ومن طريقه النّجّاد في جزء الرّدّ على من يقول بخلق القرآن رقم: ١٥.
(٣) القائل أخبرنا هو أيضا أبو مزاحم الخاقاني في كتابه السّنّة، وشيخه عبد المؤمن بن صدقة لم نظفر به، وقول الخاقاني عنه: «كان صدوقا» درّة نقلها لنا الحافظ السّجزي، وهي من مخبآت كتابه الإبانة.
(٤) الذّهلي الحافظ.
(٥) بنحوه في تفسير القرآن ١/ ٥٠٣ لعصريّ المؤلّف أبي المظفّر ابن السّمعاني، وينظر أيضا: زاد المسير لابن الجوزي ١/ ٤٩٩.

قال: حدّثنا عبد الله بن لاحق المكّي، قال: حدّثنا أبو عبادة بن عمرو بن سعد بن عبادة، عن أبيه قال:

«كنت جالسا مع عمرو بن عثمان في مسجد رسول الله ﷺ، قال: فمرّ به عبد الله بن سلام، قال: فقال: ما شِئْتَ عمرو بنَ عثمان، فوالله الذي بعث محمّدا ﷺ بالحقِّ إنّه لفي كتاب الله المنزل: أن لا تقطع من كان يصل أباك فتطفئ بذلك نورك»[(١)].

أخبرنا أبو الحسن الخَصِيب بن عبد الله بن محمّد، قال: أخبرنا عثمان بن محمّد بن أحمد السَّمَرْقَنْدي، قال: حدّثنا أحمد يعني ابنَ شيبان الرَّمْلي، قال: حدّثنا المؤمّل يعني ابنَ إسماعيل، عن أبي هلال وهو محمّد بن سُلَيْم[(٢)] الرّاسبي، عن محمّد وهو ابنُ سيرين قال:

«ركب كعب ومحمّد بن أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة سفينة، فقال محمّد بن أبي حذيفة لكعب: يا كعبُ، أتجد جَرْيَ سفينتنا

---

(١) أخرجه ابن المبارك في البرّ والصّلة رقم: ٨٦، ومن طريقه البخاري في الأدب المفرد رقم: ٤٢، والخطيب البغدادي في المتّفق والمفترق ٢/ ١١٢٣، رقم: ٦٩٦، وأخرجه المزّي في تهذيب الكمال من طريق رَوْح بن عُبادة، حدّثنا عبد الله بن لاحق المكّي به، لكن في سياق ابن المبارك: سعد بن عبادة الزّرقي، وفي سياق المزّي: سعد بن عمرو بن عبادة، وهي ثلاثة أقوال في اسمه وضّحها المزّي في كتابه، وهو ممّن ذكره ابن حبّان في الثّقات ٦/ ٣٧٥، وبانفراد ابن حبّان بتوثيقه أعلّه الألباني في السّلسلة الضّعيفة ١٠٨/٥. وشيخ السِّجْزي أبو الفتح منصور بن عبد الله بن عليّ هو الطّرسوسي، ووصفه في موطن آخر من كتابه هذا بالضّرير.

(٢) كانت هكذا في الأصل: محمّد بن سليم، ثمّ أضيفت النّون وعمِّق حِبْرُها، والصّواب في رسم اسمه هو: محمّد بن سليم كما في كتب الرّجال.

هذه في التّوراة؟

قال: فقال كعب: يا محمّد، لا تستهزئ بالتّوراة فإنّها كتاب الله ـ وذكر الحديثَ ـ»(١).

أخبرنا أبو محمّد عبد الرّحمن بن عمر بن محمّد، قال / [٣٥ب] حدّثنا أبو الحسن عليّ بن عبد الله بن عبد الرّحمن القاضي، قال: حدّثنا عبد الرّحمن بن أبي الخطّاب، قال: حدّثنا نُعَيم بن حمّاد، قال: حدّثنا رِشْدِين بن سعد، قال: حدّثنا عُقَيل، عن الزّهري، عن كعب قال:

«إنِّي لأجد في كتاب الله المنزل على موسى بن عمران عليه السلام: إنّ للإسكندريّة شهداءَ يُسْتَشْهَدُون في بطحائها، خير مَنْ مضى، وخير مَنْ بقي، وهم الذين يباهي الله عز وجل بهم شهداء بدر»(٢).

---

(١) في إسناد المؤلّف أبو هلال محمّد بن سليم الرّاسبي صدوق فيه لين كما في تقريب التّهذيب رقم: ٥٩٢٣، لكن لم ينفرد به بل تابعه عوف ـ وهو ابن أبي جميلة الأعرابي ـ عن ابن سيرين بنحوه أخرجه ابن شبّة في تاريخ المدينة ٣/ ١١١٧، كما أخرجه ٣/ ١١١٨ عن عارم عن الرّاسبي به.

(٢) عزا هذا الخبر للسّجزي في إبانته القرطبيُّ في كتابه التّذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة ١١٦٨، وابنُ الملقّن في التّوضيح لشرح الجامع الصّحيح ١٦/ ٥٢٧، والعيني في عمدة القاري ١٥/ ٢٤٢، وفي الإسناد نعيم بن حمّاد وشيخه رشدين بن سعد وكلاهما ضعيف، والزّهري لم يدرك كعب الأحبار، وخبر كعب من نقليّاته عن بني إسرائيل، والإسكندريّة ورد في فضائلها بعض الأحاديث وأفردها بعضهم بالتّصنيف، ولا يصحّ من تلك الأحاديث شيء، وما ورد فيها وفي عسقلان ونحوهما من البلدان إنّما هو باعتبارها ثغورا للمرابطة لا لفضائل خاصّة في ذاتها، وقد تابع الزّهريَّ عن كعبٍ الحسنُ البصري أخرجه أبو عليّ الحسن بن عمر بن الحسين ابن الصبّاغ الغافقي الإسكندري المالكي في جزء من فضائل الإسكندريّة ق ٣٠ب ـ نسخة الظّاهريّة =

أخبرنا أبو الحسن أحمد بن إبراهيم بن أحمد المكّي[١]، قال: أخبرنا محمّد بن الرّبيع، قال: حدّثنا محمّد بن عُزَيْز، قال: حدّثني سلامة ـ يعنى بن رَوْح، عن عُقَيْل قال:

= رقم: ٩٥٤، وفي إسناده أبو نصر مطروح بن محمّد بن شاكر المصري، وقد وردت من طريقه عن شيخه هانئ بن المتوكّل أباطيل في فضل الإسكندريّة كما في الميزان ٤/ ١٢٦، وهو ثقة، فتعصّب الجنابة بمن فوقه؛ ولهذا قال الحافظ ابن حجر في اللّسان ٨/ ٨٤: «فلعلّ البلاء ممّن بعده». وشيخ المؤلِّف الذي أسند عنه هذا الحديث هو مسند الدّيار المصريّة أبو محمّد عبد الرّحمن بن عمر بن محمّد التُّجِيبي البزّاز المصري ت ٤١٦هـ المعروف بابن النّحّاس صاحب تلك المشيخة المطبوعة وغيرها كما تقدّم.

(١) هذا سند يروي به المؤلِّف عن شيخه المكّي كتابا للإمام الزّهري من طريق محمّد بن الرّبيع الجيزي، عن محمّد بن عُزَيْز، عن سلامة بن روح، عن عُقَيْل، عن الزّهري، وهو كتاب حديث مشهور في الأيليِّين، والنّقول المسندة عنه وفيرة، رواه محمّد بن عُزَيْز بن عبد الله الأيلي، عن أبي خَرْبَق سلامة بن روح بن خالد الأيلي، عن عمّه عُقَيْل بن خالد الأيلي، عن الزّهري، على أنّ محمّد بن عُزَيْزٍ الأيلي فيه ضعف، وتكلّموا في صحّة سماعه من سلامة، كما تكلّموا في صحّة سماع سلامة من عمّه عُقَيْل بن خالد، لكنّ الطّريق إنّما هو إلى كتابٍ للإمام الزّهري، والكتب سبيلها الوجادة، وعُقَيْلٌ كان من أشدّ النّاس ملازمةً للإمام الزّهري، بل ذكر ابن معين أنّه «أثبت النّاس في الزّهري». قال ابن عديّ في الكامل ٤/ ٣٣٢: «هذه الأحاديث عن عُقَيْلٍ عن الزّهري كتاب نسخة كبيرة يقع في جزءين، وفيها عن عُقَيْلٍ عن الزّهري أحاديث أنكرت من حديث الزّهري بما لا يرويه غير سلامة عن عُقَيْل عنه». وقال الدّارقطني في المؤتلف والمختلف ٤/ ١٧٥١: «محمّد بن عُزَيْز الأيلي يروي عن سلامة بن روح عن عُقَيْل بن خالد كتاب الزهري وغيره، كان بأيلة». وينظر: تهذيب الكمال للمزّي ١٢/ ٣٠٤، ٢٦/ ١١٥، وشيخ المؤلّف أبو الحسن المكّي هو العَبْقَسي العطّار المتوفّى سنة ٤٠٥هـ، وكان مسند الحجاز في زمانه، قال الذّهبي في تاريخ الإسلام ٩/ ٨٠: «دلّسه السِّجزي مرّةً فقال: أخبرنا أحمد بن أبي إسحاق قاضي جُدَّة».

«سئل ابن شهاب عن هذه الآية: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١].

قال ابن شهاب: نزلت هذه الآية تعمّ[١] من أوحى الله إليه من البشر كلّهم. قال: كلام الله[٢] الذي كلّم به موسى من وراء حجاب، والوَحْيُ: ما يوحي الله إلى النبيّ من أنبيائه ﷺ ليثبت الله ﷻ ما أراد من وحيه في قلب النبيّ ﷺ، فيتكلّم به النبيّ ويكتبه، فهو كلام الله ووحيه، ومنه ما يكون بين الله وبين رسله، ومنه ما يتكلّم به الأنبياء، ولا يكتبونه لأحد، ولا يأمرون بكتابه[٣]؛ ولكنّهم يُحَدِّثون به النّاس حديثا، ويبيّنونه لهم أنّ الله[٤] أمرهم أن يبيّنوه للنّاس، ويبلغونهم إيّاه، ومن الوحي ما يرسل الله به من يشاء ممّن اصطفاه من ملائكته، فيكلّمون به أنبياءه من النّاس، ومن الوحي ما يرسل الله به من يشاء من الملائكة فيوحيه وحيا في قلب من يشاء من رسله»[٥].

---

(١) في التّمهيد: تعدّ.

(٢) في مجموع الفتاوى: فكلام الله.

(٣) في المجموع: بكتابته.

(٤) في المجموع: لأنّ الله.

(٥) نقل شيخ الإسلام ابن تيميّة كلام الزّهري من كتاب الإبانة وكتاب للبيهقي فقال ـ كما في مجموع الفتاوى ١٢/٣٩٧: «رُوِّينا في كتاب الإبانة لأبي نصر السِّجْزي وكتاب البيهقي وغيرهما»، ويعني ابن تيميّة بقوله: «رُوِّينا» أي روى له شيوخه بأسانيدهم إلى هذين الكتابين، ومراده بكتاب البيهقي الأسماء والصّفات وهو فيه ١/٤٩٦ من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب به، فكتاب الإبانة من جملة مرويّات ابن تيميّة، وينظر النّصّ كاملا ـ مع فوارق =

أخبرنا أبو محمّد الحسن بن محمّد بن عبد الله المخزومي، قال: حدّثنا إسماعيل بن يعقوب ابن الجِراب إملاءً، قال: حدّثنا محمّد بن غالب بن حرب التَّمْتام، قال: حدّثنا أبو المعتمر عمّار ابن زَرْبِي، قال: حدّثنا بشر بن منصور السُّلَيمي[1]، عن داود بن أبي هند، عن وهب بن منبّه قال:

«قرأتُ في بعض الكتب التي أنزل الله ﷻ من السماء: إنّ الله ﷻ قال لموسى عليه السلام: تدري لأيِّ شيء كَلَّمْتُكَ؟

قال: لأيِّ شيء؟

قال: لأنِّي اطّلعتُ في قلوب العباد فلم أر قلبا أشدّ حبّا لي / [٣٦أ] من قلبك»[2].

أخبرنا أبو الحسين محمّد بن إبراهيم بن عليٍّ، وأبو العبّاس

= يسيرة - في كتابي ابن عبد البرّ التّمهيد ٢٢/ ١١٤، والاستذكار ٢/ ٤٩٢ وكلاهما - أعني البيهقي وابن عبد البرّ - عصريّان للمؤلّف الذي انفرد بطريق لم نر له أثرا عند غيره.

(١) جوّدت اللّام في الأصل بفتحة يعني «السُّلَيْمي»، وإليه ذهب ابن السّمعاني في الأنساب ٧/ ٢٠٠، ولم يرتضه ابن الأثير في اللّباب ٢/ ١٣٣ بل اعتبره خبطا، والصّواب عنده «السَّلِيمي» بفتح السّين وكسر اللّام، وهو الذي ذكره الحازمي في عجالة المبتدي ٧٤، وجماعة سواه.

(٢) في إسناد المؤلّف أبو المعتمر عمّار بن زَرْبي البصري الضّرير قال أبو حاتم - كما في الجرح والتّعديل ٦/ ٣٩٢ لابنه -: «كذّاب متروك الحديث». ثمّ هو من نقل وهب بن منبّه لأخبار بني إسرائيل وهو مشهور بها مثل كعب الأحبار، وقد تابع السِّجْزي عن المخزوميّ عصريُّه القاضي أبو الحسن عليّ بن الحسن الخلعي في الخلعيات رقم: ٣٢٦، ومن طريق الخلعي أخرجه الحافظ ابن عساكر في كتابه تاريخ دمشق ٦١/ ٥٢ - ٥٣، والذّهبي في سير أعلام النّبلاء ١٥/ ٤٩٨، وتاريخ الإسلام ٧/ ٨١٩.

أحمد بن محمّد ابن يحيى[١]، قالا: حدّثنا محمّد بن أحمد بن عبد الله القاضي، قال: حدّثنا أبو العبّاس عبد الله بن محمّد الحارثي، قال: حدّثنا هارون بن عبد الله البزّاز، قال: حدّثنا سيّار، قال: حدّثنا جعفر، قال: حدّثنا ثابت قال:

«لمّا مات موسى بن عمران عليه السلام جالت الملائكة في السّماوات، بعضُها إلى بعض، واضعي أيديهم على خدودهم، ينادون: مات موسى كليم الله، فأيُّ الخَلْق لا يموت؟»[٢].

قال أبو نصر: فهذه جملة ممّا جاء في ذِكْر موسى عليه السلام، وتكليم الله سبحانه إيّاه، ولعلّنا نذكر منه شيئًا آخر عند الرّدِّ على الأشعري ومن قال بقوله.

ومن المسائل التي جمعها حديث آدم وموسى عليهما السلام ومُحاجَّتهما، وقد ذكرنا بعضها بعقب الحديث[٣].

فممّا لم نذكره هناك:

---

(١) هما شيخاه: أبو الحسين محمّد بن إبراهيم بن عليّ بن غالب المصري التّمّار القاضي المتوفّى سنة ٤٢٤هـ، وأبو العبّاس أحمد بن محمّد بن الحاجّ بن يحيى الإشبيلي الشّاهد نزيل مصر المتوفّى سنة ٤١٥هـ.

(٢) في إسناد المؤلِّف سيّار وهو ابن حاتم العَنَزي صدوق له أوهام كما في التّقريب رقم: ٢٧١٤، وقد تابعه بنحوه الإمام أحمد أخرجه ابنه عبد الله في زوائد زهد أبيه رقم: ٣٨٦ حدّثنا جعفر به، وثابت هو ابن أسلم البُناني من أئمّة التّابعين وزهّادهم وثقاتهم، وكان يقصّ فيما ذكره الإمام أحمد ـ كما في الجرح والتّعديل ٢/ ٤٤٩ ـ ولا شكّ أنّ خبره هذا من جملة ما كان يقصّه من أخبار بني إسرائيل، وهي جديرة بالجمع والدّراسة، وجعفر الرّاوي عن ثابت هو ابن سليمان الضّبعي.

(٣) سبق للمؤلّف ذكر حديث «فحجّ آدم موسى» وإيراد ما فيه من الفوائد.

ثبوت الحديث في أنّ التّوراة كتبه الله سبحانه بيده، وقد جاء في ذلك أحاديث نذكرها في موضعها إن شاء الله.

وكلّ ما يتعلق بهذا النّوع الذي نورده مما يختصّ بالصِّفات فإنّا نثبتها إذا صحّت الرّواية، ونؤمن بها معتقدين أنّ الله تعالى لا يشبهه شيء، ولا يجوز عليه التّكييف.

ومن تلك المسائل: إثبات القدر خلافا للمعتزلة، كما حكم به النّبيّ ﷺ لآدم على موسى عليه السلام حيث قال: «فحجّ آدمُ موسى».

ولبسط ذلك موضع آخر يأتي فيما بعد إن شاء الله وبه التّوفيق.

أخبرنا منير بن أحمد بن الحسن قراءةً عليه، قال: أخبرنا عليّ بن أحمد بن إسحق، قال: حدّثنا جعفر بن سليمان، قال: حدّثني إبراهيم بن المنذر الحزامي، قال: حدّثني عبد الله بن معاذ الصّنعاني، قال: حدّثنا مَعْمَر (١)، عن ابن شهاب.

وأخبرنا إبراهيم بن عليّ بن عبد الله القرشي (٢)، قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر بن محمّد، قال: حدّثنا يحيى بن أيّوب وأحمد ابن حمّاد زُغْبَة، قالا: حدّثنا يحيى بن عبد الله بن بكير.

وأخبرنا أحمد بن محمّد بن القاسم، ومنصور بن عليّ بن عبدالله، قالا: أخبرنا الحسن بن رَشِيقٍ، قال: حدّثنا أحمد بن

---

(١) ابن راشد بن أبي عمرو الأزدي نزيل اليمن.

(٢) أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ بن عبد الله القرشي الأموي العثماني المصري الغازي الصّيرفي النّاقد المصري كان حيّا عام ٤١٩هـ كما مضى لنا من قبل، وقد ذكر السِّجزي ـ كما في اللآلئ المصنوعة ١/ ١٤ ـ أنّه كان صدوقا.

محمّد بن عبد العزيز[1] / [٣٦ب] قال: حدّثنا يحيى بن عبد الله ابن بُكَيْر، قال: حدّثني اللّيث بن سعد، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب.

وأخبرنا الحسين بن أحمد بن محمّد الجوهري، قال: أخبرنا الحسين بن عبد الله بن أحمد القرشي بانتقاء عبد الغنيّ[2]، قال: حدّثنا أبو العبّاس إسماعيل بن داود البزّاز، قال: حدّثنا أبو موسى عيسى بن حمّاد زُغْبَة، قال: حدّثنا رِشْدِين بن سعد، قال: حدّثني عُقَيل بن خالد ويونس بن يزيد وابن سَمْعان[3]، عن ابن شهاب.

وأخبرنا أحمد بن إبراهيم بن أحمد العَبْقَسي، قال: أخبرنا

---

(١) ابن رباح التُّجيبي الأموي المصري المؤدّب المعروف بأبي الرّقراق المتوفّى سنة ٢٩٦هـ، كان من أصحاب يحيى بن عبد الله بن بكير، وروى عنه موطّأ الإمام مالك، والسّجْزي في كتابه الإبانة يسند جملة من مرويّات ابن بكير من طريق أبي الرّقراق عن بعض شيوخه ـ أي السّجْزي ـ بأسانيدهم عن أبي الرّقراق عن ابن بكير، وينظر عنه: تاريخ الإسلام للذّهبي ٦/ ٨٩٤، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدّين ٦/ ١٧٥، ونزهة الألباب لابن حجر ٢/ ٢٦٠.

(٢) يروي هنا السّجْزي عن شيخه الحسين بن أحمد بن محمّد الجوهري المؤدّب ما انتقاه الحافظ عبد الغنيّ بن سعيد الأزدي من حديث الحسين بن عبد الله بن أحمد القرشي، والقرشي هذا هو أبو القاسم الحسين بن عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن محمّد، من أهل مصر، توفّي سنة ٣٧٧هـ، كما في تاريخ علماء أهل مصر لابن الطّحّان رقم: ٢٢١، وقد انتقى من حديثه أيضا الحافظ الدّارقطني كما في السّابع عشر من الخلعيات رقم: ٢٤ لعصريِّ المؤلّف أبي الحسن الخلعي.

(٣) أبو عبد الرّحمن عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي المدني القاضي متروك كما في التّقريب رقم: ٣٣٢٦، لكنّه قد توبع.

محمّد بن الرّبيع بن سليمان الجيزي، قال: حدّثنا أبي الرّبيع بن سليمان، وأملاه علينا يونس بن عبد الأعلى، قالا: حدّثنا عليّ ابن مَعْبَد بن شدّاد، قال: حدّثنا عبيد الله بن عمرو الجزري، عن إسحاق بن راشد، عن الزّهري.

وأخبرنا الخَصِيب بن عبد الله بن محمّد، قال: أخبرنا عليّ ابن أحمد بن إسحاق، قال: حدّثنا الحسن بن أحمد بن حبيب الكرماني.

وأخبرنا تُراب بن عمر بن عبيد[١]، قال: أخبرنا عبد العزيز ابن محمّد بن زياد، قال: حدّثنا يوسف بن يعقوب القاضي.

قالا: أخبرنا أبو الرّبيع العَتَكي الأزدي وهو سليمان بن داود، قال: حدّثنا فُلَيْح بن سليمان المدني، عن ابن شهاب الزّهري أنّه قال: أخبرني عروة بن الزّبير وسعيد بن المسيِّب وعلقمة بن وقّاص وعبيد الله بن عبد الله[٢]، عن حديث عائشة رضي الله عنها:

---

(١) هنا استعراض من السِّجْزي لطرق طرفٍ من حديث الإفك حيث أسنده عن ثمانية من شيوخه هم: إبراهيم بن عليّ بن عبد الله القرشي، وأحمد بن محمّد ابن القاسم الأنماطي، ومنصور بن عليّ بن عبد الله الطّرسوسي، والحسين بن أحمد بن محمّد الجوهري، ومنير بن أحمد بن الحسن الأزدي، وأحمد بن إبراهيم بن أحمد العبقسي، والخصيب بن عبد الله بن محمّد الأصبهاني، وتراب بن عمر بن عبيد الغسّال، بطرقهم المختلفة التي تؤول إلى أربعة رواة عن الزّهري هم: يونس بن يزيد ومعمر وإسحاق بن راشد وفليح بن سليمان المدني، وهذا الاستعراض للطّرق من السِّجْزي في كتابه الإبانة دالّ على سعة الحفظ قال الحافظ الذّهبي في تذكرة الحفّاظ ٣/ ١١ ـ لمّا ذكر كتاب الإبانة ـ: «وهو كتاب طويل في معناه دالٌّ على إمامة الرّجل، **وبصره بالرِّجال والطّرق**».

(٢) ابن عتبة الهذلي المدني أبو عبد الله.

«حين قال لها أهل الإفك ما قالوا، فبرّأها الله منه ـ وفيه ـ: وأنا حينئذ أعلم أنّي بريئة، والله يبرّئني ببراءتي، ولكن والله ما كنتُ أظنّ أنّ الله ﷻ منزل في شأني وحيا يُتْلى، ولشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلّم الله فِيَّ بأمر يُتْلى».

وفي حديث رشدين: «بوحي يُتْلى».

قال أبو نصر: أخرجه البخاري عن ابن بكير عن اللّيث(١)، وهو صحيح بالاتّفاق، وله طرق كثيرة تجمع(٢).

وقد أطلقت عائشة رضي الله عنها فيه ـ كما ترى ـ أنّ الله قد أنزل الوحي، وأنّه تكلّم به.

أخبرنا أحمد بن محمّد بن الحاجّ وأحمد بن محمّد بن القاسم، قالا: حدّثنا ثوابة بن أحمد بن عيسى الموصلي إملاءً، قال: حدّثنا عبد الله بن زياد/[٣٧أ] بن خالد الشَّعْراني، قال: حدّثنا أبو الفتح عامر بن عمر المقرئ، قال: حدّثنا العذري وهو عبد الرّحمن بن يحيى، عن مالك(٣)، عن سُمَيٍّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال:

---

(١) صحيح البخاري ١٥٨/٩، رقم: ٧٥٤٥.

(٢) في جعبة السِّجْزي طرق أخرى للحديث نثر لنا هنا بعضها، وهذا يؤكّد كلام الحافظ الذّهبي السّابق في اتّساع دائرته في هذا الباب، والحديث أخرجه أيضا مسلم في صحيحه ٢١٢٩/٤، رقم: ٢٧٧٠، وقد ألمح المؤلّف إلى الشّيخين بقوله: «بالاتّفاق».

(٣) رمز أحدهم بحرف الكاف إشارة منه إلى رواية الإمام مالك لهذا الحديث، وثمّة مواضع أخرى في النّسخة فيها نفس الرّمز لعدد من مرويات مالك وأقواله ذات الصّلة بالقرآن الكريم وأنّه كلام ربّ العالمين.

«قلنا يا رسول الله، ما رأينا أفصح منك.

فتبسّم ﷺ وقال: إنّ الله ﷻ لم يجعلني لحّانا، اختار لي خير الكلام كتابه القرآن».

قال أبو نصر: تفرّد به هذا العذري[١] عن مالك بن أنس فيما قيل والله أعلم.

أخبرنا منير بن أحمد بن الحسن، قال: أخبرنا عليّ بن أحمد ابن إسحاق، قال: أخبرنا أبو يزيد القَراطيسي، قال: حدّثنا أسد، قال: حدّثنا عبد الله بن لهيعة.

وأخبرنا أحمد بن محمّد ابن مرزوق، وأحمد بن محمّد بن الحاجّ، قالا: حدّثنا أحمد بن الحسن بن إسحاق، قال: حدّثنا رَوْح بن الفرج، قال: حدّثنا عمرو بن خالد، قال: حدّثنا ابن لهيعة، عن عبيد الله يعني ابنَ أبي جعفر، عن صفوان بن سُلَيْم، عن مكحول، عن أبي هريرة، عن نبيّ الله ﷺ قال:

«ومن حلف بسورة من القرآن فإنّ في كلِّ آية منها يمين صَبْرٍ،

---

(١) هذا العذري الرّاوي عن مالك ضعّفه غير واحد بل قال الأزدي: «متروك لا يحتجّ به» كما في لسان الميزان ٥/ ١٤٧، والحديث عزاه السّيوطي في الجامع الصّغير - مع الفيض ٢/ ٢٥٥ - لعصريّ المؤلّف أبي بكر أحمد بن عبد الرّحمن الشّيرازي ت ٤١١هـ في كتابه الألقاب، ولا أثر له في منتخبه لابن طاهر المقدسي، وأخرجه الدّيلمي في مسند الفردوس من طريق عامر بن عمر، عن العذري به كما في السّلسلة الضّعيفة للألباني رقم: ٧٠٨٩، ولم نظفر بمن تابع العذريَّ عن مالكٍ، وقول السِّجْزي: «تفرّد به هذا العذري عن مالك بن أنس فيما قيل» لمحة من صناعته الحديثيّة.

فمن شاء بَرَّ، ومن شاء فَجَرَ»[١].

قال أبو نصر: في حديث منير: «صفوان بن سُلَيْم عن أبي هريرة»، لم يذكر بينهما مكحولا، وهذا غريب لم يروه هكذا بهذا الإسناد ـ فيما علمتُ ـ إلّا عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي قاضي مصر.

أخبرنا أبو الفضل جعفر بن محمّد بن عبد الله السّلمي، قال: أخبرنا إبراهيم بن محمّد بن إبراهيم الدَّيْبُلي، قال: أخبرنا محمّد ابن عليّ بن زيد الصّائغ، قال: حدّثنا سعيد بن حسّان، قال: أخبرنا هشام بن سليمان، عن ابن جُرَيْج، قال: أخبرني

---

(١) أخرجه الطّبراني في المعجم الكبير ٤/٣٢٩، رقم: ٣٤٦٣، وعصريّ المؤلّف أبو جعفر المستغفري في فضائل القرآن ١/ ٢٥٥، رقم: ٢٣٣، من طريق أبي الأسود النّضر بن عبد الجبّار المصري ـ كاتب ابن لهيعة ـ حدّثنا ابن لهيعة به، وهؤلاء الثّلاثة رواة عن ابن لهيعة ليس فيهم أحد من العبادلة الذين رووا عنه قبل اختلاطه بسبب احتراق كتبه، ومكحول لم يسمع من أبي هريرة، والمؤلّف صرّح أنّ ابن لهيعة أدخل مكحولا بين صفوان وأبي هريرة، يعني أنّ المحفوظ بلا واسطة، فهو على هذا أشدّ انقطاعا، فالحديث لا يصحّ مرفوعا، وقد روي مرسلا من طريق الحسن البصري ومجاهد كما في مصنّف عبد الرّزّاق ٨/ ٤٧٢، رقم: ١٥٩٤٨، ومصنّف ابن أبي شيبة ٣/ ٧٤، رقم: ١٢٢٢٨، ١٢٢٣١، والإبانة لابن بطّة ٥/ ٢٦٣، والسّنن الكبرى ١٠/ ٧٤ للبيهقي عصريِّ المؤلّف. وفي هذا الحديث إثبات كفّارة يمين لمن حلف بسورة من القرآن، وذكر السِّجزي في رسالته إلى أهل زبيد ٢٣٤ ـ وهي مختصرة من أحد فصول كتاب الإبانة هذا ـ أنّ غير واحد من الصّحابة أفتى بذلك منهم ابن مسعود وأبو هريرة. ومقصود السِّجزي أنّ الحلف بالسّورة من القرآن كالحلف بالله تعالى، بخلاف مسلك الجهميّة القائلين بخلق القرآن فإنّ الحالف عندهم بالسّورة لا حنث عليه!

النّعمان، أنّ أبا إسحاق(١) أخبره، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود:

«أنّه سمع رجلا يقول: وسورة البقرة ـ يحلف بها ـ قال: أما إنّ عليه بكلِّ حَرْفٍ منها يمينٌ»(٢).

أخبرنا عبد الرّحمن بن عمر بن محمّد، قال: أخبرنا عليّ بن عبد الله بن أبي مطر ـ قال أبو نصر: وهو الكبير، جدّ أبي شيخنا أبي مطر عليّ بن عبد الله، وكنية الكبير أبو الحسن(٣) ـ قال: حدّثنا محمّد بن خزيمة، قال: حدّثنا حفص بن عمر، قال: حدّثنا شعبة، عن أبي سنان، عن / [٣٨ب] عبد الله بن أبي الهُذَيل، عن سُوَيْد بن حنظلة قال:

«أخذ عبد الله(٤) بيدي حتى أَشْرَفْنا على السّوق، وسمع رجلا

---

(١) أبو إسحاق هو عمرو بن عبد الله بن عبيد الهمداني السّبيعي، والنّعمان هو ابن راشد الجزري الرّقّي أبو إسحاق.

(٢) تابع أبا الأحوص سلّام بن سليم الحنفي عن ابن مسعود أبو كنف ـ وسيأتي عند المؤلِّف ـ وحنظلة بن خويلد أخرجه البيهقي في السّنن الكبرى ١٠/ ٧٤، رقم: ١٩٩٠١، ١٩٩٠٢، وقال: «فقول عبد الله بن مسعود مع الحديث المرسل فيه دليل على أنّ الحلف بالقرآن يكون يمينا في الجملة، ثمّ التّغليظ في الكفّارة متروك بالإجماع». وينظر: المحلّى ٦/ ٢٨٥ لابن حزم عصريِّ المؤلِّف، وما في حاشية المطالب العالية ٨/ ٥٥٧ ـ ٥٥٩ من تخريج موسّع مفيد.

(٣) هو الفقيه قاضي الإسكندريّة ومسندها أبو الحسن عليّ بن عبد الله بن يزيد بن أبي مطر المعافري الإسكندراني، توفّي سنة ٣٣٩هـ، وكانت الرّحلة إليه، مترجم في تاريخ الإسلام ٧/ ٧٢٦، وسير أعلام النّبلاء ١٥/ ٣٥٧ للذّهبي، وشيخ المؤلّف هو أبو مطر عليّ بن عبد الله بن الحسن بن عليّ بن عبد الله بن يزيد بن أبي مطر الإسكندراني. وما ذكره المؤلّف رحمه الله من صلة أبي الحسن بشيخه أبي مطر فائدة عزيزة هي من مخبّآت هذا الكتاب.

(٤) ابن مسعود رضي الله عنه.

يحلف بسورة من القرآن فقال: عليه بكلِّ آيةٍ كفّارةٌ»[١].

أخبرنا محمّد بن عليّ الحُمَيْدي الإخباري[٢]، قال: حدّثنا يوسف بن يعقوب ـ هو السَّعْتَري ـ قال: حدّثنا الحسن بن المثنّى، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا أبي وهو معاذ بن معاذ، عن شعبة، عن الأعمش، عن أبي كَنِفٍ:

«أنّ ابن مسعود سمع رجلا يحلف بسورة من القرآن، فقال: عليه بكلِّ آيةٍ كفّارةٌ»[٣].

فهذا يدلّ على أنّ الآيات المعدودات غير مخلوقة؛ لأنّ الكفّارة باتِّفاق الفقهاء لا تجب إلّا في اليمين بالله، أو بشيء من صفاته، فأمّا بالمُحْدَثات فلا يمين، ومن حلف بشيء منها أثم ولا كفّارة عليه؛ فابن مسعود رأى أنّ الآية والسّورة تنعقد بهما

---

(١) أخرجه البيهقي في السّنن الكبرى ١٠/ ٧٥ من طريق سعيد بن منصور عن أبي سنان به لكن فيه: «حنظلة بن خويلد» بدل سياق شعبة: «سويد بن حنظلة».

(٢) للسِّجزي ثلاثة شيوخ رسمهم: محمّد بن عليّ بن محمّد الخطيب، ومحمّد بن عليّ بن محمّد الشّروطي، ومحمّد بن عليّ بن محمّد الحميدي، ورابع رسمه: محمّد بن عليّ الحميدي الإخباري، وكلّهم روى عن شيخ واحد هو أبو يعقوب يوسف بن يعقوب النّجيرمي البصري السّعتري، فيبدو أنّ الخطيب والشّروطي والحميدي والإخباري نِسَبٌ لعلم واحد.

(٣) أخرجه البيهقي في السّنن الكبرى ١٠/ ٧٤ من طريق إسماعيل بن زكريّا، عن الأعمش عن عبد الله بن مرّة عن أبي كنف به، فأدخل إسماعيل ابنَ مرّة بين أبي كنف والأعمش، بخلاف شعبة في سياق المؤلّف فرواه عن الأعمش عن أبي كنف به بلا واسطة، وأبو كنف هو العبدي مجهول الحال ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتّعديل ٩/ ٤٣١ وبيّض له، وهو بفتح الكاف وكسر النّون كما في أصل من أصول كتاب الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى رقم: ١٧٢٣ لابن عبد البرّ عصريّ المصنِّف.

اليمين، وتجب على من حنث فيهما الكفّارة، وليس له مخالف في الصّحابة، فنشأ به الإجماع.

وقد رُوِّينا «أنّ ابن عبّاس رَحِمَهُ اللَّهُ سمع رجلا يقول: يا ربَّ القرآن اغفر له، يا ربَّ القرآن ارحمه.

فقال: مَهْ إنّه منه، مَهْ إنّه منه»[١].

فرأى أنّ القرآن ذا السُّوَر والآي من الله وليس بمخلوق.

وقد تعلّق مخالفونا برواية فيها «ربِّ القرآن[٢]»، ولو صحّتْ لم تكن لهم فيها حجّة؛ لأنّ الفقهاء متّفقون أنّ من حلف

---

(١) عزاه لكتاب الإبانة للسّجزي السّيوطيُّ في اللآلئ المصنوعة ١/ ١٥ من طريق عليّ بن صالح، حدّثنا عليّ بن عاصم، عن عمران بن حُدَيْر، عن عكرمة قال: فذكره بنحوه، ونقل أنّ السِّجْزي قال: «رجاله ثقات». وكما ترى في هذا الموطن من الكتاب علّق السِّجْزي الخبر فقال: «رُوِّينا»، ولم يوصله، فلعلّه وصله في القسم المفقود من الكتاب. وأثر ابن عبّاس أخرجه ابن أبي حاتم في الرّدّ على الجهميّة ـ كما في منهاج السّنّة لابن تيميّة ٢/ ٢٥٢ ـ وابن بطّة في الإبانة ٥/ ٢٧٠، رقم: ٤٠، وعصريّا المؤلِّف اللّالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السّنّة والجماعة ١/ ٢٥٦، رقم: ٣٧٦، والبيهقي في الأسماء والصِّفات ١/ ٥٩٠، رقم: ٥١٩، والضّياء المقدسي في جزء اختصاص القرآن بعوده إلى الرّحيم الرّحمن ٢٤ ـ ٢٥، وغيرهم من طرق عن عليّ بن عاصم، عن عمران بن حدير، عن عكرمة، عن ابن عبّاس به. وعليّ بن عاصم ـ وهو ابن صهيب الواسطي ـ نقموا عليه كثرة خطئه وإصراره عليه، وقال الذّهبي في الكاشف رقم: ٣٩٣٥: «ضعّفوه». ولم نر من تابعه، وما وقع في منهاج ابن تيميّة من متابعة عليّ بن صالح له يبدو أنّه من غلط النّاسخ، وضعّف الأثر أيضا ابن جماعة في إيضاح الدّليل ٢٣١، ومع هذا قال الحافظ الضّياء: «هذا مشهور عن ابن عبّاس». وقال شيخ الإسلام ابن تيميّة في شرح العقيدة الأصفهانيّة ١/ ٣٣: «هذا الكلام معروف عن ابن عبّاس».

(٢) يعني القسم بجملة: وربِّ القرآن، ولم نتبيّن الرّواية التي ألمح إليها المؤلِّف.

بعزّة الله أو بعظمة الله وحنث لزمته الكفّارة، والله تعالى قال في القرآن: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصّافات: ١٨٠]، والعزّة غير مخلوقة باتّفاق الفقهاء.

وقد روي أنّ اليمين بغير الله شرك، فدلّ ذلك على أنّ اليمين بالقرآن ليست بغير الله بل هي بصفة لله تعالى.

أخبرنا الحسين بن محمّد بن عليٍّ المالكي، قال: أخبرنا حمزة بن محمّد بن عليٍّ الحافظ، قال: أخبرني الحسن بن الفرج، قال: حدّثنا يوسف بن عديٍّ، قال: حدّثنا عبد الرّحيم، عن الحسن بن عبيد الله[(١)]، عن سعد بن عبيدة قال:

«كنتُ عند ابن عمر فحلف رجل بالكعبة، فقال له ابن عمر: ويحك لا تفعل؛ فإنّي سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: من حلف بغير الله فقد أشرك أو كفر»[(٢)].

وأمّا من توقّف من فقهاء / [٣٨أ][(٣)] المدنيّين والعراقيّين عن

---

(١) ابن عروة النّخعي الكوفي أبو عروة، وعبد الرّحيم الرّاوي عنه هو ابن سليمان الكناني الرّازي الأشلّ أبو عليّ.

(٢) أخرجه ابن حبّان في صحيحه ـ مع الإحسان ١٠/ ٢٠٠، رقم: ٤٣٥٨ من طريق عبد الله بن عمر الجعفي، عن عبد الرّحيم بن سليمان به، وأخرجه أحمد في المسند ١٠/٢٤٩، رقم: ٦٠٧٢، وأبو داود في السّنن ٥/ ١٥٤، رقم: ٣٢٥١، والتّرمذي في الجامع ٣/ ١٦٢، رقم: ١٥٣٥، والحاكم ـ شيخ المؤلّف ـ في المستدرك ١/ ٦٥، رقم: ٤٥ وغيرهم من طرق عن الحسن بن عبيد الله به. قال التّرمذي: «هذا حديث حسن».

(٣) هنا أعلى وجه الورقة قيد تجزئة ظهر منه بقيّة حرف النّون من كلمة «من»، وحسب سياق التّجزئات السّابقة واللاحقة يكون نصّ هذه التّجزئة: «خامس الأوّل من الإبانة»، في إشارة إلى بداية الكرّاسة الخامسة من المجلّد الأوّل =

إلزام الكفّارة في الحنث بعد اليمين بالقرآن، فالذي يقوى عندي أنّه توقّف لما ذكرنا من الخبر المسند عن أبي هريرة، ولقول ابن مسعود رَحِمَهُ اللهُ؛ وذلك أنّ الكفّارة إذا وجبتْ في كلِّ آية خرج ذلك عن حدِّ الاستطاعة، وإذا عُدِمَتْ الاستطاعة في الحكم سقط أصلا، كالحجّ مع انقطاع السّبل، والقيام في الصّلاة المكتوبة مع غلبة الضّعف، وغير ذلك من الأحكام، ويجوز أيضا أن يكون ذلك على وجه التّعظيم للقرآن، وأنّ الحنث في القسم به - مع ما فيه من أسامي الله ونعوته، وذكر الجنّة والنّار، والتّخويف والتّشويق، وما في حكم ذلك ومعناه - إقدامٌ على أمر عظيم لا تكاد الكفّارة تسقط إثمه، فيردّ حكمه إلى الله سبحانه، فإنّ الكفّارات والحدود إنّما جعلت لإسقاط الأوزار عن أصحابها؛ ولهذا المعنى لم يُلْزِمْ الشّافعي رَحِمَهُ اللهُ من أكل أو شرب متعمّدا في نهار شهر رمضان - وهو صحيح مقيم بالغ عاقل، قد لزمه الصّوم بتقدّم العقد، ولم يتعقّبه ما يُحْكَمُ بفساده لأجله - الكفّارةَ كما ألزمها من كان كما وصفنا، ووطئ في صومه عامدا؛ ولهذا المعنى أيضا لم يوجب أبو حنيفة الحدّ في اللّواط والله أعلم لا على التّسهيل من كلِّ واحد منهما فيما لم يوجبا فيه الكفّارة والحدّ، وأمّا التّعزير عنده فللرّدع لا لرفع الإثم والله أعلم[1].

= من الكتاب - حسب تجزئة النّاسخ - وما سبق هو أربعة كراريس من المجلّد الأوّل.

(١) هذا نموذج رفيع من الصّناعة الفقهيّة العميقة عند مؤلّفنا السِّجْزي رَحِمَهُ اللهُ، وفيها كما ترى من استكناه حكم التّشريع ومقاصده ما لا يخفى.

والواجب على كلّ مسلم حسن الظّنّ بإخوانه المسلمين، وبالعلماء منهم خاصّةً، وحَمْلُ أقاويلهم على أحسن الوجوه مهما وجد لها في الحُسْن مَحْمَلٌ»(١).

وأمّا من أظهر القول بخلق القرآن فما منهم ـ والحمد لله ـ إمام في الأحكام، وإن كان قد حكي عن بعضهم القول به ثمّ الرّجوع عنه.

وقد روى أهل خراسان عن أبي يوسف أنه قال: «ناظرتُ أبا حنيفة ستّة أشهر حتّى وافق رأيي رأيَه على أنّ من قال: القرآن مخلوق فهو كافر»(٢).

وذكر بعض أهل العلم أنّ / [٣٨ب] مناظرتهما كانت في تكفير من قال بخَلْقِه، فأمّا نَفْيُ الخَلْق عن القرآن فقد كانا متّفقين فيه.

---

(١) تأصيل بديع لقاعدة التماس المحامل الحسنة للمسلمين عامّة وأهل العلم منهم خاصّة، ووددنا أنّ المصنّف سلك هذا التّأصيل النّفيس مع أبي الحسن الأشعري الذي ثبتت عودته إلى مسلك السّلف في المعتقد، ونصرته وتأييده لما كان عليه أحمد بن حنبل، وتأليفه آخر حياته كتابه الإبانة، وهجرانه لما كان عليه من قبل من معتقدات مخالفة لعقيدة أهل السّنّة والجماعة والحديث والأثر، وتمنّينا أن تكون إبانة الأشعري استفيد منها في إبانة السِّجْزي.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم ـ كما في العلوّ للذّهبي رقم: ٤٠٩ ـ من طريق عليّ بن الحسن الكراعي، والبيهقي في الأسماء والصّفات ١/٦١١، رقم: ٥١١ من طريق أحمد بن عبد الرّحمن بن عبد الله الدَّشْتكي، كلاهما عن القاضي أبي يوسف به، ونقل البيهقي عن أبي عبد الله الحاكم ـ شيخ السِّجْزي ـ قوله: «رواة هذا كلّهم ثقات». وينظر تعليق ماتع للعلّامة الألباني في كتابه مختصر العلوّ ١٥٦ ـ ١٥٧.

ولقد سمعتُ أبا بكر محمّد بن الحسن بن فُورَكَ الأصبهاني الأشعري يقول:

«تأمّلتُ كتاب **العالِم والمتعلِّم** الذي رواه البلخيّون عن أبي حنيفة، فوجدتُه بخلاف ما ينسب إليه من البدع، وقد شرحتُه في أجزاء كثيرة»[(١)].

وكان يشير بكلامه إلى أنّ شَرْحَه لذلك ممّا يستحسن، وإنّما جرى هذا الخطاب منه عند ذكر المعتزلة والكرّاميّة، وأنّ كلّ طائفة منهما تدّعي مذهب أبي حنيفة، ومذهبه الذي شرحه مخالفٌ للطّائفتين.

قال أبو نصر: والذي ذكره تظاهر، وذاك أنّ من مذهب أبي حنيفة إثبات القدر والشّفاعة والمنع من التّخليد، وغير ذلك ممّا يخالف أقاويل المعتزلة. وكتاب **الآثار** له ينطق بذلك، وقد

(١) هذا من نوادر نقول مؤلّفنا السِّجْزي الأثري عن إمام المتكلّمين ابن فورك الأشعري ت ٤٠٦هـ، ويصرّح السِّجْزي هنا أنّه سمع منه مباشرة، ولا يبعد أن يكون ذلك أثناء مرور السِّجْزي في رحلته من مدينته سجستان إلى مدينة أصبهان حيث كان ابن فورك، وبهذا الاعتبار يعدّ ابن فورك من شيوخ السِّجْزي، جدير بالذِّكْر أنّ الحاكم شيخ المصنِّف قد حدّث بحديث واحد عن ابن فورك ولعلّ ذلك في تاريخ نيسابور فإنّنا لم نر في المستدرك أثرا لابن فورك، قال الذّهبي في السِّير ٢١٦/١٧: «قد روى عنه الحاكم حديثا، وتوفّي قبله بسنة». وشرح ابن فُورَكَ لكتاب العالم والمتعلّم نشرته مكتبة الثّقافة الدّينيّة بالقاهرة في طبعته الأولى عام ١٤٣٠هـ بتحقيق: د. أحمد عبد الرّحيم السّايح والمستشار توفيق علي وهبة. وكتاب الإمام أبي حنيفة العالم والمتعلّم هو عبارة عن أجوبة عقديّة على أسئلة طرحها تلميذه أبو مقاتل حفص بن سلم السّمرقندي.

استدلّ فيه بالأحاديث الواردة في تلك المسائل، وهو كتاب مشهور[١].

ومن مذهبه أيضا: أنّ الإيمان قول باللّسان، ومعرفة بالقلب.

ومن أصحابه من قال: وتصديق بالقلب.

وهذا خلاف مذهب الكرّامية، وبالله التوفيق[٢].

أخبرنا أبو القاسم عبد الجبّار بن أحمد بن عمر المقرئ، قال: أخبرنا أحمد بن محمّد بن إسماعيل[٣]، قال: حدّثنا أبو الحسن محمّد بن محمّد الباهلي، قال: حدّثنا رَوْح بن خَلَفٍ أبو حاتم البصري، قال: حدّثنا موسى بن عبد الرّحمن، قال: حدّثنا عمر ابن سعيد، عن سعيد بن أبي عَرُوبَة، عن قتادة، عن أشعث الأعمى، عن شَهْر بن حَوْشَبٍ، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:

«فَضْلُ القرآن على ما سواه من الكلام كفَضْل الرّحمن على

---

(١) لا أثر لهذه القضايا العقديّة فيما نقله الصّاحبان القاضي أبو يوسف ومحمّد بن الحسن الشّيباني في كتابيهما الآثار عن شيخهما الإمام أبي حنيفة النّعمان، نعم في كتاب الفقه الأكبر المنسوب له شيء كثير من هذه القضايا، فلعلّ المؤلّف يلمح إلى نسخة من كتاب الآثار رأى فيها ما ذكر. هذا وقد كتبت دراسات كثيرة عن جهود الإمام في باب الاعتقاد من أحسنها - فيما نرى - كتاب أصول الدّين عند الإمام أبي حنيفة بقلم: د. محمّد بن عبد الرّحمن الخميّس، وهو من منشورات دار الصّميعي بالرّياض.

(٢) هنا في حاشية الورقة قيد بلاغ معارضة نصّه: «عورض» أي على الأصل المنقول عنه.

(٣) ابن المهندس المصري أبو بكر.

خَلْقِه»[(١)].

أخبرناه عمر بن القاسم بن الحسن الأَدَمي، قال: حدّثنا يعقوب بن مسدّد بن يعقوب البصري.

وأخبرنا محمّد بن الحسين بن محمّد الرَّبَعي السّائح، قال: حدّثنا محمّد بن النّضر بن محمّد.

قالا: حدّثنا أحمد بن عليّ بن المثنّى[(٢)]، قال: حدّثنا موسى ابن عبد الرّحمن أبو عمران السّلَعي[(٣)]، قال: حدّثنا عمر بن

---

(١) أخرجه أبو يعلى في المعجم رقم: ٢٩٤ عن موسى بن عبد الرّحمن - هو السّلعي - به، وتابع موسى عن عمر بن سعيد - وهو الأبحّ - شيبانُ أخرجه ابن عديٍّ في الكامل ٦/ ٩٨، ومن جهته البيهقي - عصريّ المؤلِّف - في الأسماء والصّفات ١/ ٥٨٣، رقم: ٥٠٩، وقال: «تفرّد به عمر الأبحّ وليس بالقويّ». يعني تفرّد فأدخل قتادة بين سعيد بن أبي عروبة وأشعث الأعمى، بينما أقرانه رووه عن شيخهم سعيد عن أشعث بلا واسطة قتادة، ونقل ابن عديٍّ عن البخاري قوله في الأبحّ: «منكر الحديث». والسِّجْزي قد استغرب هذا الطّريق كما سيأتي، وينظر: العلل الواردة في الأحاديث النّبويّة للدّارقطني ١١/ ٢٨، وفتح الباري ٩/ ٦٦، والسّلسلة الضّعيفة رقم: ١٣٣٤، وأنيس السّاري رقم: ٢٥١٣.

(٢) أبو يعلى الموصلي، والحديث كما تقدّم في معجمه رقم: ٢٩٤، والمصنِّف يروي الكتاب عن شيخيه الأدمي والرّبعي بسنديهما إلى راوييه: أبي الحسين محمّد بن النّضر بن محمّد ابن النّحّاس الموصلي، وأبي يوسف يعقوب بن مسدّد بن يعقوب البصري القُلُوسي، عن الحافظ أبي يعلى، والمطبوع هو من رواية أبي عمرو محمّد بن أحمد بن حمدان الحيري، عن أبي يعلى.

(٣) جوّدت اللّام في الأصل بفتحة، مع إهمال ضبط السّين، وقيل في ضبط من انتسب لهذه النّسبة: السِّلْعي والسَّلَعي والسِّلَعي والسَّلْعي، وللعلّامة المعلِّمي اليماني تحرير بديع في ذلك، والمعتمد عنده الأوّل أي بكسر السّين وإسكان اللّام كما في حاشيته على كتاب الإكمال ٤/ ٤٦٣ لعصريِّ المؤلِّف الأمير ابن ماكولا.

سعيد الأبحّ، عن سعيد[(١)]، عن قتادة، عن الأشعث الأعمى / [٣٩أ] وهو الحُدَّاني، عن شَهْر بن حَوْشَبٍ، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ:

«فَضْلُ القرآن على سائر الكلام كفَضْل الرّبِّ تعالى على خَلْقِه»[(٢)].

اللّفظ للرَّبَعي.

وقال الأَدَمي: «عن النّبي ﷺ»، وقال: «كفَضْل الرّحمن»، والباقي سواء.

قال أبو نصر: وهذا حديث غريب من حديث سعيد بن أبي عَرُوبَة مِهْران، وكنية سعيد أبو النّضر، عن أبي الخطّاب قتادة بن دِعامة، عن الأشعث.

وهو من رواية الأكابر عن الأصاغر، وقد اجتمع فيه ثلاثة من التّابعين، ولم يروه عن سعيد ـ فيما قيل ـ غيرُ عمر بن سعيد، تفرّد به موسى[(٣)] عنه، والله أعلم[(٤)].

---

(١) ابن أبي عروبة اليشكري.

(٢) يقال فيه ما قيل في سابقه من تفرّد عمر الأبحّ به، والنّصّ بهذا السّياق مرويّ من قول أبي عبد الرّحمن السّلمي، وسيسنده المؤلّف قريبا.

(٣) ابن عبد الرّحمن السّلعي أبو عمران.

(٤) لكن تقدّمت متابعة شيبان لعمر بن سعيد الأبحّ عند ابن عديّ والبيهقي، والمؤلّف من دقّته تحفّظ بصيغة التّمريض على دعوى الانفراد. والتّابعون الثّلاثة الذين ألمح إليهم الحافظ السِّجْزي هم قتادة بن دِعامة والأشعث الحُدّاني وشهر بن حوشب، ورواية قتادة عن الأشعث من رواية الأكابر عن الأصاغر فقتادة أعلى قدرا وأكثر شهرة. جدير بالذِّكْر أنّ على حاشية الأصل هنا =

أخبرنا أبو حفص عمر بن القاسم بن الحسن المالكي الفرائضي، قال: حدّثنا أبو الحسن عليّ بن جعفر بن أحمد بن يحيى الفِرْيابي إملاءً، قال: حدّثنا أبو العبّاس أحمد بن عبد الله الرّازي الأقطع، قال: حدّثنا محمّد بن حُمَيْد، قال: حدّثنا الحكم بن بشير بن سلمان، عن عمرو بن قيس المُلَائي، عن عطيّة[١]، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ:

«يقول الله ﷻ: من شغله قراءة القرآن عن دعائي ومسألتي أعطيتُه أفضل ثواب الشّاكرين».

وقال[٢]: «إنّ فضل كلام الله ﷻ على سائر الكلام كفضل الله ﷻ على خَلْقِه»[٣].

= قيد بلاغ بالقراءة والمقابلة على شيخ لم يسمِّه الكاتب ونصّ القيد: «بلغ قراءةً ومقابلةً على الشّيخ حفظه الله تعالى». وصاحب القيد ـ كما بيّنّاه في الطّليعة الثّانية من القسم الدّراسي ـ هو أبو العزّ بدر الدّين مفضّل بن عليّ بن عبد العزيز القرشي الدّمشقي المصري المعروف بابن خطيب القرافة ت ٦٤٣هـ.

(١) ابن سعد العوفي.

(٢) أي النّبيّ ﷺ.

(٣) أخرجه البيهقي ـ عصريّ المصنِّف ـ في شعب الإيمان ٣/ ٣٩٣، رقم: ١٨٦٠ من طريق أحمد بن محمّد بن عبد الكريم العلّاف، عن محمّد بن حُمَيْد الرّازي، عن الحكم بن بشير بن سلمان به. وتابع الحكم بنَ بشير عن المُلائي محمّد بنُ الحسن بن أبي يزيد الهَمْداني أخرجه التّرمذي في الجامع ٥/ ٣٤، رقم: ٢٩٢٦، وآخرون، والهَمْداني متّهم، لكن متابعة ابن بشير وغيره ممّن أشار إليهم المؤلِّف هنا تبرئ عهدته، فتنحصر العلّة في شيخ شيخه عطيّة العوفي، كما أفاده العلّامة الألباني في السّلسلة الضّعيفة رقم: ١٣٣٥، وذِكْرُ المؤلِّف للرّواة الثّلاثة وغيرهم ممّن تابع الحكم بن بشير يدلّ على سعة محفوظه، هذا وثمّة جزء لطيف في تخريج هذا الحديث للأستاذ السّكران التّميمي أفاد فيه وأجاد، حسّن فيه الحديث بمجموع طرقه.

قال أبو نصر: وهذا عزيز من حديث عمرو عن عطيّة، ومَخْرَجُه من الرَّيّ، رواه عنه الحكم[(١)]، ومِهْران بن أبي عمر، ومحمّد بن الحسن بن أبى يزيد، ومحمّد بن مروان[(٢)]، وغيرهم، والمحفوظ فيه: «وذاك[(٣)] أنّ فضل كلام الله».

وفيه إثباتُ أنّ القراءة كلام الله، ودليلٌ على نفي الخَلْق عن كلام الله، فإنّ فضل الله على خَلْقِه بَيِّنٌ بأنه خالقهم المتفرِّد بالقِدَم، وكمال الصِّفات، وانتفاء الحَدَث عنه، كذاك كلامه الذي باين كلام خَلْقِه يجب أن ينتفي عنه الحَدَثُ، وبالله التّوفيق.

وأبو الحسن عليّ بن جعفر بن أحمد بن يحيى بن زكريّا الفِرْيابي شيخ شيخنا إنسان بغداديٌّ دخل مصر[(٤)].

وأبو الحسن جعفر بن محمّد بن الحسن بن المُسْتَفاض الفِرْيابي بغداديٌّ أيضا، أسنُّ وأَسْنَدُ من هذا، حَدَّثَ / [٣٩ب]

---

(١) ابن بشير بن سلمان النّهدي.

(٢) ابن عبد الله السّدّي الصّغير.

(٣) وتحتمل: وذلك، والأوّل أبين.

(٤) قول المؤلّف عن شيخ شيخه هذا: «إنسان بغدادي» من لطيف الكلم في باب التّراجم، والفريابيُّ هذا ذكره الحافظ البغدادي ـ عصريّ المؤلِّف ـ في كتابه تاريخ بغداد ١٣/ ٢٩٣ ورفع نسبه، وأفاد أنّه يعرف بابن الفِرْيابي، ووثّقه، وذكر أنّ وفاته كانت عام ٣٥١هـ، أمّا الذّهبي في تاريخ الإسلام ٨/ ٣٥ فذكر أنّه يعرف بابن مَمَّك. ثمّ إنّ المؤلِّف اهتبلها فرصةً ليميّز بين شيخ شيخه هذا وبين الحافظ الفريابي المشهور المتوفّى سنة ٣٠١هـ صاحب الكتب والأجزاء المنثورة؛ لئلّا يظنّ أنّ هذا ذاك كما سيقوله بعد قليل. جدير بالذِّكر أنّ ابن مَمَّك الفِرْيابي روى بمصر عن الحافظ الفريابي المشهور أفاده الخطيب البغدادي والذّهبي.

عن أحمد بن منصور (١) وعبّاس الدُّوري وأقرانهما، وقد حدّثنا عنه شيخنا أبو الفتح ابن البصري (٢)، سمع منه بطَرَسُوس، وإنّما ذكرنا هذا لئلّا يُظَنَّ أنّ هذا ذاك.

أخبرنا الحسين بن جعفر الكِلَلِي (٣)، قال: حدّثنا عليّ بن عمر (٤) إملاءً بمصر، قال: حدّثنا محمّد بن القاسم المُحاربي، قال: حدّثنا عبّاد بن يعقوب، قال: حدّثنا محمّد بن مروان، عن عمرو بن قيس، عن عطيّة العوفي، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ:

«إنّ الله يقول: من شغله قراءةُ القرآن في أن يتعلّمه أو يعلّمه عن دعائي ومسألتي، أعطيته ـ يعني ـ أفضل ثواب السّائلين؛

---

(١) ابن سيّار الرّمادي.

(٢) هو أبو الفتح محمّد بن إبراهيم بن محمّد بن يزيد الجحدري الطّرسوسي البزّاز المعروف بابن البصري توفّي سنة ٤١٠هـ، ذكر المؤلّف فيما سبق من كتابه هذا أنّه روى عنه في القدس، ترجمه عصريُّ المؤلّف الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٢/ ٣١٥، وأهمل السِّجْزي الذي هو أجلّ وأحفظ وأشهر.

(٣) هو أبو عبد الله الحسين بن جعفر بن القاسم الكِلَلِي المصري ـ ابن بنت المقرئ النّحوي أبي بكر الأدفوي ـ من شيوخ السِّجْزي الذين انتقى عليهم، توفّي سنة ٤٢٥هـ، ذكره أبو إسحاق الحبّال ـ صديق المؤلّف ـ في وفيات قوم من المصريّين وسواهم رقم: ٢٦٢، وينظر عنه: تاريخ الإسلام للذّهبي ٩/ ٤٠٨، وهذه النِّسبة «الكِلَلِي» نادرة لم يذكرها النّسّابون ولا البلدانيّون، وهي مجوّدة في هذا الأصل من كتاب الإبانة بفتح اللّام وبما يشبه الكسرة في الكاف، ولم نعرف وجه هذه النّسبة إلّا أن تكون «الكَلالي» حذفت فيها الألف تخفيفا، وقد ذكر نسبة «الكَلالي» ابنُ السّمعاني في الأنساب ١١/ ١٩٠ لكن جوّدها بفتح الكاف، وأدرج تحتها من أعلام مصر ـ وشيخ المؤلّف منهم ـ: أبا الأصبغ شبيب بن حفص بن إسماعيل بن كلالة المصري الكَلالي.

(٤) الدّارقطني ولا أثر للأثر في سننه ولا في شيء من تصانيفه الأخرى التي وصلتنا.

وذلك أنّ فَضْلَ كلامي على غيره كفَضْلي على سائر خَلْقي»[(١)].

أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن جعفر بن القاسم الأنماطي[(٢)]، قال: أخبرنا عبد الله بن محمّد بن عبد الله الفقيه[(٣)]، قال: حدّثنا أحمد بن عليّ بن سعيد المروزي، قال: حدّثنا الحسن بن حمّاد الورّاق، قال: حدّثنا إسحاق بن سليمان الرّازي، عن جرّاح الكِنْدي، عن علقمة بن مَرْثَدٍ، عن أبي عبد الرّحمن، عن عثمان ابن عفّان رضي الله عنه، عن النّبيّ ﷺ قال:

«خيركم أو أفضلكم من تعلّم القرآن وعلّمه».

قال أبو عبد الرّحمن: «وفضل القرآن على سائر الكلام كفضل الرّبِّ تبارك وتعالى على خَلْقِه، وذاك أنّه منه»[(٤)].

---

(١) أورد المؤلِّف هذا الحديث من هذا الطّريق لما فيه من متابعة محمّد بن مروان السّدّي للحكم بن بشير، ويقال في هذا الطّريق ما قيل في سابقه من ضعف راويه عطيّة العوفي، والسّدّي متّهم بالكذب عندهم.

(٢) هو شيخه السّابق الذي نسبه هناك إلى «الكِلَلِي» وهنا إلى «الأنماطي»، وقد رأينا النّسبة الأخيرة عند ابن عساكر في تاريخ دمشق ٥٤/ ٢٦٦.

(٣) ابن المفسِّر الدّمشقي الشّافعي.

(٤) هذا السّياق فيه فصل لكلام أبي عبد الرّحمن عبد الله بن حبيب بن رُبَيِّعَة السّلمي عن كلام النّبيّ ﷺ، رواه هكذا الحسن بن حمّاد الورّاق عن إسحاق بن سليمان به، وتابع الورّاقَ على هذا الفصل جماعةٌ في مقدّمتهم إسحاق بن راهويه كلّهم بمثل سياق الورّاق، بينما أدرج كلام السّلمي مع كلام النّبيّ ﷺ محمّد بن حُمَيْدٍ الرّازي ـ كما قال المؤلِّف هنا ـ وآخرون ترى أسماءهم ومن أخرج رواياتهم في أنيس السّاري رقم: ٢٥١٣، وقد اعتبر الدّارقطني في العلل ٣/ ٥٧ الفصل أصحّ من الإدراج، والسّبب في هذا واضح وهو رجحان من روى الفصل على من روى الإدراج عددا وثقة، أمّا مؤلِّفنا السِّجْزي فقد مال الإدراج وأنّ الجميع من كلام النّبيّ ﷺ، وسيبيّن ذلك وما اعتضد به بعد قليل.

وهذا حديث غريب، والجرّاح بن الضّحّاك الكِنْدِي عزيز الحديث[(١)]، ولم يرو هذا عنه ـ فيما علمتُ ـ غيرُ إسحاق بن سليمان الرّازي[(٢)]، ومَخْرَجُه من الرَّيِّ.

وقد رواه محمّد بن حُمَيْدٍ الرّازي عن إسحاق بن سليمان، فسها فيه في موضعين:

أحدهما: أنّه قال: الضّحّاك بن الجرّاح، والصّواب: الجرّاح ابن الضّحّاك، كما تقدّم.

والثّاني: أنّه ترك أوّل الحديث الذي اتُّفِقَ على أنّه مسند، وأسند آخرَه الذي هو من قول أبي عبد الرّحمن السُّلَمي، على ما ذكره الحسن بن حمّاد عن إسحاق بن سليمان.

أخبرنا بذلك عمر بن طاهر الحاسب[(٣)]، قال: أخبرنا أحمد

(١) الحكم على الرّاوي بأنّه عزيز الحديث يلمح إلى سعة حفظ من حكم بذلك ودقّة ملاحظته، والسِّجْزي ـ لا ريب ـ من هذا الضّرب، لكن قد سبقه إلى هذا الحكم الحافظ أبو الفتح الأزدي كما في إكمال تهذيب الكمال ٣/ ١٧٣ نقلا عن كتاب الثّقات لابن خلفون.

(٢) بل رواه عن الجرّاح بن الضّحّاك سوى إسحاق بن سليمان الرّازي وهو عبد الواحد المقرئ أخرجه ابن الضُّرَيْس في فضائل القرآن رقم: ١٣٨ قال: أخبرنا محمّد بن عبد الله بن أبي جعفر، أخبرنا عبد الواحد المقرئ، عن الجرّاح به، وينظر: أنيس السّاري ٥/ ٣٦٩٦.

(٣) من شيوخ المؤلّف الذين لا أثر لهم فيما وقفنا عليه من كتب التّواريخ والتّراجم، نعم هناك عمر بن طاهر بن أبي قرّة البغدادي الورّاق شيخ للحافظ أبي بكر الإسماعيلي، وعمر بن طاهر الصّبّاغ النّسفي من شيوخ أبي الحسن الخطيبي، وشيخ مؤلّفنا السِّجزي حاسب ـ أي مشتغل بالحساب والهندسة والرّياضيات ـ ولا دخل له بالوراقة ولا الصّباغة.

ابن أسامة التُّجيبي، قال: حدّثنا محمّد بن إبراهيم بن ميمون، قال: حدّثنا محمّد بن حُمَيْدٍ الرّازي، قال: حدّثنا إسحاق بن سليمان، قال: حدّثنا الضّحّاك بن الجرّاح الكِنْدي، عن علقمة بن مَرْثَدٍ، عن أبي عبد الرّحمن السُّلَمي، عن عثمان بن عفّان رَحِمَهُ اللَّهُ أنّ / [٤٠أ] رسول الله ﷺ قال:

«فَضْلُ القرآن على سائر الكلام كفَضْل الخالق على المخلوق».

ولم يَرْوِ هذا هكذا غيرُ محمّد بن حُمَيْدٍ، وغيره أقوى منه، وقول غيره فيه أصوب، وقد رواه يَعْلى بن المِنْهال عن إسحاق ابن سليمان[١]، فأتى بأوّل الحديث وآخره مسندا.

أخبرناه محمّد بن أحمد بن عبد الله التّميمي، قال: أخبرنا إبراهيم بن أحمد بن أبي حَصِينٍ[٢]، قال: حدّثنا محمّد بن عبدالله الحضرمي، قال: حدّثنا يَعْلى بن المِنْهال السَّكُوني، قال: حدّثنا إسحاق بن سليمان الرّازي، عن جرّاح الكِنْدي، عن علقمة بن مَرْثَدٍ، عن أبي عبد الرّحمن، عن عثمان بن عفّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ:

«خيركم من تعلّم القرآن وعلّمه، وفَضْلُ القرآن على سائر

---

(١) أخرج رواية يعلى بن المنهال عن الجرّاح الكندي ابنُ بطّة في الإبانة (الرّدّ على الجهميّة) ١/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨، وعصريّا المؤلّف: البيهقي في الأسماء والصّفات ١/ ٥٨٠، رقم: ٥٠٦، والخطيب البغدادي في الفصل للوصل المدرج في النّقل ١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣، رقم: ٢٠.

(٢) جوّد النّاسخ في موضع لاحق الحاءَ بفتحةٍ تمييزا له عن «حُصَيْن»، وكذلك فعل ابنُ نقطة في إكمال الإكمال ٢/ ٢٦٠ وغيره.

الكلام كفَضْل الله ﷻ على سائر خَلْقِه، وذاك أنّه منه».

وحديث عمرو بن قيس الذي تقدّم يقوّي قول من أسند آخر هذا الحديث، وقد رواه جماعة عن عمرو كما سقناه.

أخبرناه أحمد بن عليّ بن عبيد الله الحلبي الحاسب(١)، قال: أخبرنا محمّد بن الحسن بن صالح السّبيعي، قال: أخبرنا إسماعيل بن محمّد المزني، قال: حدّثنا حفص بن عمر الفرّاء، قال: حدّثنا محمّد بن مروان، عن عمرو بن قيس، عن عطيّة، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ:

«من شغله تعلّم القرآن ـ يتعلّمه أو يعلّمه ـ عن دعائي ومسألتي، أعطيتُه أفضل ما أعطي السّائلين؛ وذاك أنّ فَضْلَ القرآن على غيره كفَضْل الله ﷻ على خَلْقِه».

وهذا عال حسن غريب، ومَخْرَجُ هذا الطّريق من الكوفة(٢).

---

(١) لم نعثر أيضا على شيخ المؤلّف الحاسب هذا، كما لم نعثر على شيخه الحاسب الآخر المتقدّم عمر بن طاهر، ولعلّ المؤلّف أخذ عنهما فنّ الحساب كما جرت به عادتهم في بدايات الطّلب، وهما شيخان حاسبان، وللحديث راويان.

(٢) سبق للمؤلّف أن أخرج طريق محمّد بن مروان ـ وهو السّدّي الصّغير المتّهم بالكذب ـ عن شيخه الكلبي بسنده، وهنا طريق آخر عن شيخ آخر، وهو من تفنّن السّجْزي في إيراد الطّرق وتنويعها، وقد أشار إلى طريق محمّد بن مروان عن عمرو بن قيس البيهقي في الأسماء والصّفات ١/ ٥٨١، رقم: ٥٠٨، وابنُ القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد ٥/ ٨٢، رقم: ٤٧٤٢، ولم نره موصولا مسندا عند غير المصنّف، وهذا من مخبّآت كتابه الفذّ هذا. وشيخ شيخ المؤلّف: إسماعيل بن محمّد المزني كوفي البلد، ولهذا قال هنا: «ومخرج هذا الطّريق من الكوفة».

وأمّا قوله عليه السلام: «أفضلكم من تعلّم القرآن وعلّمه» من غير الزّيادة المذكورة في هذه الطّرق فقد أتى من عدّة أوجه، عن علقمة بن مَرْثَدٍ، وسعد بن عُبَيْدَة، عن أبي عبد الرّحمن السّلمي عبد الله بن حبيب، عن عثمان رضي الله عنه، وهو صحيح، وسنذكر بعض طرقه بعد هذا إن شاء الله.

وقد روي عن أبي ذرٍّ جُنْدَب بن جُنادَة الغفاري رحمه الله حديث له إليه طرق، ومَخْرَجُه من الشّام.

فمنها ما رواه غير واحد عن شهر بن / [٤٠ب] حَوْشَبٍ، عن عبد الرّحمن بن غَنْمٍ عنه.

كما أخبرنا أحمد بن عبد الرّحمن بن عليٍّ الرَّقّي الفقيه[١]، قال: حدّثنا يونس بن أحمد الرّافِقي، قال: حدّثنا هلال بن العلاء، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أُنَيْسَة، عن سيّارٍ أبي الحكم، عن شهر بن حَوْشَبٍ، عن عبد الرّحمن بن غَنْمٍ، عن أبي ذرٍّ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

«إنّ الله عز وجل يقول: ـ وذكر حديثا طويلا وفيه ـ: ذاك بأنّي جواد ماجد واحد، عطائي كلام، وعذابي كلام، إذا قضيتُ أمرا

---

(١) أبو عصمة اللّخمي القاضي من فقهاء الحنفيّة، قدم مصر من الرَّقّة، وولي من قبل القضاء بطرابلس، وأسلافه من أهل بيت القضاء والعلم، توفّي سنة ٤١٣هـ، ولا ندري أين التقى به المؤلّف، ولعلّ ذلك كان بمكّة حيث استقرّ السِّجْزي بها نحو أربعين عاما، وفيها التقى بعدد وفير من الأعلام بمناسبة أدائهم مناسك الحجّ، وينظر عن أبي عصمة: بغية الطّلب لابن العديم ٢/ ٩٧٠ ـ ٩٧١، وتاريخ الإسلام للذّهبي ٩/ ٢١٤، والجواهر المضيّة للقرشي ١/ ٧٤.

وأمّا قوله ﷺ: «أفضلكم من تعلّم القرآن وعلّمه» من غير الزّيادة المذكورة في هذه الطّرق فقد أتى من عدّة أوجه، عن علقمة بن مَرْثَدٍ، وسعد بن عُبَيْدَة، عن أبي عبد الرّحمن السّلمي عبد الله بن حبيب، عن عثمان رضي الله عنه، وهو صحيح، وسنذكر بعض طرقه بعد هذا إن شاء الله.

وقد روي عن أبي ذرٍّ جُنْدَب بن جُنادَة الغفاري رحمه الله حديث له إليه طرق، ومَخْرَجُه من الشّام.

فمنها ما رواه غير واحد عن شهر بن / [٤٠ب] حَوْشَبٍ، عن عبد الرّحمن بن غَنْمٍ عنه.

كما أخبرنا أحمد بن عبد الرّحمن بن عليٍّ الرَّقِّي الفقيه[١]، قال: حدّثنا يونس بن أحمد الرّافِقي، قال: حدّثنا هلال بن العلاء، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أُنَيْسَة، عن سيّارٍ أبي الحكم، عن شهر بن حَوْشَبٍ، عن عبد الرّحمن بن غَنْمٍ، عن أبي ذرٍّ، عن رسول الله ﷺ قال:

«إنّ الله عز وجل يقول: ـ وذكر حديثا طويلا وفيه ـ: ذاك بأنّي جواد ماجد واحد، عطائي كلام، وعذابي كلام، إذا قضيتُ أمرا

---

(١) أبو عصمة اللّخمي القاضي من فقهاء الحنفيّة، قدم مصر من الرَّقَّة، وولي من قبل القضاء بطرابلس، وأسلافه من أهل بيت القضاء والعلم، توفّي سنة ٤١٣هـ ولا ندري أين التقى به المؤلّف، ولعلّ ذلك كان بمكّة حيث استقرّ السّـ نحو أربعين عاما، وفيها التقى بعدد وفير من الأعلام بمناسبة أدائهم الحجّ، وينظر عن أبي عصمة: بغية الطّلب لابن العديم ٢/ ٩٧٠ ـ ٩٧١، الإسلام للذّهبي ٩/ ٢١٤، والجواهر المضيّة للقرشي ١/ ٧٤.

فإنّما أقول له: كن فيكون»[١].

أخبرنا عليّ بن عبد الله بن الحسن بن عليّ القاضي[٢]، قال: أخبرنا العبّاس بن محمّد بن نصر، قال: حدّثنا الحسن بن عليّ ابن زُرْعَة، قال: حدّثنا عامر بن سيّار، قال: حدّثنا عبد الحميد ابن بهرام، عن شهر بن حَوْشَبٍ، عن عبد الرّحمن بن غَنْمٍ.

وأخبرنا عبد الجبّار بن أحمد بن عمر، قال: أخبرنا الحسن ابن رَشِيقٍ، قال: حدّثنا محمّد بن حفص الطّالْقاني، قال: حدّثنا صالح بن محمّد التّرمذي، قال: حدّثنا عبد الحميد بن بهرام الفزاري، قال: حدّثني شهر بن حَوْشَبٍ، قال حدّثني ابن غَنْم، أنّ أبا ذرّ حدّثه عن رسول الله ﷺ أنّه قال:

«إنّ الله ﷻ يقول: يا عبدي ما عبدتني ورجوتني فإنّي غافر لك على ما فيك ـ وذكر الحديثَ، وفي آخره ـ ذلك بأنّي جواد واحد ماجد، إنّما عطائي كلام، وعذابي كلام، إذا أردتُ شيئا فإنّما أقول له: كن فيكون»[٣].

---

(١) أخرجه التّرمذي في الجامع ٤/٢٣٨، رقم: ٢٤٩٥ من طريق ليث، والبيهقي ـ عصريّ المصنِّف ـ في الأسماء والصِّفات ١/ ١٧٠، رقم: ١١٢ من طريق موسى بن المسيّب، كلاهما عن شهر بن حوشب به، وشهر ضعيف من قبل حفظه، وأصل الحديث عند مسلم في صحيحه ٤/ ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥، رقم: ٢٥٧٧ من رواية أبي إدريس الخولاني، عن أبي ذرٍّ بسياقٍ آخر مَهيبٍ جعل الخولانيَّ كلّما حدّث به جثا على ركبتيه كما في آخره.

(٢) أبو مطر عليّ بن عبد الله بن الحسن بن عليّ بن عبد الله بن يزيد بن أبي مطر الإسكندراني المالكي قاضي الإسكندريّة.

(٣) يقال في هذا الطّريق ما قيل في سابقها من ضعف شهر بن حوشب، والمؤلّف كعادته يحشر الطّرق لسعة دائرته في الحفظ، وغرضه هنا إيراد متابع آخر لسيّار أبي الحكم.

وهذا الحديث قد روي عن أبي ذر جُنْدَب بن جُنَادَة من عدّة أوجه، ومَخْرَجُ هذا الوجه من الجزيرة، وكلا الطّريقين حسن؛ أعني طريق ابن أبي أنيسة، وطريق ابن بهرام(١).

وقد روي عن زيد بن أبي أنيسة في ذِكر «كُنْ» حديث غريب جدًّا، وهو من المسلسلات، ولم نكتبه إلّا من هذا الطّريق الذي نذكره.

حدّثنا به أبو سعد أحمد بن محمّد بن أحمد الماليني الحافظ في بيتي(٢) ويده على كتفي، قال: حدّثنا أبو الحسن أحمد بن عيسى الفرضي ويده على كتفي، قال: حدّثنا أبو الحسين أحمد

---

(١) حسّنه المؤلِّف رغم وجود شهر بن حوشب فيه، وهو ممّن اختلف فيه، ويبدو أنّ السِّجْزي في زمرة الموثّقين له، وقد وثّقه أحمد وابن معين ـ رغم تشدّده ـ وحسّن البخاري حديثه، بينما ضعّفه آخرون لسوء حفظه، والذي خلص إليه الحافظ ابن حجر في التّقريب رقم: ٢٨٣٠ أنّه صدوق كثير الإرسال والأوهام. وقول المؤلِّف: «ومخرج هذا الوجه من الجزيرة» يعني به أنّه من رواية زيد بن أبي أنيسة بسنده السّابق إلى أبي ذرّ رضي الله عنه، وزيد جزري رهاوي، ومؤلِّفنا السِّجْزي كثير الاهتمام ببيان مخارج الأحاديث من جهة مدن رواتها، وهو أمر جدير بالاهتمام لمن رام أن يكتب عن منهجه في الحديث وعلومه.

(٢) وجود الحافظ أبي سعد الماليني ت ٤١٢هـ في بيت المؤلِّف وروايته عنه هذا المسلسل الغريب وما حكاه بعد ذلك عن شيخه الماليني من مخبّآت كتاب الإبانة هذا، وبيت السِّجْزي كان بسوق اللّيل بمكّة المكرّمة، والحافظ أبو سعد الماليني قد «حجّ حجّات وطاف بالبلاد» كما قال عبد الغافر الفارسي في السّياق لتاريخ نيسابور ـ منتخبه للصّريفيني رقم: ١٩٣. وكان من جملة الأئمّة الذين تولّوا الرّدّ على الأشاعرة والكلّابيّة كما يفهم من كلام لشيخ الإسلام ابن تيميّة في كتابه الاستقامة ١/ ٨٥، وتلميذُه السِّجْزي على هذا الدّرب سار، وإيّاه انتهج وله اختار.

ابن الحسن بن محمّد المكّي ويده على كتفي، قال: حدّثنا أبو عمر هلال بن العلاء ويده على كتفي / [٤١أ] قال: حدّثني أبي ويده على كتفي، قال: حدّثنا عبيد الله بن عمر ويده على كتفي، قال: حدّثنا زيد بن أبي أنيسة ويده على كتفي، قال: حدّثنا أبو إسحاق السَّبيعي ويده على كتفي، قال: حدّثني عبد الله بن الحارث ويده على كتفي، قال: حدّثني الحارث الأعور ويده على كتفي، قال: حدّثنا عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه ويده على كتفي، قال: حدّثني رسول الله صلى الله عليه وسلم ويده على كتفي قال:

«حدّثني الصّادق المصدوق النّاطق رسول ربّ العالمين، وأمينه على وحيه جبريل عليه السلام ويده على كتفي، قال: سمعتُ إسرافيل يقول: سمعتُ القلم يقول: سمعتُ اللّوح يقول: سمعتُ الله تعالى من فوق العرش يقول للشّيء: كُنْ، فلا تَبْلُغُ الكافُ النُّون، أو يكون الذي يكون»(١).

وهذا حدّثني به أبو سعد بعد سؤال واحتشام(٢) فإنّه كان خَصَّ

(١) أخرجه أبو إسحاق الحبّال النّعماني ـ صديق المؤلِّف ـ في جزء من حديثه رقم: ٦، ومن طريق الحبّال الحميديُّ الأندلسيُّ في التّذكرة رقم: ٦، والذّهبي في العلوّ رقم: ٩٢، وغيرهم كثير، ولوائح الوضع بادية على هذا الحديث المسلسل، قال الحافظ الذّهبي: «هذا حديث باطل ما حدّث به هلال أبدا، وأحمد المكّي كذّاب». وكنّا نودّ أنّ السِّجْزي صرّح ببطلانه ـ وهو من هو إمامة في الحديث ـ لكنّه اكتفى كعادته في مثل هذه الموضوعات ـ إلّا ما ندر ـ بالاستغراب حيث قال: «حديث غريب جدّا».

(٢) من لطيف شمائل المؤلِّف وأخلاقه مع شيوخه الكرام، وما أحوج طلبة العلم في هذا الزّمان أن يتدثّروا بهذا التّلطّف والاحتشام مع شيوخهم ومعلّميهم حتّى يحظوا منهم بالإفادة، ويستخرجوا من صدورهم الدّرر.

به صاحبا له سافر معه وخدمه سنين يقال: له مُبادِرٌ الرَّقِّي[١]، وكان ذاك يحدِّث به في البلاد على ما قالا لي جميعا عن الشّيخ أبي سعد، فيقول: حدّثنا أحمد ابن إبراهيم[٢] السّائح، والشّيخ ربّما كان جالسا معه ولا يُدْرَى[٣] أنّه هو السّائح[٤] رَحِمَهُ اللهُ.

أخبرنا أحمد بن محمّد بن الحاجّ، وأحمد بن محمّد بن القاسم، قالا: أخبرنا أحمد بن إسحاق بن يزيد الحلبي القاضي، قال: حدّثنا عمر بن حفص العسكري، قال: حدّثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي بمكّة، قال: حدّثنا إبراهيم بن المهاجر بن مسمار، قال: حدّثنا عمر بن حفص بن ذكوان، عن مولى الحُرَقَة[٥]، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:

«إنّ الله تبارك وتعالى قرأ طه ويس قبل أن يخلق آدم بألف عامٍ[٦]،

---

(١) أبو سابق مبادر بن عبيد الله الرَّقِّي المتوفّى بالرَّقَّة عام ٤٤٠هـ، ذكره عصريّا المؤلِّف الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ١٥/ ٣٧٢، والأمير ابن ماكولا في الإكمال ٧/ ١٥٧، وأفادا أنّه صاحبُ أبي سعد الماليني، صحبه في الغربة، وسافر معه، وتأدّب به، قال الخطيب البغدادي: «وكان صدوقا».

(٢) إبراهيم هو اسم أحد أجداد الحافظ أبي سعد الماليني الأعلين، ينظر: كتاب الأربعين المرتّبة على طبقات الأربعين لعليّ بن المفضّل المقدسي رقم: ٢٧.

(٣) كذا جوّدت في الأصل بضمّ الياء وفتح الرّاء أي مع إسكان الدّال.

(٤) الحافظ أبو سعد الماليني واسع الرّحلة إلى الأمصار، جوّال في الأقطار، فوَسَمَ تلميذه الرَّقِّيُّ شيخَه الرُّحَلَةَ بالسّائح، وهو صادق فيما قال، لكنّه مسلك شبيه بتدليس أسماء الشّيوخ، وقد وقع فيه من وقع من الأجلّة في هذا العصر مثل الماليني وتلميذيه السِّجْزي والخطيب البغدادي، استكثارا للشّيوخ، كما فسّره من بعدهم، أو إلغازا وإغرابا على السّامعين ـ فيما نرى ـ وهو ما يقتضيه حسن الظّنّ بأمثال هؤلاء المحدّثين الثّقات الأجلّاء.

(٥) العلاء بن عبد الرّحمن بن يعقوب الجهني المدني أبو شبل.

(٦) في التّذكار: قبل أن يخلق السّماوات والأرض بألفي عام.

فلمّا سمع[١] الملائكة القرآن قالوا: طوبى لأمّة ينزل هذا عليها[٢]، وطوبى لأجواف تحمل هذا، وطوبى لأَلْسُنٍ تَكَلَّمُ بهذا[٣]»[٤].

وهذا غريب[٥]، ومَخْرَجُه من المدينة، وليس له طريق ـ فيما علمتُ ـ عن أبي هريرة إلّا هذا الطّريق[٦]، والله أعلم.

---

(١) في التّذكار: فلمّا سمعت.

(٢) في التّذكار: ينزل عليها هذا.

(٣) في التّذكار: وطوبى لألسنة تتكلّم بها.

(٤) عزا هذا الحديث للسِّجْزي في إبانته القرطبيُّ في التّذكار في أفضل الأذكار ٢٦٨، والسّيوطيُّ في لآلئه المصنوعة ١/ ١٧، وهذا الحديث منكر جدًّا آفته ابن مسمار وشيخه ابن حفص، وقد أخرجه عدد وفير منهم أبو الحسن القطّان في جزء فيه أخبار في تكفير من قال بخلق القرآن كما في تدوين القزويني ٢/ ٤٧٥، وابن خزيمة في التّوحيد ١/ ٤٠٢، والطّبراني في الأوسط ٥/ ١٣٣، رقم: ٤٨٧٧، وابن بطّة في الإبانة ٥/ ٢٦٨، رقم: ٣٩، ومن عصريِّي المؤلِّف ابنُ أبي زمنين في أصول السّنّة رقم: ٢٩، وتمّام في الفوائد ١/ ١٣٣، رقم: ٣٠٤، والمستغفري في فضائل القرآن ٢/ ٥٦٩ ـ ٥٧٠، رقم: ٨٣٠، ٨٣١، والبيهقي في الأسماء والصّفات ١/ ٥٦٦، رقم: ٤٩١، وغيرهم من طرق كثيرة عن إبراهيم بن المنذر الحزامي، عن إبراهيم بن المهاجر بن مسمار، حدّثنا عمر بن حفص به. قال الذّهبي في السّير ١٠/ ٦٩١: «هذا حديث منكر ابن مهاجر وشيخه ضعيفان». وينظر: السّلسلة الضّعيفة للألباني رقم: ١٢٤٨، وقد حكم عليه بالوضع ابن حبّان في المجروحين ١/ ١٠٨، وتبعه ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ١١٠، ورغم كلّ هذا فإنّ مؤلّفنا السِّجْزي اكتفى بالاستغراب وكأنّه مصطلح درج عليه فيما هذا شأنه من الأحاديث الموضوعات والمنكرات.

(٥) في التّذكار: هذا حديث حسن غريب.

(٦) دلالة على استقراء المؤلِّف، وقوله: «ومَخْرَجُه من المدينة» إشارة إلى راويه الذي مدار الحديث عليه ومَخْرَجُه منه وهو الحافظ إبراهيم بن المنذر الحزامي المدني المتوفّى سنة ٢٣٦هـ، وهو ممّن خلط في القرآن، وقدم إلى =

وقد روي عن أنس.

أخبرناه محمّد بن الحسين بن جعفر الصّوفي، قال: حدّثنا عبد الصّمد بن المرزبان السّيرافي أبو العبّاس، قال: حدّثنا بكر / [٤١ب] بن أحمد بن سُخَيْت القزّاز، قال: حدّثنا إبراهيم بن محمّد التّيمي، قال: حدّثنا المعتمر بن سليمان، قال: حدّثنا أبي، عن قتادة، عن أنس أنّ رسول الله ﷺ قال:

«إنّ الله تعالى قرأ طه ويس قبل أن يخلق آدم بألف عام، فلمّا سمعتْ الملائكة القرآن قالوا: طوبى لأمّة يُنْزَلُ هذا فيهم، طوبى لأجوافٍ تحمل هذا، وألسنٍ تتكلّم بهذا»(١).

وهذا غريب(٢) جدّا، ومَخْرَجُه من البصرة.

ولنا في هذا الحديث تعلّق من جهات:

إحداها: إطلاق القراءة، وفي القرآن: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾

= ابن أبي دؤاد المعتزلي قاصدا من المدينة، واشتدّ عليه لذلك الإمام أحمد بن حنبل، واعتذر الحزامي عمّا فعل لعمِّ الإمام، قال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٧/ ١٢٢: «ومع هذا فإنّ يحيى بن معين وغيره من الحفّاظ كانوا يرضونه ويوثّقونه». وهو من شيوخ البخاري وأخرج له في الصّحيح.

(١) عزا أيضا هذا الحديث للسِّجْزي في إبانته القرطبيُّ في التّذكار في أفضل الأذكار ٢٦٨، وفي إسناده من لا يعرف، وابنُ سُخَيْتٍ القزّاز قال فيه الحافظ أبو محمّد الحسن بن عليّ البصري: «فيه نظر» كما في اللّسان ٢/ ٣٣٦، وكذا قال الدّارقطني كما في سؤالات حمزة السّهمي له رقم: ٢٢٢، والمؤلّف استغربه جدّا وهو لا يستغرب إلّا ما فيه ضعف شديد كما يفهم من صنيعه المتكرّر في هذا الكتاب، وتقدّم له شاهد منكر من حديث أبي هريرة أخرجه المصنّف وزدناه هناك تخريجا.

(٢) في التّذكار: عزيز.

[القِيَامَة: ١٨]، وفي التّفسير أنّه يريد: فإذا جمعناه[١].

ومنها: تقدّمُ الكلام وجودَ المخاطَبين به، وإذا كان وجودُه متقدِّما عليهم جاز تقدّمه على الحوادث أجمع إذ لا فرق هناك.

ومنها: الفرق بين «قرأ» و«خلق» حيث قال: «قرأ قبل أن يخلق آدم».

ومنها: سماعُ الملائكة القرآن، واعترافُهم بنزوله، وأنّ الأجوافَ تَحْمِلُه، والألسنَ تتكلّم به.

أخبرنا عبد الرّحمن بن عمر بن محمّد من أصله العتيق[٢]، قال: أخبرنا عليّ بن عبد الله بن أبي مطر، قال: حدّثنا محمّد يعني بن عبد الله بن ميمون، قال: حدّثنا الوليد هو ابنُ مسلم، عن عثمان بن أبي العاتكة، عن عليّ بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة:

«أنّ أبا ذرٍّ سأل رسول الله ﷺ: أيّ الأنبياء أوّل؟

قال: آدم عليه السلام.

قال: أو نبيٌّ هو؟

---

(١) عزاه لابن عبّاس رضي الله عنهما الرّاغب الأصفهاني في كتابه المفردات في غريب القرآن ٦٦٨، وروى ابن جرير في جامع البيان ١/ ٩٠ ـ ٩١ أنّ ابن عبّاس فسّر قوله تعالى: ﴿قُرْآنَهُ﴾ أي بيّنّاه، وهو الذي رجّحه ونصره.

(٢) هو شيخه ابن النّحّاس المصري ت ٤١٦هـ صاحب المشيخة والرّؤية والأمالي وغيرها، ولم يحدّد السّجْزي ـ مع الأسف ـ المراد بأصل شيخه العتيق من هذه الكتب، وقد فعل ذلك مع كتاب الانتصار لشيخه عبد الجبّار المقرئ كما سيأتي.

قال: نعم كلّمه قِبَلًا»(١).

أخبرناه أحمد بن محمّد بن القاسم، قال: أخبرنا محمّد بن أحمد الذُّهْلي، قال: حدّثنا جعفر يعني ابنَ محمّد الفِرْيابي، قال: حدّثنا عبد الرّحمن بن إبراهيم دُحَيْمٌ، قال: حدّثنا محمّد ابن شعيب، قال: أخبرني عثمان بن أبي العاتكة ـ فذكر بإسناده نحوه وقال ـ: عن أبي أمامة الباهلي، عن أبي ذرّ:

«قلتُ: يا رسول الله، فأيّ النبيِّين كان أوّلًا؟

قال: آدم.

قال: أو نبيٌّ كان يا رسول الله؟

قال: نعم نبيٌّ مُكَلَّمٌ خلقه الله بيده، ثم كلّمه قِبَلًا، ثم قال: اسكن أنت وزوجك الجنّة».

وهذا شاميُّ الطّريق حسن غريب عال(٢).

---

(١) أخرجه الدّارمي في الرّدّ على الجهميّة رقم: ٣١٧ من طريق محمّد بن شعيب، عن عثمان بن أبي العاتكة، عن عليّ بن يزيد وهو الألهاني، عن القاسم بن عبد الرّحمن الدّمشقي، عن أبي أمامة به، والألهاني ضعّفه غير واحد بل قال النّسائي: «متروك». وقال البخاري قبله: «منكر الحديث». وقال محمّد بن إبراهيم الكناني الأصبهاني: قلت لأبي حاتم: «ما تقول في أحاديث عليّ بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة؟ قال: ليست بالقويّة هي ضعاف» كما في تهذيب الكمال ٢١/ ١٧٨، والحديث صحّ من رواية أبي أمامة دون قوله: «كلّمه قِبَلًا» أي عيانا ومقابلة، وينظر تفصيل ذلك في السّلسلة الضّعيفة رقم: ٤٠٦٣ للعلّامة الألباني رحمه الله تعالى، جدير بالذِّكر أنّ رواية الألهاني عن القاسم عن أبي أمامة نسخة كبيرة كما في مغاني الأخيار ٢/ ٣٦٤ للعيني، والسّجْزي يرويها عن شيخه ابن النّحّاس بسنده أعلاه.

(٢) هذا الحديث من هذا الطّريق فيه متابعة من محمّد بن شعيب بن شابور الدّمشقي للوليد بن مسلم، والوليد معروف بتدليس التّسوية، ومتابعة ابن شعيب =

وقد روي عن أبي ذرٍّ من غير هذا الطّريق.

أخبرناه أحمد بن محمّد بن القاسم، قال: حدّثنا أحمد بن / [٤٢أ] الحسن بن إسحاق، قال: حدّثنا رَوْح بن الفَرَج القطّان، قال: حدّثنا عمرو بن خالد، قال: حدّثنا ابن لهيعة، عن خالد بن يزيد، عن صفوان بن سُلَيْم، عن أبي صالح السّمّان، عن أبي ذرٍّ:

«أنّه أتى ورسول الله ﷺ يخطب فقعد ـ وذكر كلاما وبعده ـ: فقلتُ: يا رسول الله، من أوّل الأنبياء؟

قال: آدم عليه السلام.

قلتُ: آدم نبيّ؟

فقال: نعم مُكَلَّمٌ»[(١)].

وهذا غريب من حديث صفوان بن سُلَيم، وعال من حديث ابن لهيعة عن خالد عنه.

أخبرنا منير بن أحمد، قال: حدّثنا أحمد بن بِهْزاذَ[(٢)]،

= تبرئ ساحته من التّدليس، والمؤلّف رحمه الله من أجل مثل هذه النّكت يتقصّد حشر الطّرق للحديث الواحد حشرا.

(١) أخرجه بنحوه الطّبراني في المعجم الأوسط ٥/ ٧٧، رقم: ٤٧٢١، من طريق عبد الرّحمن بن معاوية العتبي، حدّثنا عمرو بن خالد الحرّاني به. قال الطّبراني: «لم يرو هذا الحديث عن صفوان بن سُلَيْم إلّا خالد بن يزيد، تفرّد به ابن لهيعة». وهو سيّء الحفظ.

(٢) أشار النّاسخ في الحاشية أنّه في رواية رمز لها بما يشبه رقم ٢: «بهزاب». وهي رواية مرجوحة. والرّاوي هو أبو الحسن أحمد بن بِهْزاذ بن مهران السّيرافي الفارسي الطّوسي. وفوق هذا رقم ١ إشارة فيما يظهر لفراغه من المعارضة الأولى في هذا الموطن.

قال: حدّثنا عليّ بن سعيد الرّازي، قال: حدّثنا محمّد بن عيسى الدّامغاني.

وأخبرنا أسد بن إبراهيم بن كُلَيْب السُّلَمي الحرّاني، قال: حدّثنا أحمد بن إبراهيم الكِنْدي، قال: حدّثنا عبد الله بن سليمان ابن الأشعث[١]، قال: حدّثنا محمّد بن عيسى الدّامغاني، قال: حدّثنا سلمة بن الفضل، عن ميكال، عن ليث، عن إبراهيم التّيمي[٢] ـ وقال منير ـ: عن أبيه، عن أبي ذرٍّ قال:

«قلنا: يا رسول الله: آدم أنبيٌّ كان؟

قال: كان رسولا كلّمه قِبَلًا، فقال: يا آدم اسكن أنت وزوجُك الجنّة»[٣].

---

(١) السّجستاني أبو بكر ت ٣١٦هـ ولد الحافظ أبي داود صاحب السّنن، من آثاره: كتاب المصاحف والبعث والنّشور ومسند عائشة، وكلّها مطبوعة، ولا أثر فيها لهذا الحديث.

(٢) إبراهيم بن يزيد بن شريك بن طارق التّيمي الكوفي أبو أسماء.

(٣) أسد الحرّاني شيخ المؤلّف صاحب مناكير وموضوعات كما قال الذّهبي في ميزان الاعتدال ٢٠٦/١، وقد رواه من طريق عبد الله بن سليمان بن الأشعث عن الدّامغاني بسنده إلى التّيمي عن أبي ذرّ بلا واسطة، وخالفه في هذا شيخ السّجزي الآخر منير بن أحمد الأزدي فرواه من طريق عليّ بن سعيد الرّازي عند المؤلّف عن الدّامغاني بسنده إلى التّيمي، عن أبيه، عن أبي ذرّ. وتابع الرّازيَّ على إدخال الواسطة العبّاس بنُ حمدان عند الطّبراني في الأوسط ٧/ ٢٢٤، رقم: ٧٣٣٥. قال الطّبراني: «لم يروه عن إبراهيم التّيمي إلّا ليث، ولا رواه عن ليث إلّا ميكال، وهو شيخ كوفي لا نعلمه أسند حديثا غير هذا». والحديث أعلّ باختلاط اللّيث، وجهالة ميكال ويقال: ميكائيل، وسلمة بن الفضل وهو الأبرش كثير الخطأ، والدّامغاني مقبول كما قال الحافظ ابن حجر في التّقريب رقم: ٢٥٠٥ ويعني عند المتابعة وإلّا فليّن الحديث، وينظر: السّلسلة الضّعيفة للألباني رقم: ٤٠٦٣.

أخبرنا عبد الجبّار بن أحمد بن عمر المقرئ في «كتاب الانتصار»، قال: أخبرنا إسماعيل بن عمر بن الحسين الخولاني، قال: حدّثنا أحمد بن عيسى المقرئ ويعرف بالوشّاء، قال: حدّثنا إسحاق بن إبراهيم البغدادي، قال: حدّثنا يوسف بن خالد الأزدي، قال: حدّثني مسعود بن خلف، قال: حدّثني أخي، عن محمّد بن يعقوب، عن هارون بن راشد، قال: حدّثنا فَرْقَدٌ، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ:

«قال الله ﷻ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ [طه: ١٤] من قالها أدخلتُه حِصْني، ومن أدخلتُه حِصْني فقد أمن، والقرآن كلامي، ومنّي خرج»(١).

---

(١) هذا الحديث سندا ومتنا نقله المؤلّف من كتاب الانتصار لشيخه أبي القاسم عبد الجبّار بن أحمد بن عمر الطّرسوسي المقرئ نزيل مصر المتوفّى سنة ٤٢٠هـ، وهو من مخبّآت كتابه الإبانة، ومترجموه لم يذكروا له من التّواليف سوى كتابين هما المجتبى والعنوان، وكلّها في عداد المفقود، وفي الإسناد أحمد بن عيسى الوشّاء التّنّيسي ذكر مسلمة بن قاسم في الصّلة ـ كما في اللّسان ١/ ٥٧١ ـ أنّه انفرد بأحاديث شاذّة أنكرت عليه لم يأت بها غيره، وأخرجه الدّيلمي في مسند الفردوس ـ كما في الزّيادات على الموضوعات للسّيوطي رقم: ٤ من طريق يوسف بن خالد، عن هارون بن راشد، عن فرقد وهو ابنُ يعقوب السّبخي به، قال السّيوطي: «يوسف بن خالد كذّاب، وهارون بن راشد قال الذّهبي: مجهول، وفرقد ضعّفه الدّارقطني». وللحديث شاهد عن ابن عبّاس أخرجه ابن بطّة في الإبانة ٥/ ٢٥٥، رقم: ٢٨، والخطيب البغدادي ـ عصريّ المؤلّف ـ في تاريخ بغداد ١٣/ ٧٤، رقم: ٥٩٠٤، وغيرهما، وفي إسنادهما من لا يفرح بمتابعته، وللأستاذ نادر بن وهبي النّاطور تحرير لطيف متداول في تخريج هذا الحديث، وينظر: السّلسلة الضّعيفة للعلّامة الألباني رقم: ٦٢٢١. جدير بالذّكر أنّ المؤلّف بعد قليل سيعترف بضعف الحديث مع تقرير صحّة ما ورد فيه من معنى.

أخبرنا عمر بن القاسم بن عمر بن محمّد الصَّدَفي(١)، قال: أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن أحمد المَلَطي، قال: حدّثنا إسحاق ابن إبراهيم هو ابنُ يونس البغدادي الورّاق(٢)، قال: حدّثنا أحمد يعني ابنَ يحيى، قال: حدّثنا محمّد بن مرزوق أبو عبد الله الطّائفي، قال: حدّثنا عبد الغفّار بن الحسن بن دينار، قال: حدّثني زهير / [٤٢ب] بن أرقم، عن قُرَّة، قال: سمعتُ نُعَيْم ابن سلامة، يحدِّث عن رجل من أزد شَنُوءَة، قال: سمعتُ أبي يحدِّث قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول:

«إنّ الله ﷻ خلق الفردوس بيده، وغرس أشجارها بيده وهو يقول: سيعلم مَنْ دخَلَكِ أنّي أحبُّه، وهو عليٌّ كريم، فكلّمها فتكلّمتْ.

فقال: يا فردوس.

فقالت: لبّيكَ إلهي.

قال: من أنا؟

---

(١) المصري أبو حفص المتوفّى سنة ٤١٨هـ، ذكره الحبّال ـ صديق المؤلِّف ـ في وفيات المصريّين رقم: ٢٣٧، وذكر أنّه حدّث هو وأخوه أبو الفرج الحسن بن القاسم، وأبو الفرج أكثر حديثا من أبي حفص.

(٢) هو الحافظ أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس المَنْجَنيقي البغدادي الورّاق نزيل مصر المتوفّى سنة ٣٠٤هـ، من آثاره المفقودة: المسند، والأمالي، وما رواه الأكابر عن الأصاغر والآباء عن الأبناء، والمنجنيقي له مرويّات كثيرة مسندة جديرة أن تفرد بدراسة جادّة من أجل جمع نصوص كتابه المسند المفقود، ينظر عن المنجنيقي وبعض آثاره: سير أعلام النّبلاء ١٤/ ١٤١، والمعجم المفهرس رقم: ٥٦٢، ١٥٧١، وفتح المغيث ٤/ ١٦٦.

قالت: أنتَ الله الذي خلقتني، لا إله إلّا أنت؛ الويل لمن عرفكَ ثمّ عصاك.

فقال الله ﷻ: لا، بل الويل لمن عصاني بعد معرفته إيّاي، ثمّ لم يَرْضَ قولي وكلامي.

فقالت: طُوبَى لمن رضيتَ عنه، وأدخلتَه فِيَّ»[(١)].

وهذان الحديثان في إسنادهما ضَعْفٌ، والمتنان موافقان للسّنن الثّابتة، وقد مضى قبلهما ما في معناهما، وإنّما أردنا بإيرادها الإعلامَ بأنّ ما في متونها مقبول عند كافّة أهل الأثر، لم ينكرها ولا شيئا منها إمام منهم، وأنّها كانت تُرْوَى بحضرة الجمِّ الغفير لا يدفعونها، واعتمادُنا في الاحتجاج على ما نبيِّن صحّتَه، وذِكْرُنا ما عداه للمعنى الذي قلناه، واقتداء بكثير من أهل العلم في إيراد ما قد تكلِّم في إسناده مع ما لا يشكّ في ثبوته، على أنّا لا نُخْلي ذلك من إعلامٍ ببعض ما قيل فيه، وبالله التّوفيق[(٢)].

---

(١) في الإسناد إبهام وجهالة، وعبد الغفّار كذّبه الأزديّ، وقال الجوزجاني: «لا يغترّ به» كما في الميزان ٢/ ٦٣٩، وشيخ شيخ المؤلّف ملطيٌّ وأهل ملطة ليس فيهم ثقة! كما نقله الخطيب البغدادي ـ عصريّ المؤلّف ـ في تاريخ بغداد ٧/ ٦٣٢ عن الحافظ عبد الغنيّ بن سعيد الأزدي، والمؤلّف نفسه قد ضعّف الحديث هنا، وبرّر إيراده بما ترى، والحديث بهذا الإسناد والمتن لم نره عند غيره، وهو من مخبّآت كتابه هذا.

(٢) في حاشية الأصل قيد بلاغ معارضة نصّه: «عورض بالأصل المنقول منه». والمؤلّف قد جلّى هنا رأيه في سبب روايته أحيانا ما لا يثبت من الأحاديث وهو صحّة مضامينها، وبيّن أنّ الاعتماد أساسا هو على ما صحّ منها، وقَرْنُ ما لا يثبت مع ما ثبت مسلك كثير من أهل العلم كما قال المؤلّف، =

أخبرنا أبو القاسم مكّي بن نظيفٍ الزّجّاج[1]، قال: أخبرنا طاهر بن أحمد بن طاهر الخلّال، قال حدّثنا إسماعيل بن داود ابن وَرْدان، قال: أخبرنا هارون بن سعيد البزّاز، قال: حدّثنا عبد الله بن وهب.

وأخبرنا أبو الفتح محمّد بن إبراهيم بن محمّد الجَحْدَري، قال: أخبرنا زيد بن محمّد بن خلَف السّامي، قال: حدّثنا أحمد ابن عبد الرّحمن بن وهب، قال: حدّثنا عمّي[2]، عن الماضي ابن محمّد، عن جُوَيْبر، عن الضّحّاك، عن ابن عبّاس قال: قال رسول الله ﷺ:

«كلّم الله موسى مئة ألف وأربعين ألفا في ثلاثة أيّام وصايا كلّها، فلمّا سمع موسى كلام الآدميّين مقتهم ممّا وقع في مسامعه من كلام الرّبّ جلّ وعزّ»[3].

= والحاصل أنّه قد روى ما روى مقرونا بالأسانيد وهي وسيلة الحكم على درجتها لمن رام التّحقّق والتّثبّت، على أنّه لم يخل هذه المرويّات من إشارات تدلّ على عدم ثبوتها.

(١) المصري المتوفّى سنة ٤٢٤هـ، ذكره أبو إسحاق الحبّال ـ صديق مؤلّفنا السّجْزي ـ في وفيات المصريّين رقم: ٢٥٨ وقال: «رجل صالح». وينظر: تاريخ الإسلام ٩/ ٤٠٢.

(٢) عبد الله بن وهب القرشي المصري صاحب الجامع والموطّأ وغيرهما.

(٣) تابع شيخي المؤلّف ابنَ نظيفٍ والجحدريَّ ابنُ شاهين في التّرغيب في فضائل الأعمال رقم: ٢٢٧ عن زيد السّامي به، وتابع الماضي بنَ محمّدٍ أبو مالك عمرو بن هاشم الجنبي أخرجه جماعة منهم عبد الله بن الإمام أحمد في السّنّة رقم: ٥٤٥، ١٠٩٩، والطّبراني في المعجم الكبير ١٢/ ١٢٠، رقم: ١٢٦٥٠، والأوسط ٤/ ١٨٨، رقم: ٣٩٣٧، وابن بطّة في الإبانة ٦/ ٢١٤، رقم: ٤٨١، والبيهقي ـ عصريّ المؤلّف ـ في شعب الإيمان ١٣/ ١١٨. =

اللّفظ لابن نظيف.

أخبرنا عبد الرّحمن بن عمر بن محمّد، قال: أخبرنا محمّد ابن ملّاق بن نصر، قال: حدّثنا يحيى بن عثمان[١]، قال: حدّثنا عليّ بن معبد بن / [١٤٣أ] شدّاد، قال: حدّثني يوسف بن يعقوب، عن مالك بن أنس[٢].

وأخبرنا أحمد بن محمّد بن الحاجّ، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد بن عبد الله أبو طاهر إملاءً، قال: حدّثنا محمّد بن عَبْدُوس بن كامل، قال: حدّثنا محمّد بن عبد الرّحمن ابن سَهْم[٣]، قال: أخبرنا عبد الله بن المبارك، قال: أخبرنا مالك ابن أنس.

وأخبرنا عبد الجبّار بن أحمد بن عمر، قال: أخبرنا الحسن ابن عليّ بن داود، قال: حدّثنا عليّ بن أحمد بن سليمان، قال: حدّثنا هارون بن سعيد[٤]، قال: حدّثني ابن وهب، قال: حدّثني مالك.

وأخبرنا محمّد بن الفضل بن نظيف، وعبد الله بن الحسن بن

= قال ابن كثير في تفسيره ٢/ ٤٧٤ ـ بعد أن عزاه للدّيلمي ـ: «إسناد ضعيف فإنّ جُوَيْبِرا ضعيف، والضّحّاك لم يدرك ابن عبّاس». ولا شكّ أنّ حال جُوَيْبِر أشدّ، والحديث ـ كما قال الألباني في الضّعيفة رقم: ٥٢٥٨ ـ عليه لوائح الإسرائيليّات.

(١) ابن صالح بن صفوان السّهمي المصري أبو زكريّا.

(٢) رمز أحدهم بحرف الكاف إشارة منه إلى رواية الإمام مالك لهذا الحديث.

(٣) محمّد بن عبد الرّحمن بن حكيم بن سهم الأنطاكي.

(٤) ابن الهيثم السّعدي الأيلي البزّاز أبو جعفر.

أغلب[١]، قالا: حدّثنا أحمد بن الحسن بن إسحاق الرّازي إملاءً، قال: حدّثنا رَوْح بن الفَرَج أبو الزِّنْباع، قال: حدّثنا عبد العزيز بن يحيى[٢]، قال: حدّثنا مالك.

وأخبرنا محمّد بن الفضل، وأبو محمّد عبد الله بن الحسن بن أبي سراج[٣]، قالا: وحدّثنا أحمد بن الحسن[٤]، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يعقوب الرّازي، قال: حدّثنا سعيد بن هاشم[٥]، قال: حدّثنا مالك.

وأخبرنا أبو محمّد ابن أبي سراج، ومحمّد بن الفضل، قالا: وحدّثنا أحمد بن الحسن[٦]، قال: حدّثنا أحمد بن سعيد بن شاهين، قال: حدّثنا الحسن بن عيسى بن ماسَرْجِسَ، قال: أخبرنا عبد الله بن المبارك، قال: أخبرنا مالك بن أنس.

وأخبرنا محمّد وعبد الله بن الحسن ابن أبي عِقال، قالا: وحدّثنا أحمد بن الحسن، قال: حدّثنا يحيى بن عثمان بن صالح، قال: حدّثنا عليّ بن معبد بن شدّاد، قال: حدّثنا يوسف

---

(١) ابن أبي سراج اليحصبي المغربي الشّاهد الصّوّاف أبو محمّد، وفي موطن من هذا الكتاب: «بن أبي عقال» بدل «بن أبي سراج»، ولا أثر لشيخه هذا فيما وقفنا عليه من كتب التّراجم والتّواريخ.

(٢) الهاشمي المدني أبو محمّد.

(٣) هو نفسه عبد الله بن الحسن بن أغلب اليحصبي المغربي الشّاهد الصّوّاف أبو محمّد.

(٤) ابن إسحاق بن عتبة الرّازي ثمّ المصري أبو العبّاس.

(٥) سعيد بن هاشم بن صالح المخزومي المصري الفيّومي أبو عمر.

(٦) أبو محمّد ابن أبي سراج هو عبد الله بن الحسن بن أغلب اليحصبي المغربي الشّاهد الصّوّاف، ومحمّد بن الفضل هو ابن نظيف الفرّاء، وأحمد بن الحسن هو ابن إسحاق بن عتبة الرّازي المصري.

ابن يعقوب، عن مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن عطاء ابن يسار، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ:

«إنّ الله جلّ وعزّ يقول لأهل الجنّة: يا أهل الجنّة.

فيقولون: لبّيك ربَّنا وسَعْدَيْك.

فيقول: هل رضيتم؟

فيقولون: وما لنا لا نرضى وقد أعطيتنا ما لم تعط أحدا من خَلْقِك.

قال: أنا أعطيكم أفضل من ذلك.

قالوا: يا ربّ، وأيُّ شيء أفضل من ذلك؟

قال: أحلّ عليكم رضواني فلا أسخط عليكم أبدا»[(١)].

اللّفظ لحديث ابن سَهْم، والمعنى سواء.

وهذا الحديث ليس في «الموطأ»، وهو صحيح أخرجه البخاري[(٢)] / [٤٣ب] عن معاذ بن أسد، عن عبد الله بن المبارك، عن مالك[(٣)]، وعن يحيى بن سليمان، عن عبد الله بن

(١) استعرض المؤلّف في هذا الحديث طرقه عن خمسة من شيوخه هم: ابن نظيف وابن أبي سراج وابن الحاجّ وعبد الجبّار الطّرسوسي وابن النّحّاس، والذين انتهت أسانيدهم إلى خمسة من الرّواة عن مالك بن أنس هم: يوسف بن يعقوب وابن المبارك وابن وهب وسعد بن هاشم وعبد العزيز بن يحيى المدني.

(٢) أخرجه البخاري من طريق ابن مبارك ٨/ ١١٤، رقم: ٦٥٤٩، ومن طريق ابن وهب ٩/ ١٥١، رقم: ٧٥١٨، وكذا أخرجه مسلم من طريق ابن وهب ٤/ ٢١٧٦، رقم: ٢٨٢٩، ومن طريق ابن المبارك ٤/ ٢١٧٦، رقم: ٢٨٢٩، كلاهما ـ ابن وهب وابن المبارك ـ عن مالك.

(٣) صحيح البخاري ٨/ ١١٤، رقم: ٦٥٤٩.

وهب، عنه[١].

وأخرجه مسلم عن محمّد بن عبد الرّحمن ابن سَهْم[٢]، عن ابن المبارك[٣]، وعن هارون بن سعيد[٤]، عن ابن وهب، كلاهما عن مالك.

والذي فيه يَمْنَعُ من أن يُدَّعَى أنّه بواسطة، أعني قوله: «يا أهل الجنّة، فيقولون: لبّيك ربّنا وسعديك»، وهو أظهر من أن يحتاج معه إلى زيادة بيان.

أخبرنا أحمد بن محمّد بن القاسم، قال: أخبرنا أحمد بن محمّد بن عليّ بن الحكم[٥] بانتقاء الدّارقطني، قال: حدّثنا محمّد بن سليمان المالكي، قال: حدّثنا يحيى بن حبيب[٦]، قال: حدّثنا موسى بن إبراهيم المديني.

وأخبرنا عبد الرّحمن بن عمر بن محمّد، قال: أخبرنا أحمد ابن محمّد بن زياد[٧]، قال: حدّثنا عبد العزيز يعني ابنَ معاوية،

---

(١) صحيح البخاري ٩/ ١٥١، رقم: ٧٥١٨، ويحيى بن سليمان هو الجعفي الكوفي أبو سعيد. وقد كتب أحدهم هنا في الحاشية اليمنى بخطّ ثخين: «ينقل» أي للاستفادة من هذا النّصّ.

(٢) محمّد بن عبد الرّحمن بن حكيم بن سهم الأنطاكي.

(٣) صحيح مسلم ٤/ ٢١٧٦، رقم: ٢٨٢٩.

(٤) ابن الهيثم السّعدي الأيلي البزّاز أبو جعفر.

(٥) هو أبو بكر النَّرْسي كان حيًّا عام ٣٦٦هـ، انتقى عليه الحافظ الدّارقطني بمصر، ينظر عنه: تاريخ دمشق لابن عساكر ٥/ ٤١٣، وتاريخ الإسلام للذّهبي ٨/ ٣٣١.

(٦) ابن عَرَبيّ البصري أبو زكريّا.

(٧) معجم ابن الأعرابي ٣/ ٩٩٩، رقم: ٢١٣٣، والمؤلّف يروي هذا الكتاب عن شيخه عبد الرّحمن بن عمر التُّجِيبي، عن مؤلّفه ابن الأعرابي، =

قال: حدّثنا دُحَيْم الدّمشقي وهو عبد الرّحمن بن إبراهيم، ويحيى بن حبيب بن عَرَبيّ، قال: حدّثنا موسى بن إبراهيم، عن طلحة بن خراش، عن جابر بن عبد الله قال: قال النّبيّ ﷺ:

«يا جابر، إنّ الله ﷻ أحيا أباك فكلّمه كِفاحًا، فقال: تَمَنَّ يا عبد الله.

قال: إلهي، وما أتمنّى عليك وقد أدخلتني الجنّة؟

فقال: يا عبد الله تمنّ.

قال في الثّالثة أو الرّابعة: أَحْيا ثمّ أُقْتَلُ.

قال: فنزلتْ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا﴾ [آل عِمرَان: ١٦٩] الآية».

هذا لفظ حديث عبد العزيز بن معاوية.

وقال الآخر: «ألا أبشّرك يا جابر.

قلت: بلى بشّرك الله بالخير.

فقال: شَعَرْتَ أنّ الله أحيا أباك فكلّمه كِفاحًا، ولم يكلِّم أحدا من الخَلْق غيره، فقال: يا عبد الله بن عمرو سَلْ وتَمَنَّهْ.

فقال: يا ربّ ما عبدتُك حقَّ عبادتِك، أسألك أن تردّني إلى الدّنيا، فأقاتِل فأقتَل مرّةً أخرى.

فقال ﷻ: سبق الأمر أنّك إليها لا تَرْجِعُ، قال ـ يعني ـ: فأَخْبِرْ بمكاني.

= والمطبوع هو فعلا من رواية التُّجِيبي شيخ السِّجْزي، عن ابن الأعرابي.

فأنزل الله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]».

أخبرناه عبد الرّحمن بن عمر بن محمّد، قال: أخبرنا سَلْم بن الفضل الأَدَمي، قال: حدّثنا / [٤٤أ] أبو مسلم إبراهيم بن عبدالله، قال: حدّثنا عليّ هو ابنُ عبد الله بن جعفر المديني، قال: حدّثنا موسى بن إبراهيم بن بشير ابن الفاكِه الأنصاري ثمّ السّلمي، قال: سمعتُ طلحة بن خِراش ابن الصِّمَّة الأنصاري، يقول: سمعتُ جابر بن عبد الله يقول:

«نظر إليّ رسول الله ﷺ فقال: يا جابر، ما لي أراك مُغْتَمًّا؟

قال: قلتُ: يا رسول الله، استُشهد أبي وترك دَيْنًا عليه، وعليه عيال.

فقال: أفلا أخبرك؟ ما كلّم الله ﷻ أحدا إلّا من وراء حجاب، وكلّم أباك كِفاحًا فقال: يا عبدي، تمنّ عَلَيَّ أُعْطِك.

قال: يا ربّ تحييني فأقتَل فيك الثّانية.

قال الرّبّ ﷻ: إنّه سبق منّي أنّهم إليها لا يرجعون.

قال: يا ربّ، فأَبْلِغْ مَنْ ورائي.

قال: فأنزل الله ﷻ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩] حتّى أنفذ الآية».

أخبرناه إسماعيل بن عمرو بن إسماعيل المعدّل، والخليل بن الحسن بن الخليل القاضي، قالا: أخبرنا الحسين بن عبد الله القُرَشي بانتقاء الدّارقطني، قال: حدّثنا أبو عليّ محمّد بن محمّد ابن الأشعث الكوفي، قال: حدّثنا عبد الله بن حمزة بن أحمد

ابن حمزة بن مصعب بن الزّبير بن العوّام قاضي الطّائف، قال: حدّثني موسى بن إبراهيم الحَرَامي[١]، عن طلحة بن خراش، عن جابر بن عبد الله قال:

«لقيني رسول الله ﷺ فقال: يا جابر، ما لي أراك منكسرا؟

فقلت: يا رسول الله، استُشهد أبي وترك عيالا ودَيْنًا.

فقال: ألا أبشّرك بما لقي الله ﷻ أباك؟ ما كلّم أحدا قطّ إلّا من وراء حجاب، وأحيا أباك فكلّمه كِفاحًا، فقال: يا عبدي، تمنّ عَلَيَّ أُعْطِك.

قال: يا ربّ، تحييني فأقتَل فيك الثّانية.

قال الرّبّ ﷻ: إنّه سبق منّي أنّهم لا يرجعون».

وهذا حديث غريب حسن لم يروه عن طلحة غير موسى بن إبراهيم ابن الفاكِه فيما يقال[٢].

وقد روي عن عبد الله بن محمّد / [٤٤ب] بن عقيل، عن

---

(١) نسبة إلى جدّه الأعلى حرامٍ جدِّ الصّحابي جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري، ينظر: الأنسابَ لابن السّمعاني ٤/ ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٢) المؤلّف قد روى هذا الحديث عن أربعة من شيوخه بأسانيدهم إلى ثلاثة من الرّواة عن ابن الفاكه هذا، وأخرجه التّرمذي في الجامع ٥/ ٨٠، رقم: ٣٠١٠، وابن ماجه في السّنن ١/ ١٣١، رقم: ١٩٠، والحاكم ـ شيخ المؤلّف ـ في المستدرك ٣/ ٢٢٤، رقم: ٤٩١٤، وغيرهم من طرق عن موسى بن إبراهيم به. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرّجاه». وللحديث طرق عن جابر رضي الله عنه أتى عليها الأستاذ البصارة في أنيس السّاري رقم: ١٦٠٣، وقد حسّنه التّرمذي والمؤلّف ـ هنا كما ترى ـ والشّيخ الألباني في كتابه ظلال الجنّة في تخريج أحاديث كتاب السّنّة لابن أبي عاصم رقم: ٦٠٢.

جابر مثله.

وقوله: «ولم يكلّم أحدا من الخَلْق غيرَه»(١) ممّن استشهد معه والله أعلم.

أخبرنا أحمد بن إبراهيم المكّي(٢)، قال: حدّثنا عبد الرّحمن ابن عبد الله المقرئ، حدّثنا عبد الله بن حمزة الزّبيري فذكر بإسناده نحوه.

أخبرنا أبو الحسن عليّ بن عبد الله بن الحسن الدِّينَوري(٣)، قال: حدّثنا عليّ بن محمّد بن إسحاق الحلبي، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد بن مروان، قال: حدّثنا عبد الله بن عبد العزيز الخطّابي، قال: حدّثنا محمّد بن سلمة(٤)، عن محمّد بن إسحاق، عن الأعمش، عن أبي الضّحى، عن مسروق بن الأجدع قال:

«سألناه - يعني عبد الله بن مسعود - عن هذه الآية: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩] فقال: أما إنّا قد سألنا عنها رسول الله ﷺ فقال لنا:

---

(١) هو في سياق محمّد بن سليمان المالكي المتقدّم.

(٢) ابن فراس العبقسي العطّار.

(٣) كذا في الأصل «الدّينوري»، وشيخه هذا هو ابن جهضم الهَمَذاني مصنّف بهجة الأسرار وغيره، توفّي سنة ٤١٤هـ، وهو بنسبة الهَمَذاني أشهر، والدِّينور وهمذان بينهما نيّف وعشرون فرسخا كما في معجم البلدان لياقوت الحموي ٢/ ٥٤٥، فلعلّ هذا القرب خوّل للمؤلّف أن ينسب شيخه إلى الدِّينَور.

(٤) ابن عبد الله الباهلي الحرّاني أبو عبد الله.

إنّه لمّا أصيب إخوانكم بأحد جعل الله أرواحَهم في أجواف طير خُضْر، تَرِدُ أنهار الجنّة، وتأكل من ثمارها، وتأوي إلى قناديل من ذهب معلّقة تحت العرش، فاطّلع إليهم الله اطِّلاعَةً فيقول: يا عبادي؟

فقالوا: لبّيك ربّنا وسَعْدَيْك.

قال هل تشتهون شيئا؟

قالوا: ربّنا لا شيء أفضل ممّا نحن فيه، الجنّة نأكل منها حيث شئنا.

ثمّ اطّلع إليهم اطِّلاعَةً فقال: يا عبادي؟

فقالوا: لبّيك ربّنا وسَعْدَيْك.

قال: هل تشتهون شيئا؟

فقالوا: ربّنا لا شيء أفضل ممّا نحن فيه، الجنّة نأكل منها حيث شئنا.

ثمّ اطّلع إليهم اطّلاعَةً فقال: يا عبادي؟

فقالوا: لبّيك ربَّنا وسَعْدَيْك.

قال: هل تشتهون شيئا؟

قالوا: ربَّنا لا شيء أفضل ممّا نحن فيه، الجنّة نأكل منها حيث شئنا، إلّا أنّا نشتهي أن تَرُدَّ أرواحنا إلى أجسادنا حتّى نقاتل في سبيلك فنقتَل مرّة أخرى».

وهذا حديث غريب من حديث الأعمش، عن أبي الضّحى مسلم بن صُبَيْحٍ، عن مسروق، لم يروه عنه هكذا غير محمّد بن

إسحاق بن يسار[١]، والمحفوظ / [٤٥أ] عن الأعمش، عن عبدالله بن مرّة، عن مسروق.

أخبرناه محمّد بن داود بن أحمد بن سليمان، قال: أخبرنا أبي، قال: أخبرنا محمّد بن حمّاد الطِّهْراني، قال: أخبرنا عبد الرّزّاق[٢]، قال: أخبرنا الثّوري، عن الأعمش، عن عبد الله ابن مرّة، عن مسروق قال:

«سألتُ عبد الله بن مسعود عن هذه الآية: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتَۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]؟ قال: أرواح الشّهداء عند الله كطير خُضْر، لها قناديل معلّقة بالعرش، تَسْرَحُ في أيِّ الجنّة شاءتْ.

قال: فاطّلع إليهم ربّك اطِّلاعةً فقال: تشتهون من شيء فأزيدكموه؟

---

(١) أخرجه الطّبري في جامع البيان ٧/ ٣٨٥، رقم: ٨٢٠٦ من طريق سلمة وابن حميد عن محمّد بن إسحاق به، وقد وهم فيه ابن إسحاق فرواه عن الأعمش، عن أبي الضّحى مسلم بن صُبَيْح، عن مسروق، عن ابن مسعود به، والصّحيح المحفوظ هو من رواية الأعمش، عن عبد الله بن مرّة، عن مسروق، عن ابن مسعود به، كذلك رواه سفيان الثّوري وغيره، وهو ما ألمح إليه المؤلِّف هنا، وصرّح به أبو زرعة الرّازي كما في العلل لابن أبي حاتم ٤/ ٧٠٥.

(٢) تفسير عبد الرّزّاق ١/ ٤٢٣، رقم: ٤٨٢. والمؤلِّف يروي هذا الكتاب عن شيخه محمّد بن داود بن أحمد بن سليمان، عن أبيه، عن محمّد بن حمّاد الطِّهْراني، عن عبد الرّزّاق، والطِّهْراني هو أحد الرّاويين للكتاب، والرّاوي الآخر هو سلمة بن شَبِيب النّيسابوري، وعن هذين اشتهرت رواية الكتاب، تنظر: مقدّمة تفسير عبد الرّزّاق ١/ ٣٠ بقلم محقّقه د. مصطفى مسلم محمّد، والتّحبير في المعجم الكبير لابن السّمعاني ١/ ٥٥٦.

فقالوا: ربَّنا ألسنا نَسْرَحُ في الجنّة في أيِّها شئنا.

ثمّ اطّلع إليهم الثّانية فقال: هل تشتهون من شيء فأزيدكموه؟

فقالوا: ربَّنا ألسنا نَسْرَحُ في الجنّة في أيِّها شئنا.

ثمّ اطّلع إليهم الثّالثة فقال: هل تشتهون من شيء فأزيدكموه؟

فقالوا: تعيد أرواحَنا إلى أجسادنا فنقاتل في سبيلك فنقتل مرّة أخرى.

قال: فسكتَ عنهم»(١).

هكذا أخبرنا به شيخنا في «تفسير عبد الرّزّاق» وموقوفا، ومثل هذا لا يقوله الصّحابي إلّا عن توقيف، وقد أُسْنِدَ من غير حديث الثّوري.

أخبرناه محمّد بن الحسن بن عمر(٢)، ومحمّد بن جعفر بن محمّد، قالا: أخبرنا محمّد بن أحمد بن عبد الله(٣)، قال: حدّثنا خلف بن عمرو، قال: حدّثنا سعيد بن منصور(٤)، قال:

---

(١) أخرجه الترمذي في الجامع ٥/ ٨١، رقم: ٣٠١١ من طريق سفيان الثّوري عن الأعمش به، وتابع الثّوريَّ أبو معاوية وأسباط وجرير وعيسى بن يونس أخرجه مسلم في صحيحه ٣/ ١٥٠٢، رقم: ١٨٨٧، والمؤلّف سيخرجه من طريق أبي معاوية عن الأعمش به.

(٢) المصري الصّيرفي أبو عبد الله.

(٣) الذّهلي البغدادي أبو طاهر.

(٤) سنن سعيد بن منصور ٢/ ٢٥٦، رقم: ٢٥٥٩. ولا يبعد أن يكون هذا سندا للمؤلّف يروي به هذا الكتاب عن شيخيه محمّد بن الحسن بن عمر الصّيرفي ومحمّد بن جعفر بن محمّد البغدادي بسنديهما إلى خلف بن عمرو وهو العكبري عن مؤلّفه الحافظ سعيد بن منصور الخراساني، على أنّا لم نجد ذكرا لخلف هذا في جملة الرّواة الأربعة لسنن سعيد بن منصور كما يعلم من مقدّمة تحقيق: د. سعد الحميّد لبعض أجزاء الكتاب.

حدّثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن عبد الله بن مرّة، عن مسروق قال:

«سئل عبد الله عن قوله ﷻ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]؟ قال: أما إنّا فقد سألنا عن ذلك ـ وذكر الحديث نحوه ـ».

وقد رواه سفيان بن عيينة، وجرير الضَّبِّي، وأسباط بن محمّد، وعيسى بن يونس، عن الأعمش، عن عبد الله بن مرّة.

ورواه موسى بن أَعْيَن، وسفيان بن عيينة، وغيرهما، عن عطاء ابن السّائب، عن أبي عبيدة(١)، عن / [٤٥ب] عبد الله بن مسعود.

وقد أخرجه مسلم بن الحجّاج وحده من طرق عن الأعمش منها:

عن يحيى بن يحيى(٢)، وأبي بكر بن أبي شيبة، عن أبي معاوية محمّد بن خازم(٣).

فقد قُوِّيَ هذا المعنى الذي تضمّنه حديث جابر الذي قبله، وبالله التّوفيق.

أخبرنا أبو مطر عليّ بن عبد الله بن الحسن، قال: أخبرنا حمزة بن محمّد بن عليّ الحافظ، قال: حدّثنا سليمان بن

---

(١) ابن عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي.

(٢) ابن بكر التّميمي النّيسابوري أبو زكريّا.

(٣) صحيح مسلم ٣/ ١٥٠٢، رقم: ١٨٨٧. هذا وفي الأصل: «عن أبي معاوية عن محمّد بن خازم» أقحم حرف «عن»، وأبو معاوية هي كنية الإمام الحافظ الحجّة محمّد بن خازم السّعدي الكوفي الضّرير.

الحسن بن يزيد، قال: حدّثنا أبو كامل الجَحْدَري، قال: حدّثنا الفضيل وهو ابنُ سليمان، قال: حدّثنا موسى بن عقبة، عن أبي الزّبير المكّي، عن عبد الله بن عبّاس:

«أنّ النّبيّ ﷺ كان إذا قام من اللّيل يبدأ بالتّكبير يقول: وجّهتُ وجهي، يتبع ذلك: اللّهمّ لك الحمد، أنت نور السّماوات والأرض، ولك الحمد أنت قيّام السّماوات والأرض، ولك الحمد أنت ربّ السّماوات والأرض وما فيهنّ، أنت الحقّ، وقولك الحقّ»(١).

قال لنا أبو مطر: قال لنا حمزة بن محمّد: «هذا حديث غريب من حديث موسى، عن أبي الزّبير، لا أعلم أحدا رواه عنه غير الفضيل بن سليمان».

قال أبو نصر: أبو الزّبير إنّما روى هذا الحديث عن طاووس، عن ابن عبّاس(٢).

أخبرناه منير بن أحمد، قال أخبرنا عليّ بن أحمد بن

---

(١) أخرجه أبو الشّيخ الأصبهاني في جزء فيه أحاديث أبي الزّبير عن غير جابر رقم: ١٣ من طريق أبي أيّوب سليمان بن الحسن بن يزيد السّلمي، حدّثنا أبو كامل الجحدري به.

(٢) يلمح المؤلّف إلى خطأ الفضيل بن سليمان ـ وهو أبو سليمان النّميري ـ حيث روى عن شيخه موسى بن عقبة هذا الحديث عن أبي الزّبير عن ابن عبّاس مباشرة، بينما الصّواب هو إدخال طاووس بين ابن عبّاس وأبي الزّبير، وقد لوحظ على النّميري هذا خلل فيما يرويه عن موسى بن عقبة حتّى قال الحافظ صالح بن محمّد جزرة ـ كما في تهذيب التّهذيب ٨/ ٢٩٢ ـ: «منكر الحديث، روى عن موسى بن عقبة مناكير».

إسحاق، قال حدّثنا النَّوْفَلي يعني جعفر بن سليمان، قال: حدّثني أبو مصعب، عن مالك[١]، عن أبي الزّبير المكّي، عن طاووس اليماني، عن عبد الله بن عبّاس:

«أنّ رسول الله ﷺ كان إذا قام إلى الصّلاة من جوف اللّيل يقول: اللّهمّ لك الحمد، أنت نور السّماوات والأرض، ولك الحمد، أنت قيّام السّماوات والأرض، ولك الحمد، أنت ربّ السّماوات والأرض ومن فيهنّ، أنت الحقّ، وقولك الحقّ، ووعدك الحقّ، ولقاؤك حقّ ـ وذكر الحديثَ ـ».

أخبرنا أحمد بن محمّد بن أحمد الطّبري أبو الحسن بانتقاء البرقاني[٢]، قال: أخبرنا أبو الحسين ابن المظفّر[٣]، قال حدّثنا

---

(١) موطّأ مالك ـ رواية أبي مصعب الزّهري ١/ ٢٤٦، رقم: ٦٢٣، وأخرجه مسلم في صحيحه ١/ ٥٣٢، رقم: ٧٦٩ من طريق قتيبة بن سعيد، عن مالك به.

(٢) يروي هنا السِّجْزي ما انتقاه عصريُّه الحافظ أبو بكر أحمد بن محمّد بن أحمد البرقاني البغدادي ت ٤٢٥هـ من حديث شيخه أبي الحسن أحمد بن محمّد بن أحمد الطّبري، وهو الحافظ أبو الحسن أحمد بن محمّد بن أحمد بن منصور البغدادي العتيقي المتوفّى سنة ٤٤١هـ، وقد عمّاه المصنِّف في موطن لاحق قريب فقال: «أحمد بن أبي جعفر البزّاز». جدير بالذِّكْر أنّ أصل بلد العتيقي من رُويان وهي مدينة كبيرة من جبال طبرستان كما في معجم ياقوت ٣/ ١٠٤، ومن أجل هذا خوّل للمؤلّف أن يقول في نسبته هنا: «الطّبري»، وقد وصلنا من آثار البرقاني: الجزء الأوّل من التّخريج لصحيح الحديث عن الشّيوخ الثّقات على شرط البخاري ومسلم أو أحدهما ممّا أخرجه البرقاني من أصول أبي الحسن العتيقي، منشور بدار ابن حزم بالرّياض عام ١٤٢٠هـ بتحقيق: د. رضا بوشامة ـ وفّقه الله تعالى ـ ولم نر فيه حديثنا هذا، فلعلّه في الجزء المفقود منه، هذا وللبرقاني من الآثار كتاب اللّفظ، ذكره الحافظ ابن حجر في المعجم المفهرس رقم: ٤٤٦، ولعلّ موضوعه يدور في فلك كتاب الإبانة.

(٣) الحافظ المجوّد محدّث العراق أبو الحسين محمّد بن المظفّر بن موسى =

محمّد بن محمّد بن سليمان[1]، قال حدثنا شيبان هو ابن فرّوخ، قال: حدثنا مهدي / [ق ٤٦] يعني ابن ميمون، قال: حدثنا عمران القصير، عن قيس بن سعد، عن طاووس، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ:

«أنّه كان إذا قام من الليل كبّر، ثم قال: اللّهمّ لك الحمد ـ وذكر الحديث وفيه ـ: أنت حقّ، وقولك حقّ».

وهذا صحيح أخرجه مسلم بن الحجّاج، عن شيبان بن فرّوخ[2].

أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن أحمد المكّي، قال أخبرنا عبد الرّحمن بن عبد الله ابن المقرئ[3]، قال: أخبرنا جدّي، قال: أخبرنا سفيان، عن سليمان بن أبي مسلم، عن طاووس، عن

= البغدادي المتوفّى سنة ٣٧٩هـ، له أجزاء حديثيّة كثيرة طبع منها: حديث شعبة بن الحجّاج، وغرائب مالك بن أنس، وجزء من حديثه، ينظر: سير أعلام النبلاء للذّهبي ١٦/٤١٨ ـ ٤٢٠، ومقدّمات تحقيق أجزائه المطبوعة.

(١) الحافظ أبو بكر الواسطي المعروف بابن الباغَنْدي المتوفّى سنة ٣١٢هـ، وصاحب مسند عمر بن عبد العزيز، وما رواه الأكابر عن الأصاغر، وكلاهما مطبوع، ولا أثر للحديث فيهما، ووالده هو المحدّث أبو بكر محمّد بن سليمان بن الحارث الباغَنْدي الواسطي المتوفّى سنة ٢٨٣هـ، من آثاره المطبوعة: جزء من أماليه.

(٢) صحيح مسلم ١/٥٣٤، رقم: ٧٦٩.

(٣) أبو محمّد عبد الرّحمن بن عبد الله بن محمّد بن عبد الله بن يزيد المكّي المقرئ، كان يروي عن جدّه كتابا لسفيان بن عيينة، ويبدو أنّ إسناد المصنّف هنا هو إلى هذا الكتاب، ينظر: تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ١/٣٧٧، وتاريخ الإسلام للذّهبي ٨/٣٧٦.

ابن عبّاس قال:

«كان رسول الله ﷺ إذا قام من اللّيل يتهجّد قال: اللّهمّ لك الحمد ـ وذكره وفيه ـ: أنت الحقّ، ووعدك حقّ، وقولك حقّ، والجنّة حقّ، والنّار حقّ، والنّبيّون حقّ، ومحمّد حقّ، والسّاعة حقّ».

وهذا صحيح بالاتّفاق أخرجه البخاري عن عليّ ابن المديني، وعبد الله بن محمّد عن سفيان(١).

وأخرجه مسلم، عن عمرو بن محمّد النّاقد، ومحمّد بن يحيى ابن أبي عمر، ومحمّد بن عبد الله بن نمير، عن سفيان بن عيينة، عن سليمان(٢)، وبالله التوفيق.

أخبرنا أحمد بن محمّد بن الحاجّ، قال: حدّثنا العبّاس بن محمّد بن نصر إملاءً، قال: حدّثنا سعد بن يحيى بن يزيد، قال: حدّثنا مصعب بن عبد الله، قال: حدّثني ابن أبي حازم، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة:

«أنّ رسول الله ﷺ كان يعلّم أصحابه فيقول: إذا أوى أحدكم إلى فراشه فليقل: اللّهمّ ربّ السّماوات وربّ الأرض، ربّنا وربّ كلّ شيء، فالق الحبّ والنّوى، منزل التّوراة والإنجيل، نعوذ بك من كلّ ذي شر أنت آخذ بناصيته، أنت الأوّل فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظّاهر فليس

---

(١) صحيح البخاري ٢/ ٤٨، رقم: ١١٢٠، و٨/ ٧٠، رقم: ٦٣١٧، وعبد الله بن محمّد هو ابن عبد الله الجعفي البخاري أبو جعفر المعروف بالمسندي.

(٢) صحيح مسلم ١/ ٥٣٤، رقم: ٧٦٩، وسليمان هو ابن أبي مسلم المكّي الأحول.

فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء، اقْضِ عنّي الدَّيْنَ، وأغنني من الفقر»[١].

أخبرناه أحمد بن أبي جعفر البزّاز[٢]، قال: حدّثنا محمّد بن

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ٤/ ٢٠٨٤، رقم: ٢٧١٣ من طريق زهير بن حرب، حدّثنا جرير، عن سهيل بنحوه.

(٢) عسّر المؤلِّف بهذا النّسق «أحمد بن أبي جعفر البزّاز» معرفة شيخه هذا بما يشبه التّدليس، وكذا فعل عصريّه الخطيب البغدادي في تضاعيف تصانيفه خاصّة تاريخ بغداد بنسق مقارب حيث قال: «أحمد بن أبي جعفر القطيعي». وهذا الشّيخ المعمّى ـ وقد تقدّمت رواية المصنِّف عنه قريبا ـ هو الإمام المحدّث الثّقة أبو الحسن أحمد بن محمّد بن أحمد بن منصور الطّبري الرّوياني البغدادي القطيعي العتيقي المجهِّز السّفّار ت ٤٤١هـ، وقد لاحظ هذا التّدليس والتّعمية في رسمه الأمير ابنُ ماكولا ـ عصريّ السِّجْزي والخطيب ـ فقال في كتابه الإكمال ٧/ ١١٧: «شيخنا أبو الحسن أحمد بن محمّد بن أحمد ابن محمّد بن منصور العتيقي قال لي: إنّه روياني الأصل، وانتقل أهله إلى طرسوس ثمّ خرجوا عنها بعد، سمع الكثير، وخرّج الصّحيحين، وكان ثقة متقنا يفهم ما عنده، وكان الخطيب ربّما دلّسه، وروى عنه وهو في الحياة، يقول: أخبرني أحمد بن أبي جعفر القطيعي لسكناه في قطيعة أمّ عيسى». وترجم له الذّهبي في السّير ١٧/ ٦٠٢ ـ ٦٠٣ وقال: «وقع لي أجزاء من حديثه، وله وفيات في جزء كبير». والسّفّار كثير الأسفار. والمجهِّز قال ابن السّمعاني في الأنساب ١٢/ ١٠٠ ـ ١٠١: «هذا لمن يحمل مال التّجّار من بلد إلى بلد، ويسلّمه إلى شريكه، ويردّ مثله إليه، كان جماعة من المحدِّثين اشتهروا بهذا». ثمّ ذكر جماعة عرفوا بهذه النّسبة أوّلهم أبو الحسن العتيقي هذا شيخ السِّجْزي والخطيب وابن ماكولا وغيرهم. ومن جملة ما ينقله المجهِّزون عادة الأقمشة والثّياب، ومن أجل هذا قال السِّجْزي في نسبته في هذا الموضع من الإبانة: «البزّاز»، وهو من يبيع البزّ وهو الثّياب كما في الأنساب ٢/ ١٩٩. والحاصل أنّ تعمية السِّجْزي والخطيب أفادتنا بعد البحث والكشف عنه فوائد جليلة تتعلّق بهذا العتيقي المصنِّف الجليل خاصّة ما له صلة بمصنّفاته: المستخرج على الصّحيحين، والتّخريج لصحيح الحديث، والوفيات، وكتاب اللّفظ.

عليّ بن سُوَيْد، قال: حدّثنا يحيى بن محمّد[(١)]، قال: حدّثنا محمّد بن زُنْبُور، قال: حدّثنا عبد /[٤٦ب] العزيز بن أبي حازم، عن سهيل، فذكر بإسناده نحوه وقال: «مُنْزِلَ التّوراة والإنجيل والقرآن».

أخرجه مسلم وحده من حديث خالد بن عبد الله الواسطي، وجرير الضّبِّي الكوفي، عن سهيل[(٢)].

فقد قال ـ كما ترى ـ: «ربّ كلّ شيء، منزل التّوراة»، ففرّق بينهما لأنّ كلّ شيء خَلْقُه، وهو ربّ الخَلْق، وكلامُه منه[(٣)]، وإنّما أنزله فلا يطلق فيه ما أطلق في خَلْقِه، وبالله التّوفيق.

أخبرنا الحسين بن جعفر بن القاسم[(٤)]، قال: أخبرنا أحمد ابن محمّد بن هارون الأُسْواني، قال: أخبرنا سعيد بن هاشم بن مرثد[(٥)]، قال: حدّثنا عبد الرّحمن بن إبراهيم دُحَيْمٌ، قال: حدّثنا أبو صالح يعني عبد الله بن صالح الجُهَني، عن معاوية بن

---

(١) ابن صاعد الهاشمي البغدادي أبو محمّد.

(٢) صحيح مسلم ٤/ ٢٠٨٤، رقم: ٢٧١٣.

(٣) أي: كلام الله تعالى من الله ﷻ.

(٤) تقدّم أنّه أبو عبد الله الحسين بن جعفر بن القاسم الكِلَلِي المصري ـ ابن بنت المقرئ النّحوي أبي بكر الأدفوي ـ من شيوخ السِّجْزي الذين انتقى عليهم، توفّي سنة ٤٢٥هـ، ذكره أبو إسحاق الحبّال ـ صديق المؤلِّف ـ في وفيات قوم من المصريّين وسواهم رقم: ٢٦٢، والكللي هو من جملة من روى عن شيخه أبي جعفر الحسين بن جعفر بن القاسم الأسواني كما في تاريخ الإسلام للذّهبي ٩/ ٤٠٨.

(٥) الطّبراني أبو جعفر، مترجم في تاريخ الإسلام للذّهبي ٧/ ٣٨٥، ووالده هاشم هو صاحب التّاريخ عن ابن معين وهو مطبوع.

صالح، قال: حدّثني أيّوب بن زياد، عن عُبادة بن الوليد بن عُبادة، عن أبيه، عن جدِّه، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول:

«إنّ أوّل ما خلق الله ﷻ القلم، ثمّ قال له: اكتب، فجرى تلك السّاعة بما هو كائن إلى يوم القيامة»(١).

أخبرنا هبة الله بن إبراهيم بن عمر(٢)، قال: أخبرنا عليّ بن الحسين بن بُنْدار، قال: حدّثنا أبو العبّاس هو أحمد بن محمّد الضّرّاب(٣)، قال: حدّثنا الهيثم يعني ابنَ مروان، قال: حدّثنا مروان بن محمّد الطّاطَري، قال: حدّثنا رباح بن الوليد الذّماري، قال: حدّثني إبراهيم بن أبي عَبْلَة، عن أبي يزيد الأزدي، عن عبادة بن الصّامت قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول:

«إنّ أوّل ما خلق الله القلم، قال: اكتب.

---

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة ٣/ ٣٣٣، رقم: ١٣٦٢ من طريق أبي حاتم الرّازي، عن أبي صالح الجهني به، وأخرجه أحمد في المسند ٣٧/ ٣٧٨، رقم: ٢٢٧٠٥، والبخاري في التّاريخ الكبير ٦/ ٩٢، رقم: ١٨٠٩، والبزّار في المسند (البحر الزّخّار) ٧/ ١٣٧، رقم: ٢٦٨٧ وغيرهم من طرق عن معاوية بن صالح به، وللحديث شواهد ومتابعات كثيرة أتى عليها البصارة في أنيس السّاري رقم: ١٥٨٦، ونقل عن الطّبري تصحيحه، والمؤلّف رحمه الله سيأتي على عدد منها كما جرت بذلك عادته الشّريفة.

(٢) أبو القاسم المصري الصّوّاف ت ٤٣٦هـ، ينظر: تاريخ الإسلام ٩/ ٥٦٣.

(٣) كذا في الأصل: «أبو العبّاس هو أحمد بن محمّد الضّرّاب»، والمعروف من الرّواة عن الهيثم بن مروان: أبو العبّاس محمّد بن أحمد بن محمّد بن أبان بن سلم السّلمي الرّقّي الضّرّاب، وهذا يعضد أنّ «أحمد بن محمّد الضّرّاب» صوابه «محمّد بن أحمد الضّرّاب»، وينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ٥١/ ٤٤، ١٠٥.

فقال: يا ربّ وما أكتب؟

قال: اكتب مقادير كلّ شيء»[١].

أخبرنا الخَصِيب بن عبد الله بن محمّد، وأحمد بن محمّد بن الحاجّ، قالا أخبرنا عثمان بن محمّد بن أحمد[٢]، قال: حدّثنا أحمد يعني ابنَ شيبان، قال: حدّثنا عبد الله بن ميمون القدّاح، عن طلحة هو ابنُ عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس:

«إنّ أوّل شيء خلق الله ﷻ / [٤٧أ] القلم والنّون وهي الدّواة، ثمّ خلق الدّنيا وما يكون فيها، حتّى يَفْنَى[٣] من خَلْق مخلوق، أو رزق مرزوق، حلالا أو حراما، رطبا أو يابسا ـ

---

(١) أخرجه الطّبراني في مسند الشّاميّين ١/ ٥٧، رقم: ٥٨ من طريق محمود بن خالد، وابن عساكر في تاريخ دمشق ١٨/ ٣٤ من طريق أبي الأزهر، كلاهما عن مروان بن محمّد الطّاطري به، وأبو يزيد الأزدي مجهول، وقيل فيه: أبو عبد العزيز الأردني، ورسم النّسبتين: الأزدي والأردني متقارب يحتملان التّداخل، وينظر: تهذيب الكمال ٥/ ٤١٥، وحاشية المسند ٣٧/ ٣٨٠، وهذا الطّريق يتقوّى بسائر الطّرق التي ذكرها المؤلّف وغيره. والحاصل أنّ السِّجزي أورد طريقين من رواية الوليد بن عبادة وأبي يزيد الأزدي عن عبادة بن الصّامت ﷺ، وذلك بواسطة شيخين من شيوخه هما الحسين بن جعفر بن القاسم وهبة الله بن إبراهيم بن عمر بسنديهما إلى الرّاويين المذكورين عن عبادة.

(٢) السّمرقندي مسند مصر الثّقة المحدّث أبو عمرو المتوفّى سنة ٣٤٥هـ، انتهى إليه علوّ الإسناد بمصر، ولم نر الحديث في فوائده المنتقاة الحسان العوالي، والمصنِّف يروي هذه الفوائد عن عدد من شيوخه، عن صاحبها السّمرقندي.

(٣) كذا ظاهر رسم الكلمة في الأصل، فإن صحّت فالمعنى أنّ القلم كتب ما يكون في الدّنيا من الخلق والرّزق إلى فنائها.

وذكر الحديثَ ـ»[١].

عبد الله بن ميمون هذا يروي عن جعفر بن محمّد وطلحة بن عمرو وغيرهما أحاديث غرائب، وغيره أقوى منه، والله أعلم.

أخبرنا عبد الرّحمن بن عمر بن محمّد، قال: أخبرنا محمّد بن أيّوب الصَّمُوت، قال: أخبرنا عبد الله ابن أبي مريم[٢]، قال: حدّثنا محمّد بن يوسف الفريابي، قال: حدّثنا قيس بن الرّبيع، عن عطاء بن السّائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس قال:

«أوّل ما خلق الله من شيء القلم، ثمّ قال: اكتب، فكتب ما يكون إلى قيام السّاعة، ثمّ خلق النّون في الماء فرفع الأرض، فذلك قوله ﷻ: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾[٣] [القَلَم: ١]».

أخبرنا أحمد بن محمّد بن القاسم[٤]، قال: حدّثنا أحمد بن الحسن بن إسحاق إملاءً، قال: حدّثنا يحيى بن عثمان[٥]،

---

(١) في سنده عبد الله بن ميمون القدّاح قدحوا فيه بشدّة قال أبو حاتم الرّازي: «متروك». وقال البخاري: «ذاهب الحديث» كما في الميزان ٢/ ٥١٢، وقد أخرج أوّل فقرة منه ابن أبي شيبة في المصنّف ٧/ ٢٧١، رقم: ٣٦٠٠٣ من طريق عطاء بن السّائب، عن سعيد بن جبير به موقوفا على ابن عبّاس، وعطاء اختلط، ورواية ابن فضيل عنه بعد الاختلاط، والأصحّ في رواية الحديث عن ابن عبّاس الرّفع لكن بدون ذِكْر النّون، ينظر: السّلسلة الصّحيحة رقم: ١٣٣، وأنيس السّاري ٣/ ٢٢٩٢.

(٢) عبد الله بن محمّد بن سعيد بن أبي مريم الجمحي المصري أبو بكر.

(٣) الأثر في إسناده عطاء بن السّائب وقد اختلط، والصّحيح فيه الرّفع من حديث ابن عبّاس لكن مختصرا ليس فيه ذكر النّون ورفع الأرض عليه كما تقدّم.

(٤) هو شيخه الجليل ابن مرزوق المصري الأنماطي أبو الحسن ت ٤١٨هـ، أكثر المؤلِّف الرّواية عنه في هذا الكتاب.

(٥) ابن صالح السَّهْمي المصري أبو زكريّا.

قال: حدّثنا نعيم بن حمّاد، قال: حدّثنا ابن المبارك، قال: حدّثنا رباح بن زيد.

وأخبرنا أحمد بن محمّد ابن يحيى المغربي(١)، قال: أخبرنا محمّد بن عبد الرّحمن الرّبَعي بالرَّمْلَة، قال: حدّثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل(٢).

وأخبرنا أبو العبّاس ابن الحاجّ، وأبو الحسن ابن مرزوق، قالا: حدّثنا ثوابة بن أحمد بن عيسى، قال: حدّثنا أبو يعلى أحمد بن عليّ(٣).

قالا(٤): حدّثنا أحمد بن جميل، قال: حدّثنا ابن المبارك، قال: حدّثنا رباح بن زيد، عن عمر بن حبيب، عن القاسم بن أبي بَـزَّة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس، عن النبيّ ﷺ أنّه قال:

---

(١) المحدّث أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن الحاجّ بن يحيى الإشبيلي الشّاهد نزيل مصر ت ٤١٥هـ، وقد خرّج له مؤلّفنا السِّجْزي أجزاء حديثيّة كثيرة، ونسبه هنا إلى المغرب تجوّزا وإلّا فهو إشبيلي أندلسي، ينظر عنه: السّير ١٧/ ٣٢٩.

(٢) السّنّة لعبد الله ابن الإمام أحمد ٢/ ٣٩٣، رقم: ٨٥٤ قال عبد الله: أخبرنا أحمد بن جميل من أهل مرو، أخبرنا عبد الله بن المبارك به فذكره، وهذا سند يروي به المؤلّف كتاب السّنّة لعبد الله عن شيخه ابن الحاجّ بسنده إلى مؤلّفه.

(٣) ابن المثنّى الموصلي صاحب المسند والحديث فيه ٤/ ٢١٧، رقم: ٢٣٢٩، وهذا سند يروي به المؤلّف مسند أبي يعلى عن شيخيه ابن الحاجّ وابن مرزوق بسنديهما إلى مؤلّفه.

(٤) أي عبد الله بن أحمد بن حنبل وأبو يعلى أحمد بن عليّ الموصلي.

«أوّل ما خلق الله ﷻ القلم، أمره فكتب كلّ شيء يكون»[١].

اللّفظ لحديث أحمد بن جميل.

وقال نُعَيم: «رأيتُ ابن عُلَيَّة يحسن الثّناء على عمر بن حبيب[٢]، وروى عنه أحرفا».

لم يروه عن القاسم، عن سعيد مسندا ـ فيما علمتُ ـ إلّا عمر ابن حبيب، تفرّد به عنه رباح بن زيد الصّنعاني، والله أعلم.

أخبرنا أحمد بن أبي إسحاق الفراسي[٣]، قال:

---

(١) أخرجه الدّارمي في الرّدّ على الجهميّة رقم: ١١٨ ـ تحقيق: الشّوامي، وعبد الله بن أحمد في السّنّة ٢/ ٣٩٣، رقم: ٨٥٤، وابن بطّة في الإبانة الكبرى ٣/ ٣٣٣، رقم: ١٣٦١، والبيهقي ـ عصريّ المصنّف ـ في السّنن الكبرى ٩/ ٥، رقم: ١٧٧٠٤، وغيرهم من طرق عن عبد الله بن المبارك، أخبرنا رباح بن زيد، عن عمر بن حبيب، عن القاسم بن أبي بزّة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس به مرفوعا. قال الهيثمي في مجمع الزّوائد ٧/ ١٩٠: «رواه البزّار ورجاله ثقات». وورد عن ابن عبّاس أيضا موقوفا وله حكم الرّفع، وله شواهد كثيرة ـ كما ذكرنا ـ تعضده ذكرها الألباني في الصّحيحة رقم: ١٣٣، ٣١٣٦، والبصارة في أنيس السّاري رقم: ١٥٨٦، وينظر احتجاج الإمام أحمد بهذا الحديث على نفي خلق القرآن في الإبانة ٦/ ٢٢ لابن بطّة، والشّريعة ١/ ٥٠٩ ـ ٥١٠ للآجُرّي، وغيرهما.

(٢) نقل ثناء إسماعيل ابن عليّة على عمر بن حبيب المكّيّ نزيلِ اليمن الحافظُ البغداديُّ ـ عصريّ المصنّف ـ في تاريخ بغداد ١٣/ ٢٧، بواسطة ابن حبّان عن كتاب والده بخطّه، عن ابن معين، والمؤلّف نقله عن الحافظ نعيم بن حمّاد الخزاعي، وهو من مخبّآت كتابه هذا.

(٣) أبو الحسن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن عليّ بن أحمد بن فِراسٍ العَبْقَسي الفِراسي المكّي العطّار المتوفّى سنة ٤٠٥هـ، كان مسند الحجاز في زمانه، قال الذّهبي في تاريخ الإسلام ٩/ ٨٠: «دلّسه السّجزي مرّة فقال: أخبرنا أحمد بن أبي إسحاق قاضي جُدَّة».

حدّثنا /[٤٧ب][1] عبد الرّحمن بن عبد الله ابن المقرئ[2]، قال: حدّثنا جدِّي، قال: حدّثنا سفيان.

وأخبرناه أحمد[3]، قال: أخبرنا الدَّيْبُلي، قال: حدّثنا سعيد، قال: حدّثنا سفيان، عن الأعمش، عن أبي ظَبْيان، عن ابن عبّاس قال:

«أوّل ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب. قال: أيّ شيء أكتب؟ قال: ما هو كائن إلى يوم القيامة».

أخبرنا محمّد بن داود بن أحمد، أنّ أباه أخبره، قال: أخبرنا

---

(١) هنا أسفل وجه هذه الورقة قيد بلاغ معارضة نصّه: «عورض»، وفي أعلى الورقة التّالية قيد تجزئة نصّه: «سادس الأوّل من الإبانة»، وهذا يشير إلى بداية الكرّاسة السّادسة من المجلّد الأوّل من الكتاب ـ حسب تجزئة النّاسخ ـ وما سبق هو خمسة كراريس من المجلّد الأوّل.

(٢) أبو محمّد عبد الرّحمن بن عبد الله بن محمّد بن عبد الله بن يزيد المكّي المقرئ، كان يروي ـ كما تقدّم ـ عن جدّه كتابا لسفيان بن عيينة، ويبدو أنّ إسناد المصنِّف هنا هو إلى هذا الكتاب.

(٣) هو العبقسي الفراسي السّابق، وشيخه هو أبو جعفر محمّد بن إبراهيم بن عبدالله الدَّيْبُلي، ودَيْبُل مدينة ساحليّة من بلاد الهند، خرج منها المذكور وسكن مكّة، توفّي سنة ٣٢٢هـ، وشيخه هو أبو عبيد الله سعيد بن عبد الرّحمن ابن حسّان المخزومي ت ٢٤٩هـ، والعبقسي يروي عن المخزومي هذا كتاب التّفسير لسفيان بن عيينة كما في الأنساب لابن السّمعاني ٤٣٩/٥، فيكون هذا سندا لمؤلّفنا السّجزي في رواية هذا الكتاب، يضاف للسّند السّابق عن شيخه العبقسي، عن ابن المقرئ، عن جدّه، عن سفيان به. وأثر ابن عبّاس رجاله ثقات وله حكم الرّفع لأنّه ممّا لا مجال للرّأي فيه، وأبو ظَبْيان ـ واسمه حُصَيْن بن جُنْدب بن الحارث الجَنْبي الكوفي ـ مشهور برواية الأعمش عنه، وعنعنة الأعمش عنه لا تضرّ إن شاء الله.

محمّد بن حمّاد، قال: أخبرنا عبد الرّزّاق[١]، قال: أخبرنا معمر والثّوري، عن الأعمش، عن أبي ظَبْيان، عن ابن عبّاس قال:

«إنّ أوّل ما خلق الله ﷻ القلم، فقال: اكتب.

فقال: أيْ ربِّ وما أكتب؟

قال: اكتب القَدَر.

فجرى بما هو كائن في ذلك اليوم إلى أن تقوم السّاعة.

ثمّ طوى الكتاب، ورفع القلم، ثمّ رفع بخار الماء ففتق السّماوات، ثمّ خلق النُّونَ، ثمّ بسط الأرضَ عليها».

أخبرنا أبو حفص عمر بن القاسم بن الحسن الأَدَمي، قال: أخبرنا محمّد بن محمّد بن طريف، قال: حدّثنا سعيد بن هاشم[٢]، قال: حدّثنا دُحَيْمٌ، قال: حدّثنا عبد الله بن يوسف، عن محمّد بن مُسْلِم، عن حُمَيْد بن قيس، عن مجاهد قال:

«أوّل ما خلق الله ﷻ في الأرض اليَراع، واليَراع القصب، ثمّ خلق منه القلم، فأمره فزبر، فكتب كلّ شيء هو خالق، حتى فرّق بين أهل الجنّة وأهل النّار»[٣].

---

(١) تفسير عبد الرّزّاق ٣/ ٣٢٩، رقم: ٣٢٧٣. وما فيه من ذكر النّون وبسط الأرض عليها غريب، وقد صحّ عن ابن عبّاس مرفوعا وموقوفا بدون ذكر ذلك، وينظر تخريج أوسع لأثر ابن عبّاس في كتاب أنيس السّاري ٣/ ٢٢٩٥.

(٢) ابن مرثد الطّبراني.

(٣) هذا خبر مقطوع من كلام مجاهد وهو إمام من أئمّة التّابعين، وفي الإسناد من لا يعرف، وتابع محمّد بن مسلم عن حميد الأعرج زكريّا بنُ إسحاق أخرجه أبو الشّيخ في العظمة ٢/ ٥٧٦، وعلّق محقّقه المباركفوري المعاصر: «لم يرد فيما أعلم فيما ثبت عن المعصوم أنّ القلم من اليراع، وأنّ اليراع أوّل ما خلق =

الذي تقدّم أولى من هذا، والأحاديث متّفقة على أنّ أوّل ما خلق الله من شيء القلم، وقد جاء ذلك من طرق أخر غير ما ذكرنا.

وبهذا المعنى كان يحتجّ أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ على نفي الحَدَث عن القرآن، وذلك أنّ الله إذا أراد خَلْقَ شيء قال: ليكن، وأوّل ما خلق القلم، وإنّما خلقه بأن قال له: كن؛ فاتّضح بذلك تقدّم الكلام على المحدثات أجمع، فدلّ على أنّه غير مُحْدَثٍ[(١)].

أخبرنا عبد الله بن الحسن بن أغلب[(٢)]، قال: أخبرنا عبدالحميد بن أحمد بن عيسى، قال: أخبرنا أحمد بن شعيب[(٣)]،

= من الأشياء». والسِّجْزي أيضا قد عقّب بما يشير إلى ردّه ما جاء في أثر مجاهد، وترجيحه أنّ القلم أوّل ما خلق الله تعالى.

(١) سيذكر السِّجْزي في موضع آت من كتابه الإبانة هذا أنّ هذا الوجه هو أحدُ ما كان أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحتجّ بمثله في المسألة، وقد ذكر أبو بكر الأثرم في «كتاب السّنّة» احتجاجَه بحديث ابن عبّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «إنّ أوّلَ ما خلق الله تعالى القلم». وإنّما خلق القلم بقوله: «كُنْ»، فثبت تقدّمُ القول على المحدَثات.

(٢) ابن أبي سراج اليحصبي المغربي الشّاهد الصّوّاف أبو محمّد، وفي موطن من هذا الكتاب: «بن أبي عقال» بدل «بن أبي سراج»، ولا أثر لشيخه هذا فيما وقفنا عليه من كتب التّراجم والتّواريخ.

(٣) جزء فيه مجلسان من إملاء أحمد بن شعيب النّسائي رقم: ٢٠، وهذا الجزء هو من رواية أبي العبّاس أبيض بن محمّد بن أبيض القرشي عن النّسائي به، وهو آخر من روى هذين المجلسين عنه، بينما مؤلّفنا السِّجْزي أسند ما أسند من طريق عبد الحميد بن أحمد بن عيسى عن النّسائي به، وقد يكون جزءا آخر من أجزاء الحافظ النّسائي، وقد تابع النّسائيَّ عن هنّادٍ أبو عبد الله محمّد ابن زيد الأنصاري في جزء من حديثه رقم: ١١، وتابع هنّادًا عن أبي معاوية محمّد بن مهران أخرجه البيهقي ـ عصريّ المؤلِّف ـ في الأسماء =

قال: أخبرنا هنّاد بن السَّرِيِّ، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن جامع بن شدّاد، عن الأسود بن هلال، قال: قال عبد الله:

«إنّ أحسن الهدي هدي محمّد، وإنّ أحسن الكلام كلام الله عزّ وجلّ».

أخبرنا منير بن أحمد بن الحسن، قال: أخبرنا محمّد بن سعد الباوَرْدِي الحافظ، قال: حدّثنا القاسم /[٤٨أ][1] بن اللّيث بن مسرور[2]، قال: حدّثنا محمّد بن المُصَفَّى، قال: حدّثنا بقيّة بن الوليد، قال: حدّثني عيسى بن إبراهيم، عن عمّه موسى بن أبي حبيب، عن الحكم بن عُمَيْر ـ وكان من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ـ قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم:

«نزل القرآن وهو كلام الله عزّ وجلّ»[3].

= والصّفات ١/٥٨٩، رقم: ٥١٦، ورجال الإسناد ثقات، والشّيخان قد أخرجا للأعمش عن جامع بن شدّاد.

(١) هنا أعلى وجه الورقة قيد تجزئة نصّه: «سادس أوّل الإبانة»، وهذا يشير إلى بداية الكرّاسة السّادسة من المجلّد الأوّل من الكتاب ـ حسب تجزئة النّاسخ ـ وما سبق هو خمس كرّاسات من المجلّد الأوّل. وفي ظهر الورقة التي قبل هذه قيد بلاغ معارضة نصّه: «عورض» وتحته رقم ٢ أي حصل الفراغ من المعارضة مرّة ثانية ونحسب أنّه يشير إلى الأصل المسموع على المصنّف فهو الذي قابل به أصله مرّة أخرى.

(٢) في الأصل «مسروق»، وهو تحريف، ومصادر ترجمة القاسم بن اللّيث شاهدة على أنّه «مسرور» من السّرور، لا «مسروق» من السّرقة، رحمة الله عليه، والرّاوي عنه هو الحافظ أبو منصور محمّد بن سعد الباوَرْدي الذي ألّف كتابا في الصّحابة، وقد أكثر النّقل عنه جماعة أبرزهم الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة في تمييز الصّحابة.

(٣) أخرجه الطّبراني في المعجم الكبير ٣/٢١٩، رقم: ٣١٩٣، وابن عديٍّ =

أخبرناه عبد الله بن محمد بن محمّد بن سعيد الخِرَقِي[١]، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد بن يزيد العسكري، قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس[٢]، قال: حدّثنا سعيد بن عمرو الحمصي، عن بقيّة بن الوليد، عن عيسى بن إبراهيم، عن موسى ابن أبي حبيب، عن الحكم بن عُمَيْر قال: قال رسول الله ﷺ:

«نزل القرآن وهو كلام ـ يعني الله ـ لم يدع الله ﷻ شيئا من أمره ممّا تأتون وما تجتنبون إلّا بيّنه»[٣].

= في الكامل ٦/ ٤٣٩، من طريق محمّد بن مُصَفًّى، عن بقيّة بن الوليد، عن عيسى بن إبراهيم به، وفي الإسناد علل أشدّها عيسى بن إبراهيم وهو ابن طهمان الهاشمي متروك الحديث، وتنظر: ذخيرة الحفّاظ لابن القيسراني رقم: ٥٧٣٩، والسّلسلة الضّعيفة للألباني رقم: ٣٣٨٥.

(١) لعلّه المذكور عند صديق المؤلّف الحافظ أبي إسحاق الحبّال في وفيات المصريّين رقم: ٢٢٦: أبو القاسم عبد الله بن محمّد بن محمّد ابن الورّاق الخرقي المتوفّى سنة ٤١٦هـ، ونستبعد أن يكون المقصود: أبا بكر عبد الله بن محمّد بن محمّد السّكّري المتوفّى سنة ٤١٥هـ، وهو في طبقة شيوخ مؤلّفنا، وهو شيخ الحافظ البيهقيّ ـ عصريّ المؤلّف ـ مذكور في تاريخ الإسلام للذّهبي ٩/ ٢٥٣ وغيره، وهو سكّريّ النّسبة لا خرقيّها، فقوي تعيّن الاحتمال في الأوّل، والعلم عند ربّنا الأوّل.

(٢) أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس المَنْجَنيقي البغدادي الورّاق نزيل مصر المتوفّى سنة ٣٠٤هـ.

(٣) أخرجه ابن جرير ـ كما في تفسير ابن كثير ٦/ ٤٩٠ ـ من طريق سعيد بن عمرو الحمصي، حدّثنا بقيّة به، وفيه أيضا الرّاوي المتروك عيسى بن إبراهيم الهاشمي، والمؤلّف قد أسنده عن شيخين من شيوخه هما منير بن أحمد بن الحسن المصري وعبد الله بن محمّد بن محمّد الخرقي، بسند الأوّل إلى القاسم بن اللّيث عن محمّد بن المصفّى، وسند الثّاني إلى سعيد بن عمرو الحمصي إلى ابن المصفّى أيضا، ولم يصنع المؤلّف شيئا بهذه المتابعة، =

وهذا حديث غريب، ومَخْرَجُه من الشّام، ولم نكتبه عن الحكم بن عُمَيْر إلّا من هذا الطّريق، والله أعلم.

أخبرنا إبراهيم بن عليّ بن عبد الله القُرَشي، ومحمّد بن الفضل أبو عليٍّ، قالا: حدّثنا أحمد بن الحسن بن إسحاق، قال: حدّثنا أحمد بن عليّ بن سهل المروزي، قال: حدّثنا الحكم بن موسى، قال: حدّثنا عيسى بن يونس، قال: حدّثنا الأعمش.

وحدّثنا أحمد بن محمّد بن القاسم، ومحمّد بن الفضل الإمام، قالا: حدّثنا العبّاس بن محمّد بن نصر، قال: حدّثنا حفص بن عمر[1]، قال: حدّثنا عاصم بن يوسف، قال: حدّثنا قطبة يعني ابنَ عبد العزيز، عن الأعمش - واللّفظ للقرشي - عن خيثمة[2]، عن عديّ بن حاتم قال: قال رسول الله ﷺ:

«ما منكم من أحد إلّا سيكلّمه الله ﷻ ليس بينه وبينه ترجمان، فينظر أَيْمَنَ منه فلا يرى إلّا ما قدّم من عمله، وينظر أَشْأَمَ منه فلا يرى إلّا ما قدّم من عمله، وينظر بين يديه فلا يرى إلّا النّار، فاتّقوا النّار ولو بشقّ تمرة».

قال عيسى[3]: وحدّثنا الأعمش، عن عمرو بن مرّة، عن

= لأنّ مدار الإسناد أعلاه على عيسى بن إبراهيم الهاشمي وهو متروك، على أنّ السِّجْزي قد استغربه، وحقّ له أن يستغرب وفيه هذا الرّاوي المتروك.

(١) ابن الحارث الأزدي النّمري الحوضي أبو عمر، وشيخه عاصم بن يوسف هو اليربوعي الكوفي الخيّاط أبو عمرو.

(٢) ابن عبد الرّحمن بن أبي سَبْرَة الجعفي الكوفي.

(٣) ابن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي أبو عمرو.

خيثمة بمثله، وزاد: «ولو بكلمة طيّبة».

وهذا صحيح بالاتِّفاق من هذا الطّريق، أخرجه البخاري ومسلم جميعا، عن عليّ بن حُجْرٍ المروزي، عن عيسى بن يونس.

وله طرق: رواه شعبة، عن عمرو بن مرّة، عن خيثمة.

ورواه أبو معاوية وأبو أسامة وغيرهما، عن الأعمش [(١)].

أخبرنا منير بن أحمد /[٤٨ب] بن الحسن، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن فَضالة الحمصي، قال: حدّثنا محمّد بن عوف، قال: حدّثنا آدم بن أبي إياس، قال: حدّثنا شريك.

وأخبرنا أحمد بن محمّد بن الحاجّ، قال حدّثنا عثمان بن محمّد بن أحمد السَّمَرْقَنْدي، قال: حدّثنا أحمد بن يحيى بن يزيد [(٢)]، قال: حدّثنا الهيثم بن جميل، قال: حدّثنا شريك، عن هلال، عن عبد الله بن عُكَيْم قال:

«سمعتُ ابن مسعود بدأ باليمين قبل الكلام: والله ما منكم أحد إلّا سيخلو الله ﷻ به يوم القيامة، كما يخلو أحدكم بالقمر لليلته، فيقول: ابنَ آدم ما غرّك بي؟ ما أجبتَ المرسلين؟ ابنَ آدم ما عملتَ فيما علمتَ؟» [(٣)].

---

(١) صحيح البخاري ٨/ ١١٢، رقم: ٦٥٣٩، ٩/ ١٣٢، رقم: ٧٤٤٣، ٩/ ١٤٨، رقم: ٧٥١٢، وصحيح مسلم ٢/ ٧٠٣، رقم: ١٠١٦. وأبو معاوية هو محمّد بن خازم الكوفي الضّرير، وأبو أسامة هو حمّاد بن أسامة بن زيد القرشي الكوفي.

(٢) الصّوري أبو عبد الله.

(٣) تابع الهيثم بنَ جميل وآدم بنَ إياس عن شريكٍ جماعة منهم عبد الله بن المبارك في زهده ورقائقه رقم: ٣٨، ومن جهته النّسائي في السّنن =

أخبرنا أبو مطر عليّ بن عبد الله بن الحسن، قال: أخبرنا عبدالله بن يحيى بن عبد الله التّميمي، قال: حدّثنا عبد الرّحمن ابن أبي حاتم[١]، قال: حدّثنا عَبْدَك بن مِهْران، قال: حدّثنا أبو سعيد اللّيثي[٢]، قال: حدّثنا عمرو بن فائد، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عبّاس قال: قال رسول الله ﷺ:

«من زعم أنّ القرآن مخلوق فقد كفر»[٣].

أخبرنا عبد الرّحمن بن عمر بن محمّد، قال: حدّثنا أحمد بن القاسم الأصبهاني بجُدَّة، قال: حدّثنا عبد الله بن يحيى بن عبد الله، قال: حدّثنا أحمد بن حمدان بن موسى، قال: حدّثنا محمّد بن مَهْدِي، قال: حدّثنا أبي، عن أبان بن أبي عيّاش، عن أنس مالك قال: قال رسول الله ﷺ:

«من زعم أنّ القرآن مخلوق فقد كفر»[٤].

= الكبرى ١٠/ ٤٠٣، رقم: ١١٨٤٣، ومنهم وكيع عند ابن خزيمة في التّوحيد ١/ ٣٦٣، وإسحاق بن عيسى عند ابن بطّة في الإبانة ٧/ ٤٣، رقم: ٣٢، وغيرهم، وشريك ـ وهو القاضي ـ سيّىء الحفظ، لكن تابعه أبو عوانة عند المَرْوَزي في تعظيم قدر الصّلاة ٢/ ٨٤٠، رقم: ٨٤٨، وينظر: سلسلة الآثار الصّحيحة ١/ ٨٩ لابن منير آل زهوي.

(١) لا يبعد أن يكون إسناد السِّجْزي هنا إلى ابن أبي حاتم هو إسناد إلى أحد كتبه العقديّة كالرّدّ على الجهميّة أو كتاب السّنّة.

(٢) كثير بن حبيب اليشكري البصري.

(٣) في إسناد المؤلّف عمرو بن فائد وهو متروك، والكلبي ـ وهو محمّد بن السّائب ـ متّهم بالكذب، كما في الميزان ٣/ ٢٨٣، والتّقريب رقم: ٥٩٠١، والمؤلّف صرّح بأنّ إسناد هذا الحديث والذي بعده فيهما لين، وإنّما أخرجهما من أجل المتن الذي تلقّاه العلماء بالقبول كما قال رحمه الله تعالى.

(٤) في إسناد المؤلّف أبان بن أبي عيّاش وهو متروك الحديث، وكثيرا =

قال أبو نصر: في إسناد هذين الحديثين لين، وإنّما أردنا بإيرادهما أن نبيّن تقبّل العلماء لمتنيهما، وعبد الله بن يحيى هذا المذكور في الحديثين واحد.

أخبرنا أبو محمّد عليّ بن إبراهيم بن الحسن الدّقّاق، قال: حدّثنا أبو الطّيّب أحمد بن سليمان بن عمرو الحَرِيري [1]، قال:

= ما كان يختلط عليه كلام شيخه الحسن البصري فيجعله من رواية أنس مرفوعا، قال ابن حبّان في المجروحين ١/ ٩٦: «جالس الحسن فكان يسمع كلامه ويحفظه، فإذا حدّث ربّما جعل كلام الحسن الذي سمعه من قوله عن أنس عن النّبيّ ﷺ وهو لا يعلم، ولعلّه روى عن أنس أكثر من ألف وخمس مئة حديث ما لكبير شيء منها أصل يرجع إليه». وهذا الحديث له شواهد مرفوعة لا تخلو طرقها من وضّاع أو كذّاب قال الشّوكاني في الفوائد المجموعة رقم: ٥٤: «الحديث موضوع، تجارأ على وضعه من لا يستحي من الله تعالى عند حدوث القول في هذه المسألة في أيّام المأمون، وصار بذلك على النّاس محنة كبيرة، وفتنة عمياء صمّاء...».

(١) جوّدتُ في الأصل بالحاء، ويقال فيه أيضا: الجَرِيري بالجيم، وكلاهما صحيح، قال ابن السّمعاني في الأنساب ٣/ ٢٦٥: «يقال له الحريري بالحاء اجتمع فيه النّسبتان، فمن قال له الحريري فينسبه إلى بيع الحرير، ومن قال الجريري بالجيم فلأجل تفقّهه على مذهب محمّد بن جرير الطّبري». وينظر: المؤتلف والمختلف لابن القيسراني ٣٠، وتاريخ الإسلام للذّهبي ٨/ ٣٥٥، وهذا الأثر هو في كتاب صريح السّنّة لابن جرير الطّبري رقم: ١٦، ومؤلّفنا السّجْزي يرويه عن شيخه الدّقّاق عن الحريري عن ابن جرير الطّبري به، والنّسخة المطبوعة هي من رواية أبي سعيد عمرو بن محمّد بن عديّ الدّينوري، وهي التي اعتمدها الضّياء المقدسي في جزء اختصاص القرآن بعوده إلى الرّحيم الرّحمن، وتابعهما أحمد بن خلف عن الطّبري به أخرجه اللّالكائي في شرح أصول الاعتقاد ٢/ ٢٦٠، وقد تابع الآمليَّ إسحاق بنُ إبراهيم الحنظلي عن ابن عيينة به أخرجه الدّارمي في نقضه على المرّيسي ١/ ٥٧٣، قال الذّهبي في كتابه العلوّ ١٥٦: «قد تواتر هذا عن ابن عيينة».

أخبرنا محمّد بن جرير الطّبري، قال: حدّثني محمّد بن أبي منصور الآمُلي، قال: حدّثنا الحكم بن محمّد الآمُلي أبو مروان، قال: حدّثنا ابن عيينة، قال: سمعتُ عمرو بن دينار يقول:

«أدركتُ مشايخَنا والنّاسَ منذ سبعين سنة يقولون: القرآن كلام الله غير مخلوق، منه بدأ / [٤٩أ] وإليه يعود».

وهذه الحكاية قد رواها غير واحد عن الحكم بن محمّد الآمُلي كما سقناها، والعلماء يقولون: إنّها من أصحّ ما روي في نفي الخَلْق عن القرآن، ووجود الاتِّفاق عليه؛ لأنّ شيوخ عمرو ابن دينار الصّحابةُ ثمّ التّابعون، فقد أطلق عمرو أنّه رأى النّاس منذ سبعين سنة يقولون هذا، يعني أهل الحجاز، وهو إمام فيهم غير مُدافَع، ومشهور بالثّقة والأمانة والضّبط.

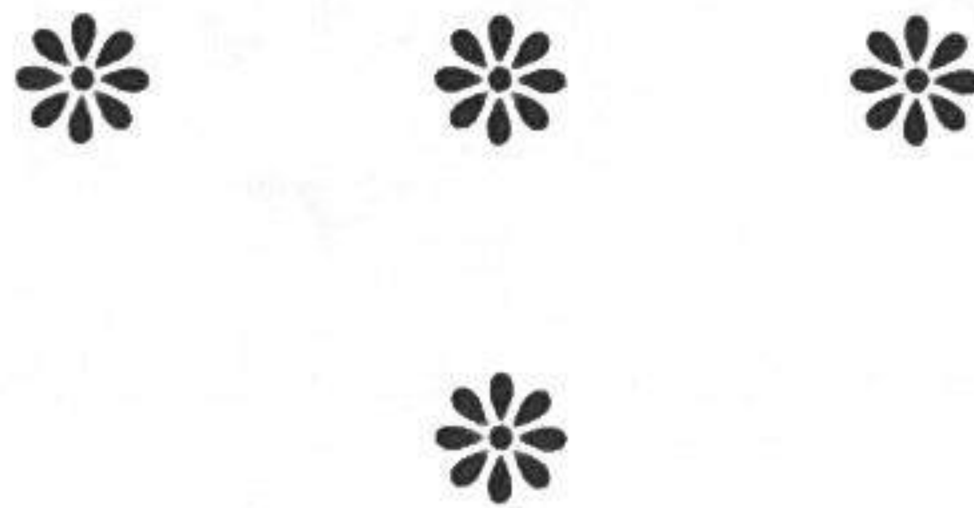
ومن النّاس من زعم أنّ هذا القول كان من سفيان بن عيينة لا من عمرو، بل قال سفيان: رأيت عمرو بن دينار ومشايخنا منذ سبعين سنة يقولون هذا.

والأَثْبَتُ ما تقدّم، ولو صحّ ما ذكر هذا القائل لكانت الحجّة قائمةً بقول سفيان؛ لأنّه إمام وشيوخُه من سبعين سنة هم التّابعون، كأبي إسحق السَّبيعي، وعبد الملك بن عُمَيْر، وعطاء ابن السّائب، وأشكالهم بالكوفة، وكالزّهري، وعبد الله بن دينار، وعمرو بن دينار، ومحمّد بن المنكدر، وأبي الزّبير، وعبيد الله بن أبي يزيد، وأضرابهم بالحجاز.

ثمّ قد عَمَّ بقوله: «والنّاس» جميعَ من رأى ممّن يعوّل عليه،

وهم علماءُ النّاس في وقته وقَبْلَهُ، وهذه الحكاية تهتف بالإجماع في المسألة من كلِّ وجه.

وروى محمّد بن إسماعيل البخاري هذه الحكاية عن الحكم ابن محمّد(١)، فلم يذكر فيها: «منه بدأ، وإليه يعود»، أَسْقَطَ ذلك عنها لأنّه كان لا يقول به(٢)، وسنورد قوله بالإسناد المتّصل به عند ذِكْر اللَّفْظِيَّة(٣).



---

(١) الآمُلي الطّبري أبو مروان، ينظر: خلق أفعال العباد ٢٩، والتّاريخ الكبير ٢/ ٣٣٨.

(٢) قد تكون الرّواية هكذا وقعت للإمام البخاري، ولا يلزم أن يكون تعمّد إسقاطها كما يلمح إليه مؤلّفنا السِّجْزي رحمة الله عليهم أجمعين.

(٣) هنا في حاشية الورقة قيد بلاغ معارضة بخطّ النّاسخ عبد الكريم الموصلي نصّه: «عورض» أي على أصل شيخه يوسف القطّان، وتحته قيد بلاغ قراءة نصّه: «بلغ».

فَصْلٌ

فيما روي عن الفقهاء وأئمّة المسلمين فيه قول أبي عبد الله جعفر بن محمّد الصّادق

أخبرنا صلة بن المؤمّل بن خَلَفٍ[(١)]، قال: حدّثنا عبد الله بن إبراهيم بن أيّوب[(٢)]، قال: حدّثنا ابن أبي عَوْفٍ وهو أحمد بن عبد الرّحمن بن مرزوق، قال: حدّثنا سُوَيْد[(٣)].

وأخبرنا عبد الجبّار بن أحمد بن عمر[(٤)]، قال: حدّثنا أحمد ابن محمّد بن إسماعيل.

وأخبرنا محمّد بن عليّ بن محمّد الشّافعي[(٥)]، قال: حدّثنا عبد العزيز بن محمّد الهاشمي.

/[٤٩ب] قالا: حدّثنا عبد الله بن محمّد البغوي، قال:

---

(١) أبو القاسم البغدادي البزّاز نزيل مصر، توفّي سنة ٤٢٩هـ، ذكره أبو إسحاق الحبّال ـ صديق المؤلّف ـ في وفيات المصريّين رقم: ٣١٢، وأفاد أنّ السِّجْزي انتقى عليه، وينظر: تاريخ بغداد ١٠/ ٤٦٠ لعصريّ المؤلّف الحافظ البغدادي.

(٢) المحدّث المتقن أبو محمّد عبد الله بن إبراهيم بن أيّوب المَتُّوثي البغدادي البزّاز المعروف بابن ماسي المتوفّى سنة ٣٦٩هـ، له فوائد مطبوعة مع جزء الأنصاري.

(٣) ابن سعيد الحدثاني أحد رواة الموطّأ عن الإمام مالك.

(٤) أبو القاسم عبد الجبّار بن أحمد بن عمر الطّرسوسي المقرئ نزيل مصر المتوفّى سنة ٤٢٠هـ، صاحب كتاب الانتصار الذي سبق نقل السِّجْزي عنه.

(٥) هو شيخه أبو الحسن محمّد بن عليّ بن محمّد بن صخر الأزدي الحارثي البصري الشّافعي المتوفّى سنة ٤٤٣هـ وقد تقدّم.

حدّثنا سُوَيْد بن سعيد، قال: حدّثنا معاوية بن عمّار الدُّهني[(١)] قال:

«سألتُ جعفر بن محمّد[(٢)] عن القرآن؟

فقال: ليس بخالق ولا مخلوق، ولكنّه كلام الله ﷻ»[(٣)].

زاد عبد الجبّار في حديثه: «غير مخلوق».

أخبرنا محمّد بن أحمد بن عبد الله الكوفي، قال: أخبرنا إبراهيم بن أحمد بن أبي حَصِينٍ[(٤)]، قال: حدّثنا محمّد بن عبدالله الحضرمي[(٥)]، قال: حدّثنا الحسين بن نصر بن مُزاحم

---

(١) جوّدت الدّال في الأصل بضمّة، وأهملت الهاء، قال الحازمي في العجالة ٥٩: «أصحاب الحديث يقولون بتسكين الهاء، وقال أبو أحمد: هو بفتح الهاء».

(٢) هو جعفر الصّادق حفيد رسول الله ﷺ من جهة فاطمة الزّهراء، وحفيد أبي بكر الصّدّيق من جهة أسماء، وهو الذي تنتمي إليه الرّوافض والشّيعة الاثنا عشريّة زورا وبهتانا، وهو من أقوالهم وأفعالهم بريء، قال الحافظ الذّهبي في السّير ٦/ ٢٥٥: «كان يغضب من الرّافضة ويمقتهم إذا علم أنّهم يتعرّضون لجدّه أبي بكر ظاهرا وباطنا، هذا لا ريب فيه، ولكنّ الرّافضة قوم جهلة، قد هوى بهم الهوى في الهاوية، فبعدا لهم».

(٣) أخرجه البيهقي ـ عصريّ المؤلّف ـ في الأسماء والصّفات ١/ ٦٠٢، رقم: ٥٣٦ من طريق أبي زرعة، عن سويد بن سعيد به، وتابع سويدا معبد بنُ راشد أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد ٤٤، وعبد الله بن أحمد في السّنّة ١/ ١٥٢، رقم: ١٣٤، واللّالكائي في أصول الاعتقاد ٢/ ٢٦٧، رقم: ٣٩٧ وغيرهم من طرق عن معبد به، وتابع سويدا ومعبدا أحمد بنُ مفضّل كما سيأتي عند المؤلّف، وهذا الأثر مستفيض عن جعفر الصّادق كما قاله شيخ الإسلام ابن تيميّة في المنهاج ٢/ ٢٤٥، وينظر: مختصر العلوّ للألباني رقم: ١٢٥.

(٤) جوّد النّاسخ في موضع لاحق الحاءَ بفتحةٍ تمييزا له عن «حُصَيْن»، وكذلك فعل ابنُ نقطة في إكمال الإكمال ٢/ ٢٦٠ وغيره.

(٥) تقدّم لنا أنّ السِّجْزي يروي بهذا السّند جملة مرويّات عن شيخه أبي الحسن =

المِنْقَري العطّار، قال: حدّثنا أحمد بن مفضّل، عن معاوية بن عمّار الدُّهني قال:

«سألتُ جعفر بن محمّد قلتُ: القرآن خالق أو مخلوق؟

فقال: لا خالق ولا مخلوق، ولكنّه كلام الله عَزَّوَجَلَّ».

أخبرنا عليّ بن إبراهيم بن الحسن المصري، قال: حدّثنا أحمد بن سليمان بن عمرو الرّومي[(١)]، قال: أخبرنا محمّد بن جرير الطّبري أبو جعفر[(٢)]، قال: حدثني موسى بن سهل الرَّمْلي، قال: حدّثنا موسى بن داود، قال: حدّثنا مَعْبَد أبو عبد الرّحمن، عن معاوية بن عمار الدُّهني قال:

«قلتُ لجعفر بن محمّد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إنّهم يسألون عن القرآن مخلوق

= محمّد بن أحمد بن عبد الله التّميمي الكوفي الجَواليقي الملقّب بعبدان، عن أبي القاسم إبراهيم بن أحمد بن أبي حصين الوادعي الكوفي، عن الحافظ أبي جعفر محمّد بن عبد الله الحضرمي المشهور بمُطَيَّن بأسانيده الكثيرة عن شيوخه، ولم يرد هذا الخبر فيما حقّقه صديقنا الفاضل الأستاذ محمّد بن عبد الله السّريّع ـ وفّقه الله ـ من أجزاء مطيّن، وفيها جزءان جلّهما من مسند عليّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهما من رواية البكّائي عن مُطَيَّن، ومرويّات السِّجْزي في كتابه هذا إلى الحافظ مُطَيَّن هي من طريق ابن أبي حصين عنه.

(١) كذا بدتْ النّسبة في الأصل، وتحتمل: الدّومي، وكلاهما غير معروف في نسبة المذكور وهو أبو الطّيّب أحمد بن سليمان بن عمرو الحريري والجريري راوي كتب ابن جرير الطّبري وصاحبه، وتقدّم للمصنِّف هذا السّند وفيه: الحريري والجريري.

(٢) صريح السّنّة لابن جرير الطّبري رقم: ١٥، وتقدّم لنا أنّ المؤلّف يرويه أيضا عن شيخه أبي محمّد عليّ بن إبراهيم بن الحسن الدّقّاق، عن أبي الطّيّب أحمد بن سليمان بن عمرو الجريري، عن ابن جرير الطّبري به.

هو أو خالق؟

فقال لي: ليس بخالق ولا مخلوق، ولكنّه كلام الله ﷻ»[١].



(١) استعرض المؤلّف طرق هذا الأثر عن جعفر الصّادق عن ثلاثة من شيوخه بأسانيدهم إلى سويد بن سعيد عن الدّهني عن جعفر به، وطريقا رابعا عن شيخ آخر بسنده إلى أحمد بن مفضّل، عن الدّهني به، وشيخا خامسا بسنده إلى معبد بن راشد عن الدّهني به، وقصد المؤلّف جبر الضّعف المحتمل لسويد بسرد متابعين له هما معبد وابن مفضّل.

قول مالك بن أنس أبي عبد الله
إمام دار الهجرة المقبول عند الكافّة

أخبرنا أحمد بن محمّد بن القاسم المعدّل، قال: أخبرنا إبراهيم بن محمّد بن إبراهيم النّيسابوري قال: حدّثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: حدّثنا أبو بكر السّالمي، قال: حدّثنا ابن أبي أويس.

وأخبرنا عبد الله بن الحسن بن أغلب الشّاهد، قال: حدّثنا الحسن بن الخضر بن عبد الله، قال: حدّثنا إسحاق بن إبراهيم ابن يونس[1]، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد السّالمي ـ من ولد سالم بن عبد الله ـ قال: حدّثني ابن أبي أويس، قال: سمعتُ مالك بن أنس يقول:

«القرآن كلام الله، وكلام الله من الله، وليس من الله شيء مخلوق».

أخبرنا محمّد بن علي بن محمّد الفقيه[2] غير مرّة، قال: حدّثنا عمر بن محمّد بن سيف، قال: حدّثنا شعيب / [٥٠أ] بن محمّد الذّارع، قال: حدّثنا أبو بكر السّالمي، قال: حدّثنا ابن أبي أويس قال:

«سألتُ مالك بن أنس عن القرآن؟ فقال: لا خالق ولا

---

(١) أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس المَنْجَنيقي البغدادي الورّاق نزيل مصر المتوفّى سنة ٣٠٤هـ.

(٢) ابن صخر الأزدي الحارثي البصري الشّافعي أبو الحسن تقدّم مرارا.

مخلوق، ولكنّه كلام الله ﷻ»[(١)].

أخبرنا عمر بن القاسم بن الحسن الفرائضي، قال: أخبرنا أحمد بن جعفر بن أحمد الأصبحي، قال: حدّثنا أحمد يعني ابنَ محمّد بن سلام، قال: حدّثنا محمّد بن الوزير الواسطي، قال: سمعتُ أبا بكر العُمَري[(٢)] يقول: سمعتُ ابن أبي أويس يقول:

«سمعتُ خالي مالك بن أنس وجماعةَ فقهاء المدينة يقولون: القرآن كلام الله، وهو منه، وليس شيء من الله مخلوق»[(٣)].

---

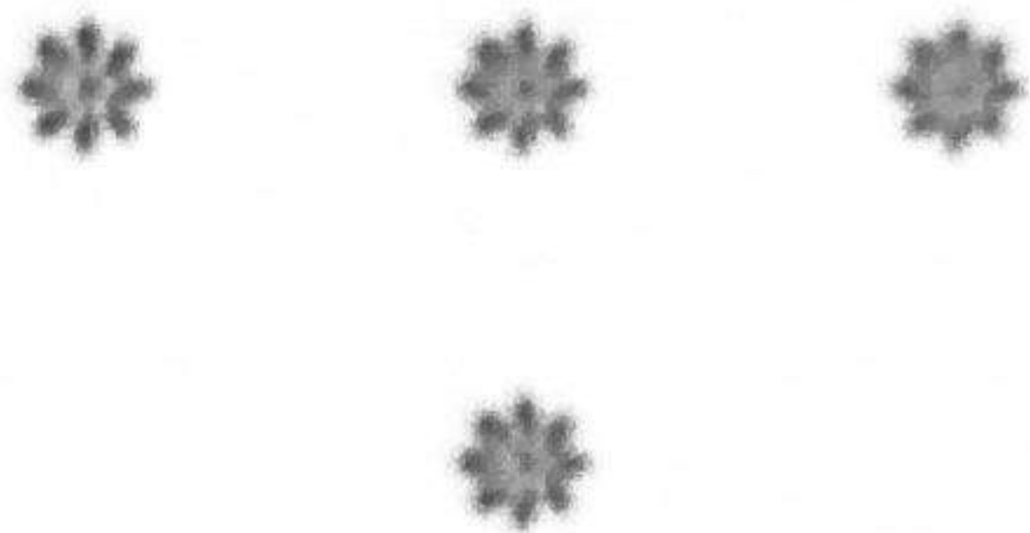
(١) استعرض المؤلّف عن أربعة من شيوخه أسانيدهم إلى ثلاثة رواة عن أبي بكر أحمد بن محمّد بن أبي بكر بن سالم بن عبد الله العمري، عن ابن أبي أويس، عن مالك به، والرّواة الثّلاثة عن العمري هم: إسحاق بن إبراهيم المنجنيقي، ومحمّد بن وزير الواسطي، وشعيب بن محمّد الذّارع، وقد تابع هؤلاء الثّلاثة نفر سواهم منهم: عبد الله بن صالح البخاري عند الآجرّي في الشّريعة ١/ ٥٠١، رقم: ١٦٥، ومن جهته ابن بطّة في الإبانة ٦/ ٣٨، رقم: ٢٣٠، وعصام بن غياث عند الجوهري في مسند الموطأ رقم: ٨١، ومحمّد بن إسحاق عند أبي نعيم في الحلية ٦/ ٣٢٥، وفي إسناد الجميع العمري المذكور، قال الألباني في مختصر العلوّ رقم: ١١٤: «رجاله ثقات غير أبي بكر أحمد بن محمّد العمري فلم أعرفه». وقد وثّقه الهيثمي في مجمع الزّوائد ٩/ ٤٦، ولم يعرفه في موطن آخر من كتابه ٧/ ٢٠، وروى له ابن حبّان في صحيحه كما في الإحسان ١٥/ ٢٨٢، وينظر: مصباح الأريب للمصنعي رقم: ٤٤٩، وعقيدة الإمام مالك السّلفيّة لمصطفى أبي سفيان ٣٩ ـ ٤٠.

(٢) أحمد بن محمد بن أبي بكر بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطّاب السّالمي العمري المدني أبو بكر.

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في السّنّة ١/ ١٥٦، رقم: ١٤٥، ومن جهته اللّالكائي ـ عصريّ المصنّف ـ في شرح أصول الاعتقاد ٢/ ٢٧٥، رقم: ٤١٠، عن محمّد بن وزير الواسطي به.

أخبرنا أحمد بن محمد ابن مرزوق، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن علي الباوَرْدي[1] إملاءً، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد ابن محمد بن حنبل[2]، قال: حدثنا أبي، قال: حدثني سريج ابن النعمان، قال: حدثنا عبد الله بن نافع قال:

«وقال مالك[3]: من قال: القرآن مخلوق يوجع ضرباً، ويحبس حتى يتوب».



(١) النحوي البغدادي أبو يعقوب، ذكر أحمد بن محمد ابن مرزوق الأسماطي المصري - الراوي عنه هنا - أنه توفي سنة ٤٤٩هـ، نقل ذلك ياقوت في معجمه ٤/ ٢٣٥٥، وينظر عنه: تاريخ بغداد ٢/ ١٦٤، وإنباه الرواة ٣/ ٥٣، والمقفى الكبير ٤/ ١٣٠، وبغية الوعاة ١/ ٣٦، وديوان الإسلام ١/ ٢٠٧ وغيرها من المصادر.

(٢) السنة لعبد الله بن أحمد ١/ ١٠٦، رقم: ١١، وهذا سند يروي به المؤلف هذا الكتاب عن شيخه أبي الحسن أحمد بن محمد ابن مرزوق المصري، عن محمد بن أحمد بن علي الباوَرْدي، عن عبد الله بن أحمد به، وقد تقدم له سند آخر يروي به الكتاب عن شيخه أبي العباس أحمد بن محمد بن الحاج بن يحيى الإشبيلي الشاهد نزيل مصر ت ٤١٥هـ، وأثر مالك أخرجه أيضاً عبد الله فيما يرويه عن والده الإمام أحمد في العلل ومعرفة الرجال ١/ ٥٣٠، رقم ١٢٤٤، ٣/ ١٥٠، رقم: ٤٤٨٣، وأخرجه الآجري في الشريعة ١/ ٥٠١، رقم: ١٦٦ من طريق الحسن بن الصباح البزار، عن سريج به. قال الألباني في مختصر كتاب العلو للذهبي رقم: ١١٠: «وسنده صحيح».

(٣) رمز المحقق في الحاشية بحرف الكاف إشارة منه إلى قول الإمام مالك.

قول

أبي عبد الله محمّد بن إدريس الشّافعي رضي الله عنه

أخبرنا هبة الله بن إبراهيم بن عمر، قال: حدّثنا عبيد الله بن محمّد بن خلف البزّاز، قال: حدّثنا يوسف بن عبد الأحد، قال: سمعتُ الرّبيع يقول:

«سمعتُ الشّافعي(١) سئل عن القرآن؟ فقال: القرآن كلام الله غير مخلوق»(٢).

وذكر أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن محمّد الحافظ في «فضائل الشّافعي»(٣)، وأجاز لي روايته عنه مشافهةً قال: أخبرني محمّد بن إبراهيم المؤذّن، عن عبد الواحد بن محمّد الأَرْغِياني، عن أبي عمرو الزّبيري(٤) قال:

---

(١) رمز أيضا المشار إليه في الحاشية بحرف الشّين إشارة منه إلى قول الإمام الشّافعي.

(٢) نقله ابن بطّة في الإبانة ٦/ ٥٢، رقم: ٢٥٠ عن الرّبيع، عن الشّافعي به.

(٣) ويقال أيضا: مناقب الشّافعي، وهو لشيخه الحاكم النّيسابوري صاحب المستدرك على الصّحيحين، وقد أجاز الحاكمُ المؤلِّفَ برواية الكتاب عنه مشافهةً، وهو من مصادر البيهقي ـ عصريّ المؤلّف وتلميذ الحاكم ـ في كتابه: مناقب الشّافعي، وتوجد نصوص منتقاة منه في مكتبة ألمالي بتركيا المجموع رقم: ٢٦٠١، وتنظر: مقدّمة تحقيق مناقب الإمام الشّافعي للآبري ١٧، ٥٦ ـ ٥٧.

(٤) في مناقب الشّافعي للبيهقي: عن أبي محمّد الزّبيري، وكذا هو في خبر آخر بالإسناد نفسه ١/ ٣٨٧، والكتاب بتحقيق: السّيّد أحمد صقر وهو من هو ضبطا وإتقانا.

«قال رجل للشّافعي: أخبرني عن القرآن خالق هو؟

قال الشّافعي: اللّهمّ لا.

قال: فمخلوق؟

قال الشّافعي: اللّهمّ لا.

قال: فغير مخلوق؟

قال الشّافعي: اللّهمّ نعم.

قال: فما الدّليل على أنّه غير مخلوق؟

فرفع الشّافعي رأسه وقال: تقرّ بأنّ القرآن كلام الله؟

قال: نعم.

قال: ما سمعتَ فيه هذه الكلمة[1]؟ قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وقال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النّساء: ١٦٤].

قال: فتقرّ بأنّ الله كان وكان كلامُه، أو كان الله ولم يكن كلامُه؟

فقال الرّجل: بل كان الله ﷻ وكان / [٥٠ب] كلامُه.

قال: فتبسّم الشّافعي رحمه الله، ثمّ رفع رأسه وقال: يا كوفيّون، إنّكم لتأتوني بعظيم من القول، إذا كنتم تقرّون بأنّ الله كان حيث كان قَبْلَ القَبْل، وكان كلامُه، فمن أين لكم الكلام: أنّ الكلام الله، أو سوى الله، أو غير الله، أو دون الله؟! قال: فسكت الرّجل وخرج».

---

(١) في المناقب: سبقتَ في هذه الكلمة.

وأمّا أبو حنيفة النّعمان بن ثابت

وهو أكبر الفقهاء سنًّا، وأوسعهم قولا في الفقه؛ فقد اختلفت الرِّوايات عنه.

وقد كتبتُ بسجستان وغيرها عنه نَفْيَ الحَدَثِ عن القرآن في حكاية أبي يوسف مناظرتَه إيّاه وفي غيرها، ولكنِّي لم أصل إليه في الحال لبعدي عن أكثر كتبي، وطول العهد بترك النّظر فيها[1].





(١) فائدة عزيزة ذكرها المؤلِّف هنا تتعلّق بكتاب أفرده ـ فيما يبدو ـ لإبطال ما نسب إلى الإمام أبي حنيفة النّعمان من القول بحدث القرآن، ولم تذكره مصادر ترجمته، وفائدة أخرى تتعلّق بمكتبة المؤلِّف وفيها شيء من مؤلّفاته القديمة التي تركها في بلده الأصلي سجستان، وهذا يلمح إلى أنّ المؤلِّف ألّف كتابه الإبانة وهو بعيد عن وطنه، ولا شكّ أنّ ذلك كان بمكّة، وفي مكّة أيضا ألّف رسالته إلى أهل زبيد التي اختصرها من أحد فصول كتابه الكبير الإبانة.

قول
أبي عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثّوري

أخبرنا أحمد بن محمّد بن القاسم، قال: حدّثنا ثوابة بن أحمد بن عيسى، قال: حدّثنا زيد بن عبد العزيز بن حيّان، قال: حدّثنا شعيب بن الفضل الهَمْداني، قال: سمعتُ سفيان الثّوري يقول:

«القرآن كلام الله غير مخلوق»[(١)].

أخبرنا أحمد بن محمّد بن أحمد الماليني، قال: أخبرنا عبد الله بن محمّد القبّاب، قال: حدّثنا عليّ بن سعيد العسكري[(٢)]، قال: حدّثنا محمّد بن سليمان الهُجَيْمي، قال: حدّثنا عَبْدَة المروزي، قال: حدّثنا عبد الله بن المبارك، قال:

---

(١) زيد وشيخه شعيب لم نقف على توثيق لهما، لكن ثمّة شعيب آخر ثقة روى عن الإمام الثّوري مجمل اعتقاده وهو شعيب بن حرب المدائني الزّاهد، وأوّل هذا المعتقد من كلام الثّوري جملة: القرآن كلام الله غير مخلوق، وقد ضمّن هذا المعتقد اللّالكائي ـ عصريّ المؤلِّف ـ في شرح أصول الاعتقاد ١/ ١٧٠، ولهذا المعتقد نسخة مفردة في المكتبة الظّاهريّة رقم: ٣٨٧٤/ ٢٣، وعليها اتكأ صديقنا د. وليد بن محمّد العليّ رحمة الله عليه في تحقيقه ضمن لقاءات العشر الأواخر بالمسجد الحرام المجموعة رقم: ١٢، وقد روى هذه الجملة عن الثّوري أيضا تلميذه وكيع بن الجرّاح الرّؤاسي وتنظر: الإبانة لابن بطّة ٦/ ١٤، ١٩٣.

(٢) الإمام المحدّث الرّحّال أبو الحسن عليّ بن سعيد بن عبد الله العسكري نزيل الرّيّ المتوفّى سنة ٣٠٥هـ، وهو صاحب كتاب السّرائر وغيره، ينظر: سير أعلام النّبلاء ١٤/ ٤٦٣.

سمعتُ الثّوري يقول:

«من زعم أنّ قول الله ﷻ: ﴿إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[١] [النمل: ٩] مخلوق، فهو زنديق كافر، حلال الدّم»[٢].



(١) مع ملاحظة أنّه في الأصل «إنّي»، ولم نر هذه القراءة لأحد من القرّاء، وكذلك الشّأن مع الآيتين المذكورتين بعد هذا عند المصنّف.

(٢) في إسناد المؤلّف محمّد بن سليمان الهُجَيْمي ولم نجد له في الأسفار ذِكْرًا، ولم يرو عنه سوى راو واحد هو العسكري، فهو مجهول العين والحال أيضا، وقد تابعه عن عبدة المَرْوَزي شيخ بصريّ مبهم أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السّنّة ١/١٠٧، رقم: ١٢ قال: حدّثني شيخ لنا بصريّ، حدّثني عبدة أبو محمّد به، ومجهول العين لا يعضده المبهم، وما نقل عن الثّوري في هذا الأثر مشهور عن أقرانه من الأئمّة.

قول
أبي محمّد سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي

أخبرنا محمّد بن عليّ بن محمّد الخطيب[(١)]، قال: حدّثنا يوسف بن يعقوب، قال: حدّثنا الحسن بن المثنّى، قال: حدّثنا أحمد ابن الدَّوْرَقي، قال: حدّثني السُّوَيْدي، قال: سمعتُ ابنَ عيينة يقول ـ وجثا على ركبتيه ـ:

«ألا إنّ القرآن كلام الله ﷻ»[(٢)].

أخبرنا عبد الجبّار بن أحمد بن عمر، قال: حدّثنا بشر بن عبد الله الفُلْفُلي، قال: حدّثنا سعيد بن محمّد بن حرب[(٣)] الحافظ، قال: أخبرنا بشر بن موسى، قال: سمعتُ عبد الله بن

---

(١) سيأتي للسِّجْزي أربعة شيوخ رسمهم: محمّد بن عليّ بن محمّد الخطيب، ومحمّد بن عليّ بن محمّد الشّروطي ومحمّد بن عليّ بن محمّد الحميدي، ومحمّد بن عليّ الحميدي الإخباري، وكلّهم روى عن شيخ واحد هو يوسف بن يعقوب النّجيرمي، فيبدو أنّ الخطيب والشّروطي والحميدي والإخباري واحد.

(٢) إسناده جيّد والسُّوَيْدي ـ الرّاوي عن ابن عيينة ـ هو الحافظ أبو جعفر محمّد بن النُّوشَجان البغدادي من ثقات الرّواة، وكلام الإمام ابن عيينة في أنّ القرآن كلام الله ﷻ غير مخلوق مشهور عنه وعن أقرانه من أئمّة السّنّة، ينظر: السّنّة لعبد الله ١/ ١١٢، ١٥٥، ومسائل أبي داود ٢٦٥، والإبانة لابن بطّة ٦/ ٥٩، وشرح أصول الاعتقاد للّالكائي ـ عصريّ المؤلّف ـ ١/ ١٧٥، ٢/ ٣٨٣، ومختصر العلوّ للألباني رقم: ١٧٢.

(٣) أبو عثمان له فضائل أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ كما في فهرسة ابن خير رقم: ٧٠٦.

الزّبير / [٥١أ] الحُمَيْدي، قال: سمعتُ سفيان يقول:
«القرآن كلام الله، ومن قال: مخلوق فهو مبتدع»[١].



(١) في الإسناد بشر بن موسى بن صالح الأسدي راوي المسند وأصول السّنّة عن الحميدي، ولا أثر لكلام ابن عيينة فيهما، وكلامه في هذا الباب مشهور عنه وعن أقرانه، ينظر: كتاب الإبانة لابن بطّة ٥/٣٤٧، ٣٥٢.

قول
أبي عبد الرّحمن عبد الله بن المبارك المَرْوَزي

أخبرنا محمّد بن عليّ الشّافعي(١)، قال: أخبرنا عمر بن محمّد بن سيف، قال حدّثنا شعيب بن محمّد الذّارع، قال: حدّثنا محمّد بن عبد الرّحمن قال:

«سمعتُ رجلا يسأل ابنَ المبارك عَمَّنْ قال: القرآن مخلوق؟

قال: كافر، وتطلّق امرأتُه.

قال: لأنّها مسلمة لا تكون تحت مرتدٍّ»(٢).

أخبرنا الخَصِيب بن عبد الله، قال: أخبرنا يوسف بن القاسم(٣)، قال: حدّثنا المروزي يعني أحمد بن محمّد بن سعيد(٤)، قال:

---

(١) ابن صخر الأزدي الحارثي البصري الشّافعي أبو الحسن تقدّم مرارا.

(٢) رجاله ثقات، وقد تابع محمّد بن عبد الرّحمن ـ وهو ابن حكيم بن سهم الأنطاكي ـ بنحوه موسى بنُ إبراهيم الورّاق أخرجه ابن بطّة في الإبانة ٦/ ٧٣، رقم: ٣٠٠، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد ٣/ ٣٥٤، رقم: ٥١٥ من طريق سلّام بن سالم الخزاعي، عن الورّاق به، غير أنّ سلّاما غير سالم عندهم ففي أحاديثه نكارة كما قال ابن المديني في سؤالات ابن أبي شيبة له رقم: ٢٤١، بل قال عبد الحقّ الإشبيلي في الأحكام الوسطى ١/ ١٢٥: «متروك». ولإيمان إسماعيل البلوشي بحث متداول عن الإمام عبد الله بن المبارك وجهوده في الدّفاع عن العقيدة.

(٣) ابن يوسف الميانجي الشّافعي أبو بكر المتوفّى سنة ٣٧٥هـ، ينظر عنه: تاريخ الإسلام للذّهبي ٨/ ٤٢١.

(٤) ابن حازم البغدادي مذكور عند الخطيب البغدادي ـ عصريّ المصنِّف ـ في تاريخ بغداد ٦/ ١٤٦.

حدّثنا أبو بكر محمّد بن رزق الله، قال: حدّثنا محمّد بن مقاتل المروزي، قال: سمعتُ ابن المبارك يقول:

«من قال: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ [طه: ١٤] مخلوق فهو كافر»(١).

أخبرنا أحمد بن محمّد بن الحاجّ، قال: حدّثنا محمّد بن عبد الرّحمن بن عبد الله بن الحارث الرّبعي، قال: حدّثنا الأَسْفاطي وهو عبّاس بن الفضل، قال: حدّثنا أحمد يعني ابنَ عبد الله بن يونس(٢)، قال:

«سمعتُ عبد الله بن المبارك قرأ شيئا من القرآن، ثمّ قال: من زعم أنّ هذا مخلوق فقد كفر بالله العظيم»(٣).

أخبرنا أبو القاسم مكّي بن نظيف الزّجّاج ـ وكان شيخا

---

(١) إسناده جيّد وابن مقاتل هو أبو الحسن المَرْوَزي من شيوخ البخاري أخرج له في الصّحيح كثيرا، وعلّق له هذا الخبر بنحوه في خلق أفعال العباد ٣٠، وتابعه عليه الحسن بن الرّبيع عند عثمان بن سعيد الدّارمي في نقضه على المرِّيسي ١/ ٥٣٨، ٥٨٨، ومحمّد بن أعين عند عبد الله بن أحمد في السّنّة ١/ ١١٠، رقم: ١٩ ـ ٢٠.

(٢) التّميمي اليربوعي الكوفي أبو عبد الله.

(٣) تابع السِّجْزي عن ابن الحاجِّ أبو الحسن الخلعي في الخامس عشر من الخلعيّات، ومن طريق الخلعي أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٢/ ٤١٠، والذّهبي في تاريخ الإسلام ٤/ ٨٨٢، وعند الجميع نسبة الرّاوي عن الأسفاطي هي: «الرّملي»، وكذا في موضع قادم عند السِّجْزي عند قول وكيع بن الجرّاح الرّؤاسي، والذي هنا من كتابه «الرّبعي»، ولم نقف له على ترجمة، كما تابع الأسفاطيَّ عن ابن يونس حسين بنُ عليّ العجلي عند الآجرِّي في الشّريعة ١/ ٥٠٠، رقم: ١٦٤.

صالحا[١]، قال: أخبرنا طاهر بن أحمد الخلّال، قال: حدّثنا عبد الله بن أحمد بن ربيعة الدّمشقي، قال: حدّثنا عمر بن مُدْرِك، قال: حدّثنا إبراهيم بن شمّاس، قال: سمعتُ عبد الله ابن المبارك يقول:

«من قال: إنّ قول الله تعالى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤] مخلوق فهو مشرك»[٢].



(١) وكذا وصفه أبو إسحاق الحبّال ـ صديق مؤلّفنا السِّجْزي ـ فقال في وفيات المصريّين رقم: ٢٥٨: «رجل صالح».

(٢) في الإسناد أبو حفص عمر بن مدرك بن يزيد البلخي القاصّ ولم يدرك ابنُ مدرك درجة المقبولين فضلا عن الثّقات، بل كذّبه الحافظ ابن معين كما في سؤالات ابن الجنيد له رقم: ٢٩٣، والرّاوي عنه أبو محمّد عبد الله بن أحمد بن ربيعة الدّمشقي قال الدّارقطني ـ كما في تاريخ الخطيب البغدادي ٢٩/١١ ـ: «كان غير ثقة». ويغني عنه ما سبق قبل قليل عن ابن المبارك من رواية محمّد بن مقاتل وغيره.

قول
النّضر بن محمّد المروزي[١] رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

وأخبرنا عليّ بن عبد السّاتر بن أحمد[٢]، قال: حدّثنا محمّد

(١) من جلّة أهل مرو من أصحاب أبي حنيفة، كان مقدّما في العلم والفقه والعقل والفضل، وكان صديقا للإمام عبد الله بن المبارك، لكن فيه ضعف من جهة الرّواية، توفّي سنة ١٨٣هـ، ينظر: طبقات ابن سعد ٧/ ٣٧٣، ومشاهير علماء الأمصار لابن حبّان رقم: ١٥٨٥، وتهذيب الكمال للمزّي ٢٩/ ٤٠٤، وميزان الاعتدال للذّهبي ٤/ ٢٦٢.

(٢) ابن رمضان الزّيادي التّنّيسي، سمع منه السِّجْزي بتنّيس، وروى عنه في هذا الموطن من كتابه الإبانة، وهو مقلّ عنه في الرّواية، روى ابن عبد السّاتر هذا عن نزيل تنّيس الحافظ أبي بكر محمّد بن عليّ بن الحسن المصري، ومن أبنائه أبو القاسم رمضان بن عليّ بن السّاتر التّنّيسي، روى غالبا عن أبيه، وهو مذكور في بعض الأسانيد عرضا عند الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق ١٩/ ٤٣٩، ٤١، ٤٨٣، ٤٨/ ١٢٥. ولرمضان أخ أكبر روى عن مصنِّفنا السِّجْزي اسمه عبد السّاتر وكنيته أبو محمّد مذكور عند ابن القيسراني في المنثور من الحكايات والسّؤالات رقم: ٤٣ قال: «دخل عليَّ أبو محمّد عبد السّاتر بن عليّ بن عبد السّاتر بتنّيس وأنا جالس وحدي أكتب، وقد أغلقتُ باب البيت فقال: دخلتُ على الشّيخ أبي نصر السِّجْزي الحافظ ـ وهو وحده ـ فقلتُ: أيّها الشّيخ أنت جالس وحدك! فقال: لستُ وحدي، أنا بين عشرين ألفا من الصّحابة والتّابعين وأئمّة المسلمين أتحدّث معهم، وأحكي عنهم». أمّا والدهما فلم نقف على مصدر ترجمه، ولعلّ المصنّفات المفقودة المفردة في تراجم أعلام تنّيس ذكرته. ومن لطائف الاتّفاقات أنّ الحافظ السِّجْزي روى عن شيخه عليّ وروى عن السِّجْزي ابن شيخه، فهو تلميذ للوالد وشيخ لابنه، ويمكن لباحث أن يجمع جزءا لطيفا فيمن روى عن شيخ وروى شيخه عن والده.

بن عليّ بن الحسن[١]، قال: حدّثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم بن مَخْلَد بن إبراهيم[٢]، قال: أخبرنا محمّد بن أَعْيَن / [٥١ب] قال: قلتُ لابن المبارك:

«كان النّضر بن محمّد يقول: من زعم أنّ قوله ﷻ: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤] مخلوق فهو كافر.

قال ابن المبارك: صدق النّضر بن محمّد.

قال حمزة: قال أبو عبد الرّحمن: وبهذا أقول.

قال حمزة[٣]: وبهذا أقول»[٤].

قال لنا شيوخنا: وبهذا نقول.

وبه نقول نحن، والحمد لله.

---

(١) الحافظ الإمام الجوّال أبو بكر محمّد بن عليّ بن الحسن بن أحمد المصري نزيل تِنِّيس المعروف بالنّقّاش المتوفّى سنة ٣٦٩هـ، من علماء الحديث، وفي آخر نسخة أبي يحيى فُلَيْح بن سليمان المدني جزء من حديثه ينظر: المجموع ١٢٤ (٨٢ ـ ٨٧) من مجاميع العمريّة، والمصنِّف روى في كتابه الإبانة من طريقه مسند أبي داود الطّيالسي، ومرويّات مسندة أخرى.

(٢) ابن راهويه الحنظلي المروزي أبو محمّد الإمام الحافظ المشهور صاحب المسند وغيره.

(٣) أبو عبد الرّحمن هو الحافظ أحمد بن شعيب النّسائي، وحمزة هو ابن محمّد ابن عليّ الكناني صاحبه.

(٤) أخرجه بنحوه بدون ذِكْر التّسلسل بجملة: «وبهذا أقول» أبو داود في مسائل الإمام أحمد رقم: ١٧٢٤، وحرب في مسائله له أيضا ٣/١١٤٢، وعبد الله ابن أحمد في السّنّة ١/١١٠، رقم: ١٩، ٢٠، وابن بطّة في الإبانة ٦/٣٧، رقم: ٢٢٩، و٦/٣١٨، رقم: ٤٩٠، والبيهقي ـ عصريّ المصنّف ـ في الأسماء والصّفات ١/٦٠٧، رقم: ٥٤٤، وغيرهم من طرق عن محمّد بن أعين به، وإسناده صحيح كما قاله العلّامة الألباني في مختصر العلوّ ١٧٤.

قول
أبي سفيان وكيع بن الجرّاح بن مَلِيحِ الرُّؤاسي

أخبرنا أحمد بن محمّد ابن يحيى المَهْري[(١)]، قال: أخبرنا محمّد بن عبد الرّحمن الرَّمْلي، قال: حدّثنا الأَسْفاطي، قال: قال أحمد هو ابنُ يونس[(٢)]: سمعتُ وكيعا يقول:

«من زعم أنّ القرآن مخلوق فقد كفر بالله العظيم».

أخبرنا عبد الجبّار بن أحمد بن عمر المقرئ، قال: أخبرنا أحمد بن محمّد بن إسماعيل[(٣)]، قال: حدّثنا عبد الله يعني ابنَ محمّد بن عبد العزيز، قال: حدّثني وهب بن بقيّة الواسطي، قال: سمعتُ وكيعا يقول:

«من زعم أنّ القرآن مخلوق فهو كافر»[(٤)].

---

(١) هو شيخه أبو العبّاس أحمد بن محمد بن الحاجّ بن يحيى الأندلسي الإشبيلي ت ٤١٥هـ نزيل مصر، نسبه هنا إلى جدِّه الثّاني يحيى، وكلام الإمام وكيع أخرجه أبو الحسن الخلعي في الخلعيّات الجزء الخامس عشر رقم: ٧١٦ من طريق أبي العبّاس الإشبيلي هذا به، وقد تقدّم لنا تنبيه مطوّل حول هذه النّسبة «المَهْري».

(٢) أحمد بن عبد الله بن يونس التّميمي اليربوعي الكوفي أبو عبد الله.

(٣) ابن المهندس المصري أبو بكر.

(٤) روى هذا والذي قبله عن وكيع عدد وفير من الرّواة أخرج طرقها إليهم جماعة منهم ابن بطّة في الإبانة ٦/ ٦٥، رقم: ٢٧٦، وعصريّا المصنِّف: اللّالكائي في شرح أصول الاعتقاد ٢/ ٢٤٥، رقم: ٣٥٩، والبيهقي في الأسماء والصّفات ١/ ٦٠٨، رقم: ٥٤٧، من طرق عن وكيع به، والأسانيد إليه بهذا الخبر ونحوه قويّة، وجدير أن يرصد باحث جهود الإمام وكيع بن الجرّاح الرّؤاسي في تقرير عقيدة السّلف، وردوده على الفرق المخالفة لجادّة الصّواب.

قول
أبي بكر بن عيّاش المقرئ[١]

أخبرنا عمر بن القاسم بن الحسن، قال: أخبرنا أبو بكر محمّد ابن أحمد بن محمّد بن خَرُوفٍ[٢]، قال: حدّثنا عليّ يعني ابنَ أحمد بن بسطام، قال: حدّثنا عبد الواحد بن غياث، قال: حدّثنا عبد الله بن أبي أميّة الثّقفي، قال: سمعتُ أبا بكر بن عيّاش قال:

«من قال: القرآن مخلوق فهو كافر».

أخبرنا أحمد بن محمّد بن جعفر السِّيرافي، قال: حدّثنا محمّد بن العَوّام بن الفضل السِّيرافي، قال: حدّثنا محمّد بن يحيى بن داود بن بسّام، قال: حدّثنا بشر بن خالد، قال: حدّثنا يَعْمُر بن بشر المروزي، عن أبي بكر بن عيّاش قال:

«من زعم أنّ القرآن مخلوق فقد افترى على الله ﷻ»[٣].

---

(١) الأسدي الكوفي الحنّاط، مقرئ فقيه محدّث، صاحب قرآن وخير، كان يبيع الحنطة بالكوفة، قال ابن المبارك: «ما رأيتُ أحدا أسرع إلى السّنّة من أبي بكر بن عيّاش». توفّي سنة ١٩٣هـ، ينظر: الأنساب ٤/ ٢٧٠، والسّير ٨/ ٤٩٥ ـ ٥٠٧.

(٢) ابن كامل بن الوليد المدني ثمّ المصري ت ٣٥٤هـ قال الذّهبي في تاريخ الإسلام ٨/ ٦٠: «وقع لنا جزء من حديثه». وقال السّخاوي في التّحفة اللّطيفة ٢/ ٤٣٣: «قال أبو نصر الوائلي ـ يعني مؤلّفنا السِّجْزي ـ: شيخ صدوق مسند».

(٣) تابع ابنَ أبي أميّة الثّقفيّ وابنَ بشر المَرْوَزي في هذا والذي قبله بنحوه حمزة بنُ سعيد المَرْوَزي أخرجه أبو داود في مسائله رقم: ١٧٢١، وحرب الكرماني في مسائله أيضا ٣/ ١١٢٧، ١١٢٩، ومن طريق أبي داود الآجرّيُّ في الشّريعة ١/ ٤٩٩، رقم: ١٦٣، وابنُ بطّة في الإبانة ٦/ ٤٨، رقم: ٢٤٢ بأسانيد جيّدة.

قول
عبد الله بن إدريس بن يزيد الأودي أبي محمّد(١)

أخبرنا محمّد بن عليّ الحارثي(٢)، قال: حدّثنا يوسف بن يعقوب النَّجِيرَمي، قال: حدّثنا الحسن بن المثنّى، قال: حدّثنا أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقي، قال: حدّثني يحيى بن يوسف / [٥٢أ] الزَّمِّي(٣) قال:

«حضرتُ عبد الله بن إدريس الأَوْدِي، فقال له رجل: يا أبا محمّد، إنّ قِبَلَنا ناسًا يقولون: القرآن مخلوق؟

قال: مِنَ اليهود؟

قال: لا.

قال: فَمِنَ النّصارى؟

---

(١) الكوفي الإمام الحافظ المقرئ العابد، توفّي سنة ١٩٢هـ، ينظر: السّير ٩/ ٤٢ـ٤٨.

(٢) ابن صخر الأزدي الحارثي البصري الشّافعي أبو الحسن تقدّم مرارا، وشيخه يوسف بن يعقوب النَّجِيرَمي هو أبو يعقوب البصري المعروف بالسَّعْتَري، كان حيّا سنة ٣٦٥هـ، وقد يشتبه بشيخ المصنّف أبي يعقوب يوسف بن يعقوب بن إسماعيل البصري النَّجِيرَمي نزيل مصر المتوفّى سنة ٤٢٣هـ، ينظر عن السَّعْتَري: الأنساب لابن السّمعاني ٧/ ١٣٧، وتاريخ الإسلام للذّهبي ٨/ ٣٤٣.

(٣) بفتح الزّاي وكسر الميم المشدّدة نسبة إلى زَمّ بليدة على طرف جيحون بخراسان، خرج منها جماعة منها أبو يوسف يحيى بن يوسف بن أبي كريمة الزّمّي المتوفّى سنة ٢٢٦هـ، وقيل ٢٢٩هـ، قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عنه فقال: كتبنا عنه بالرّيّ قديما، ثمّ كتبنا عنه ببغداد، وسألت أحمد بن حنبل عنه فأثنى عليه». ينظر: الجرح والتّعديل ٩/ ٢٠٠، والأنساب ٦/ ٣٢١.

قال: لا.

قال: فَمِنَ المجوس؟

قال: لا.

قال: فمِمَّنْ؟

قال: من الموحِّدين؟

قال: كذبوا ليس هؤلاء بموحِّدين، هؤلاء زنادقة، من زعم أنّ القرآن مخلوق فقد زعم أنّ الله مخلوق، ومن زعم أنّ الله مخلوق فقد كفر، هؤلاء الزّنادقة.

قال: وزادني رجل عن الزَّمِّي قال: وقرأ عبد الله بن إدريس: بسم الله الرّحمن الرّحيم، فقال: الله مخلوق؟ الرّحمن مخلوق؟ الرّحيم مخلوق؟ هؤلاء زنادقة»[1].



(١) تابع الدّورقيَّ عن الزّمِّي جماعة منهم أبو جعفر محمّد بن عبد الله البغدادي عند البخاري في خلق أفعال العباد ٣٠، وإبراهيم بن جابر عند ابن بطّة في الإبانة ٦/ ٤٤، رقم: ٢٣٧، وأخرجه عبد الله في السّنّة ١/ ١١٣، والدّينوري في المجالسة ٦/ ٣٠١، رقم: ٢٦٦٦، واللّالكائي في الاعتقاد ٢/ ٢٨٣، من طريق الدّورقيِّ به، وتابع الزّمّيَّ عن الأودي الحسن بنُ الصّبّاح أخرجه أبو حاتم الرّازي كما في العلوّ للعليِّ الغفّار للذّهبي رقم: ٤١١، والأسانيد إلى الأودي جيّدة قويّة.

قول
أبي سعيد عبد الرّحمن بن مَهْدِي البصري

أخبرنا عليّ بن عبد الله ابن أبي مطر، قال: أخبرنا عبد الله ابن يحيى بن عبد الله التّميمي، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا عبد الرّحمن بن عمر يعرف برُسْتَه[1]، قال: سمعتُ عبد الرّحمن ابن مَهْدِي يقول:

«لو أنّ لي سلطانا لوقفتُ على الجسر، فكلّ من قال: القرآن مخلوق، ضربتُ عنقه، وألقيتُه في الماء»[2].





---

(١) الحافظ المحدّث أبو الفرج عبد الرّحمن بن عمر بن يزيد الزّهري الأصبهاني الملقّب برُسْتَه المتوفّى سنة ٢٥٠هـ، من آثاره كتاب الإيمان عثر على قطعة منه الأستاذ صالح بن محمّد بن عبد الفتاح الأزهري يسّر الله له نشره قريبا، بمنّه وكرمه، وينظر: السّير ١٢/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٢) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السّنّة ١/ ١٧٢، رقم: ٢٠٦، وأبو داود في مسائله له رقم: ١٧٢١، وابن بطّة في الإبانة ٦/ ٤٨، رقم: ٢٤٣، والآجرّي في الشّريعة ١/ ٥٠٢، رقم: ١٦٧، ١٦٨، واللالكائي ـ عصريّ المصنّف ـ في شرح أصول الاعتقاد ٢/ ٣٤٩، رقم: ٥٠٤، وغيرهم من طرق عن الإمام عبد الرّحمن بن مَهْدِي به، بأسانيد جيّدة.

قول
أبي خالد يزيد بن هارون الواسطي[(١)]

أخبرنا عليّ بن الحسن بن عليّ الإسكندراني، قال أخبرنا أبو محمّد ابن يحيى الأصبهاني[(٢)]، قال: حدّثنا محمّد بن العبّاس[(٣)]، قال: حدّثنا الحسن بن عرفة، قال: سمعت يزيد بن هارون يقول:

«من قال: القرآن مخلوق يقطع لسانه».



(١) الإمام القدوة الحافظ أبو خالد يزيد بن هارون بن زاذي السّلمي الواسطي المتوفّى سنة ٢٠٦هـ، قال الذّهبي في السّير ٩/ ٣٥٩: «كان يزيد رأسا في السّنّة، معاديا للجهميّة، منكرا تأويلهم في مسألة الاستواء».

(٢) أبو محمّد عبد الله بن يحيى بن عبد الله التّميمي الأصبهاني.

(٣) الإمام الحافظ الأثري أبو جعفر محمّد بن العبّاس بن أيّوب ابن الأخرم الأصبهاني المتوفّى سنة ٣٠١هـ، قال الذّهبي في السّير ١٤/ ١٤٤: «له وصيّة أكثرها على قواعد السّلف يقول فيها: من زعم أنّ لفظه بالقرآن مخلوق فهو كافر» قال الذّهبي: «فكأنّه عنى باللّفظ الملفوظ لا التّلفّظ». وذكر في تاريخ الإسلام ٧/ ٤٢ أنّ هذه الوصيّة حسنة في كرّاس. وللإمام يزيد بن هارون كلام منقول في هذا الباب أسنده إليه جماعة منهم الدّارمي في نقضه على المرّيسي ١/ ٦٧، وعبد الله بن أحمد في السّنّة رقم: ٥٠، ٥١، ٥٢، ١٥٩، ١١٠٥.

قول
أبي عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل الشّيباني[١]

أخبرنا عبد الرّحمن بن عمر بن محمّد التُّجِيبي، قال: أخبرنا أحمد بن محمّد بن زياد[٢]، قال: سمعتُ صالح بن عليٍّ يقول:

«سألتُ أحمد بن حنبل[٣] عمّن يقول: إنّ القرآن مخلوق؟

فقال: من قال: القرآن مخلوق فهو كافر بالله العظيم. ثمّ التفت إليّ فقال: أتدري كيف كفر؟

قلتُ: لا.

قال: القرآن علم الله، ومن جعل علم الله مخلوقا فهو كافر

---

(١) كان في الأصل هنا بعد الشّيباني جملة ترضّ «رضي الله عنه»، وضرب عليها النّاسخ بسطر فوقها، وكتب فوق السّطر رمز «لا س»، يعني: المضروب عليه بهذا السّطر لا يثبت بل يشطب، فالسّين إشارة للسّطر، ولا إشارة للضّرب والشّطب، أو تكون الإشارة بحرف سين إلى نسخة ما ليس فيها جملة التّرضّي. وعلى كلّ حال فالتّرضّي خاصّ بالصّحابة والتّرحّم على من بعدهم كما هو العرف الجاري بين أهل العلم.

(٢) معجم ابن الأعرابي ٢/ ٨٤٠، رقم: ١٧٣٠، والمؤلِّف يروي هذا الكتاب عن شيخه التُّجِيبي، عن مؤلِّفه ابن الأعرابي، والمطبوع هو فعلا من رواية التُّجِيبي شيخ السِّجْزي. وشيخ ابن الأعرابي صالح بن عليّ بن الفضل النّوفلي الحلبي له مسائل عن الإمام أحمد بن حنبل، ذكره ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة ١/ ٤٦٩ ـ ٤٧٠، ونقل عن الخلّال قوله: «سمعنا منه عن أبي عبد الله أيضا مسائل، وكان مقدّما على أهل حلب».

(٣) رمز أحدهم في الحاشية بحرف الحاء إشارة منه إلى قول الإمام أحمد بن محمّد بن حنبل.

بالله العظيم.

قلتُ: يا أبا عبد الله، ما تقول فيمن وقف وقال: لا أقول خالق ولا مخلوق؟

قال: هو مثل من قال: القرآن مخلوق، وهو جهميّ».

أخبرنا / [٥٢ب] عبد الجبّار بن أحمد بن عمر(١)، قال: أخبرنا أبو عليٍّ أحمد بن عبد الوهّاب بن الحسين بن يوسف المعدّل، قال: حدّثنا أبو عبد الله محمّد بن أحمد المالكي، قال: حدّثنا أبو عمران موسى بن زكريّا التُّسْتَري، قال: حدّثنا سلمة بن شبيب قال:

«قلتُ لأحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله، ما تقول فيمن يقول: القرآن كلام الله ويسكت؟

فقال أحمد(٢): من لم يقل: القرآن كلام الله غير مخلوق فهو كافر.

ثمّ قال: لا تشكّنّ في كفره فإنّه من لم يقل غير مخلوق فهو يقول مخلوق، وإذا قال هو مخلوق فهو كافر بالله تعالى»(٣).

---

(١) أبو القاسم عبد الجبّار بن أحمد بن عمر الطّرسوسي المقرئ نزيل مصر المتوفّى سنة ٤٢٠هـ، صاحب كتاب الانتصار الذي سبق نقل السِّجْزي عنه.

(٢) رمز أحدهم في الحاشية بحرف الحاء إشارة منه إلى قول الإمام أحمد بن محمّد بن حنبل.

(٣) في إسناد المؤلِّف أبو عمران موسى بن زكريّا بن يحيى التُّسْتَري ذكر الذّهبي في الميزان ٤/ ٢٠٥، والمغني في الضّعفاء رقم: ٦٤٩١ أنّ الدّارقطني تكلّم فيه، وحكى الحاكم ـ شيخ السِّجْزي ـ عن الدّارقطني أيضا أنّه متروك. وقد تابعه محمّد بن عبد الملك الدّقيقي الواسطي عن سلمة بن شبيب به =

أخبرنا الخَصِيب بن عبد الله بن محمّد، قال: أخبرنا محمّد ابن إبراهيم بن عبد الرّحمن المَرْواني، قال: أخبرنا أحمد بن أَصْرَم بن خزيمة في «المسائل التي سأل عنها أحمد بن حنبل».

قال: وحدّثني عنه أحمد بن حازم[1] ـ يعني عن أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ ـ قال[2]:

= أخرجه ابن بطّة في الإبانة ٥/ ٣٠٥، رقم: ٩٤، وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد ٢١٢ ـ ٢١٣ من طريقين عن الواسطي به. والدّقيقي قد ذكر أبو داود السّجستاني أنّه لم يكن بمُحْكَم العقل كذا قال، لكنّه ـ بلا ريب ـ قد دقّ رحاب الصّدق فقد قال ابن السّمعاني في الأنساب ٥/ ٣٦٣: «كان من أهل العلم صدوقا ثقة». ووثّقه أيضا مسلمة بن القاسم الأندلسي ومطيّن الحضرمي وابن الجوزي كما في تاريخ بغداد ٣/ ٦٠٠، والمنتظم ١٢/ ٢١٠، وتهذيب الكمال ١٠/ ٢٥٩، وإكماله ١٠/ ٢٥٩. والحاصل أنّه يسعنا ما وسع أئمّة السّنّة من الاكتفاء بجملة: «القرآن كلام الله»، ولا نشكّ أنّ حركة الألسنة بالتّلاوة منسوبة للمخلوق، لكن لا يحبّذ الدّندنة حول ذلك، ونعتقد جازمين مطمئنّين أنّ القرآن الكريم كلام ربّنا جَلَّ، والواجب على المكلّفين الاشتغال بتلاوته وتدبّره، والانصياع لأوامره فعلا ونواهيه تركا. أمّا ما جاء من ذمّ من اقتصر على جملة: «القرآن كلام الله» دون الخوض في اللّفظ ونحوه فظروفه معلومة في التّاريخ، ولا ينبغي الاسترسال في باب التّكفير فشأنه خطير، وقد سبقت لنا تعليقات كثيرة عن هذا الموضوع خاصّة قبيل باب إقامة البرهان على نفي الخلق عن القرآن.

(١) من المحتمل جدّا أن يكون هذا من المزيد في المتّصل من الأسانيد فالمرواني روى هذا الخبر مباشرة عن الإمام أحمد، ورواه مرّة أخرى بواسطة أحمد بن حازم عن الإمام، وغير المروانيّ من أهل طبقته رووه مباشرةً عن الإمام أحمد كما سيأتي، وأحمد بن حازم هو أبو عمرو أحمد بن حازم بن أبي غرزة الغفاري الكوفي المتوفّى سنة ٢٧٦هـ، وله مسند مشهور كما قاله الحافظ الذّهبي في تاريخ الإسلام ٦/ ٤٧٩، ومن هذا المسند جزء مطبوع من مسند عابس الغفاري وعدد من الصّحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُم أجمعين.

(٢) رمز أحدهم في الحاشية بحرف الحاء إشارة منه إلى قول الإمام أحمد بن محمّد بن حنبل.

«افترقت الجهميّة على ثلاث فرق: فرقة قالت: القرآن مخلوق، وفرقة وقفتْ، أو قال: شَكَّتْ، وفرقة قالت: ألفاظهم بالقرآن مخلوق»(١).



(١) مسائل الإمام أحمد رواية ابن أصرم من جملة مرويات مؤلّفنا السِّجْزي عن شيخه الخصيب عن المرواني عن ابن أصرم به، وهو أبو العبّاس أحمد بن أصرم بن خزيمة المُغَفَّلي المزني البصري المتوفّى سنة ٢٨٥هـ من ذرّيّة الصّحابي عبد الله بن مغفّل المزني رضي الله عنه، قال صالح بن أحمد جزرة: «كان ثبتا، شديدا على أصحاب البدع». وللباحث محمّد بن عبد الله بن مبارك آل مسيعد أطروحة ماجستير في جامعة الإمام عام ١٤٣٣هـ بعنوان: مسائل الإمام الفقهيّة برواية أحمد بن أصرم جمعا ودراسة، وينظر عنه: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ١/ ٤٨ ـ ٤٩، والسّير ١٣/ ٣٨٤، وتاريخ الإسلام ٦/ ٦٦٩ كلاهما للذّهبي. والرّاوي عن ابن أصرم مسائله عن الإمام أحمد هو محدّث دمشق أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم بن عبد الرّحمن القرشي الدّمشقي المتوفّى سنة ٣٥٨هـ، ثقة مأمون، خرّج له ابن منده ثلاثين جزءا، وأملى مدّة، ينظر عنه: تاريخ دمشق ٥١/ ٢١٧، والعبر ٢/ ١٠٣، وغيرهما. هذا وقد تابع المروانيَّ عن أحمد جماعةٌ منهم صالح ابن الإمام أحمد عند ابن الجوزي في مناقبه ٢١٣، وأحمد بن محمّد ابن الحجّاج عند الضّياء المقدسي في المنتقى من مسموعاته بمرو رقم: ٣٧٩، والحسن بن الصّبّاح البزّاز عند قوام السّنّة في الحجّة في بيان المحجّة ١/ ٤٢٠.

قول
الحسن بن عليٍّ الحُلْواني[1]

أخبرنا صلة بن المؤمّل بن خلف، قال: أخبرنا عبد الله بن إبراهيم المَتُّوثي، قال: حدّثنا ابن أبي عوف وهو أحمد بن عبدالرّحمن بن مرزوق، قال:

«سألتُ الحسن بن عليّ الحُلْواني فقلتُ: إنّ النّاس قد اختلفوا عندنا في القرآن فما تقول رحمك الله؟

فقال: القرآن كلام الله غير مخلوق، ما نعرف غير هذا»[2].

---

(١) الإمام الحافظ الصّدوق أبو محمّد الحسن بن عليّ بن محمّد الهذلي الرّيحاني الخلّال المعروف بالحُلْواني، جاور بمكّة ـ كما فعل السِّجْزي ـ وقد حدّث عنه الشّيخان البخاري ومسلم في صحيحيهما، من آثاره المفقودة التي نقل عنها العلماء: كتاب السّنن، وكتاب المعرفة، توفّي سنة ٢٤٢هـ، وقد أسند إليه الخطيب في تاريخ بغداد ٨/ ٣٥١ ما يفيد توقّفه في تكفير الواقفة في مسألة القرآن، لكنّ الإسناد إليه بلاغ منقطع، والإمام أحمد بن حنبل انتقده في هذا الباب، وقد دافع عن الحلواني العلّامة المعلّمي في كتابه القدّ التّنكيل ١/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣ فراجعه فإنّه مهمّ، والرّجل قد جاوز القنطرة بإخراج الشّيخين له.

(٢) إسناده جيّد، والمَتُّوثي هو المحدّث المتقن أبو محمّد عبد الله بن إبراهيم بن أيّوب البغدادي البزّاز المعروف بابن ماسي المتوفّى سنة ٣٦٩هـ، له فوائد مطبوعة مع جزء الأنصاري ولم نر فيها هذا الخبر، ينظر عن ابن ماسي: كتاب السّير ١٦/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣. وقد تابع ابنَ ماسي عن ابن أبي عوفٍ الآجريُّ في الشّريعة ١/ ٤٩٦، وعليّ بنُ محمّد بن الفتح الأشناني عند الخطيب البغدادي ـ عصريّ المؤلّف ـ في تاريخ بغداد ٨/ ٣٥١، وابنُ أبي عوف ـ الرّاوي عن الحلواني ـ هو أبو عبد الله أحمد بن عبد الرّحمن بن مرزوق البغدادي البُزُوري =

قول
إدريس بن يحيى الخَوْلاني أبي عمرو الزّاهد(١)

أخبرنا أحمد بن محمّد ابن مرزوق، قال: أخبرنا عبيد الله بن محمّد البزّاز، قال: حدّثنا موسى بن الحسن الكوفي، قال: حدّثنا أبو الرّبيع ابن أخي رِشْدِين، قال:

«قدم علينا ابن عُلَيَّة(٢) فأكثر النّاس الخوض في القرآن،

= المعروف بابن أبي عوف المتوفّى سنة ٢٩٧هـ، وهو ثقة ثبت، نقل عن الإمام أحمد مسائل، وقد ذكره الإمام إبراهيم الحربي فقال: «هو أحد عجائب الدّنيا». ينظر: تاريخ بغداد ٥/ ٤٠٦، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ١/ ١٢١ ـ ١٢٤، وتاريخ الإسلام للذّهبي ٦/ ٨٨٤.

(١) الإمام القدوة الزّاهد أبو عمرو إدريس بن يحيى الأموي المصري المعروف بالخولاني، كان يشبّه ببشر الحافي في فضله وعبادته، توفّي سنة ٢١١هـ. ينظر: السّير ١٠/ ١٦٥ ـ ١٦٦.

(٢) الإمام الحافظ الثّبت أبو بشر إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم البصري المشهور بابن عُلَيَّة المتوفّى سنة ١٩٣هـ، نقم عليه كلام في مسألة خلق القرآن لكنّه تاب منه بشدّة عند الخليفة الأمين، واعترف بخطئه، قال الذّهبي في الميزان ١/ ٢١٩: «وابن عليّة فقد تاب ولزم السّكوت». جدير بالذِّكر أنّ لابن عليّة ابنا يسمّى إبراهيم نسج ـ مع الأسف ـ على منوال الجهميّة حتّى قال الذّهبي في السّير ٩/ ١١٣: «ولابن عليّة ابن آخر جهميّ شيطان اسمه إبراهيم بن إسماعيل كان يقول بخلق القرآن ويناظر». والحاصل أنّ تلك أمّة قد خلت، ويسعنا جميعا ما وسع السّلف الصّالح من تعظيم القرآن الكريم، والاعتقاد الجازم أنّه كلامه سبحانه حقّا وصدقا، منه بدأ، وإليه يعود، أنزله ﷻ للتّعبّد والتّلاوة، والتّدبّر والعمل، ولا ينبغي أن يشغل المسلم نفسه بتقريرات أهل الكلام في هذا الشّأن، ويكفيه ما في الكتاب الكريم، والسّنّة الصّحيحة المطهّرة وكلام السّلف الصّالح الأخيار، وتقريرات أهل السّنّة والجماعة والحديث.

فالتفت إلينا إدريس بن يحيى فقال لنا: يا إخوتي، أتعلمون أنّ أحدا قال: إنّي أنا الله لا إله إلّا أنا؟

قلنا: لا.

قال: فالقرآن كلام الله»[(١)].



(١) هذا الخبر من مخبّآت كتاب الإبانة، وأبو الرّبيع ابن أخي رشدين بن سعد هو الزّاهد العابد أبو الرّبيع سليمان بن داود بن حمّاد بن سعد المَهْري المصري المالكي المعروف بالرِّشْديني المتوفّى سنة ٢٥٣هـ، وجدّه حمّاد هو أخو الرّاوي ـ المشهور زهدا الضّعيف رواية ـ رشدين بن سعد، وقد نسبوا سليمان إليه، ولسليمان هذا كتاب في عبّاد المصريّين ذكره له القاضي عياض في ترتيب المدارك ٤/ ١٧٩ وغيره، ونكاد نقول: إنّ هذا الخبر هو من هذا الكتاب، فإن كان كذلك كان الكتاب من جملة مرويّات المصنِّف عن شيخه ابن مرزوق المصري.

قول
أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المُزَني رحمه الله

أخبرنا الخَصِيب بن عبد الله، قال: أخبرني محمّد بن أحمد ابن سليم / [٥٣أ] الصَّيْدَاني، قال: حدّثني محمّد بن سليمان ابن المُرَجَّى الإمام، قال: حدّثني أحمد بن بكر اليازُوري، قال: حدّثنا الحسين[١] بن عليّ اليازُوري، قال: حدّثني عليّ بن عبد الله الحُلْواني، عن المزني قال:

«والقرآن كلام الله، ومن الله، وليس بمخلوق»[٢].

---

(١) في سند شرح السّنّة للمزني: الحسن.

(٢) شرح السّنّة للمزني رقم: ٧، وهذا سند للسّجزي يروي به هذه الرّسالة عن شيخه الخصيب بسنده إلى أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني، وهو فقيه الدّيار المصريّة في زمانه، وأنبل تلامذة الإمام الشّافعي كما قاله الذّهبي في العلوّ رقم: ٤٩٦، توفّي سنة ٢٦٤هـ، وقد نثر الإمام المزني في هذه الرّسالة مجمل ما كان يدين الله تعالى به من أمور المعتقد على ضوء ما في الكتاب والسّنّة وما درج عليه سلف الأمّة، وفيها دافع عن نفسه عمّا اتّهم به في مسألة القرآن والرّؤية، وهي رسالة نفيسة رواها عن المزني عليّ بن عبد الله الحلواني وتابعه عليها عبد الكريم بن عبد الرّحمن بن معاذ بن كثير وجماعة من أهل طرابلس من أهل العلم بمذهب السّنّة، وقد رواها عن أحمد بن بكر اليازوري اثنان وأضاف السِّجْزي هنا لهما ثالثا وهو الإمام محمّد بن سليمان بن المرجّى، والطّرق إلى المزني وإن كان فيها من لم يعثر على ترجمته لكن الاعتضاد بها يعطيها قوّة، والحافظ الذّهبي نقل منها في العلوّ، وكذا فعل أيضا ابن قيّم الجوزيّة في اجتماع الجيوش الإسلاميّة ٢٤٥، وتفصيل كلّ هذا في مقدّمة تحقيق الرّسالة المذكورة بقلم الفقير إلى الله جمال عزّون، وفيها مبحث عنوانه: دفع فرية عن الإمام المزني جدير بالنّظر والقراءة.

وذكر محمّد بن عبد الله الحافظ[(١)] وأذن لي في روايته عنه شفاها، قال: سمعتُ أبا الوليد وهو حسّان بن محمّد[(٢)] الفقيه يقول: سمعتُ أبا عمران الأشيب[(٣)] يقول: سمعتُ أحمد بن أَصْرَم[(٤)] يقول: سمعتُ المزني يقول:

«القرآن كلام الله غير مخلوق، وما دِنْتُ بغير هذا قطّ، ولكنّ الشّافعي كان ينهانا عن الكلام».





(١) هو شيخه الحاكم النّيسابوري صاحب المستدرك، والنّقل هنا من كتاب الحاكم فضائل الإمام الشّافعي، وقد أذن الحاكم للسِّجْزي أن يرويه عنه مباشرة شفاها، وهو في عداد المفقود إلّا بضع ورقات منه ضمن مجموع بمكتبة ألمالي بتركيا رقم: ٢٦٠١ كما في مقدّمة تحقيق كتاب مناقب الإمام الشّافعي للآبري ٥٧، وقد فرّغ مادّةً كثيرةً جدّا من هذا الكتاب الحافظ البيهقي - عصريّ السِّجْزي - في كتابه الفذّ مناقب الإمام الشّافعي، والخبر فيه ٢/ ٢٥٣، وإسناده جيّد.

(٢) ابن أحمد القرشي الأموي الخراساني الشّافعي إمام أهل الحديث بخراسان، توفّي سنة ٣٤٩هـ، ينظر: تاريخ الإسلام ٧/ ٨٧٤.

(٣) أبو عمران موسى بن القاسم بن موسى ابن الأشيب البغدادي القاضي، توفّي على الصّحيح سنة ٣٣٩هـ، ينظر: تاريخ بغداد ١٥/ ٦٥.

(٤) ابن خزيمة المُغَفَّلي المزني البصري المتوفّى سنة ٢٨٥هـ، قال الذّهبي: «كان صاحب سنّة، شديدا على المبتدعة». ينظر: تاريخ الإسلام ٦/ ٦٦٩.

قول
المِقْدام بن داود بن عيسى بن تَلِيدٍ الرُّعَيْني الفقيه(١)

أخبرنا عبد الجبّار بن أحمد بن عمر، قال: أخبرنا عبيد الله ابن محمّد بن خلف البزّاز، قال: حدّثني زُرْقان بن إبراهيم بن صالح أبو عبد الله القِمَّني قال:

«سمعتُ المِقْدام وسأله رجل عن القرآن؟

فقال: كلام الله غير مخلوق. ثمّ أعاد عليه الثّانية فقال: كلام الله غير مخلوق. ثمّ قال له: زدني؟

قال: أزيدك طعنة»(٢).





---

(١) المصري أبو عمرو من جلّة فقهاء المالكيّة، عالي الدّرجة، كثير الرّواية، لكن لم يكن بالمحمود في روايته، توفّي سنة ٢٨٣هـ، ينظر: الجرح والتّعديل لابن أبي حاتم ٨/٣٠٣، وترتيب المدارك ٤/٣٠٢ ـ ٣٠٣، والسّير ١٣/٣٤٥ ـ ٣٤٦، والميزان ٤/٣١ ـ ٣٢.

(٢) في إسناده زرقان بن إبراهيم القمّني ولم نعثر عليه فيما تيسّر لنا من كتب التّراجم والتّواريخ.

قول
هارون بن موسى الفَرْوي المدني[(١)]
وحكايته عن أهل بلده

أخبرنا صلة بن المؤمّل، قال: أخبرنا عبد الله بن إبراهيم، قال: حدّثنا ابن أبي عوف، قال: وسمعتُ هارون الفَرْوي يقول:

«لم أسمع أحدا من أهل العلم بالمدينة وأهل اليمن إلّا وهم ينكرون على من قال: إنّ القرآن مخلوق، ويكفِّرونه، وأنا أقول بذلك، هذه السُّنّة.

قال أبو عبد الله: وأنا أقول بمثل ما قال هارون.

قال: وسمعتُ هارون يقول: من وقف عن القرآن بالشّكِّ فلم يقل: غير مخلوق، فهو مثل من قال: مخلوق»[(٢)].

---

(١) أبو موسى الفَرْوي شيخ من أهل السّنّة ثقة، توفّي سنة ٢٥٣هـ، وله كلام في بشر المرِّيسي والجهميّة جمعه د. المغراوي في موسوعة مواقف السّلف في العقيدة والمنهج ٣/ ٢٧٦، وينظر عنه: تهذيب الكمال للمزّي ٣٠/ ١١٣ ـ ١١٥.

(٢) عبد الله بن إبراهيم الذي في الإسناد هو ـ كما تقدّم قريبا ـ المحدّث المتقن أبو محمّد عبد الله بن إبراهيم بن أيّوب المَتُّوثي البغدادي البزّاز المعروف بابن ماسي المتوفّى سنة ٣٦٩هـ، له فوائد مطبوعة مع جزء الأنصاري ولم نر فيها هذا الخبر أيضا، وقد تابعه عن ابن أبي عوفٍ الآجريُّ في الشّريعة ١/ ٤٩٨، رقم: ١٦٢ بإسناد صحيح. ولا شكّ أنّ القرآن الكريم هو كلام الله تعالى غير مخلوق، ندين بهذا ولا نتوقّف توقّف من شكّ في هذا، لكن لا نخوض فيه كما خاض ويخوض أهل الكلام، فإنّ في تدبّر القرآن، وتلاوته، والعمل به، والدّعوة إليه، شغل عن كلّ هذا لمن أراد النّجاة لنفسه، وكلّ خير في اتِّباع من سلف، وكلّ شرّ في ابتداع من خلف.

حكاية ابن مُطَيْرٍ البُوراني
التي جمع فيها أربعةً من أئمّة الكوفيِّين(١)

أخبرنا محمّد بن أحمد بن عبد الله التّميمي، قال: أخبرنا إبراهيم بن أحمد الكوفي(٢)، قال: حدّثنا محمّد بن عبد الله الحضرمي، قال: حدّثنا عليّ بن الحسن بن حرب ـ جار حفص ابن / [٥٣ب] غياث ـ قال: سمعتُ عمر بن حفص وحدّثني قال: أتاني ابن مُطَيْرٍ البُوراني قال:

«كنتُ أنا وأبو إسحاق الخُلْدِي فأتينا أبا بكر بن عيّاش، فقال: ما تقول فيمن قال: القرآن مخلوق؟

قال: كافر.

فأتينا عبد الله بن إدريس فقال: يا أبا محمّد، ما تقول فيمن زعم أنّ القرآن مخلوق؟

قال: كافر.

فأتينا وكيعا فقال له: يا أبا سفيان، ما تقول فيمن زعم أنّ القرآن مخلوق؟

فجمع إليه ثيابه وتراجع إلى ورائه، ثمّ قال: ما أراكم إلّا شياطين، من زعم أنّ القرآن مخلوق فهو كافر.

---

(١) هنا في حاشية الأصل من جهة اليسار قيد مقابلة نصّه: «عورض بالأصل» أي المنقول عنه.

(٢) ابن أبي حصين الوداعي القاضي أبو القاسم.

قال: فجئنا إلى أبيك حفص بن غياث، فقال له: يا أبا عمر، ما تقول فيمن زعم أنّ القرآن مخلوق؟

فقال: ويحكم أَيْشٍ أنتم؟ أو كلام نحو ذا.

فقلتُ له: يا أبا عمر، إنّ هذا رجل قد سمع فأنكر شأننا.

ثمّ قال: من زعم أنّ القرآن مخلوق فهو كافر»[١].



(١) هذا الخبر من مخبّآت كتاب الإبانة هذا، والمؤلّف يرويه من طريق الحافظ محمّد بن عبد الله الحضرمي المشهور بمُطَيَّن، ولم يرد فيما حقّقه صديقنا الفاضل الأستاذ محمّد بن عبد الله السّريّع ـ وفّقه الله ـ من أجزاء مطيّن، وفيها جزءان جلّهما من مسند عليّ بن أبي طالب ﷺ، وهما من رواية البكّائي عن مُطَيَّن، ومرويّات السِّجْزي في كتابه هذا إلى الحافظ مُطَيَّن هي من طريق ابن أبي حَصِينٍ عنه. وابنُ مُطَيْرٍ وجارُ ابن غياثٍ لا يكادان يعرفان، وقد سبق للسِّجْزي إفراد أقوال أبي بكر بن عيّاش ووكيع بن الجرّاح الرّؤاسي وعبد الله ابن إدريس الأودي في نفيهم القول بخلق القرآن، وتنظر أقوال في هذا الباب للإمام الحافظ حفص بن غياث عند البخاري في خلق أفعال العباد ٢٩، وابن بطّة في الإبانة ٦/ ٣١، ٥٢.

حكاية

يحيى بن خلف المقرئ[١] التي ذكر فيها أئمّة البلاد في وقته

أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن عليّ بن أحمد بن فِراس رَحِمَهُ اللَّهُ، قال: حدّثنا محمّد بن إبراهيم بن عبد الله الدَّيْبُلي، قال: حدّثنا عليّ بن زيد الفرائضي، قال: حدّثني يحيى بن خلف المقرئ قال:

«كنتُ عند مالك بن أنس[٢] فقال له رجل: يا أبا عبد الله، ما تقول في رجل قال: القرآن مخلوق؟

قال مالك بن أنس: اقتلوه كافر.

قال: قلتُ: يا أبا عبد الله، إنّي لم أقله إنّما قلتُ لك: إنسان قاله.

فقال له مالك بن أنس: إنّما أنا أسمعه منك.

قال: ثمّ لقيتُ سفيان بن عيينة فقال: كافر.

ثمّ أتيتُ مصر فلقيتُ اللّيث بن سعد وابن لهيعة فقالا: كافر.

---

(١) ذكر الحسن بن إسحاق التُّسْتَري ـ كما في حلية الأولياء ٦/ ٣٢٥ ـ أنّه «كان من ثقات المسلمين وعبّادهم». وكذا وثّقه الحسن بن عبد الله بن قوهي الغازي كما في شرح الاعتقاد ٢/ ٢٧٥ للّالكائي، وهو في ثقات ابن حبّان ٩/ ٢٥٨ لكن برسم: «يحيى بن خليف».

(٢) رمز أحدهم بحرف الكاف إشارة منه إلى كلام الإمام مالك هنا، وثمّة مواضع أخرى في النّسخة فيها نفس الرّمز لعدد من مرويات مالك وأقواله ذات الصّلة بالقرآن الكريم وأنّه كلام ربّ العالمين غير مخلوق.

ثمّ لقيتُ هُشَيْمًا[(١)] وابنَ المبارك فقالا: كافر.

ثمّ لقيتُ أبا بكر بن عيّاش فقال: كافر، ومن لم يقل: إنّه كافر فهو كافر ـ مرّتين ـ»[(٢)].

قلتُ لأحمد بن إبراهيم ابن فِراس: شيخَنا ما تقول أنت؟

فَحَرِدَ عليَّ[(٣)] وقال: لو لم أقل مثل هذا لم أخرج الجزء إليكم، هو كافر.

وكان مالكيَّ المذهب رَحِمَهُ اللهُ.

أخبرنا محمّد بن عليّ بن عبد الله بن / [٥٤أ] مهدي الأنباري[(٤)]، ومنير بن أحمد بن الحسن الأزدي، والخَصِيب بن عبد الله بن محمّد وغيرهم، قالوا: حدّثناه.

---

(١) أبو معاوية هشيم بن بشير بن قاسم السّلمي الواسطي.

(٢) تابع السِّجْزي عن ابن فِراسٍ عصريُّه اللّالكائي في شرح أصول الاعتقاد ٢/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦، رقم: ٤٩٤، وعليّ بن زيد بن عبد الله الطّرسوسي الفرائضي أبو الحسن نقل الخطيب البغدادي ـ عصريّ المؤلِّف أيضا ـ في تاريخ بغداد ١٣/ ٣٧٨ عن ابن يونس المصري أنّهم تكلّموا فيه، لكن قد وثّقه مسلمة بن قاسم كما في إكمال تهذيب الكمال ٩/ ٣٢٥، ثمّ هو قد تابعه عن يحيى بن خلفٍ جماعةٌ منهم الحسن بنُ يحيى بن كثير العَنْبَري عند ابن بطّة في الإبانة ٦/ ٥٢، رقم: ٢٥١، والحسن بنُ إسحاق التّستري عند أبي نعيم ـ عصريّ المؤلِّف أيضا ـ في حلية الأولياء ٦/ ٣٢٥، وغيرهما.

(٣) هكذا في الأصل، وقد أشار عليها النّاسخ بعلامة التّصحيح، ومعنى حَرِدَ الرّجل إذا اغتاظ وهمّ بالذي غاظه، ينظر: تهذيب اللّغة ٤/ ٢٣٩، وهذا نموذج من سؤالات المؤلِّف لشيوخه، وإثارتهم لاستخراج مكنون الفوائد من صدورهم.

(٤) أبو طاهر الشّاهد من أهل الأنبار، ذكره الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٤/ ١٥٨ ووثّقه، وأفاد أنّه سمع بمصر ونواحيها، توفّي سنة ٤٠٢هـ.

وأخبرنا عثمان بن محمّد بن أحمد السَّمَرْقَنْدي[1]، قال: حدّثنا أبو أميّة محمّد بن إبراهيم، قال: حدّثنا يحيى بن خلف المقرئ قال:

«كنتُ عند مالك بن أنس فجاءه رجل فقال: ما تقول فيمن يقول: القرآن مخلوق؟

قال: زنديق كافر فاقتلوه»[2].

وأخبرنا محمّد بن علي، ومنير بن أحمد، والخَصِيب بن عبدالله في آخرين، قالوا: حدّثنا وأخبرنا عثمان بن محمّد، قال: حدّثنا أبو أميّة، قال: حدّثنا يحيى بن خلف قال:

«سألتُ ابن لهيعة واللّيث بن سعد عمّن قال: القرآن مخلوق؟

قالا: هو كافر»[3].

ففيما ذكرناه عن يحيى بن خلف قول اللّيث بن سعد وابن لهيعة وهُشَيْم بن بشير، ولم يتقدّم منّا ذِكْرُهم فيما مضى، وقد كتبنا حكاية يحيى بن خلف هذه من طريق آخر، وفيها ذِكْرُ جماعة سوى من ذكرناهم في هذين الطّريقين.

---

(١) القائل أخبرنا هم الرّواة الثّلاثة عن عثمان: الأنباري والأزدي والخصيب، فمرّة رووه عنه بصيغة التّحديث، ومرّة بصيغة الإخبار.

(٢) أخرجه اللّالكائي في شرح أصول الاعتقاد ٢/ ٢٧٥، رقم: ٤١١ من طريق محمّد بن عليّ بن عبد الله الأنباري، عن السّمرقندي، عن أبي أميّة محمّد بن إبراهيم به، وأبو أميّة هو الطّرسوسي الحافظ صاحب المسند المفقود سوى تلك القُطَيْعَتَيْن وليس فيهما ما نبغي.

(٣) استطراد من المؤلّف على جاري عادته الكريمة في إيراد الطّرق الكثيرة للخبر الواحد، وكذا صنع في الطّريق الذي بعد هذا.

أخبرنا بذلك أبو مطر عليّ بن عبد الله بن الحسن بالإسكندريّة[١]، قال: أخبرنا عبد الله بن يحيى الأصبهاني، قال: حدّثنا أحمد بن دَوالة، قال: حدّثنا محمّد بن صالح، قال: حدّثنا يحيى بن خلف أبو محمّد المقرئ قال:

«كنتُ عند مالك بن أنس سنة ثمان وستّين ومئة، فأتاه رجل فقال: يا أبا عبد الله، ما تقول فيمن يقول: إنّ القرآن مخلوق؟

فقال مالك: اقتلوه فإنّه كافر زنديق.

فقال الرّجل: يا أبا عبد الله، إنّ هذا ليس من قولي إنّما هو كلام أحكيه عن غيري.

فقال مالك: إنِّي لم أسمعه من أحد إلّا منك.

قال يحيى بن خلف: ثمّ قدمتُ مكّة فسألتُ سفيان بن عيينة عن ذلك، وذكرتُ له قول الرّجل وقول مالك؟ فقال سفيان: هو كافر.

ثمّ قدمتُ مصر فسألتُ ابن لهيعة واللّيث بن سعد، وأخبرتهما بقول الرّجل وقول مالك؟ فقالا: هو كافر.

ثمّ قدمتُ الكوفة فسألتُ عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن إدريس، وأبا بكر بن عيّاش، وعَبْدَةَ بن سليمان، ووكيع بن

---

(١) فيه إشارة إلى رحلة المؤلّف إلى مدينة الإسكندريّة وفيها روى عن شيخه أبي مطر عليّ بن عبد الله بن الحسن بن عليّ بن عبد الله بن يزيد بن أبي مطر الإسكندراني المالكي قاضي الإسكندريّة، وغير بعيد أن يكون المؤلّف ارتحل إليها أيّام استيطانه مكّة المكرّمة.

الجرّاح، وأبا أسامة[١]، ويحيى بن زكريّا بن أبي زائدة، وحفص ابن غياث، فسألتهم عن ذلك، وأخبرتهم بقول الرّجل وقول مالك؟ فقالوا: من قاله فهو كافر.

وقال أبو بكر بن عيّاش /[٥٤ب]: من لم يقل: إنّه كافر فهو كافر.

قال: ثمّ قدمتُ طَرَسُوس فسألتُ أبا إسحاق الفزاري[٢] وأخبرته بقول الرّجل وقول مالك؟ فقال: هو كافر.

فدخلتُ بغداد فسألتُ هُشَيْمًا وعليّ بن عاصم، وأخبرتهما بقول الرّجل وقول مالك، فقالا: هو كافر»[٣].

---

(١) حمّاد بن أسامة بن زيد القرشي الكوفي.

(٢) الإمام الكبير والحافظ المجاهد إبراهيم بن محمّد بن الحارث الفزاري الشّامي المتوفّى سنة ١٨٨هـ، أحد كبار أصحاب الإمام الأوزاعي، وهو صاحب الكتاب المطبوع النّفيس «السّير»، قال الإمام الشّافعي: «لم يصنّف أحد في السِّير مثل كتاب أبي إسحاق». ينظر عن الفزاري: سير أعلام النّبلاء ٨/ ٥٣٩ ـ ٥٤٣، ومقدّمة تحقيق الكتاب.

(٣) في الإسناد أحمد بن دَوالة ـ إن صحّ الرّسم ـ ولم نعثر عليه، وشيخه محمّد بن صالح قد تابعه عبّاس بنُ الأزهر عند الإمام اللّالكائي ـ عصريّ المؤلّف ـ في كتابه شرح أصول اعتقاد أهل السّنّة والجماعة ٢/ ٢٧٥، رقم: ٤١٢ لكن فيه أنّ يحيى بن خلف كان عند الإمام مالك بن أنس عام ١٦٨هـ بدل عام ١٦٦هـ. وكلّ هذه الإطلاقات بالتّكفير الصّادرة عن هؤلاء الأئمّة الكبار منوطة ـ كما لا يخفى ـ بإقامة الحجّة، وإزالة الشّبهة، وهو شأن العلماء الأعلام من جهة التّبليغ والتّوضيح وإقامة الحجّة، وشأن ولاة الأمر وقضاة الشّرع من جهة المتابعة والتّنفيذ والرّدع، وعياذا بالله أن يدين مسلم بما ابتدعته الجهميّة وأضرابهم من القول بخلق القرآن، وهو اعتقاد سوء يصرف المسلمين عن تعظيم كلام الرّبّ ﷻ، ويشغلهم عن تلاوته وتدبّره والعمل به.

ففي هذا الطّريق ممّن لم يتقدّم ذِكْرُهم فيما مضى:

عَبْدَة بن سليمان، وأبو أسامة حمّاد بن أسامة، وابن أبي زائدة، وأبو إسحاق إبراهيم بن محمّد الفزاري، وعليّ بن عاصم، وممّن ذكرناه نحن قبل حكاية يحيى بن خلف، وقد أتى هو بِذِكْره في هذا الطّريق - دون الطّريقين الأوّلين -: عبد الله بن إدريس، وحفص بن غياث، ووكيع بن الجرّاح.

وقد كتبنا هذه الحكاية من طريق آخر وفيها زيادة أسامي على ما تقدّم.

أخبرنا بها أبو الحسن محمّد بن أحمد بن إبراهيم الزّاهد بالبصرة من أصله وكان ثقة[1]، قال: حدّثنا أحمد بن الحسين شعبة الحافظ، قال: حدّثنا أبو عليّ الحسين بن إسحاق بن إبراهيم الدَّقيقي، وأبو عبد الرّحمن أحمد بن إسماعيل الوَساوِسي، قالا: حدّثنا يحيى بن خلف المقرئ أبو محمّد بطَرَسُوس قال:

«كنتُ عند مالك بن أنس فإذا رجل قد جاءه فقال: يا أبا عبد الله، ما تقول فيمن يقول: القرآن مخلوق؟

فقال: زنديق كافر اقتلوه.

قال: إنّما أحكي لك كلاما سمعتُه.

قال: لم أسمعه من أحد إنّما سمعتُه منك.

(١) من نوادر أحكام مؤلّفنا السِّجزي رحمه الله على الرّواة توثيقا، وفيه التّصريح بالرّواية عن شيخه هذا بمدينة البصرة، ولعلّ وجوده بها في رحلته من سجستان إلى مكّة المكرّمة.

قال يحيى بن خلف: فعَظُمَ ذلك عليَّ، فقدمتُ إلى مصر فلقيتُ اللّيث بن سعد فقلتُ له: يا أبا الحارث، ما تقول فيمن يقول: القرآن مخلوق؟ وحكيتُ له كلام الرّجل الذي سأل مالكا.

فقال: كافر.

ثمّ لقيتُ عبد الله بن لهيعة فقلتُ له: ما تقول فيمن يقول: القرآن مخلوق؟ وحكيتُ كلام الرّجل الذي سأل مالكا، فقال: كافر.

ثمّ قدمتُ مكّة فلقيتُ سفيان بن عيينة فقلتُ له: يا أبا محمّد، ما تقول فيمن يقول: القرآن مخلوق؟ وحكيتُ له كلام الرّجل الذي سأل مالكا.

فقال: كافر. ثمّ قدمتُ الكوفة فلقيتُ أبا بكر بن عيّاش، فقلتُ له: ما تقول فيمن يقول: القرآن مخلوق؟ وحكيتُ له كلام الرّجل الذي سأل مالكا.

فقال: كافر.

قال أبو بكر بن عيّاش: فمن لم يقل: إنّه كافر فهو / [٥٥أ] كافر.

فقلتُ له: بما نكفِّر هذا؟

قال: أَخْبِرْني عن اليهودي والنّصراني أتشكّ في كفرهما؟

فقلتُ له: لا.

قال: ذاك هو بمنزلتهما.

ثمّ لقيتُ عليّ بن عاصم وهُشَيْمًا فقلتُ لهما: ما تقولان فيمن يقول: القرآن مخلوق؟ وحكيتُ لهما كلام الرّجل الذي سأل مالكا.

فقالا: كافر.

ثمّ لقيتُ حفص بن غياث، وعبد السّلام بن حرب المُلَائي، والحسين بن عليٍّ الجُعْفي، ويحيى بن زكريّا بن أبي زائدة، وعبد الله بن إدريس، وأبا أسامة[1]، وعَبْدَة بن سليمان، ووكيعا، كلّهم قلتُ لهم: ما تقولون فيمن يقول: القرآن مخلوق؟ وحكيتُ لهم كلام الرّجل الذي سأل مالكا.

فقالوا: كافر.

ثمّ لقيتُ أبا إسحاق الفزاري، وعبد الله بن المبارك، فقلتُ لهما: ما تقولان فيمن يقول: القرآن مخلوق؟ وحكيتُ لهما كلام الرّجل الذي سأل مالكا.

فقالا: كافر.

ثمّ لقيتُ الوليد بن مسلم فقلتُ له: ما تقول فيمن يقول: القرآن مخلوق؟ وحكيتُ له كلام الرّجل الذي سأل مالكا.

فقال: كافر»[2].

والذين ذكروا في هذا الطّريق ممّن لم نذكر فيما تقدّم:

---

(١) حمّاد بن أسامة بن زيد القرشي الكوفي.

(٢) إسناده جيّد وشيخ شيخ المؤلّف الحافظ أبو عليٍّ أحمد بن الحسين بن إسحاق البصري البغدادي الملقّب بشعبة توفّي بعد عام ٣٥٠هـ، ذكره الخطيب البغدادي ـ عصريّ المؤلّف ـ في تاريخ بغداد ٥/١٦٩، ونقل توثيقه عن القاضي أبي العلاء الواسطي، والوساوسي من شيوخ الطّبراني مجهول الحال كما في إرشاد القاصي والدّاني إلى تراجم شيوخ الطّبراني لأبي الطّيب المنصوري رقم: ٧٣، لكن قد تابعه أبو عليٍّ الدّقيقي وهو محدّث رحّال ثقة، قاله الذّهبي في تاريخ الإسلام ٦/٧٣٩.

عبد السّلام بن حرب المُلَائي، والحسين بن علي الجُعْفي، والوليد بن مسلم.

فهؤلاء الذين ذكرناهم من أوّل الفصل إلى هذا الموضع أئمّة النّاس في الآفاق، وبهم وبأمثالهم ينعقد الإجماع، وهم متّفقون على خلاف الجهميّة الضُلَّال، والواقفة الشُكَّاك.

ثمّ الذين روي عنهم نَفْيُ الخَلْقِ والحَدَث عن القرآن خَلْقٌ كثيرٌ لم نتتبّع في الحال ما عندنا عنهم لأسباب:

أوّلها: تعجيل من سألنا في إملاء هذا الكتاب لكونه على جناح السّفر[(١)].

والثّاني: اكتفاؤنا بمن ذكرنا منهم، فإنّ في دُونِهِمْ غنيةً لمن أراد الله به الخير[(٢)].

والثّالث: خوفنا أن نُمِلَّ النّاظر فيه، فإنّ الرّغبة في العلم قد قلّتْ، وعلم الحديث خاصّةً فصار كالمَهْجُور، وأزهد النّاس فيه طلبته في هذا الزّمان؛ فإنّ همّتهم الاستكثار، وطلب العلوّ، وأمّا ضبط الحجج، وفهم المعاني، وتبيّن ما لأجله يراد جمع الآثار مِنْ فقهٍ فيها، واعتقادٍ بها، فقد عزّ أهله، بل عزّ مَنْ يريده أو يقبله، وأعزّ منهم مَنْ عرف شيئا من ذلك وسمح به

(١) فائدة عزيزة تفيد أنّ السّجزي ألّف كتابه هذا الإبانة بطلب جماعة سألوه إملاءه وكانوا على جناح سفر أي مستعجلين راجعين إلى بلدانهم، وينظر: مبحث سبب تأليف الكتاب.

(٢) هنا في الحاشية اليسرى ـ بخطّ مجوّد ـ قيد بلاغ قراءة نصّه: «بَلَغَ»، وهو بخطّ مفضّل ابن خطيب القرافة كما بيّنّاه في الدّراسة.

لغيره(١).

/ [٥٥ب] وا أَسَفَا على ما يمرّ من العمر ولا أظفر فيه بمُسْتَضْلِع بمعرفتِه، بالغٍ لما عنده فأبالغ في خدمتِه، وأتبرّك بمشاهدتِه، وأستفيد من غُرر حكمتِه(٢)، والله المستعان.

والرّابع: تفرّق كتبنا في البلاد، وبعدنا عن أكثرها، وإنّما معنا يسير منها(٣).

---

(١) لمحات بديعة ونصائح ذهبيّة من المؤلّف عن الغاية من جمع الحديث وروايته وهي ضبط ما فيه من الحجج والبراهين، وفهم المعاني، والاستفادة منها في الأحكام والعقائد، واستصحاب ما لأجله يراد بجمع الآثار وهو التّفقّه فيها، والاعتقاد بها، وتبليغ ما توصّل إليه من هذا الفقه والمعتقد، ويضيف أنّ علم الحديث في زمنه صار كالمهجور، وهمّة أصحابه الاستكثار منه وطلب الأسانيد العالية، والجامع بين الرّواية والدّراية عزيز وأعزّ منه من رزقهما وجاد بهما، ونحسب أنّه يشير إلى نفسه رحمة الله عليه، وكتابه هذا شاهد على ما جاد به من الفوائد والدّرر المستنبطة من الأحاديث النّبويّة الكثيرة.

(٢) تحسّر عميق من المؤلّف على مرور عمره وعدم ظفره بعالم متضلّع في علم الحديث يبالغ في خدمته، ويستفيد من حكمه، وهذا شأن أهل الفضل، وقديما قيل: لا يعرف الفضل لأهل الفضل إلّا أهل الفضل. وفيما قاله السِّجْزي أيضا تواضع جمّ في خدمة العلماء المتقنين وملازمتهم والاستفادة من علمهم رغم جلالة قدره في العلم والعمل.

(٣) إشارة عزيزة عن كتب السِّجْزي التي خلّفها وراءه في البلدان التي اقتناها فيها نسخا وسماعا وإجازةً، وتحسّره على بعدها عنه، شأن أغلب العلماء الرّحّالين العاشقين للكتب حيث يتعذّر عليهم حملها كلّها معهم لظروف السّفر والارتحال وضيق ذات اليد وغير ذلك من أسباب، فيدعونها أمانة عند الورّاقين والأصحاب أملا أن تصلهم في مستقبل الأيّام، وإنّما يتيسّر لهم حمل قليل منها كما وقع للمؤلّف، وقلوبهم معلّقة بما أودعوه في تلك البلدان، ويبثّون أحزانهم عليها كلّما جاءت مناسبة كما فعل المصنّف هنا رحمة الله عليه.

والخامس: أنّ دون استغراقنا النّظر فيهما معنا في الحال عوائق تعوقنا عنه، ممّا لابدّ للمرء منه(١).

ونسأل الله حسن التّوفيق.

أخبرنا أبو الفتح محمّد بن الحسين بن محمّد بن حفص الحَمْراوي الشّيخ الصّالح، قال: حدّثنا القاضي أبو بكر عبد الله ابن محمّد الخَصِيب إملاءً.

وأخبرنا أبو الحسن الخصيب بن [أبي](٢) بكر بن محمّد ابن الخَصِيب، قال: حدّثنا أبي إملاءً، قال: سمعتُ عبد الله بن العبّاس الطّيالسي يقول: سمعتُ بُنْدار بن بشّار يقول:

---

(١) يعني السّجزي أنّ المراجع القليلة التي معه - في مكّة طبعا - حالت ظروف المعيشة الضّروريّة للاستفادة منها على الوجه المطلوب، وهو يلمح إلى أنّ تأليفه لكتاب الإبانة أغلبه منثور من خواطره الشّريفة، وألفاظه المنيفة، ومع هذا فإنّ النّاظر في هذا الكتاب يرى مصادر نادرة اتّكأ عليها المصنّف ونقل عنها ممّا زاد من قيمة الكتاب، وأبان عن ذاكرة متينة حظي بها هذا الإمام الحافظ الجليل.

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة ضروريّة، والذي في الأصل: بن بكر، حيث سقطت «أبي» سهوا من النّاسخ، والصّواب إثباتها فإنّ أبا بكر هي كنية القاضي عبد الله والد الخصيب شيخ المؤلّف، والخصيب ابنه أيضا من القضاة، وله ابن آخر اسمه محمّد تولّى القضاء بعد أبيه، والسّجزي قد روى هذا الخبر عن الخصيب عن والده القاضي أبي بكر إملاءً، ورواه عن أبي الفتح الحَمْراوي عن القاضي أبي بكر أيضا. والقاضي عبد الله هو أبو بكر عبد الله بن محمّد بن الحسين بن الخَصِيب بن الصّقر بن حبيب الأصبهاني الشّافعي، ولي قضاء دمشق، وقضاء مصر، وتوفّي بمصر عام ٣٤٨هـ، قال ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٢/١٧٨: «وجدتُ له كتابا في الفقه سمّاه المسائل المجالسيّة يدلّ على فضل فيه». وينظر عنه أيضا: تاريخ الإسلام للذّهبي ٩/٢٦٩، وطبقات الشّافعيّة لابن قاضي شهبة ١/١٢٨ - ١٢٩، ومعجم المؤلّفين لكحّالة ٦/١١٦.

«كان لنا هاهنا جار ضرير، وكان قد قرأ على يعقوب الحضرمي، وكان من أحسن النّاس صوتا بالقرآن، فأحدث القول بخَلْق القرآن، فناظره بعض أصحابنا ليرجع، فقال: إن لم يكن القرآن مخلوقا فمحا الله كلَّ آيةٍ في صدره.

فلمّا كان الغد اجتمع الغلمان يقرءون عليه، فجعل يقول: ما أدري ما تقولون، أصبحتُ ليس في قلبي من كتاب الله ﷻ حرف واحد»(١).





(١) في إسناده أبو الفتح الحَمْراوي، وسمه تلميذه المؤلِّف بالشّيخ الصّالح، وهذا من مخبّآت هذا الكتاب، ثمّ قد تابعه القاضي أبو الحسن الخَصِيب وهو ثقة، وبُنْدار بن بشّار ـ صاحب الحكاية ـ هو الإمام الحافظ راوية الإسلام أبو بكر محمّد بن بشّار بن عثمان العبدي البصري الملقّب ببُنْدار، والبُنْدار الحافظ، لقّب بذلك لأنّه كان بُنْدار الحديث في عصره ببلده، توفّي سنة ٢٥٢هـ، ينظر: سير أعلام النّبلاء ١٤٤/١٢ ـ ١٤٩. وما في هذه القصّة من ذهاب القرآن من صدر هذا الحافظ هو من شؤم هذه البدع الكلاميّة التي أشغلت أصحابها عن المقصود الأعظم من نزول القرآن الكريم، بل قد خَفَتَ إجلاله من قلوبهم حين وسموا كلام ربّهم بالخَلْق، فلا عجب أن تجرّأ هذا الضّرير على هذا الدّعاء الخطير على نفسه، فحرمه الله من نعمة حفظ القرآن، فأصبح وليس في قلبه حرف واحد من كتاب الله تعالى، ويا لها من مصيبة!

حكاية
عن مسلمي الجنّ في إنكار القول بخَلْق القرآن

أخبرنا أبو زُهَيْر مسعود بن محمّد بن محمّد، قال: أخبرنا الفضل بن الفضل الكِنْدي بهمذان، قال: سمعتُ محمّد بن عليّ ابن إبراهيم قاضي شَابُرْخُوَاسْت يقول: سمعتُ أحمد بن محمّد يقول: سمعتُ سلمة بن شبيب يقول:

«بعتُ داري بنيسابور، وأردتُ أن أتحوّل إلى مكّة بعيالي أجاور بها، فلمّا فَرَّغْتُ الدّار قلتُ: أصلّي ركعاتٍ، وأودّع عُمَّارَ الدّار، فصلّيتُ فلمّا فرغتُ قلتُ: سلامٌ يا عُمَّارَ الدّار، فإنّا راحلون إلى مكّة نجاور بها.

فإذا هاتف يهتف من ناحية البيت يقول: وعليك السّلام يا سلمة، فإنّا خارجون عنها فإنّه بلغنا أنّه اشتراها رجل يقول: القرآن مخلوق، ونحن لا نقيم في مكان يقال فيه: القرآن مخلوق»[(١)].

---

(١) في إسناده من لا يعرف، وشيخ المؤلّف هنا هو أبو زهير مسعود بن محمّد بن محمّد بن الحصين السّجِسْتاني الأديب اللّغوي الكاتب النّديم، ورد ذِكْرُه في مواطن لاحقة من هذا الكتاب، وحدّث عنه المؤلّف بمدينته سِجِسْتان، وذكره ابن السّمعاني في الأنساب ١٣/ ٢٨٠ ضمن شيوخ المصنّف، وابن الأبّار في معجم أصحاب القاضي أبي عليّ الصّدفي ١١٠، وعند ابن السّمعاني: «الحسين» بدل «الحصين»! وقد تابع أبا زهيرٍ عن الفضل الكندي: أبو القاسم =





= يحيى بن محمّد بن الحسن بن إبراهيم المعلّم أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٢/٧٨ ـ ٧٩ والرّاوي عن سلمة بن شبيب هو أبو سعيد أحمد بن يحيى، وقد تابع هذا الأخير أحمد بن عصمة النّيسابوري ـ وهو متّهم هالك كما في الميزان ١/١١٩ ـ أخرجه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة ١/ ٤٥٠ لكن في سياق ابن أبي يعلى أنّ الذي اشترى الدّار رافضيٌّ يشتم الشّيخين والصّحابة، ولا منافاة فإنّ الرّوافض قائلون أيضا بما ابتدعته الجهميّة من القول بخلق القرآن، بل زعموا ـ وكتبهم شاهدة على إفكهم ـ أنّ القرآن الكريم محرّف، وأنّ الصّحابة رضي الله عنهم قد أسقطوا منه نحو الثّلث، قاتلهم الله أنّى يؤفكون. والحاصل أنّ الجنّ مكلّفون بما كلّف به الإنس من قضايا العقائد والأحكام والأخلاق وغيرها، وكلاهما من الثّقلين، والمؤمن يفرح حين يبلغه مثل هذا المقال العقدي الصّحيح من إخواننا الجنّ المسلمين الأثريّين، مع ملاحظة عدم المبالغة في دعوى سماع هواتفهم فإنّهم من عالم الغيب، نعم ورد في ذلك أخبار وقصص وأقوال مدارها على صحّة الإسناد، وقد رصدها الحافظان ابن أبي الدّنيا والخرائطي في كتابيهما هواتف الجِنّان، وفيهما حكايات مستملحة، ونوادر مستظرفة.

/ [٥٦أ] اعتراف الطّاغية عظيم الرّوم بأنّ كلام الله غير مخلوق واستعظامه إطلاقَ بعض المسلمين القول بخَلْقِه

حدّثنا أبو أحمد عبيد الله بن محمّد بن أحمد الفرضي الثّقة الرِّضا ببغداد[١]، قال: أخبرني أبو عمر محمّد بن العبّاس ابن حيّويه الخَزّاز إجازةً، ونقلتُه من كتاب ابن الآبنوسي بخطّه عنه[٢]، قال: حدّثنا أبو الحسن عليّ ابن العَبْد، قال: سمعتُ عثمان ابن خُرَّزاذ وأنا سألتُه، قال: سمعتُ مسلم بن أبي مسلم الجَرْمي يقول:

«قال لي ملك الرّوم: أَيْشٍ يقول صاحبكم في القرآن ـ يعني المأمون ـ؟

قال: قلتُ له: يقول: القرآن والتّوراة والإنجيل والزّبور مخلوق.

---

(١) من شيوخ المصنِّف الذين روى عنهم في بغداد، وهو «أحد شيوخ العراق، ومن سار ذِكْرُه في الآفاق» قاله الذّهبي في التّاريخ ١٠٦/٩. وقول السِّجزي: «الثّقة الرِّضا» مثال على أحكامه في شيوخه الرّواة توثيقا، وكذا وثّقه جماعة منهم عصريّ المؤلّف الخطيب البغدادي في كتابه تاريخ بغداد ١٢/ ١١٣.

(٢) أي أنّ المؤلّف روى هذا الحديث عن شيخه أبي أحمد الفرضي، عن ابن حيّويه إجازة، ثمّ ظفر المؤلّف بهذا الحديث في جملة مرويّات بخطّ ابن الآبنوسي، عن ابن حيّويه. وابن الآبنوسي هو أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن عليّ الصّيرفي المعروف بابن الآبنوسي المتوفّى سنة ٣٩٤هـ، والخطيب البغدادي ـ عصريّ المؤلّف ـ نقل عن خطّ الآبنوسي في بعض التّراجم من كتابه تاريخ بغداد ينظر على سبيل المثال: ٢/ ٤٧٢، ٤/ ٦٤٩، ٦٨٨.

فقال لي: كذب، هذا كلّه كلام الله ﷻ»(١).

وأخبرنا أبو محمّد عبد الله بن الحسن ابن أبي سراج اليحصبي، قال: أخبرنا أبو الطيّب محمّد بن جعفر غُنْدَر قراءةً عليه، قال: حدّثنا أحمد بن عمرو بن عبد الرّحمن القرشي، قال: سمعتُ عثمان بن عبد الله الأنطاكي يقول: قال مسلم بن أبي مسلم الجَرْمي:

«كنتُ أسيرا في بلاد الرّوم أيّام المحنة، فبعث إليّ ملك الرّوم ودعاني، فقال: أَيْشٍ يقول صاحبكم؟

قال: قلتُ: يزعم أنّ التّوراة والإنجيل والقرآن مخلوق.

---

(١) أخرجه من طريق المصنِّف الحافظُ عبد الغنيّ المقدسي في كتابه محنة الإمام أحمد بن حنبل ٥٩ عن شيخه أبي الحسين عبد الحقّ بن عبد الخالق بن أحمد اليوسفي البغدادي، عن أبي محمّد جعفر بن أحمد بن الحسين إجازةً، أخبرنا أبو نصر السِّجْزي به، وهذا الرّاوي عن السِّجْزي هو الإمام السّرّاج اللّغوي صاحب كتاب مصارع العشّاق المتوفّى سنة ٥٠٠هـ، وقد روى عنه بمكّة المكرّمة، ونحسب أنّه أحد رواة كتابه الإبانة. والحافظ عبد الغنيّ المقدسي ت ٦٠٠هـ قد وقعت له نسخة من كتاب الإبانة، وحظي بحقّ روايتها عن شيخه اليوسفي، عن السّرّاج، عن مؤلّفه السِّجْزي كمابيّنّاه في وصف الأصلين المعتمدين في التّحقيق. هذا وقد تابع ابنَ حيّويه عن ابن العَبْد الحافظُ أبو حفص ابن شاهين كما في الطّيوريات رقم: ٦١٤، وابن العبد ـ شيخ ابن حيّويه ـ هو أبو الحسن عليّ بن الحسن بن العبد البصري الورّاق صاحب الإمام أبي داود وراوي كتابه السّنن، ولم يذكروا فيه جرحا ولا تعديلا. وصاحب القصّة هو مسلم بن أبي مسلم عبد الرّحمن الجَرْمي ت ٢٤٠هـ قال الذّهبي في تاريخ الإسلام ٥/ ٧٠٣: «أحد أبطال الإسلام، ومن يضرب به المثل في الفروسيّة والإقدام». وقد وقع أسيرا لدى الرّوم كما في الخبر الذي بعد هذا، وذكره الخطيب البغدادي ـ عصريّ المؤلّف ـ في تاريخ بغداد ١٥/ ١٢٠ فقال: «كان ثقة، ونزل طَرَسُوسَ، وبها كانت وفاته».

فقال ملك الرّوم: كذب، هذا كلّه كلام الله ﷻ غير مخلوق»[١].



(١) أخرجه أيضا من طريق المصنِّف الحافظُ عبد الغنيّ المقدسي في كتابه محنة الإمام أحمد بن حنبل ٥٩ عن اليوسفي، عن السّرّاج، عن السِّجْزي به. وعثمان بن عبد الله الأنطاكي هو ابن خرّزاذ المتقدّم في الطّريق السّابقة، وأحمد بن عمرو القرشي وابن أبي سراج ـ شيخ المؤلِّف ـ لا يكادان يعرفان، والأخير نوّع السِّجْزي في صيغ اسمه في كتاب الإبانة، وحاصل ذلك أنّه: أبو محمّد عبد الله بن الحسن بن أغلب اليحصبي المغربي الشّاهد، وفي مواضع بدل «أغلب»: «بن أبي سراج»، ومرّة قال: «بن أبي عقال»، ولم نظفر به إلى الآن.

اعتراف اللّعين ــ أعني الوليد بن المغيرة ــ بمفارقة القرآن لِما يعرفه من أنحاء الكلام قبل أن أخذته حميّة الجاهليّة، لما حقّ عليه من القول، وصمّم على أنّه سحر، فاستحقّ بذلك أن يَصْلى سَقَر

أخبرنا عبد الرّحمن بن عمر بن محمّد البزّاز، قال: حدّثنا أحمد بن عبد الله بن عليّ النّاقد، ومحمّد بن أيّوب الصَّمُوت، قالا: أخبرنا عبد الله يعني ابنَ محمّد ابن أبي مريم، قال: حدّثنا الفِرْيابي محمّد بن يوسف، قال: حدّثنا قيس بن الرّبيع، عن منصور[1]، عن مجاهد قال:

«اجتمع ناس من مشركي قريش فيهم الوليد بن المغيرة وغيره، فقالوا: تعالوا فلنسمّ محمّدا اسما يَعْلَمُه الوارد، ويَصْدُرُ به الصّادر.

فقالوا: / [٥٦ب] شاعر؟

فقال: لا والدَّمِ ما هو بشاعر.

فقالوا: كاهن؟

قال: لا والدَّمِ ما هو بكاهن.

فقالوا: مجنون؟

---

(١) ابن المعتمر بن عبد الله السّلمي الكوفي أبو عتّاب.

قال: لا والدَّمِ ما هو مجنون»[١].

تابعه ابن جريج عن مجاهد.

وروي عن عكرمة نحوه.

أخبرناه محمّد بن داود بن أحمد الرِّباطي، أنّ أباه أخبره قال: أخبرنا محمّد بن حمّاد الطِّهْراني، قال: أخبرنا عبد الرّزّاق[٢]، قال: أخبرنا مَعْمَر، عن رجل، عن عكرمة:

«أن الوليد بن المغيرة جاء النّبيَّ ﷺ فقرأ عليه القرآن، فكأنّه رَقَّ له، فبلغ ذلك أبا جهل فأتاه فقال: أي عمّ، إنّ قومك يريدون أن يجمعوا لك مالا.

قال: ولم؟

قال: ليُعْطُوكَه، فإنّك أتيتَ محمّدا لِتَعَرُّضِ ما قِبَلَهُ[٣].

فقال الوليد بن المغيرة: لقد عَلِمَتْ قريش أنِّي من أكثرهم مالا.

فقال أبو جهل: فقل فيه قولا يبلغ قومك أنّك منكر لما قال، وأنّك كاره.

---

(١) إسناده مرسل، وقيس بن الرّبيع فيه ضعف، وقد تابع ابنَ أبي مريم عن الفريابي محمّد بن عبد الملك ـ وهو ابن زنجويه الغزّال ـ أخرجه الحربي في غريب الحديث ٣/ ١١٤١ عن ابن عبد الملك به.

(٢) هذا سند تكرّر في هذا الكتاب يروي به المؤلّف عن شيخه الرِّباطي المصنَّف والتّفسير لعبد الرّزّاق، والخبر يأتي تخريجه.

(٣) جوّدت في الأصل راء «لتعرّض» بضمّة مشدّدة، وباء «قبله» بفتحة، والمعنى أنّك جئتَ محمّدا ﷺ لتنظر في أمره، وتتعرّض لفحص حاله وشأنه.

فقال الوليد: وما أدري ماذا أقول فيه، فوالله ما منكم رجل أعلم بالأشعار منِّي ولا برَجَزه، ولا بقَصِيده، ولا بأشعار الجنّ. والله ما يشبه الذي يقول شيئا من هذا، ووالله إنّ لقوله الذي يقول لحلاوة، وإنّ عليه لطُلاوة[١]، وإنّه لمُثْمِرٌ أعلاه، مُغْدِقٌ أسفلُه، وإنّه ليَحْطِمُ ما تحته، وإنّه ليَعْلُو وما يُعْلَى.

فقال أبو جهل: والله لا يرضى عنك قومُك حتّى تقول فيه.

قال: فدعني حتّى أفكّر فيه.

فلمّا فكّر قال: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ﴾ [المدثر: ٢٤]، أي يأْثُره عن غيره.

فنزلت فيه: ﴿ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا وَجَعَلْتُ لَهُۥ مَالًا مَّمْدُودًا﴾ [المدّثر: ١١ ـ١٢]»[٢].

---

(١) جوّدت الطّاء في الأصل بضمّة وقد تفتح، والطّلاوة: الرّونق والحسن، ينظر: العين للفراهيدي ٧/ ٤٥٣، والنّهاية لابن الأثير ٣/ ١٣٧.

(٢) أخرجه عبد الرّزّاق في تفسير القرآن ٣/ ٣٦٢، رقم: ٣٣٨٣، وفيه إرسال وإبهام، وقد وصله إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري ـ راوي المصنّف ـ عن عبد الرّزاق، عن معمر، عن أيّوب السَّخْتِياني، عن عكرمة، عن عبد الله بن عبّاس به أخرجه الحاكم ـ شيخ المؤلّف ـ في المستدرك ٢/ ٥٥٠، رقم: ٣٨٧٢ والواحدي ـ عصريّه ـ في أسباب نزول القرآن ٤٤٧، وغيرهما عن الدّبري به، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط البخاري ولم يخرّجاه». غير أنّ الدّبري فيه مقال، وقد رواه حمّاد بن زيد ـ وهو من أثبت النّاس في أيّوب السَّخْتِياني ـ عن أيّوب، عن عكرمة مرسلا كما في دلائل النّبوّة للبيهقي ٢/ ١٩٩ وقال: «وكلّ ذلك يؤكّد بعضه بعضا». وتنظر: حاشية الاستيعاب ٣/ ٤٧٥ بتحقيق سليم الهلالي ومحمّد موسى آل نصر، وأحاديث معلّة ظاهرها الصّحة للشّيخ مقبل الوادعي رقم: ١٩٦.

أخبرنا أبو القاسم عليّ بن محمّد بن عبد الله البغدادي[١]، قال: أخبرنا حبيب بن الحسن القزّاز، قال: حدّثنا محمّد بن يحيى المَرْوَزي، قال: أخبرنا أحمد بن محمّد هو ابنُ أيوب، قال: حدّثنا إبراهيم بن سعد، عن محمّد بن إسحاق[٢]، عن محمّد بن أبي محمّد مولى آل زيد بن ثابت، عن عكرمة أو سعيد بن جبير:

«أنّ الوليد بن المغيرة اجتمع إليه نفر من قريش، وكان ذا سنّ فيهم ـ وذكر الحديثَ نحو ما ذكرناه وفيه ـ: قالوا: فنقول ساحر؟

قال: ما هو بساحر، لقد رأينا السُّحّار وسِحْرَهُمْ فما هو بنفثه ولا عقده.

قالوا: فما تقول يا أبا عبد شمس؟

قال: والله إنّ لقوله حلاوةً، وإنّ أصلَه لغَدِقٌ، وإنّ فَرْعَه لجَناةٌ، وما أنتم بقائلين من هذا شيئا إلّا عُرِفَ أنّه باطل».

وذكر / [٥٧أ] الحديث بطُوله.

---

(١) عليّ بن محمّد بن عبد الله بن آزاذ مرد الفارسي البغدادي، سكن مصر، روى عنه جماعة منهم الحبّال صديق المصنّف، توفّي سنة ٤١٩هـ، ينظر: تاريخ الإسلام للذّهبي ٩/ ٣١٠.

(٢) سيرة ابن إسحاق ـ رواية يونس بن بكير عنه ١٥١، موصولا عن ابن عبّاس بخلاف سياق رواية إبراهيم بن سعد ـ وهو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزّهري المدني ـ عن ابن إسحاق في سياق المؤلّف فإنّها مرسلة، ومحمّد بن أبي مولى آل زيد بن ثابت قال الذّهبي في الميزان ٤/ ٢٦: «لا يعرف»، وابن إسحاق قد عنعنه، وهذا سند يروي به المصنّف عن شيخه الفارسي سيرة ابن إسحاق رواية إبراهيم بن سعد.

قول مَفْرُوق بن عمرو(١) أحد بني شيبان بن ثعلبة لمّا عرض النّبيّ ﷺ نفسه عليهم في الموسم

أخبرنا عليّ بن إبراهيم بن الحسن، قال: أخبرنا محمّد بن أحمد بن عبد الله الذُّهْلي، قال: حدّثني أبو بكر أحمد بن إسماعيل القيسي بالبصرة، قال: حدّثنا العبّاس بن الفَرَج الرِّياشي(٢)، قال: حدّثنا الحسين بن عبد الرّحمن الهَمْداني الرَّقِّي، قال: حدّثنا محمّد بن بشر الرَّقِّي، عن أبان بن عبد الله البَجَلي، قال: حدّثنا أبان بن تغلب، عن عكرمة، عن ابن عبّاس.

وأخبرنا عليّ بن إبراهيم أيضا، قال: أخبرنا محمّد بن أحمد، قال: حدّثني أحمد بن إسماعيل القيسي، قال: وحدّثناه محمّد بن الوليد، قال: حدّثنا عبد الجبّار بن كثير بن سيّار الرَّقِّي، قال: حدّثنا محمّد بن بشر، عن أبان بن عبد الله البَجَلي، عن أبان بن تغلب، عن عكرمة، عن ابن عبّاس قال: حدّثني عليّ بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال:

---

(١) مفروق بن عمرو بن قيس الشّيباني، واسم مفروق النّعمان، وهو بمفروق أشهر، فارس شاعر جاهلي من سادات بني شيبان، ولا يعرف له إسلام، وليس في هذا الحديث ما يدلّ على إسلامه، ينظر: معجم الشّعراء لابن قتيبة ١/ ٤٧١، ومعرفة الصّحابة لأبي نعيم ٥/ ٢٦٤١، والإنابة في المختلف فيهم بين الصّحابة لمغلطاي ٢/ ١٩٨، والأعلام للزّركلي ٧/ ٢٧٨.

(٢) أبو الفضل العبّاس بن الفرج البصري الرّياشي أحد أئمّة اللّغة، توفّي سنة ٢٥٧هـ، ينظر: تاريخ الإسلام للذّهبي ٦/ ٩٩، والأعلام للزّركلي ٣/ ٢٦٤.

«لمّا أمر الله تعالى رسوله ﷺ أن يَعْرِضَ نفسه على قبائل العرب خرج وأنا معه وأبو بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه، حتّى دُفِعْنا إلى مجلس من مجالس العرب ـ وذكر الحديثَ إلى أن قال ـ: فقال أبو بكر: أو قد بلغكم أنّه رسول الله؟ فها هو ذا.

فقال مَفْرُوق بن عمرو: قد بلغنا أنه يذكر ذلك، فجلس عليه السلام، فقام أبو بكر رضي الله عنه يظلّه بثوبه.

فقال رسول الله ﷺ: أدعوكم إلى شهادة أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، وأنِّي رسول الله، وإلى أن تُؤْوُوني وتَنْصُرُوني فإنّ قريشا قد ظاهرت على أمر الله، وكذّبتْ رسله، واستغنتْ بالباطل عن الحقّ، والله هو الغنيّ الحميد.

فقال مَفْرُوق بن عمرو: إلى ما تدعونا أيضا يا أخا قريش؟

فتلا رسول الله ﷺ: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] الآية.

فقال مَفْرُوق بن عمرو: إلى ما تدعونا أيضا يا أخا قريش؟ فوالله ما هذا من كلام أهل الأرض، ولو كان من كلامهم لعرفناه.

فتلا رسول الله ﷺ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ / [٥٧ب] وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠].

فقال مَفْرُوق: دعوتَ إلى مكارم الأخلاق، ومحاسن الأعمال، ولقد أفك قوم كذّبوك، وظاهروا عليك ـ وذكر

الحديثَ ـ»[١].

فهذا[٢] قد اعترف مَفْرُوقٌ بأنّه ليس من كلام أهل الأرض، وهو من فصحاءِ العرب، والعلماءِ بقولهم، ثمّ لم يُرْزَقْ أن يَسْعَدَ به، وفاز بالسَّبْقِ الأنصارُ رحمة الله عليهم.



(١) أخرجه ابن حبّان في الثّقات ١/ ٨٤، وعصريّا المؤلّف: أبو نعيم في معرفة الصّحابة ٥/ ٢٦٤٢، رقم: ٦٣٤٢، والبيهقي في دلائل النّبوّة ٢/ ٤٢٢ ـ ٤٢٧، وغيرهم من طرق لا تخلو من متّهم، وتفصيل ذلك في سلسلة الأحاديث الضّعيفة للألباني رحمه الله رقم: ٦٤٥٧، وفي هذا الحديث عجائب من دلائل النّبوّة وغريب اللّغة، وقد قال الحافظ ابن كثير في البداية والنّهاية ٤/ ٣٦٠: «هذا حديث غريب جدّا كتبناه لما فيه من دلائل النّبوّة، ومحاسن الأخلاق، ومكارم الشّيم، وفصاحة العرب».

(٢) كذا في الأصل والمعنى: فهكذا، وهو أسلوب جار على ألسنة العلماء، والمصنِّف استعمله كثيرا في هذا الكتاب.

قول الحارث بن سُوَيْدٍ وكان قد أسلم ثمّ ارتدّ، ثمّ رجع إلى الإسلام لمّا عرف كلام الله ﷻ وصدّق به[(١)]

أخبرنا منير بن أحمد بن الحسن، قال: أخبرنا محمّد بن سعد ابن محمّد أبو منصور[(٢)]، قال: حدّثنا محمّد بن أيّوب[(٣)]، قال: حدّثنا مُسَدَّد[(٤)]، قال: حدّثنا جعفر بن سليمان[(٥)]، عن حُمَيْدٍ الأعرج، عن مجاهد قال:

«كان الحارث بن سُوَيْدٍ أسلم، فكان مع رسول الله ﷺ، ثمّ لحق بقومه وكفر، فأُنزلت هذه الآية: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٨٦ - ٨٩]، فحملهنّ إليه رجل فقرأهنّ عليه.

---

(١) ينظر عن الحارث بن سويد بن الصّامت الأنصاري الأوسي: معرفة الصّحابة لأبي نعيم ٢/ ٧٧٧، والإصابة في تمييز الصّحابة لابن حجر ١/ ٦٧١.

(٢) هو كما تقدّم أبو منصور محمّد بن سعد بن محمّد الباوَرْدي ت ٣١٠هـ صاحب كتاب معجم الصّحابة المفقود.

(٣) ابن يحيى بن الضّريس البجلي الرّازي أبو عبد الله المتوفّى سنة ٢٩٤هـ، وصاحب كتاب فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكّة وما أنزل بالمدينة، وينظر عنه: سير أعلام النّبلاء ١٣/ ٣٤٩.

(٤) في مسنده بالإسناد نفسه، وقد عزاه إلى مسند مسدّد البوصيري في إتحاف الخيرة ١/ ١٣٢، وابن حجر في المطالب العالية ١٤/ ٥٥٣، والعجاب في بيان الأسباب ٢/ ٧١٠، ونحسب أنّ المصنّف يروي هذا الكتاب عن شيخه منير بسنده إلى مسدّد.

(٥) ابن عليّ الضُّبَعي البصري أبو سليمان.

فقال الحارث: والله إنّك ما علمتُ لصَدُوقٌ[١]، وإنّ رسول الله ﷺ لأصدق منك، وإنّ الله تعالى لأصدق الثّلاثة.

ثمّ رجع فأسلم إسلاما حسنا»[٢].

أخبرناه محمّد بن داود بن أحمد، قال: أخبرنا أبي، قال: أخبرنا محمّد بن حمّاد، قال: أخبرنا عبد الرّزّاق[٣]، قال: أخبرنا جعفر بن سليمان[٤]، عن حُمَيْدٍ الأعرج، عن مجاهد قال:

«جاء الحارث بن سُوَيْدٍ فأسلم مع رسول الله ﷺ، ثم كفر فرجع إلى قومه، فأنزل الله ﷻ فيه القرآن: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓاْ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ﴾ - يعني إلى قوله -: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٨٦ - ٨٩].

قال: فحملها إليه رجل من قومه فقرأها عليه.

---

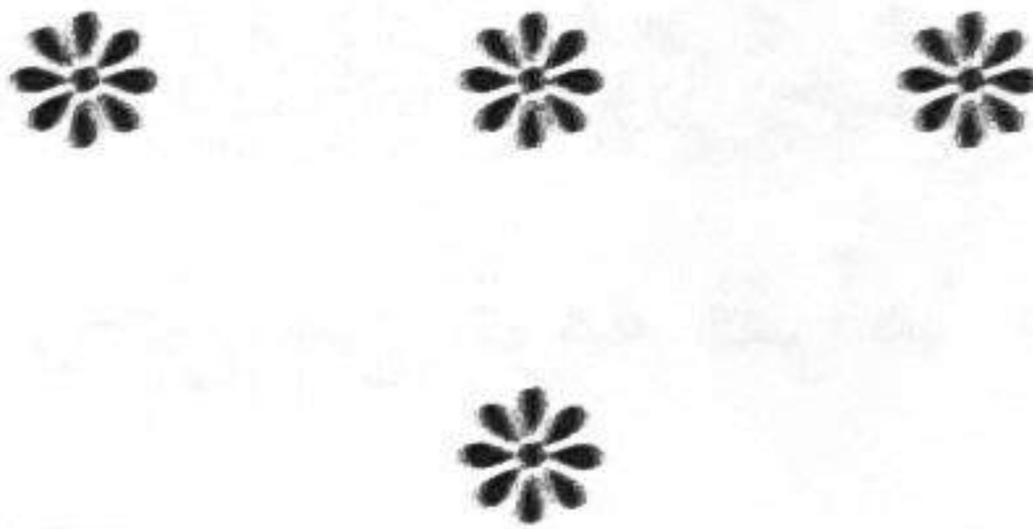
(١) هنا في حاشية الأصل ما يأتي: «كان في الأصل: ما علمتُ الصَّدُوقُ، والأصوب: لصَدُوقٌ بلام». جدير بالذِّكر أنّ كاتب الأصل العلّامة عبد الكريم الموصلي الأثري - والذي ينقل بأمانة عن النّسخة المعتمدة لديه وهي نسخة شيخه يوسف القطّان - عاد وضرب على هذه الحاشية وألغاها، ثمّ صحّح على كلمة «الصَّدُوقُ»، وما اعتبره كاتب الحاشية الأصوب هو الوارد في مصادر التّخريج.

(٢) تابع مسدّدًا الحافظُ عبد الرّزّاق الصّنعاني كما سيأتي عند المصنِّف.

(٣) تفسير القرآن لعبد الرّزّاق ١/ ٤٠١، رقم: ٤٢٦ عن جعفر به، وهذا سند يروي به المؤلّف هذا الكتاب كما تقدّم. قال الحافظ البوصيري في إتحاف الخيرة ١/ ١٣٢: «هذا إسناد مرسل، رجاله ثقات». وله ما يشهد له، وتنظر: سلسلة الأحاديث الصّحيحة للألباني ٧/ ١٨٦.

(٤) ابن عليّ الضُّبَعي البصري أبو سليمان.

فقال الحارث: والله إنّك ما علمتُ الصَّدُوقُ(١)، وإنّ رسول الله ﷺ لأصدق منك، وإن الله ﷻ لأصدق الثّلاثة، فرجع الحارث فأسلم فَحَسُنَ إسلامه».



(١) كذا في الأصل وعليها علامة التّصحيح، والذي في تفسير عبد الرّزّاق: لصَدُوقٌ.

فتل من جحد تكليم الله سبحانه موسى عليه السلام[(١)] / [١٥٨أ] من غير نكير ظهر من أهل العصر وفيهم التّابعون

أخبرنا أحمد بن محمّد بن موسى القُرَشي، قال: حدّثنا إبراهيم بن عبد الصّمد الهاشمي[(٢)]، قال: حدّثنا محمّد بن الوليد مولى لقريش.

وأخبرنا محمّد بن عبد السّميع بن عمر الهاشمي[(٣)]، وأحمد ابن محمّد بن القاسم، قالا: أخبرنا محمّد بن أحمد بن عبد الله الذُّهْلي، قال: حدّثنا أبو أحمد ابن عَبْدُوس، قالا[(٤)]: حدّثنا القاسم بن أبي سفيان المَعْمَري[(٥)].

---

(١) هنا في حاشية الأصل قيد مقابلة نصّه: «عورض بالأصل»، وبعدها أعلى الورقة يسارا قيد تجزئة نصّه: «سابع الأوّل من الإبانة»، وهذا يشير إلى بداية الكرّاسة السّابعة من المجلّد الأوّل من الكتاب ـ حسب تجزئة النّاسخ ـ وما سبق هو ستّة كراريس من المجلّد الأوّل.

(٢) الجزء الأوّل من أمالي أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الصّمد الهاشمي رقم: ٢٧، والمصنِّف يروي هذه الأمالي عن شيخه أبي الحسن أحمد بن محمّد بن موسى ابن الصَّلْت القرشي البغدادي المُجْبِر، عن صاحبها الهاشمي، والجزء المطبوع هو فعلا من رواية ابن الصّلت عن الهاشمي.

(٣) العبّاسي أبو جعفر الخطيب بجامع عمرو بن العاص بمصر، توفّي سنة ٤٢٧هـ، ينظر: المقفّى للمقريزي ٦/ ٣٩.

(٤) أي ابن الوليد وابن عبدوس، وأبو أحمد ابن عبدوس هو محمّد بن عبدوس بن كامل السّلمي البغدادي السّراج.

(٥) القاسم بن أبي سفيان محمّد بن حميد المَعْمَري البغدادي أبو محمّد، توفّي سنة ٢٢٨هـ، ينظر عنه: تاريخ بغداد ١٤/ ٤١٨، وتاريخ الإسلام ٥/ ٦٦٣.

وأخبرنا محمّد بن محمّد بن أحمد بن موسى[١]، قال: حدّثنا إسماعيل بن نُجَيْدٍ[٢]، قال: حدّثنا البُوشَنْجي وهو محمّد بن إبراهيم بن سعيد[٣]، قال: حدّثنا قتيبة، قال: حدّثنا القاسم بن محمّد بغدادي ثقة[٤].

وأخبرنا عبد الله بن الحسن بن أغلب، وتُراب بن عمر بن عبيد، وجماعة، قالوا: حدّثنا حمزة بن محمّد بن عليٍّ[٥] الحافظ إملاءً، قال: أخبرنا أحمد بن شعيب إملاءً في مسجد الجامع، قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال: حدّثنا القاسم بن محمّد وهو ابن حُمَيْدٍ المَعْمَري، قال: حدّثنا عبد الرّحمن بن محمّد بن حبيب بن أبي حبيب، عن أبيه، عن جدِّه قال:

«شهدتُ خالد بن عبد الله القَسْري بواسط وخطبهم في يوم أضحى فقال: ارجعوا فضحُّوا يقبل الله منكم، فإنِّي مُضَحٍّ

---

(١) هو شيخه أبو الحسن الصّرّام حدّث السِّجزي عنه بسجستان ووثّقه كما تقدّم.

(٢) ابن أحمد السّلمي النّيسابوري أبو عمرو مسند خراسان، زاهد عابد، له جزء حديثيّ مطبوع، توفّي سنة ٣٦٥هـ، ينظر: سير أعلام النّبلاء ١٦/ ١٤٦.

(٣) العبدي المالكي أبو عبد الله شيخ أهل الحديث في زمانه بنيسابور، رحل وطوّف وصنّف، له مقالة في نقد الكلام تدلّ على إمامته في السّنّة، نشرها د. لطف الله عبد العظيم خوجه، وهو من شيوخ الإمام البخاري، وله مرويّات مسندة كثيرة جديرة أن تجمعها أطروحة حديثيّة، مع دراسة مفصّلة عن حياته وآثاره، وينظر عنه: سير أعلام النّبلاء ١٣/ ٥٨١ ـ ٥٨٧.

(٤) القائل: «بغدادي ثقة» هو الإمام قتيبة بن سعيد الثّقفي، والقاسم بن محمّد هو نفسه القاسم بن أبي سفيان محمّد بن حميد المَعْمَري البغدادي أبو محمّد، وذكر توثيق قتيبة للمعمري الخطيب البغدادي والذّهبي.

(٥) الكناني المصري أبو القاسم صاحب جزء البطاقة المتوفّى سنة ٣٥٧هـ، وشيخه أحمد بن شعيب هو النّسائي، ولا أثر للخبر في شيء من كتبه.

بالجَعْدِ بن دِرْهَم، فإنّه زعم أنّ الله ﷻ لم يتّخذ إبراهيم خليلا، ولم يكلّم موسى تكليما، سبحانه وتعالى علوّا كبيرا عمّا يقول الجَعْدُ بن دِرْهَم، ثمّ نزل فذبحه»[1].

اللّفظ والسِّياقة جميعا لحديث حمزة الحافظ.

ومحمّد بن الوليد ومحمّد بن عَبْدُوس قد اضطربا في الإسناد:

فابن الوليد قال: عبد الرّحمن بن حبيب بن أبي حبيب، عن أبيه، عن جدّه.

وابن عُبْدُوس[2] قال: عبد الرّحمن بن محمّد بن حبيب، قال: حدّثني جدّي حبيب بن أبي حبيب، ولم يذكر أباه بينهما، والله أعلم.

وقد قتل سَلْمُ بن أَحْوَزَ الجَهْمَ بن صفوان، وصلب هشامُ بن عبد الملك غَيْلان القَدَري[3].

---

(١) قصّة مشهورة أخرجها البخاري في خلق أفعال العباد ٢٩، والدّارمي في نقضه على المرّيسي ١/ ٥٨٠، وابن بطّة في الإبانة ٦/ ١١٩، رقم: ١٣٨٦، والبيهقي - عصريّ المؤلّف - في السّنن الكبرى ١٠/ ٣٤٦، رقم: ٢٠٨٨٧، وغيرهم كثير من طريق القاسم المعمري به، وعبد الرّحمن وأبوه وجدّه ذكر الذّهبي أنّهم لا يعرفون، والمعمري وثّقه قتيبة الرّاوي عنه، بينما قال ابن معين: «كذّاب خبيث». ينظر: الميزان ٢/ ٥٨٥، ٣/ ٣٧٨، ٥٠٨، وللأستاذ محمّد بن خليفة التّميمي - وفّقه الله - مصنّف قيّم مفرد مطبوع عن مقالة التّعطيل والجعد بن درهم.

(٢) جوّد النّاسخ هنا عين «عبدوس» بضمّة، وفي الموضع السّابق بفتحة، وهما وجهان في هذا الرّسم، وأنكر الصّاغاني الفتح وصوّب الضمّ، ينظر: العباب الزّاخر واللّباب الفاخر للصّاغاني (عبدوس)، وتاج العروس للزّبيدي ١٦/ ٢٢٠.

(٣) قتلهما مشهور في الدّواوين ينظر على سبيل المثال: القدر للفريابي ١٨٢، والأنساب لابن السّمعاني ٣/ ٤٣٧، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٤٨/ ٢٠٤، ٧٢/ ٩٩، وتاريخ الإسلام للذّهبي ٣/ ٢٩٤، ٣٨٩.

وكان عمر بن عبد العزيز كَلَّهُ دعا عليه لما استتابه، فأظهر غَيْلان التّوبة، فقال عمر: إن كَذَبْتَني فسلّط الله عليك السّيف. فأُجيبتْ دعوة العبد الصّالح فيه(١).

ولازمٌ للأئمّة مَنْعُ المبطلين من الخوضِ في آيات الله، والتّقدّمِ بين يدي الله ورسوله، والطّعْنِ على أهل الحقّ، والرّجوعِ / [٥٨ب] إلى الرّأي في المعتقدات، فإن أبوا إلّا الإقامةَ على الباطل ودعوةَ النّاس إليه، كان للإمام رَدْعُهُمْ وكَفُّهُمْ بالأدب البليغ، فإن أصرُّوا وخيف دخول الضّرر على النّاس منهم، وصاروا بمثابة المفسدين في الأرض، كان إلى الإمام الاجتهاد في دَفْعِ أذاهم، ورَفْعِ ضررهم بما يراه(٢).

وقد اتّفق رأيُ عمر بن عبد العزيز وهو إمام، ورأيُ أبي سُهَيْلٍ نافع بن مالك عمّ مالك بن أنس وهو من التّابعين، ورأيُ مالك بن أنس وهو من صدور الفقهاء، على أنّ القَدَرِيَّ يستتاب، فإن تاب وإلّا قتل(٣).

وقد روي عن جعفر بن محمّد، ومالك بن أنس، وعبد الرّحمن بن مهدي، وغيرهم فيمن قال بخَلْق القرآن مثل

---

(١) ينظر: القدر للفريابي ١٨٢، وتاريخ دمشق ٢٠٩/٤٨.

(٢) نموذج لطيف من حديث المؤلّف عن قضيّة من قضايا السّياسة الشّرعيّة.

(٣) أخرج مالك بإسناد صحيح في الموطّأ ـ رواية يحيى، تحقيق: الأعظمي ١٣٢٤/٥، رقم: ٣٣٤٢ عن عمّه أبي سهيل ابن مالك قال: «كنتُ أسير مع عمر بن عبد العزيز فقال: ما رأيك في هؤلاء القدريّة؟ قال فقلتُ: رأيي أن تستتيبهم، فإن قبلوا وإلّا عرضتَهم على السّيف. فقال عمر بن عبد العزيز: وذلك رأيي. قال مالك: وذلك رأيي».

ذلك[١].

وقد جاء في الخوارج وغيرهم من أهل البدع ما سنذكره إن شاء الله في غير هذا الموضع مسندا إلى النّبيّ ﷺ كما جاء.

وقال عمر بن الخطّاب رضي الله عنه لصَبِيغ بن عِسْلٍ: «لو وجدتُك مَحْلُوقًا لضربتُ عنقك»[٢].

وذاك لأنّه سمع من النّبيّ ﷺ في ذِكْرِ الخوارج وسِيمَاهُمْ والأَمْرِ بقتلهم.

وأمّا الزّنادقة فعند مالك بن أنس أنّهم إن جاءوا وذكروا أنّهم كانوا زنادقة، وقد رجعوا عنها، وتابوا منها، ولم نعلم نحن منهم ذلك قبلتْ توبتُهم.

وأمّا من ظهرنا على زندقته ثمّ أظهر التّوبة هربا من القتل لم تقبل توبتُه[٣].

---

(١) سبق للمؤلّف رحمه الله أن عقد فصلا خاصّا عمّا روي عن الفقهاء من الرّدّ على القائلين بخَلْق القرآن، وذكر من جملتهم الأئمّة الأجلّاء: جعفر بن محمّد الصّادق، ومالك بن أنس، وعبد الرّحمن بن مَهْدِي وغيرهم.

(٢) أخرجه الآجرّي في الشّريعة ٥/ ٢٥٥٦، رقم: ٢٠٦٤، وابن بطّة في الإبانة ١/ ٤١٤، رقم: ٣٣٠، وغيرهما من طريق مكّي بن إبراهيم، عن الجُعَيْد بن عبد الرّحمن، عن يزيد بن خُصَيْفة، عن السّائب بن يزيد به فذكره. وإسناده صحيح، وقصّة صبيغ الذي كان يتكلّف ويتعنّت في تتبّع المتشابهات مشهورة جدّا، ولها عن أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب رضي الله عنه طرق تنظر في كتاب سلسلة الآثار الصّحيحة لابن منير آل زهوي رقم: ٥٢٢.

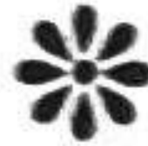
(٣) ينظر: الموطّأ ـ رواية يحيى ٤/ ١٠٦٥، تحقيق: الأعظمي، والنّوادر والزّيادات ١٤/ ٥١٨، والذّبّ عن مذهب مالك ٢/ ٥٢٩ ـ ٥٣٨ كلاهما لابن أبي زيد القيرواني.

وعند أحمد بن حنبل أنّ توبة الزّنديق لا تقبل سواء تاب بعد ظهورنا عليه أو قبل ذلك(١).

وعند الشّافعي وغيره من الفقهاء أنّ توبته تقبل(٢).

وأمّا إذا ظُهِرَ على زندقة واحد وأبى أن يتوب منها، فلا خلاف بين الكلِّ في وجوب قتله، ولا يجوز عند أحد من الفقهاء أن يناظَر إن رام ذلك، بل الواجب أن يبادَر بقتله، وتُطَهَّرَ الأرضُ منه، وبالله التّوفيق(٣).





(١) هذا في رواية هي المذهب عند الحنابلة، وفي أخرى وهي آخر قولي الإمام أحمد بن حنبل واختارها غير واحد أنّ الزّنديق إذا أظهر الإسلام فإنّه لا يقتل، شأنه شأن غيره ممّن أظهر التّوبة، ولأنّ المنافقين في عهد الرّسول ﷺ كانوا يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام ولم يأمر بقتلهم، ينظر: مسائل الإمام أحمد وإسحاق ابن راهويه للكوسج ٤٦٥٠، والمسائل الفقهيّة من كتاب الرّوايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى ٢/ ٣٠٥، والمغني ٩/ ٦، ومعونة أولي النّهى في شرح منتهى الإرادات ٣/ ٣٩٨، وكشّاف القناع ٦/ ١٧٧.

(٢) ينظر: الحاوي للماوردي ١٣/ ١٥٢، ومعرفة السّنن والآثار للبيهقي ١٢/ ٢٤٢، وبحر المذهب للرّوياني ١٢/ ٤٢، والبيان للعمراني ١٢/ ٤٩.

(٣) هنا في الحاشية قيد بلاغ قراءة نصّه: «بلغ ابن الوليد»، وبجنبه قيد بلاغ معارضة نصّه: «عورض». وابن الوليد المذكور هو ـ كما تقدّم ـ العالم المحدّث مفيد بغداد أبو منصور عبد الله بن محمّد بن الوليد البغدادي المتوفّى سنة ٦٤٣هـ قال الذّهبي في السّير ٢٣/ ٢١٤: «كان يوصف بسرعة القراءة وجودتها، وخطّه رديء الوضع، وهو من أئمّة السّنّة، له تواليف».

إنكار العلماء على من أجاب إلى خَلْقِ القرآن وإن لم يعتقد ذلك وقد كان ذلك من جماعة

أخبرنا عبد الله بن الحسن اليحصبي المغربي، قال: أخبرنا عمر بن محمّد بن إبراهيم الحلبي، قال: حدّثنا عبد الرّحمن / [٥٩أ] بن عبيد الله بن أحمد الحلبي - ويعرف بابن أخي الإمام - قال: حدّثنا عبد الله بن أحمد بن شبيب، قال: حدّثنا عبّاس بن عبد العظيم قال:

«أصبح سفيان بن عيينة رَحِمَهُ الله ذات يوم مغموما لا يتكلّم.

فقلنا له: ما لك هكذا؟

قال: رأيتُ رؤيا كأنّ جماعةً من أصحابنا قد رُفِعُوا ثمّ نُكِسُوا.

فقال له عليّ ابن المديني: أضغاث.

قال: فالتفتَ عنه، ثمّ قال: إنّه والله نُكِسَ فيمن نُكِسَ.

قال أبو محمّد يعني ابنَ أخي الإمام -: وكان هذا قبل المحنة، فخرّج لهم عليّ ابن المديني في ذلك أحاديث، وأمّا أبو نصر التّمّار[(١)] فقال: كفرنا وخِبْنَا»[(٢)].

---

(١) أبو نصر عبد الملك بن عبد العزيز بن الحارث القشيري النّسائي البغدادي التّمّار المتوفّى سنة ٢٢٨هـ.

(٢) هذا الخبر من مخبّآت كتاب الإبانة، وفي الإسناد من لا يعرف، وقد أخرج الخطيب البغدادي - عصريّ المصنّف - في تاريخ بغداد ٧/ ٢٤٧ من طريق =

أخبرنا عليّ بن عبد الله بن أبي مطر، قال: أخبرنا عبد الله بن يحيى الأصبهاني، قال: حدّثنا إبراهيم بن محمّد، قال: سمعتُ صالح بن أحمد بن حنبل(١) يقول:

«أُخْبِرَ أبي أنّ عبيد الله القَواريري سلّم على رجل مبتدع، ثمّ أتى أحمد بن حنبل رحمه الله بعد ذلك، فلمّا نظر إليه أبي قال: ألم يَكْفِ ما كان منك من الإجابة حتّى سلّمتَ عَلَى [مبتدع](٢)! وردّ

= أبي زرعة قال: «كان أحمد بن حنبل لا يرى الكتابة عن أبي نصر التّمّار، ولا عن أبي معمر، ولا يحيى بن معين، ولا أحد ممّن امتحن فأجاب». قال الذّهبي في الميزان ٢/ ٦٥٨: «هذا تشديد ومبالغة، والقوم معذورون، تركوا الأفضل، فكان ماذا؟!». وينظر: السّير أيضا ١١/ ٨٧.

(١) سيرة الإمام أحمد ٧٤. والكتاب من جملة مرويّات السِّجْزي عن شيخه القاضي أبي مطر عليّ بن عبد الله بن الحسن المعافري الإسكندراني المالكي عن عبد الله بن يحيى الأصبهاني، عن إبراهيم بن محمّد بن صالح بن سنان القرشي المخزومي الدّمشقي، عن صالح ابن الإمام أحمد. والكتاب المطبوع هو من رواية عبد الله بن محمد بن مسلم الإسفراييني عن صالح.

(٢) في الأصل: «عَلَى» وجوّد النّاسخ العين واللّام بفتحتين، وترك بعده بياضا مناسبا لكلمة واحدة، وحرف الجرّ على هذا يقتضي ثبوت هذه الكلمة وهي اسم مجرور قدّره النّاسخ العالم عبد الكريم الموصلي على سبيل الظّنّ «مبتدع». فكتب في الحاشية قيد نصّه: «لعلّه: على مبتدع». وبعد القيد رمز حرف ظ، وهذا الحرف إمّا بمعنى ظنّا، وهي تساوي في الدّلالة لعلّه، أو هي هكذا في نسخة ظ إن كانت هناك نسخة قديمة بهذا الرّمز. وكلّ هذا الصّنيع من دقّة النّاسخ وورعه وعلمه. والخبر ذكره صالح في سيرة أبيه الإمام أحمد معلّقا، وفيه: «حتّى سلّمتَ على ابن رباح». فظهر بهذا أنّ المبتدع الذي أشار إليه النّاسخ عبد الكريم هو ابن رباح، فصدق حدسه بما أبدى في الحاشية. وابن رباح هو القاضي أحمد بن رباح البغدادي أحد رؤوس الجهميّة، كان يؤذي الإمام أحمد في سجنه، وتصدّى لمناظرته مع جهميّ آخر اسمه أبو شعيب الحجّام في محنة القول بخلق القرآن، وكان بعد انقضاء المناظرة =

الباب في وجهه».

أخبرنا أحمد بن إبراهيم المكّي[(١)]، قال: حدّثنا عبد الرّحمن ابن عبد الله ابن المقرئ[(٢)]، أنّ محمّد بن عبد الملك الدَّقِيقي قال:

«قد قبلنا توبة عليٍّ بن عبد العزيز، فأمّا أن يروى عنه الحديث فلا. وكان عليٌّ قد وقف في القرآن ثمّ رجع»[(٣)].

قال أبو نصر: وقد أجاب إلى القول بخَلْقِ القرآن خَلْقٌ ممّن روي عنهم العلم، فمنهم من أجاب طَوْعًا، ومنهم من أكرِه أو خافَ.

= يوجّه الحرّاس ـ ظلما وعدوانا ـ بزيادة القيود الحديديّة على رجلي الإمام أحمد، ولمّا زالت المحنة في عهد المتوكّل أرسل إلى أحمد يسأله عمّن هو أهل ليتولّى القضاء، وتولّى كتابة الأسماء تلميذ الإمام أحمد أبو عليّ عبد الرّحمن بن يحيى بن خاقان البغدادي، وجعله في رقعة، وعرضها على الإمام، وكان أوّل ما في الرّقعة ما يأتي: «سألتُ أحمد بن حنبل عن أحمد بن رباح؟ فقال فيه: إنّه جهميّ معروف بذلك، وإنّه إن قلّد شيئا من أمور المسلمين كان فيه ضرر على المسلمين لما هو عليه من مذهبه وبدعته». ينظر: مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ٢٥١ ـ ٢٥٢، وسير أعلام النّبلاء ١١/ ٢٩٧، وتاريخ الإسلام ٥/ ١٠٣٧.

(١) ابن فراس العبقسي العطّار.

(٢) أبو محمّد عبد الرّحمن بن عبد الله بن محمّد بن عبد الله بن يزيد المكّي المقرئ المتوفّى سنة ٣٣٢هـ.

(٣) في إسناد هذا الخبر واللّذين قبله من لا يعرف، وهي من مخبّآت كتاب الإبانة هذا، وعليّ بن عبد العزيز هو ـ والله أعلم ـ ابن المرزبان البغوي أبو الحسن عمّ الحافظ أبي القاسم البغوي، ونقم عليه أخذ الأجرة على التّحديث وكان محتاجا، ولم نر من رماه بالوقف في القرآن ثمّ رجوعه عنه، ينظر: تاريخ الإسلام للذّهبي ٦/ ٧٨٢.

فأمّا أبو الحسن عليّ بن عبد الله بن جعفر المديني فإنّه إمام مقدّم في معرفة الحديث، لم يكن يوازيه في علمه كبير أحد من أهل عصره، وخاصّة في تبيّن علل الحديث، وقد لامه بعض أصحابه فيما كان منه، فقال له عليّ: «يا هذا، ما أَهْوَنَ عليك السَّيْفَ!»، فبيّن أنّه خاف على نفسه، وفي مثل هذا رخصة في العلم.

وإن كان ما عمله أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل ـ الإمام الجامع المرضيّ[1] رحمة الله عليه ـ من الثّبات والصّبر أَرْفَعَ عند الله لقَدْرِه ثمّ عند النّاس، ولقد كان من تشدّده يمنع النّاس الكَتْبَ ممّن أجاب في المحنة.

فروي «أنّه رأى ابنه عبد الله /[٥٩ب] يمضي إلى جهة فسأله؟ فقال: أمضي إلى عليّ ابن المديني فأنكر عليه.

وقال: أتمرّ إلى رجل رأيتُه وقد أمسك ثوبَه وهو يسرع المشي

(١) المصنّف في كتابه الإبانة هذا أبدى من التّقدير والتّبجيل والتّعظيم للإمام أحمد بن حنبل الشّيء الكثير، وصرّح أحيانا بتبنّيه لأقواله، فلمّا ذكر قوله في إيجاب الأحاديث المتواترة والآحاد للعلم والعمل قال السِّجزي: «وبقوله نقول». وهذا يعضد شدّة قربه من مسلك الحنابلة، وهو بمدرسة أهل الحديث والأثر أشبه، كما بيّنه د. محمّد باكريم في مقدّمة تحقيقه لرسالة المصنّف إلى أهل زبيد ٦٥، ومن جملة ما قاله السِّجزي في هذه الرّسالة: «فأيّد الله سبحانه بمنّه أبا عبد الله أحمد بن حنبل الشّيباني رحمه الله حتّى قام بإظهار المنهاج الأوّل، وكان جامعا قد تقدّم في الفقه، فنظر في مذهب أبي حنيفة وسفيان أوّلا، ثمّ نظر في مذهب الشّافعي، واختار لنفسه ما وجده في الحديث، وكان في معرفته مبرّزا، شديد الورع، متمسّكا بآثار السّلف».

ليلحق الصّلاة خَلْفَ أحمد بن أبي دُؤادٍ»(١).

وفيما جرى في الوقتين من المحنة معتبر(٢)؛ جرى في أمر

(١) لم يسنده المؤلّف وإنّما صدّره بصيغة «رُوِيَ» وهي للتّضعيف، والمشهور أنّ ابن أبي دؤادٍ استغلّ فقر الإمام ابن المديني فأغدق عليه وتوسّط له عند أمير المؤمنين فأجرى له ما أجرى، وأخذ ابن أبي دؤاد من ابن المديني قضايا في علل الحديث ليطعن بها على بعض الأحاديث كحديث الرّؤية، كما أجاب ابن المديني في محنة القول بخلق القرآن فهجره الإمام أحمد، وقد روى الخطيب البغدادي ـ عصريّ المصنّف ـ في تاريخ بغداد ١٣/ ٤٣٧ قال: أخبرني عليّ بن أحمد الرّزّاز، قال: حدّثنا محمّد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي قال: «كان عند إبراهيم الحربي قِمَطْرٌ من حديث عليّ ابن المديني، وما كان يحدّث به، فقيل له: لم لا تحدّث عنه؟ فقال: لقيتُه يوما وبيده نعله، وثيابه في فمه، فقلتُ له: إلى أين؟ فقال: ألحق الصّلاة خلف أبي عبد الله، فظننتُ أنه يعني أحمد بن حنبل، فقلتُ: من أبو عبد الله؟ قال: أبو عبد الله ابن أبي دؤاد. فقلتُ: والله لا حدّثتُ عنك بحرف». وقد التمس الأئمّة العذر لابن المديني بأنّه إنّما أجاب في الفتنة خوفا لا ديانة، وكذلك فعل من أصحابه الأئمّة الكبار: ابن معين وزهير بن حرب وعبد الأعلى بن مسهر وغيرهم، فهجرهم لذلك صاحبهم الإمام أحمد الذي آتاه الله قوّة على تحمّل ضرب السّياط والتّهديد بضرب الرّقاب فثبت، وهم لم يقووا على ذلك فأجابوا؛ فرحمة الله على هؤلاء الأئمّة لقد خدموا السّنّة بما يرجى لهم به رفعة المقام عند الله، وإن أجاب في المحنة منهم من أجاب فعن غير اعتقاد، وابن المديني وأصحابه المجيبون مقامهم في الدّين والسّنّة رفيع، ومقام أحمد ـ إمام أهل السّنّة والصّابر في المحنة ـ أعظم وأجلّ، وما أحسن قول الحافظ الذّهبي في تذكرة الحفّاظ ٣/ ١٤: «مناقب هذا الإمام ـ يعني ابنَ المديني ـ جمّة لولا ما كدّرها بتعلّقه بشيء من مسألة القرآن، وتردّده إلى أحمد ابن أبي دؤاد، إلّا أنّه تنصّل وندم، وكفّر من يقول بخَلْق القرآن، فالله يرحمه ويغفر له».

(٢) يعني المؤلّف وقت وعهد الخليفتين المأمون والواثق حيث امتحنا جماعةً من أعلام السّنّة لتبنّي القول بخلق القرآن، إلى أن رفع المحنة ـ بفضل الله تعالى ـ الخليفة المتوكّل، وينظر: تاريخ الإسلام للذّهبي ٥/ ٩٥٠، ١٠٣٦، ١٠٩٧.

غَيْلانَ والجَعْدِ وجَهْم ما جرى، وعلماءُ الآفاق متّفقون على خلافهم، حامدون لأمرائهم في الإنكار عليهم، ثمّ جرى من محنة أهل السّنّة ما جرى، وعلماءُ البلاد الذين كانوا أئمّة النّاس منكرون لذلك، كارهون لفعل مَنْ أقدم على الامتحان، وبالله التّوفيق.



حديث عبد العزيز بن يحيى الكناني المكّي(١) مع بشر بن غياث المرّيسي لمّا ناظره بحضرة أمير المؤمنين المأمون بأمره

أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ بن عبد الله القُرَشي، قال: حدّثنا ثوابة بن أحمد بن عيسى الموصلي، قال: حدّثنا أبو القاسم يوسف بن أَسْباط المزني الموصلي، قال: حدّثني أبو سليمان أيّوب بن سفيان بِبَرْقَعِيد(٢)، قال: حدّثنا محمّد بن

---

(١) الإمام الجليل الفقيه صاحب الإمام الشّافعي، وقد طالت صحبته له، وخرج معه إلى اليمن، وآثار الشّافعي في مصنّفات الكناني ظاهرة كما قاله داود بن عليّ الظّاهري، وإلى الكناني ينسب الكتاب المشهور: الحيدة والاعتذار في الرّدّ على من قال بخلق القرآن، وفيه مناظرة طويلة عجيبة بليغة رفيعة أفحم بها بشر بن غياث المرّيسي في حضرة المأمون، والمصنّف منها ينقل، وسنده إلى هذه المناظرة نادر من مخبّآت كتاب الإبانة هذا، وقد تباينت آراء العلماء قديما في صحّة نسبة هذا الكتاب ـ بهذا التّركيب الإبداعي المبهر ـ إلى الكناني، والذي لا شكّ فيه أنّ مناظرةً عظيمةً وقعتْ بين الكناني الأثري والمرّيسي الجهمي، وكتب التّراجم وغيرها طافحة بالإشارة إلى هذه المناظرة، أمّا الكتاب ـ الحاوي للمناظرة بهذا السّياق الطّويل المرتّب العجيب ـ ففيه رأيان مشهوران، وحجج أصحابهما مستفيضة معلومة، ومن المثبتين للكتاب بصيغة الجزم الخطيب البغدادي ـ عصريّ المصنّف ـ وشيخ الإسلام ابن تيميّة والمزّي وابن القيّم وابن حجر، ومن النّافين الحافظ الذّهبي وابن السّبكي، وينظر عن الكناني: تاريخ بغداد ١٢/ ٢١٢، وتاريخ الإسلام ٥/ ٨٧٣، ومقدّمة تحقيق الحيدة بقلم: د. عليّ بن محمّد بن ناصر الفقيهي ﵀، ولوليد الأموي كتاب مفرد مهمّ اسمه: نظرات في سيرة الإمام عبد العزيز الكناني وكتابه الحيدة.

(٢) بَرْقَعِيد: بلدة كبيرة من أعمال الموصل، ذكرها البلدانيّون منهم ياقوت في معجمه ١/ ٣٨٧، وهي الآن قرية تسمّى «أبو وجنة» غربي الموصل بنحو ٥٠ كم.

المُهَلَّب الخشّاب، عن عبد العزيز بن يحيى الكناني المكّي قال:

«أرسل إليّ أمير المؤمنين المأمون فأحضرني وأحضر بشر بن غياث المرِّيسي فدخلنا عليه، فلمّا جلسنا بين يديه قال لنا: إنّ النّاس قد أحبّوا أن تجتمعا وتتناظرا، فأردتُ أن يكون ذلك بحضرتي، فأصّلا بينكما أصلا إن اختلفتُما في فرع رجعتُما إلى الأصل، فإن انقضى أمر وإلّا كانت لكما عودة.

قال عبد العزيز: قلتُ: يا أمير المؤمنين، إنّي رجل لم يَسْمَعْ أمير المؤمنين كلامي قبل هذا المجلس، وقد سمع كلامَ بشر بن غياث ودار في مسامعه، فصار دقيقُ كلامه جليلا عند أمير المؤمنين، وفي بعض كلامي دِقَّةٌ، فإن رأى أمير المؤمنين أن يأذن لي أن تكلّم فأقدّم من كلامي شيئا تَبِينُ به الكلمة التي تَدِقُّ على سامعها إذا اضطرب عليّ أهلُ المجلس.

قال: ورَهِبْتُه أن أواجهه بها.

قال: فَقُلْ يا عبد العزيز.

قال: فقلتُ: يا أمير المؤمنين، إنّه من ألحد في كتاب الله ﷻ جاحدا أو زائدا لم يُناظَرْ بالتّأويل ولا بالتّفسير ولا بالحديث.

قال: فبما تُناظِر؟

فقلتُ له: بالتّنزيل / [٦٠أ].

قال الله ﷻ لنبيّه ﷺ: ﴿كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَٰكَ فِىٓ أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ أُمَمٌ لِّتَتْلُوَا۟ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [الرّعد: ٣٠].

وقال ﷻ في قصّة اليهود: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ﴾ [الأنبياء: ٤٥].

وقال لليهود حين ادّعوا تحريم أشياء لم يحرِّمها الله ﷻ: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣].

وإنما يُناظَرُ بالتّأويل والحديث والتّفسير مَنْ أقرّ بالتّنزيل، فأمّا من ألحد بتنزيل القرآن وخالفه لم يُناظَرْ بتأويله ولا بالحديث.

قال عبد العزيز: فقال لي المأمون: ويخالفك في التّنزيل؟

قلتُ: نعم يا أمير المؤمنين، لَيُخالِفَنّي في التّنزيل أو لَيَتْرُكَنَّ قوله.

قال عبد العزيز: فقال لي المأمون: سَلْهُ.

قال: قلتُ: يا بشر، ما حجّتُك أنّ القرآن مخلوق؟ وانظر أَحَدَّ سَهْمٍ في كنانتك فارْمِني به، ولا تكن بك حاجةٌ إلى معاودة.

قال: قوله جلّ وعزّ: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢، الرّعد: ١٦، الزّمر: ٦٢، غافر: ٦٢].

قال: قلتُ: يا أمير المؤمنين، من أخذ بمكيال فعليه أن يُعْطِيَ به؟

قال: بل ذلك يلزمه.

قال: قلتُ له: أخبرني عن قوله ﷻ: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢، الرّعد: ١٦، الزّمر: ٦٢، غافر: ٦٢] هل بقي شيء لم يأت عليه هذا الخبر؟

فقال لي: لا.

قال فقلتُ له: أخبرني عن علم الله الذي أخبر عنه في خمسة[1] مواضع:

---

(١) في الأصل: خمس، وكتب في الحاشية: صوابه خمسة.

قال في السّورة التي يذكر فيها البقرة: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٥].

وقال في سورة النّساء: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ ۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ۖ﴾ [النّساء: ١٦٦].

وقال في سورة هود: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾ [هُود: ١٤].

وقال في سورة فاطر: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ﴾ [فَاطِر: ١١].

وقال في سورة حم السّجدة: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ﴾ [فُصّلَت: ٤٧].

فتقرّ أنتَ أنّ لله سبحانه علما كما أخبر عن علمه، أو تخالف التّنزيل؟

قال عبد العزيز: فحاد بشر عن جوابي، وأبى أن يصرّح بالكفر فيقول: ليس لله علم، فيكون قد ردّ نصّ القرآن، فَتَبِينَ ضلالتُه، وأبى أن يقول: إنّ لله علما، فأَرْجِعَ عليه في المسألة، وعلم ما يلزمُه، فأقول له: أخبرني عن علم الله هو داخل في قوله ﷻ: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعَام: ١٠٢، الرّعد: ١٦، الزّمر: ٦٢، غافر: ٦٢]، فلزم الحَيْدَةَ واجتلب كلاما لم أسأله / [٦٠ب] عنه.

فقلتُ: لا يكون الخبر عن المعنى قبل الإقرار بالشّيء، [وإنّما يكون الإقرار بالشّيء ثمّ الخبر عن معناه]، فليقرّ[(١)] [بِشْرٌ]

---

(١) في الأصل: تقرّ، والمثبت من الحيدة، وثمّة بعض فقرات مهمّة يختلّ السّياق بدونها أثبتناها من كتاب الحيدة، ووضعناها بين معكوفتين.

أنّ لله علما، فإن سألتُه: ما معنى العلم؟ وليس هذا ممّا أسأله عنه، فيجيب بهذا إن كان هذا جوابا، [وقد] حاد عن جوابي، ولزم سبيل الكفّار.

فقال لي بِشْرٌ: وتعرف الحَيْدَةَ؟

قلتُ: نعم، إنّي لأعرف الحَيْدَةَ في كتاب الله ﷻ، وهي سبيل الكفّار التي اتّبعتَها أنتَ.

قال: فقال لي المأمون: الحَيْدَة تَعْرِفُها في كتاب الله؟

قلتُ: نعم.

قال لي: وأين هي من كتاب الله؟

قال عبد العزيز: قلتُ: إنّ إبراهيم عليه السلام قال لقومه: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٧٢ - ٧٣]، يعني: فإمّا أن يقولوا: نعم إنّهم يسمعونا حين ندعوا، وينفعونا ويضرّونا؛ فيشهد عليهم مَنْ سَمِعَ قولهم أنّهم قد كذبوا. أو يقولون: لا يسمعونا حين ندعوا، ولا ينفعونا ولا يضرّونا، فينفوا عن آلهتهم القدرة، فبأيِّ الأمرين أجابوا كانت الحجّة لإبراهيم، فحادوا عن جوابِه، واجتلبوا كلاما من غير فنِّ كلامِه، قالوا: ﴿وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٧٤]، ولم يكن هذا جوابا عن مسألة إبراهيم.

فقال بِشْرٌ: إنّ الله لا يَجْهَلُ.

وليس عن هذا سألتُه، إنّما سألتُه أن يقرّ بالعلم الذي أخبر الله عنه، وحاد عن جوابي إلى نفي الجهل، فليقل: إنّ لله علما، وإنّ الله لا يَجْهَلُ، فأبى أن يقول ذلك.

ثمّ التفتُ إلى بِشْرٍ فقلتُ: يا بِشْرُ، أنا وأنتَ نقول: إنّ الله لا يَجْهَلُ، وإنِّي أقول: إنّ لله علما، وأنتَ تأبى أن تقوله، فَدَعْ ما تقول وأقول، فإنّما مناظرتي إيّاك فيما أقول ولا تقول، أو تقول ولا أقول، وإيهًا[1] في ذلك. فأبى أن يقرّ أنّ لله علما، أو يقول: إنّ الله لا يَجْهَلُ.

قال: فلمّا أكثر قلتُ: يا أمير المؤمنين، إنّ نفي السّوء لا تثبت به المِدْحَةُ.

فقال لي: كيف؟

فقلتُ: هذه الأُسْطُوانة لا تجهل ولا تعلم، فليس نفي الجهل بإثبات العلم، فإثباتُ ما أثبت الله أولى؛ لأنّ على النّاس - يا أمير المؤمنين - أن يثبتوا ما أثبت الله، وينفوا ما نفى، ويمسكوا حيث أمسك.

قال: فقلتُ: يا أمير المؤمنين، لم يمدح الله ﷻ مَلَكًا ولا نبيّا ولا مؤمنا بنفي الجهل، بل دلّ على إثبات العلم فقال / [٦١أ] ﷻ للملائكة: ﴿كِرَامًا كَٰتِبِينَ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١١-١٢]، فلم يقل: لا يجهلون. وقال لنبيّه ﵇: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [التوبة: ٤٣]، وقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨]، ولم يقل: الذين لا يَجْهَلُونَ، فمن أثبت العلم نفى الجهل، ومن نفى

(١) في الأصل: إيهن، والنّون إنّما هي أثر التّنوين، والمقصود: إيهًا، ومعناها: حسبك يا رجل، ينظر: العين للخليل ٤/ ١٠٤، وتهذيب اللّغة للأزهري ٦/ ٢٥٥، والإبانة في اللّغة العربيّة للصّحاري ٢/ ١٣٣.

الجهل لم يُثْبِتْ العلم؛ فما اختار بِشْرٌ لله ﷻ من حيث اختار الله - يا أمير المؤمنين - لنفسه، ولا من حيث اختار لملائكته ولرسوله وللمؤمنين.

قال: فقال لي المأمون: فإذا أقرّ أنّ لله علما يكون ماذا؟

قال: قلتُ: يا أمير المؤمنين، فأسأله عن علم الله داخلٌ في جملة الأشياء المخلوقة؟ داخلٌ في قوله: ﴿خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢، الرّعد: ١٦، الزّمر: ٦٢، غافر: ٦٢]، وزعم[1] أنْ لم يبق شيء إلّا وقد أتى عليه هذا الخبر؛ فإن قال: نعم فقد شبّه الله بخَلْقِه الذين أخرجهم من بطون أمّهاتهم لا يعلمون شيئا، فكلٌّ من تقدّم لعِلْمِه فقد دخل عليه الجَهْلُ فيما بين وجوده إلى حدوث عِلْمِه، وهذه صفة المخلوقين الذين أخرجهم من بطون أمّهاتهم لا يعلمون شيئا، فيكون بِشْرٌ قد شبّه الله بخَلْقِه.

قال: فقال لي المأمون: أحسنتَ أحسنتَ يا عبد العزيز، إنّما [فَرَّ بِشْرٌ] أن يقرّ أنّ لله علما.

قلتُ: بلى يا أمير المؤمنين.

قال: فقال لي المأمون: تقول: إنّ الله عالم؟

قلتُ: نعم.

قال: وتقول: إنّ لله علما؟

قلتُ: نعم.

قال: فتقول: إنّ الله سميع بصير؟

---

(١) في الأصل: وله علم، والتّصويب من كتاب الحيدة.

قلتُ: نعم.

قال: فتقول: إنّ لله سمعا وبصرا كما قلتَ: إنّ لله علما؟

قلتُ: لا يا أمير المؤمنين(١).

قال: فقال لي: ففرِّق بين هذين.

قال: فأقبل بِشْرٌ على المأمون فقال: يا أمير المؤمنين، يا أفقه النّاس، ويا أعلم النّاس، يقول الله ﷻ: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ۚ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١٨].

قال عبد العزيز: فقلتُ للمأمون: قد قدّمتُ إلى أمير المؤمنين فيما احْتَجَجْتُ به أنّ على المؤمنين أن يثبتوا ما أثبت الله، وينفوا ما نفى الله، ويمسكوا حيث أمسك، فأخبرني(٢) الله ﷻ أنّه

---

(١) هذه الجملة حملتْ بعض الباحثين أن ينفوا صحّة نسبة كتاب الحيدة للكناني، لأنّ أهل السّنّة والجماعة ـ والكناني منهم ـ يقولون: لله ﷻ سمع وبصر يليقان بجلاله سبحانه وعظمته، لا يشبهان سمع المخلوقين ولا بصرهم، فهو سميع بسمع، وبصير ببصر، وكلّ هذا الإثبات مع اعتقاد الكمال والعظمة والجلال والكبرياء، ونفي التّشبيه والتّمثيل والتّأويل والتّعطيل، وقد علّق د. ناصر فقيهي رحمه الله على هذا الموطن في حواشيه على كتاب الحيدة بنحو ما سبق، وأضاف أنّ الكناني نطق بهذه الجملة على سبيل المناظرة التي يتحاشى فيها الدّخول في دقائق المسائل التي قد تخفى على الحضور، وكلّ ما في الأمر أنّه أمسك مجتهدا ولم ينف الصّفة، كما أنّه أثبت صفة العلم، ولهذا قال المأمون لبشر وأصحابه: «ما هو بمشبّه فلا تكذبوا عليه» إلى آخر ما ذكر المحقّق. والذي يظهر لنا أنّ الكناني راعى النّصّ الحرفي، فهو قد أجاب المأمون بأنّ الله تعالى عالم، واحتجّ بالآية الكريمة: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦]، أمّا جملة: «إنّ لله سمعا وبصرا» فلم ترد ـ في نظره ـ بهذه الصّيغة في نصّ من القرآن والسّنّة، وسيردّ عليه المؤلّف في هذا بعد فراغه من سياق المناظرة.

(٢) في الحيدة: فأخبرنا.

قلتُ: نعم.

قال: فتقول: إنّ لله سمعا وبصرا كما قلتَ: إنّ لله علما؟

قلتُ: لا يا أمير المؤمنين(١).

قال: فقال لي: ففرِّق بين هذين.

قال: فأقبل بِشْرٌ على المأمون فقال: يا أمير المؤمنين، يا أفقه النّاس، ويا أعلم النّاس، يقول الله ﷻ: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١٨].

قال عبد العزيز: فقلتُ للمأمون: قد قدّمتُ إلى أمير المؤمنين فيما احْتَجَجْتُ به أنّ على المؤمنين أن يثبتوا ما أثبت الله، وينفوا ما نفى الله، ويمسكوا حيث أمسك، فأخبرني(٢) الله ﷻ أنّه

(١) هذه الجملة حملتْ بعض الباحثين أن ينفوا صحّة نسبة كتاب الحيدة للكناني، لأنّ أهل السّنّة والجماعة ـ والكناني منهم ـ يقولون: لله ﷻ سمع وبصر يليقان بجلاله سبحانه وعظمته، لا يشبهان سمع المخلوقين ولا بصرهم، فهو سميع بسمع، وبصير ببصر، وكلّ هذا الإثبات مع اعتقاد الكمال والعظمة والجلال والكبرياء، ونفي التّشبيه والتّمثيل والتّأويل والتّعطيل، وقد علّق د. ناصر فقيهي رحمه الله على هذا الموطن في حواشيه على كتاب الحيدة بنحو ما سبق، وأضاف أنّ الكناني نطق بهذه الجملة على سبيل المناظرة التي يتحاشى فيها الدّخول في دقائق المسائل التي قد تخفى على الحضور، وكلّ ما في الأمر أنّه أمسك مجتهدا ولم ينف الصّفة، كما أنّه أثبت صفة العلم، ولهذا قال المأمون لبشر وأصحابه: «ما هو بمشبِّه فلا تكذبوا عليه» إلى آخر ما ذكر المحقّق. والذي يظهر لنا أنّ الكناني راعى النّصّ الحرفي، فهو قد أجاب المأمون بأنّ الله تعالى عالم، واحتجّ بالآية الكريمة: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجنّ: ٢٦]، أمّا جملة: «إنّ لله سمعا وبصرا» فلم ترد ـ في نظره ـ بهذه الصّيغة في نصّ من القرآن والسّنّة، وسيردّ عليه المؤلِّف في هذا بعد فراغه من سياق المناظرة.

(٢) في الحيدة: فأخبرنا.

عالم، فقلتُ: إنّه عالم، لقوله ﷻ: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا / [٦١ب] يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦]، وأخبرني أنّ له علما - يعني - فقلتُ: إنّ له علما؛ لقوله جلّ وعزّ: ﴿فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ١٤]، وأخبرني أنّه سميع بصير، فقلتُ بالخبر: سميع بصير، ولم يخبرني أنّ له سمعا وبصرا فأمسكتُ.

فقال المأمون: ما هو بمشبّه فلا تكذبوا عليه.

قال: فقال لي بِشْرٌ: فما معنى العلم؟

فقلت له - يعني -: لا أعلم.

فقال: لو ورد عليك رجلان فقالا: ما معنى العلم؟ فحلف أحدهما بالطّلاق: إنّ العلم هو الله، وإنّ الله هو لا غيره. وقال الآخر: إنّ العلم غير الله، ما كان جوابُك؟

قال: فقلتُ له: أمّا مسألتُك: ما معنى العلم؟ فإنّك سألتني عمّا لم يخبرني الله ﷻ به ولم يخبر به أحدا، فأمرتني أن أقول على الله ما لا أعلم، وما لم يُطْلِعْ عليه أحدا، فلولا أمرتني أن أمسك عمّا حجب الله تعالى عِلْمَه عنّي وعن جميع الخَلْقِ القَوْلُ به، وأمرني الشّيطان أن أقوله[1]:

قال الله ﷻ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وقال: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم

(١) في الحيدة: وتأمرني بما أمرني به الشّيطان.

بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٨-١٦٩].

قال عبد العزيز: ثمّ أقبلتُ على المأمون فقلتُ: يا أمير المؤمنين، إنّ بِشْرًا أُفْحِمَ فلم يكن عنده جواب، فسأل عمّا لم يكن له أن يسأل عنه، ولا ينبغي لأحد أن يجيب فيه، إذ كان الله تعالى قد تفرّد به ولم يُظْهِرْ عليه أحدا، فإنّما أراد بِشْرٌ أن يقول النّاسُ: إنّ عبد العزيز سأل بِشْرًا عن مسألة فسأله بِشْرٌ عن مسألة فلم يجبه عمّا سأله، وبِشْرٌ يا أمير المؤمنين مِنْ مسألتي ومسألته ـ يعني ـ على غير السَّواء، سألتُه عمّا أَعْلَمَه ربُّه ﷻ به، ووَقَّفَهُ عليه بالإعلام، وتعبّده بالإيمان به؛ لقوله ﷺ: ﴿وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ﴾ [الشورى: ١٥]، فأبى أن يقرّ به، وسألني عن معنى العلم، وقد ستر ذلك عنّا وعنه، فإنّما يدخل النّقص[(١)] عليّ لو كان بِشْرٌ يعلم ـ أو أحدٌ من العلماء ـ ما العلم، فأمّا ما اجتمع أنا وجميعُ الخَلْقِ على الجهل بمعرفته فلم يكن الضّرر داخلا عَلَيَّ دونه، وهذه مسألة لا يحلّ / [٦٢أ] لمؤمن أن يسأل عنها، ولا يكون للمؤمن[(٢)] أن يجيب فيها؛

(١) في الحيدة: النّقض.

(٢) كذا في الأصل «للمؤمن»، وضبّب النّاسخ على نصفها فقط «للمؤ»، وأبقى «من» دون تضبيب، ثمّ كتب لاحقا فوقها «لمؤمن»، وضبّب أيضا على نصفها الأوّل، ثمّ رسم فوقهما كلمة «المؤمن»، وضبّب أيضا على نصفها الأوّل، ووضع رمزا غريبا على نصفها الثّاني وهو حرف «س» إشارة منه إلى نسخة أخرى، وهذا يؤكّد لنا أنّ النّاسخ مع جلالة هذا الأصل الأصيل الذي ينسخ منه عنده أيضا أصلان آخران رمز لأحدهما بالحرف «س»، والذي في كتاب الحيدة للكناني: «لأحد» بدل «لمؤمن».

لأنّ الله ﷻ أمسك فلم يكن لأحد أن يتكلّفه، ولا يخبر عنه، ولا لسائل أن يسأل عنه، فلمّا كان علينا أن نقول: «سميع بصير» قُلْنَا، وليس لنا أن نقول بأنّ له سمعا وبصرا[(١)].

---

(١) نحسب ـ كما بيّناه من قبل ـ أنّ الإمام الكناني راعى صيغة النّصّ الحرفيّة في هذا الباب فجملة «سميع بصير» وردتْ في مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾، بخلاف جملة: «له سمع وبصر» فلم ترد ـ في نظره ـ بهذه الصّيغة تحديدا، وانتقده المؤلّف في هذا وأرجع السّبب إلى تقصير منه في معرفته بالسّنن، وغير خاف ـ إن شاء الله ـ أنّ ذلك لا يعني نفي القول بأنّ لله تعالى سمعا يسمع به، وبصرا يبصر به، فالسّميع والبصير اسمان لله، والسمع والبصر صفتان له، فالاسم ما تسمّى الله به، والصّفة ما اتّصف الله به، وهذا ما درج عليه أهل السّنّة والجماعة من إثبات صفتي السّمع والبصر، لكن مع نفي التّشبيه والتّمثيل والتّكييف، أمّا الجهميّة وأضرابهم من المعتزلة ـ والكناني مباين لهم ـ فنفوا صفة السّمع والبصر، وزعموا أنّ الله تعالى يسمع بذاته ويبصر بذاته، وأهل السّنّة أثبتوا الصّفتين وفوّضوا الكيفيّة، ونفوا التّشبيه والتّمثيل فسلموا، قال الحافظ الخطيب البغدادي ـ عصريّ المؤلّف ـ في جواب له في الصّفات ٧٣ ـ ٧٥: «أمّا الكلام في الصّفات فإنّ ما روي منها في السّنن الصّحاح مذهب السّلف رضوان الله عليهم إثباتها وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيفيّة والتّشبيه عنها...والأصل في هذا أنّ الكلام في الصّفات فرع على الكلام في الذّات، ويحتذي في ذلك حذوه ومثاله، فإذا كان معلوما أنّ إثبات ربّ العالمين إنّما هو إثبات وجود لا إثبات كيفيّة، فكذلك إثبات صفاته إنّما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف، فإذا قلنا: لله تعالى يد وسمع وبصر، فإنّما هي صفات أثبتها الله تعالى لنفسه، ولا نقول إنّ معنى اليد القدرة، ولا إنّ معنى السّمع والبصر العلم، ولا نقول إنّها جوارح، ولا نشبّهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل، ونقول: إنّما وجب إثباتها لأنّ التّوقيف ورد بها، ووجب نفي التّشبيه عنها، لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾». وللمؤلّف كلام قيّم عن صفتي السّمع والبصر في رسالته إلى أهل زبيد ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

قال عبد العزيز: فقلتُ لبِشْرٍ: حين تسألني ما العلم؟ وتستدعيني أن أقول على الله ﷻ قولا لم يَقُلْه، هل تجوز مثل هذه المسألة في خَلْقٍ مِنْ خَلْقِ الله ﷻ؟

وقد قال الله ﷻ: ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٤٤]، فلو ورد عليك ثلاثة نفر فحلف أحدهم أنّ الأقلام خشبٌ، وحلف آخر أنّها قصبٌ، وحلف الآخر أنّها خُوصٌ، كان عَلَيَّ أن أميِّز قول هؤلاء؟

وقال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦]، فلو ورد عليك رجلان فحلف أحدهما أنّها الزُّهَرَةُ، وحلف الآخر أنّه المشتري، كان عَلَيَّ أن أنظر بين هذين أيّهما المصيب من المخطىء؟

وقال الله ﷻ: ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٤]، فلو أنّ ثلاثة نفر وَرَدُوا حَلَفُوا؛ فقال أحدهم: إنّ المؤذِّن مَلَكٌ. وقال الآخر: هو إنسيٌّ. وقال الآخر: هو جنّيّ. كان عَلَيَّ أو على أحدٍ من النّاس أن يقضي بينهم؛ إلّا أن يكون أخبر في كتابه ﷻ كيف ذاك، أو على لسان نبيّه ﷺ، فإذا لم يوجد شيء من هذا عن الله ﷻ، ولا عن رسوله ﷺ، لم يكن لأحد أن يصل الخبر بتفسير من تلقاء نفسه، فإذا كان هذا لا يجوز في خَلْقٍ مِنْ خَلْقِ الله فكيف تجوز هذه المسألةُ، والجوابُ - يعني - عنها في الله ﷻ، وقد حرّم الله على النّاس أن يقولوا عليه ما لا يعلمون.

قال عبد العزيز: ورأيتُه قد حَارَ في يدي»(١).

قال أبو نصر: الذي ذكره عبد العزيز بن يحيى الكناني من وجوب ترك القول في الصِّفات بما لا يكون في الكتاب، ولم يأت عن الرّسول ﷺ هو الصّواب، وإليه يذهب أصحابنا(٢)، إلّا أنّ عبد العزيز عند أئمّتنا غير مقبول في كثير من مسائل الاعتقاد منها: أنّه كان يقول: إنّ الإيمانَ المعرفةُ. / [٦٢ب] كما قاله جَهْمٌ، وعنه أخذ أبو محمّد ابن قتيبة وغيره القول بذلك(٣).

وأمّا الذي ذكره(٤) في مناظرته بِشْرَ بن غِياثٍ من وجوب الإمساك عن ذِكْر السّمع والبصر فلتقصير منه في معرفة السُّنن؛

---

(١) إلى هنا انتهى سياق المؤلِّف لمناظرة الكناني لبشر بن غياث المرِّيسي، وهو سياق نادر فيه ألفاظ كثيرة لم ترد في كتاب الحيدة، وفي الحيدة كثير ممّا ليس في سياق المؤلِّف، وقد روى مناظرة الكناني لبشر بن غياث المرّيسي الحسين بن بشر ودبيس الصّائغ ومحمّد بن فرقد كما في سياق ابن بطّة في الإبانة ٦/ ٢٢٥، وكتاب الحيدة ٢١، ومحمّد بن المهلّب الخشّاب كما في سياق السِّجْزي في كتابه هذا. ومناظرة الكناني لبشر فيها من الحجج الباهرة والأدلّة السّاطعة ما يقطع باطل الجهميّة وأضرابهم من القائلين بخَلْق القرآن العظيم.

(٢) يعني أهل الحديث والأثر.

(٣) حكم المؤلِّف على عبد العزيز بن يحيى الكناني بما ذكر هو من مخبّآت كتاب الإبانة هذا، أمّا ابن قتيبة ـ خطيب أهل السّنّة ـ فالسِّجْزي انتقده في هذا الكتاب خاصّة في مسألة اللّفظ، أمّا قضيّة الإيمان فالذي دلّ عليه كلام ابن قتيبة جعل الإيمان بالقول والعمل والاعتقاد على ما قرّره أهل السّنّة والجماعة، وينظر: مناهج اللّغويّين في تقرير العقيدة إلى نهاية القرن الرّابع الهجري للأستاذ محمّد الشّيخ عَلْيُو محمّد ٢٨٢، وللأستاذ عليّ بن نفيع العلياني كتاب عقيدة الإمام ابن قتيبة، من منشورات مكتبة الصّدّيق بالطّائف عام ١٤١٢هـ.

(٤) يعني عبد العزيز بن يحيى الكناني.

فإنه قد ورد عن النّبيّ ﷺ حديثٌ في ذِكْرِ الحُجُبِ وفيه: «لولا ذلك لأحرقتْ سُبُحاتُ وجهه ما أدركه بَصَرُه»(١).

وروي عن عائشة رضي الله عنها أنّها قالت: «سُبْحانَ مَنْ وَسِعَ سَمْعُه الأصواتَ، كانت خَوْلَةُ تكلِّم النّبيّ ﷺ وأنا في الحُجْرَة فلا أسمع صوتها، وقال الله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]»(٢).

ومثل هذا لا يُطْلِقُه الصّحابي إلّا عن توقيف، وقد جاء مسندا في السّمع والبصر غَيْرُ ما ذكرناه، ونحن نورده إن شاء الله عند ذِكْرنا تلك المسألة.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند ٣٢/ ٣٥٧، رقم: ١٩٥٨٧، ومسلم في الصّحيح ١/ ١٦١، رقم: ١٧٩، وابن ماجه في السّنن ١/ ١٣٥، رقم: ١٩٥، وابن بطّة في الإبانة الكبرى ٧/ ٣٢٥، رقم: ٢٥١ وغيرهم من طرق عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن عمرو بن مرّة، عن أبي عبيدة، عن أبي موسى الأشعري بنحوه مرفوعا. وتابع المسعوديُّ عصريَّه الحافظَ الأعمش، أخرجه أحمد في المسند ٢٢/ ٣٥٧، رقم: ١٩٥، رقم: ١٩٥٨٧، وابن ماجه في السّنن ١/ ١٣٥، رقم: ١٩٦ وغيرهما من طرق عن وكيع، عن المسعودي، عن عمرو بن مرّة بنحوه.

(٢) علّقه البخاري في صحيحه ٩/ ١١٧ فقال: وقال الأعمش، عن تميم، عن عروة، عن عائشة قالت: «الحمد لله الذي وسع سَمْعُه الأصواتَ، فأنزل الله تعالى على النّبيّ ﷺ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾». ووصله جماعة منهم أحمد في المسند ٤٠/ ٢٢٨، رقم: ٢٤١٩٥، والنّسائي في الكبرى ٥/ ٢٧٦، رقم: ٥٦٢٥، والمجتبى ٦/ ١٦٨، رقم: ٣٤٦٠، وابن ماجه في السّنن ١/ ١٣٠، رقم: ١٨٧، وابن بطّة في الإبانة ٧/ ١١٤، رقم: ٨٥، والحاكم - شيخ المؤلِّف - في المستدرك ٢/ ٤٢٣، رقم: ٣٧٩١، من طرق عن الأعمش به، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرّجاه». ووافقه الذّهبي.

وأمّا تعلّقُ بِشْرٍ بقول الله ﷻ: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢، الرّعد: ١٦، الزّمر: ٦٢، غافر: ٦٢]، فلا يدلّ ذلك على ما قصده من إثبات خَلْقِ القرآن، فإنّ الله تعالى قال: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥]، ولم تدمّر تلك الرّيحُ جميعَ المُحْدَثات.

وقال سبحانه: ﴿تُجبَى إِلَيهِ ثَمَرَتُ كُلِّ شَيءٍ﴾(١) [القصص: ٥٧]، وكثير من ثمرات ما في الآفاق لا توجد بمكّة البتّة، فعُلِمَ بذلك أنّ قوله: ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ لم يُرَدْ به العموم في جميع الأشياء، فجاز خروج بعضها عن الكلام.

والله تعالى يقول: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩]، والمتكلّم لا يدخل تحت حكم إطلاقه عند العرب(٢)، ألا ترى أنّ الرّجل قد يقول: كلّ من حضر الوَقْعَةَ فله كذا وكذا، وليس يريد بذلك نفسه. والله سبحانه خالق كلّ شيء، هو سِوَاهُ ودُونَهُ وخِلافُهُ وغَيْرُه(٣)، والله تعالى بجميع صفاته غير مخلوق،

---

(١) قوله سبحانه: ﴿تُجبَى﴾ جوّدت في الأصل بالتّاء، وهي قراءة نافع وأبي جعفر ورُوَيْسٍ، وقرأ الباقون: ﴿يُجْبَىٰ﴾ بالياء، ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السّبع لمكّي بن أبي طالب ـ عصريّ المؤلّف ـ ٢/ ١٥٧، والنّشر في القراءات العشر لابن الجزري ٣/ ١٢٣.

(٢) كتب أحدهم هنا في الحاشية اليمنى بخطّ ثخين: «ينقل» أي للاستفادة من هذا النّصّ.

(٣) أي كلّ شيء من المخلوقات هو سوى الله، ودون الله، وخلاف الله، وغير الله، وهو ﷻ مباين لخلقه بذاته العليّة المقدّسة، والقرآن هو كلام الله، من الله بدأ، وإلى الله يعود، وهو غير داخل في عموم ما خلق من الأشياء كما زعمته الجهميّة وأضرابهم، والمؤلّف استعمل هذا الأسلوب مرارا في معرض الرّدّ على المعتزلة والأشاعرة في قضيّة التّعاقب في كلام الله تعالى، =

والقرآن من صفاته، فلا يدخل تحت عموم قوله: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: ١٠٢، الرّعد: ١٦، الزّمر: ٦٢، غافر: ٦٢].

وعلى أصول المعتزلة لا معنى لتعلّقهم بهذا القول؛ لأنّ أفعال العباد كلَّها حَسَنَها وسَيِّئَها ـ على اختلافها وكثرتها ـ ليست بخَلْقِ لله عندهم، بل هم يخلقونها، والآية حجّة عليهم في تلك المسألة بحكم العموم، وأفعالُ الخَلْقِ دون الله / [٦٣أ] وسواه، فلا يخرج من عموم قوله: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾، فقد دارت الحجّة عليهم من حيث حسبوها لهم.

وقد تعلّقت المعتزلة بقول الله سبحانه: ﴿جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾ [الزّخرف: ٣]، فقالوا: الجَعْلُ بمعنى الخَلْقِ، وزعموا أنّ معنى قول الله سبحانه: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النّساء: ١٦٤] أي: أَوْجَدَ كلاما سَمِعَه(١).

وهذا الذي قالوه غير صحيح.

فأمّا الجَعْلُ فإنّه عند العرب يكون بمعنيين:

أحدهما: بمعنى الخَلْقِ، وهو إذا كان متعدّيا إلى مفعول واحد لا يجاوزه البتّة، كقول الله ﷻ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ﴾ [الأنعام: ١]، وكذلك قوله: ﴿وَجَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩، الزّمر: ٦]، فهذا وما كان مِثْلَه

= مثل قوله: «خلافا لكلام الله وغيره وسواه ودونه»، وقوله: «وزعم أنّه غَيْرُ كلام الله وسواه وخِلافُه».

(١) في الحاشية اليسرى شرطتان أشار بهما النّاسخ إلى فراغه من المعارضة والمقابلة الثّانية في هذا الموضع كما تقدّم لنا ذلك مرارا.

بمعنى الخَلْقِ.

وقد يأتي الجَعْلُ والمراد به التَّصْيير والتَّسْمية دون الخَلْقِ؛ وذاك إذا جاء متعدِّيا إلى مفعولين:

كقول الله ﷻ: ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل: ٩١].

وكقوله سبحانه: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾ [ص: ٢٦].

وكقوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا نَكَالًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا﴾ [البقرة: ٦٦].

والله سبحانه قديم[١] لم يَزَلْ، وإنّما جعلوه شاهدا عليهم وكفيلا فيما ذكروه، وداود عليه السلام قد كان تقدّم خَلْقُ الله إيّاه، وإنّما جعله خليفةً في الوقت الذي أراد ذلك، ولم يُحدِثْ خَلْقه مرّة أخرى.

وفي هذا المعنى قول الرّجل لامرأته: جعلتُ أمركِ بيدكِ.

ولن يجد أحد في القرآن جَعْلًا متعدّيةً إلى مفعول واحد في باب القرآن؛ فبان بذلك أنّ قوله سبحانه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣] لم يُرَدْ به الخَلْقُ[٢].

وقد أخبر الله سبحانه عن إبراهيم عليه السلام بما سأله حيث قال:

---

(١) تقدّم لنا أنّ إطلاق اسم «القديم» على الله سبحانه هو هنا من باب الإخبار كما يخبر عن سلطانه أنّه قديم، ويتسامح فيه عدد من أهل الحديث والأثر كما بيّنه شيخ الإسلام ابن تيميّة وغيره، أمّا إدراجه ضمن أسماء الله الحسنى التي يدعى بها الرّبّ ـ كما فعل المتكلّمون ـ فليس في الكتاب والسّنّة الصّحيحة ما يعضده، وفي اسمه «الأوّل» ﷻ غنية عن ذلك، وصدق النّبيّ ﷺ القائل: «أنت الأوّل فليس قبلك شيء».

(٢) هذا المبحث في الجَعْل ومعنييه، والرّدّ على المحتجّين لخَلْقِ القرآن بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾، وشعر أميّة بن أبي الصّلت كلّه مقتبس من كتاب الإمام ابن قتيبة الاختلاف في اللّفظ والرّدّ على الجهميّة والمشبّهة ٣٨ ـ ٣٩.

﴿وَٱجۡعَل لِّي لِسَانَ صِدۡقٖ فِي ٱلۡأٓخِرِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٨٤]، يريد بذلك كلاما حسنا، وذِكْرًا جميلا، والعرب تسمِّي الكلام لسانا؛ لأنّه في العادة يصدر عن اللِّسان[(١)]، وقد قال بعضهم:

فَاسْمَعْ لسانَ الله كيف شُكُولُهُ[(٢)]

أراد بذلك: اسمع كلام الله كيف اتِّساقُه[(٣)].

وقال الله سبحانه: ﴿وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيّٞ مُّبِينٌ﴾ [النّحل: ١٠٣] أي: كلام عربيّ.

فقول الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النِّسَاء: ١٦٤] معناه / [٦٣ب][(٤)] عند العرب أنّه أتاه بالكلام من عنده كما تقول: تَطَوَّلَ الله علينا أي أتانا بالطَّوْل من عنده. وكما يقال: تَخَشَّعَ فلان أي أتى بالخشوع من نفسه. ولو كان سبحانه أَوْجَدَ كلامًا كما زعموا وأَسْمَعَه موسى لم يَجُزْ عند العرب أن يقال: تكلّم أو كلّم. بل كان الوجه أن يقال: أَكْلَمَ الله موسى إكْلامًا، كما يقال: أَقْبَرَ الله الميّتَ أي جعل له قبرا، وأَرْعَى الله الماشية أي جعل لها مَرْعًى، وأشباه هذا كثير، وأهل اللّغة بها عارفون؛ فالذي قالته المعتزلة غير جائز في اللّغة، وهو منكر في السَّمْع، فلا معنى للالتفات إليه.

---

(١) في الحاشية اليسرى شرطتان أشار بهما النّاسخ إلى فراغه من المعارضة والمقابلة الثّانية في هذا الموضع كما تقدّم لنا ذلك مرارا.

(٢) من شعر أميّة بن أبي الصّلت، وتمام البيت: عجبٌ وينبيك الذي تستشهدُ، وقد عزاه إليه ابن قتيبة في كتابه الاختلاف في اللّفظ ٣٩، وينظر: ديوان أميّة بن أبي الصّلت من جمع د. عبد الحفيظ السّطلي ٣٥٢.

(٣) في حاشية الأصل قيد بلاغ معارضة نصّه: «عورض» أي بالأصل المنقول عنه.

(٤) هنا قبالة رأس الورقة قيد بلاغ معارضة نصّه: «عورض».

وتعلّقوا أيضا بقول الله سبحانه: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦]، فقالوا: الإذهاب يتعلّق بالمُحْدَثات فدلّ ذلك على حَدَثِه.

وهذا غلط لأنّ الإذهابَ وإن كان متعلِّقا بالمُحْدَثات في بعض الأوقات فإنّه في هذا الموضع بخلاف ذلك؛ وذلك أنّ إذهاب المُحْدَثات إفناؤُها، وهاهنا المراد بإذهاب القرآن رَفْعُه من الدّنيا بعد أن أُنْزِلَ إليها، وعَوْدُه إلى الله سبحانه الذي أنزله، لا أنّه يَذْهَبُ ذهابَ فناءٍ.

«يوشك أن يُنتزع هذا القرآنُ من بين أظهركم، يُسْرَى عليه في ليلة، فَيُذْهَبَ بما في الصّدور وبما في المصاحف»[(١)].

وورد أيضا في الحديث: «لا تقوم السّاعة حتّى يرفع القرآن»[(٢)].

---

(١) أخرجه عبد الرّزّاق في المصنّف ٣/ ٣٦٢، رقم: ٥٩٨٠، والبخاري في خلق أفعال العباد ٨٦، والطّبراني في المعجم الكبير ٩/ ١٤١، رقم: ٨٦٩٨، وابن بطّة في الإبانة ٥/ ٣٦٥، رقم: ١٧٥وغيرهم من طريق عبد العزيز بن رفيع، عن شدّاد بن معقل، أنّ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «لينتزعنّ هذا القرآن من بين أظهركم. قال: قلتُ: يا أبا عبد الرّحمن، كيف ينتزع وقد أثبتناه في صدورنا، وأثبتناه في مصاحفنا؟ قال: يُسْرَى عليه في ليلة فلا يبقى في قلب عبد منه ولا مصحف منه شيء...». وهذا قول صحابيٍّ ولا يقال مثله بالرّأي فله حكم الرّفع، قال الهيثمي في مجمع الزّوائد ٧/ ٥١: «رواه الطّبراني ورجاله رجال الصّحيح غير شدّاد بن معقل وهو ثقة». وقال ابن حجر في فتح الباري ١٣/ ١٦: «سنده صحيح».

(٢) علّقه بهذا السّياق من قول ابن مسعود رضي الله عنه الحافظُ البغوي في شرح السّنّة ١/ ٣١٧، وعزاه السّيوطيُّ في جامع الأحاديث ١٦/ ٣٠٤ للسّجزي في الإبانة =

وأتى أيضا: «لا تقوم السّاعة حتّى يرجع القرآنُ من حيث نزل»(١).

وجاء في وجوه ما نسخ من القرآن أنّ وجها منها مَحْوُهُ من الصّدور حتّى لا يبقى له حافظ، وهذا المعنى موجود اليوم فينا، وذاك أنّ الواحد قد يُنَسَّى كثيرا من القرآن بعد حفظه إياه، فذاك الذي نُسِّيَ رُفِعَ من صدره، وأُذْهِبَ به عنه، وهو محفوظٌ في الحال في صدور آخرين، ومُثْبَتٌ في المصاحف.

وقد أوضحنا فيما تقدّم أنّ الكلام من الله ليس بمُحْدَثٍ، وقد مضى حينٌ ولم ينزل فيه إلى الدّنيا من كلام الله شيء، وكان الكلام موجودا به ﷻ قبل نزوله إلى الخَلْقِ، ثمّ / [٦٤أ] لمّا نزل إليهم لم يتغيّر سبحانه بإنزاله عليهم عمّا كان عليه قبل ذلك، ولم تفارقه الصّفة، كذلك جائزٌ أن يَرْفَعَ ما أَنْزَلَ فلا يبقى في الدّنيا منه

= وأبي نعيم من حديث ابن عمر مرفوعا ولفظه: «لا تقوم السّاعة حتّى يرفع الرّكن والمقام». وعزاه السّيوطي أيضا في الدّرّ المنثور ٥/ ٣٣٥ بهذا السّياق لمحمّد بن نصر في كتاب الصّلاة، وأخرجه ابن عبد الحكم في فتوح مصر والمغرب ٢٨٤، والدّيلمي في مسند الفردوس ـ كما في السّلسلة الضّعيفة رقم: ٢٥٠٣ ـ من طريق ابن لهيعة، عن أبي زرعة عمرو بن جابر، عن عبدالله ابن عمرو مرفوعا به، وضعّفه الألباني من أجل ابن لهيعة وشيخه أبي زرعة، وقد خالف ابنَ لهيعة عبد الله بنُ وهب فرواه عن عمرو بن الحارث، عن عبدالله بن عمرو موقوفا أخرجه المستغفري ـ عصريّ السِّجْزي ـ في فضائل القرآن ١/ ٢٨٩، رقم: ٢٨٥، وإسناده لا بأس به كما قاله محقّقه الفاضل د. أحمد السّلّوم وفّقه الله تعالى.

(١) تقدّم للمؤلّف مسندا بإسناد ضعيف موقوفا على عبد الله بن عمرو بن العاص ﵄، وورد مرفوعا أيضا من حديثه بإسناد ضعيف هو الآخر، وله شاهد من حديث جابر يأتي عند المصنِّف في كتابه هذا بإسناد فيه ضعف أيضا.

شيء، لا في الصدور ولا في المصاحف، ولا يقتضي ذلك فناءه وبداءه في الحقيقة، فإذا ثبت بما ذكرناه فيما تقدم أنّ القرآن من صفات الله سبحانه، ومعلوم أنّ الله سبحانه لن يزول، بل هو باقٍ أبدًا، فحُكْمُ كلامه حُكْمُ ذاته تعالى يقتضي أن يكون باقيا أبدا.

فبان بهذا أنّ قوله سبحانه: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦] لم يُرِدْ به إفناءه وإنّما أراد به رَفْعَه والله أعلم.

وتعلّقوا أيضا بقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]

وبقول ابن عبّاس: «وكتابكم هذا أَحْدَثُ الكتب عهْدًا بالله»[1].

فمن النّاس من أجاب عن الآية بأنّ المرادَ بالذِّكْرِ الرّسولُ وهو مُحْدَثٌ، وفيه ضَرْبٌ من التّعسّف فإنّه قد جاء في موضع آخر لا يقتضي إلّا القرآن.

والصّحيح من الانفصال أنّ وجود القرآن قبل وجود الخَلْقِ قد صحّ بما تقدّم ذِكْرُنا له من الأدلّة، وزال عنه معنى الحَدَث بذلك، فلا يجوز أن يُحْكَمَ بحَدَثِه في ثاني الحال، وإنّما العرب من عادتها أن تسمّي الشّيء باسم الشّيء إذا كان قريبا منه، أو كان منه بسبب، فلمّا كان النّزول بالقرآن إلى الدّنيا مُحْدَثًا، وذلك

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٩/ ١٥٣، رقم: ٧٥٢٢، وابن عبد البرّ - عصريّ المؤلّف - في جامع بيان العلم وفضله ٢/ ٨٠٥، رقم: ١٤٩٦ والسّياق له، من قول عبد الله بن عبّاس رضي الله عنهما، وورد أيضا من قول كعب الأحبار أخرجه ابن أبي حاتم بسند حسن كما في فتح الباري لابن حجر ١٣/ ٤٩٩.

سبب وجوده عند الخَلْقِ بعد أن لم يعرفوه، وكان النزول به من أسبابه، جاز أن يطلق ذلك على الذِّكْر توسّعاً، فإنّ القرآن نزل بلغة العرب وعلى ما يعرفونه في مُعْتادهم، وهكذا أراد ابن عبّاس ـ والله أعلم ـ أنّ نزول جبريل ﷺ به ووجودَه حِفْظًا وكَتْبًا في الدّنيا متعلّقان بوقت قريب، وسماعُ جبريل إيّاه أقربُ من سماعه لما تقدّمه من الكتب المنزلة، فالحَدَثُ متعلِّق بوصوله إليه، وتوجّهِ التّكليف علينا به، لا بالذِّكْرِ في نفسه والله أعلم.

وتعلّقوا أيضا بأنّه نَظْمٌ يَدْخُلُه التّعاقبُ[1]، فالحرْفُ المتأخِّرُ عمّا تقدّمه مُحْدَثٌ[2].

ولنا في الجواب عن هذا الاعتراض طرقٌ أَسَدُّها:

أنّ الكتاب والسّنّة قد دلّا / [٦٤ب] على أنّ هذا النَّظْمَ العربيَّ كلامُ الله، وصفةٌ لذاته؛ فابتغاء الشُّبه للفتنة من بعد ذلك

---

(١) أي تعاقب الكلمات والحروف وورود بعضها عقب بعض في الكلام، وهذا ثابت في كتاب الله، واحتجّ له المصنّف بعدّة أدلّة في هذا الكتاب، وأيضا التّعاقب ثابت في كلام الخلق، لكن شتّان بين التّعاقبين، والجهمية وأضرابهم اتّخذوا التّعاقب مطيّة للقول بخلق القرآن، فقاسوا كلام الخالق على كلام المخلوق وهو قياس باطل، والله سبحانه يتكلّم بما يشاء، كيف يشاء، متى يشاء، ويحدث سبحانه من أمره ما يشاء، وكلّ ذلك على ما يليق بجلاله وعظمته وكماله، وكلام الرّبّ سبحانه منزّه عن كلّ نقص، وهو صفة له ﷻ. وينظر تعليق لطيف من المؤلّف على شبهة التّعاقب الباطلة في رسالته إلى أهل زبيد ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

(٢) هنا أسفل الورقة قيد مقابلة بخطّ العلّامة عبد الكريم الأثري نصّه: بلغت المعارضة بالأصل المسموع من المصنّف رفع الله درجته. وعنده فائدة عزيزة أخرى تفيد أنّ هذا الأصل من كتاب الإبانة عورض مرّة ثانية بأصل قديم مسموع على المؤلّف رحمة الله عليه.

ضلال وجهل، لا يحلّ لسائل أن يسأل عمّا سألوا عنه، ولا يجوز للمجيب أن يجيب فيه، بل يقال: قد ثبت نَفْيُ الحَدَثِ عن القرآن بالحجج القاطعة التى ذكرنا بعضها فيما مضى، فلا معنى للإصغاء إلى ما خالف ذلك.

ومن أصحابنا من قال: إنّ التّعاقب(١) إنّما يوجد منّا إذا كتبناه أو قرأناه لعجزنا عن أدائه إلّا كذلك؛ لأنّه متعلِّقٌ منّا بأدواتٍ ما في وُسْعِها الإتيانُ بالشّيء إلّا على هذا المعنى، فأمّا من لا يُكَيَّفُ ولا يوصفُ بأداةٍ وجارحةٍ فلا يتصوّر التّعاقبُ في تكلّمه.

واحتجّوا على صحّة هذه الطّريقة بأنّا نعلم أنّ الله تعالى يتولّى يوم القيامة محاسبة الخَلْقِ بنفسه في وقت واحد، وكلّ واحد منهم مُخاطَبٌ بما كان منه ومُحاسَبٌ عليه، فَعُلِمَ بذلك ارتفاعُ التّعاقب هناك، وهذا له معنى ولكنّ النّصّ لا يُعْطِيناه فلا ينبغي أن نعتمد عليه.

ومن أصحابنا من قال: التّعاقب صحيح، وليس ذاك بمُوَهِّن ما قلناه، فإنّ الله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وأزمان إيجاد المُحْدَثات مختلفة، فالظّاهر يقتضي قوله سبحانه ـ لكلّ شيء منها إذا أراد كونه فى وقته ـ: كُنْ، ودَفْعُ هذا الظّاهر كفر بالاتّفاق، وقد بيّنّا فساد

---

(١) في ها الموضع من حاشية الأصل توضيح بأنّ المقصود بالتّعاقب هو «تعاقب الحروف»، وقد سبق لنا زيادة توضيح لهذا المصطلح الكلامي، ولا ريب أنّ كاتب هذا التّوضيح عالم فقيه واع له دراية بمثل هذه المصطلحات، وهو قد قيّد مرارا عناوين مختصرة لفقرات مهمّة من كلام المصنّف كأنّه نوى الاستفادة منها في تأليف خاصّ.

التأويل الذي قيل فيه قبل هذا.

والله سبحانه قال: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩].

ومعلوم أنّه تعالى أراد خَلْقَ آدم قبل خَلْقِ عيسى، وقد علّق ذلك بقوله: ﴿كُن﴾، فقوله لعيسى عليه السلام: ﴿كُن﴾ بعد قوله لآدم عليه السلام: ﴿كُن﴾، لا انفصال لمسلم عن هذا، ومن رام الانفصال عنه كان رادًا لخبر الله سبحانه، وردّ خبره كفر بالاتّفاق.

وقد ثبت عن النّبيّ ﷺ أنه لمّا فرغ من الطّواف في الحجّ قال: «نبدأ بما بدأ الله به»(١)، فخرج إلى الصّفا، يريد قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، فبيّن عليه السلام أنّ الله سبحانه قد بدأ بذِكْر / [٦٥أ] الصّفا على ذِكْر المَرْوَة، وهذا نصّ في موضع الخلاف.

ثمّ قد أقرّ المخالفون بأنّ الله سميع بذاته، والسّميع عند العرب هو المُدْرِكُ للمسموعات على ما هي به، فالله سميع فيما لم يَزَلْ، ولا يجوز أن يقال: إنّه فيما لم يَزَلْ كان يسمع أصواتَ الخَلْقِ ولا خَلْقَ إذ ذاك، ولمّا أوجدهم وأوجد أفعالهم جاز أن يوصف بأنّه سميع لأصواتهم، ولم يَلْحَقْه بذلك تغيّر عمّا كان عليه؛ فعلم بما ذكرناه أنّ التّعاقب في القرآن لا يقتضي حَدَثَه.

وهذا الوجه أيضا وإن كان صحيحا على أصلنا فالمعتزلة لا

---

(١) جزء من حديث جابر رضي الله عنه في وصف حجّته ﷺ أخرجه مسلم في الصّحيح ٢/٨٨٦، رقم: ١٢١٨، لكن في سياقه: «أبدأ»، وعند غير مسلم «نبدأ» كما ذكره المؤلّف.

يدعون لقبوله؛ لأنّ عندهم أنّ المراد بقوله: ﴿كُن﴾ تكوينُه لا غير، والتّكوين عندهم ليس بقول في الحقيقة، فإذا أجبناهم بهذا الجواب احتجنا أن نرجع إلى إثبات ما قلناه في معنى ﴿كُن﴾ ثانيا، وذاك تعب قد غنينا عنه.

والصّواب ما ذكرناه أوّلا، وقد قال الله تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه: ١١٣]، معناه: يجدِّد عندهم ما لم يكونوا يعرفونه.

وقال في هذا المعنى: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَٰكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ﴾ [الشورى: ٥٢].

والجَعْلُ قد بيّنّا حُكْمَها[(١)] في باب القرآن، فالظّاهر أنّ الحَدَثَ متعلِّق بوجوده عندنا ونزوله علينا، لا أنّه في نفسه وبالله التّوفيق.

وتعلّقوا أيضا بأنّ الحرف والصّوت لا يوجدان في الشّاهد[(٢)] إلّا من أدوات معروفة، ومخارج معلومة، ومن أثبت ذلك لله في ذاته كان مجسّما، والتّجسيم باتّفاقنا كفر، وإذا لم يجز إثباته وكان الكلام غير منفكّ من الحرف والصّوت باتّفاقنا، لم يكن بُدٌّ من الاعتراف بحَدَثه في غير الله، وهذا الاعتراض فاسد من كلّ وجه.

---

(١) كذا في الأصل بهاء التّأنيث، والمقصود بيان ألفاظ الجَعْل في سياقات القرآن الكريم.

(٢) تقدّم لنا توضيح المراد بالشّاهد وأنّه مصطلح يجري في عبارات المتكلّمين يريدون به الأمر المعلوم للمستدِلّ به قبل العلم بالمستدَلّ عليه.

فأمّا في الشّاهد فقد أعلمنا الله سبحانه أنّ السّماوات والأرض ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، وأن جهنّم تقول يوم القيامة: ﴿هَلۡ مِن مَّزِيدٖ﴾ [ق: ٣٠]، وأنّ الأرض تحدِّث يومئذٍ أخبارَها، وأنّ الأيدي والأرجل والجلود تتكلّم، وما لشيءٍ ممّا ذكرناه / [٦٥ب] الأدواتُ التي يشيرون إليها، ولا المخارجُ التي يريدونها، ومن ادّعى أنّها لا تتكلّم وإنّما تدلّ متأمّلها على المعرفة ـ وذاك بمثابة الكلام منها ـ كان مكذِّبا بنصّ القرآن وظاهره، رافعا ما أثبته الله من زيادة التّقريع والتّوبيخ، دافعا ما قد تمدّح الله به من العظمة وانقياد ما دونه لطاعته طوعا أو كرها.

ومن أقرّ بما في الآيات ثمّ ادّعى أنّها تتكلّم حينئذ بأدواتٍ يتأتّى منها النُّطْقُ كان زائدا في النّصّ، والزّائد فيه ملعون بحكم الرّسول ﷺ حيث قال: «ستّةٌ لعنهم الله»، وفي رواية: «لعنتُهم وكلُّ نبيٍّ مجابٍ: الزّائد في كتاب الله»[1]، وفي الأصل أنّ الزّيادة في النّصّ غير مقبولة.

ثمّ لو جاز ذلك لصارت اليد شخصا مستحقّا لاسم آخر، وخرجتْ عمّا هي به، ولم يَجُزْ أن تسمّى يدا في الحقيقة، والله

---

(١) أخرجه التّرمذي في الجامع ٤/٢٦، رقم: ٢١٥٤، وابن أبي عاصم في السّنّة ١/١٤٩، رقم: ٣٣٧، وابن بطّة في الإبانة الكبرى ٤/١١٢، رقم: ١٥٣١ وغيرهم من طرق عن عبيد الله بن عبد الرّحمن بن موهب، عن عمرة، عن عائشة رضي الله عنها به مرفوعا، وأعلّه التّرمذي بالإرسال، وأخرجه الحاكم ـ شيخ المؤلّف ـ في المستدرك ٤/١٠١، رقم: ٧٠١١ من طريق أبي بكر بن محمّد بن عمرو بن حزم، عن عمرة به، وصحّحه على شرطه البخاري، وردّ الذّهبي بأنّ الحديث منكر بمرّة، ومال الشّيخ الألباني إلى تضعيفه في كتابه ظلال الجنّة في تخريج أحاديث كتاب السّنّة رقم: ٤٤.

سبحانه أثبت الكلام لليد، فمقتضاه أن تكون اليدُ على هيئتها الآن، وأيضا فلو أحدث الله لليد لسانا وشفتين كما زعموا لم يظهر للخَتْم على الأفواه معنى.

ولا خلاف أنّ المراد بالخَتْم على الأفواه، ومَنْعِ اللِّسان من النُّطْقِ الموجودِ منه في العادة، وإيجادِ الكلام من هذه الأعضاء التي لم تَجْرِ العادةُ بكلامها، إثباتُ الزِّيادة في الحجّة، والمبالغةُ في التَّقْريع، فثبت بما ذكرناه فسادُ ما ادّعوه.

وأيضا فَخَصْمُنا من المعتزلة وغيرهم لا يجد بُدًّا من الاعتراف بأنّ الله سبحانه قادر على أن يُنْطِقَ الجماد وهو على هيئته، وإذا وُصِفَ بالقدرة عليه بطل الاعتراضُ الذي ذكروه.

ويُبْطِلُ قولَ الأشعري أيضا أنّ السّماوات والأرض لمّا ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصّلت: ١١] كانتا من ذوات الأرواح، وقالتا ذلك على الحقيقة، فإثباتُه الأرواحَ لها إذ ذاك تقدّمٌ بين يدي الله ورسوله، وزيادةٌ في النّصِّ الواجبِ قَبولُه على ظاهره، وذلك جهل وضلال.

وفي الأثر ما لا خفاء به من كلام الذِّراع من الشّاة المسمومة، وتسبيح الحصى في كفّ / [٦٦أ] الجماعة(١)، وحنينِ الجذع

---

(١) يعني بالجماعة النّبيّ ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، ويشير المصنّف إلى ما رواه ابن أبي عاصم في السّنّة ٢/٥٤٣، رقم: ١١٤٦، والبزّار في المسند (البحر الزّخّار) ٩/٤٣١، رقم: ٤٠٤٠، والطّبراني في المعجم الأوسط ٢/٥٩، رقم: ١٢٤٤ من طرق عن أبي ذرّ رضي الله عنه قال: «إنّي انطلقتُ ألتمس رسول الله ﷺ في بعض حوائط المدينة فإذا رسول الله ﷺ قاعد، فأقبل إليه أبو ذرّ حتّى سلّم على النّبيّ ﷺ. قال أبو ذرّ: وحصيات موضوعة بين يديه، =

بصوت كصوت العِشار(١) عند مفارقة النبيّ ﷺ إيّاه بِرُقِيِّه إلى المنبر، وسلامِ الشّجر والحجر على النّبيّ عليه السلام، وتسبيحِ الطّعام بين يديه(٢) وغَير ذلك، وكلّ ذلك يبطل ما قاله المخالفون.

وأمّا وجود النّطق باللّغات المتعارفة بين الخَلْق ممّا فيه روح وله أدوات ولكن لم تَجْرِ عادتُها بالنّطق بهذه اللّغات فثابت أيضا مشهور، كالبهائم والطّير وغير ذلك، وسنورد بعض ما ورد فيه إن شاء الله في غير هذا الموضع.

وأمّا قولهم: إنّ المراد بذِكْر تسبيح الأشياء ما فيها من الدّلالة على وجود الصّانع، أو تسبيحُ من في تلك المواضع من أهل

= فأخذهنّ في يده فسبّحن في يده، ثمّ وضعهنّ في الأرض فسكتن، ثمّ أخذهنّ فوضعهنّ في يد أبي بكر فسبّحن في يده، ثمّ أخذهنّ فوضعهنّ في الأرض فخرسن، ثمّ أخذهنّ فوضعهنّ في يد عمر فسبّحن في يده، ثمّ أخذهنّ فوضعهنّ في الأرض فخرسن، ثمّ أخذهنّ فوضعهنّ في يد عثمان فسبّحن، ثمّ أخذهنّ فوضعهنّ في الأرض فخرسن». ولا تخلو طرقه من مقال لكن بمجموعهنّ يعتضد الحديث، وقال الهيثمي في مجمع الزّوائد ـ بعد أن عزاه للطّبراني في الأوسط ـ: «له طريق أحسن من هذا في علامات النّبوّة وإسناده صحيح». وصحّحه الألباني بطرقه في ظلال الجنّة، وهو من أمارات النّبوّة أصالة، وكرامات الصّحابة تبعا.

(١) العشار هي النّوق الحوامل التي أتتْ عليها من يوم أُرسل فيها الفَحْل عشرة أشهر، وحنين العِشار صُوَيْتٌ ضعيف ترجعه في صدورها رحمة لأولادها، ينظر: مطالع الأنوار لابن قرقول الوهراني ٢/ ٣١٧، وكشف المشكل من حديث الصّحيحين لابن الجوزي ٣/ ٥٧، والتّوضيح لابن الملقّن ٢٠/ ١٧٨.

(٢) يشير المؤلّف إلى أحاديث مشهورة في معجزاته ﷺ، ومواضعها من كتب الحديث معلومة في الصّحيحين وغيرهما، ولم نر حاجةً لتثقيل الحواشي بتخريجها، وسيورد المصنّف لاحقا بعضا منها.

التّسبيح لا غير، ففاسدٌ أيضا، والظّاهر دافع لهذا التّأويل؛ فإنّ الله تعالى قال: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [الإسراء: ٤٤]، فأثبتَ التّسبيح لها ولأهلها.

وفيما قالوه إثباتُ التّسبيح لأهلها دونها، فكان قولهم ردًّا لأحد الحُكْمَيْن وقد شملهما الظّاهر، ودلّ على بطلان قولهم.

وليس هذا في معنى ما قلناه جميعا في قوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]؛ لأنّ الاتّفاق حاصل على أنّ نُطْقَ القرية ـ بسؤال الخَلْق إيّاها من غير أمر من الله للخَلْقِ وإذنٍ للقرية في النُّطقِ ـ لا يكون، وأنّ العرب إنّما تطلق نحو هذا وتريد به أهل القرية، وهاهنا أثبت الله التّسبيح للسّماوات ولمن فيها، فكان وِزانُه[1]: «واسأل القرية ومن فيها»، وليس ذلك في الآية، فافترق الحُكْمُ في الموضعين.

وأمّا قولهم: إنّ المراد به دلالة الأشياء على وجود الصّانع لا غير ففي الآية ما يُوضِحُ فسادَه، وذلك أنّ الله تعالى قال: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡۚ﴾ [الإسراء: ٤٤]، فمن زعم أنّ المراد به دلالتُها على الصّانع فقد ادّعى فقه تسبيحها، وقد نفى الله ذلك.

ولا حجّة للخصم في قوله تعالى: ﴿تَسۡبِيحَهُمۡۚ﴾ فيقول: إنّ المرادَ به العقلاءُ دون مَنْ سواهم، فإنّ جَمْعَ غير العقلاء يقع بالألف / [٦٦ب] لا بالميم فيقال: تَسْبِيحَها، وأنّ الآيةَ لمّا

---

(١) وِزان الشّيء أي نظيره ومعادله، ينظر: المصباح المنير للفيّومي ٢/٦٥٨، والكلّيّات للكفوي ٩٤٦.

اشتملتْ على الأشياء أَجْمَعَ وفيها العقلاء وغيرهم حَسُنَ تغليبُ العقلاء على غيرهم، فهذا كلُّه في ذِكْر الشّاهد، ووجودِ النُّطْقِ بالحرف والصّوت منه مع عدم الأدوات والمخارج الموجودة في بني آدم؛ فبان بما ذكرنا رجوعُ الحجّة بالشّاهد عليهم.

ثمّ ليس من الواجب ـ لو كان أمر الشّاهد كما زعموه ـ أنّ كلّ ما لا نجده في الشّاهد لا يجوز قبولنا إيّاه لغير الشّاهد، بل الأمر بخلاف ذلك؛ ألا ترى أنّ الأدلّة قد قامت على أنّ الله سبحانه موجود حيّ عالم، قادر قويّ، عزيز حكيم، سميع بصير، مريد فاعل للأشياء المتقنة، ولا يوصف في الشّاهد بهذه الأوصاف إلّا نوع مخصوص من الأجسام دون ما سواها، والله تعالى ليس بجسم ولا في معناه بالاتِّفاق منّا، وهو موصوف بما ذكرناه، فبان بذلك أنّ حُكْمَ الشّاهد مخالف لما نحن فيه من هذه الفصول.

فهذه نكتٌ من عُمَدِ المخالفين.

وأمّا ذِكْرُ العَرَض والجَوْهَرِ وكثيرٍ من شُبَهِهِمْ بعدهما فإنّا لا نستحلّ ذِكْرَها بلساننا فضلا عن الكلام عليها، ولكن من سمعها وعرضها على ما ذكرناه تبيّن له تهافتُها واضْمِحْلالُها بتوفيق الله ومشيئته[1].



(١) هنا في حاشية أسفل الورقة قيد بلاغ معارضة بخطّ النّاسخ عبد الكريم الموصلي نصّه: «عورض» أي على أصل شيخه يوسف القطّان.

فَصْلٌ

وأمّا الأشعريّة ومن قال بمثل قولهم في هذه المسألة فقد كَفَوْنا مُؤْنَةَ الرّدِّ عليهم في نفي الخَلْق والحَدَث عن القرآن؛ لأنّهم في الظّاهر قد اعترفوا بقِدَمِه ونفي الحَدَثِ عنه، ثم رامُوا نَفْيَه جملةً بحُسْنِ مَسٍّ، فحاجتُنا معهم إلى إقامة الدّليل على وجود القرآن الذي هو كلام الله في اللّوح المحفوظ، والكتاب المكنون، وفي الألواح والصّدور، وأن نبيِّن أنّ هذا النّظم العربيّ الذي فاتحتُه سورة الحَمْدِ، وخاتمتُه ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٦]، كلام الله حقيقةً لا مجازا، ليس بحكايةٍ عنه ولا عبارةٍ، وأن نُوضِحَ جوازَ تَأَتِّيه ممّن لا يوصفُ بأداة وجارحة، وأن نُحقِّقَ أن ما عَرِيَ عن الحرف والصّوت لم يكن في / [٦٧ب] الحقيقة كلاما، وأن نقرّر أنّ القراءة قرآنٌ لا غير، وكذلك الكتابة والتّلاوة واللّفظ، والقرآن غير مخلوق من كلٍّ وجه.

وكان الرّدُّ على المعتزلة أسهل ـ من وجه ـ من الرّدّ على هؤلاء، وذاك أنّ أولئك معترفون بأنّ هذا النّظم العربيّ هو القرآن وهو كلام الله وهو المُعْجِزُ، وهذه الطّوائفُ ـ أعني الكُلّابيّة والأشعريّة وفِرَقَ اللّفظيّة ـ تَرُوغُ رَوَغانَ الثّعلب، وتحيد حَيْدَةَ الكفّار، وتَخْلِطُ تخليطَ النّصارى، وتُعْطِي ظاهرا ثمّ تَدْفَعُه، وتحتجّ بشيء وهي لا تقول به، وتتظاهر بالسّنّة وهي عنها بمَعْزِلٍ، وإنّما أخذتْ إظهارَ الرّدّ على المعتزلة تُرْسًا لها لتسلم بها من غير المعتزلة، وتترأس على الجهّال، وتَدُسَّ البدعةَ إلى مَنْ قَصُرَ علمُه، ورضي بكونها عدوًّا لعدوِّه.

ولا فَرْقَ عند ذوي التّحصيل بين هذه الفِرَقِ وبين خارجيٍّ يتودّد إلينا بردِّه على الرّوافض طَعْنَهُمْ على الشّيخين، وإقامتِه الحجّةَ على كونهما إمامين، ونحن نعلم أنّ الخارجيَّ يشتم عثمان وعليًّا رضي الله عنهما، فهل يُسَرُّ بنُصْرَتِه وذبِّه إلّا جاهلٌ غبيٌّ، رقيقُ الدِّين، سخيفُ الرّأي، وكذلك لو أتانا رافضيٌّ مُظْهِرًا الرَّدَّ على الخوارج ما قالوه في عليٍّ وغيره من الصّحابة رضي الله عنهم أكنّا نفرح به؟! وقد تَحَقَّقْنا طَعْنَ الرّوافضِ على الأئمّة الثّلاثة قَبْلَ عليٍّ رضي الله عنه وعنهم.

وهكذا الجَهْمِيُّ إذا زعم أنّه يردّ على الملحدين وعلى الخوارج والرّوافض، وقال: نحن وإيّاكم في الرّدِّ عليهم كَيَدٍ واحدةٍ، أكنّا نغتبط به مع عِلْمِنا بمخالفة المعتزلي للحقِّ، وتركه السُّنَنَ، ومعاداتِه لنا فيها؟!

فكما أنّ العاقل لا يغترّ بهؤلاء المخالفين وإن تودّدوا إليه بما قد اتّفقنا نحن وهم عليه؛ لما بيننا وبينهم من الخلاف في أشياءَ أُخَرَ، كان سبيلُه أن لا يغترّ بالأشعريّة المموِّهين، والكُلّابيّة الزّائغين، وسائر اللّفظية المخالفين، فالكلُّ عن السُّنّة حائدون، وبالبدع قائلون، وعلى معاداة أهل الأثر متّفقون.

نسأل الله / [٦٧ب] الثّباتَ على هداه، والقولَ والعملَ بما يرضاه، وتجنّبَ كلِّ من ركب هواه، فإنّه سميع قريب[1].



(١) هنا في حاشية أعلى ظهر الورقة وأسفلها قيدا بلاغ معارضة نصّهما: «عورض» أي على الأصل المنقول عنه.

فصل في الكشف عن تمويه اللّفظيّة الضُّلّال وعن تغطية عليّ بن إسماعيل الأشعري على الأَغْفال

اعلموا أنّ هذه الفِرَقَ قد اعترفتْ في الظّاهر بأنّ القرآن غير مخلوق، وأنّه كلام الله، وصفتُه القائمةُ بذاته، وكفّروا من قال بخَلْقِه ولم يعترف أنّه من صفات الذّات. وهذا الذي أظهروه هو الحقّ، لكنّهم لم يثبتوا عليه فقالوا: إنّ العربيّة وسائر اللّغات، وما كان له نظمٌ واتّساقٌ وتعاقبٌ، وأوّلٌ وآخِرٌ، ويتجزّأ ويتبعّض، غَيْرُ الله سبحانه وخلافُه وسواه ودونَه، ومخلوقٌ مُحْدَثٌ مربوبٌ، والله سبحانه غير موصوفٍ به في ذاته.

والخَلْقُ كلّهم متّفقون قبل أن نَبَغَ هؤلاء وأظهروا الخلاف على أنّ القرآن نازل بلغة العرب، وأنّ التّوراة والإنجيل والزّبور وسائر الكتب والصّحف المنزلة نزلتْ بألسنة القوم المخاطبين بها، وأنّ كلَّ كتابٍ من هذه الكتب وكلَّ صحيفةٍ من تلك الصّحف غير منفكٍّ من أن يكون له أوّل وآخر، وأن يدخله التّجزّؤ والتّعاقب[(١)]، ولا يعرفون كلاما في الحقيقة لا يكون

(١) سبقت لنا تعليقات كثيرة عن هذه القضايا التي ذكرها المؤلّف تحت الفصل الذي عقده لذِكْر ما قاله المعاندون في القرآن مِنْ بين مُعْلِنٍ بالكفر أو مُظْهِرٍ للإيمان وما قاله فيه مَنْ عَدَلَ عن النّصوص إلى المعقول بزَعْمِه، وبيّنّا أنّ كثيرا من هذه الأمور التي عزاها المؤلّف في كتابه هذا الإبانة لأبي الحسن الأشعري رحمه الله لا يرى لها أثر في كتابه الإبانة وهو آخر ما ألّف، وصرّح فيها بأنّه قائل بما يقول به الإمام أحمد وسائر أئمّة السّنّة من أنّ القرآن الكريم كلام الله =

كذلك، وكلّ ما لا يصدر عن حرفٍ ولا يكون بلغةٍ لا يكون عند أحد من العقلاء كلاما في الحقيقة.

والله سبحانه أنزل القرآن حجّةً على الخَلْق، وخصّ بالشّرف فيه قريشا والعربَ الذين آمنوا به وألزمهم ما فيه، ولو كان بخلاف ما يتعارفونه لم يتوجّه عليهم التّكليفُ به، كيف وقد امتنّ سبحانه عليهم بأنّه أرسل إليهم رسولا من أنفسهم، وأنزل إليهم قرآنا عربيّا بلسانهم، فلو كان ما يزعمه الأشعري وأضرابُه صحيحا لم يكن ذلك بلسان العرب، وكانوا هم والعَجَمُ سواءً في الجهل بمعانيه، واعتقادُ ذلك كفر لأنّه ردٌّ على الله سبحانه / [٦٨أ][(١)] ما أخبر به.

ثمّ لا خلافَ بين العرب وبين العجم في الجملة التي ذكرناها

= حقيقة وليس معنى قائما بالنّفس، تكلّم به سبحانه بصوت وحرف يليقان بجلال الله وكماله، نعم ما نقله المؤلِّف هي مقالات لابن كلّاب تبنّاها الأشعري في مرحلة ما من حياته العلميّة، لكنّه بأخرة أدبر عن ذلك كلّه وألّف كتابه الأخير الإبانة الذي قال فيه ٢١: «قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها، التّمسّك بكتاب الله ربّنا ﷻ، وبسنّة نبيّنا محمّد ﷺ، وما روي عن السّادة الصّحابة والتّابعين وأئمّة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل ـ نضّر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته ـ قائلون، ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنّه الإمام الفاضل، والرّئيس الكامل، الذي أبان الله به الحقّ، ودفع به الضّلال». ومع هذا الرّجوع من الأشعري إلى مسلك الإمام أحمد والسّلف الصّالح بقيت عليه ملاحظات من أئمّة السّنّة والأثر في عدد من القضايا العقديّة.

(١) هنا في أعلى الورقة قيد تجزئة نصّه: «ثامن الأوّل من الإبانة»، وهذا يشير إلى بداية الكرّاسة الثّامنة من المجلّد الأوّل من الكتاب ـ حسب تجزئة النّاسخ ـ وما سبق هو سبعة كراريس من المجلّد الأوّل.

أوّلا من أن الكلام عند الكلِّ ما كان بلغة ما، وإنّما تختلف اللّغات، فلا بدّ للأشعري وأشكاله من بعد هذا الاتّفاق من أحد أمرين:

إمّا أن يعترفوا أنّ القرآن الذي هو غير مخلوق هو الذي عرفه الخَلْقُ قبلهم: مسلمُهم وكافرُهم، وفي ذلك رجوع منهم عن مذهبهم.

وإمّا أن ينكروا ذلك فيلحقهم الكفر[1] بمخالفتهم الإجماع، وادِّعائهم قرآنا لم يعرفه أحد، ولم يَرِدْ به سمع، ولا يقبله عقل.

ومن العجب أنّهم يقولون: إنّ القرآنَ اسمٌ لما يدخله الجَمْعُ والتّفرقةُ وضمُّ بعضِه إلى بعض، وصفةُ الله القائمةُ بذاته لا يدخلها الجَمْعُ والتّفرقةُ وانضمامُ شيء إلى شيء؛ فقد أخرجوا بهذه المقالة القرآنَ عن أن يكون صفةً لله سبحانه، وإذا لم يكن صفةً اقتضى أن يكون مخلوقا، وهم معنا يقولون: إنّه غير مخلوق، ففي حال ما يثبتون الشّيء ينفونه، فهذه غفلة عظيمة.

والله سبحانه قد بيّن أنّ للقرآن أوّلا وآخرا، وأنّه سُوَرٌ وآياتٌ، وأنّه ذو أجزاءٍ وأَبْعَاضٍ، ثمّ أطلق أنّه كلامُه، وأمر الخَلْقَ

---

(١) نبّهنا مرارا أنّ الحكم بالكفر في هذه القضايا العقديّة الدّقيقة أمر صعب للغاية، وواجب أهل العلم التّوضيح والبيان وإقامة الحجّة على المخالفين من أهل الكلام، والخير كلّ الخير في سلوك طريق السّلف الصّالح، والبعد عن مسالك الجهميّة والمعتزلة وأضرابهم من أهل الكلام الذين فتحوا باب شرٍّ بأبحاث أرهقت العقول، وأتعبت النّفوس، وأعرض بسببها كثير من الخلق عن القرآن الكريم تدبّرا وتلاوة وعملا.

بالإيمان به، وقد اتّفقنا نحن وهذه الفِرَقُ اللّفظيّة والعبارتيّة[١] على أنّ الله سبحانه لا يُحْدِثُ في ذاته شيئا، وليس بمحلٍّ للحوادث، وأنّه لا يَخْلُقُ كلامَه في غيره، وإنّما هو متكلِّم من الأزل إلى الأبد، ونصُّ الكتاب حجّة على الكافّة، والخَبَرُ الذي فيه ممّن لا يجوز عليه الكذب بالاتِّفاق، وإذا كان كذلك عُلِمَ أنّ هذا القرآنَ العربيَّ هو حقيقةً كلام الله كما نصّ عليه، وأنّه غير مخلوق لأنّه من صفاته.

وأمّا قولهم: إنّ الاتّفاق حاصل بيننا بأنّ ما يتناهى ويتبعّض كان مُحْدَثًا؛ فكلام الله تعالى يجب أن يُعْلَمَ أنّه لا يتناهى لأنّه في ذاته سبحانه لا يتناهى.

فالجوابُ عنه:

أنّا إذا أطلقنا أنّ الله سبحانه موصوف بالكلام من الأزل إلى الأبد نَفَيْنا بذلك التّناهي / [٦٨ب] عنه وعن كلامه، ولكن ما أنزله هو إلى الخَلْقِ، وكان نزوله متعلِّقا بالأزمنة المختلفة لم يكن بُدٌّ من أن يكون له أوّلٌ وآخِرٌ، وليس من مذهبنا الرّجوعُ إلى مجرّد العقل في هذه الأشياء؛ فيَجُرُّنا ذلك إلى ما جَرَّ مخالفينا إليه من أنّا لمّا نَفَيْنا المتناهي عن الذّات والصِّفات، ووجدنا القرآنَ ممّا له بداية ونهاية، لزمنا أن نخرجه من جملة الصِّفات، وأن نلحقه بالمُحْدَثات، بل لا سبيل لنا إلى ذلك لورود النّصّ من الله سبحانه ومن رسوله بأنّ هذا القرآنَ العربيَّ

---

(١) أي الذين يقولون: القرآن عبارة عن كلام الله وليس كلاما له سبحانه حقيقةً.

كلام الله تكلّم به بذاته.

ولم نَزْعُمْ أنّ كلام الله هو القرآن والتّوراة والإنجيل والزّبور والصّحف فقط، حتّى يقال لنا: قد أقررتم بتناهي كلامه، بل نقول: إنّ هذه الكتبَ كلام الله كما قاله، وأنّ لله كلاما لا وصول للخَلْقِ إليه هو متكلِّم به فيما لم يَزَلْ وإلى ما لا يزال، وذاك ممّا لا نهاية له.

وكان النّاسُ قبل هذه الفِرَق يعترفون بأنّ هذه الكتبَ كلامٌ لله حقيقةً لا مجازا، ثمّ وقع بينهم التّنازع، فمن ثبت على الحقِّ أقرّ بأنّها صفةٌ للمتكلِّم بها، ومن زاغ عنه زعم أنّها فِعْلٌ له في غيره، ولم يَدَّعِ واحد منهم أنّ لله تعالى صفةً لا يُدْرَى ما هي، وليستْ بحرفٍ ولا لغةٍ، وأنّها كلام له.

فهذه الفِرَقُ قد نَفَتْ عن الله سبحانه الكلام الذي أثبته هو لنفسه، وآمن المسلمون به، وعَرَفَه الخَلْقُ، وطابق في قَبُوله العقل والسَّمْع، ثمّ ادَّعَتْ صفةً لله تعالى لم يَنْزِلْ بها كتاب، ولا نطق بها رسول، ولا أوجبها عقل، ولا عرفها مسلم.

فبان بما ذكرنا بطلانُ ما قالوه، واتّضح أنّهم قائلون بخَلْقِ هذا القرآن الذي له أوّلٌ وآخِرٌ، وأنّ ردَّهم على المعتزلة فيه من بعد ذلك كلا رَدٍّ، وبالله التّوفيق.



بابٌ
في ذِكْرِ ما ورد النّصُّ به ودلّ الاعتبار عليه من كون القرآن في اللّوح المحفوظ وكونه في الألواح والصّدور

/ [٦٩أ] قال الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البُرُوج: ٢١-٢٢].

وقال: ﴿حمٓ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزّخرُف: ١-٤].

وقال: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ أَفَبِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَنتُم مُّدْهِنُونَ﴾ [الواقِعَة: ٧٧-٨١].

وقال: ﴿وَٱلطُّورِ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾ [الطُّور: ١-٣].

وقال: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القَلَم: ١].

وقال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الرَّحمٰن: ١-٢].

وقال: ﴿ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العَلَق: ٣-٥].

وقال: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍۭ بِأَيْدِى سَفَرَةٍ كِرَامٍۭ بَرَرَةٍ﴾ [عَبَس: ١١-١٦].

وقال: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾ [الأعلى: ١٨-١٩].

وقال: ﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتْلُوا۟ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾ [البيّنَة: ٢-٣].

وقال: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً﴾ [الأعراف: ١٤٥].

وقال: ﴿وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ﴾ [الأعراف: ١٥٠].

وقال: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣].

وقال: ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَاةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٣].

وقال: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥].

وقال: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦].

وقال: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٩].

وقال: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٣٥].

وقال: ﴿وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

وقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِنْ يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [الشورى: ٢٤].

وقال: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥٢ - ٥٣].

فهذا قد أوضح الله سبحانه - لمن رُزِقَ / [٦٩ب] التّدبّر وهُدِيَ إلى الحقّ - إيضاحا لا مِرْيَةَ بعده، ونصّ على أنّ القرآن

في اللّوح المحفوظ، والكتاب المكنون، والصّحف والصّدور، وأنّ التّوراة في الألواح.

ولا خلافَ بين المسلمين في كون القرآن والتّوراة كلاما لله، فمن زعم أنّ كلام الله لا يجوز أن يوجد في لَوْحٍ أو صحيفةٍ أو صَدْرٍ فقد باح بالرّدِّ على الله سبحانه ما أخبر به ممّا لا يحتمل التّأويل؛ لظهوره ولاتّفاق المسلمين عليه.

وكيف ما دار الأشعريُّ وأضرابُه في هذا المعنى كانت الحجّةُ لاحقةً بهم:

إن قالوا: إنّ الذي في اللّوح والصَّدْر ليس بقرآن كانوا كفّارا؛ فإنّ الله ﷻ أثبته قرآنا.

وإن قالوا: هو قرآن وليس بكلام لله كانوا كفّارا؛ لأنّ الله قد نصّ على أنّ القرآنَ كلامُه حيث قال: ﴿فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

والإجماع حاصل على أنّ القرآن كلام الله، والعلماء متّفقون على أنّ من قال بخَلْقِه فهو كافر.

فإن قالوا: هو يسمّى قرآنا وكلاما لله مجازًا لا حقيقةً كانوا ضلّالا، فإنّ الله قال: ﴿وَمَا عَلَّمۡنَٰهُ ٱلشِّعۡرَ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُۥٓۚ إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرٞ وَقُرۡءَانٞ مُّبِينٞ﴾ [يس: ٦٩]، فبيّن أنّ هذا الكلام العربيّ ـ الذي زعم بعضُ مشركي قريش أنّه شِعْرٌ ـ هو قرآن مبين. فنفى قولهم، وأثبتَ كونه قرآنا، وهذا موضع لا يحتمل المجاز، ويعكس عليهم قولهم الخبيث، فإنّهم لمّا زعموا أنّ القرآن اسم لم يستحقّه كلام الله في الأزل لأنّه مشتقّ من ضمّ شيء إلى شيء،

وجَمْعِ مفترقٍ، وصفةُ الله بخلاف ذلك، فقد نادوا على أنفسهم بأنّ ما ادّعوه في ذات الله من الكلام ليس بقرآن، فإذا لم يكن بزعمهم ما معنا قرآنا في الحقيقة، ولم يَجُزْ كونُ القرآن في اللّوح المحفوظ، ولم يكن صفته في ذاته سبحانه مستحقّةً لهذا الاسم، عاد القرآنُ في حكم المعدوم المجهول.

وقد أخبر الله سبحانه في كتابه عن نبيّه ﷺ لمّا شكا إليه فعل قومه قريش فقال: ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوۡمِي ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ مَهۡجُورٗا﴾ [الفُرقان: ٣٠].

وأخبر سبحانه عن المشركين بنحو ذلك فقال: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَسۡمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ / [١٧٠أ] وَٱلۡغَوۡاْ فِيهِ لَعَلَّكُمۡ تَغۡلِبُونَ﴾ [فُصِّلَت: ٢٦].

فأخبر عنهم عِرْفانهم بأنّه القرآن، وذمّهم على هجرانه، وكذّبهم حين ادّعوا أنّه شِعْرٌ، وأخبر في عدّة آيٍ منه أنّه القرآن، وأخبر عن رسوله أنّ الذي هجره المشركون هو القرآن.

وهذه الفرق الضّالّة تَرُوغُ وتحيد وتضطرب، فلا هي معترفة بما اعترف به أهل الحقّ، ولا هي مُصَمِّمَةٌ على ما تشير إليه من الخلاف.

وقد ورد عن النّبيّ ﷺ وعن أصحابه ﵃ وعن العلماء ما يوافق ما تلوناه من القرآن من غير عدولٍ عمّا نطق به، ولا تأويلٍ يزيلُه عن ظاهره، ولو كان الأمر على ما زعمه المخالفُ من أنّه مجاز، والقرآنُ أو الكلامُ في الحقيقة غيرُه، لم يَجُزْ للرّسول ﵇ أن يمسك عن بيانه، وإنّما أرسل ليبيِّن للنّاس، فحين أمسك عمّا زعموه، وأفصح بخلاف ما قالوه، لم تبق شبهة لذي

لبٌّ في ضلالة هذه الفرق، وإن زعموا أنّ الرّسول عليه السلام قال شيئا يوافق قولهم فليهتفوا به، وإلّا فليذعنوا للحقِّ قبل انغلاق الرَّهْن، وظهور خسارة المبطلين للخَلْق أجمعين[١].

أخبرنا أبو سعد أحمد بن محمّد بن محمّد الهروي، قال: أخبرنا أحمد بن إبراهيم أبو بكر الفقيه[٢]، قال: حدّثنا إسماعيل ابن محمّد المزني، قال: حدّثنا أبو نعيم، قال: حدّثنا سفيان، عن منصور، عن مجاهد:

«﴿فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ﴾ [البُرُوج: ٢٢] قال: أمّ الكتاب»[٣].

أخبرنا أبو محمّد عبد الرّحمن بن عمر بن محمّد، قال:

---

(١) هنا في الحاشية قيد بلاغ معارضة نصّه: «عورض» أي على الأصل المنقول منه.

(٢) هو الحافظ الفقيه الشّافعي أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي الجرجاني المتوفّى سنة ٣٧١هـ، وصاحب المستخرج على صحيح البخاري، ومعجم الشيوخ، واعتقاد أهل السّنّة، والأخير تشرّف بتحقيقه الفقير إلى الله جمال عزّون، ينظر عنه: سير أعلام النّبلاء ١٤/ ١١٧، وشيخه إسماعيل بن محمّد المزني هو الكوفيّ أبو محمّد ت ٢٩٨هـ، حدّث عنه الإسماعيلي في معجم أسامي شيوخه رقم: ٢١٠، وهو مترجم عند الذّهبي في تاريخ الإسلام ٦/ ٩٢٠. وشيخ المزني أبو نعيم هو الفضل بن دكين، ورواه عن سفيان بن سعيد الثّوري، عن منصور بن المعتمر، عن مجاهد بن جبر.

(٣) أخرجه الطّبري في جامع البيان ٢٤/ ٢٨٧ من طريق يحيى ـ وهو ابن سعيد القطّان ـ عن سفيان به، ولم نره في تفسير مجاهد رواية آدم بن أبي إياس، وقد عزاه السّيوطي في الدّرّ المنثور ٨/ ٤٧١ لعبد بن حميد وابن المنذر. وشيخ المؤلّف أبو سعد الهروي هو الحافظ المالِيني المشهور ت ٤١٢هـ الذي كانت له ردود على الكلّابيّة والأشاعرة كما تقدّم معنا.

أخبرنا محمّد بن أيّوب الصَّمُوت، قال: حدّثنا عبد الله بن محمّد[(١)]، قال: حدّثنا محمّد بن يوسف، قال: حدّثنا ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد:

«في قوله ﷻ: ﴿فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ﴾ [الواقعة: ٧٨] قال: القرآن من كتابه، والمكنون الذي لا يمسّه شيء من تراب وغبار»[(٢)].

أخبرنا أبو بكر محمّد بن داود بن أحمد، قال: أخبرنا أبي، قال: أخبرنا محمّد بن حمّاد، قال: أخبرنا عبد الرّزّاق[(٣)]، قال: أخبرنا معمر، عن قتادة:

«في قوله: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩] قال: لا يمسّه في الآخرة إلّا المطهّرون، فأمّا في الدّنيا فقد مسّه الكافرُ النَّجِسُ، والمنافقُ الرَّجِسُ».

أخبرنا محمّد بن المُغَلّس بن جعفر[(٤)]، قال: أخبرنا محمّد بن

---

(١) عبد الله بن محمّد بن سعيد بن أبي مريم الجمحي المصري أبو بكر، وشيخه محمّد بن يوسف هو الفريابي.

(٢) أخرجه الطّبري في جامع البيان ٢٢/ ٣٦٣ من طريق الحسن وعيسى عن ورقاء بن عمر اليشكري به. وعزاه السّيوطي لآدم بن أبي إياس وعبد بن حميد وابن راهويه وابن المنذر والبيهقي في المعرفة، ولم نره في تفسير آدم ولا في معرفة السّنن والآثار للبيهقي، وينظر: موسوعة الصّحيح المسبور في التّفسير بالمأثور ٤/ ٤٣٩ للدّكتور حكمت بشير وفّقه الله تعالى.

(٣) تفسير عبد الرّزّاق ٢/ ١٤٣، رقم: ١٠٧٢.

(٤) ابن محمّد بن مغلّس البغدادي الفقيه الظّاهريّ البزّاز نزيل مصر أبو الحسن المتوفّى سنة ٤٣٠هـ، وجدّه محمّد بن مغلّس هو صاحب كتاب الموضح في فقه الظّاهريّة، ينظر: وفيات المصريّين لأبي إسحاق الحبّال صديق المصنّف رقم: ٢٧٦، وتاريخ الإسلام للذّهبي ٩/ ٤٨١، والمقفّى الكبير للمقريزي ٧/ ١٥٣.

أحمد بن عبد الله[١]، قال: حدّثنا إسحاق يعني ابنَ خالويه، قال: حدّثنا إبراهيم هو ابنُ الحجّاج، قال: حدّثنا حمّاد هو ابنُ سلمة، عن حُمَيْدٍ:

«أنّ أشعث بن أبي مريم قال للحسن: ﴿حمٓ وَٱلْكِتَٰبِ [٧٠ب] ٱلْمُبِينِ﴾ حتّى بلغ: ﴿وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزّخرُف: ١ ـ ٤]، فقال الحسن: نعم القرآن عند الله في أمّ الكتاب»[٢].

أخبرنا أبو بكر محمّد بن داود بن أحمد الرِّباطي، أنّ أباه أخبره، قال: أخبرنا محمّد بن حمّاد، قال: أخبرنا عبد الرّزّاق[٣]، قال: أخبرنا معمر، عن قتادة:

«في قوله ﷻ: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [الرّعد: ٣٩] قال: قال ابن عبّاس: هو القرآن كَأَنْ يَمْحُو الله ما يشاء ويُثْبِتُ، ويُنْسِي منه ما شاء، وينسخ ما شاء، ويُثْبِتُ ما شاء، وهو المُحْكَمُ.

---

(١) الذّهلي القاضي أبو الطّاهر، وشيخه إسحاق بن خالويه هو البابسيري الواسطي أبو يعقوب، ينظر عنه: تاريخ الإسلام ٦/٩١٨.

(٢) أخرجه ابن بطّة في الإبانة الكبرى ٤/١٩٠، رقم: ١٦٩٧ من طريق عبد الرّحمن بن خلف، قال: حدّثنا حجّاج، عن حمّاد بن سلمة، عن حُمَيْد وهو ابن أبي حُمَيْدٍ الطّويل به، وأشعث بن أبي مريم الرّاوي عن الحسن لم نعرفه، وقد عزاه السّيوطي في الدّرّ المنثور ٧/٣٦٦ لابن المنذر أي في تفسيره، والقطعة المطبوعة من هذا التّفسير لا أثر فيها لهذا الأثر. والمراد من كلام الحسن أنّ القرآن عند الله تعالى مثبت في اللّوح المحفوظ كما في حاشية تفسير الحسن البصري ٤/٣ من جمع د. شير عليّ شاه.

(٣) تفسير عبد الرّزّاق ٢/٢٣٨، رقم: ١٣٨٦.

﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرّعد: ٣٩] قال: جُمْلَةُ الكتاب وأَصْلُه».

أخبرنا أبو محمّد عبد الرّحمن بن عمر، قال: أخبرنا أحمد ابن عبد الله بن عليّ النّاقد، قال: أخبرنا عليّ بن عبد العزيز، قال: أخبرنا أبو عبيد[(١)]، قال: حدّثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن سعيد بن جبير:

«في قوله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]:

قال: الزّبور: التّوراة والإنجيل والقرآن.

قال: والذِّكْر: هو الأصل الذي نُسِخَتْ منه هذه الكتب».

أخبرناه عبد الرّحمن بن عمر البزّاز، قال: أخبرنا أحمد بن عبد الله النّاقد، ومحمّد بن أيّوب الصَّمُوت، قالا: أخبرنا عبدالله هو ابن أبي مريم، قال: حدّثنا الفِرْيابي، قال: حدّثنا سفيان[(٢)]، عن الأعمش، عن سعيد بن جبير:

---

(١) النّاسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسّنن لأبي عبيد رقم: ٢٠، وإسناده صحيح، والمؤلّف يروي هذا الكتاب عن شيخه أبي محمّد عبد الرّحمن بن عمر ابن النّحاس التُّجِيبي المصري بسنده إلى عليّ بن عبد العزيز البغوي، عن أبي عبيد، مع ملاحظة أنّ المطبوع هو من رواية أبي بكر أحمد بن محمّد بن أحمد بن أبي الموت المكّي، عن عليّ بن عبد العزيز البغوي، عن أبي عبيد، ورواية مؤلّفنا السِّجْزي من طريق أحمد بن عبد الله بن عليّ النّاقد، وهي رواية نادرة.

(٢) تفسير سفيان الثّوري ٢٠٦ ـ ٢٠٧. والمؤلّف يروي هذا الكتاب عن شيخه ابن النّحاس بسنده إلى الفريابي عن سفيان الثّوري به. والمطبوع هو من رواية أبي حذيفة موسى بن مسعود النّهدي البصري المؤدّب عن الثّوري، ورواية السِّجْزي هي من طريق أبي عبد الله محمّد بن يوسف بن واقد الفريابي عن الثّوري، وتنظر: مقدّمة تحقيق التّفسير ٣٦ ـ ٣٧.

«في قوله ﷻ: ﴿وَلَقَدۡ كَتَبۡنَا فِي ٱلزَّبُورِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]: التّوراة والإنجيل والقرآن. ﴿مِنۢ بَعۡدِ ٱلذِّكۡرِ﴾: الذي في السّماء. ﴿أَنَّ ٱلۡأَرۡضَ﴾: أرض الجنّة. ﴿يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾»[1].

قال أبو نصر: هكذا قاله سعيد[2]، وغيره من المفسّرين يقول: إنّ الزّبور هو الكتاب المنزل على داود، والذِّكْر التّوراة، والله أعلم.

أخبرنا الحسن بن محمّد بن أحمد الأنباري، وعبد الجبّار بن أحمد بن عمر الطَّرَسُوسي، قالا: أخبرنا الحسن بن رَشِيقٍ، قال: حدّثنا أبو العلاء محمّد بن أحمد، قال: حدّثنا أبو بكر هو ابنُ أبي شيبة[3]، قال: حدّثنا أبو خالد الأحمر، عن عبد الحميد بن جعفر[4]، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي شُرَيْحٍ الخُزاعي قال:

«خرج علينا النّبيّ ﷺ فقال: أبشروا أبشروا، أليس تشهدون أن لا إله إلّا الله، وأنّي رسول الله؟

---

(١) إسناده صحيح إلى سعيد بن جبير إمام التّابعين.

(٢) وهو ما رجّحه الطّبري في جامع البيان ١٦/ ٤٣٤، وابن القيّم في شفاء العليل ١/ ١٣٤، والشّنقيطي في أضواء البيان ٤/ ٢٤٩، وغير واحد من أئمّة التّحقيق.

(٣) مصنّف ابن أبي شيبة ٦/ ١٢٥، رقم: ٣٠٠٠٦، والمصنّف يروي هذا الكتاب عن شيخه أبي القاسم الحسن بن محمّد بن أحمد الأنباري التِّرَكي الكاتب وعبد الجبّار الطّرسوسي، عن الحسن بن رَشِيقٍ، عن أبي العلاء محمّد بن أحمد بن جعفر الوكيعي الكوفي، عن ابن أبي شيبة، علما أنّ الرّواية المطبوعة من كتاب المصنَّف هي من رواية الحافظ بقيّ بن مخلد عن ابن أبي شيبة به.

(٤) في الحاشية اليمنى شرطتان أشار بهما النّاسخ إلى فراغه من المعارضة والمقابلة الثّانية في هذا الموضع كما تقدّم لنا ذلك مرارا.

قالوا: نعم[١].

قال: فإنّ هذا القرآنَ سببٌ طرفُه بيد الله ﷻ، وطرفُه بأيديكم، فتمسّكوا به فإنّكم لن تضلّوا، ولن / [٧١أ] تَهْلَكُوا بعده أبدا»[٢].

قال أبو نصر: قد أخرج مسلم بن الحجّاج لأبي شُرَيْحٍ حديثا غير هذا من رواية أبي بكر الحنفي عن عبد الحميد عن سعيد عنه[٣]، وأبو خالد الأحمر مقبول عنده[٤]، ولكنّ اللّيث بن سعد روى هذا الحديث عن سعيد المقبري عن نافع بن جبير[٥]، فتوقّف

---

(١) في حاشية الأصل: «صوابه بلى»، والذي في مصنّف ابن أبي شيبة ـ ومصنّفنا السّجْزي منه ينقل ـ: «نعم»، ولذا أثبتنا ما في الأصل لأنّ الرّواية وردتْ به كذلك.

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٤/ ٢٨٤، رقم: ٢٣٠٢، وابن حبّان في الصّحيح ـ الإحسان ١/ ٣٢٩، رقم: ١٢٢، والطّبراني في المعجم الكبير ٢٢/ ١٨٨، رقم: ٤٩١، كلّهم من طريق ابن أبي شيبة به، وتابع ابنَ أبي شيبة أبو يعقوب يوسف بنُ عديٍّ الكوفي أخرجه المَرْوَزي في قيام اللّيل ـ اختصار المقريزي ١٧٨، وسنده صحيح على شرط مسلم كما قاله العلاّمة الألباني في سلسلة الأحاديث الصّحيحة رقم: ٧١٣.

(٣) صحيح مسلم ٣/ ١٣٥٣، رقم: ٤٨. وأبو بكر الحنفي هو عبد الكبير بن عبدالمجيد بن عبيد الله البصري، وشيخه عبد الحميد هو ابن جعفر بن عبد الله الأنصاري، وشيخه سعيد هو ابن أبي سعيد المقبري.

(٤) أي عند الإمام مسلم وهو أبو خالد سليمان بن حيّان الأزدي الجعفري الكوفي أخرج له الشّيخان البخاري ومسلم وغيرهما، ينظر: رجال صحيح البخاري (الهداية والإرشاد) للكلاباذي ١/ ٣١٣، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه ـ عصريّ المؤلّف ـ ١/ ٢٦٧، وتهذيب الكمال للمزّي ١١/ ٣٩٤ ـ ٣٩٨.

(٥) أخرج رواية اللّيث بن سعدٍ أبو الحسين الكلابي في جزء من حديثه رقم: ٣، وينظر: العلل لابن أبي حاتم ٤/ ٥٨٠، والسّلسلة الصّحيحة للألباني رقم: ٧١٣.

عن إخراجه للاختلاف الواقع فيه عن سعيد(١)، والله أعلم.

وهذا نصّ في موضع الخلاف، وبه يقول أصحابنا، وأنّ القرآن وصل إلينا ولم يفارق ذاتَ الله، ولم نُكَلَّفْ البحثَ عنه(٢)، ولزمنا الإيمانُ بالكتاب والسّنّة، والوقوفُ عندهما، وما مِنْ رأي أَسْخَفَ مِنْ رأي مَنْ يرى اتّباعَ الأشعري فيما يقوله بعقله الذي قد خولف فيه، وينكر اتّباعَ الحديثِ الموثوقِ برواته، وهو متّصل بالنّبيّ ﷺ، وموافقٌ لنصِّ الكتاب، وبالله التّوفيق.

أخبرنا أحمد بن الحسين بن جعفر الحافظ، قال: أخبرنا محمّد بن أحمد بن عبد الله الذُّهْلي(٣)، قال: حدّثنا أبو بكر

(١) هذا من لطائف كلام المؤلّف في العلل، ومراده أنّ أبا خالد الأحمر روى هذا الحديث عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح الخزاعي مرفوعا، بينما خالفه اللّيث بن سعد فرواه عن المقبري عن نافع بن جبير مرسلا، فمن أجل هذا الاختلاف تجنّب أن يخرج الإمام مسلم هذا الحديث في صحيحه رغم أنّ رجال إسناده هم على شرطه.

(٢) ما أحسنها من عبارة دبّجها يراع المؤلّف «لم نكلّف البحث عنه». وبها يرتاح المسلم حين يدرك أنّه غير مكلّف في التّفكّر في الخالق لأنّ ذاته المقدّسة لا يحيط بها عقل، وهو تعالى ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فلمّا كانت ذاته جلّ جلاله لا تشبه ذوات المخلوقين فكذلك كلامه سبحانه لا يشبه كلام المخلوقين، وهو سبحانه يتكلّم بما يشاء، وكيف يشاء، ومتى يشاء، ويُسْمِعُ من يشاء، ويمنع من يشاء، وهذا القدر كافٍ أهل الإسلام، ويغنيهم عن متاهات أهل الكلام.

(٣) من حديث أبي الطّاهر محمّد بن أحمد بن عبد الله الذّهلي (الجزء الثّالث والعشرين) تخريج الحافظ الدّارقطني رقم: ١٥١، والمصنّف رحمه الله يروي ـ فيما يبدو ـ جزء أبي الطّاهر الذّهلي عن شيخه أحمد بن الحسين بن جعفر، عن الذّهلي به.

القاسم بن زكريّا بن يحيى المقرئ[١].

وأخبرنا محمّد بن عبد السّميع بن عمر الهاشمي، قال: أخبرنا عليّ بن عبد الله بن الفضل، قال: حدّثنا القاسم بن زكريّا المطرّز، قال: حدّثنا محمّد بن حميد، قال: حدّثنا هارون بن المغيرة، عن عمرو بن أبي قيس، عن شعيب بن خالد، عن سلمة بن كُهَيْلٍ، عن أبي الطُّفَيْل[٢]، سمع زيد بن أرقم، سمع النّبيّ ﷺ يقول:

«أيّها النّاس، إنّي تارك فيكم أمرين لن تضلّوا ما اتّبعتموهما: القرآن، وأهل بيتي عِتْرَتي»[٣].

أخبرنا عبد الواحد بن محمّد بن عبد الله الفارسي أبو عمر، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد ابن عُقْدَة[٤] الحافظ،

---

(١) الحافظ أبو بكر القاسم بن زكريّا بن يحيى البغدادي المعروف بالمطرّز المتوفّى سنة ٣٠٥هـ، من آثاره المطبوعة الفوائد والأمالي، وينظر عنه: سير أعلام النّبلاء ١٤/١٤٩.

(٢) عامر بن واثلة بن عبد الله اللّيثي.

(٣) أخرجه الشّجري في الأمالي الخميسيّة ـ ترتيب: العبشمي رقم: ٧١٢ من طريق سليمان بن قرّة، عن سلمة بن كهيل به. ولحديث زيد بن أرقم شاهد من حديث جابر وأبي سعيد الخدري وغيرهما، وسيأتي حديث الخدري عند المؤلّف بعد هذا في موضعين، وقد أخرج مسلم في صحيحه ٤/١٨٧٣، رقم: ٢٤٠٨ من حديث زيد بن أرقم مرفوعا: «وأنا تارك فيكم ثقلين أوّلهما كتاب الله فيه الهدى والنّور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به...وأهل بيتي أذكّركم الله في أهل بيتي، أذكّركم الله في أهل بيتي، أذكّركم الله في أهل بيتي». وينظر: سلسلة الأحاديث الصّحيحة للألباني رقم: ١٧٦١، وأنيس السّاري للبصارة ٧/٥٢٨١.

(٤) هو الحافظ أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن سعيد الهَمْداني الكوفي المعروف =

قال: حدّثنا أحمد بن يحيى(١)، قال: حدّثنا عبد الرّحمن بن شريك، قال: حدّثنا أبي، عن الأعمش، عن حبيب، عن أبي الطُّفَيل، عن زيد بن أرقم، وعن عطيّة، عن أبي سعيد الخدري، عن نبيّ الله ﷺ أنّه قال:

«إنِّي قد تركتُ فيكم الثّقلين كتاب الله ﷻ، حَبْلٌ مَمْدُودٌ من السّماء إلى الأرض، وعِتْرَتي أهل بيتي، فانظروا كيف تَخْلُفُوني فيهما فإنّهما لن يتفرّقا حتّى يَرِدا عَلَيَّ الحَوْضَ»(٢).

= بابن عقدة المتوفّى سنة ٣٣٢هـ، كان أحد أعلام الحديث، ونادرة زمانه، وصاحب تصانيف، وخزانة كتب عظيمة، على ضعف فيه وتشيّع، من آثاره: تاريخ كبير في ذكر من روى الحديث من النّاس كلّهم وأخبارهم لم يكمل، وكتاب السّنن وهو عظيم، قيل: إنّه حِمْلُ بهيمة، وكتاب من روى عن عليّ بن أبي طالب، وكتاب الجهر بالبسملة، وكتاب أخبار أبي حنيفة، وكتاب الشّورى، وكتاب حديث الولاية ومن روى غدير خمّ من الصّحابة! مطبوع، وغير ذلك كثير، ولا يبعد أن يكون هذا الحديث من أحد مصنّفاته المفقودة، وقد كتب محسن بن سلطان بن أحمد القرني أطروحة ماجستير عن الحافظ ابن عقدة وأقواله في الجرح والتّعديل، الجامعة الأردنيّة، سنة ٢٠٠٨م، وينظر عنه: سير أعلام النّبلاء للذّهبي ١٥/ ٣٤٠ ـ ٣٥٥ وغيره.

(١) ابن زكريّا الأودي الكوفي العابد أبو جعفر، وشيخه عبد الرّحمن بن شريك هو ابن عبد الله النّخعي، ووالده هو شريك القاضي، وحبيب هو ابن أبي ثابت الأسدي الكوفي أبو يحيى.

(٢) في إسناد المؤلّف عطية العوفي وهو ضعيف، وشريك القاضي سيّئ الحفظ عندهم، وللحديث شواهد تنظر في سلسلة الأحاديث الصّحيحة للألباني رقم: ١٧٦١، وأنيس السّاري للبصارة ٧/ ٥٢٨١، ولعلوي بن عبد القادر السّقّاف بحث لطيف متاح عنوانه: حديث الثّقلين كتاب الله وعترتي، كتاب الله وسنّتي، دراسة حديثيّة فقهيّة جديرة بالاطّلاع.

أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله[1]، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم[2] إملاءً، قال: حدثنا محمد بن يونس بن موسى، قال: حدثنا يحيى بن حماد /[٧١ب] قال: حدثنا أبو عوانة، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطُّفَيل، عن زيد بن أرقم، عن النبي ﷺ نحوه[3].

أخبرنا شعيب بن عبد الله بن أحمد الشَّنُّوسي الخَزَّاز[4]، قال: أخبرنا حمزة بن محمد بن عليٍّ الحافظ، قال: حدثنا الحسين بن عليّ بن الحسن السَّلُولي الكوفي، قال: حدثنا محمد ابن الحسن السَّلُولي، قال: حدثنا صالح يعني ابنَ أبي

---

(١) ابن آزاذ مرد الفارسي البغدادي، سكن مصر، روى عنه جماعة منهم الحبّال صديق المصنّف، توفي سنة ٤١٩هـ يُنظر: تاريخ الإسلام للذهبي ٩/٣١٠.

(٢) أبو بكر ابن عبدويه البغدادي الشافعي البزاز المتوفى سنة ٣٥٤هـ، وهو صاحب الفوائد الحديثية المعروفة بالغيلانيات، ولم نر حديثنا هذا فيها، ويُنظر عنه: سير أعلام النبلاء ١٦/٣٩ - ٤٢.

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة ٢/٦٤٤، رقم: ١٥٥٥، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٥/١٨، رقم: ١٧٦٥، والحاكم - شيخ المصنّف - في المستدرك ٣/١١٨، رقم: ٤٥٧٦، وغيرهم من طريق أبي عوانة به، وفيه انقطاع فحبيب بن أبي ثابت لم يذكروا له سماعًا من أبي الطفيل.

(٤) مسند مصر أبو عبد الله شعيب بن عبد الله بن أحمد بن المنهال بن حبيب بن معمر الشَّنُّوسي القيسي المصري الجوهري ت ٤٣٤هـ وذكره أبو إسحاق الحبّال - صديق السِّجْزي - في وفيات المصريين رقم: ٣٠١ فقال: «يتكلم في مذهبه». وعلّق الذهبي في تاريخ الإسلام ٩/٥٣٩ قائلًا: «قلتُ: كأنّه يريد الرَّفض؛ لأنّه مثلًا مصرانه». والخزّاز كذا ورد في الأصل هنا، وصوابه: الخرّاز، كما جاء في الأصل في موضعين آخرين منه على الصواب، وهو المناسب لنسبة الجوهري كما سيأتي توضيحه في موطن لاحق إن شاء الله تعالى.

الأسود[١]، عن الحسن بن عبيد الله، عن أبي الضّحى، عن زيد ابن أرقم قال:

«خطب رسول الله ﷺ ذاتَ يوم، فحمد الله وأثنى عليه، ثمّ قال: أيّها النّاس، إنّي تاركٌ فيكم الثّقلين: كتابَ الله، وعِترَتي أهل بيتي، ألّا وإنّهما لن يتفرّقا حتّى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ»[٢].

أخبرنا محمّد بن أحمد بن عبد الله التّميمي، قال: أخبرنا إبراهيم بن أحمد بن أبي حَصِينٍ[٣]، قال: حدّثنا محمّد بن عبدالله الحضرمي[٤]، قال: حدّثنا سعيد بن وهب الخزاعي، قال: حدّثنا

---

(١) هذا سند نسخة حديثيّة يروي فيها الحسين بن عليّ بن الحسن السّلولي عن محمّد بن الحسن السّلولي عن صالح بن أبي الأسود الكوفي الحنّاط عن الأعمش وغيره كما في الكامل لابن عديّ ٥/ ١٠٤، والمصنِّف يروي هذه النّسخة عن شيخه شعيب السّدوسي بسنده إلى صالح بن أبي الأسود الكوفي.

(٢) أخرجه الفسوي في المعرفة والتّاريخ ١/ ٥٣٦، والطّبراني في المعجم الكبير ٥/ ١٧٠، رقم: ٤٩٨١، والحاكم - شيخ المؤلِّف - في المستدرك على الصّحيحين ٣/ ١٦٠، رقم: ٤٧١١، وغيرهم من طريقين عن الحسن بن عبيد الله النّخعي به، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشّيخين ولم يخرّجاه». لكنّ الحسن النّخعي لم يخرج له البخاري في الصّحيح، وينظر: أنيس السّاري للبصارة ١١/ ١٤١٣.

(٣) جوّد النّاسخ في موضع لاحق الحاءَ بفتحةٍ تمييزا له عن «حُصَيْن»، وكذلك فعل ابنُ نقطة في إكمال الإكمال ٢/ ٢٦٠ وغيره.

(٤) تقدّم لنا أنّ السِّجْزي يروي بهذا السّند عن شيخه أبي الحسن محمّد بن أحمد بن عبد الله التّميمي الكوفي الجَواليقي الملقّب بعبدان، عن أبي القاسم إبراهيم بن أحمد بن أبي حصين الوادعي الكوفي، عن الحافظ أبي جعفر محمّد بن عبدالله الحضرمي المشهور بمُطَيَّن بأسانيده الكثيرة عن شيوخه، ولم يرد هذا الحديث فيما حقّقه صديقنا الفاضل الأستاذ محمّد بن عبد الله السّريّع - وفّقه الله - من أجزاء مطيّن، وفيها جزءان جلّهما من مسند عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، =

خالد بن عبد الله[(١)]، عن الحسن بن عبيد الله النّخعي، عن أبي الضّحى، عن زيد بن أرقم قال: قال رسول الله ﷺ:

«إنّي تاركٌ فيكم الثّقلين: كتابَ الله، وعِتْرَتي أهل بيتي، حبل ممدود بين السّماء إلى الأرض، إن تمسّكتم بهما لم تضلّوا، وإنّهما لن يتفرّقا حتّى يَرِدا عَلَيَّ الحوض»[(٢)].

أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمّد بن القاسم[(٣)]، قال: حدّثنا أحمد بن الحسن بن إسحاق، قال: حدّثنا يحيى هو ابنُ عثمان ابن صالح السَّهْمي، قال: حدّثنا نعيم يعني ابنَ حمّاد، قال: حدّثنا أبو معاوية وابن عيينة ويعلى بن عبيد يزيد بعضهم على بعض في اللّفظ، قالوا: حدّثنا أبو حيّان التّيمي، عن يزيد بن / [٧٢أ] حيّان التّيمي قال:

«ذهبتُ أنا وحصين بن عبد الله[(٤)] إلى زيد بن أرقم.

فقال له الحصين: حدّثنا ما سمعتَ رسول الله ﷺ؟

فقال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: إنّي تارك فيكم الثّقلين: كتابَ الله فيه الهدى والنّور، فرغّب النّاسَ في كتاب الله، وأهلَ بيتي، أذكِّركم أهلَ بيتي.

= وهما من رواية البكّائي عن مُطَيَّن، ومرويّات السّجْزي في كتابه هذا إلى الحافظ مُطَيَّن هي من طريق ابن أبي حصين عنه.

(١) ابن عبد الرّحمن الواسطي الطّحّان.

(٢) يقال في تخريجه ما قيل في سابقه.

(٣) ابن مرزوق الأنماطي المصري.

(٤) كذا في الأصل: حصين بن عبد الله، والذي في مصادر التّخريج: حصين بن سَبْرَة، وهو كوفيّ ثقة، ينظر: الجرح والتّعديل لابن أبي حاتم ٣/ ١٩٢.

فقال له الحصين: مَنْ أهلُ بيته؟

قال: أهل بيته من حرم الصّدقة بعده: آل العبّاس، وآل عليّ، وآل عَقيل، وآل جعفر.

فقال له الحصين: ونساؤه؟

قال: ونساؤه من أهل بيته.

قال أبو معاوية وابن عيينة: نساؤه من أهل بيته وليس مثل هؤلاء»[(١)].

أخبرنا أبو الحسن محمّد بن أحمد بن إبراهيم البزّاز، قال: حدّثنا الحسن بن رَشِيقٍ، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد أبو العلاء، قال: حدّثنا أبو بكر هو ابن أبي شيبة[(٢)]، قال: حدّثنا عفّان يعني ابنَ مسلم، قال: حدّثنا حسّان بن إبراهيم، عن سعيد ابن مسروق، قال: حدّثنا مسروق[(٣)]، عن يزيد بن حيّان، عن زيد بن أرقم قال:

«دخلنا عليه فقلنا له: قد رأيتَ خيرا، صحبتَ النّبيّ ﷺ، وصلّيتَ خَلْفَه.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المسند ١/ ٣٥١، رقم: ٥١٤، والدّارمي في المسند ١/ ٧٥٧، رقم: ٣٦٣٥، والنّسائي في السّنن الكبرى ٧/ ٢٣٢، رقم: ٨١١٩، وابن خزيمة في الصّحيح ٤/ ٦٢، رقم: ٢٣٥٧، وأبو عوانة في المستخرج ١٨/ ٥٣٨، رقم: ١٠٦٧٧، والبيهقي في السّنن الكبرى ٧/ ٤٨، رقم: ١٣٢٣٨ وغيرهم من طرق عن أبي حيّان التّيمي به، وإسناده صحيح.

(٢) مصنّف ابن أبي شيبة ٦/ ١٣٣، رقم: ٣٠٠٧٨.

(٣) كذا في الأصل: حدّثنا مسروق، والذي ورد في صحيح مسلم وغيره رواية الحديث من طريق سعيد بن مسروق عن يزيد بن حيّان به.

قال: نعم، وإنّه خطبنا فقال: إنِّي تارك فيكم كتاب الله، هو حبل الله، من اتّبعه كان على الهدى، ومن تركه كان على الضّلالة».

أخرجه مسلم بن الحجّاج في «الصّحيح»(١)، عن محمّد بن بكّار، عن حسّان بن إبراهيم، عن سعيد بن مسروق.

وقد رواه جرير الضّبِّي، ومحمّد بن فُضَيْل، وإسماعيل ابن عليّة، وسفيان بن عيينة، وأبو معاوية الضّرير، ويعلى بن عبيد الطّنافسي، عن يحيى بن سعيد أبي حيّان التّيمي، عن يزيد بن حيّان، وقد سُقْنا بعضَ ذلك، وبالله التّوفيق.

وقد روي عن أبي سعيد الخدري هذا المعنى مسندا.

حدّثناه أبو عبد الله محمّد بن جعفر بن عبيد الله الكُلاعي المؤدِّب، قال: حدّثنا خيثمة بن سليمان(٢)، قال: حدّثنا محمّد ابن سعد العَوْفي، قال: حدّثني أبي(٣)، قال: حدّثني عمرو

---

(١) صحيح مسلم ٤/ ١٨٧٤، رقم: ٢٤٠٨. ومحمّد بن بكّار شيخ مسلم هو ابن الرّيّان الرّصافي البغدادي.

(٢) ابن حيدرة الطّرابلسي أبو الحسن الإمام الثّقة المعمّر محدّث الشّام المتوفّى سنة ٣٤٣هـ، وصاحب كتاب فضائل الصّحابة، له جزء حديثيّ منشور، وهو جدير بأطروحة حديثيّة أكاديميّة ترصد فيه مرويّاته المسندة، مع دراسة علميّة مفصّلة عن حياته وآثاره، والمصنِّف يروي ما لخيثمة عن شيخه أبي عبد الله محمّد بن جعفر بن عبيد الله الكلاعي الحمصي المؤدِّب عن خيثمة.

(٣) سعد بن محمّد بن الحسن العوفي البغدادي، قال الذّهبي في تاريخ الإسلام ٥/ ٥٧٢: «وثّقه بعضهم، وأمّا أحمد بن حنبل فقال: كان جهميًا». وشيخا سعد العوفي: عمرو والحسين لم نتبيّنهما، ولعلّ الحسين هو ابن الحسن بن عطيّة بن سعد العوفي، فقد روى عن أبيه الحسن بن عطيّة.

والحسين، عن الحسن، عن عطيّة قال: قال أبو سعيد الخدري: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول:

«ألا إنّي تارك فيكم الثّقلين، ألا وأحدُهما أكبر من الآخر: كتابَ الله، حبل ممدود من السّماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ألا وإنّهما لن يفترقا حتّى يَرِدَا عليَّ الحوضَ».

أخبرناه /[٧٢ب] عبد الواحد بن محمّد بن عبد الله[1]، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا عبد الله بن أحمد ابن المستورد، قال: حدّثنا إسماعيل بن صَبيح، قال: حدّثنا سفيان وهو ابنُ إبراهيم[2]، عن عبد المؤمن وهو ابنُ القاسم، عن الحسن بن عطيّة العَوْفي، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري أنّه سمع رسول الله ﷺ يقول:

«إنّي تارك فيكم الثّقلين، ألا أحدُهما أكبر من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السّماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لن يفترقا حتّى يَرِدَا عليَّ الحوضَ».

أخبرنا أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن الحاجّ، قال: أخبرنا الحسن بن مروان بن يحيى، قال: حدّثنا إبراهيم يعني ابنَ معاوية، وعمرو وهو ابنُ ثور، قالا: حدّثنا الفِرْيابي وهو محمّد ابن يوسف، قال: حدّثنا فضيل بن مرزوق، عن عطيّة، عن أبي

---

(١) الفارسي الكازروني البغدادي البزاز أبو عمر، وشيخه أحمد بن محمّد بن سعيد هو الحافظ ابن عقدة الهمداني الكوفي أبو العباس.

(٢) الكوفي الحريري ذكره الأزدي فقال: زائغ ضعيف، وشيخه عبد المؤمن بن القاسم هو الأنصاري شيعي تالف، ينظر: الميزان للذهبي ٣/ ١٦٤، ٦٢٥، ٦٧٠.

سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ:

«إنِّي تارك فيكم الثّقلين أحدُهما أكبر من الآخَر: كتابَ الله حبل ممدود من السّماء إلى الأرض، طرفُه في يَدَيْ الله ﷻ، وطرفُه في يَدَيْكُمْ، فاستمسكوا به، ألا وعِتْرَتي»[١].

حدّثنا عليّ بن محمّد بن عبد الله[٢]، قال: حدّثنا عثمان بن عَمْرو بن خفيف[٣]، قال: حدّثنا عبد الله بن سَعْدان بن نصر، قال: حدّثنا عليّ بن الحسين الدِّرْهَمي، قال: حدّثنا عبد الله بن داود الحَرْبي، عن الحسن بن صالح بن حيٍّ، وفُضَيْل بن مرزوق، عن عطيّة العَوْفي، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ:

«إنِّي مُخَلِّفٌ فيكم الثّقلين أحدُهما أكبر من الآخَر: كتابَ الله حبل ممدود من السّماء إلى الأرض، وأحد طرفيه بيد الله، والآخر بأيديكم، وعِتْرَتي أهل بيتي، فانظروا كيف تَخْلُفُوني فيهما».

وقال الحسن بن صالح: «وعِتْرَتي من ولد فاطمة فاحفظوني فيهم».

---

(١) ذكر القرطبيُّ في كتابه التّذكار في أفضل الأذكار ٨٨ أنّ المؤلّف أخرج هذا الحديث في كتابه الإبانة من طرق.

(٢) ابن آزاذ مرد الفارسي البغدادي، سكن مصر، روى عنه جماعة منهم الحبّال صديق المصنِّف، توفّي سنة ٤١٩هـ، ينظر: تاريخ الإسلام للذّهبي ٩/ ٣١٠.

(٣) كذا في الأصل: «عثمان بن عَمْرو بن خفيف» بواو في «عمرو»، وجوّد النّاسخ العين بفتحة، والذي في كتب التّراجم: «عثمان بن عُمَر بن خفيف» وهو أبو عمر البغدادي المقرئ المعروف بالدّرّاج توفّي سنة ٣٦١هـ، ذكره غير واحد منهم الخطيب البغدادي ـ عصريّ المؤلِّف ـ في تاريخ بغداد ١٣/ ١٩٥.

أخبرنا أبو القاسم الحسن بن محمّد بن أحمد الكاتب، قال: أخبرنا الحسن بن رَشِيقٍ، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا أبو بكر يعني ابنَ أبي شيبة(١)، قال: حدّثنا محمّد بن بِشْرٍ، قال: حدّثنا زكريّا، قال: حدّثني عطيّة، عن أبي سعيد الخدري أنّ النّبيّ ﷺ قال:

«إنّي تاركٌ فيكم الثّقلين أحدُهما أكبر من الآخَر: كتابَ الله حبل ممدود من السّماء إلى الأرض».

وهذا حديث محفوظ من حديث عطيّة بن سَعْدٍ العَوْفي، رواه عنه من ذكرنا وجماعةٌ سواهم(٢).

وقد / [٧٣أ] روي عن أبي هريرة أيضا نحوه.

أخبرناه(٣) محمّد بن عبد السّميع بن عمر الواعظ، قال: أخبرنا محمّد بن عبد الله بن زكريّا النَّيْسابوري(٤)، قال: أخبرنا

---

(١) مصنّف ابن أبي شيبة ٦/ ١٣٣، رقم: ٣٠٠٨١، مع ملاحظة أنّ الذي في المطبوع هو من رواية ابن أبي شيبة عن زكريّا لا عن محمّد بن بشر. وشيخ ابن أبي شيبة محمّد بن بشر هو ابن الفرافصة العبدي الكوفي أبو عبد الله، وشيخه زكريّا هو ابن أبي زائدة الهمداني الكوفي أبو يحيى.

(٢) رواية أبي سعيد الخدري ﷺ أسندها المؤلّف عن أربعة من شيوخه بأسانيدهم المتعدّدة إلى أربعة من الرّواة، كلّهم عن الحسن بن عطيّة العوفي، عن أبيه عطيّة، عن أبي سعيد الخدري، فمدار جميع هذه الطّرق على عطيّة العوفي وهو ضعيف، لكنّه قد توبع، كما أنّ للحديث شواهد تعضده قد استرسل المؤلّف في سردها كعادته الشّريفة.

(٣) في حاشية الأصل: «بلغت المعارضة»، أي على الأصل المنقول عنه.

(٤) القاضي أبو الحسن محمّد بن عبد الله بن زكريّا بن حيّويه النّيسابوري المصري الشّافعي صاحب جزء من وافقت كنيته كنية زوجه من الصّحابة.

إسحاق يعني ابنَ إبراهيم بن يونس، قال: حدّثنا محمّد بن عُبَيْد هو المُحاربي، قال: حدّثنا صالح بن موسى[(١)]، عن عبد العزيز ابن رُفَيْعٍ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ:

«إنّي قد خَلَّفْتُ فيكم شيئين لن تضلّوا بعدي ما أخذتّم بهما، وعملتم بما فيهما: كتاب الله وسنّتي»[(٢)].

أخبرناه أبو مطر عليّ بن عبد الله بن الحسن المعافري، قال: أخبرنا عبد الله بن يحيى التّميمي، قال: حدّثنا عَبْدان بن أحمد ابن موسى[(٣)].

وأخبرنا محمّد بن عليّ بن محمّد الحارثي[(٤)]، قال: حدّثنا عمر ابن محمّد بن سَيْفٍ، قال: حدّثنا عبد الله بن محمّد بن عبد العزيز.

قالا: حدّثنا داود بن عمرو الضّبّي، قال: حدّثنا صالح بن موسى، قال: حدّثنا عبد العزيز بن رُفَيْعٍ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ:

---

(١) ذكر القرطبيُّ في كتابه التّذكار في أفضل الأذكار ٨٨ أنّ المؤلّف أخرج هذا الحديث في كتابه الإبانة من طرق.

(٢) التيمي الطّلحي الكوفي، قال البخاري: منكر الحديث، وقال النّسائي: متروك الحديث، ينظر: تاريخ الإسلام للذّهبي ٤/ ١١٣٠.

(٣) الحافظ الحجّة صاحب التّصانيف أبو محمّد عبد الله بن أحمد بن موسى بن زياد الأهوازي الجَواليقي الملقّب بعَبْدان المتوفّى سنة ٣٠٦هـ، من آثاره الحديثيّة: كتاب الفوائد، والمصنّف يروي في كتابه الإبانة هذا عن ثلاثة من شيوخه بأسانيدهم إلى ثلاثة من تلاميذ الجَواليقي، فلعلّ هذه المرويّات من كتاب الفوائد هذا، وينظر عن عَبْدان وفوائده: سير أعلام النّبلاء ١٤/ ١٦٨ - ١٧٣، والرّسالة المستطرفة ٩٩.

(٤) ابن صخر الأزدي الحارثي البصري الشّافعي أبو الحسن تقدّم مرارا.

«إنِّي خَلَّفْتُ فيكم اثنين: كتاب الله وسنّتي، ولن يتفرّقا حتّى يَرِدا عَلَيَّ الحَوْضَ»[(١)].

في حديث ابن سَيْفٍ: «اثنتين لن تضلّوا بعدهما أبدا»، والباقي سواء.

وهذا حسن غريب لم يذكره هكذا إلّا من حديث صالح بن موسى عن عبد العزيز، وله عنه أحاديث عدّة يتفرّد بها عنه[(٢)].

وقد روي عن زيد بن ثابت نحوه ومَخْرَجُه من الكوفة.

أخبرناه أبو عمر عبد الواحد بن محمّد بن عبد الله[(٣)]، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد[(٤)]، قال: حدّثنا أحمد بن يحيى

---

(١) عزا هذا الحديث للسِّجْزي في إبانته: السّيوطيُّ في جامع الأحاديث رقم: ١٦٦٤١ فقال: «أبو نصر في الإبانة، وقال: غريب جدًا عن أبي هريرة».

(٢) أخرج رواية أبي هريرة ﷺ البزّار في المسند (البحر الزّخار) ١٥/ ٣٨٥، رقم: ٨٩٩٣، والدّارقطني في السّنن ٥/ ٤٤٠، رقم: ٤٦٠٦، والحاكم ـ شيخ المؤلّف ـ في المستدرك على الصّحيحين ١/ ١٧٢، رقم: ٣١٩، والبيهقي ـ عصريّه ـ في السّنن الكبرى ٢٠/ ٣٣٣، رقم: ٢٠٣٦٣ وغيرهم من طريق صالح ابن موسى، عن عبد العزيز بن رفيع به، وصالح غير صالح في الرّواية، وهو صالح بن موسى بن إسحاق بن طلحة التّيمي الطّلحي الكوفي منكر الحديث واهٍ، بل قال النّسائي: «متروك الحديث». ينظر: تهذيب الكمال ١٣/ ٩٧، وميزان الاعتدال ٢/ ٣٠٢، والكاشف رقم: ٢٣٦٤، وتقريب التّهذيب رقم: ٢٨٩١، والمؤلّف قد خفّف اللّهجة حين قال: «حسن غريب»، ومع ذا كلّه فالحديث له شواهد أخرى تعضده وهي تغني عن رواية مثل صالح.

(٣) الفارسي الكازروني البغدادي البزّاز أبو عمر.

(٤) هو كما تقدّم لنا الحافظ أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن سعيد الهَمْداني الكوفي المعروف بابن عقدة المتوفّى سنة ٣٣٢هـ. وشيخه أحمد بن يحيى الصّوفي هو كما تقدّم أيضا أبو جعفر أحمد بن يحيى بن زكريّا الأودي =

الصّوفي، قال: حدّثنا عبد الرّحمن بن شريك، قال: حدّثني أبي، عن الرُّكَيْن، عن القاسم بن حسّان، عن زيد بن ثابت، عن نبيّ الله ﷺ أنّه قال:

«قد تركتُ فيكم خليفتين: كتابَ الله، وأهلَ بيتي، يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ»(١).

وقد روي عن جابر بن عبد الله الأنصاري وهو صحيح.

أخبرناه الحسن بن محمّد بن أحمد الكاتب، قال: أخبرنا الحسن بن رَشِيقٍ، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد أبو العلاء، قال: حدّثنا أبو بكر هو ابن أبي شيبة(٢)، قال: حدّثنا حاتم بن إسماعيل، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جابر أنّ النّبيّ ﷺ قال:

«قد تركتُ فيكم /[٧٣ب] ما لن تضلُّوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله ﷻ».

أخرجه مسلم بن الحجّاج، عن أبي بكر ابن أبي شيبة، عن

= الكوفي العابد. والرّكين هو ابن الرّبيع بن عميلة الفزاري.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنّف ٦/ ٣٠٩، رقم: ٣١٦٧٩، وأحمد في المسند ٣٥/ ٤٥٦، رقم: ٢١٥٧٨، وابن أبي عاصم في السّنّة ٢/ ٣٥٠ - ٣٥١، رقم: ٧٥٤ وغيرهم من طريق شريك القاضي، عن الرُّكَيْن به، وشريك سيّئ الحفظ عندهم، لكنّ الحديث كما ذكرنا له شواهد كثيرة تعضده، وطرق عديدة تسنده.

(٢) مصنّف ابن أبي شيبة ٦/ ١٣٣، رقم: ٣٠٠٧٧. وهذا الإسناد كما تقدّم ممّا يروي به المؤلّف كتاب المصنّف عن شيخه أبي القاسم الكاتب بسنده أعلاه. وجعفر بن محمّد هو ابن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب الهاشمي المعروف بجعفر الصّادق.

حاتم بن إسماعيل[١].

أخبرنا عمر بن القاسم بن الحسن، قال: أخبرنا محمّد بن القاسم بن عبد الرّحمن الكِنْدِي، قال: حدّثنا أبو العلاء محمّد ابن أحمد[٢]، قال: حدّثنا أحمد بن صالح، قال: حدّثنا إسماعيل بن عبد الله ابن أبي أُوَيْسٍ، قال: حدّثني أبي، عن ثور ابن زيد، عن عكرمة، عن ابن عبّاس أنّ النّبيّ ﷺ قال ـ في حجّة الوداع ـ:

«أمران تركتُهما فيكم لن تضلُّوا ما تمسّكتم بهما، كتاب الله، وسنّة نبيِّه»[٣].

رواه ابن وهب عن مالك عن النّبيّ ﷺ مرسلا[٤].

وقد روي عن أنس بن مالك نحوه مسندا، ومَخْرَجُه من البصرة.

---

(١) صحيح مسلم ٢/ ٨٨٦، رقم: ١٢١٨ ضمن حديث جابر الطّويل في صفة حجّه ﷺ.

(٢) الذّهلي الوكيعي الكوفي، وشيخه أحمد بن صالح هو ابن الطّبري المصري أبو جعفر.

(٣) أخرجه الآجرّي في الشّريعة ٥/ ٢٢٢٠، رقم: ١٧٠٥، والحاكم ـ شيخ المؤلّف ـ في المستدرك على الصّحيحين ١/ ١٧١، رقم: ٣١٨، ومن طريقه البيهقي ـ عصريّه ـ في السّنن الكبرى ١٠/ ١٩٤، رقم: ٢٠٣٣٦ وغيرهم من طريق إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله ابن أبي أويس به، حدّثني أبي به. قال الذّهبي في التّلخيص: «احتجّ البخاري بعكرمة، واحتجّ مسلم بأبي أويس عبد الله، وله أصل في الصّحيح».

(٤) هو في كتاب الموطّأ رواية يحيى بن يحيى اللّيثي رقم: ٣٣٣٨، وأبي مصعب الزّهري رقم: ١٨٧٤ وغيرهما عن مالك بلاغا، ونحسب أنّ رواية ابن وهب مثل رواية سائر رواة الموطّأ، وعبّر المؤلّف عن البلاغ بالإرسال.

أخبرناه محمّد بن عليّ بن حُمَيْدٍ، قال: حدّثنا يوسف بن يعقوب النَّجِيرَمي، قال: حدّثنا ابن فَضالة، قال: حدّثنا عبدالواحد بن غياث، قال: حدّثنا هشام بن سَلْمان، عن يزيد الرَّقاشي، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ:

«تركتُ بعدي ما إن أخذتُم به لم تضلُّوا أبدا: كتاب الله، وسنّة نبيِّه»[1].

وروي عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه مسندا معناه، وهو غريب جدّا.

أخبرناه عبد الله بن الحسن بن أغلب الصّوّاف[2]، قال: أخبرنا عمر بن محمّد بن إبراهيم الحلبي، قال: حدّثنا عبد الرّحمن يعني ابنَ عبيد الله الحلبي، قال: حدّثنا يمان بن سعيد، قال: حدّثنا ابن حِمْيَرٍ، قال: حدّثنا مَسْلَمَة بن عُلَيٍّ[3]، عن عمر بن ذرٍّ، عن

---

(١) أخرجه أبو نعيم الأصبهاني ـ عصريّ المؤلّف ـ في أخبار أصبهان ١/١٣٨ من طريق طالوت بن عبّاد، عن هشام بن سَلْمان به، وتابع ابنَ فضالة أحمد بنُ سعيدٍ عن عبد الواحد بن غياث به أخرجه أبو الشّيخ الأصبهاني في طبقات المحدّثين بأصبهان ٤/٦٧، وفي إسناد الجميع أبو عمرو يزيد بن أبان الرَّقَاشي الرّجل الزّاهد البكّاء الصّالح، غير أنّه في جانب الرّواية ضعيف عندهم، بل قال النّسائي وأبو أحمد الحاكم: «متروك». كما في تهذيب الكمال ٣٢/٦٩ وغيره، لكنّ الحديث له شواهد أخرى تثبّته وتقوّيه.

(٢) ابن أبي سراج اليحصبي المغربي الشّاهد الصّوّاف أبو محمّد، وفي موطن من هذا الكتاب: «بن أبي عقال» بدل «بن أبي سراج»، ولا أثر لشيخه هذا فيما وقفنا عليه من كتب التّراجم والتّواريخ.

(٣) جوّدوا اسم «عليّ» بالتّصغير أي «عُلَيّ»، وكان مسلمة يكره ذلك، ينظر: الإكمال لابن ماكولا ـ عصريّ المؤلّف ـ ٦/٢٥١، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٥٨/٥٠، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدّين ٦/٣٣٦.

أبي قِلابة الجَرْمي، عن أبي مسلم الخَوْلاني، عن أبي عبيدة ابن الجرّاح، عن عمر بن الخطّاب ﷺ قال:

«لقيني رسول الله ﷺ، وأخذ بلحيتي، وأنا أعرف الحُزْنَ في وجهه فقال: يا عمر، إنّا لله وإنّا إليه راجعون.

قال: أتاني جبريل عليه السلام آنفا فقال: يا محمّد، إنّا لله وإنّا إليه راجعون.

قال: قلتُ: أجل.

فقال: إنّ أمّتك مفتتنةٌ بعدك بقليل من الدَّهْر غير كثير.

فقلتُ: فتنة كفر أو فتنة ضلال؟

فقال: كلٌّ سيكون.

فقلتُ: ومِنْ أين يأتيهم ذلك وأنا تارك فيهم كتابَ الله تبارك وتعالى؟

قال: بكتاب الله / [١٧٤أ] يَضِلُّونَ، وذلك مِنْ قِبَل قرّائهم وأمرائهم»[(١)].

لم يروه هكذا فيما قيل إلّا مَسْلَمَة عن ابن ذَرّ، عن أبي قِلابة

---

(١) أخرجه الفسوي في المعرفة والتّاريخ ٢/٣٠٨، وابن وضّاح القرطبي في البدع والنّهي عنها رقم: ٢٥٩، وابن أبي عاصم في السّنّة ١/١٣٢، رقم: ٣٠٣، وأبو نعيم الأصبهاني ـ عصريّ المصنّف ـ في حلية الأولياء ٥/١١٩، من طريقين عن محمّد بن حِمْيَر وهو السَّلِيحي، عن مسلمة بن عُلَيّ وهو ابنُ خلف الخشني به، ومسلمة لم يسلم من جرحهم حتّى قال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتّعديل لابنه ٨/٢٦٨ ـ: «ضعيف الحديث، لا يشتغل به...هو في حدّ التّرْك، منكر الحديث». وينظر: تهذيب الكمال ٢٧/ ٥٧٠، والمصنّف كعادته في مثل هذه الأحاديث الضّعيفة جدّا يعبّر عنها بالغرابة الشّديدة حيث قال: «غريب جدّا».

عبد الله بن زيد، عن أبي مسلم عبد الله بن ثُوَب، والله أعلم.

وقد روي عن عليٍّ رضي الله عنه في هذا المعنى الحديث الذي مَخْرَجُه من الكوفة.

أخبرناه محمّد بن أحمد بن تميم التّميمي الشّافعي، وأحمد ابن محمّد بن الحاجّ المالكي في آخرين، قالوا: حدّثنا العبّاس ابن محمّد بن نصر الرّافِقي، قال: حدّثنا محمّد بن عبد الرّحمن ابن كامل الأسدي، قال: حدّثنا النُّفَيْلي أبو جعفر[1]، قال: حدّثنا محمّد بن سلمة، عن أبي سنان، عن عمرو بن مرّة، عن أبي البَخْتَري، عن الحارث، عن عليٍّ رضي الله عنه قال:

«قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم: إنّ أمّتك ستفتتن من بعدك.

فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سُئل: فما المَخْرَجُ من ذلك؟

قال: كتاب الله العزيز الذي ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فُصِّلَت: ٤٢]، من ابتغى العلم في غيره أضلّه الله، ومن ولي من هذا الأمر من جبّار فعمل بغيره قصمه الله، وهو الذِّكْرُ الحكيم، والنّور المبين، والصِّراط المستقيم، فيه خبر ما قبلكم، ونبأ ما بعدكم، وحُكْمُ ما بينكم،

---

(١) الحافظ الثّقة المأمون أبو جعفر عبد الله بن محمّد بن عليّ النّفيلي الحرّاني ت ٢٣٤هـ صاحب المغازي، ومنه قطعة حوت الجزء الثّالث منه في مجاميع العمريّة ١١٠ (١٥٨. ١٧٤) بخطّ الحافظ طاهر بن بركات الخشوعي، من رواية عصريّ المصنّف الخطيب البغدادي بسنده إلى أبي شعيب عبد الله بن الحسن بن أحمد الحرّاني عن النّفيلي، وللسّجزي في كتابه الإبانة عدّة أسانيد إلى النّفيلي روى بها عددا من النّصوص، ولعلّها من كتابه المغازي هذا.

وهو الفَصْلُ ليس بالهَزْل، وهو الذي سمعته الجنُّ فلم تتناهى أن قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ﴾ [الجن: ١ - ٢]، لا يَخْلَقُ على طُول الرَّدِّ، ولا تنقضي عِبَرُه، ولا تَفْنَى عجائبه.

ثمّ قال عليٌّ للحارث: خُذْها يا أعور»[١].

أخبرناه الحسين بن أحمد بن محمّد بن الحسن المؤدِّب، قال: حدّثنا محمّد بن عبد الله بن زكريّا[٢]، قال: حدّثنا محمّد ابن إبراهيم بن زياد الرّازي[٣]، قال: حدّثنا أبو حُجْرٍ عمرو بن رافع، قال: حدّثنا الحكم بن بشير بن سَلْمان، عن عمرو بن

(١) أخرجه الدّارمي في المسند ٢٠٩٩/٤، رقم: ٣٣٧٥، والفريابي في فضائل القرآن رقم: ٧٩، وابن الباقلاني في إعجاز القرآن ١٨٥ وغيرهم من طريق محمّد بن سلمة - وهو ابن كهيل - به، وابن سلمة لم يسلم أيضا من قدحهم الشّديد فيه حتّى اعتبره الجوزجاني في أحوال الرّجال رقم: ٦١ ذاهب الحديث، والحارث الأعور ضعيف عندهم، وله طرق أخرى مدارها عليه سيأتي بعضها عند المصنّف، والحديث رغم ضعفه رفعا ففقراته الجزلة في وصف القرآن الكريم كلّها حقّ، وكم من جبّار في الأرض قصمه الله تعالى لمّا اتّخذ هذا الكتاب الكريم وراءه ظهريّا، وجعل أحكامه الشّرعيّة نسيا منسيّا.

(٢) أبو الحسن ابن حيّويه النّيسابوري القاضي الفرضي نزيل مصر ت ٣٦٦هـ، من آثاره المطبوعة: من وافقت كنيته كنية زوجه من الصّحابة، وله مرويّات مسندة بثّ المصنّف كثيرا منها في كتابه هذا الإبانة، وهو أحد رواة السّنن الكبرى للنّسائي، ومن طريقه يرويه السّجزي عن عدد من شيوخه، أمّا مرويّاته المسندة في الكتب فهي من الكثرة بمكان، وجديرة أن يجمعها باحث ليكوّن ما يشبه مسند حديث ابن حيّويه النّيسابوري. وقد قال ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٤٦/٥٣: «ذكر أبو نصر الوائلي أنّه ثقة ثبت شافعيّ المذهب، وكان قد نظر في الفرائض وصنّف فيها».

(٣) الطّيالسي أبو عبد الله، قال الدّارقطني - كما في تاريخ الإسلام للذّهبي ٢٦٩/٧ -: «متروك يضع الحديث».

قيس المُلَائي، عن عمرو بن مُرَّة الجَمَلي.

وأخبرنا عبد الجبّار بن أحمد بن عمر المقرئ، قال: أخبرنا عليّ بن الحسين بن بُنْدار الأنطاكي، قال: حدّثنا محمّد بن عمرو بن أبي كرب، قال: حدّثنا محمّد بن مُصَفًّى (١)، قال: حدّثنا سُوَيْد بن عبد العزيز، قال: حدّثنا داود بن عيسى النّخعي، عن عمرو بن مرّة، عن أبي البَخْتَري / [٧٤ب] عن ابن أخي الحارث، عن الحارث، عن عليٍّ، عن النّبيّ ﷺ قال:

«قال لي جبريل ﵇: سيكون في أمّتك اختلاف. قلتُ: فما المَخْرَجُ منها يا جبريل؟ قال: كلام الله، فيه نبأ ما قبلكم، وخبر من بعدكم» (٢).

وذكر الحديث نحو حديث أبي سِنان، عن عمرو بن مرّة .

وفي حديث داود بن عيسى، عن عليٍّ قال:

«أتى جبريلُ النّبيَّ ﷺ فقال: ستكون في أمّتك فتنة.

قال: فما المَخْرَجُ منها؟

قال: كتاب الله ـ وذكر الحديثَ ـ».

---

(١) ابن بهلول القرشي أبو عبد الله الإمام الحافظ عالم أهل حمص المتوفّى سنة ٢٤٦هـ، له فوائد حديثيّة ذكرها محمّد بن يحيى ابن مندة الأصبهاني كما في معرفة الصّحابة لأبي نعيم ـ عصريّ المصنّف ـ ٣/ ١٤٥٥، وغير بعيد أن تكون هذه الفوائد من جملة مرويّات المصنِّف.

(٢) في إسناد المؤلّف سويد بن عبد العزيز بن نمير السّلمي الدّمشقي ولم يسلم هو الآخر من تجريحهم حتّى قال إمام أهل السّنّة أحمد بن حنبل: «متروك»، وابن أخي الحارث الأعور لا يدرى من هو، وعمّه الحارث الأعور ضعيف عندهم، وينظر: تهذيب الكمال ١٢/ ٢٥٥، وميزان الاعتدال ٤/ ٥٩٨.

قال أبو نصر: فقد زاد داود وعمرو بن قيس المُلَائي في إسناد هذا الحديث رجلا وهو ابنُ أخي الحارث.

وروى هذا الحديثَ حمزة بنُ حبيب الزّيّات المقرئ، عن أبي المختار الطّائي، عن ابن أخي الحارث عنه.

أخبرناه أحمد بن محمّد ابن يحيى المَهْري[(١)]، قال: حدّثنا عليّ بن الحسن بن عَلّان الحرّاني[(٢)] إملاءً، قال: أخبرنا عليّ ابن عبد الله بن شجاع الحرّاني، قال: حدّثنا هاشم بن القاسم، قال: حدّثنا أبو إسحاق النّحوي إبراهيم بن إسحاق بن راشد الحرّاني، قال: حدّثنا حمزة الزّيّات، عن أبي المختار الطّائي.

وأخبرنا الحسين بن أحمد بن محمّد الجوهري، قال: حدّثنا محمّد بن عبد الله بن زكريّا، قال: أخبرنا أحمد بن شعيب النّسائي[(٣)]، قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم هو ابنُ راهَوَيْه، قال: أخبرنا يحيى بن آدم، قال: حدّثنا حمزة الزّيّات، قال: حدّثني أبو المختار الطّائي[(٤)]، عن ابن أخي الحارث الأعور، عن الحارث الأعور قال:

«دخلتُ على عليٍّ فقلتُ: يا أمير المؤمنين، إنّ النّاس قد

---

(١) هو شيخه أبو العبّاس أحمد بن محمد بن الحاجّ بن يحيى الأندلسي الإشبيلي ت ٤١٥هـ نزيل مصر، نسبه هنا وفي موطنين سابقين إلى جدِّه الثّاني يحيى، وتحدّثنا مطوّلا عن هذه النّسبة «المَهْري».

(٢) الإمام الحافظ محدّث حرّان أبو الحسن المتوفّى سنة ٣٥٥هـ، وهو صاحب تاريخ جزيرة حرّان، ينظر: سير أعلام النّبلاء ١٦/ ٢٠.

(٣) لا أثر للحديث في شيء من كتب الحافظ النّسائي.

(٤) قيل اسمه سعد وهو مجهول، ينظر: التّقريب رقم: ٨٣٤٨.

وَقَعُوا في الأحاديث.

قال: أو قد فعلوا؟! أما إنِّي سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: ألا إنّها ستكون فتنة.

قال: قلتُ: فما المَخْرَجُ منها يا رسول الله؟

قال: كتاب الله ـ وذكر نحوه إلى قوله ـ: هو الصِّراط المستقيم ـ وزاد ـ: وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تَشْبَعُ منه العلماء ـ وقال في آخره ـ: من قال به صَدَقَ، ومن حَكَمَ به عَدَلَ، ومن دعا إليه أُجِرَ، ومن اعتصم به هُدِيَ إلى صراط مستقيم.

خُذْها إليك يا أعور»[1].

اللّفظ لحديث ابن علّان الحرّاني.

---

(١) أخرجه التّرمذي في الجامع ٥/ ٢٢، رقم: ٢٩٠٦، والبزّار في المسند (البحر الزّخّار) ٣/ ٧١، رقم: ٨٣٦، والبيهقي ـ عصريّ المؤلِّف ـ في شعب الإيمان ٣/ ٣٣٥، رقم: ١٧٨٨ وغيرهم من طرق عن حمزة بن حبيب الزّيّات به. قال التّرمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلّا من هذا الوجه، وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال». بينما المصنِّف قال أعلاه: «هذا من أحسن الحديث». ويقصد والله أعلم من جهة المعنى، واستحسنه كذلك الحافظ ابن كثير حيث قال في تفسيره ١/ ٢١: «لم ينفرد بروايته حمزة بن حبيب الزيات، بل قد رواه محمّد بن إسحاق، عن محمد بن كعب القرظي، عن الحارث الأعور، فبرئ حمزة من عهدته، على أنّه وإن كان ضعيف الحديث إلّا أنّه إمام في القراءة، والحديث مشهور من رواية الحارث الأعور وقد تكلّموا فيه، بل قد كذّبه بعضهم من جهة رأيه واعتقاده، أمّا إنّه تعمّد الكذب في الحديث فلا والله أعلم. وقصارى هذا الحديث أن يكون من كلام أمير المؤمنين عليّ ﷺ، وقد وهم بعضهم في رفعه، وهو كلام حسن صحيح، على أنّه قد روي له شاهد عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ».

قال أبو نصر: وهذا مِنْ أحسن الحديث، وما بينه وبين حديث عمر الذي تقدّم / [١٧٥أ] تضادّ، بل الحديثان قد أتيا على ما النّاس فيه؛ فالمبتدع اتّبع ما تشابه من القرآن ابتغاءَ الفتنة، فضلّ بمخالفة السّلف وهجران السّنّة، والمتّبع للحقِّ ردّ عليه بالمُحْكَم وبما بيّنه الرّسول ﷺ، فبقولهم السّيّئ في الكتاب ضلّ أولئك، وبالأخذ بما فيه من البيان اهتدى هؤلاء.

وحديثُ عليٍّ هذا موافق لسائر الأصول، لا يَدْفَعُه الكتاب ولا غيره من الحديث، وقد أطلق فيه ـ كما ترى ـ أنّ المنزلَ قرآنٌ وكتابٌ وكلامُ الله، ولم يكن فَرْقٌ بين ذلك عند الله وعند رسوله وعند المسلمين.

والأشعري يفرِّق بين ذلك، وقد حكى عنه أبو بكر ابن فُورَكَ أنّ النّاسخ والمنسوخ في كتاب الله دون كلامِه، وكذلك عنده السُّوَرُ والآياتُ في الكتاب لا في الكلام؛ فإنّ الكلام عنده معنى واحد لا يتجزّأ، ولا يدخله العَدَدُ.

واختلف قوله في الإعجاز:

فحكي عنه أنّ الإعجاز في كلام الله كما نقول، ثمّ يفسِّره تفسيرا يخالفنا فيه.

وحكي عنه أنّ الإعجاز في كتاب الله دون كلامِه[١].

وقد جرى بيني وبين شيخ من أصحاب أبي بكر ابن الباقلّاني خطاب طويل في هذه المسألة، وصمّم على أنّ في الدّنيا

---

(١) ينظر: مجرّد مقالات الشّيخ أبي الحسن الأشعري لابن فورك ٥٩ ـ ٦٩.

كتابَ الله دون كلامِه، وإذا فرّقوا بين الكلام والكتاب كان الكتابُ مخلوقا عندهم، والكلامُ الذي يدّعونه لا يَعْرِفُه غيرهم، ولا يمكنهم التّعريفُ به، ولا إقامةُ الحجّة عليه.

والمسلمون متّفقون على أنّ القرآن هو المُعجِزُ، وأنّ التّحدِّي واقعٌ إلى الإتيان بمثله، وبمثل سورة منه، وأنّه كلام الله.

وقد ناظر بعضُ شيوخنا شيخًا[١] منهم في باب الإعجاز، وكان ممّن يقول منهم: إنّ المُعْجِزَ هو حقيقة كلام الله القائم بذاته، دون الكتاب الموجود في الدّنيا، العربيِّ المُفَصَّل الذي هو عندهم غير كلام الله وسواه، وكان صاحبُنا لا يعلم ذلك منه، كان يكرمه على ما بين النّاس من التّحاسن لقصده إيّاه، فَدَقَّ الكلامُ بينهما[٢].

فقال له صاحبنا: يا هذا / [٧٥ب] إنّ التّحدّي باقٍ أَبَدَ الدَّهر، فإن لم يكن هذا النَّظْمُ حقيقةَ كلام الله فَهَلُمَّ، وكانا جالسَيْن في جامع عمرو بن العاص بالفُسْطاط.

فقال: هاهنا من يَدْخُلُ المقصورة ويأتي في أقلّ من ساعة بسورة من مثله.

فلعنه صاحبُنا، وقام ولم يكلِّمه بعد ذلك.

ثمّ سمعتُه يقول: والله لو وجدتُ سبيلا إلى صَلْبِهم على أبواب الجامع ليرتدع بهم غيرهم لفعلتُ.

---

(١) تمنّينا لو كشف لنا السِّجزي أسماء هؤلاء الشّيوخ الثّلاثة صاحب ابن الباقلّاني، وهذين الشّيخين المتناظرين في باب الإعجاز.

(٢) أي دخلا في دقائق المسائل وعميقها.

وهم في هذا الفَصْل بين ثلاثة أحوالٍ يظهر خزيهم فيها كلِّها:

إمّا الاعتراف بأنّ الكتابَ هو القرآنُ، والسُّوَرَ والآيَ هي الكتابُ وهي القرآنُ، وذاك حقيقة كلام الله، وفي اعترافهم بذلك تَرْكٌ لمذهبهم الفاسد، وهم لا يكادون يتركونه، فالخزيُ يظهر، والرّجوعُ منهم إلى الحقِّ يستبعد.

وإمّا القولُ بأنّ الكتابَ غير كلام الله، والتّحدِّي واقع بالإتيان بمثله لا بمثل كلام الله، فيكون حينئذ ما يقرّون بأنّه مخلوقٌ مُعْجِزًا.

وكلام الله الأزليّ الذي يظهرون القول به غير معجز، وهذا خزي ظاهر أيضا؛ لأنّ هذا عندهم ـ أعني الكتاب ـ من صفات الأفعال أحدثه الله في غيره، فهو موجود بالغَيْر؛ كتابةً مرّةً في رَقٍّ، وحفظًا تارةً في صَدْرٍ.

ولَعَمْري إنّ من المعجزات أشياءَ كثيرةً مُحْدَثَةً، ولسنا ننكر جواز ذلك، كفَلَقِ البحر، والتقام العصا الآلةَ التي كانت مع السّحرة، وحنينِ الجِذْع، وغير ذلَك، ولكن ظهورُ خزيهم في أنّهم زادوا على المعتزلة في هذا الفصل؛ لأنّ المعتزلة تقرّ بأنّ هذا الكتاب العربيّ كلامُ الله، وهو معجز، وهؤلاء يقولون: إنّه معجز، وليس بكلام الله، وهو مخلوق[1].

وقد كَفَّرْنا المعتزلة في هذه المسألة مع اعترافهم بأنّه كلام الله

(١) من الضّروري الانتباه إلى أنّ المقالات العقديّة قد تكون كفرا على جهة الإجمال، أمّا الأعيان القائلون بهذه المقالات الضّالّة فثبوت كفرهم متوقّف على إقامة الحجّة، وإزالة الشّبهة، ووجود شروط، وانتفاء موانع، والخير كلّه في الانضواء تحت دائرة السّلف، والبعد عن مقالات الجهميّة والمعتزلة وأضرابهم من الخلف.

حين زعموا أنّه مخلوق، وهؤلاء يقولون: إنّه مخلوق وليس بكلام الله، فتوسُّطهم في ظلمة الكفر أَظْهَرُ.

وأمّا القولُ بأنّ التّحدِّي واقعٌ إلى الإتيان بمثل سورة في ذات الله، وأنّ هذا الكتابَ العربيَّ غير معجز، وهو خلافُ كلام الله وسواه؛ لأنّ العبارةَ عندهم غير كلام الله؛ فإن قالوا ذلك / [١٧٦أ] تركوا مذهبَهم مع مخالفتهم للمسلمين فيما قالوه، فإنّ[1] عندهم أنّ الكلام القائمَ بذات الله لا يجوز أن يكون سورة ولا عربيًّا. وإذا كان التّحدِّي إلى الإتيان بما لا يُعْرَفُ بطل التّحدِّي، والقولُ ببطلانه كفرٌ، وإنّما صحّ التّحدِّي إلى الإتيان بمثل سورة من القرآن لجواز إنزال الله سورةً كذلك، وتأتِّي وجودِه منه سبحانه، كما أتى بالقصّة الواحدة في عدّة سُوَرٍ والمعنى واحد مع اتِّساع الألفاظ.

وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النّحل: ١٠١ ـ ١٠٢].

وقال: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي

(١) في الأصل: «فأمّا»، ثمّ ضبّب عليها بالضّرب، وأشار إلى نسختها بالرّمز س، ووضع فوقها ص لعلّها إشارة للأصل أو صحّة أصل الرّواية، ثمّ أثبت فوقها كلمة «فإنّ» ثمّ ضبّب عليها، ثمّ عاد فصحّحها واستقرّ عليها.

عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾ [يونس: ١٥].

فبان بذلك أنّ التّحدِّي واقعٌ إلى الإتيان بمثل ما لا يستحيل من الله سبحانه الإتيانُ به وبمثله.

وقال سبحانه: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ﴾ [البقرة: ١٠٦].

والذي ذُكِرَ في معناها ممّا يتعلّق بانتفاع الخَلْق بها لا يَقْدَحُ في موضع احتجاجنا؛ لأنّ كلَّ آية في القرآن كغيرها من الآيِ في باب كون الكُلِّ كلاما لله وغَيْرَ مخلوق.

وهكذا التّوراةُ في حكم الإنجيل، والإنجيلُ في حكم الزَّبُور، والزَّبُورُ في حكم سائر الصُّحُف، والكُلُّ في حكم القرآن في باب تكلّم الله سبحانه بها أجمع وإنزاله إيّاها.

فالإجماع منعقد على أنّ التّحدِّي واقع إلى الإتيان بسورة مثل القرآن العربيّ المُفَصَّل، والكتاب العزيز الحكيم، وأنّ ذلك كلام الله، فهم إذا قالوا: إنّه واقع إلى الإتيان بمثل غيره خالفوا الإجماع وخَرَقُوه، ولم تثبت بهم القَدَمُ بعد ذلك فيما قالوه.

وقد ورد في معنى هذا الفصل أحاديث كثيرة ثابتة مقبولة، ونحن نورد بعضها عقيبه إن شاء الله، وكلُّها تفصح بأنّ القرآن والكتاب والكلام بمعنى واحد، لا فَرْقَ بين /[٧٦ب] ذلك، وبالله التوفيق[(١)].

---

(١) هنا في الحاشية قيد بلاغ معارضة ومقابلة نصّه: «بلغتُ عَرْضا» أي على الأصل المنقول عنه.

وممّا ورد ممّا نحن فيه الآن أيضا ـ وهو إثباتُنا وجودَ الكتاب عندنا ـ:

ما أخبرناه أحمد بن محمّد بن يحيى البزّاز، قال: حدّثنا أبو الحسن عليّ بن الحسن بن عَلّان الحرّاني إملاءً من كتابه، قال: حدّثنا أبو يعلى أحمد بن عليّ بن المثنّى الموصلي (١)، قال: حدّثنا محمّد بن عبد الرّحمن ابن سَهْم، قال: حدّثنا أبو إسحاق الفزاري (٢)، عن مالك بن أنس (٣)، عن أبي النّضر سالم، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبي رافع قال: قال رسول الله ﷺ:

«لا أَعْرِفَنَّ الرّجلَ يأتيه الأمر من أمري: إمّا أمرتُ به، وإمّا نهيتُ عنه، فيقول: ما ندري ما هذا، عندنا كتابُ الله ﷻ ليس هذا فيه» (٤).

---

(١) لا أثر للحديث فيما وصلنا من كتب الحافظ أبي يعلى الموصلي، وشيخه هو محمّد بن عبد الرّحمن بن حكيم بن سهم الأنطاكي المتوفّى سنة ٢٤٣هـ. ينظر عنه: تاريخ الإسلام للذّهبي ٥/ ١٢٣٣.

(٢) الإمام المجاهد إبراهيم بن محمّد بن الحارث الفزاري الشّامي المتوفّى سنة ١٨٨هـ، صاحب الكتاب المطبوع النّفيس «السّير»، قال الإمام الشّافعي: «لم يصنّف أحد في السّير مثل كتاب أبي إسحاق». ولا أثر لهذا الحديث فيه.

(٣) هذا الحديث خارج موطّأ مالك وقد أسنده الجوهري في مسند الموطّأ رقم: ٢٧ من طريق أحمد بن حرب، عن ابن سهم بنحوه.

(٤) أخرجه بهذا السّياق ابن حبّان في صحيحه ـ مع الإحسان ١/ ١٩٠، رقم: ١٣، وبنحوه أبو داود ٧/ ١٥، رقم: ٤٦٠٥، والتّرمذي ٤/ ٣٣٤، رقم: ٤٦٠٥، وابن ماجه ١/ ٦، رقم: ١٣ وغيرهم من طريق سفيان بن عيينة، عن أبي النّضر سالم به. قال التّرمذي: «هذا حديث حسن»، وحسنٌ ما قاله المصنّف: «هذا طريق قويّ، ورواتُه أئمّة».

وهذا طريق قويّ، ورواتُه أئمّة.

أخبرنا محمّد بن داود بن أحمد الرِّباطي، أنّ أباه أخبره، عن مُوَيْس بن عمران المقدسي[١]، قال: حدّثنا مؤمّل بن إسماعيل، قال: حدّثنا حمّاد بن سلمة، عن الحجّاج بن أَرْطاة، عن الوليد ابن أبي مالك[٢]، عن القاسم بن عبد الرّحمن الشّامي، عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ:

«خذوا العلم قبل أن يذهب.

قلنا: يا رسول الله، وكيف يذهب وفينا كتابُ الله؟!

قال: فغضب ـ لا يُغْضِبُه الله ـ وقال: ثكلتكم أمّهاتُكم، أَوَ لَيْسَ قد ضلّتْ بنو إسرائيل وفيهم كتابُ الله، ذهابُ العلم ذهابُ حَمَلَتِه، ذهابُ العلم ذهابُ حَمَلَتِه»[٣].

---

(١) أبو عمران معتزلي متكلّم، له أشعار كثيرة، وضرب المأمون عنقه بسرخس لاتّهامه إيّاه بقتل الفضل بن سهل، وحكى عنه الجاحظ حكايات، ومُوَيْس كفُلَيْس، ينظر: المؤتلف والمختلف للدّارقطني ٤/ ٢١٦٦، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدّين ٨/ ٣٠٧.

(٢) أبو العبّاس الوليد بن عبد الرّحمن بن أبي مالك الدّمشقي الكوفي.

(٣) أخرجه الدّارمي في المسند ١/ ١٤٩، رقم: ٢٦٠ من طريق معتمر بن سليمان، والطّبراني في المعجم الكبير ٨/ ٢٣٢، رقم: ٧٩٠٦ من طريق حجّاج بن منهال، كلاهما عن الحجّاج بن أرطاة به، والحجّاج كثير الخطأ والتّدليس وقد عنعن، وله شاهد من حديث أبي الدّرداء أخرجه الثّعلبي ـ عصريّ المصنّف ـ في الكشف والبيان ١٥/ ٢٣٤ لكن في إسناده محمّد بن عبيد الله العرزمي وهو متروك، ويغني عنه حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا: «إنّ الله لا يقبض العلم انتزاعا...» الحديث عند البخاري ١/ ٣١، رقم: ١٠٠، ومسلم ٤/ ٢٠٥٨، رقم: ٢٦٧٣.

حدّثنا الخَصِيب بن عبد الله، قال: أخبرنا عليّ بن أحمد بن إسحاق، قال: حدّثنا الحسن بن أحمد الكرماني، قال: حدّثنا إبراهيم يعني ابنَ الحجّاج، قال: حدّثنا حمّاد هو ابن سلمة، فذكر بإسناده مثله.

اللّفظ لحديث مؤمّل، وهذا غريب من هذا الطّريق.

وقد روي عن صفوان بن عَسَّالٍ المُرادِي، وعَوْفِ بن مالكٍ الأشجعي، وعُوَيْمِر بن زيد أبي الدّرداء الأنصاري.

فأمّا حديثُ صفوان بن عَسَّالٍ فغريب عزيز الوجود.

أخبرناه محمّد بن عبيد الله بن طاهر العلوي، قال: أخبرنا عبد الله بن أحمد بن شعيب، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن بن قتيبة[(١)].

وأخبرنا الخَصِيب بن عبد الله بن محمّد، قال: أخبرنا محمّد ابن العبّاس بن الوليد، قال: حدّثنا / [٧٧أ] محمّد بن الحسن[(٢)]، قال: حدّثنا هشام بن عمّار، قال: حدّثنا مَسْلَمَة بن عُلَيٍّ، قال: حدّثنا الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرّحمن، عن صفوان بن عَسَّالٍ المُرادِي قال:

«حضّ رسول الله ﷺ على العلم قبل ذهابه.

(١) اللّخمي العسقلاني أبو العبّاس، محدّث كبير مشهور، أكثر عنه الرّحّالون لحفظه وثقته، توفّي سنة ٣١٠هـ، ينظر: تاريخ الإسلام للذّهبي ٧/ ١٦٥.

(٢) هو ابن قتيبة اللّخمي العسقلاني المتقدّم، والرّاوي عنه محمّد بن العبّاس بن الوليد هو العبسي الدّمشقي أبو عمر ت ٣٥٨هـ، ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ٥٣/ ٣١٠.

فقال رجل: وكيف يذهب وقد تعلّمناه وعلّمناه أبناءنا؟!

فغضب رسول الله ﷺ، ثمّ قال: أَوَ لَيْسَتْ التّوراة والإنجيل في يَدَيْ اليهود والنّصارى فما أغنى عنهم؟»[(١)].

وأمّا حديثُ عوف بن مالكٍ فروي عن الوليد بن عبد الرّحمن الجُرَشي، عن جُبَيْر بن نُفَيْر، عنه، حدّث به إبراهيم بن أبي عَبْلَة، عن الوليد.

أخبرناه عبد الجبّار بن أحمد بن عمر الطّرَسُوسي المقرئ، وعليّ بن عيسى بن معروف الهَمَذاني الكاتب في آخرين، قالوا: أخبرنا الحسن بن رَشِيقٍ، قال: حدّثنا أحمد بن حمّاد بن مسلم، قال: حدّثنا سعيد ابن أبي مريم[(٢)]، قال: أخبرنا يحيى بن أيّوب، قال: أخبرني أبو إسماعيل إبراهيم بن أبي عَبْلَة، أنّ الوليد بن عبد الرّحمن الجُرَشي حدّثه، عن جُبَيْر بن نُفَيْر، عن عوف بن مالك قال:

«بَيْنا نحن عند رسول الله ﷺ:

---

(١) أخرجه الطّبراني في المعجم الكبير ٨/ ٧٠، رقم: ٧٣٩٨، وابن المقرئ في الثّالث عشر من فوائده رقم: ١٥٤ من طريق هشام بن عمّار به، وفيه مسلمة بن عُلَيّ وهو ـ كما تقدّم لنا قريبا ـ ابن خلف الخشني، قال فيه أبو حاتم ـ كما في الجرح والتّعديل لابنه ٨/ ٢٦٨ ـ: «ضعيف الحديث، لا يشتغل به...هو في حدِّ التَّرْك، منكر الحديث». وينظر: تهذيب الكمال ٢٧/ ٥٧٠، والمصنِّف كعادته رحمه الله في مثل هذه الأحاديث الضّعيفة جدّا يعبّر عنها بالغرابة حيث قال: «غريب عزيز الوجود».

(٢) أبو محمّد سعيد بن الحكم بن محمّد بن سالم بن أبي مريم الجمحي المصري، وشيخه يحيى بن أيّوب هو ابن بادي الخولاني العلّاف.

قال: هذا أوانُ العلم أن يرفع.

قلنا: يا رسول الله، أيرفع العلمُ وعندنا كتاب الله ﷻ، قد قرأناه، وعلّمناه نساءنا وصبياننا؟!

فذكر ضلالة أهل الكتاب اليهود والنّصارى، ثمّ قال: ذهابُه ذهابُ أوعيته.

قال جُبَيْر: فلقيتُ شدّاد بن أوس، فذكرتُ له حديث عوف بن مالك، فقال: صدق عوف، أوّل ما يرفع الخشوع حتّى لا يبقى خاشع»[١].

وهذا عالٍ من هذا الوجه، وقد رواه اللّيث بن سعد، ومحمّد ابن حِمْيَر[٢]، عن إبراهيم.

فأمّا حديث اللّيث عنه:

فأخبرناه أبو العبّاس منير بن أحمد بن الحسن، قال: أخبرنا عليّ بن عبد الله بن عبد الرّحمن، قال: حدّثنا الرّبيع يعني ابنَ سليمان بن كامل المُرادي، قال: حدّثنا ابنُ وهب، قال: وسمعتُ اللّيث بن سعد يقول: حدّثني إبراهيم بن أبي عَبْلَة، عن الوليد بن عبد الرّحمن الجُرَشي، عن جُبَيْر بن نُفَيْر، قال: حدّثني عَوْفُ بن مالك الأشجعي:

---

(١) أخرجه الطّحاوي في شرح معاني الآثار ١/ ٢٧٧، رقم: ٣٠٣ من طريق الرّبيع الجيزي والحسين بن نصر البغدادي كلاهما عن سعيد ابن أبي مريم به، ورجاله ثقات، وقد تابع يحيى بن أيّوبَ اللّيثَ بنُ سعد ومحمّد بنُ حِمْيَر كما سيأتي ذلك عند المصنّف.

(٢) ابن أنيس القضاعي السَّليحي الحمصي أبو عبد الحميد.

«أنّ رسول الله ﷺ نظر إلى / [٧٧ب] السّماء يوما:

فقال: هذا أوانُ يرفع العلم.

فقال له رجل من الأنصار ـ يقال له: لَبِيدُ بن زياد ـ: يا رسول الله، يرفع العلم وقد ثبت ووَعَتْه القلوب؟!

فقال له رسول الله ﷺ: إن كنتُ لأحسبك من أفقه أهل المدينة، ثمّ ذكر له ضلالة اليهود والنّصارى على ما في أيديهم من كتاب الله.

قال: فلقيتُ شدّاد بن أوس، فحدّثته بحديث عَوْف.

فقال: صدق عَوْفٌ، ألا أخبرك بأوّل ذلك يرفع؟

قال: الخشوع حتّى لا ترى خاشعا[1]»[2].

وهذا عالٍ من هذا الطّريق.

وقد أخرجه أبو عبد الرّحمن النّسائي في «السّنن»[3]، عن الرّبيع بن سليمان.

وقوله: «لبيد بن زياد» سهو، والصّواب: «زياد بن لبيد»[4]،

---

(١) هنا في الحاشية وفي أسفل الورقة قيدا بلاغ معارضة بخطّ النّاسخ عبد الكريم الموصلي نصّهما: «عورض» أي على أصل شيخه يوسف القطّان.

(٢) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد ٧٩، وابن حبّان في صحيحه ـ مع الإحسان ١٠/ ٤٣٣، رقم: ٤٥٧٢، والطّبراني في المعجم الكبير ١٨/ ٤٣، رقم: ٧٥ وغيرهم من طريق اللّيث بن سعد به، وإسناده صحيح، وينظر: أنيس السّاري ٩/ ٦٥٩٤.

(٣) السّنن الكبرى للنّسائي ٥/ ٣٩٢، رقم: ٥٨٧٨.

(٤) يعضد قول المؤلّف بوقوع السّهو أنّه ليس في معاجم الصّحابة من رسم اسمه «لبيد بن زياد»، إنّما هو «زياد بن لبيد»، وقع قلب في رواية النّسائي، =

وهو من بني بَياضَة.

وأمّا حديثُ محمّد بن حِمْيَر عن إبراهيم ـ وفيه ذِكْرُ «زياد بن لبيد» ـ على الصّواب:

فأخبرناه أحمد بن محمّد بن القاسم الشّاهد، قال: أخبرنا الحسن بن رَشِيقٍ، قال: حدّثنا يحيى بن محمّد بن عمرو المؤدِّب، قال: حدّثنا إسحاق بن إبراهيم زِبْرِيق، قال: حدّثنا محمّد بن حِمْيَر، قال: حدّثنا إبراهيم بن أبي عَبْلَة، عن الوليد ابن عبد الرّحمن الجُرَشي، قال: حدّثني جُبَيْر بن نُفَيْر، عن عَوْف بن مالك[1] أنّه قال:

«بَيْنا نحن جلوس عند النّبيّ ﷺ ذاتَ يوم إذ نظر في السّماء فقال: هذا أوانُ يرفع العلم.

فقال له رجل من الأنصار ـ يقال له: زياد بن لبيد ـ: أيرفع العلم يا رسول الله وفينا كتاب الله؟! ـ وذكر الحديثَ بطوله نحوه ـ»[2].

= وقد نبّه على ذلك الحافظ ابن حجر فقال في كتابه الإصابة ٥/ ٥١٤: «لبيد بن زياد: استدركه ابنُ الأمين على الاستيعاب، وعزاه لمسند الجوهري، وأنّه روى عن النّبيّ ﷺ حديثا في رفع العلم، وتبعه ابن بشكوال والذّهبي، وهو مقلوب، وإنّما هو زياد بن لبيد المقدّم ذِكْرُه في حرف الزّاي، والحديث حديثه، وقد وقع مقلوبا في رواية النّسائي أيضا في حديث عوف بن مالك».

(١) ابن أبي عوف الأشجعي الغطفاني أبو حمّاد رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٣٩/ ٤١٧ ـ ٤١٨، رقم: ٢٣٩٩٠، والبخاري في خلق أفعال العباد ٧٩ ـ ٨٠، وأبو نعيم ـ عصريّ المؤلّف ـ في حلية الأولياء ٥/ ١٣٨ وغيرهم من طريق محمّد بن حِمْيَر به، وإسناده صحيح، وينظر: أنيس السّاري ٩/ ٦٥٩٥.

وروى هذا الحديثَ معاوية بنُ صالح المدني نزيل حِمْص، وقاضي الأندلس، عن عبد الرّحمن بن جُبَيْر بن نُفَيْر، عن أبيه، عن أبي الدّرداء، وفيه ذِكْرُ زياد بن لبيد.

أخبرناه إبراهيم بن عليّ بن عبد الله العُثْماني، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد بن محمّد بن خَرُوفٍ، قال: حدّثنا أحمد بن زُكَيْرٍ الحَمْراوي، قال: حدّثنا عبد الله بن صالح، قال: حدّثني معاوية بن صالح، عن عبد الرّحمن بن جُبَيْر بن نُفَيْر، عن أبيه جُبَيْر بن نُفَيْر، عن أبي الدّرداء قال:

«كنّا مع رسول الله ﷺ فَشَخَصَ ببصره إلى السّماء قال: يوشك العِلْمُ أن يُختلس من / [١٧٨أ][1] النّاس حتّى لا يقدروا منه على شيء.

فقال زياد بن لبيد الأنصاري: يا رسول الله، وكيف يُختلس منّا وقد قرأنا القرآن؟ فوالله لنقرأنّه، ولنُقرئنّه نساءنا وأبناءنا.

فقال: ثَكِلَتْكَ أمُّك يا زياد! إن كنتُ لأعدُّك من فقهاء أهل المدينة، هذه التّوراة والإنجيل عند اليهود والنّصارى، فما تغني عنهم شيئا.

قال جُبَيْرٌ: فلقيتُ عبادة بن الصّامت فقلتُ له: أما تسمع ما يقول أخوك أبو الدّرداء؟ وأخبرتُه بالخبر الذي قال، فقال: صَدَقَ أبو الدّرداء.

---

(١) في حاشية أعلى الورقة قيد تجزئة نصّه: «تاسع الأوّل من الإبانة»، وهذا يشير إلى بداية الكرّاسة التّاسعة من المجلّد الأوّل من الكتاب ـ حسب تجزئة النّاسخ ـ وما سبق هو ثمانية كراريس من المجلّد الأوّل.

وقال: إن شئتَ لأحدِّثنّك بأوّل علم يرفع من النّاس: الخشوع، يوشك أن يدخل المسجدَ الجماعةُ فلا ترى فيه رجلا خاشعا»[(١)].

وهذا عالٍ حسن غريب، ولا يمتنع أن يكون جُبَيْرٌ قد سمعه من الرّجلين عَوْفٍ وأبي الدّرداء جميعا، وقد عرضه على الآخَرَيْنِ شدّادٍ وعبادةَ معًا، واتّفقا في ذِكْر رفع الخشوع لاتِّفاق سماعهما ذلك جميعا من النّبيّ ﷺ، فإنّ الصّحابة لا تُطْلِقُ مثل هذا إلّا عن إيقاف؛ فإنّ الأربعة قد كانوا بالشّام، ثمّ روى جُبَيْرٌ ذلك مرّةً عن عَوْفٍ، وذكر عَرْضَه إيّاه على شدّاد، ورواه مرّةً أخرى عن أبي الدّرداء، وبيّن عَرْضَه ذلك على عبادة.

ومثل هذا في الحديث كثيرٌ أن يَسْمَعَه المَرْءُ عن اثنين أو ثلاثة، فربّما رواه عن الكُلِّ في موضع واحد، وربّما فَرَّقَ بينهم في مواضع[(٢)].

وقد روى أهل الكوفة هذا الحديث في مسند زياد بن لبيد.

رواه منصور بن المُعْتَمِر، وسليمان بن مِهْرانَ، وعمرو بن مُرَّة، كلّهم عن سالم بن أبي الجَعْد، عن زياد.

أخبرناه منير بن أحمد بن الحسن، قال: أخبرنا الحسن بن

---

(١) أخرجه الدّارمي في المسند ١/ ١٤٤ ـ ١٤٥، رقم: ٢٩٢، والتّرمذي في الجامع ٤/ ٣٢٨، رقم: ٢٦٥٣، والحاكم ـ شيخ المؤلّف ـ في المستدرك ١/ ١٧٩، رقم: ٣٣٨ وغيرهم من طريق عبد الله بن صالح كاتب اللّيث به. قال الحاكم: «هذا إسناد صحيح من حديث البصريّين»، ووافقه الذّهبي.

(٢) لمحات بديعة من لمحات المؤلّف في فنّ مصطلح الحديث.

يوسف بن مُلَيْحٍ، قال: حدّثنا مالك بن يحيى، قال: حدّثنا شَبابة هو ابنُ سَوّارٍ، قال: حدّثنا شعبة، عن عمرو بن مُرَّة، عن سالم ابن أبي الجَعْدِ، عن زياد بن لبيدٍ قال: قال رسول الله ﷺ:

«هذا أوانُ ذهاب العلم، وانقطاع العمل.

فقال زياد بن لبيدٍ: وكيف يَذْهَبُ وهذا /[٧٨ب] كتاب الله نعلّمه أبناءَنا، ويعلّمه أبناؤنا أبناءَهم.

قال: ثَكِلَتْكَ أمُّكَ يا ابنَ لبيد، كنتُ أحسبك مِنْ أعقل رجل بالمدينة، أوَ ليس اليهود والنّصارى في أيديهم التّوراة والإنجيل ثمّ لم ينتفعُوا منه بشيء؟!»[١].

وقد روي هذا المعنى عن عليٍّ رضي الله عنه.

أخبرناه عبد الجبّار بن أحمد بن عمر، قال: أخبرنا الحسن بن عليّ بن داود، قال: حدّثنا عليّ بن أحمد بن سليمان، قال: حدّثنا أبو الطّاهر هو أحمد بن عمرو، قال: حدّثنا ابن وهب[٢]،

---

(١) أخرجه أحمد في المسند ١٧/٢٩، رقم: ١٧٤٧٣، وابن أبي شيبة في المصنّف ٦/١٤٥، رقم: ٣٠١٩٩، وابن ماجه في السّنن ٥/١٧٢، رقم: ٤٠٤٨، والحاكم ـ شيخ المصنِّف ـ في المستدرك ١/ ١٨٠ رقم: ٣٣٩ وغيرهم من طريق سالم بن أبي الجعد، عن زياد بن لبيد به، ورجاله ثقات لكنّه منقطع قال البخاري في التّاريخ الكبير ٣/ ٣٤٤: «لا أرى سالما سمع من زياد». وقد تابع سالمًا عن زيادٍ أبو طوالة عبد الله بن عبد الرّحمن بن معمر الأنصاري أخرجه الطّبراني في المعجم الكبير ٥/ ٢٦٥، رقم: ٥٢٩٣، لكنّه أيضا منقطع بين أبي طوالة وزياد، وللحديث شواهد من حديث أبي الدّرداء وعوف بن مالك وغيرهما رضي الله عنهم أجمعين.

(٢) جامع ابن وهب رقم: ٤٤٥ ـ تحقيق: د. مصطفى أبو الخير، وهذا سند يروي به المؤلّف الكتاب الجليل جامع ابن وهب عن شيخه أبي القاسم =

قال: أخبرني اللّيث، عن إسحاق بن أَسِيدٍ، عن أبي مالك النّخعي، عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ قال:

«خذوا هذا العلم قبل أن يَنْفَدَ.

فقال رجل: وكيف يَنْفَدُ يا رسول الله وكتابُ الله بين أظهرنا؟!

فغضب رسول الله ﷺ.

ثمّ قال: ثَكِلَتْكَ أمُّكَ، وهل هلك أهلُ التّوراة والإنجيل إلّا والتّوراةُ والإنجيلُ بين أظهرهم، فهل أغنتْ عنهم شيئا؟!»[1].

وهذا غريب.

قال أبو نصر: فقد اشتملتْ هذه الأحاديثُ على معنى واحد وهو كَوْنُ كتابِ الله القرآنِ عند المسلمين، وكَوْنُ التّوراةِ عند اليهود، وكَوْنُ الإنجيلِ عند النّصارى، وكلُّ فرقة من الثّلاث معترفة بأنّ ما عندها كلام الله.

= عبد الجبّار بن أحمد بن عمر الطَّرَسُوسي بسنده إلى راويه أبي الطّاهر أحمد بن عمرو بن عبد الله المصري، عن مصنِّفه عبد الله بن وهب، جدير بالذِّكْر أنّ أبا الطّاهر هذا له شرح على موطّأ ابن وهب كما في ترتيب المدارك ٤/ ١٧٣، والسّير ١٢/ ٦٢ وغيرهما، وهو في عداد المفقود من تراثه رحمه الله.

(١) في إسناده إسحاق بن أَسِيدٍ قال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتّعديل لابنه ٢/ ٢١٣ ـ: «ليس بالمشهور، ولا يشتغل به». وشيخه أبو مالك النّخعي ـ وهو عبد الملك بن حسين الواسطي ـ ضعّفوه، بل أصابه الأزدي في النّخاع حيث قال ـ كما في الضّعفاء والمتروكين لابن الجوزي رقم: ٢١٦١ ـ: «متروك الحديث». ونحسب أنّه من أجل هذا النّخعي قال المؤلِّف عن هذا الحديث ـ كجاري عادته ـ: «هذا غريب».

والأشعري يزعم أنّ كلام الله لا يجوز وجودُه مع الخَلْقِ عندهم وفي أيديهم وصدورِهم بحال، والنّبيُّ ﷺ قد جوّز ذلك، والصّحابةُ قد اتّفقت على قَبول ذلك، واستفاضتْ الرِّواياتُ عنه عليه السلام وعنهم رضي الله عنهم به؛ فلا معنى للالتفات إلى قول غيرهم وبالله التّوفيق.

أخبرنا أبو القاسم عليّ بن محمّد بن عبد الله الفارسي، قال: أخبرنا حبيب بن الحسن بن داود، قال: حدّثنا محمّد بن يحيى المَرْوَزي، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن أيّوب، قال: حدّثنا إبراهيم بن سعد، عن محمّد بن إسحاق.

وأخبرنا أحمد بن محمّد بن القاسم، قال: أخبرنا عبد الله بن جعفر بن محمّد، وأحمد بن الحسن بن إسحاق.

وأخبرنا عبد الرّحمن بن عمر بن محمّد، قال: أخبرنا عبد الله ابن جعفر بن محمّد.

قالا[١]: أخبرنا عبد الرّحيم بن عبد الله / [١٧٩أ] البَرْقي[٢]، قال: حدّثنا عبد الملك بن هشام، قال: حدّثنا زياد بن عبد الله، عن ابن إسحاق.

وأخبرنا أحمد بن محمّد ابن مرزوق، قال: أخبرنا أبو الفرج محمّد بن إبراهيم بن الحسين الشّافعي، قال: حدّثنا أحمد بن

---

(١) المحدّث أبو سعيد عبد الرّحيم بن عبد الله بن عبد الرّحيم البرقي، راوي السّيرة عن عبد الملك بن هشام، توفّي سنة ٢٨٦هـ، ينظر: سير أعلام النّبلاء ١٣/٤٨.

(٢) أي أحمد بن الحسن وعبد الله بن جعفر.

الحسن بن عبد الجبّار، قال: حدّثنا عبد الرّحمن بن صالح[١]، قال: حدّثنا يونس بن بُكَيْر، عن ابن إسحاق[٢]، قال: حدّثني محمّد بن أبي محمّد مولى زيد بن ثابت، قال: حدّثني سعيد بن جبير أو عكرمة، عن ابن عبّاس قال:

«كتب رسول الله ﷺ إلى يهود خيبر: بسم الله الرّحمن الرّحيم، من محمّدٍ رسولِ الله صاحبِ موسى، وأخيه المصدِّقِ لما جاء به موسى، ألا إنّ الله قد قال لكم: يا معشر أهل التّوراة، إنّكم تجدون في كتابكم: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ﴾ ـ إلى أن بلغ ـ: ﴿وَأَجۡرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ٢٩]، وإنّي أَنْشُدُكُمْ بالله الذي أطعم من كان قبلكم المَنَّ والسَّلْوى، والذي أَيْبَسَ لآبائكم البحر حتّى أنجاهم من فرعون، ألّا أخبرتمونا: هل تجدون فيما أنزل الله عليكم: أن تؤمنوا بمحمّد؟ فإن كنتم لا تجدون ذلك في كتابكم فلا كُرْهَ عليكم، ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٦]، فَأَدْعُو[٣] إلى الله وإلى نبيّه»[٤].

---

(١) الأزدي العتكي الكوفي نزيل بغداد أبو صالح ويقال: أبو محمّد.

(٢) استعرض المؤلّف هنا أسانيده المتنوّعة إلى سيرة ابن إسحاق على طريقة مصنّفي الأثبات والفهارس والبرامج، وهو يرويها عن ثلاثة من شيوخه بأسانيدهم إلى ثلاثة رواة عن ابن إسحاق هم يونس بن بكير وإبراهيم بن سعد وزياد بن عبد الله البكّائي، والخبر هو في تهذيب عبد الملك بن هشام لسيرة ابن إسحاق ١/ ٥٤٤ ـ ٥٤٥.

(٣) في سيرة ابن هشام: فأدعوكم.

(٤) في إسناده شيخ ابن إسحاق: محمّد بن أبي محمّد مولى زيد بن ثابتٍ قال الذّهبي في الميزان ٤/ ٢٦: «لا يعرف». وذكره ابن حبّان ـ على جاري عادته ـ في الثّقات ٧/ ٣٩٢.

اللّفظ لحديث يونس بن بُكَيْرٍ، والمعنى قريب.

وفي حديث زياد بن عبد الله، عن ابن إسحاق قال:

«كتب رسول الله ﷺ إلى يهود خيبر، فيما حدّثني مولى لآل زيد بن ثابت، عن عكرمة أو عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس ولم يُسَمِّه».

أخبرنا أبو العبّاس أحمد بن الحسين بن جعفر العطّار، قال: أخبرنا بُكَيْر بن الحسن بن عبد الله الرّازي، قال: حدّثنا عبد الله يعني ابنَ محمّد بن سعيد بن أبي مريم، قال: حدّثنا سعيد[1]، قال: حدّثنا ابن لهيعة المصري، قال: حدّثنا أبو قَبِيلٍ، قال: سمعتُ مالك بن عبد الله الزَّبادي يحدِّث، عن أبي ذَرٍّ:

«أنّه جاء يستأذن على عثمان بن عفّان.

فقال كعب[2]: ائْذَنْ له أصلحك الله.

فأذن له وبيده عصا.

فقال عثمان: يا كعب، إنّ عبد الرّحمن بن عَوْفٍ توفِّي وترك مالا فما ترى فيه؟

قال: إن كان يصل فيه حقَّ الله ﷻ فلا بأس عليه.

فرفع أبو ذرٍّ العصا فضرب كَعْبًا، وقال: كذّبتَ رسول الله ﷺ / [٧٩ب] سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: ما أحبُّ أنّ لي هذا

---

(١) سعيد بن الحكم بن محمّد بن سالم بن أبي مريم الجمحي المصري أبو محمّد، وأبو قبيل شيخ ابن لهيعة هو حيي بن هانئ بن ناضر المعافري المصري.

(٢) ابن ماتع الحميري المعروف بكعب الأحبار.

الجبل ذهبا أنفقه ويتقبّل منّي، أَذَرُ خَلْفِي منه ستّةَ أواقٍ.

أَنْشُدُكَ الله يا عثمان أسمعتَه - ثلاثَ مِرارٍ -؟

قال: نعم.

قال: يا كعبُ فَمَهْ؟

قال: إنّي أجد في التّوراة الذي حَدَّثْتُكُمْ: وقال الله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [الرّعد: ٣٩][1] إلى آخر الآية»[2].

فهذا[3] قد اعترف كعبٌ بأنّ التّوراة في الدّنيا كما قال رسول الله ﷺ، وأنّ القرآن ناسخ له، وقد روي عن الصّحابة في

(١) السّياق فيه اختصار يوضّحه ما ذكره الحافظ الهيثمي في كتابه مجمع الزّوائد ١٠/ ٢٣٩ أنّ أبا يعلى رواه في الكبير - ولم نره في مسنده - وزاد: «قال كعب: إنّي أجد في التّوراة الذي حدّثتكم، قال الله: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ إلى آخر الآية، قال: فإنّ الله ﷻ محاه، وإنّي أستغفر الله».

(٢) أخرجه أحمد في المسند ١/ ٥٠٣، رقم: ٤٥٣، وابن عبد الحكم في فتوح مصر والمغرب ٣١٧، ومحمّد بن الرّبيع الجيزي في الصّحابة الذين دخلوا مصر كما في تعجيل المنفعة ٢/ ٢٣٠ من طريق ابن لهيعة به، قال الهيثمي في مجمع الزّوائد ١٠/ ٢٣٩: «إسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة، وجهالة مالك بن عبد الله الزّبادي»، والزَّبادي بفتح الزّاي بعدها باء موحّدة، ووقع عند ابن عبد الحكم: «البَرْدادي» عوض «الزَّبادي»، وكذا ذكره ابن يونس المصري في كتابه تاريخ المصريّين، وضبط بالحروف كذلك في نسخة الحافظ الحبّال - صديق السِّجزي - من كتاب ابن يونس، وابن يونس أعلم بالمصريّين من غيره، ذكر ذلك ابن حجر في تعجيل المنفعة، ورسم النِّسبتين متقارب كما لا يخفى وهو مظنّة للتّصحيف والتّحريف، وتبقى الجهالة على كلّ حال ثابتة، ومعها ضعف ابن لهيعة وعبد الله بن محمّد بن سعيد بن أبي مريم.

(٣) كذا في الأصل والمعنى: فهكذا، وهو أسلوب جار على ألسنة العلماء، والمصنِّف استعمله مرارا في هذا الكتاب.

هذا المعنى شيء كثير.

فممّا روي عن أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه فيه:

ما أخبرناه أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن الحاجّ، وأبو القاسم عبد الملك بن الحسن بن إبراهيم الشّيخ الصّالح، قالا: أخبرنا أحمد بن محمّد بن إسماعيل[١]، قال: حدّثنا أبو شَيْبَة داود بن إبراهيم، قال: حدّثنا عبد الله بن عمر[٢]، قال: حدّثنا محمّد بن فُضَيْلٍ الضَّبِّي، قال: حدّثنا عبد الرّحمن بن إسحاق القُرَشي، عن عبد الله بن الدُّكَيْن، عن أبي بكر قال:

«خطبنا أبو بكر[٣] رضي الله عنه فقال ـ وذكر كلاما وبَعْدَهُ ـ: وهذا كتاب الله فيكم، لا تفنى عجائبُه، ولا يَطْفَأُ نورُه، فصدِّقوا قوله، وانتصحوا كتابه، واستضيئوا منه ليوم الظُّلْمَة ـ وذكر باقي الخُطْبَة ـ»[٤].

---

(١) ابن المهندس المصري أبو بكر.

(٢) المحدّث الإمام أبو عبد الرّحمن عبد الله بن عمر بن محمّد بن أبان القرشي الأموي الجعفي الكوفي الملقّب بمُشْكُدانة، توفّي سنة ٢٣٩هـ، له مرويّات مسندة كثيرة جديرة أن تفرد، وينظر عن مُشْكُدانة: السّير ١١/ ١٥٥ ـ ١٥٦، ونزهة الألباب في معرفة الألقاب ٢/ ١٨٠.

(٣) كذا في الأصل: «عن أبي بكر قال: خطبنا أبو بكر»، وهو تجوّز في الصّياغة، والمقصود واحد هو أبو بكر الصّدّيق رضي الله عنه.

(٤) عبد الله بن الدُّكَيْن هو أبو عمر عبد الله بن دُكَيْن الكوفي نزيل بغداد بينه وبين الصّدّيق الأكبر انقطاع ظاهر، وهو ـ كما قال ابن حجر في التّقريب رقم: ٣٢٩٩ ـ: «صدوق يخطىء». وقد تابعه نعيم بنُ يُحْمَد عند أبي داود في الزّهد رقم: ٢٦، وعمرو بنُ دينار عند أبي عبيد في الخطب والمواعظ رقم: ١٢١، وعبد الله بنُ عُكَيْم عند ابن أبي شيبة في المصنّف ٧/ ٩١، رقم: ٣٤٤٣١، ومن طريق ابن أبي شيبة الحاكمُ ـ شيخ المصنّف ـ في المستدرك =

فهذا أبو بكر ـ وهو أفضل الخَلْقِ بعد رسول الله ﷺ ـ قد بيّن أنّ كتاب الله فينا، وأنّه قول الله.

وعند هذا الأشعري لا يجوز وجودُ قول الله في الدّنيا.

فأيُّ خلافٍ للحقِّ أَظْهَرُ من هذا!

وممّا روي عن عمر بن الخطّاب ـ فاروق الأمّة رضي الله عنه في هذا المعنى:

أخبرناه أبو سعد أحمد بن محمّد بن أحمد المالينيّ، وأبو الفتح منصور بن عليّ بن عبد الله الطَّرَسُوسي الثِّقتان رحمهما الله، قالا: أخبرنا عبد العزيز بن إسماعيل ويعرف بابن أبي الحديد بانتخاب عبد الغنيّ الحافظ[1]، قال: حدّثنا أبو جعفر محمّد بن عمرو العُقَيْلي، قال: حدّثني جدّي يزيد بن محمّد بن حمّاد، قال:

= على الصّحيحين ٢/ ٤١٥، رقم: ٣٤٤٧، وعصريّاه البيهقيُّ في شعب الإيمان ١٢/ ١٦٢، رقم: ١٠١١٠، وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء ١/ ٣٥، ونعيم بن يحمد لا أثر عنه جرحا ولا تعديلا، وعمرو بن دينار روايته أيضا عن الصّدّيق الأكبر منقطعة، وأمّا طريق ابن أبي شيبة فقال عن حديثها الحاكم: «حديث صحيح الإسناد».

(١) عادة ما يكون هذا الانتخاب من خلال كتاب انتقى فيه المنتخِب مجموعة روايات عن شيخه، وابن أبي الحديد هو أبو القاسم عبد العزيز بن إسماعيل بن عبد ربّه الصّيدلاني المصري المتوفّى سنة ٣٧٤هـ، سمع منه جماعة منهم الحافظ عبد الغنيّ بن سعيد الأزدي، وكتب عنه، وكان من الأعيان، ذكر هذا الأمير ابن ماكولا ـ عصريّ المؤلّف ـ في الإكمال ٢/ ٥٥، وينظر: وفيات المصريّين للحبّال ـ صديق المصنّف ـ ٢٤، وفيه تاريخ وفاته سنة ٣٧٥هـ، وتاريخ الإسلام للذّهبي ٨/ ٤٠٣، وهذا الانتخاب هو من جملة مرويّات السّجزي.

حدّثني عبد الرّحيم بن حمّاد الثّقفي، عن الأعمش، عن الزّهري، قال: وأخبرني أنس بن مالك قال:

«لمّا كان الغَدُ من بيعة أبي بكر قعد أبو بكر على المنبر دون مجلس رسول الله صلّى الله / [٨٠أ] عليه وسلّم بمِرْقاةٍ[(١)]، فقام عمر في أصل المنبر فقال: أيّها النّاس، قد كنتُ أرى أنّ رسول الله ﷺ سَيَدْبُرُ أمرَنا - يعني - يبقى فينا ما بقي منّا أحد[(٢)]، وإنّ الله قد أبقى فيكم كتابه الذي هدى به رسول الله ﷺ، فإن اعتصمتم به هداكم الله لما هدى له رسوله ﷺ، وإنّ الله قد جمع أمركم على خيركم بعد نبيّكم: صاحبِ رسول الله ﷺ، و﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، فقوموا فبايعوه.

فبايعه النّاسُ بيعةَ العامّةِ بعد بيعة السَّقِيفَة»[(٣)].

فهذا عمر رضي الله عنه قد هَتَفَ بحَضْرَة الجماعة أنّ كتاب الله فيهم، ولم ينكره أحد منهم فصار ذلك إجماعا، والإجماعُ في هذا

(١) المرقاة بكسر الميم وفتحها الدّرجة من درج المنبر، ينظر: العشرات في غريب اللّغة لغلام ثعلب ٦٦، وتهذيب اللّغة للأزهري ٢/ ١٥٨.

(٢) يعني يكون ﷺ آخرَنا كما في سيرة ابن إسحاق بتهذيب ابن هشام.

(٣) في إسناده عبد الرّحيم بن حمّاد الثّقفي ولم يحمدوه قال الحافظ العقيلي في الضّعفاء الكبير ٣/ ٨١: «مجهول بالنّقل، حديثه غير محفوظ». وقال الذّهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ٦٠٤: «شيخ واه لم أر لهم فيه كلاما، وهذا عجيب». وقد أخرجه ابن إسحاق في السّيرة النّبويّة - تهذيب ابن هشام ٢/ ٦٦٠ - قال: حدّثني الزّهري، قال: حدّثني أنس بن مالك فذكره، ومن طريق ابن إسحاق الطّبريُّ في تاريخ الرّسل والملوك ٣/ ٢١٠، وابن إسحاق قد صرّح هنا بالتّحديث فانتفتْ شبهة تدليسه؛ ولهذا قال الحافظ ابن كثير في البداية والنّهاية ٩/ ٤١٣: «وهذا إسناد صحيح».

أَظْهَرُ من أن يُتَعَلَّقَ فيه بحديثٍ، وإنّما نورد هذه الأحاديثَ ليزداد المُحِقُّ بها يقينا، وليتّضح لمن قد عَلِمَه أنّ هذه الفِرَقَ ـ التي زعمتْ أنّها تتعلّق بالعقل ـ مخالفة لنصِّ الكتاب، ولحديث الرّسول ﵇، ولإجماع السّلف، وبالله التّوفيق.

وممّا روي عن عليّ بن أبي طالب ﵁ في هذا المعنى:

ما أخبرناه أحمد بن إبراهيم بن أحمد المكّي، قال: أخبرنا محمّد بن إبراهيم الدَّيْبُلي، قال: حدّثنا سعيد بن عبد الرّحمن[1]، قال: حدّثنا سفيان بن عيينة، عن مُطَرِّفٍ، عن الشّعبي، عن أبي جُحَيْفَة قال: «سَأَلْنَا عليّ بن أبي طالبٍ».

وأخبرنا أحمد بن إبراهيم، قال: أخبرنا عبد الرّحمن بن عبدالله ابن المقرئ[2]، قال: حدّثنا جدّي، قال: حدّثنا سفيان، عن مُطَرِّفٍ، عن الشّعبي، عن أبي جُحَيْفَة قال:

«قلنا لعليٍّ: هل عندكم من رسول الله ﷺ شيء سوى القرآن؟

فقال: لا والذي فلق الحبّة، وبرأ النّسمة؛ إلّا أن يَرْزُقَ الله عبدا فَهْمًا في كتابه، وما في هذه الصّحيفة.

قال: قلتُ: وما في هذه الصّحيفة؟

(١) ابن حسّان القرشي المخزومي المكّي أبو عبيد الله. ومطرّف هو ابن طريف الحارثي الكوفي أبو بكر. وأبو جُحَيْفَة هو وهب بن عبد الله بن مسلم العامري السّوائي الصّحابي.

(٢) أبو محمّد عبد الرّحمن بن عبد الله بن محمّد بن عبد الله بن يزيد المكّي المقرئ، كان يروي عن جدّه كتابا لسفيان بن عيينة، والرّواية هنا عن هذا الكتاب فيما يبدو.

قال: العَقْلُ، وفكاكُ الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر»(١).

وقال الدَّيْبُلي: «إلّا أن يعطي الله عبدا فَهمًا في القرآن».

أخبرنا حمزة بن أحمد بن الحسين الحسيني، قال: أخبرنا محمّد بن عبد الله بن زكريّا(٢).

وأخبرنا إبراهيم بن جعفر بن الفضل، قال: أخبرنا الحسن بن رَشيق.

قالا(٣): أخبرنا أحمد / [٨٠ب] بن شعيب(٤)، قال: أخبرنا إسماعيل بن مسعود، قال: حدّثنا عبد الرّحمن، عن سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم التَّيمي، عن أبيه، عن عليّ ﷺ قال:

«ما عندنا شيء إلّا كتاب الله، وهذه الصّحيفة عن النّبيّ ﷺ»(٥).

فهذا رواية علماء أئمّة، ولم يفرّقوا بين كتاب الله والقرآن،

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ١/ ٣٣، رقم: ١١١ من طريق وكيع عن سفيان به.

(٢) هو كما تقدّم لنا أبو الحسن ابن حَيّويه النّيسابوري القاضي الفرضي نزيل مصر ت ٣٦٦هـ، من آثاره المطبوعة: من وافقت كنيته كنية زوجه من الصّحابة، وله مرويّات مسندة بثّ المصنّف كثيرا منها في كتابه هذا الإبانة.

(٣) أي محمّد بن عبد الله بن زكريّا والحسن بن رشيق.

(٤) النّسائي والحديث في كتابه السّنن الكبرى ٤/ ٢٥٨، رقم: ٤٢٦٤. وهذا سند يروي به المؤلّف هذا الكتاب عن شيخيه حمزة بن أحمد بن الحسين العلوي الحسيني وإبراهيم بن جعفر بن الفضل الكاتب بسنديهما إلى النّسائي. وشيخ النّسائي إسماعيل بن مسعود هو الجحدري البصري، وعبد الرّحمن هو ابن مهدي، وسفيان هو ابن سعيد الثّوري.

(٥) أخرجه بنحوه مسلم في صحيحه ٢/ ٩٩٤، رقم: ١٣٧٠ من طريق أبي معاوية وغيره عن الأعمش به.

بخلاف قول الأشعري، وأثبتوا أنّ القرآن عندهم، وهو ينكر ذلك.

وممّا جاء عن عبد الرّحمن بن عوفٍ الزُّهْري في هذا المعنى:

ما أخبرناه أحمد بن الحسين بن جعفر العطّار، قال: أخبرنا أحمد بن الحسن بن إسحاق[١]، قال: حدّثنا أبو بكر ابنُ الإمام، قال: حدّثنا مُؤَمَّل بن إهابٍ، قال: حدّثنا أبو داود الطَّيالسي، قال: حدّثنا إبراهيم بن سعد، عن أبيه[٢]، عن ابن أبي مُلَيْكَة، عن المِسْوَر بن مَخْرَمَة، عن عبد الرّحمن بن عَوْفٍ، عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنهما[٣] قال:

«قال لي عمر: يا عبد الرّحمن، أترى النّاسَ تاركين دينَهم، خارجين منه؟

قلتُ: كلّا يا أمير المؤمنين، فيهم كتابُ الله، وسنّةُ رسول الله.

قال: فأعاده عليّ مرّتين أو ثلاثا»[٤].

وهذا رواتُه من إبراهيم بن سَعْدٍ إلى عبد الرّحمن أئمّة مدنيّون.

---

(١) ابن عتبة الرّازي، وشيخه أبو بكر ابن الإمام هو محمّد بن جعفر بن محمّد بن حفص الرّبعي البغدادي الدّمياطي الحنفي المعروف بابن الإمام المتوفّى سنة ٣٠٠هـ، ينظر: تاريخ بغداد ٢/٤٩٨.

(٢) سعد بن إبراهيم بن عبد الرّحمن الزّهري المدني أبو إسحاق، وابن أبي مليكة هو عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله التّيمي المكّي الأحول أبو محمّد وأبو بكر.

(٣) في حاشية الأصل: «يعني عبد الرّحمن بن عوف وعمر بن الخطّاب في قوله: عنهما».

(٤) لم نر هذا الخبر في مسند أبي داود الطّيالسي، ولا جزء المؤمّل بن إهاب، وهو من مخبّآت كتاب الإبانة هذا، والمؤلّف قد ألمح إلى صحّته.

وفيه إثباتُ عمر وعبد الرّحمن أنّ كتابَ الله في النّاس، وهو عندهما كلام الله، وعند مخالفنا أنّ كلام الله قائم بذاته، ومحال وجودُه في السّماء والأرض.

وممّا روي عن عبد الله بن مسعود في هذا المعنى:

ما أخبرناه الحسن بن محمّد بن أحمد التِّرَكي[١]، وعبدالجبّار ابن أحمد بن عمر الطَّويل، قالا: أخبرنا الحسن بن رَشيقٍ، قال: حدّثنا أبو العلاء محمّد بن أحمد، قال: حدّثنا أبو بكر يعني ابنَ أبي شيبة[٢]، قال: حدّثنا أبو الأَحْوَص، عن عبدالعزيز

(١) جوّدت الرّاء في الأصل بكسرة قال الحافظ ابن حجر في تبصير المنتبه ١/ ١٤٤: «وبوزن الأوّل ـ يعني البِرَكي ـ أبو القاسم الحسن بن محمد بن إبراهيم الأنباري التِّرَكي كان يتولّى المواريث الحشريّة، حدّث عن أحمد بن الحسن بن عتبة الرّازي، وعنه أبو نصر الوائلي، وهو الذي نسبه». وقال الزّبيدي في تاج العروس ٢٧/ ٩٥: «التِّرَكي بكسر ففتح هكذا ضبطه تلميذه أبو نصر الوائلي السِّجْزي». ولعلّ ابن حجر رأى هذا الضّبط النّادر على نسخة من كتاب الإبانة، والحافظ السِّجْزي من أهل الضّبط عندهم، وما يجوّده بخطّه في نوادر الأسماء والأنساب له قيمة واعتبار، وقد نزل مصر، ولا يبعد أن يكون للكتاب نسخة في دهاليز مجاهيل مخطوطات خزائن مصر. والمراد بالمواريث الحشريّة كما هي التّركات التي يخلّفها الميّت وليس له وارث خاصّ بقرابة أو نكاح أو ولاء، أو له وارث ذو فرض ولكنّه لا يستغرق جميع المال الذي خلّفه ولا عاصب له، فهذا كان ماله يعود لبيت المال، وكان له ديوان خاص به يسمّى المواريث الحشرية، ونسبته عندهم الحَشْرِي، قال الفيّومي في المصباح المنير ١/ ١٣٦: «الحَشْر مثل: فَلْس بمعنى المحشور كما قيل ضَرْبُ الأمير أي مضروبُه، ومنه قولهم: الأموال الحشريّة أي المحشورة وهي المجموعة». وينظر: قوانين الدّواوين لابن ممّاتي ٣١٩.

(٢) مصنّف ابن أبي شيبة ٧/ ٥٠٥، رقم: ٣٧٥٨٥. وهذا إسناد آخر يروي به المصنِّف كتاب المصنَّف عن شيخيه الحسن بن محمّد بن أحمد التِّرَكي =

ابن رُفَيْعٍ، عن شدّاد بن مَعْقِلٍ قال: قال عبد الله ـ يعني ـ ابن مسعود:

«إنّ هذا القرآن الذي بين أظهركم يوشك أن يُنتزع منكم.

قال: قلتُ: كيف يُنتزع منّا وقد أثبته الله في قلوبنا، وثَبَّتْناه في مصاحفنا؟!

قال: يُسْرَى عليه في ليلة واحدة فيُنتزعُ ما في القلوب، ويُذْهَبُ ما في المصاحف، ويصبح النّاس منه فقراء، ثمّ قرأ: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ / [٨١أ] بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦]»[(١)].

وهذا إسناد صحيح.

وقد سلّم ابنُ مسعود قول القائل: إنّه مُثْبَتٌ في القلوب وفي المصاحف، وأفصح هو بأنّه بين أَظْهُرِنا، وأنّه يُسْرَى عليه، فيُذْهَبُ بما في القلوب والمصاحف، واستدلّ على ذلك بالآية.

وكلُّ هذا بخلاف قول الأشعري؛ لأنّ عنده أنّ في القلبِ الحِفْظَ دون الكلام، وفي المصحفِ الكتابةَ دون القرآن، وما بين أَظْهُرِنا غَيْرُ هذين على أصله، وهما جميعا شيئان مُحْدَثان، وكلام الله غَيْرُهُما، والكلامُ عنده لا يُرْفَعُ في الحقيقة كما لا

= الأنباري الكاتب وعبد الجبّار بن أحمد بن عمر الطّويل بسنديهما إلى ابن أبي شيبة. وأبو الأحوص هو سلّام بن سُلَيْم الحنفي الكوفي.

(١) أخرجه عبد الرّزّاق في المصنّف ٣/ ٣٦٢، رقم: ٥٩٨١، وسعيد بن منصور في السّنن، قسم التّفسير، والحاكم ـ شيخ المؤلّف ـ في المستدرك ٤/ ٥٤٩، رقم: ٨٥٣٨ وغيرهم من طرق عن عبد العزيز بن رُفَيْعٍ به، وصحّحه الذّهبي في التّلخيص وسبقه السِّجْزي هنا.

يُنْزَلُ؛ فإذا كتبَ المَلَكُ قول العبد فإنّما يَصْعَدُ بكتابته، وهي دليل على قول العبد، وقولُه عند الفراغ: «قد فَنِيَ» لأنّ عنده لا يبقى زمانين.

وممّا روي عن عبد الله بن عبّاس في هذا المعنى:

ما أخبرناه أحمد بن إبراهيم المكّي، قال: أخبرنا محمّد بن إبراهيم الدَّيْبُلي، قال: حدّثنا سعيد بن عبد الرّحمن[1]، قال: حدّثنا سفيان بن عيينة، عن عبد العزيز بن رُفَيْعٍ قال:

«دخلتُ مع شدّاد بن مَعْقِلٍ على ابن عبّاس فقال له: هل ترك رسول الله ﷺ شيئا سوى القرآن؟

فقال: لم يَدَعْ إلّا ما في هذه الصّحيفة.

قال: ودخلنا على محمّد بن عليٍّ[2] فسأله: هل ترك رسول الله ﷺ شيئا؟

قال: لا إلّا ما بين هذين اللَّوْحَيْن»[3].

فهذا صحابيٌّ من أهل البيت وتابعيٌّ منهم، وهما إمامان قد أقرّا بترك رسول الله ﷺ فينا القرآن، وأفصح ابنُ الحنفيّة بأنّه بين اللَّوْحَيْن، والأشعري وأضرابُه ينكرون ذلك.



(١) ابن حسّان القرشي المخزومي المكّي أبو عبيد الله.

(٢) ابن أبي طالب الهاشمي المدني أبو القاسم المعروف بابن الحنفيّة.

(٣) أخرجه بنحوه أحمد في المسند ٣/ ٣٩١، رقم: ١٩٠٩، والبخاري في الصّحيح ٦/ ١٩٠، رقم: ٥٠١٩ من طريق قتيبة بن سعيد، كلاهما ـ أي أحمد وقتيبة ـ عن سفيان به.

وممّا قاله الصّحابةُ من النَّظْم في هذا المعنى: قول صِرْمَة بن قَيْسٍ

أخبرنا بذلك الحسن بن أحمد بن إبراهيم البغدادي(١)، قال: أخبرنا عيسى بن محمّد بن أحمد الطُّوماري، قال: حدّثنا أبو العبّاس أحمد بن يحيى وهو ثعلب(٢) / [٨١ب] قال: حدّثنا الزّبير يعني ابنَ بكّار(٣)، قال: حدّثنا إبراهيم بن المنذر، عن سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، قال: سمعتُ عجوزا من عجائز الأنصار تقول:

«رأيتُ ابن عبّاس ﵁ يختلف إلى صِرْمَةَ بن قَيْسٍ يَتَرَوَّى منه هذه الأبيات:

---

(١) هو أبو عليّ الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن محمّد بن شاذان البغدادي البزّاز أحد شيوخ الخطيب البغدادي - عصريّ المصنّف - وقد ذكره في كتابه تاريخ بغداد ٨/ ٢٢٣ وقال: «كتبنا عنه، وكان صدوقا صحيح الكتاب، وكان يفهم الكلام على مذهب الأشعري، وكان مشتهرا بشرب النبيذ إلى أن تركه بأخرة، وكتب عنه جماعة من شيوخنا»، توفّي سنة ٤٢٥هـ، ولابن شاذان البزّاز مشيخة صغرى وجزء حديثيّ وكلاهما مطبوع، وينظر: تاريخ الإسلام للذّهبي ٩/ ٤٠٦.

(٢) كان في الأصل هنا بعد كلمة «ثعلب» جملة يبدو أنّها أقحمت سهوًا إذ لا علاقة لها بالسّياق المرتبط بشِعْر صِرْمَة بن قيس ﵁، وبيّنّا ذلك تفصيلا في المبحث الحادي عشر عن رحلة الكتاب من نسخة المؤلّف إلى الأصلين المكتشفين.

(٣) لم نره في الأخبار الموفّقيّات للزّبير بن بكّار، وقد ذكره غير واحدٍ كما سيأتي، وشيخه إبراهيم بن المنذر هو الحزامي.

ثَوَى في قُرَيْشٍ بِضْعَ عَشْرَةَ حِجَّةً ... يُذَكِّرُ لَوْ يَلْقَى صَدِيقًا مُوَاتِيَا
وَيَعْرِضُ في أَهْلِ المَوَاسِمِ نَفْسَهُ ... فَلَمْ يَرَ مَنْ يُؤْوِي وَلَمْ يَرَ دَاعِيَا
فَلَمَّا أَتَانَا وَاسْتَقَرَّتْ بِهِ النَّوَى ... وَأَصْبَحَ مَسْرُورًا بِطَيْبَةَ رَاضِيَا
وَأَصْبَحَ مَا يَخْشَى ظُلَامَةَ ظَالِمٍ ... بَعِيدٍ وَلَا يَخْشَى مِنَ النَّاسِ بَاغِيَا
بَذَلْنَا لَهُ الأَمْوَالَ مِنْ حِلِّ مَالِنَا ... وَأَنْفُسَنَا عِنْدَ الوَغَى وَالتَّآسِيَا
نُعَادِي الَّذِي عَادَى مِنَ النَّاسِ كُلِّهِمْ ... جَمِيعًا وَإِنْ كَانَ الحَبِيبَ المُوَاسِيَا
وَنَعْلَمُ أَنَّ اللهَ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ ... وَأَنَّ كِتَابَ اللهِ أَصْبَحَ هَادِيَا(1)

في غير هذه الرِّواية: «أنَّ الله لا ربَّ غيرُه»(2) (3).



(1) أخرج الخبر والأبيات الحاكم - شيخ المؤلف - في المستدرك ٢/ ٦٨٣، رقم: ٤٢٥٥، والبيهقي - معاصره - في دلائل النبوة ٢/ ٥١٣ وغيرهما من طريق سفيان بن عيينة به، وفيه إبهام، وقد أشار للخبر مسلم في صحيحه ٤/ ١٨٢٥، رقم: ٢٣٥١ من رواية عمرو بن دينار، عن عروة، عن ابن عبّاس دون ذكر الشعر ولا تسمية قائله، وقائله كما ذكر الشُّخْري وغيره هو الصحابي أبو قيس صِرْمة بن أنس الأوسي وهو مشهور بكنيته، ويقال في اسمه: صرمة بن أنس، وصرمة بن أبي أنس، وتعزى بعض الأبيات لحسّان بن ثابت ؓ، وينظر أيضا: سيرة ابن إسحاق - تهذيب ابن هشام ١/ ٥١٢، والمعارف لابن قتيبة ٦١، وجمل من أنساب الأشراف للبلاذري ١/ ٢٦٨، وتاريخ الطبري ٢/ ٣٨٥، والاستيعاب ٢/ ٧٣٨ لابن عبد البرّ معاصرِ المؤلف، والإصابة لابن حجر ٣/ ٣٤١.

(2) في حاشية الأصل بخط الناسخ عبد الكريم الموصلي قيد معارضة لفظه: «عورض» أي على أصل شيخه يوسف القطّان، وبعده قيد آخر لفظه: «بلغت المعارضةُ بالأصل» أي بالأصل المسموع على المصنِّف وهو أصل أصول كما وصف عبد الكريم في أحد حواشيه.

(3) وردت هذه الرِّواية في إحدى نسخ كتاب ابن قتيبة المعارف كما في هامش ٦١ منه.

فَصْلٌ

فيما ورد عن النّبيّ ﷺ في أنّ القرآن في المصاحف بخلاف قول من قال: لا يجوز وجودُه بها

أخبرنا أبو محمّد عبد الرّحمن بن عمر بن محمّد، قال: أخبرنا أحمد بن محمّد بن زياد، قال: حدّثنا سَعْدان هو ابنُ نَصْرٍ[(١)]، قال: حدّثنا موسى بن داود، عن زُهَيْرٍ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن نافع، عن ابن عمر:

«أنّ النّبيّ ﷺ نهى أن يُسافَر بالقرآن إلى أرض العدوّ مخافةَ أن يناله العدوّ»[(٢)].

يحيى بن سعيد ونافع جميعا من التّابعين.

وقد روى هذا الحديثَ عبد الله بنُ دينار وهو تابع أيضا عن نافع.

---

(١) لم نره في الجزء الأوّل المطبوع من حديث أبي عثمان سَعْدان بن نصر بن منصور المُخَرِّمي البزّاز، وغير بعيد أن يكون في الثّاني وهو مفقود مع الأسف، وقد رواه من طريق سعدان جماعة كما سيأتي، والمصنِّف يروي هذا الجزء عن شيخه أبي محمّد عبد الرّحمن بن عمر بن محمّد التُّجِيبي المصري المشهور بابن النّحّاس، عن أحمد بن محمّد بن زياد وهو ابن الأعرابي صاحب المعجم وأحد رواة الجزء عن سعدان، والجزء المطبوع هو حقًّا من رواية ابن الأعرابي عن شيخه سعدان. وموسى بن داود هو الضّبّي الخُلْقاني الكوفي البغدادي الطّرسوسي أبو عبد الله. وزهير هو ابن معاوية بن حُدَيْج الجعفي الكوفي أبو خيثمة.

(٢) أخرجه البزّار في المسند (البحر الزّخّار) ١٢/٩٩، رقم: ٥٥٩٠، وأبو بكر ابن أبي داود السِّجستاني في كتاب المصاحف رقم: ٧٠٠، وابن بطّة في الإبانة ٥/٢٧٩، رقم: ٤٧ وغيرهم من طرق عن سعدان بن نصر به، وإسناده صحيح.

أخبرناه الحسين بن محمّد بن أحمد الأشجعي الكاتب، قال: حدّثنا جدِّي أبو بكر أحمد بن أحمد بن خالد الأشجعي، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن نافع المصري، قال: حدّثنا أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزُّهْري / [٨٢أ] قال: حدّثنا صالح ابن قدامة، عن عبد الله بن دينار، عن نافع، عن ابن عمر قال:

«نهى رسول الله ﷺ أن يُسافَر بالقرآن إلى أرض العدوّ مخافةَ أن يناله العدوّ»(١).

ورواه مالك بن أنس عن نافع، وهو صحيح من حديثه عنه بالاتِّفاق بين أئمّة الحديث.

أخبرناه أحمد بن محمّد بن موسى القُرَشي، قال: حدّثنا إبراهيم بن عبد الصّمد الهاشمي(٢)، قال: حدّثنا أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزُّهْري، عن مالك بن أنس(٣)، عن نافع،

---

(١) أخرجه الطّبراني في المعجم الأوسط ٢/ ٢٥٥، رقم: ١٩٠٦، وابن حبّان في الصّحيح ـ مع الإحسان ١١/ ١٦، رقم: ٤٧١٦، وتمّام في الفوائد ١/ ٢٧٣، رقم: ٦٧٣ وغيرهم من طريق عبد الله بن دينار به، وإسناده صحيح.

(٢) الجزء الأوّل من أمالي أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الصّمد الهاشمي رقم: ٨٥. وهو في مشيخة البياني تخريج ابن رافع السّلامي رقم: ٢ من طريق تلميذ السِّجْزي القاضي المسند أبي الحسن عليّ بن المفرِّج بن عبد الرّحمن الصقلّي، قال: حدّثني أبو نصر ـ يعني السِّجْزي ـ بنفس السّند أعلاه، ونحسب أنّ الصقلّي أحد رواة كتاب الإبانة عن المصنِّف.

(٣) موطّأ مالك ـ رواية أبي مصعب الزّهري ١/ ٣٧٧، رقم: ٩٦١، وغير بعيد أيضا أن يكون المصنِّف يروي كتاب الإمام مالك بن أنس الموطّأ برواية أبي مصعب الزّهري عن شيخه أحمد بن محمّد بن موسى القرشي بسنده إلى أبي مصعب عن مالك.

عن ابن عمر أنّه قال:

«نهى رسول الله ﷺ أن يُسافَر بالقرآن إلى أرض العدوّ».

أخرجه محمّد بن إسماعيل البخاري عن القَعْنبي.

وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى، جميعا عن مالك(١).

ورواه أبو بكر أيّوب بن أبي تَمِيمَة السَّخْتِياني وهو تابع عن نافع.

وإنّما قدّمنا حديثَ مالكٍ عليه وإن كان أيّوبُ شيخَ مالكٍ؛ لأنّ مالكًا مدنيٌّ، واللّذان تقدّما عليه مدنيّان أعني يحيى بن سعيد وعبد الله بن دينار.

أخبرنا أبو محمّد عبد الرّحمن بن عمر بن محمّد، قال: أخبرنا أحمد بن محمّد بن زياد(٢)، قال: حدّثنا إبراهيم يعني ابنَ فهد بن حكيم، قال: حدّثنا مسلم هو ابنُ إبراهيم، قال: حدّثنا شعبة، عن أيّوب، عن نافع، عن ابن عمر:

«نهى رسول الله ﷺ أن يُسافَر بالقرآن إلى أرض العدوّ مخافةَ أن يناله العدوّ»(٣).

---

(١) صحيح البخاري ٤/ ٥٦، رقم: ٢٩٩٠ من طريق القعنبي، ولا أثر لهذا الحديث في الموطّأ رواية القعنبي المنشورة بتحقيق: د. عبد المجيد التّركي، وهي نشرة ناقصة، وصحيح مسلم ٣/ ١٤٩٠، رقم: ١٨٦٩ من طريق يحيى، وهو في الموطّأ بروايته ٣/ ٦٣٣، رقم: ١٦٢٣.

(٢) ابن الأعرابي والحديث في معجمه ٢/ ٥٧٠، رقم: ١١١٨.

(٣) في إسناد المصنِّف إبراهيم بن فهد بن حكيم البصري قال ابن عديّ في الكامل ١/ ٤٣٥: «سائر أحاديث إبراهيم بن فهد مناكير، وهو مظلم الأمر»، لكنّه قد توبع عند البزّار في المسند (البحر الزّخّار) ١٢/ ٩٩، رقم: ٥٥٨٨، وأبي عوانة في المستخرج ١٥/ ٢٧٣، رقم: ٧٦٨٢ وغيرهما من طرق عن مسلم بن إبراهيم به.

أخبرناه أحمد بن إبراهيم بن أحمد المكّي، قال: أخبرنا عبدالرّحمن بن عبد الله ابن المقرئ(١)، قال: حدّثنا جدّي، قال: حدّثنا سفيان، عن أيّوب، عن نافع، عن ابن عمر:

«نهى النّبيّ ﷺ(٢) أن يُسافَر بالقرآن إلى أرض العدوّ مخافةَ أن يناله العدوّ»(٣).

أخبرناه العبّاس بن محمّد بن أحمد ابن الحدّاد، والخَصِيب ابن عبد الله بن محمّد، وأحمد بن محمّد بن الحاجّ في آخرين، قالوا: أخبرنا عثمان بن محمّد بن أحمد السَّمَرْقَنْدي(٤)، قال: حدّثنا أحمد بن شيبان، قال: حدّثنا سفيان، عن أيّوب، عن نافع، عن ابن عمر أنّ النّبيّ ﷺ قال:

«لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدوّ فإنِّي أخاف أن يناله العدوّ»(٥).

---

(١) أبو محمّد عبد الرّحمن بن عبد الله بن محمّد بن عبد الله بن يزيد المكّي المقرئ، كان يروي عن جدّه كتابا لسفيان بن عيينة، والرّواية هنا هي من هذا الكتاب فيما يظهر.

(٢) في الأصل: «عن النّبيّ ﷺ»، ونحسب أنّ «عن» تصحيف عن «نهى»، ورسمهما متقارب، وقد أشار في حاشية الأصل أنّه في نسخة: «نهى الرّسول ﷺ».

(٣) أخرجه الحميدي في المسند ١/٥٥٨، رقم: ٧١٦ من طريق سفيان بن عيينة به.

(٤) مسند مصر الثّقة المحدّث أبو عمرو المتوفّى سنة ٣٤٥هـ، انتهى إليه علوّ الإسناد بمصر، والحديث في فوائده المنتقاة العوالي الحسان رقم: ١٣، وهذا سند للمصنِّف يروي به هذه الفوائد عن عدد من شيوخه، عن صاحبها أبي عمرو السّمرقندي.

(٥) أخرجه أبو عوانة في المستخرج ١١/١٦٩، رقم: ٤٤١٤ من طريق أحمد بن شيبان به، والحديث أخرجه مسلم في صحيحه ٣/١٤٩١، رقم: ١٨٦٩ من طريق ابن أبي عمر، عن سفيان بن عيينة به.

وأخبرنا عبد الرّحمن /[٨٢ب] بن الخَضِر بن عبد الرّحمن الخَوْلاني، قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ابن الحدّاد، قال: حدّثنا أحمد بن يحيى هو الحُلْواني، قال: حدّثنا يحيى بن عبد الحميد[١]، قال: حدّثنا حمّاد وهو ابنُ زَيْدٍ، عن أيّوب، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ:

«لا تسافروا بالقرآن لا يناله العدوّ»[٢].

وأخبرنا عبد الرّحمن بن عمر بن محمّد، قال: أخبرنا أحمد ابن محمّد بن زياد، قال: حدّثنا الحسن هو ابن محمّد الزّعْفراني، قال: حدّثنا إسماعيل ابن عُلَيَّة، عن أيّوب، عن نافع، عن ابن عمر:

«نهى رسول الله ﷺ أن يُسافَر بالقرآن مخافةَ أن يناله العدوّ».

وهذا صحيح، أخرجه مسلم عن زهير بن حرب، عن إسماعيل ابن عُلَيَّة، عن أيّوب.

وأخرج حديثَ حمّاد بن زيدٍ عن أيّوب من رواية شيخين له عن حمّاد؛ أحدهما أبو الرّبيع الزّهْراني، والآخر أبو كامل الجَحْدَري[٣].

---

(١) ابن عبد الرّحمن الحمّاني الكوفي أبو زكريّا حافظ إلّا أنّهم اتّهموه بسرقة الحديث كما في التّقريب رقم: ٧٥٩١، لكن قد رواه غير واحد عن حمّاد بن زيد بأسانيد صحيحة.

(٢) أخرجه عبد بن حميد في المسند ـ منتخبه رقم: ٧٦٤، وأبو عوانة في المستخرج ١١/١٦٩، رقم: ٤٤١٥ من طرق عن أيّوب بن أبي تميمة السّختياني به، وهو عند مسلم في صحيحه كما سيأتي عند المصنّف من طريق حمّاد بن زيد عن أيّوب به.

(٣) طريق زهير وحمّاد بن زيد كلاهما في صحيح مسلم ٣/١٤٩١، رقم: ١٨٦٩.

وقد روى هذا الحديثَ عبد الملك بنُ عبد العزيز بن جُرَيْجٍ، واللَّيث بنُ سَعْدٍ، وفُلَيْح بنُ سليمان، عن نافع.

فأمّا حديثُ ابن جُرَيْجٍ عنه:

فأخبرناه الخَصِيب بن عبد الله بن محمّد، قال: أخبرنا عبدالواحد بن أحمد بن عليّ، قال: حدّثني عبد الله بن محمّد، قال: حدّثنا إسحاق هو ابنُ عبد الله أبو قُرَّة الصّغير، قال: حدّثنا موسى بن طارق وهو أبو قُرَّة الكبير، عن ابن جُرَيْجٍ، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ:

«لا يُسافَر بالقرآن إلى أرض العدوّ»[1].

وأمّا حديثُ اللَّيث بن سعدٍ المصري عن نافع:

فأخبرناه مُسَلَّم بن أحمد بن عبد الله البَكْري، قال: حدّثنا إسماعيل بن يعقوب البغدادي، قال: حدّثنا حَمْدُون بن أحمد السِّمْسار، قال: حدّثنا سعيد بن سليمان[2]، قال: حدّثنا

---

(١) في إسناد المؤلّف أبو قرّة الصّغير ولم نقف فيه على جرح ولا تعديل، ومتن الحديث صحيح ويكفيه إخراج الشّيخين له، والمصنّف كعادته يحشر من الشّواهد والمتابعات ما ينبئ عن سعة دائرته في الحديث.

(٢) الحافظ الثّبت أبو عثمان الواسطي البزّاز نزيل بغداد المعروف بسعدويه المتوفّى سنة ٢٢٥هـ، أخرجه له الشّيخان في صحيحيهما، وقد ابتلي بمحنة القول بخلق القرآن فأجاب تقيّةً لا ديانةً قال الخطيب البغدادي ـ عصريّ المصنّف ـ في تاريخ بغداد ١٠/ ١١٩: «كان سعدويه من أهل السّنّة، وامتحن فأجاب في المحنة». وقال المزّي في تهذيب الكمال ١٠/ ٤٨٧: «يعني تقيّةً». أمّا إمام أهل السّنّة أحمد بن حنبل فلم يرض منه هذا الصّنيع كما لم يرضه من صديقه القديم الحميم يحيى بن معين وغيرهما، وهو موقف اتّخذه الإمام مع كلّ مجيب في المحنة ولو تقيّةً، قال الذّهبي في السّير ١٠/ ٤٨٧ ـ ترجمة =

ليث بن سعد.

وأخبرناه الشّيخ الصّالح عبد الملك بن الحسن بن إبراهيم المالكي، قال: أخبرنا الحسن بن عليّ بن داود المُطَرِّز، قال: أخبرنا العبّاس بن محمّد البصري[1]، قال: حدّثنا محمّد بن رُمْحٍ، قال: أخبرنا اللّيث، عن نافع، عن عبد الله هو ابنُ عمر، عن رسول الله ﷺ:

«أنّه كان ينهى أن يُسافَر بالقرآن إلى أرض العدوّ، ويخافُ أن يناله العدوّ».

اللّفظ لحديث ابن رُمْحٍ.

وهذا صحيح، أخرجه مسلم بن الحجّاج عن قتيبة بن سعيد، ومحمّد بن رُمْحٍ، عن اللّيث[2].

وأمّا حديثُ فُلَيْح بن سليمان المدني عن نافع، وهو لاحقٌ بِرَسْم البخاري[3]:

= سعدويه ـ: «وأمّا أحمد بن حنبل فكان يغضّ منه، ولا يرى الكتابة عنه؛ لـ أجاب في المحنة تقيّة». والذي عليه أئمّة الصّناعة قبول حديث المجيب الثّقات، فلو رددناه لرددنا كثيرا من السّنّة الصّحيحة، ولو نشط باحث فرصد هؤلاء الرّواة مع دراسة نقديّة حديثيّة لكان أمرا حسنا للغاية.

(١) الحافظ النّاقد أبو الفضل العبّاس بن محمّد الفزاري المصري المعروف بالبصري، توفّي سنة ٣٠٦هـ، ينظر: سير أعلام النّبلاء ١٤/ ٢٢٩.

(٢) مسلم ٣/ ١٤٩١، رقم: ١٨٦٩.

(٣) يعني المؤلّف برسم البخاري أي رجاله، وهو استعمال لطيف، لكن مع ملاحظة أنّ البخاري إنّما أخرج أحاديث فليح عن نافع عن ابن عمر، أمّا من تحت فليح فلم يخرج لهم.

فأخبرناه عمر بن القاسم بن الحسن / [٨٣أ] الفرائضي، قال: حدّثنا محمّد بن عبد الله بن زكريّا، قال: أخبرنا القاسم بن اللّيث، قال: حدّثنا مُعافَى هو ابنُ سليمان، قال: حدّثنا فُلَيْح(١)، عن نافع، عن عبد الله بن عمر قال:

«نهى رسول الله ﷺ أن يُسافَر بالقرآن إلى أرض العدوّ»(٢).

وقد روى هذا الحديثَ خَلْقٌ سوى من ذكرنا.

وكان أحمد بن حنبل رضي الله عنه يحتجّ به على الكَرابيسي وغيره من المخالفين.

وفيه إثباتُ وجودِ القرآن في الدّنيا، وجوازُ وقوعِ السَّفَر به؛ وذلك إنّما يكون في مُصْحَفٍ أو صَدْرٍ، ولكنْ نَهْيُ رسول الله ﷺ تعلّق بالمصاحف دون الصّدور، فإنّ تَخْلِيفَه ممتنعٌ عند الإرادة(٣).

---

(١) ابن أبي المغيرة المدني أبو يحيى المتوفّى سنة ١٦٨هـ وصاحب النّسخة المعروفة بنسخة فُلَيْح بن سليمان، ويرويها عنه الرّاوي عنه هنا: المعافى بن سليمان الرَّسْعَني الجزري المتوفّى سنة ٢٣٤هـ، ولم نر هذا الحديث في نسختها الخطّيّة المحفوظة بمجاميع العمريّة رقم: ١٢٤ (٨٢ ـ ٨٧)، وينظر: السّير للذّهبي ٧/ ٣٥١، و١١/ ١٢١، والمجمع المؤسّس ٢/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤، والمعجم المفهرس كلاهما لابن حجر رقم: ١٤٣١.

(٢) رجاله ثقات سوى شيخ المؤلّف أبي حفص عمر بن القاسم بن الحسن بن طاهر بن عبد الخالق الأدمي المصري المالكي الفرائضي ت عام ٤١٥هـ، ذكره أبو إسحاق الحبّال ـ صديق السِّجْزي ـ في وفيات المصريّين رقم: ٢٠٦، وابن ناصر الدّين في توضيح المشتبه ٧/ ١٩٢، وليس يعرف فيه جرح أو تعديل، ومتن الحديث صحيح كما ذكرنا.

(٣) يعني يتعذّر عادةً على حافظ القرآن أن يخلّف القرآن وراءه ويستخرجه من صدره كي لا يسافر به، بخلاف المصحف فتخليفُه ممكن بأن يدعه مثلا في بيته ولا يحمله معه.

وفيه حُكْمٌ من النّبيّ ﷺ بأنّ المصحف فيه القرآنُ بخلاف قول الأشعري وأضرابِه.

وقد روى محمّد بن عمران الدِّينَوَري، عن أبي أحمد الأسدي، عن أحمد بن حنبل أنّه قال:

«العَيْنُ مخلوقة، والمنظورُ إليه غير مخلوق، واليدُ مخلوقة، والمَخْطُوطُ بها غير مخلوق.

قال: فقلتُ: يا أبا عبد الله، العَيْنُ تنظر إلى السَّواد في الوَرَق.

فقال لي: مَهْ! أصحُّ شيءٍ في هذا ما أخبر به نافع عن ابن عمر أنّ النّبيّ ﷺ قال: **لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدوّ**، ولم يَذْكُرْ حِبْرًا ولا وَرَقًا، والنَّهْيُ لا يتناول ما يستحيل الوصولُ إليه»[(١)].

---

(١) هذا من مخبّآت كتاب الإبانة، ومحمّد بن عمران الدِّينوري لا يعرف، وهو مذكور عرضا فقط في بعض كتب التّراجم وفيها إضافة اسم جدِّه هارون كما في تاريخ بغداد ١٢/ ٨٥ للخطيب البغدادي عصريّ السِّجْزي، وشيخه الأسدي لم نميّزه، وقد نقل البيهقي عصريّ المؤلِّف أيضا في كتابه مناقب الإمام أحمد عن كتاب رفيقه محمّد بن يوسف النّيسابوري القطّان بخطّه عن شيخه أبي سهل أحمد بن محمّد بن إبراهيم المهراني بسنده إلى إبراهيم بن يحيى بن أبي إسحاق المقرئ خبرا عن الإمام أحمد في هذا السِّياق، ومن جملة ما فيه قول الإمام: «القلب مخلوق، والمحفوظ بالقلب غير مخلوق، واللِّسان مخلوق، والمتلوّ به غير مخلوق، والسّمع مخلوق، والمسموع به غير مخلوق، واليد مخلوقة، والمخطوط به غير مخلوق، والعين مخلوقة، والمنظور إليه غير مخلوق». نقل هذا الخبر العلّامة الحافظ ابن المحبّ الصّامت في كتابه صفات ربّ العالمين ٢/ ٥٣٠ ـ ٥٣١، رقم: ٩٦٤ بإسناد فيه بعض من لا يعرف، وتنظر: الملاحق رقم: ٦٦.

وقد روي عن جابر بن عبد الله حديث في هذا المعنى:

أخبرناه أحمد بن محمّد بن عبد الله الحافظ الصّوفي وأنا سألتُه[١]، قال: أخبرنا عبد الوهّاب بن الحسن بن الوليد[٢]، قال: حدّثنا إبراهيم بن عبد الرّحمن بن عبد الملك بن مروان، قال: حدّثنا أبو عبيد محمّد بن حسّان التُّسْتَري[٣]، قال: حدّثنا سعيد بن منصور المكّي[٤]، قال: حدّثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار قال:

---

(١) نموذج من حرص المؤلّف على استخراج ما في صدور شيوخه من الرّواية.

(٢) المحدّث الصّادق المعمّر أبو الحسين الكلابي الدّمشقي المتوفّى سنة ٣٩٦هـ، وله جزء حديثيّ مطبوع، وينظر عنه: سير أعلام النّبلاء ١٦/ ٥٥٧.

(٣) كذا في الأصل «التُّسْتَرِي»، واعتبر ابن عساكر في تاريخ دمشق ٥٢/ ٢٧٩ أنّ صواب النِّسبة هو: «البُسْرِي»، وما في كتب في التّراجم والأنساب يعضد ما قاله ابن عساكر.

(٤) الخراساني والحديث في سننه ٢/ ٣٨٥، رقم: ٢٩٣٥ وإسناده صحيح، ولا يبعد أن يكون هذا سندا نادرا يروي به المؤلّف هذا الكتاب عن شيخه أحمد بن محمّد بن عبد الله الحافظ الصّوفي بسنده إلى أبي عبيد محمّد بن حسّان، عن مؤلّفه سعيد بن منصور، على أنّا لم نجد ذكرا لمحمّد بن حسّان هذا في جملة الرّواة الأربعة لسنن سعيد بن منصور كما يعلم من مقدّمة تحقيق: د. سعد الحميّد للكتاب، وقد تقدّم لنا سند آخر للمؤلّف عن شيخين له إلى راو اسمه خلف بن عمرو وهو العكبري، عن سعيد بن منصور. جدير بالذِّكر أيضا أنّ سياق سعيد بن منصور من خلال سننه أطول من سياق السِّجزي هنا حيث قال جابر رضي الله عنه: «بعثنا عثمان في خمسين راكبا، وأميرنا محمّد بن مَسْلَمَة، فلمّا انتهينا إلى ذي خُشُبٍ استقبلنا رجل في عنقه مصحف، متقلّدٌ سيفَه، تذرف عيناه، فقال: إنّ هذا يأمرنا أن نضرب بهذا ـ يعني السّيف ـ على ما في هذا، فقال له محمّد: اجلس فنحن قد ضربنا بهذا على ما في هذا قبلك أو قبل أن تولد...». فالقول هنا قول محمّد بن مسلمة وليس قول جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

«رأيتُ جابر بن عبد الله الأنصاري ومعه السَّيْفُ والمُصْحَفُ وهو يقول: أمرنا رسول الله ﷺ أن نضرب بهذا / [٨٣ب] من خالف ما في هذا»[١].

أخبرنا عبد الواحد بن محمّد بن عبد الله، قال: أخبرنا محمّد ابن مَخْلَدٍ[٢]، قال: حدّثنا إبراهيم بن جابر، قال: حدّثنا

---

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٧٩/٥٢ من طريق سعيد بن منصور وسياقه فيه موافق لسياق السّجزي تماما، والقول عنده قول جابر مرفوعا، لكنّ الذي في سنن سعيد بن منصور إنّما هو من قول مسلمة ؓ وليس مرفوعا وسياقه أطول، وتابع سعيدًا على كونه من قول مسلمة وليس مرفوعا: أبو مُطَرِّف بن أبي الوزير عند ابن شبّة في تاريخ المدينة ٣/ ١١٣٤، وإبراهيم بنُ بشّار عند ابن أبي خيثمة في التّاريخ رقم: ٢١٧٦، وإبراهيم بنُ أبي طالب بن أبي عمر عند الحاكم ـ شيخ المؤلِّف ـ في المستدرك ٣/ ٤٩٣، رقم: ٥٨٤٢، قال الحاكم: «صحيح الإسناد على شرط الشّيخين ولم يخرّجاه». ووافقه الذّهبي، وذكر الأستاذ عبد الرّحمن الفقيه في تخريج له متاح على الشّبكة أنّ هذا الحديث وقع فيه خطأ في الرّواية التي عند ابن عساكر في التّاريخ، والصّواب ـ في نظره ـ أنّ هذا من كلام غيره وليس بمرفوع إلى النّبيّ ﷺ، وما ذكره وجيه، مع ملاحظة أنّ جابرا كان موجودا حين قال مسلمة ما قال، فهو إقرار منه للقول حتّى كأنّه قائله أيضا. ولسنا نشكّ أنّ الضَّرْبَ بالسّيف لمن خالف المصحف معنى صحيح ينطبق بجلاء على مرتكبي الجرائم الموجبة لحدّ القتل كزنا المحصن، والقاتل غيره عمدا، والمرتدّ، وفي قتال الكفّار عند الجهاد الشّرعي، وغير ذلك من أحكام معروفة في هذا الباب.

(٢) الإمام الحافظ الثّقة المعمّر أبو عبد الله محمّد بن مَخْلَد بن حفص الدُّوري البغدادي العطّار المشهور بابن مَخْلَدٍ المتوفّى سنة ٣٣١هـ، له تصانيف وتخاريج ومجالس حديثيّة قيّمة، منها في الظّاهريّة المجاميع رقم: ٥١، ٧٠، ١٠٥، وهي أحاديث ابن مخلد ومجالسه ممّا رواه عنه أبو عمر عبد الواحد بن محمّد بن عبد الله الفارسي، ومصنِّفُنا السِّجزي كما نرى يروي عن الفارسي عن ابن مَخْلَدٍ، فلا يبعد أن تكون مجالس ابن مخلد وأحاديثه هي من جملة =

الحارثُ[١] بن مالك بن سَهْلٍ، قال: حدّثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأَحْوَص، عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ:

«من سَرَّهُ أن يحبَّ الله ورسوله فليقرأ في المصحف»[٢].

هكذا كان في كتاب شيخنا «الحارثُ بن مالكٍ»، وهو الحُرُّ ابن مالكٍ العَنْبَري[٣]، وهذا حديثُه عن شعبة.

= مرويّات المؤلّف. ومن آثار ابن مَخْلَدٍ المطبوعة ما نشره زملاؤنا الفضلاء: د. عامر حسن صبري: من حديث ابن كرامة العجلي وابن نزار الأيلي رواية ابن مخلد، ود. عوّاد الخلف: ما رواه الأكابر عن مالك بن أنس، والشّيخ صلاح عائض الشّلاحي: فوائد محمّد بن مخلد، ولم نر في جميع هذه الآثار المخطوطة والمطبوعة هذا الحديثَ الذي رواه السِّجْزي هنا من طريق الفارسي، عن شيخه ابن مخلد، وينظر عن ابن مخلد العطّار: السّير ١٥/ ٢٥٦، ومعجم تاريخ التّراث الإسلامي في العالم ٥/ ٣٢٤٧، ومقدّمات ما نشر من آثاره.

(١) ضبّب عليها النّاسخ لكن لم يضرب عليها واكتفى بالتّنبيه لاحقا، ولا شكّ أنّها وهم صوابه ـ كما سيأتي ـ: «الحرّ بن مالك».

(٢) أخرجه ابن عديٍّ في الكامل ٣/ ٣٨٧، وابن شاهين في فضائل الأعمال وثواب ذلك رقم: ١٩١، وأبو نعيم الأصبهاني ـ عصريّ المؤلّف ـ في حلية الأولياء ٧/ ٢٠٩ وغيرهم من طرق عن إبراهيم بن جابر، عن الحرّ بن مالك به، وإبراهيم بن جابر هو ابن عيسى الغطريفي أبو إسحاق ذكره الخطيب البغدادي ـ عصريّ المصنّف ـ في تاريخ بغداد ٦/ ٥٥٧ ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا. وقال ابن عديٍّ: «للحرّ عن شعبة وعن غيره أحاديث ليست بالكثيرة، وأمّا هذا الحديث عن شعبة بهذا الإسناد فمنكر»، لكنّ الحرّ قال فيه أبو حاتم ـ كما في كتاب ابنه الجرح والتّعديل ٣/ ٢٧٨ ـ: «صدوق لا بأس به». من أجل ذا وغيره حسّن الحديثَ الألبانيُّ في السّلسلة الصّحيحة رقم: ٢٣٤٢.

(٣) فما في كتاب شيخ المؤلّف وَهْمٌ، ويعضد هذا أنّ مصادر التّخريج إنّما فيها «الحرّ بن مالك»، وهو ابن الخطّاب التّميمي العَنْبَري البصري أبو سهل، وهو معروف بهذا الرّسم أيضا في كتب التّراجم، ينظر: تهذيب الكمال ٥/ ٥١٦ وما في حاشيته من مصادر.

أخبرنا أحمد بن محمّد بن القاسم، قال: أخبرنا صالح بن عليّ بن محمّد الحُصَيْني، قال: حدّثنا أبو بِشرٍ محمّد بن أحمد[(١)]، قال: حدّثنا يحيى بن عثمان بن سعيد، قال حدّثنا ابن حِمْيَر، قال: حدّثنا مَخْلَد بن يزيد، قال: حدّثنا ابن جُرَيْجٍ، عن ابن أبي مُلَيْكَة، عن ابن عبّاس قال: قال رسول الله ﷺ:

«من أدام النّظر في المصحف متّعه الله ببصره ما بقي في الدّنيا»[(٢)].

أخبرناه إبراهيم بن عليّ بن عبد الله القُرَشِي، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد بن محمّد بن خَرُوفٍ، قال: حدّثنا الحسن بن عليّ بن موسى البغدادي[(٣)]، قال: حدّثنا يحيى بن عثمان الحمصي، قال: حدّثنا ابن حِمْيَر، عن مَسْلَمَة بن عُلَيٍّ - يقال: ابنُ عُلَيٍّ وابنُ عَلِيٍّ جميعا - عن ابن جُرَيْجٍ، عن ابن أبي مُلَيْكَة، عن ابن عبّاس قال: قال رسول ﷺ:

«من أدام النّظر في المصحف متّعه الله ببصره في الدّنيا»[(٤)].

---

(١) ابن حمّاد الدّولابي صاحب الكنى والأسماء والذّرّيّة الطّاهرة وغيرهما، المتوفّى سنة ٣١٠هـ، ولم نر الحديث في كتابيه المذكورين، وشيخه يحيى بن عثمان بن سعيد هو الحمصي أبو سليمان، وابن حِمْيَر هو محمّد بن حِمْيَر بن أنيس القضاعي الحمصي، ومخلد بن يزيد هو القرشي الحرّاني أبو خداش.

(٢) إسناده لا بأس به، وهذا الطّريق من مخبّآت كتاب الإبانة هذا.

(٣) كذا في الأصل «البغدادي»، وحسب المصنّف - كما سيأتي - أنّ الحسن بن عليّ بن موسى هو النّخّاس، وهو أبو عليّ الحسن بن عليّ بن موسى بن هارون النّيسابوري النّخّاس قدم مصر وحدّث بها، ينظر عنه: تاريخ الإسلام للذّهبي ٧/ ٤٩، والثّقات لابن قطلوبغا رقم: ٢٨٣٦.

(٤) أخرجه ابن شاهين في التّرغيب في فضائل الأعمال رقم: ١٩٣، =

وهذا غريب من حديث ابن جُرَيْجٍ عن ابن أبي مُلَيْكَة.

وقد اختلف القول فيه عن يحيى بن عثمان كما ترى، وأبو بِشْرٍ الدُّولابي قال: «مَخْلَد بن يزيد»، والحسن بن عليٍّ النَّخَّاسُ قال: «مَسْلَمَة بن عُلَيٍّ»، وكلاهما مقبولان، والله أعلم.

أخبرنا أحمد بن محمّد بن الحاجّ، قال: أخبرنا عليّ بن يعقوب بن إبراهيم، قال: أخبرنا أحمد بن عليّ بن سعيد، قال: حدّثنا أحمد بن عاصم بن عَنْبَسَة العَبّاداني، قال: حدّثنا حفص ابن عمر بن ميمون، عن عَنْبَسَة بن عبد الرّحمن الكوفي، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ:

/ [٨٤أ] «أَعْطُوا أعينكم حظَّها من العبادة. قالوا: يا رسول الله، وما حظُّها من العبادة؟ قال: النّظر في المصحف، والتّفكّر فيه، والاعتبار عند عجائبه»(١).

= وأبو الفضل الرّازي في فضائل القرآن رقم: ١١٤ من طريق مسلمة بن عُلَيٍّ به، ومسلمة لم يسلم من جرحهم حتّى قال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتّعديل لابنه ٨/ ٢٦٨ ـ: «ضعيف الحديث، لا يشتغل به...هو في حدِّ التّرْك، منكر الحديث». وينظر: تهذيب الكمال ٢٧/ ٥٧٠. والمصنّف كعادته في مثل هذه الأحاديث الضّعيفة جدًا يعبّر عنها بالغرابة الشّديدة، والحديث له شواهد كثيرة لا تخلو طرقها من مقال، ومن أجودها حديث ابن عبّاس في إحدى طرقه، وحديث ابن مسعود أيضا المتقدّم، ولعبد الرّحمن هاشم بيّومي بحث لطيف متاح في تخريج طرق هذا الحديث.

(١) أخرجه أبو الشّيخ في العظمة ١/ ٢٢٥، رقم: ١٢، والبيهقي ـ عصريّ المؤلّف ـ في شعب الإيمان ٣/ ٥٠٩، رقم: ٢٠٢٩ وغيرهما من طريق عبد الأعلى بن واصل، عن أحمد بن عاصم بن عنبسة العبّاداني به. قال البيهقي: «إسناده =

وهذا غريب.

والعبارتيّة واللّفظيّة[١] يزعمون أنّ ما يتعلّق به الثّوابُ فِعْلٌ مَخْلُوقٌ.

والثّواب عندنا تفضّل من الله؛ فربّما كان في مقابلة فعل، وربّما كان على معنى الابتداء، وفي هذا الموضع للمرء فِعْلٌ وهو النّظر، وجائز أن يثاب عليه، وخلافُنا واقع في المنظور إليه لا في النّظر، وحديثُ جابر الذي تقدّم يُفْصِحُ بأنّ الذي في المصحف كلامُ الله، وحديثُ أبي سعيد مثله فإنّ الفكر والاعتبار يتعلّقان بالقرآن دون الجلد والورق، وهكذا نقول.

وكَتْبُ القرآن وقراءتُه جائز عندنا أن يُثابَ المرء على تحريك اليد بالقلم في حال الكَتْبِ، وتحريك اللِّسان بالقرآن إذا قرأه، وذلك التّحريك فِعْلٌ، والله تعالى قال: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾ [القِيَامَة: ١٦]، والكتابة والقراءة إنّما يوجدان عَقِيبَ التّحريك وليستا هما التّحريكَ نفسَه؛ بدليل أنّ التّحريك قد يوجد ولا قراءةَ معه ولا كَتْبَ، والكَتْبُ والقراءةُ على أصلنا يوجدان ولا تحريك معهما؛ وذلك مِنْ غَيْرِنا.

ومثل هذا كثير، ألا ترى أنّ القَتْلَ مَوْتٌ يوجد عَقِيبَ فِعْلٍ

= ضعيف». قلنا: بل هو إلى الوضع أقرب وذلك من أجل راويه عنبسة قال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتّعديل لابنه ٦/ ٤٠٣ ـ: «متروك الحديث، كان يضع الحديث». وينظر: ميزان الاعتدال ٣/ ٣٠١، والسّلسلة الضّعيفة رقم: ١٥٨٦.

(١) العبارتيّة هم القائلون بأنّ القرآن عبارة فقط عن كلام الله وليس كلام الله حقيقة، واللّفظيّة القائلون بأنّ ألفاظهم بالقرآن مخلوقة.

لآدَمِيٍّ وهو لا يقدر على الإماتة، بل الله هو المحيي وهو المميت، ولو وُجِدَ فِعْلُه ولم يتعقّبه الموت لم يُسَمَّ قاتلا، ولم يقتل بمن جرحه، وهكذا السُّكْرُ ما يَحْدُثُ عَقِيبَ الشّرب، وكذلك الشَّبَعُ ما يحدث عَقِيبَ الأكل، وكذلك الرِيُّ ما يحدث عَقِيبَ استعمال الماء وغيره، وتلك أمور لا يَمْلِكُها الخَلْقُ، وقد يَجْرَحُ المَرْءُ قاصدًا للقتل مبالغًا فيه ويحيا المجروح بعد ذلك، ويشربُ الخمر وغيره فلا يَسْكَرُ، ويأكلُ الخبز ولا يَشْبَعُ، ويشربُ الماء [٨٤ب] / فلا يَرْوَى، وربّما شرب أو أكل أقلَّ ممّا شربه مرّةً فلم يَسْكَرْ، وأكله تارةً فلم يَشْبَعْ فَيَسْكَرُ ويَشْبَعُ بالأقلِّ، وربّما جرح إنسانا في غير مَقْتَلٍ في الظّاهر ومن غير مبالغةٍ في الضَّرْبِ ولا إرادةٍ لقتله فيموت المجروح.

فقد بان لك أنّ ما يوجد عَقِيبَ فعل الآدميِّ ممّا لا صُنْعَ له فيه، وإن كانت الأحكامُ متعلّقةً به لازمةً له، وهذه الأشياءُ التي ذكرناها أفعالٌ لله مُحْدَثَةٌ في غيره بالاتّفاق، وأمّا قراءةُ القرآن وكَتْبُه واللَّفْظُ به فالذي للمخلوق فيه التَّحْرِيكُ، وقد بيّنّا حُكْمَه وجوازَ تَعَرِّيه عن القراءة وتَعَرِّي القرآن منه، وأوضحنا فيما تقدّم أنّ القراءة قرآن، والقرآن كلام الله غير مخلوق، وسنزيد في بيان ذلك إن شاء الله عند الفصل المشتمل على ذِكْر القراءة، وبالله التّوفيق.

أخبرنا[١] أحمد بن محمّد بن القاسم، قال: أخبرنا أحمد بن

---

(١) في حاشية الأصل قيد بلاغ معارضة نصّه: «عورض» أي على الأصل المنقول عنه، وقبالة هذا القيد قيد بلاغ قراءة آخر نصّه: «بلغ مفضّل»، =

الحسن بن إسحاق بن عُتْبَة الرّازي، قال: حدّثنا عليّ بن سعيد، حدّثنا محمّد بن موسى القطّان، حدّثنا أبو عمران موسى بن إسماعيل الجَبُلِي[(١)]، حدّثنا سعيد بن سالم، عن ابن جُرَيْج، عن ابن أبي مُلَيْكَة، عن عبد الله بن الزّبير قال: قال رسول الله ﷺ:

«من قرأ القرآن ظاهرا أو نظرا أعطاه الله في الجنّة شجرة، لو أنّ غرابا أَفْرَخَ فيها ثمّ نهض الفَرْخُ لأدركه الهَرَمُ قبل أن يقطع تلك الشّجرةَ»[(٢)].

= وسيأتي في موضع لاحق عند الورقة ١١٧ب قيد آخر نصّه: «بلغ مفضل والصّبّان». والمراد بهما أبو العزّ مفضّل بن عليّ بن عبد العزيز بن محمّد بن عبد الواحد القرشي الأسدي الدّمشقي المصري الشافعي المعروف بابن خطيب القرافة ت ٦٤٣هـ، وأبو اليمن وجيه الدِّين بركات بن ظافر بن عساكر الأنصاري المصري الصَّبّان ت ٦٣٤هـ، وسبق الحديث عنهما في الطّليعة الثّانية من القسم الدّراسي.

(١) بفتح الجيم وضمّ الباء المشدّدة نسبة إلى جَبُل وهي بلدة عراقيّة على دجلة بين النّعمانيّة وواسط، وينتسب إليها جماعة منهم المذكور هنا في الإسناد أبو عمران موسى بن إسماعيل الجَبُلي الواسطي كان قاضيا على جَبُل، ورفيقَ الإمام يحيى بن معين، ينظر: المؤتلف والمختلف للدّارقطني ٢/ ٩٥٢، والإكمال لابن ماكولا ٣/ ٢٢٦، والأنساب لابن السّمعاني ٣/ ١٩٤، وتوضيح المشتبه لابن ناصر الدّين ٢/ ١٩٩.

(٢) في إسناد المؤلِّف عليّ بن سعيد وهو ابن بشير الرّازي قال الدّارقطني ـ كما في الميزان ٣/ ١٣١ ـ: «ليس بذاك تفرّد بأشياء». وأبو عمران الجَبُلي قال أبو حاتم ـ كما في الجرح والتّعديل لابنه ٨/ ١٣٦ ـ: «صالح الحديث ليس به بأس». وقد تابعه محمّد بن بحر الهُجَيْمي أخرجه العقيلي في الضّعفاء الكبير ٤/ ٣٨، والطّبراني في المعجم الكبير ١٣/ ١١٢، رقم: ٢٧٤، وابن عديّ في الكامل ٤/ ٤٥٣، والحاكم ـ شيخ المصنِّف ـ في المستدرك ٣/ ٦٣٨، رقم: ٦٣٤٤، والبيهقي ـ عصريّه ـ في شعب الإيمان ٣/ ٣٨٥، رقم: ١٨٤٩ =

فهذا قد أثبت جواز النّظر إلى القرآن، وخَصْمُنا يقول: إنّ ذلك مستحيل!

أخبرنا عبد الرّحمن بن الحسن بن أحمد الدَّلال، قال: أخبرنا محمّد بن أحمد أبو الطّاهر القاضي[1]، قال: حدّثنا أبو أحمد محمّد بن عَبْدُوس بن كامل، قال: حدّثنا الحكم بن موسى النَّسائي، قال: حدّثنا يحيى بن حمزة، عن سليمان بن داود، قال: حدّثنا الزُّهْري، عن أبي بكر بن محمّد بن عمرو بن حَزْمٍ، عن أبيه، عن جدّه:

«أنّ رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتابا فيه الفرائضُ والسُّنَنُ والدِّياتُ، بعثه مع عمرو بن حَزْمٍ، فَقُرِئَتْ على أهل اليمن، وهذه نُسْخَتُها: بسم الله الرّحمن الرّحيم، من محمّد رسول الله - وذكر / [٨٥أ] الحديثَ إلى أن قال -: ولا يَمَسُّ القرآنَ إلّا طاهر»[2].

= من طرق عن الهُجَيْمي به، والهُجَيْمي قال عنه العقيلي: «منكر الحديث، كثير الوهم»، وابن جريج على جلالته ففيه تدليس وقد عنعنه، وقد تابعه نافع بن عمر أخرجه البزّار في المسند (البحر الزّخّار) ٦/ ١٤٨، رقم: ٢١٩١، لكن في الإسناد إلى نافع عبد الله بنُ شبيبٍ وهو واهٍ، وللحديث شاهد عن حذيفة بن اليمان أخرجه ابن شاهين في التّرغيب في فضائل الأعمال رقم: ١٩٠، والرّافعي في التّدوين في أخبار قزوين ١/ ١٨١ وفي إسنادهما محمّد بن مروان الكوفي المعروف بالسُّدّي الصّغير قال أبو حاتم - كما في كتاب ابنه ٨/ ٨٦ -: «هو ذاهب الحديث، متروك الحديث، لا يكتب حديثه البتّة» .وقد ذكر العلّامة الألباني الحديثَ في الضّعيفة رقم: ٦٥٤٢، واعتبره منكرا.

(١) الذّهلي الحافظ.

(٢) أخرجه النّسائي في السّنن الكبرى ٦/ ٣٧٣، رقم: ٧٠٢٩، والمجتبى ٨/ ٥٧، رقم: ٤٨٥٣، والحاكم في المستدرك ١/ ٥٥٢، رقم: ١٤٤٧، وابن حبّان =

وهذا غريب، لم يروه عن الزُّهْري ـ هكذا فيما يقال ـ غير سليمان بن داود هذا، وقد رواه مالك، عن عبد الله بن أبي بكر مرسلا.

أخبرناه عليّ بن عبد الله بن أبي مطر، قال: أخبرنا عبدالرّحمن بن عمرو العَلّاف، قال: حدّثنا مَطْرُوح بن محمّد بن شاكر، قال: حدّثنا عبد الله بن عبد الحكم، قال: أخبرنا مالك ابن أنس، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمّد بن عمرو بن حَزْمٍ:

«أنّ في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمرو بن حَزْمٍ: أن لا تَمَسَّ القرآنَ إلّا طاهرًا»(١).

= في الصّحيح ـ مع الإحسان ١٤/٥٠١، رقم: ٦٥٥٩، والبيهقي في السّنن الكبرى ١/١٤١، رقم: ٤٠٩ وغيرهم من طرق عن الحكم بن موسى به، وصحّحه الحاكم، وهو حديث مشهور جدًا حتّى قال الحافظ ابن عبد البرّ ـ عصريّ المؤلّف ـ في التّمهيد ١٧/٣٣٨: «هذا كتاب مشهور عند أهل السّير، معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة تستغني بشهرتها عن الإسناد، لأنّه أشبه التّواتر في مجيئه لتلقّي النّاس له بالقبول والمعرفة». بينما ضعّفه آخرون ومع تضعيفهم له فإنّ فقراته المذكورة في سياقه الطّويل لها شواهد صحيحة، وللدّكتور عبد الله بن سعّاف اللّحياني ـ وفّقه الله ـ بحث مفرد قيّم في هذا الحديث بعنوان: أسانيد كتاب عمرو بن حزم رضي الله عنه دراسة نقديّة، منشور في المجلّة الأحمديّة، العدد السّابع، عام ١٤٢٢هـ.

(١) موطّأ مالك رواية محمّد بن الحسن الشّيباني رقم: ٢٩٧، وأبي مصعب رقم: ٢٣٤، ويحيى بن يحيى اللّيثي رقم: ٢١٩. والمصنِّف روى الحديث من طريق عبد الله بن عبد الحكم عن مالك به، وابن عبد الحكم له سماع للموطّأ عن مالك في نحو ثلاثة أجزاء فيما قاله القاضي عياض في ترتيب المدارك ٣/٣٦٣، وهذه الأسمعة والمرويّات عن مالك جديرة أن ينشط لها باحث، وعبد الله بن عبد الحكم هو أحد رواة الموطّأ عن مالك كما في إتحاف السّالك برواة الموطّأ عن الإمام مالك لابن ناصر الدّين رقم: ٣٢٤، =

قال مالك: «لا يحمل أحدٌ المصحف بعِلاقته[١] ولا على وسادة إلّا وهو طاهر، ولو جاز ذلك لحُمِلَ في أخبيته، ولم يُكْرَهْ ذلك لأن يكون في يد الذي يحمله شيء يُدَنِّسُه، ولكن إنّما يُكْرَهُ ذلك لمن يحمله وهو على غير طُهْرٍ إكراما للقرآن، وتعظيما له»[٢].

وقد أُسْنِدَ هذا عن مالك وهو غريب:

أخبرناه أحمد بن محمّد الهروي، قال: أخبرنا أبو أحمد ابن عَدِيٍّ، قال: حدّثنا الحسين بن أبي مَعْشَرٍ، قال: حدّثنا أبو ثور هاشم بن ناجية بسَلَمِيَّة[٣]، قال: حدّثنا مُبَشِّرٌ، عن مالك[٤]، عن أبي بكر ابن محمّد بن حَزْمٍ، عن أبيه، عن جدّه قال:

«كان فيما أَخَذَ عليه رسولُ الله ﷺ أن قال: لا تَمَسَّ القرآنَ إلّا طاهرا»[٥].

= وغير بعيد أن يكون من جملة مرويّات السِّجْزي عن شيخه عليّ بن عبد الله بن أبي مطر الإسكندري بسنده إلى ابن عبد الحكم عن مالك.

(١) عِلاقة المصحف أي ما يعلّق به إذا حمل أو رفع، ينظر: مشارق الأنوار للقاضي عياض ٢/ ٨٤.

(٢) موطّأ مالك رواية أبي مصعب رقم: ٢٣٤، ويحيى بن يحيى اللّيثي رقم: ٢١٩.

(٣) جوّدت في الأصل بشَدَّةٍ فوق الياء، وأهل الشّام لا يعرفونها إلّا بهذا الرّسم بالتّشديد «سَلَمِيَّة» كما قاله ياقوت في معجم البلدان ٣/ ٢٤٠ بعد أن ضبطها بفتح السّين واللّام وسكون الميم «سَلَمْيَة»، وهي بليدة في ناحية البريّة من أعمال حماة.

(٤) رمز أحدهم بحرف الكاف إشارة منه إلى رواية الإمام مالك لهذا الحديث، وكتب تحته ببضعة أسطر بخطّ ثخين: «ينقل» أي هذا النّصّ المتعلّق بكلام مالك.

(٥) أخرجه الدّارقطني في غرائب مالك ـ كما في نصب الرّاية للزّيلعي ١/ ١٩٧ ـ من طريق أبي ثور هاشم بن ناجية، عن مُبَشِّر بن إسماعيل، عن مالك =

فهذا مالك بن أنس قد روى الحديثَ وقال به، وبيّن أنّ الذي في المصحف قرآنٌ، وأنّ حَمْلَه على الوسادة مكروه، بخلاف ما ينطق به سفهاء خصومنا: أنّ القرآن لو كتب بحِبْرٍ نجسٍ، ولو رُمِيَ المصحف في نجسٍ؛ في أَشْباهٍ لهذا لو قُطِعَتْ أَلسنتُهم بذِكْرها لم يكن قَطْعُها منكرا.

ولَعَمْرِي إنِّي قد شاهدتُ كثيرا من شيوخ المخالفين من الأشعريّة والكلّابيّة بخراسان والعراق، ولم يكن يَجْسُرُ أحد يَذْكُر عندهم شيئا من هذا الجنس، فضلا عن أن يجري ذلك منهم[(١)].

ولقد حكى لي محمّد بن حمزة الرّحبي الدّاوودي[(٢)]:

= به موصولا، قال الدّارقطني: «تفرّد به أبو ثور عن مُبَشِّر عن مالك فأسنده عن جدِّه». والحسين بن أبي جعفر في إسناد المؤلِّف هو أبو عَرُوبَة الحسين بن محمّد بن أبي معشر مودود الحرّاني المتوفّى سنة ٣١٨هـ، ولم نر الحديث في شيء من تصانيفه المطبوعة، والرّاوي عنه هو ابن عديّ صاحب الكامل في الضّعفاء، وشيخ المؤلِّف أحمد بن محمّد الهروي هو الحافظ أبو سعد الماليني، ولم نر الحديث أيضا في كامل ابن عديٍّ ولا في الأربعين للماليني.

(١) فيه إشارة إلى ما كان عليه المؤلِّف من تمسّك شديد بمنابذة الأشاعرة والكلابيّة وأضرابهم من شيوخ المتكلّمين حتّى وهو بخراسان والعراق، وما ألّف الإبانة بمكّة المكرّمة إلّا وهو قد عاين قبل استقراره فيها المتكلّمين وأقوالهم، وعرف أسفارهم، وخبر آثارهم.

(٢) يغلب على ظنّنا أنّه أبو الحسن محمّد بن حمزة الرّحبي الدّاوودي نزيل مصر المتوفّى سنة ٤٣٣هـ، وهو أحد شيوخ العلّامة ابن حزم الظّاهري ـ عصريّ المؤلِّف ـ له ذِكْرٌ في أسانيد كتابه المحلّى مثل ١٠/ ١٩٣، وتاريخ وفاته مناسب لطبقة السِّجْزي، وقد ذكره الحافظ الذّهبي في تاريخ الإسلام ٩/ ٥٣٦ ولم يحدّد رسما لاسمه فقال: «أبو الحسن الرحبي الفقيه الدّاوودي، نزيل مصر، رحل إلى بغداد، ولقي القاضي أبا بكر الأبهري المالكي، وأبا بكر الرّازي الحنفي، وابن المَرْزُبان الشّافعي، وله مصنّفات كثيرة على مذهب أهل الظّاهر».

«أنّه كان يَدْرُسُ وهو شابّ على محمّد بن الطّيّب / [٨٥ب] الباقِلّاني شيئا من أصول الفقه، فسمعه وقد دَرَّسَ مسألة القرآن، فاستعظم ما سمع فأنكره، فذكر لي أنّ نَعِيَّ بعض أهله جاء من البصرة، فجاءه الشّيوخ مُعَزِّينَ له، وذكر منهم أبا محمّدٍ البَافِي، وأبا حامدٍ الإسْفَرايِيني، وأبا عبد الله الجُرْجاني، وهؤلاء كانوا شيوخَ الفقهاءِ إذ ذاك(١).

قال: فسألتُ بحَضْرَتهم أبا بكر عن المسألة لأسمع ما يَجْرِي من هؤلاء الشّيوخ عند سماعهم منه ما سمعتُه أنا، فانتهرني وصاح.

وقال: ممّن سمعتَ هذا، وأَيْشٍ هذه المسألة، ومن درّسك إيّاها؟

فاكتفيتُ بإخفائه عنهم ما قد ذكره في غيبتهم».

وكان هذا الرّحبي قد ردّ عليهم.

وشبيه بما حكى هذا الشّيخُ لي ما كان من اجتماع الشّيخ أبي حامدٍ والشّيخ ابن حامدٍ الحنبلي(٢) وغيرِهما في دار الخلافة مع

---

(١) أمّا البافي فهو أبو محمّد عبد الله بن محمّد البخاري الخوارزمي، كان من أفقه أهل وقته على مذهب الشّافعي، توفّي سنة ٣٩٨هـ، وأبو حامد هو أحمد بن محمّد بن أحمد الإسفراييني شيخ الشّافعيّة في وقته، توفّي سنة ٤٠٦هـ، وأبو عبد الله الجرجاني هو محمّد بن الحسن بن إبراهيم الإستراباذي المعروف بالخَتَن لكونه زوج بنت الحافظ أبي بكر الإسماعيلي، توفّي سنة ٣٨٦هـ، وهو أحد أصحاب الوجوه عند الشّافعيّة، ينظر عن هؤلاء الأئمّة الثّلاثة: سير أعلام النّبلاء للذّهبي ١٦/ ٥٦٣، ١٧/ ٦٨، ١٩٣.

(٢) أبو عبد الله الحسن بن حامد بن عليّ البغدادي إمام الحنابلة في زمانه، توفّي سنة ٤٠٣هـ، من آثاره المطبوعة: كتاب تهذيب الأجوبة، ينظر عنه السّير ١٧/ ٢٠٣.

أبي بكر ابن الباقِلّاني، وما جرى من خطاب ابن حامدٍ إيّاه، وإنكارِ أبي بكر ما نسبه إليه[(١)]، وتظاهرِه بموافقة أحمد بن حنبل، ومن قال بقوله في القرآن، وكتبُه تنطق بخلاف ما قاله[(٢)].

وقد قال عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا رأيتَ قوما يتناجَوْن في أمر دينهم فاعلم أنّهم على تأسيس ضلالة»[(٣)].

وقد روي النّهي عن مسِّ القرآن من وجه آخر.

أخبرناه الخَصِيب بن عبد الله بن محمّد، قال: أخبرنا إسماعيل بن يعقوب الخَزّاز، قال: حدّثنا أبو الفضل جعفر ابن أبي عثمان[(٤)] قراءةً عليه، قال: حدّثنا إسماعيل بن إبراهيم

---

(١) أي إنكار أبي بكر ابن الباقلّاني ما نسبه إليه ابن حامدٍ من مسائل تتعلّق بالقرآن الكريم.

(٢) للباحث جودي صلاح الدّين النّتشة أطروحة ماجستير في مجلّدين قدّمها في جامعة أمّ القرى عام ١٤٢٩هـ عن أبي بكر ابن الباقلّاني وآرائه الاعتقاديّة في ضوء عقيدة السّلف. ومن كتب ابن الباقلّاني المفقودة كتاب الإبانة وينقل عنه شيخ الإسلام ابن تيميّة في كتبه مثل درء تعارض العقل والنّقل ٦/ ٢٠٦، وبيان تلبيس الجهميّة ٣/ ٣٧٨، والحمويّة الكبرى ٥٠٨، وفيها من النّقول عن هذا الكتاب في باب الأسماء والصّفات ما يوافق معتقد السّلف الصّالح.

(٣) أخرجه الدّارمي في المسند ١/ ٣٤٣، رقم: ٣١٥، وعبد الله بن أحمد في زوائد زهد أبيه رقم: ١٦٧٦، وعصريّا المؤلّف: اللّالكائي في أصول الاعتقاد ١/ ١٥٣، رقم: ٢٥١، وأبو نعيم في حلية الأولياء ٥/ ٣٤٦ وغيرهم من طرق عن الأوزاعي، عن عمر بن عبد العزيز به، وهذا منقطع بين الإمام الأوزاعي والخليفة عمر، فبينهما واسطة مبهمة ألمحتْ إليها طريق أخرى عند عبد الله بن الإمام أحمد فيها: «عن الأوزاعي عمّن حدّثه».

(٤) أبو الفضل جعفر بن محمّد بن أبي عثمان الطّيالسي البغدادي ت ٢٨٢هـ، ينظر: تاريخ بغداد ٨/ ٨١، وتاريخ الإسلام ٦/ ٧٢٨.

المِنْقَري، قال: حدّثني أبي، قال: حدّثنا سُوَيْد أبو حاتم(١) صاحبُ الطّعام، عن مَطَرٍ الورّاق، عن حسّان بن بلال، عن حكيم بن حزام:

«أنّ النّبيّ ﷺ لمّا بعثه إلى اليمن قال: لا تَمَسَّ القرآنَ إلّا وأنتَ طاهر»(٢).

وهذا غريب بهذا الإسناد.

ومَسُّ القرآن في الحقيقة عند الأشعري كفر إذا ثبت على أنّ القرآن كلام الله حقيقةً لا مجازا؛ لأنّ كلام الله في ذاته، ومَسُّ ذاتِ الله سبحانه يستحيل، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ / [١٨٦أ]

---

(١) في الأصل: سويد بن حاتم، والتّصويب من كتب الرّجال، وهو أبو حاتم سويد بن إبراهيم البصري العطّار ضعيف لم يتعطّر بتوثيقٍ فيه إجماع، والأكثرون على تضعيفه، وإنّما وثّقه يحيى بن معين في رواية، وضعّفه في أخرى موافقا بها قول الجمهور.

(٢) أخرجه الطّبراني في المعجم الكبير ٣/ ٢٠٥، رقم: ٣١٣٥، والمعجم الأوسط ٣/ ٣٢٦، رقم: ٣٣٠١، والدّارقطني في السّنن ١/ ٢٢١، رقم: ٤٤٠، والحاكم ـ شيخ المؤلّف ـ في المستدرك على الصّحيحين ٣/ ٥٥٢، رقم: ٦٠٥١، واللّالكائي ـ عصريّه ـ في شرح أصول الاعتقاد ٢/ ٣٨٠، رقم: ٥٧٤ وغيرهم من طريق إسماعيل بن إبراهيم المنقري به، وصحّحه الحاكم، ووافقه الذّهبي، وفيه نظر فإنّ مطرا الورّاق ضعيف عندهم، والرّاوي عنه سويد ضعّفه الأكثرون، وفي إسناد المصنّف أيضا بعض من لا يعرف، والسِّجْزي كعادته في الأحاديث الضّعيفة فضلا عن الواهية جدّا والموضوعة والمنكرة يعبّر بالغرابة وقد فعل ذلك هنا، لكن متن الحديث صحيح، وله شواهد كثيرة، وينظر: البدر المنير لابن الملقّن ٢/ ٤٩٩، والتّلخيص الحبير ١/ ٣٦١، وموافقة الخُبْر الخَبَر ٢/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦ كلاهما لابن حجر العسقلاني، وإرواء الغليل للألباني ١/ ١٥٨.

ﵟٱلۡعَٰلَمِينَﵞ [الواقعة: ٧٧ ـ ٨٠] وقال: ﵟفِي صُحُفٖ مُّكَرَّمَةٖ مَّرۡفُوعَةٖ مُّطَهَّرَةِۭ بِأَيۡدِي سَفَرَةٖ كِرَامِۭ بَرَرَةٖﵞ [عبس: ١٣ ـ ١٦].

واختلف أهل التّفسير:

فمنهم من قال: إنّ المُطَّهِّرِينَ والسَّفَرَةَ الكرامَ البَرَرَةَ يراد بهم الملائكة.

ومنهم من قال: يراد بها[1] المؤمنون[2].

وكلُّهم اتّفقوا على أنّ الكتب التي هي كلام الله في الصّحف والألواح والصّدور.

أخبرنا عبد الرّحمن بن عمر بن محمّد، قال: أخبرنا محمّد ابن أيّوب الرَّقِّي، قال: حدّثنا عبد الله بن محمّد ابن أبي مريم، قال: حدّثنا الفِرْيابي، قال: حدّثنا سفيان[3]، عن أبيه، عن عكرمة:

«في قوله: ﵟإِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖﵞ [الواقعة: ٧٧ ـ ٧٨] قال:

---

(١) في الحاشية: «خ بهم» أي في نسخة: «بهم» بدل «بها»، ولعلّ هذه حاشية قديمة رآها النّاسخ أو غيره على حاشية الأصل الذي ينقل منه.

(٢) ينظر: تفسير الطّبري ٢٢/٣٦٣ ـ ٣٦٦.

(٣) تقدّم لنا أنّ هذا سند يروي به المؤلّف تفسير سفيان بن سعيد الثّوري عن شيخه عبد الرّحمن بن عمر بن محمّد ابن النّحّاس المصري بسنده إلى الفريابي عن سفيان الثّوري به، والمطبوع هو من رواية أبي حذيفة موسى بن مسعود النّهدي البصري المؤدِّب عن الثّوري، ورواية السِّجْزي هي من طريق أبي عبد الله محمّد بن يوسف بن واقد الفريابي عن الثّوري، وتنظر: مقدّمة تحقيق التّفسير ٣٦ ـ ٣٧. والملاحظ أنّ خبر عكرمة هذا لا يوجد في المطبوع من تفسير الثّوري فإنّه طبع على نسخة خطّيّة ناقصة كما بيّنه محقّقه.

التّوراة، والإنجيل، والقرآن».

يعني أنّ هذه الكتب كلّها في كتاب مكنون.

أخبرنا محمّد بن الفضل المؤذِّن أبو عليٍّ، قال: حدّثنا عليّ ابن جعفر الفِرْيابي، قال: حدّثنا محمّد بن الفضل بن سلمة، قال: حدّثنا ابن الحِمّاني(١)، قال: حدّثنا جعفر بن سليمان، عن عبد الصّمد بن مَعْقِلٍ قال:

«سمعتُ عمِّي وهب بن منبِّه يقول - في قوله ﷻ: ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١٥ - ١٦] قال -: أصحاب النّبيّ ﷺ»(٢).

أخبرنا أحمد بن محمّد بن القاسم، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد الذُّهْلي إملاءً، قال: حدّثنا أبو بكر أحمد بن عمرو القَطِراني، قال: حدّثنا الصَّلْت بن مسعود، قال: حدّثنا جعفر بن سليمان، قال: حدّثنا عبد الصّمد بن مَعْقِلٍ قال:

---

(١) هو الحافظ أبو زكريّا يحيى بن عبد الحميد بن ميمون الحِمّاني الكوفي المتوفّى سنة ٢٢٨هـ، له مسند كبير في عداد المفقود، وغير بعيد أن يكون من جملة مرويّات المؤلِّف عن شيخه أبي عليٍّ محمّد بن الفضل المؤذِّن بسنده إلى المؤلِّف.

(٢) إسناده حسن جعفر وشيخه عبد الصّمد صدوقان، ولوهب بن منبّه أقوال كثيرة في العلم والحكمة مرويّة بسند واحد أشبه ما يكون بنسخة، والسّند هو جعفر بن سليمان الضُّبَعي، عن عبد الصّمد بن معقل، عن وهب، ويحيى الحمّاني حافظ مختلف فيه اتّهمه بعضهم بسرقة الحديث وبما هو أشدّ، لكن وثّقه ابن معين وهو من هو، ولأجل ما قيل في ابن الحمّاني من جرح أورد له المؤلِّف - فيما يبدو - متابعا ثقة وهو الصَّلْتُ بن مسعود الجَحْدَري كما سيأتي، وقد أخرج الأثر عبد بنُ حُمَيْدٍ وابنُ المنذر - أي في تفسيريهما - كما في الدّرّ المنثور ٨/ ٤١٨.

«سمعتُ عمِّي وهب بن منبِّه يقول ـ في قوله ـ: ﴿بِأَيْدِى سَفَرَةٍ كِرَامِۭ بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١٥ ـ ١٦] قال ـ: المسلمون أصحاب محمّد ﷺ»[١].

أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن أحمد، قال: أخبرنا محمّد بن الرّبيع الجيزي، قال: أخبرنا محمّد بن عُزَيْزٍ، قال: حدّثنا سَلامة يعني ابنَ رَوْحٍ، عن عُقَيْلٍ هو ابنُ خالد، عن الزُّهْري[٢] قال:

«خطبتْ عائشة رضي الله عنها يوم الجَمَل، فما رأوا خطيبا قطّ ـ فيما ذكر ـ أَبْلَغَ منها، قالت: أيّها النّاس، إنّكم نَقَمْتُمْ على عثمان رضي الله عنه خصالا منها: تأميرُه سعيد بنَ العاص، والحِمَى، وضَرْبُه بالسَّوْط، والكلامُ باللِّسان. فلمّا أنكرتم ذلك عليه رجع إلى ما أحببتم، فلمّا مُصْتُمُوه[٣] كما يُمَاصُ الثّوبُ والدَّرَنُ بالصّابون غَدَرْتُمْ به، أَوْ مَنْ غدر به منكم، فارتكبوا منه ما ارتكبوا / [٨٦ب] لم يحفظوا حُرْمَةَ صحبة نبيِّهم، ولا صِهْرَ نبيِّهم ﷺ،

---

(١) يقال في هذا الطّريق ما قيل في سابقتها، وهي من رواية الحافظ أبي طاهر محمّد بن يحيى الذُّهْلي، ولم نر الخبر في شيء من أجزائه المتاحة. وقد ذكر أبو بكر ابن العربي في أحكام القرآن ٤/ ٣٦٣ قول ابن منبّه في تفسير السّفرة الكرام البررة بالصّحابة رضي الله عنهم واعترض عليه قائلا: «لقد كان أصحاب محمّد كراما بررة، ولكن ليسوا بمرادين بهذه الآية، ولا قاربوا المرادين بها، بل هي لفظة مخصوصة بالملائكة عند الإطلاق، ولا يشاركهم فيها سواهم، ولا يدخل معهم في متناولها غيرهم».

(٢) سبق لنا أنّ هذا سند يروي به المصنِّف عن شيخه أبي الحسن أحمد بن إبراهيم بن أحمد العَبْقَسي المكّي العطّار كتابا للإمام الزّهري.

(٣) قال ابن الأثير في النّهاية ٤/ ٣٧٣ عند هذه اللّفظة «مُصْتُمُوه»: «المَوْصُ: الغَسْلُ بالأصابع، يقال: مُصْتُهُ أَمُوصُهُ مَوْصًا. أرادتْ أنّهم استتابوه عمّا نقموا منه، فلمّا أعطاهم ما طلبوا قتلوه».

ولا خلافتَه عليهم، ولا الشَّهْرَ الحرام، ولا البلد الحرام الذي اختاره الله لرسوله، ولا حُرْمَةَ منزله أن دُخِلَ على نسائه بغير إذنه، ولا حُرْمَةَ القرآن في حِجْرِه. والله إن كان عثمانُ لأحصنكم فَرْجًا، وأوصلَكم للرّحم، وأتقاكم للرّبِّ ﷻ، وأستغفر الله لي ولكم»(١).

ومرادُنا من هذا الخبر ما فيه من إثبات القرآن في المصحف الذي كان في حَجْرِ عثمان بإطلاقها أنّ القرآن كان في حَجْرِه، والأشعري ينكر ذلك.

أخبرنا أحمد بن أبي إسحاق المالكي، قال: أخبرنا عبد الرّحمن بن عبد الله، قال: حدّثنا جدّي وهو محمّد بن أبي عبد الله المقرئ، قال: حدّثنا سفيان، قال: حدّثنا أبو حَصِين،

---

(١) في إسناده إرسال وانقطاع، وأخرجه بنحوه شيخ المؤلِّف الحاكم النّيسابوري ـ كما في سير أعلام النّبلاء ١٣/ ٥٨٥ ويبدو أنّه في كتابه تاريخ نيسابور، وعصريُّه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ١٤/ ١٩١، رقم: ٤١٥١، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٩/ ٤٨٩ ـ ٤٩٠ من طريق عكرمة بن إبراهيم الأزدي، عن عبد الملك بن عُمَيْرٍ، عن موسى بن طلحة به. وإسناده ضعيف جدًا فعكرمة الأزدي قال عنه الحافظ ابن معين ـ كما في الجرح والتّعديل لابن أبي حاتم الرّازي ٧/ ١١ ـ: «ليس بشيء». لكن قد تابعه الحافظ ـ الذي كان يقال له المصحف لإتقانه، والميزان لنقده وتحرير لسانه وهو ـ مِسْعَر بن كِدام الهلالي العامري عن عبد الملك بن عمير بنحوه مختصرا أخرجه البلاذري في جمل من أنساب الأشراف ٢/ ٢٤٠، رقم: ٢٩٧ من طريق أبي أسامة حمّاد بن أسامة، عن مسعر به، وإسناده جيّد. أمّا فصاحة زوجة رسول الله ﷺ عائشة الصّدّيقة بنت الصّدّيق فشواهد صدق ذلك لا تخفى، وكلماتها ونصائحها وتوجيهاتها وحواراتها وأجوبتها مبثوثة في كتب السّنّة، فرضي الله عنها وعن سائر أمّهات المؤمنين.

عن مُسْلِم بن صُبَيْحٍ قال:

«سألتُ ثلاثةً من أهل الكوفة ولم آلُوا[١]: مَسْرُوقٌ وشُرَيْحٌ وعبد الله بن يزيد الأنصاري عن بيع المصاحف؟

فكلُّهم يقول: لا آمُرُكَ أن تأخذ لكتاب الله ثَمَنًا»[٢].

فهذا صحابيٌّ وهو عبد الله بن يزيد وتابعيّان قد كرهوا أَخْذَ الثّمن للمصحف، وسَمَّوْه كتابَ الله، ومنهم فقهاء، والذي أباح بيع المصاحف علّق الثّمن بالجلد والورق لا غير، وبالله التّوفيق.

أخبرنا الحسن بن محمّد بن أحمد الكاتب، قال: أخبرنا الحسن بن رَشِيقٍ، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد أبو العلاء، قال: حدّثنا أبو بكر ابن أبي شيبة[٣]، قال: حدّثنا وكيع، قال: حدّثنا سفيان، عن مغيرة، عن إبراهيم قال:

«كان يقال: عَظِّمُوا القرآن، يعني: كَبِّرُوا المصاحفَ»[٤].

وأخبرنا الحسن بن محمّد، قال: أخبرنا الحسن، قال: حدّثنا

---

(١) كذا في الأصل، ومقتضى النّحو أن يكون: لم آل أي مجزوما.

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في السّنن - كتاب التّفسير ٢/ ٣٦٦، رقم: ١١٠، وابن أبي شيبة في المصنّف ٤/ ٢٨٧، رقم: ٢٠٢١٧، وأبو بكر ابن أبي داود السّجستاني في كتاب المصاحف رقم: ٥٦٠، ٥٦٧، والمستغفري - عصريّ المؤلّف - في فضائل القرآن ١/ ٢٢٦، رقم: ١٨٤ من طرق عن سفيان بن عيينة به، وإسناده صحيح، وأبو حصين هو عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي الكوفي.

(٣) مصنّف ابن أبي شيبة ٢/ ٢٤٠، رقم: ٨٥٥٣.

(٤) أخرجه عبد الرّزّاق في المصنّف ٤/ ٣٢٣، رقم: ٧٩٤٦، وأبو بكر ابن أبي داود في كتاب المصاحف رقم: ٤٠٤ من طريق سفيان - أي الثّوري - به، وإسناده صحيح.

محمّد، قال: حدّثنا أبو بكر[١]، قال: حدّثنا محمّد بن عبد الله ابن الزّبير، عن سفيان، عن ليث، عن مجاهد:

«أنّه كره أن يقال لمُصْحَفٍ: مُصَيْحِفٌ»[٢].

أخبرنا أحمد بن محمّد ابن مرزوق، أنّ الحسن بن أبي الحسن المعدّل[٣] أخبرهم، قال: حدّثنا يَمُوتُ بن المُزَرِّع[٤]، قال: حدّثنا أبو حاتم وهو سَهْلُ بن محمّد السِّجِسْتاني، قال: قال العُتْبِي: قال وكيع بن الجرّاح:

«لا تَقُلْ لرجلٍ من المسلمين رُجَيْلٌ، ولا مُسَيْجِدٌ، ولا / [٨٧أ] مُصَيْحِفٌ، وعَدَّدَ مِنْ هذا النَّحْوِ أشياءَ كثيرةً»[٥].

---

(١) مصنّف ابن أبي شيبة ٦/١٤٨، رقم: ٣٠٢٢٨.

(٢) أخرجه أبو بكر ابن أبي داود السِّجستاني في كتاب المصاحف رقم: ٤٩٧ من طريق وكيع، عن سفيان ـ وهو الثّوري ـ به، وتابع الثّوريَّ فضيل بنُ عياضٍ أخرجه سعيد بن منصور في السّنن ـ كتاب التّفسير ٢/٣٠٩، رقم: ٨٥، وإسناده ضعيف من أجل ليثٍ وهو ابن أبي سليم ولم يكن من ليوث الحديث المتقنين على صدقه وعلمه، فقد «اختلط جدًّا ولم يتميّز حديثه فترك» كما قاله ابن حجر في التّقريب رقم: ٥٦٨٥.

(٣) هو محدّث ديار مصر في زمانه أبو محمّد الحسن بن رشيق العسكري المصري المتوفّى سنة ٣٧٠هـ، ولم نر قول وكيع في جزء لابن رشيق عن شيوخه من الأمالي، وهو منشور، وابن رشيق هو راو لمصنّف ابن أبي شيبة ومن جهته يرويه مؤلّفنا السِّجْزي كما تقدّم مرارا.

(٤) ابن يموت العبدي البصري الأديب الأخباري المتوفّى سنة٣٠٤هـ، له الأمالي ـ ط بتحقيق إبراهيم صالح رحمة الله عليه، ولا أثر فيها لهذا الخبر.

(٥) علّقه الحافظ ابن عساكر في كتابه تاريخ دمشق ٧٤/٢٠٦ عن أبي محمّد الحسن بن رشيق العسكري، حدّثنا يموت بن المزرّع، حدّثنا أبو حاتم =

قال أبو نصر: ولمّا ورد عن النّبيّ ﷺ النّهي عن مسّ القرآن اتّضح حقيقةُ كونه في المصحف؛ إذ النّهي لا يتناول ما يستحيل الوصولُ إليه، ألا ترى أنّه لا يقال للأعمى: لا تنظر إلى حُرَم النّاس، ولا يقال للأخرس: لا تنطق، ولا للزَّمِن: لا تَجْرِ، ولا للإنسان: لا تَطِرْ. وإنّما يتناول النّهي ما في جريان العادةِ جوازُ كَوْنِه، وإن كانت الأمور كلُّها موقوفةً على مشيئة الله تعالى وقضائه وعلمه، وعونه وتمكينه، فلمّا تناول النّهي السّفرَ بالقرآن ومَسَّهُ في حال الحدث، ولم نَجِدْ طريقا إلى جواز وجود ما نُهينا عنه إلّا بصرفه إلى المصحف دون الصّدور، عَلَّقْنا النّهي - بالاتّفاق - به، وحَكَمْنا بوجود القرآن به؛ إذ في امتناعنا من الحكم بذلك إحالةُ النّهي الوارد، وبالله التّوفيق.

= به فذكره، لكن الذي في التّاريخ: «قال العقدي» بدل «قال العتبي»، وكلاهما - أي العقدي والعتبي - من شيوخ الأديب اللّغوي أبي حاتم السّجستاني، ولا غرابة أن يروي عنهما الخبر نفسه، أمّا «العُتْبِي» فهو الشّاعر الأديب المصنّف أبو عبد الرّحمن محمّد بن عبيد الله بن عمرو البصري المتوفّى سنة ٢٢٨هـ، وأمّا «العقدي» فهو الحافظ أبو عامر عبد الملك بن عمرو العَقَدِي البصري المتوفّى سنة ٢٠٤هـ وأبو حاتم السّجستاني هو الأديب اللّغوي المشهور سهل بن محمّد بن عثمان البصري صاحب كتاب لحن العامّة والمعمّرين والنّخلة وغيرها من مصنّفات نفيسة، توفّي سنة ٢٤٨هـ، ولا نستبعد أن يكون هذا النّصّ من كلام وكيع هو من كتاب السّجستاني لحن العامّة، وقد وصلتنا منه قطعة خطيّة صغيرة، وجمع عددا وفيرا من نصوصه د. عامر باهر الحيالي، ونشرها في مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد ١٢٨، عام ١٤٢٩هـ، وينظر عن العتبي والعقدي والسّجستاني: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٣/ ٥٦٢، ووفيات الأعيان لابن خلّكان ٢/ ٤٣٠، ٤/ ٣٩٨، وتهذيب الكمال للمزّي ١٢/ ٢٠١، ١٨/ ٣٦٤، وتاريخ الإسلام للذّهبي ٥/ ٦٧٩، ٦/ ٩٥.

أخبرنا منصور بن عليّ بن الحسن السِّجستاني، والحسين بن عمر بن بَرْهان(١)، وعبد الواحد بن محمّد بن عبد الله، قالوا: أخبرنا إسماعيل بن محمّد الصّفّار، قال: حدّثنا الحسن بن عَرَفَة(٢)، قال: حدّثنا إسماعيل بن عيّاشٍ الحمصي، عن المغيرة ابن قيس التّميمي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه قال:

قال رسول الله ﷺ: «أيُّ الخَلْقِ أَعْجَبُ إليكم إيمانا؟

قالوا: الملائكة.

قال: وما لهم لا يؤمنون وهم عند ربِّهم ﷻ؟

قالوا: فالنّبيّون.

قال: فما لهم لا يؤمنون والوَحْيُ ينزل عليهم؟

قالوا: نحن.

قال: وما لكم لا تؤمنون وأنا بين أَظْهُرِكُمْ؟

قال: فقال رسول الله ﷺ: إنّ أعجب الخَلْقِ إليَّ إيمانا لقومٌ يكونون من بعدكم يجدون صُحُفًا فيها كتابٌ يؤمنون بما

---

(١) البغدادي الغزّال البزّاز أبو عبد الله المتوفّى سنة ٤١٢هـ، قال الخطيب البغدادي ـ عصريّ المصنِّف ـ في تاريخ بغداد ٨/ ٦٤٠: «كتبتُ عنه، وكان شيخا ثقة صالحا، كثير البكاء عند الذِّكْر».

(٢) جزء الحسن بن عرفة العبدي رقم: ١٩، وهذا سند يروي به المؤلِّف هذا الجزء المشهور عن شيوخه الثّلاثة: منصور السِّجستاني، وابن بَرْهان الغزّال، وعبد الواحد الكازَرُوني، عن راوي الجزء أبي عليٍّ إسماعيل بن محمّد بن إسماعيل الصّفّار المُلَحِي، عن صاحب الجزء الحسن بن عرفة، والجزء المطبوع هو فعلا من رواية الصّفّار عنه.

فيها»[١].

أخبرنا أحمد بن محمّد بن الحاجّ، ومحمّد بن الفضل بن نَظِيفٍ[٢]، قالا: حدّثنا أحمد بن الحسن بن إسحاق الرّازي إملاءً، قال: حدّثنا بَكْر بن سَهْل بن إسماعيل الدِّمْياطي.

وأخبرنا عليّ بن عبد الله بن أبي مطر، وعمر بن القاسم بن الحسن، قالا: حدّثنا أبو نجيد[٣] محمّد بن القاسم /[٨٧ب] بن عبد الرّحمن، قال: حدّثنا بكر بن سَهْلٍ، قال: حدّثنا عبد الله بن صالح، قال: وحدّثني معاوية بن صالح، عن صالح بن جُبَيْرٍ أنّه قال:

«قَدِمَ علينا أبو جُمْعَة الأنصاري صاحبُ رسول الله ﷺ بيتَ المقدس ليصلِّي فيه، ومعنا رجاءُ بن حَيْوَةَ يومئذٍ، فلمّا انصرف

---

(١) أخرجه من طريق الحسن بن عرفة جماعةٌ منهم عصريّ المؤلِّف البيهقي في دلائل النّبوّة ٦/ ٥٣٨، وطراد الزّينبي في مجلس يوم الجمعة رقم: ٦، وقوام السّنّة الأصبهاني في التّرغيب والتّرهيب ١/ ٨٨، رقم: ٤٨، وهذا إسناد ضعيف من أجل المغيرة بن قيس البصري قال أبو حاتم الرّازي ـ كما في الجرح والتّعديل لابنه ٨/ ٢٢٨ ـ: «منكر الحديث». والرّاوي عنه إسماعيل بن عيّاش الحمصي وروايته ـ كما هو معلوم ـ عن غير الشّاميّين ضعيفة وهذا منها، لكن للحديث ما يشهد له، تنظر: الأمالي المطلقة لابن حجر ٣٩، والسّلسلة الصّحيحة للألباني رقم: ٣٢١٥، وما كتبه د. عبد الرّحمن الفريوائي في هامش جزء الحسن بن عرفة.

(٢) الثّامن عشر من الخلعيّات لأبي الحسن الخلعي ـ عصريّ المؤلّف ـ رقم: ٣٨ قال: أخبرنا أبو عبد الله محمّد بن الفضل بن نظيف الفرّاء به.

(٣) كذا في الأصل: أبو نجيد، والمذكور في ترجمته: أبو يحيى، ونجيد ويحيى رسمهما متقارب، ولمثل هذا التّقارب يقع التّحريف والتّصحيف، وينظر: تاريخ الإسلام ٨/ ٧٧.

خَرَجْنا لتشييعه، فلمّا أردنا الانصرافَ قال: إنّ لكم علينا جائزةً وحقًّا، أحدِّثكم بحديثٍ سمعتُه من رسول الله ﷺ.

قال: قلنا له هاتِ يرحمك الله.

قال: كنّا مع رسول الله ﷺ ومعنا معاذُ عاشرَ عشرة، قال: فقلنا: يا رسول الله، هل مِنْ قوم أَعْظَمُ منّا أجرا، آمنّا بك واتّبعناك؟

قال: ما يَمْنَعُكُمْ من ذلك ورسول الله ﷺ بين أَظْهُرِكُمْ، يأتيكم بالوحي من السّماء؛ بلى قَوْمٌ يأتون من بعدكم يأتيهم كتابٌ بين لَوْحَيْن، فيؤمنون به، ويعملون بما فيه، أولئكم أَعْظَمُ منكم أجرًا، أولئكم أَعْظَمُ منكم أجرًا»(١).

وقد روى هذا الحديثَ أبو عمرو الأوزاعي فقيه أهل الشّام، عن أَسِيد بن عبد الرّحمن، عن صالح(٢)، عن أبي جُمْعَة حبيب ابن سِباعٍ الكناني(٣).

---

(١) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد ٨٨، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٤/ ١٥٢، رقم: ٢١٣٦، والطّبراني في مسند الشّاميّين ٣/ ١٩٤، رقم: ٢٠٦٦ وغيرهم كثير من طرق عن عبد الله بن صالح به، قال الحافظ ابن حجر في الأمالي المطلقة ٤٢: «هذا الإسناد حسن». وتنظر: السّلسلة الصّحيحة رقم: ٣٣١٠، وأنيس السّاري ٥/ ٣٨٤٨.

(٢) ابن جبير الصّدائي الفلسطيني.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٢٨/ ١٨١، رقم: ١٦٩٧٦، والبخاري في التّاريخ الكبير ٢/ ٣١٠، والطّبراني في المعجم الكبير ٤/ ٢٢، رقم: ٣٥٣٧، والحاكم ـ شيخ المؤلّف ـ في المستدرك ٤/ ٩٥، رقم: ٦٩٩٢ وغيرهم من طرق عن الأوزاعي به، قال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه». ووافقه الذّهبي في التّلخيص.

ومَخْرَجُه من الشّام.

وحديث عمرو بن شعيب ـ الذي تقدّم ـ غريبٌ أيضا، وكلاهما عالٍ.

وقد رواه الثّوري، عن مالك بن مِغْوَلٍ، عن طلحة بن مُصَرِّفٍ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة(١).

وروي عن عمر رضي الله عنه أيضا.

أخبرناه عمر بن القاسم بن الحسن الفرائضي، قال: حدّثنا محمّد بن عثمان بن سعيد الأندلسي، قال: حدّثنا أبو محمّد عبدالله بن محمّد بن سَلْم المقدسي، قال: حدّثنا عبد الرّحمن بن إبراهيم القُرَشي الدِّمشقيّ المعروف بدُحَيْم، قال: حدّثنا ابنُ أبي فُدَيْكٍ(٢)، عن ابن أبي حُمَيْدٍ، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر رضي الله عنه قال:

«كنتُ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا فقال: أنبئوني بأفضل أهل الإيمان إيمانا؟

فقالوا: يا رسول الله، الملائكة.

---

(١) أخرجه أبو بكر الإسماعيلي في معجم أسماء شيوخه ٢/ ٥٣١، رقم: ١٦٨، ومن جهته السَّهْمي في تاريخ جرجان رقم: ٦٨٧، وأبو نعيم الأصبهاني في أخبار أصبهان ١/ ٣٦٣ وغيرهم من حديث أبي هريرة مرفوعا به، وفي إسناده خالد بن يزيد العمري، قال أبو حاتم الرّازي ـ كما في الجرح والتّعديل لابنه ٣/ ٣٦٠ ـ: «كان كذّابا أتيته بمكّة ولم أكتب عنه، وكان ذاهب الحديث». والصّواب في هذا الطّريق الإرسال، ومتن الحديث صحيح وشواهده كثيرة تغني عن طريق خالد هذا، وينظر: أنيس السّاري ١/ ٦٩٩.

(٢) محمّد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فُدَيْك الدِّيلي المدني أبو إسماعيل.

قال: هم كذلك، ويحقّ ذلك لهم، وما يَمْنَعُهُمْ وقد أنزلهم الله المنزلةَ التي أَنْزَلَهُمْ؛ بل غيرهم.

قالوا: يا رسول الله، الأنبياء الذين أكرمهم الله بالرِّسالة والنّبوّة.

/ [٨٨أ](١) قال: هم كذلك، ويحقّ ذلك لهم، وما يَمْنَعُهُمْ وقد أكرمهم الله بالرّسالة والنّبوّة؛ بل غيرهم.

قالوا: يا رسول الله، فالشّهداءُ الذين أكرمهم الله بالشّهادة مع الأنبياء ـ يعني ـ

قال: وما يَمْنَعُهُمْ وقد أكرمهم الله بالشّهادة.

قلنا: يا رسول الله، من هم؟

قال: قوم يأتون من بعدي هم في أصلاب الرِّجال، يؤمنون بي ولم يروني، ويجدون الوَرَقَ فيعملون بما فيه، فهؤلاء أفضل أهل الإيمان إيمانا»(٢).

---

(١) في حاشية أعلى الورقة قيد تجزئة نصّه: «عاشر الأوّل من الإبانة»، وهذا يشير إلى بداية الكرّاسة العاشرة من المجلّد الأوّل من الكتاب ـ حسب تجزئة النّاسخ ـ وما سبق هو تسعة كراريس من المجلّد الأوّل.

(٢) أخرجه أبو يعلى في المسند ١/ ١٤٧، رقم: ١٦٠، والحاكم ـ شيخ المؤلِّف ـ في المستدرك على الصّحيحين ٤/ ٩٦، رقم: ٦٩٩٣، والخطيب البغدادي ـ عصريّه ـ في شرف أصحاب الحديث ٣٣ وغيرهم من طرق عن محمّد بن أبي حُمَيْدٍ به، قال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرّجاه». وتعقّبه الذّهبي قائلا: «محمّد بن أبي حُمَيْدٍ ضعّفوه». وهو أبو إبراهيم محمّد بن أبي حُمَيْدٍ إبراهيم الأنصاري الزّرقي المدني الملقب بحمّاد، ولم يحمدوا ـ مع الأسف ـ روايته، حتّى قال البخاري: «ضعيف ذاهب الحديث، لا أروي عنه شيئا». وينظر: تهذيب الكمال ٢٥/ ١١٤، وأنيس السّاري ١/ ٦٩٧.

فهذه الأحاديثُ قد نطقتْ بكون ما يجب به من الإيمان، ويُمْدَحُ المَرْءُ به فيما بين اللّوحين والوَرَق وهو القرآن.

وجميع ما أوردناه في هذا المعنى متعلّق بالمعجزات أيضا؛ لأنّ النّبيّ ﷺ أخبر بذلك، والقرآنُ إذ ذاك غير مجموع في مصحف، وإنّما كان مفرّقا عند النّاس، ومكتوبا في الرِّقاع والأكتاف والكَرانِيف(١)، ومحفوظا بعضُه غَيْرَ مكتوب.

وأوّل من جمعه في مصحف واحد أبو بكر الصّدّيق رضي الله عنه(٢)، وأوّل من نسخ ذلك في مصاحفَ، وأرسل بها إلى الآفاق، ورَدَعَ عن نسخ ما خالفه عثمان بنُ عفّان رضي الله عنه.

وكان جَمْعُ أبي بكر لذلك ونَسْخُ عثمان له بمَحْضَرٍ من الصّحابة، وما فيهم منكر لما فعلاه، بل يغبطونهما بسبقهما إلى ذلك، ويُثْنُون عليهما به.

وكان الذي أُمِرَ بجَمْعِه أوّلا ونَسْخِه ثانيا زيد بنُ ثابت، كاتبُ الوحي، وأمينُ رسول الله ﷺ على قراءة ما يَرِدُ عليه من كتب

---

(١) الكَرانِيفُ: هي أصول السَّعَفِ الغلاظ من النّخل واحدها كرْنافةٌ بكسر الكاف وضمّها، وكان يكتب فيها القرآن لانبساطها، ينظر: تهذيب اللّغة ١٠/ ١١٧، وأساس البلاغة ٢/ ١٣٢.

(٢) كتب أحدهم ـ ممّن وقع هذا الأصل بين يديه ـ على الحاشية: «ينقل إلى جمع القرآن وسببه». وهذا يشير إلى إعجاب بهذا المبحث المتعلّق بجمع القرآن الكريم وسببه الدّاعي إليه، فعزم على نقله إلى مصنف له في الموضوع أو كنّاش فوائد للاستفادة منه، وهذا يشير إلى ما لاحظ من قيمة ما زبره السِّجْزي ونثره في كتابه الإبانة هذا من استطرادات قيّمة، وتقريرات سنيّة، وفعل ذلك في فقرات أخرى من الكتاب نبّهنا عليها في مواضعها.

أهل الآفاق من موافق أو مخالف، وعلى الجوابِ عنها، وقد أمره النّبيّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بتعلّم العِبْرانِيّة لهذا المعنى فتعلّمها(١)، وكان يقرأ بها ويكتب، وتوفّي رسول الله ﷺ وهو الذي يكتب الوَحْيَ إذ ذاك، فاتّفق رأيُ الصّحابة على أنّه أولى النّاس بجَمْعِه ونَسْخِه، والذي وجد في نفسه منهم حيث لم يُقَدَّمْ في هذا الأمر الجليل لم يُنْكِرْ شيئا ممّا جمعه ونسخه زيد، وإنّما عَتَبَ / [٨٨ب] حين قُدِّمَ غيرُه عليه، وكان الصّوابُ ما فعلوه؛ لأنّ العاتب رَحِمَهُ اللهُ كان يرى التّوسّع في القراءة على ما سمع من رسول الله ﷺ لمّا قال: «أنزل القرآنُ على سبعة أَحْرُفٍ»(٢)، وكان رَحِمَهُ اللهُ عالما بوجوهها،

(١) يدلّ على هذا ما أخرجه ابن أبي شيبة في المسند ١/ ١١٠، رقم: ١٣٨، وأحمد في المسند ٣٥/ ٤٦٣، رقم: ٢١٥٨٧، وعبد بن حميد في المسند ـ منتخبه رقم: ٢٤٣، وابن حبّان في الصّحيح ـ مع الإحسان ١٦/ ٨٤، رقم: ٧١٣٦، والحاكم في المستدرك ٣/ ٤٧٧، رقم: ٥٧٨١ وغيرهم من طرق عن الأعمش، عن ثابت بن عبيد، قال: قال زيد بن ثابت: قال رسول الله ﷺ: «إنّه تأتيني كتب من النّاس، ولا أحبّ أن يقرأها كلّ أحد، فهل تستطيع أن تتعلّم كتاب السّريانيّة؟ قال: قلتُ: نعم، فتعلّمتُها في سبع عشرة»، قال الحاكم: «صحيح إن كان ثابت بن عبيد سمعه من زيد بن ثابت ولم يخرّجاه»، ووافقه الذّهبي على هذا التّحفّظ، وهو تحفّظ لا وجه له، فثابت هو مولى ابنِ ثابت، ومولى الرّجل ألصق النّاس به، كما أنّ ثابتا ثقة غير مدلّس، جدير بالذِّكْر أنّ الإمام البخاري علّقه بصيغة الجزم في صحيحه بنحوه ٩/ ٧٦، رقم: ٧١٩ فقال: وقال خارجة بن زيد بن ثابت، عن زيد بن ثابت: «أنّ النّبيّ ﷺ أمره أن يتعلّم كتاب اليهود، حتّى كتبتُ للنّبيّ ﷺ كتبه، وأقرأتُه كتبهم...». وينظر: تغليق التّعليق لابن حجر ٥/ ٣٠٦ ـ ٣٠٨، والسّلسلة الصّحيحة للألباني رقم: ١٨٧.

(٢) أخرجه البخاري ٦/ ١٨٤، رقم: ٤٩٩٢، ومسلم ١/ ٥٦٠، رقم: ٨١٨ من حديث عمر بن الخطّاب في قصّته المشهورة مع هشام بن حكيم بن حزام رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وفيها قال لهما رسول الله ﷺ: «إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف».

وقد دخل في الإسلام من لم يكن يجيزها، وكان الخلافُ يكثر بينهم إلى أن كاد بعضُهم أن يُكَفِّرَ بعضا.

وكان من تفضّل الله على هذه الأمّة حِفْظُه لهذا الكتاب دون سائر الكتب كما قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وقال: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فصّلت: ٤١ ـ ٤٢].

وقال في ذِكْر سائر الكتب: ﴿بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٤].

فلمّا وكل حِفْظَها إليهم وُجِدَ منهم فيها التّغيير والتّبديل، والزّيادة والنّقصان.

وحيث تولّى بمَنِّه حفظ القرآن لم يوجد فيه شيء من هذه الألوان، وكان من حفظ الله سبحانه إيّاه تحريكُ همم الصّحابة على جَمْعِه في المصاحف خوفا من ذهاب الحفّاظ له بالقتل والموت، ولمّا جَمَعُوه(١)، وكان اعتمادُهم على نقل ما كُتِبَ منه بإملاء النّبيّ ﷺ، والشّهادةُ تقوم بذلك، وكلٌّ يُخْرِجُ ما عنده لا على الحفظ، وتوفّي النّبيّ ﷺ وما كتبوا عنه مُبَقًّى على حاله، يؤمرون بحفظه وتلاوته، وورودُ النَّسْخ بعده ممتنع، وكان سائر الصّحابة إذا شاؤوا توسّعوا في القراءة على الوجوه التي سمعوها

(١) أي لم يحصل بعد جمع القرآن في مصحف واحد لمّا تحرّكت همم الصّحابة إلى جمعه، فحرف «لمّا» هنا في السّياق للنّفي.

وعرفوها من السّبعة من الأحرف التي نزل القرآن بها، فلمّا خِيفَ على الأمّة الكفر باختلافهم فيه، رأى الإمام وبقيّةُ الصّحابة حَصْرَ الأمر، وردَّ النّاس إلى المكتوب بإملاء النّبيّ ﷺ، ومَنْعَ بقيّتهم من حمل النّاس على ذلك التّوسّع، إذ أولئك ممّن لم يشاهد التّنزيل، ولم يَعْرِفْ ما عرفه مَنْ شَهِدَ ذلك، فإن توسّعوا لم يُؤْمَنْ منهم التّعدّي إلى ما لا يجوز، ففعلوا ذلك.

وكلّ ما فعلوه رضًا لله سبحانه؛ لأنّ إجماعهم / [٨٩أ] على الضّلالة ممتنع، والله قد تكفّل بحفظ القرآن، ووجدناه تعالى قد حفظه على الوجه الذي جمعهم عليه، وبالله التّوفيق(١).

أخبرنا زيد بن أحمد السِّنْدِي(٢) الكاتب، والخَصِيب بن عبدالله بن محمّد القاضي، قالا: أخبرنا عثمان بن محمّد السَّمَرْقَنْدي، قال: حدّثنا أبو أميّة(٣)، قال: حدّثنا يحيى بن

---

(١) في الحاشية بخطّ العلّامة عبد الكريم الأثري: «عورض»، أي على أصل شيخه يوسف القطّان، وتحته: «عورض ثانيا» أي على الأصل المسموع على المصنّف. وهذا يعني أنّه قد قابل هذا الأصل مرّتين، وهذا من حرصه على الإجادة والإتقان، كما أنّه يجسّد اهتمام العلّامة عبد الكريم ومن معه من المحدّثين بهذا الكتاب النّفيس، وعنايتهم به، وحرصهم على تدقيق نسختهم منه، وإجادتها وإتقانها.

(٢) جاء في موطنين آخرين من هذا الكتاب: «ابن السّندي» بدل «السّندي»، ويبدو أنّه المذكور في حوادث سنة ٣٨٨هـ من كتاب اتّعاظ الحنفاء للمقريزي ٢/ ٢٣، وكنّاه أبا طاهر.

(٣) هو الحافظ محمّد بن إبراهيم بن مسلم الطّرسوسي صاحب المسند المفقود سوى تلك القُطَيْعَتين منه وليس فيهما ما نبغي إذ إحداهما من مسند عبد الله بن عمر، والأخرى من مسند أبي هريرة رضي الله عنهما، ومصنّفنا السِّجزي روى نصوصا من هذا المسند عن عدد من أشياخه بأسانيدهم المتعدّدة إلى عدد =

إسحاق، قال: حدّثنا يحيى بن أيّوب، عن يزيد بن أبي حبيب، أنّ عبد الرّحمن بن شِماسَةَ المَهْرِي، أخبره عن زيد بن ثابت رحمه الله قال:

«بَيْنَا نحن حول النّبيّ ﷺ نُؤَلِّفُ القرآنَ من الرِّقاع[1] إذ قال: طُوبَى للشّام.

قالوا: يا رسول الله، ممّا ذاك؟

قال: إنّ ملائكة الرّحمن باسِطُوا أيديهم عليها»[2].

أخبرنا أحمد بن إبراهيم ابن فِراسٍ، قال: حدّثنا محمّد بن إبراهيم الدَّيْبُلي، قال: حدّثنا أبو عُبَيْد الله سعيد بن عبدالرّحمن[3]، قال: حدّثنا سفيان، عن الزّهري:

= من رواة المسند عن صاحبه الطّرسوسي.

(١) أي نجمع ما تفرّق منه في الرّقاع المكتوبة عند أفراد الصّحابة رضي الله عنهم.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنّف ٤/٢١٨، رقم: ١٩٤٤٨، وأحمد في المسند ٣٥/ ٤٨٤، رقم: ٢١٦٠٧، والطّبراني في المعجم الكبير ٥/١٥٨، رقم: ٤٩٣٣ وغيرهم من طرق عن يحيى بن إسحاق ـ وهو السَّيْلَحِيني ـ به، وتابع يحيى هذا جرير بنُ حازم البصري عند التّرمذي في الجامع ٦/٢٢٨، رقم: ٣٩٥٤، والحاكم ـ شيخ المصنِّف ـ في المستدرك على الصّحيحين رقم: ٢٩٠١، ٤٢١٧، وتابع يحيى بن أيّوب ابنُ لهيعة عند الرّبعي ـ عصريّ المؤلِّف كذلك ـ في فضائل الشّام رقم: ٣، ١٢، ١٧. قال التّرمذي: «هذا حديث حسن غريب إنّما نعرفه من حديث يحيى بن أيّوب». وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشّيخين ولم يخرّجاه، وفيه الدّليل الواضح أنّ القرآن إنّما جمع في عهد رسول الله ﷺ»، ووافقه الذّهبي، وتنظر: سلسلة الأحاديث الصّحيحة للألباني رقم: ٥٠٣.

(٣) ابن حسّان القرشي المخزومي المكّي.

«أنّ النّبيّ ﷺ توفّي والقرآنُ في الكَرانِيف والسَّعَف والقُضُم»[(١)] [(٢)].

أخبرنا الحسن بن محمّد بن أحمد الأنباري، قال أخبرنا الحسن بن رَشِيقٍ، قال حدّثنا محمّد بن أحمد، قال حدّثنا أبو بكر هو ابنُ أبي شيبة.

وأخبرنا منير بن أحمد بن الحسن، قال: أخبرنا عليّ بن أحمد بن إسحاق، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد أبو العلاء الكوفي، قال: حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة[(٣)]، قال حدّثنا وكيع، عن سفيان، عن السُّدِّي، عن عَبْدِ خَيْرٍ قال: قال عليٌّ رضي الله عنه:

---

(١) في حاشية الأصل نقل عن كتاب المجمل لابن فارس في تفسير القُضُم نصّه: «القضيم: الجلد الأبيض في أحد تفسيريه»، ووضع بعده دائرة منقوطة، وهذا يشير إلى أنّ هذه الحاشية كانت أيضا مثبتة في الأصل المنقول عنه، وينظر: المجمل ١/ ٧٥٧.

(٢) تابع أبا عبيد الله سعيد بن عبد الرّحمن المخزوميّ عن سفيان ـ وهو ابنُ عيينة ـ أبو زيدٍ سعيد بن الرّبيع العامري أخرجه الطّبري في جامع البيان ١/ ٥٨، وهذا مرسل اتّفق على إرساله السّعيدان وهما ثقتان، وخالفهما إبراهيم بن بشّار الرّمادي وهو حافظ له أوهام، فرواه موصولا عن سفيان، عن الزّهري، عن عبيد بن السَّبّاق، عن زيد بن ثابت بنحوه أخرجه أحمد في فضائل الصّحابة ١/ ٣٩٠، رقم: ٥٩١، ورشيد الدّين الأموي في المشيخة البغداديّة ـ تخريج: البرزالي رقم: ٢٣، وأصل الحديث عند البخاري في صحيحه ٦/ ١٨٣، رقم: ٤٩٨٦ من رواية إبراهيم بن سعد، حدّثنا ابن شهاب، عن عبيد بن السَّبّاق، أنّ زيد بن ثابت فذكر خبرا طويلا وفيه قول زيد رضي الله عنه: «فتتبّعتُ القرآنَ أجمعه من العُسُبِ واللِّخافِ وصدور الرّجال...».

(٣) مصنّف ابن أبي شيبة ٦/ ١٤٨، رقم: ٣٠٢٢٩. وقد تابع ابنَ أبي شيبة محمّد بنُ إسماعيل الواسطي أخرجه ابن بطّة في الإبانة الكبرى ٨/ ٤٠٥، رقم: ٨٥ حدّثنا وكيع به.

«يَرْحَمُ الله أبا بكرٍ، هو أوّل مَنْ جَمَعَ ما بين اللَّوْحَيْن»[(١)].

وأخبرنا منير بن أحمد، قال: أخبرنا عليّ بن أحمد، قال: حدّثنا أبو بكر عبد الله بن محمّد بن سعيد بن أبي مريم، قال: حدّثنا محمّد بن يوسف[(٢)]، قال: حدّثنا سفيان الثّوري، عن السُّدِّي، عن عَبْدِ خَيْرٍ، عن عليٍّ ﷺ، قال: سمعتُه يقول على هذا المنبر:

«رحم الله أبا بكر هو أَعْظَمُ أجرا في القرآن، هو أوّل مَنْ جَمَعَ بين اللَّوْحَيْنِ»[(٣)].

قال الفِرْيابي: «جَمَعَ أبو بكر القرآنَ حين قُتِلَ مُسَيْلِمَةُ الكذّابُ».

أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن أحمد المكّي، قال: حدّثنا محمّد بن الرّبيع الجيزي، قال: حدّثنا محمّد بن عُزَيْزٍ، قال: حدّثنا

---

(١) أخرجه أحمد في فضائل الصّحابة رقم: ٢٨٠، ٥١٤، وابن أبي داود في المصاحف رقم: ١٤، وغيرهم من طرق عن سفيان ـ وهو الثّوري ـ عن السُّدّي به، والسُّدّي هو أبو محمّد إسماعيل بن عبد الرّحمن بن أبي كريمة الكوفي الملقّب بالسُّدّي الكبير مختلف فيه بين المحدّثين، وخلص الحافظ ابن حجر في تقريبه رقم: ٤٦٣ إلى أنّه صدوق يهم ورمي بالتّشيّع، وليس فيما روى السّدّي هنا ما يستنكر، والصّدّيق الأكبر هو أوّل من قام بجمع القرآن بعد المحاورة الشّهيرة بينه وبين صاحبه عمر بن الخطّاب ﵄، حتّى شرح الله صدر أبي بكر لما شرح له صدر عمر، والقصّة مشهورة في صحيح البخاري وغيره، وستأتي عند المصنّف بعد هذا.

(٢) الفريابي ولم نر الأثر في جزء من حديث الثوري رواية الفريابي.

(٣) يقال فيه ما قيل في سابقه فمداره على السُّدّي الكبير، وما نقله عن الصّدّيق حقّ، وأيّ امرئ ـ سوى الأنبياء ـ بلغ من الفضل ما بلغه الصّدّيق الأكبر.

سَلامة، عن عُقَيْلٍ، قال: حدّثني ابن شهاب(١)، قال: أخبرني ابن السَّبَّاق، أنَّ زيد /[٨٩ب] بن ثابت الأنصاري حدّثه قال:

«أرسل أبو بكر الصّدِّيق رضي الله عنه إليَّ مَقْتَلَ اليمامة، فإذا عمر بن الخطّاب جالس عنده.

فقال أبو بكر: إنّ عمر أتاني فقال: إنّ القتل قد اسْتَحَرَّ في أهل اليمامة من قُرّاءِ المسلمين، وإنِّي أخشى أن يَسْتَحِرَّ القتلُ بالقُرّاءِ في المواطن، فيذهبَ كثيرٌ من القرآن لا يُوعَى، وإنِّي أرى أن تأمر بجَمْع القرآن.

فقلتُ له: كيف تفعل شيئا لم يفعله رسول الله ﷺ؟

فقال عمر: هو والله خير.

فلم يزل يراجعني في ذلك حتّى شرح الله صدري بذلك، ورأيتُ فيه الذي رأى عمر.

قال زيد: وعمر جالسٌ عنده لا يتكلّم.

فقال أبو بكر: إنّك رجل شابّ عاقل، ولا نتّهمك، وكنتَ تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فاتّبعْ القرآنَ فاجْمَعْه.

قال زيد: فوالله لو كلّفوني نَقْلَ جبل من الجبال ما كان أَثْقَلَ عَلَيَّ ممّا أمرني به من جَمْع القرآن.

قال: قلتُ: كيف تفعلون شيئا لم يفعله رسول الله ﷺ؟

---

(١) سبق لنا أنّ هذا سند يروي به المصنّف عن شيخه أبي الحسن أحمد بن إبراهيم بن أحمد العَبْقَسي المكّي العطّار كتابا للإمام الزّهري.

قال: هو والله خير.

قال: فلم يَزَلْ أبو بكر يراجعني حتّى شرح الله صَدْرِي للّذي شرح له صَدْرَ أبي بكر وعمر، فتتبّعتُ القرآنَ أَجْمَعُه من الرّقاع والأكتاف والأَقْتاب والعُسُب، وصدور الرّجال، حتّى وجدتُ آخرَ سورة التّوبة - الآيتين - مع أبي خُزَيْمَةَ الأنصاري[١] لم أجِدْهُما مع غيره، ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] إلى آخر السّورة، فكانت الصُّحُفُ التي جَمَعْتُها فيها القرآن عند أبي بكر حياتَه حتّى توفّاه الله، ثمّ عند عمر حتّى توفّاه الله، ثمّ عند حفصة زوج النّبيّ ﷺ».

وهذا حديث محفوظ من حديث الزّهري عن عُبَيْد بن السَّبَّاق.

وقد أخرجه البخاري عن يحيى ابن بكير، عن اللّيث، عن يونس بن يزيد، عن الزّهري[٢].

وعن موسى بن إسماعيل، عن إبراهيم بن سَعْدٍ، عنه[٣].

وقد اتّفقوا على أنّ الذي يَجْمَعُونَه في المصحف هو القرآن بعد أن كان متفرّقا في أيدي النّاس، وبان بفعلهم أنّه أحد وجوه الحفظ الذي وعد الله به للذِّكْر.

---

(١) أبو خزيمة بن أوس بن زيد الأنصاري الخزرجي النّجّاري.

(٢) صحيح البخاري ٦/ ١٨٤، رقم: ٤٩٨٩. ويحيى ابن بكير هو أبو زكريّا يحيى ابن عبد الله بن بكير المخزومي المصري، وأبو إسحاق هو عمرو بن عبد الله ابن عبيد السّبيعي.

(٣) صحيح البخاري ٦/ ١٨٣، رقم: ٤٩٨٦، و٩/ ١٢٥، رقم: ٧٤٢٥. وموسى ابن إسماعيل هو المنقري التّبوذكي البصري أبو سلمة.

فالنّصّ والإجماع / [١٩٠أ] قد حصلا على وجود القرآن في الدّنيا بخلاف قول الأشعري وأضرابِه.

وأمّا الجَمْعُ الثّاني ونَسْخُ ما كان جُمِعَ في عهد أبي بكر رضي الله عنه الذي تولّاه عثمان:

ففيما أخبرنا به أحمد بن محمّد بن القاسم، قال: أخبرنا أبو بكر محمّد بن عليّ بن الحسن النّقّاش وهو التِّنّيسي، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر ابن الإمام، قال: حدّثنا الفضل بن غانم أبو عليّ، قال: حدّثنا محمّد بن جابر(١)، عن أبي إسحاق، عن مُصْعَب بن سَعْدٍ قال:

«سمع عثمان رضي الله عنه قراءةَ أُبَيٍّ وعبد الله ومعاذٍ، فخطب النّاس، ثمّ قال: إنّما قبض النّبيّ صلى الله عليه وسلم منذ خمس عشرة سنةً، فقد اختلفتم في القرآن، عزمتُ على من عنده شيء من القرآن سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلّا أتى به. فجعل الرّجل يجيء باللَّوْح والكَتِف والعَسِيب فيه الكتاب، فمن أتاه بشيء قال: أنتَ سمعتَه من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ ثمّ قال: أيُّ النّاسِ أَفْصَحُ؟

قالوا: سعيد بن العاص.

قال: وأيُّ النّاسِ أَكْتَبُ؟

قالوا: زيد بن ثابت.

قال: فَلْيَكْتُبْ زيدٌ، ولْيُمْلِ سعيدٌ.

فكتب مصاحفَ، فَقَسَمَها في الأمصار، فقعدتُ في الحِلَقِ،

(١) ابن سيّار السّحيمي الحنفي اليمامي أبو عبد الله.

فما رأيتُ أحدا عابَ ذلك عليه»[١].

أخبرنا أحمد بن محمّد بن الحاجّ، قال: أخبرنا أحمد بن محمّد ابن أبي الموت، قال: حدّثنا عليّ بن عبد العزيز، قال: أخبرنا أبو عبيد[٢]، قال: حدّثنا عبد الرّحمن بن مهدي، قال: حدّثنا إبراهيم بن سَعْدٍ، عن الزّهري، عن أنس بن مالك:

«أنّ حذيفة بن اليمان كان يُغازي أهلَ الشّام مع أهل العراق في فتح أَرْمِينِيَةَ وأَذْرَبِيجانَ، فأفزعه اختلافُهم في القرآن، فقال لعثمان: يا أمير المؤمنين، أَدْرِكْ هذه الأمّةَ قبل أن يختلفوا في الكتاب كما اختلفت اليهود والنّصارى.

---

(١) أخرجه ابن شبّة في تاريخ المدينة ٣/ ٩٩٤، والبيهقي ـ عصريّ المصنِّف ـ في المدخل إلى السّنن الكبرى ـ تحقيق: محمّد عوّامة رقم: ١٠٦٦ من طريق زيد بن أبي أنيسة، وأبو بكر ابن أبي داود السّجستاني في المصاحف رقم: ٨٢، ٨٣ من طريق إسرائيل وغيلان، كلّهم عن أبي إسحاق، عن مصعب بن سعد، عن عثمان به. قال البيهقي: «تابعه ـ أي ابن أبي أنيسة ـ غيلان بن جامع عن أبي إسحاق، وفيه انقطاع بين مصعب وعثمان رضي الله عنهما». وأبو إسحاق هو عمرو بن عبد الله بن عبيد السّبيعي وهو على فضله وجلالته وكونه من رجال الشّيخين فإنّه مدلّس وقد عنعن في كلّ الطّرق، ثمّ هو قد اختلط بأخرة ولا يقبل عندهم من رواياته إلّا ما كان قبل الاختلاط، ورواية زيد وابن جابر وغيلان لا يدرى هل كانت قبل الاختلاط أم بعده، أمّا رواية حفيده إسرائيل بن يونس فكانت بعد اختلاطه، لكنّ ثمّة طرق كثيرة أوردها ابن أبي داود في المصاحف ١/ ١٩٥ ـ ٢١٥ تشهد بمجملها لهذا الطّريق وتعضده، على أنّ الحافظ ابن كثير في فضائل القرآن ٨٤ قال عن أحد طريقي ابن أبي داود: «إسناده صحيح».

(٢) فضائل القرآن لأبي عبيد ٢٨٢، وهذا سند يروي به المؤلّف هذا الكتاب عن شيخه أبي العبّاس أحمد بن محمّد بن الحاجّ بن يحيى الإشبيلي الشّاهد نزيل مصر، عن ابن أبي الموت، عن راويه عليّ بن عبد العزيز بن المرزبان البغوي، عن مؤلّفه أبي عبيد، والمطبوع فعلا مطرّز برواية البغوي عنه.

فأرسل عثمان إلى حَفْصَةَ: أَنْ أَرْسِلي إليَّ بالصُّحُفِ نَنْسَخُها في المصاحف، ثمّ نَرُدُّها عليكِ.

فأرسلتْ حَفْصَةُ بالصُّحُفِ إلى عثمان، فأرسل عثمان إلى زيد ابن ثابت، وإلى عبد الله بن الزّبير، وسعيد بن العاص، وعبدالرّحمن بن الحارث بن هشام فأمرهم أن يَنْسَخُوا الصُّحُفَ / [٩٠ب] في المصاحف، ثمّ قال للرَّهْطِ القرشيِّين الثّلاثة: ما اختلفتم فيه أنتم وزيدٌ فاكتبوه بلسان قريشٍ فإنّه نزل بلسانهم.

قال: ففعلوا حتّى إذا نَسَخُوا الصُّحُفَ في المصاحف بعث عثمان في كلِّ أُفُقٍ بمُصْحَفٍ من تلك المصاحف التي نَسَخُوها»[١].

وأخبرنا أحمد بن إبراهيم المكّي، قال: أخبرنا محمّد بن الرّبيع، قال: حدّثنا محمّد بن عُزَيْزٍ، قال: حدّثنا سَلامة، عن عُقَيْلٍ، عن ابن شهاب[٢] قال:

«فأخبرني أنس بن مالك أنّه اجتمع بغزو أَذْرَبِيجانَ وأَرْمِينِيَةَ أهلُ الشّام وأهلُ العراق، فتذاكروا القرآن، فاختلفوا فيه حتّى كاد تكون بينهم فتنة.

قال: فركب حذيفة بن اليمان لمّا رأى اختلافَهم في القرآن إلى عثمان، فقال: إنّ النّاس قد اختلفوا في القرآن، حتّى والله

---

(١) تابع ابنَ مهدي عن إبراهيم بن سعدٍ جماعةٌ من الرّواة منهم أبو سلمة موسى بن إسماعيل المِنْقَري أخرجه البخاري في صحيحه ٦/ ١٨٣، رقم: ٤٩٨٧.

(٢) تقدّم لنا مرارا أنّ هذا سند يروي به المؤلّف عن شيخه أبي الحسن أحمد بن إبراهيم بن أحمد العَبْقَسي المكّي العطّار كتابا للإمام الزّهري.

إنِّي أخشى أن يصيبهم ما أصاب اليهودَ والنّصارى من الاختلاف.

قال: ففزع لذلك عثمان فزعا شديدا، وأرسل إلى حَفْصَةَ زوج النّبيّ ﷺ، فاسْتَخْرَجَ الصُّحُفَ التي كان أبو بكر أَمَرَ زَيْدًا بجَمْعِها، فنسخ منها مصاحفَ، فبعث بها إلى الآفاق».

وهذا صحيح[١].

وإنّما أضاف عثمانُ جماعةَ القرشيِّين إلى زيد بن ثابتٍ رحمه الله للمعنى الذي أشار إليه وهو نزول القرآن بلسان قريش.

وقد جاء حديثٌ في استحباب جَعْلِ إملاء المصاحف إلى قريشٍ ومن تَبِعَهُمْ ممّن يَعْرِفُ لسانَهم.

أخبرنا بذلك أبو مطر عليّ بن عبد الله بن الحسن، والخَصِيب ابن عبد الله بن محمّد، قالا: أخبرنا حمزة بن محمّد بن عليٍّ الكناني الحافظ، قال: أخبرنا أحمد بن محمّد بن بشّار، قال: حدّثنا الحسن بن هارون ابن أخي سلمة بن عَقّارٍ، قال: حدّثنا جرير[٢]، عن عبد الملك بن عُمَيْرٍ، عن جابر بن سَمُرَة قال:

---

(١) يلاحظ أنّ هذا الطّريق من رواية محمّد بن عُزَيْزٍ الأيلي وفيه ضعف، وقد تكلّموا في صحّة سماعه من عمِّ أبيه سلامة، كما تكلّموا في صحّة سماع سلامة من عمّه عُقَيْل بن خالد، وهذا من لطائف الاتّفاقات العموميّة، لكن ـ كما ذكرنا ـ فإنّ الطّريق هو إلى كتابٍ للإمام الزّهري، والكتب سبيلها الوجادة، والحديث مشهور من رواية إبراهيم بن سعد وهي في صحيح البخاري وغيره، وعُقَيْلٌ كان من أشدّ النّاس ملازمةً للإمام الزّهري، بل ذكر ابن معين أنّه «أثبت النّاس في الزّهري». وينظر: تهذيب الكمال ١٢/ ٣٠٤، ٢٦/ ١١٥.

(٢) ابن حازم بن زيد الأزدي البصري أبو النّضر.

قال رسول الله ﷺ:

«لا يُمْلِيَنَّ مصاحفَنا إلّا غِلْمانُ قريشٍ وغِلْمانُ ثَقِيفٍ»(١).

قال لنا عليٌّ والخَصِيبُ: قال لنا حمزة بن محمّد: والصّواب: قال: قال عمر: لا يُمْلِيَنَّ مصاحفَنا».

وهذا كما قال حمزة.

أخبرناه أحمد بن عبد الواحد بن الفضل الأحول(٢)، قال: أخبرنا محمّد بن أحمد أبو الطّاهر، قال: حدّثنا موسى بن

---

(١) أخرجه عصريّا المؤلِّف: أبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصّحابة ٢/ ٥٤٥، رقم: ١٥٢٦، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٢/ ٥٣٦ من طريق أبي إسحاق إبراهيم بن محمّد بن حمزة الأصبهاني، عن أبي بكر أحمد بن محمّد ابن بشّار ابن أبي العجوز البغدادي، كلاهما عن الحسن بن هارون ابن أخي سلمة بن عقّار به مرفوعا، ولا يصحّ رفعه، والصّواب أنّه موقوف على أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب من قوله، ويبدو أنّ الحسن بن هارون لم يحسن ضبطه فرفعه، وقد أورده ابن حبّان في الثّقات ٨/ ١٧٤، ونبّه أنّه يروي الغرائب عن أبي خالد الأحمر، فلا يبعد أن يكون رَفْعُه للخبر من جملة غرائبه هنا عن جرير بن عبد الحميد أيضا، ويعضد هذا أنّ الإمام الحافظ سعيد بن منصور الخراساني صاحب السّنن رواه عن جرير بن عبد الحميد نفسه عن عبد الملك بن عمير به موقوفا، وتابع جريرا على الوقف أئمّة ثقات أمثال أبي عوانة وشيبان بن عبد الرّحمن التّميمي وجرير بن حازم كلّهم رووه عن عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، عن عمر بن الخطّاب موقوفا عليه كما سيأتي عند المؤلِّف، وتنظر: السّلسلة الضّعيفة للألباني رقم: ٥٨٣٠.

(٢) من شيوخ السِّجْزي الذين أغفلتهم كتب التّراجم والتّواريخ، وشيخه محمّد بن أحمد أبو الطّاهر هو الحافظ محمّد بن أحمد بن عبد الله الذّهلي قاضي الدّيار المصريّة ت ٣٦٧هـ، وموسى بن هارون هو ابن عبد الله البغدادي البزّاز الحمّال أبو عمران ت ٢٩٤هـ، وأبو عوانة هو الوضّاح بن عبد الله اليشكري الواسطي البزّاز ت ١٧٦هـ.

/ [١٩١أ] هارون، قال: حدّثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدّثنا أبو عوانة، عن عبد الملك بن عُمَيْرٍ، عن جابر بن سَمُرَة قال: قال عمر بن الخطّاب رضي الله عنه:

«لا يُمْلِيَنَّ مصاحفَنا إلّا غِلْمانُ قريشٍ وثَقِيفٍ»[١].

هذا أولى ممّا تقدّم من المُسْنَدِ من حديث جرير عن عبد الملك.

وإنّما أضاف عمر رضي الله عنه ثَقِيفًا إلى قريش لكثرة اختلاط بعضهم ببعض، ومعرفة جميعهم بلسان قريش الذي نزل به القرآن، وكانت قريشٌ في الجاهليّة تَرْفَعُ بثَقِيفٍ وببلدتِهم الطّائفِ، وإليه كانت رحلتُهم في أحد الفَصْلَيْن المذكورين في القرآن، حيث قال الله سبحانه: ﴿رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ﴾ [قريش: ٢]، وكانوا يملكون بالطّائف العقار.

والطّائف إحدى القريتين المذكورتين في القرآن في قول الله

---

(١) أخرجه سعيد بن منصور في السّنن - كتاب التّفسير ٣/ ٩٣٩، رقم: ٤١٩، وعصريّا المؤلِّف: المستغفري في فضائل القرآن ١/ ٣٥٩، رقم: ٤١٩، والخطيب في تاريخ بغداد ٨/ ٤٩٢ من طريقين عن عبد الملك بن عُمَيْرٍ، عن جابر بن سمرة، عن عمر بن الخطّاب موقوفا عليه. وتابع جابر بنَ سمرة عبدالله بنُ مَغْقِلٍ أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ٣٤٠، وابن أبي داود في المصاحف رقم: ٣٥ - ٣٧، ومن جهته الخطيب في تاريخ بغداد ٨/ ٤٩٢، والوقف في هذا الخبر هو الصّواب كما نقله شيخا المؤلِّف عن حمزة بن محمّد الكناني - صاحب جزء البطاقة - وهو ما ارتضاه المؤلِّف حين قال: «هذا أولى ممّا تقدّم من المسند». واعتبر الوقفَ هو المحفوظ الخطيبُ في تاريخه ٢/ ٥٣٦، وقد صحّح إسناد الموقوف الحافظُ ابن كثير في مقدّمة تفسيره ١/ ٢٣، وفي مسند الفاروق ٢/ ٥٦٢.

تعالى ـ إخبارا عن قريش ـ: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١].

وكان عثمان بن عفّان رضي الله عنه وقف على اختيار مَنْ قَبْلَهُ ـ لِكَتْبِ المصحف ـ زَيْدَ بن ثابتٍ، وعَرَفَ المعنى الذي أرادوه بذلك، واتّصل به قَوْلُ عمر في تخصيص قريشٍ وثَقِيفٍ بإملاء المصاحف؛ فاختار للنَّسْخ وللإملاء مَنْ اختاره الذي هو أَفْضَلُ منه، مستعملا للسّنّة في ذلك، لما قال النّبيّ صلى الله عليه وسلم: «اقتدوا باللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أبي بكر وعمر»[١]، فاقتدى بهما في الجَمْع، وفيمن يُخْتارُ لذلك.

وقد روي عن عليّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه أنّه جمع القرآن أيضا[٢]، ولم يَظْهَرْ منه في وقت الخلفاء قبله ولا في وقته خلافٌ لما جَمَعُوه، ولا إظْهارٌ لجَمْعٍ يخالفُه. وكذلك ابنُ مسعودٍ[٣] رحمه الله؛ كانا جميعا يُقْرِئان النّاسَ ما في المصاحف التي

(١) أخرجه أحمد في المسند ٣٨/ ٢٨٠، رقم: ٢٣٢٤٥، والتّرمذي في الجامع ٦/ ٥٠، رقم: ٣٦٦٢، وغيرهما من طريق زائدة، عن عبد الملك بن عُمَيْرٍ، عن رِبْعيّ بن حِراشٍ، عن حذيفة به مرفوعا، قال التّرمذي: «هذا حديث حسن». وتابع زائدةَ عن ابن عُمَيْرٍ الحافظُ مِسْعَرُ بن كِدامٍ أخرجه الحاكم ـ شيخ المؤلِّف ـ في المستدرك ٣/ ٨٠، رقم: ٤٤٥٥ وصحّحه وقال: «هذا حديث من أجلِّ ما روي في فضائل الشّيخين».

(٢) في ذلك أخبار لا تصحّ أسانيدها، وحُمِلَ ما ورد منها على عزم عليّ بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه بعد وفاة النّبيّ صلى الله عليه وسلم على ختم القرآن الكريم حفظا لا على جَمْعِه كما جَمَعَه الصّدّيق رضي الله عنه، وينظر: كتاب المصاحف لابن أبي داود ١/ ١٦٩ ـ ١٧٠ وما في هامشه.

(٣) ينظر: كتاب المصاحف لابن أبي داود ١/ ١٩٣ ـ ١٩٤.

أَمَرَ بكَتْبِها عثمان.

وعن أصحابِهما نَقَلَ النّاسُ وجوهَ القراءات؛ كزِرِّ بن حُبَيْشٍ، وأبي عبد الرّحمن السُّلَمِي[(١)] وغيرهما.

فعُلِمَ بذلك أنّ مُدَّعِي إنكارٍ لما فَعَلَه عثمان مُبْطِلٌ، وأنّ مَنْ خالف ما في المصحف الذي أمر بكَتْبِه شاقٌّ عصا المسلمين، مفارقٌ لجماعتهم، مستحقٌّ للقتل بحكم الثّابت من الأثر، وبالله التّوفيق.

أخبرنا الحسن بن محمّد بن أحمد البزّاز، قال: أخبرنا الحسن بن رَشِيقٍ، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد، قال: حدّثنا أبو بكر هو ابن أبي شيبة[(٢)] /[٩١ب]، قال حدّثنا يزيد بن هارون، قال أخبرنا ابن عَوْنٍ، عن محمّد قال:

«لمّا اسْتُخْلِفَ أبو بكر رضي الله عنه قَعَدَ عَلِيٌّ في بيته.

فقيل لأبي بكر.

فأرسل إليه: أَكَرِهْتَ خلافتي؟

قال: لا، لم أَكْرَهْ خِلافتَك، ولكن كان القرآنُ يُزادُ فيه، فلمّا قبض النّبيّ صلى الله عليه وسلم جَعَلْتُ عَلَيَّ أن لا أَرْتَدِي إلّا لصلاةٍ حتّى أَجْمَعَه للنّاس.

فقال أبو بكر: نِعِمَّا[(٣)] رأيتَ»[(٤)].

---

(١) أبو عبد الرّحمن عبد الله بن حبيب بن رُبَيِّعَة السّلمي الكوفي.

(٢) مصنّف ابن أبي شيبة ٦/١٤٨، رقم: ٣٠٢٣٠.

(٣) في المصنّف: «نِعْمَ ما» بفكّ الإدغام.

(٤) إسناده منقطع بين ابن سيرين رحمه الله وعليّ رضي الله عنه، وابنُ عون هو أبو عون =

أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن عليّ بن عبد الله العثماني، والحسين بن جعفر بن القاسم، قالا: أخبرنا عبد الله بن محمّد ابن المفسِّر(١)، قال: حدّثنا أحمد بن عليّ هو ابن سعيد القاضي، قال: حدّثنا عبيد الله بن عمر القَواريري، قال: حدّثنا يزيد بن زُرَيْعٍ، عن عَوْفٍ، قال: حدّثني يزيد الفارسي، قال:

= عبد الله بن عون بن أرْطَبان البصري أحد الثّقات الأثبات، وتابعه عن ابن سيرين أشعث بن سوّار بنحوه أخرجه أبو بكر ابن أبي داود السّجستاني في كتاب المصاحف رقم: ٣١ من طريق أشعث عن محمّد بن سيرين به فذكره، لكن قال أشعث: «حتّى يجمع القرآن في مصحف». وذِكْرُ المصحف انفرد به أشعث؛ ولهذا علّق ابن أبي داود السّجستاني قائلا: «لم يذكر المصحف أحد إلّا أشعث وهو ليّن الحديث، وإنّما رووا: حتّى أجمع القرآن، يعني: أتمّ حفظه فإنّه يقال للّذي يحفظ القرآن: قد جمع القرآن». وينظر: فضائل القرآن لابن كثير ٨٨.

(١) هو الإمام المسند أبو أحمد عبد الله بن محمّد بن عبد الله بن النّاصح بن شجاع ابن المفسِّر الدّمشقي الشّافعي نزيل مصر، انتقى عليه الدّارقطني، توفّي سنة ٣٦٥هـ، من آثاره: جزء من فوائده في الظّاهريّة مجموع ٨٥ (٢٠٨ - ٢١٤)، وآخر من مرويّاته عن شيخه عمرو بن أبي زرعة عمرو بن عبد الرّحمن ابن عمر بسنده إلى عبيد الله بن عمر بن حفص القرشي، مجموع ١٠٥ (١٤٣ - ١٥١)، وابن المفسّر يروي فيهما عن عدد من شيوخه منهم المذكور هنا في الإبانة القاضي أحمد بن عليّ بن سعيد المَرْوَزي، ولم نر هذا الحديث في الجزءين، ولا في أجزاء الحافظ أبي بكر أحمد بن عليّ بن سعيد المَرْوَزي ت ٢٩٢هـ التي وصلتنا من رواية ابن المفسّر، والسِّجْزي أيضا في هذا الكتاب يروي عن أربعة من شيوخه هم: إبراهيم بن عليّ بن عبد الله القرشي، وأحمد ابن محمّد بن القاسم الأنماطي، والحسين بن حعفر بن القاسم الأنماطي، ومكّي بن محمّد بن عبد الله البلخي، عن ابن المفسّر مجموعة أحاديث لعلّها منقولة عن شيء من آثار ابن المفسّر المفقودة، ينظر عن ابن المفسّر: سير أعلام النّبلاء ١٦/ ٢٨٢ وغيره.

حدّثنا ابن عبّاس قال:

«قلتُ لعثمان رضي الله عنه: ما حَمَلَكُمْ على أن عَمَدْتُمْ إلى الأنفال وهي من المَثاني، وإلى براءة وهي من المِئِينَ[(١)] فَقَرَنْتُمْ بينهما، ولم تكتبوا بينهما سَطْرَ: بسم الله الرّحمن الرّحيم، ووَضَعْتُمُوها في السَّبْع الطُّوَل، فما حَمَلَكُمْ على ذلك؟

فقال عثمان: كان رسول الله ﷺ ممّا يأتي عليه الزّمانُ وهو يُنْزَلُ عليه من السُّوَرِ ذاتِ العَدَدِ، وكان إذا أُنْزِلَ عليه الشّيءُ دعا بعضَ من يكتب فيقول: ضَعُوا هذه في السّورة التي يُذْكَرُ فيها كذا وكذا. فإذا أُنْزِلَتْ عليه الآياتُ يقول: ضَعُوا هذه الآياتِ في السّورة التي يُذْكَرُ فيها كذا وكذا.

وكانت الأنفالُ مِنْ أوائل ما أُنْزِلَ بالمدينة، وكانت براءة مِنْ آخِرِ القرآن، وكانت قصّتُها شبيهةً بقصّتِها، وظننتُ أنّها منها، فقُبِضَ رسول الله ﷺ ولم يبيِّن لنا أنّها منها؛ فمن أجل ذلك قَرَنْتُ بينهما، ولم أكتبْ بينهما سَطْرَ: بسم الله الرّحمن الرّحيم، ووضعتُها في السَّبْع الطُّوَل»[(٢)].

---

(١) المِئين: هي السُّوَرُ التي تزيد على المئة آية أو تقاربها، وهي ما ولي السَّبْعَ الطِّوالَ من سُوَرِ القرآن الكريم، سمّيت بالمئين لأنّ كلّ سُورة منها تزيد على مئة آية أو تقاربها في العدد، وينظر: تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ٣٥.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ١/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠، رقم: ٤٩٩، وأبو داود في السّنن ٢/ ٩٠، رقم: ٧٨٦، والتّرمذي في الجامع ٥/ ١٢٣، رقم: ٣٠٨٦، والنّسائي في فضائل القرآن رقم: ٣٢ وغيرهم من طرق كثيرة عن عوف بن أبي جميلة، عن يزيد الفارسي، عن ابن عبّاس به. ويزيد الفارسي ما زاد رسم اسمه هذا ـ دون تحديد اسم أبيه ـ إلّا تردّدا في تعيينه هل هو يزيد الفارسي البصري المجهول أم يزيد بن هرمز الثّقة، واليزيدان كلاهما فارسي أيضا، =

تابعه أبو أسامة(١) وعبد الله بن حُمْران ومروان بن معاوية وغيرُهم، عن عَوْفِ بن أبي جميلة الأعرابي.

وكان تَوَقُّفُ عليٍّ ﷺ وغيره من الصّحابة عن جَمْع القرآن في مُصْحَفٍ واحدٍ في حياة النّبيّ ﷺ لمعنيين ـ والله أعلم ـ:

أحدهما: أنّ النّبيّ ﷺ لم يَأْمُرْ بذلك، وإن / [١٩٢أ] كان قد أشار إلى أنّه سيكون، وكانوا ممنوعين من التّقدّم بين يدي الله ورسوله.

والثّاني: ما ذكره عثمان وعليّ ﷺ أنّ الآياتِ كانت تنزل، فيأمر النّبيّ ﷺ بوَضْعِها في سورة كذا وفي سورة كذا، فما دام النّبيّ ﷺ حيًّا بين أظهرهم، والوَحْيُ متتابعٌ، كانت الزّيادةُ مُنْتَظَرَةً، والنَّسْخ مُتَوَقَّعًا.

وأحدُ وجوهِ النَّسْخ ثبوتُ الحُكْم، ومَنْعُ الخلاف والكَتْب، فلو جَمَعُوه كانوا كلَّ وقتٍ مدفوعين إلى تجديد، فلمّا قبض

= ورجّح كثيرون الأوّل، وقد انفرد عن ابن عبّاس بهذا الخبر، كما أنّ فيه نكارة قال العلّامة أحمد شاكر في حاشيته على المسند ١/ ٣٣٣: «يزيد الفارسي الذي انفرد برواية هذا الحديث يكاد يكون مجهولا، حتّى شبّه على مثل ابن مهدي وأحمد والبخاري أن يكون هو ابن هرمز أو غيره، ويذكره البخاري في الضّعفاء، فلا يقبل منه مثل هذا الحديث ينفرد به، وفيه تشكيك في معرفة سور القرآن الثّابتة بالتّواتر القطعي قراءةً وسماعًا وكتابةً في المصاحف، وفيه تشكيك في إثبات البسملة في أوائل السّور، كأنّ عثمان كان يثبتها برأيه وينفيها برأيه، وحاشاه من ذلك، فلا علينا إذا قلنا: إنّه حديث لا أصل له تطبيقًا للقواعد الصّحيحة التي لا خلاف فيها بين أئمّة الحديث...». وينظر: ضعيف سنن أبي داود للألباني رقم: ١٤٠، وأنيس السّاري للبصارة رقم: ٢٣٨٥.

(١) حمّاد بن أسامة بن زيد القرشي الكوفي.

النَّبيّ ﷺ وارتفع الوحي لم يَبْقَ تَوَقُّعُ الزّيادة، ولا خَوْفٌ مِنْ نَسْخٍ، فَحَسُنَ الاهتمامُ بالجَمْع، فإنّ القرآنَ عُظْمُ هذا الدِّين، وهم القدوة وخير النّاس، القَيِّمُونَ بضَبْطِ الشّريعة، والتّبليغ إلى من طَرَأَ عليهم، فاهتمّوا ﷺ بذلك، وعَرَّفُونا أنّ الذي جَمَعُوه بين دفّتي المصحف قرآن منزل، وكلام الله سبحانه لا غير، وبالله التّوفيق.

أخبرنا أبو الفتح محمّد بن إبراهيم بن محمّد بن يزيد الجَحْدَري، قال: أخبرنا أحمد بن محمّد بن أحمد بن سلّام، قال: حدّثنا عبد الرّحمن بن محمّد بن سلّام، قال: حدّثنا إسحاق بن إبراهيم الحُنَيْني، عن أسامة بن زيد، عن أبيه، عن جدِّه، قال: قال لنا عمر بن الخطّاب رضي الله عنه:

«أتحبّون أن أُعلِمَكُمْ كيف كان بَدْءُ إسلامي؟

قال: كنتُ من أشدِّ النّاس على رسول الله ﷺ، قال: فَبَيْنا أنا في يومٍ حارٍّ شديدِ الحَرِّ في الهاجِرة في بعض طريق مكّة إذ لقيني رَجلٌ من قريش فقال: يا ابنَ الخطّاب، أين تذهب هذه السّاعة؟

قال: قلتُ: أريد هذا الرّجلَ.

قال: فقال: عَجَبٌ لك يا ابنَ الخطّاب! أنت تزعم أنّك كذا وقد دخل عليك الإسلامُ في بيتك.

قال: قلتُ: وما ذاك؟

قال: أختُك صَبَتْ.

قال: فرجعتُ مُغْضَبًا، قال: وقد كان رسول الله ﷺ، إذا

أسلم الرّجلُ أو الرّجلان لا شيءَ عندهما ضَمَّهُما إلى الرّجل المُقْوِي، فأصابا من فَضْلِ طعامِه وأعاناه، قال: وقد كان ضَمَّ رَجُلَيْن إلى زوج أختي يكونان معه.

قال: فجئتُ حتّى دفعتُ البابَ.

قال: فقيل: مَنْ هذا؟

قال: قلتُ: ابنُ الخطّاب.

قال: وقد كانوا جلسوا يقرءون / [٩٢ب] كتابا معهم في صحيفة، قال: فلمّا أن سمعوا صوتي تَبادَرُوا إلى الحجاب، قال: وقامتْ أختي ففتحتْ لي البابَ، قال: وتركوا الصّحيفةَ أو نَسُوها وسط البيت.

قال: فلمّا أن فتحتْ لي البابَ قلتُ لها: أَيْ عَدُوَّةَ نَفْسِها صَبَوْتِ؟!

قال: وأَرْفَعُ شيئا في يدي فأضرب به رأسَها، فسال الدَّمُ.

قال: فلمّا رأتْ الدّمَ بَكَتْ، وقالت: يا ابنَ الخطّاب، ما كنتَ فاعلا فافْعَلْه فقد صَبَوْتُ.

قال: فدخلتُ مُغْضَبًا فجلستُ على السّرير، قال: فرأيتُ صحيفةً في البيت فقلتُ لها: ما هذه الصّحيفةُ المطروحةُ أَعْطِينيها؟

فقالت: إنّك لا تَمَسُّ هذه إنّما يَمَسُّها المُطَهَّرُون، وأنتَ لا تَغْتَسِلُ من الجنابة ولا تَوَضَّأُ.

قال: فقلتُ: لَتُعْطِيَنِّيها. قال: فما زلتُ بها حتّى أَعْطَتْني.

قال: ففتحتُها فإذا فيها: بسم الله الرّحمن الرّحيم. قال: فلمّا مَرَرْتُ بالرّحمن الرّحيم ذُعِرْتُ، وألقيتُ الصّحيفةَ من يدي.

قال: ثم رَجَعَتْ إليَّ نفسي فأخذتُها فإذا فيها: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الحديد: ١].

قال: فكلّما مَرَرْتُ باسم من أسماء الله ذُعِرْتُ منه، ثمّ رَجَعَتْ إليَّ نفسي، قال: فقرأتُها حتى بَلَغْتُ: ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد: ٧]. قال: فقلتُ: أشهد أن لا إله إلّا الله، وأشهد أنّ محمّدا رسول الله.

قال: فخرج القوم مستبشرين وكبّروا، قال: فقالوا: أَبْشِرْ يا ابنَ الخطّاب، فإنّ رسول الله ﷺ دعا يوم الاثنين فقال: اللّهمّ أعِزَّ الإسلامَ بأحبِّ الرَّجُلَيْن إليك، إمّا أبو جهل ابن هشام(١)، وإمّا عمر بن الخطّاب، وإنّا نرجوا أن تكون دَعْوَةُ رسول الله ﷺ لك فَأَبْشِرْ.

قال: فقلتُ: أَعْلِمُوني بمكان رسول الله ﷺ.

فلمّا عَرَفُوا الصِّدْقَ منّي أخبروني فقالوا: هو في بيتٍ بأسفل الصَّفا.

قال: فخرجتُ حتى قَرَعْتُ البابَ.

قال: فقيل: مَنْ هذا؟ قال(٢): ابنُ الخطّاب.

---

(١) أبو جهل عمرو بن هشام بن المغيرة المخزومي القرشي الهالك على الكفر في غزوة بدر الكبرى.

(٢) أي عمر بن الخطاب، وقد ضُبِّبَ عليها في الأصل للدّلالة على صحّتها سماعا ومعنى.

قال: وقد كانوا عَلِمُوا بشِدَّتي على رسول [١٩٣أ] الله ﷺ ولم يَعْلَمُوا بإسلامي.

قال: فما اجترأ أحدٌ أن يفتح لي حتّى قال رسول الله ﷺ: افْتَحُوا له، فإن يرد الله به خيرا يَهْدِه.

قال: ففتحوا لي البابَ، وأخذ رَجُلان بعَضُدَيَّ، قال: حتّى دَنَوْتُ من رسول الله ﷺ فقال: خَلُّوا عنه.

قال: فجلستُ فأخذ رسول الله ﷺ بجُمع قميصي، ثمّ جَذَبَني إليه، ثمّ قال: أَسْلِمْ يا ابنَ الخطّاب، اللّهمّ اهْدِه.

قال: قلتُ: أشهد أن لا إله إلا الله، وأنّك رسول الله.

قال: فكبّر المسلمون تكبيرةً حتى سمعت بطرق مكّة، وكانوا قبل ذلك مُسْتَخْفِينَ.

قال: وكان الرّجل إذا أَسْلَمَ فَعُرِفَ إسلامُه اجْتُمِعَ عليه، فَضُرِبَ وضَرِبَ، قال: فلا أزال أرى رجلا يُضْرَبُ ولا يَضْرِبُني أحدٌ.

قال: فقلتُ: ما هذا بشيءٍ حتّى يُصِيبَني ما يصيبُ المسلمين. قال: فخرجتُ حتّى جئتُ خالي وكان شريفًا فيهم، قال: فَقَرَعْتُ عليه البابَ.

فقال: مَنْ هذا؟

قال: قلتُ: ابنُ الخطّاب.

قال: فخرج فقلتُ له: أَشَعَرْتَ أنّي صَبَوْتُ؟

قال: وَقَدْ فَعَلْتَ؟!

قلتُ: نعم.

قال: لا تَفْعَلْ.

قلتُ: قد فَعَلْتُ.

قال: لا تَفْعَلْ. قال: ودخل وأَجافَ البابَ دُوني.

قال: فقلتُ: ما هذا بشيءٍ. قال: فخرجتُ حتّى جئتُ رجلا من قريش، قال: فَقَرَعْتُ عليه بابَه. قال: فخرج إليَّ، فقلتُ: أَشَعَرْتَ أنِّي صَبَوْتُ؟

قال: وَقَدْ فَعَلْتَ؟!

قلتُ: نعم.

قال: لا تَفْعَلْ.

قال: قلتُ: قد فَعَلْتُ.

قال: لا تَفْعَلْ. قال: ودخل وأَجافَ البابَ دُوني.

قال: فقال لي رجل: أتحبُّ أن يُعْلَمَ بك؟

قلتُ: نعم.

قال: إذا كان غدًا واجتمع النّاسُ في الحِجْرِ فَأْتِ فلانًا - لِرَجُلٍ كان لا يَكْتُمُ السِّرَّ - فَاصْغ إليه فيما بينك وبينه، فَقُلْ له: أَعَلِمْتَ أنِّي صَبَوْتُ؟ فإنّه لا يَصْبِرُ حتّى يُعْلِمَ بك.

قال: فلمّا أن جلس النّاسُ في الحِجْرِ جئتُ إلى ذلك الرّجل، فَأَصْغَيْتُ إليه فيما بيني وبينه، فقلتُ: أَشَعَرْتَ أنّي صَبَوْتُ؟

/ [٩٣ب] قال: وفَعَلْتَ؟!

قلتُ: نعم قد فَعَلْتُ.

قال: فصاح بأَعْلَى صوتِه: ألا إنّ ابن الخطّاب صَبَأ.

قال: فبادر النّاسُ إلَيَّ فما زالوا يَضْرِبُونِي وأَضْرِبُهُمْ.

قال: فرأى خالي جماعةَ النّاس فقال: ما هذا؟

قالوا: هذا ابنُ الخطّاب صَبَأ.

قال: فقام على الحِجْرِ، ثمّ أشار بكُمِّه: ألا إنِّي قد أَجَرْتُ ابنَ أختي.

قال: فانْكَشَفَ النّاسُ عنِّي.

قال: فكنتُ لا أزال أرى بعضَ المسلمين يُضْرَبُ ولا يَضْرِبُني أحدٌ.

قال: فقلتُ: ما هذا بشيءٍ حتّى يصيبني ما يصيبُ المسلمين.

قال: فلمّا أن جلس النّاسُ في الحِجْرِ جئتُ إلى خالي فقلتُ: تَسْمَعُ؟

قال: وما أَسْمَعُ؟!

قال: قلتُ: جِوارُكَ عليك رَدٌّ.

قال: فقال: لا تَفْعَلْ يا ابنَ أختي.

قال: فقلتُ: بلى هي عليك رَدٌّ.

قال: ما شئتَ.

قال: فما زلتُ أُضْرَبُ وأَضْرِبُ حتّى أعزّ الله الإسلام»[1].

---

(١) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائد فضائل الصّحابة لأبيه ١/ ٢٨٥، رقم: ٣٧٦، والبزّار في المسند (البحر الزّخّار) ١/ ٤٠٠، رقم: ٢٧٩، والآجرّي في الشّريعة ٤/ ١٨٧٦، رقم: ١٣٤٧، والحاكم ـ شيخ المؤلّف ـ =

قال أبو نصر: هذا حديث حسن[١] سقناه بتمامه لما فيه من البيان، وأنّ عمر بعد شدّته على المسلمين كيف هُدِيَ بالقرآن.

وفيه: «كانوا يقرءون كتابا معهم في صحيفة»، وهو يحكي هذا في حال إسلامه وخلافته مُثْبِتًا أنّ القرآن في الصّحيفة، وأنّ مَسَّ غير الطّاهر إيّاه غير جائز، وبالله التّوفيق.



= في المستدرك بسياق مختصر ٤/ ٦٦، رقم: ٦٨٩٨، والبيهقي ـ عصريّه ـ في دلائل النّبوّة ٢/ ٢١٧ ـ ٢١٩، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٤/ ٣١ ـ ٣٣ وغيرهم من طرق عن إسحاق بن إبراهيم الحنيني به، والحنيني ـ على إجلال مالك له وإكرامه ـ ضعيف عندهم بل قال الذّهبي في ميزان الاعتدال ١/ ١٧٩: «صاحب أوابد». وكذا شيخه أسامة بن زيد بن أسلم لم يسلم من تضعيفهم بسبب حفظه، وتنظر: السّلسلة الضّعيفة للألباني ١٤/ ٧٣، وأنيس السّاري للبصارة ٢/ ٨٨٢.

(١) هو خبر جليل حسن السّياق في إسلام عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، لكن قد علمتَ ما فيه من تفرّد الحنيني على ضعفه وضعف شيخه أسامة، بل قال الحافظ الذّهبي في تلخيص المستدرك: «واه منقطع». وقبله قال الحافظ البزّار: «لا نعلم رواه بهذا السّند إلّا الحنيني، ولا نعلم في إسلام عمر أحسن من هذا الإسناد، على أنّ الحنيني خرج من المدينة، فكُفَّ واضطرب حديثه». وفي قصّة إسلام أمير المؤمنين عمر أخبار كثيرة جديرة أن تفرد بجزء.